أساسيات المحاسبة المالية ومسك الدفاتر





إدريس عبدالسلام اشتيوي
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة
جامعة بنغازي
بنغازي

المحتويات

الصفحة

الأشكال والجداول

مقدمة الطبعة الأولى

يطيب لي أن أضع بين يدي طلبة المحاسبة ومسكة الدفاتر (كتبة الحسابات) والمهتمين بالمجال المحاسبي هذا الكتاب الذي يتناول أساسيات المحاسبة المالية ومسك الدفاتر . ولقد روعي في إعداده بساطة الأسلوب ليكون في متناول أولئك المبتدئين في تعلم المحاسبة في كليات الاقتصاد والتجارة والمعاهد العليا والمتوسطة للعلوم المالية . كما روعي أن تكون موضوعات هذا الكتاب متمشية مع مناهج مادة المحاسبة في هذه الكليات والمعاهد . ولزيادة الفائدة تم تذييل كل فصل بمجموعة من الأسئلة والتدريبات التي تساعد على فهم مادة الكتاب بيسر وسهولة ، هذا بالإضافة إلى احتواء أغلب الفصول على أمثلة توضيحية متضمنة ملاحظات لشرح خطوات الحل .

وأخيرا وليس آخرا أشكر عائلتي التي سمحت لي باقتطاع جزء ليس باليسير من وقتي معهم من أجل إعداد هذا الكتاب ولا يفوتني أن أشكر الأخت سوسن علاءالدين محمد التي قامت بطباعته .

إدريس عبدالسلام اشتيوي

بنغازي 1996

مقدمة الطبعة الثانية

يسعدني أن أضع بين يدي طلبة المحاسبة هذا الكتاب الذي حاولت أن يكون بأسلوب مبسط ولا ينفر منه الطالب المبتدئ لتعلم المحاسبة . كما حاولت أن يكون أفضل من ناحية الطباعة والعرض من الطبعة الأولى .

وشكري بعد الله إلى كل من مدني بملاحظات وإرشادات في سبيل تســـهيل عملية توصيل المعلومة للطالب المبتدئ في مجال المحاسبة ، وإذا كان هنـــاك أي تقصير أو عدم وضوح في بعض جوانب هذا الكتاب فهو منى والكمال لله وحده .

إدريس عبدالسلام اشتيوي

بنغازي 2009

مقدمة الطبعة الثالثة

يسرني أن أضع بين يدي الطلبة المبتدئين في تعلم المحاسبة هذه الطبعة الثالثة من كتاب أساسيات المحاسبة الماليه ومسك الدفاتر. وكلي أمل أن يكون هذا الكتاب عوناً للطلبة في دراسته وعوناً لزملائي الأساتذة في تدريسه .

لقد حاولت في هذه الطبعة تلافي الكثير من الأخطاء المطبعيسة وذلك بفضل التصويبات التي أمدني بها زملائي الأساتذة واخص بالذكر الأستاذة كامليا مسعود غفير من جامعة عمر المختار بمدينة البيضاء، وإذا وردت أخطاء أخرى فهي مني وجلَ من لا يخطئ.

" وما أوتيتم من العلم إلا قليلا "

صدق الله العظيم

إدريس عبدالسلام اشتيوي

بنغازي- 2013

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ ﴾ [البقرة: 282].

الإهـــداء

إلى روح والدي - أسكنه الله فسيح جنانه -

الفصل الأول

مفاهيم أساسية

إن موضوع المحاسبة وإمساك الدفاتر يدور حول إثبات العمليات المالية المختلفة للمشروع في الدفاتر والسجلات على ضوء مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها . فالناحية المحاسبية والدفترية موجودة طالما وجد صرف مبالغ مالية أو قبضها أي أن هناك عمليات شراء أو بيع ، أو ما إلى ذلك من المعاملات التجارية التي تحدث خلال حياة المشروع والتي لا يمكن حصرها .

فموضوع المحاسبة وإمساك الدفاتر له أهميته في الوحدات الاقتصادية المختلفة، العامة منها والخاصة بغض النظر عن اختلاف أحجامها أو أشكالها القانونية أو حتى باختلاف الهدف من تأسيسها . وموضوع هذا الكتاب يبحث في المحاسبة المالية ومسك الدفاتر ، وهما في الواقع موضوعان مختلفان ، ولكن كل منهما مكمل للآخر . فالمحاسبة هي نظام لمعالجة البيانات المالية وتقديمها في شكل معلومات تفيد متخذي القرارات ، وهي بالتالي سلسلة من المبادئ والإجراءات والقواعد والطرق التي تنظم وحكم عملية تحويل البيانات إلى معلومات وإعداد القوائم المالية – قائمة المركز المالي وقائمة الدخل– والتي تحتوي على هذه المعلومات لغرض اتخاذها كأساس من قبل متخذي القرارات في صنع قراراتهم الاقتصادية . أما مسك الدفاتر فهو ترجمة تلك المبادئ والإجراءات والقواعد والطرق بشكل منظم في دفاتر المشروع .

بمعنى آخر ، المحاسبة تهتم بتصميم النظم المحاسبية ، وإعداد التقارير المالية على ضوء البيانات المسجلة في الدفاتر ، كما تهتم بشرح وتفسير هذه التقارير . أما مسك الدفاتر فيهتم بكيفية إثبات العمليات التي تحدث خلال فترة معينة في مشروع معين ، وذلك على ضوء ما استقر عليه الأمر في المحاسبة ، فهو الذي يعني باختيار الدفاتر اللازمة وتنسيقها طبقا لحاجة المشروع ، وهو الذي يستنبط الطريقة التي تثبت بها العمليات المالية، بحيث يمكن للمشروع من التعرف على نتيجة أعماله ونشاطاته خلال فترة معينة في الوقت المناسب . وأغلب عمل ماسك الدفاتر هو عمل كتابي روتيني يتصف بالتكرار . وعملية مسك الدفاتر تمثل جزءاً صغيراً جداً في مجال المحاسبة ، وربما أبسطها ، فأي شخص يستطيع أن يكون حاذقا وخبيراً في فن مسك الدفاتر – كاتب حسابات – في مدة لا تتجاوز بضعة أشهر من

المران والتأهيل ، ولكن لكي يكون محاسباً حاذقا وخبيراً في مجال المحاسبة فهذا قد يتطلب منه عدة سنوات من الدراسة والخبرة .

غرض وطبيعة المحاسبة :

لقد ساهم التغير المستمر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في زيادة تعقد وظيفة وغرض المحاسبة التي تعني بتسجيل وشرح البيانات الاقتصادية الأساسية ، سواء كانت خاصة بأشخاص أو مشروعات عامة أو خاصة أو غيرها من المؤسسات الأخرى . فالقرارات الرشيدة والتي يتم اتخاذها بناء على معلومات يعتمد عليها ، تعتبر ذات أهمية كبيرة في التوزيع الأمثل والاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة . والغرض الأساسي للمحاسبة هو تزويد متخذي القرارات بالمعلومات المالية الخاصة بأي مشروع سواء كان تجاري (شراء وبيع سلع) أم صناعي (تصنيع وبيع سلع) أم خدمي (بيع خدمات – مثل المصارف والمستشفيات) وهذه المعلومات يحتاجها مديروا المشاريع وذلك لمساعدتهم في التخطيط والرقابة على الأنشطة المختلفة ، كما أن هناك أطراف خارجية – خارج المشروع – تحتاج لهذه المعلومات مثل المساهمون – الملاك – والدائنون والمستثمرون المتوقعون ، وأجهزة الدولة المختلفة كالضرائب والضمان وغيرها من الطوائف الأخرى والتي يهمها المعلومات المتضمنة في القوائم المالية المنشورة والتي توضح المركز المالي للمشروع ونتيجة أعماله .

هذا وقد وردت عدة تعريفات في الأدب المحاسبي والتي يتضح من خلالها غرض وطبيعة المحاسبة ، فيما يلي نستعرض بعض منها :

" المحاسبة هي تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية لتمكين مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ قرارات رشيدة"[1]

" المحاسبة هي عملاً فنياً يهتم بتسجيل العمليات والأحداث ذات الطبيعة المالية ، وتصنيفها ، وتلخيصها ، باستخدام النقود ثم تفسير نتائجها" [2] .

" المحاسبة نشاطا خدميا ، وظيفته تقديم المعلومات الكمية ، وبصفة خاصة ذات الطبيعة المالية عن الوحدات الاقتصادية بقصد الاستفادة منها في اتخاذ القرارات والمفاضلة بين الاختيارات المتاحة"[3] .

---

[1] A statement of Basic Accounting Theory (Evansto , Illnois : Americn Accounting Association, 1966)P.1

[2] The American Institute of Certified Public Accountants, "Accounting Terminology Bulletin No١ Review and Resume "(New York : ALCPA . 1953), Paragraphg.

[3] Accounting Principles Board , Basic Concepts and Accounting Principles . Statement Underlying Financial Statements of Business Enterpises " No.4 (New York : ALCPA, Oct. 1970).

ولعل اختلاف التعريفات أعلاه يرجع بالدرجة الأولى إلى صعوبة وضع تعريف محدد للمحاسبة يجمع بين الجانب التطبيقي وبين الجانب النظري للمحاسبة . فالعمل المحاسبي يشمل مجموعة من العمليات والإجراءات والأساليب التي يجب أن تتم في إطار من الفروض والمبادئ المحاسبية ، ولهذا فإن هناك ارتباطا وثيقا بين المحاسبة كممارسة وتطبق وبين المحاسبة كنظرية .

الفروض والمبادئ المحاسبية :

لكي تقوم المحاسبة بوظائفها وتحقيق أهدافها وأغراضها لابد من وجود إطار نظري من الفروض والمبادئ العامة ، وفيما يلي شرح مختصر لكل منها ، حيث أن طالب المحاسبة سيدرسها بالتفصيل وبتعمق في كتب المحاسبة المتوسطة .

أ) الفروض :

1 . فرض الشخصية الاعتبارية :

ينظر إلى الوحدة الاقتصادية من قبل المحاسبين على أساس أن لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الأشخاص الذين يملكونها أو يديرونها أو يقرضونها الأموال . وأن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن الأموال والممتلكات الخاصة بأصحابها . وأهمية هذا الفرض ترجع إلى ضرورة تحديد النطاق الذي يجب أن تشمله التقارير المحاسبية ، وتتحدد على أساسه الأنشطة والعمليات المختلفة التي تحتويها هذه التقارير . وهذا الفرض يحتم أيضا ضرورة تصميم مجموعة دفترية تثبت فيها المعاملات الخاصة بالوحدة الاقتصادية بمعزل عن المعاملات الخاصة بملاكها .

2 . فرض وحدة القياس النقدي :

كأي علم قياسي آخر ، لابد للمحاسبة من اتخاذ وحدة قياس معينة يتم على أساسها تقييم جميع الأنشطة والمعاملات . وحيث أن المحاسبة تحتاج إلى جمع وطرح مفردات مختلفة ، لذلك فهي في حاجة إلى عامل مشترك يتم بموجبه إعطاء قيم لهذه الأنشطة والمعاملات ، وهذا العامل المشترك هو النقود حيث هي وحدة قياس عمليات تبادل السلع والخدمات في المجتمعات . لذلك تتخذها المحاسبة كوحدة لقياس جميع القيم الواردة في السجلات والدفاتر والتقارير المالية .

3 . فرض الاستمرارية :

يفترض أن الوحدة الاقتصادية ستستمر في العمل والإنتاج لمدة غير محددة من الزمن . فالمشروعات تنشأ في العادة لكي تستمر في مزاولة نشاطها خلال عدد غير محدد

من السنين . ولهذا فإن القائمين على المشروع يديرونه ويخططون عملياته على هذا الافتراض . فمعدات الإنتاج (الآلات والمباني والسيارات ..) يقتنيها المشروع لأجل استخدامها في الإنتاج لعدد من السنين ، وبالمثل فإن المحاسبة تنظر إلى المشروع وتقوم بتقييم نشاطاته ومعاملاته على أساس هذا الافتراض .

4 . فرض الدورية – الفترة المالية :

بالرغم من فرض الاستمرارية المشار إليه فيما سبق والذي يفترض أن المشروع عمره غير محدد إلا أن هناك اعتبارات عملية تستدعي تقديم البيانات المالية عن عمليات وأنشطة المشروع بصفة دورية خلال حياة المشروع . وذلك يعني أن حياة المشروع يجب أن تقسم إلى فترات زمنية تسمى الفترة المالية (أصطلح أن تكون سنة كاملة) وذلك من أجل معرفة كفاءة وقدرة المشروع على تحقيق أهدافه بصفة دورية بدل الانتظار حتى ينتهي المشروع بعد مدة طويلة . والواقع أن التقييم النهائي والحكم السليم على مدى نجاح أو فشل المشروع لا يمكن القيام به إلا بعد نهاية حياة المشروع ، إلا أن حاجة الجهات والأطراف الأخرى للبيانات المالية توجب التقييم الدوري للمشروع .

ب) مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها :

1 . مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات :

لبيان مدى نجاح أو عدم نجاح (ربح أو خسارة) أي مشروع يجب مقارنة المصروفات التي تخص فترة معينة مع الإيرادات التي تحققت في تلك الفترة ، حيث تطرح المصروفات من الإيرادات لتحديد صافي الدخل (أو صافي الخسارة) . فإذا فاقت الإيرادات المصروفات كانت النتيجة ربحا " صافي دخل" أما إذا تغلبت المصروفات على الإيرادات تكون النتيجة خسارة " صافي خسارة " أما المصروفات التي أنفقت والإيرادات التي حصلت خلال الفترة المحاسبية غير أنها تخص فترات أخرى فيجب ألا تدخل في عملية المقارنة "المقابلة " هذه .

2 . مبدأ تحقيق الإيراد :

يقضي هذا المبدأ بأنه عند احتساب الإيرادات الخاصة بفترة محاسبية معينة ، يجب ألا يؤخذ في الاعتبار ألا تلك الإيرادات التي تحققت فعلا . ولكن متى يعتبر الإيراد قد تحقق وبالتالي تتم مقابلته بمصروفات نفس الفترة ؟ هناك عدة آراء حول هذه المشكلة، غير أن المتفق عليه بين جمهرة المحاسبين هو أن الإيراد يعتبر قد تحقق عند نقطة البيع مع ضرورة توافر الشرطين التاليين معاً :

أ) أن تكون العملية التي نتج عنها إيرادا قد تمت فعلا .

ب) أن تكون عملية التبادل المتعلقة بها قد حدثت .

وتجدر الإشارة إلى أن الإيراد المحقق ليس بالضرورة هو الإيراد الذي استلم ، والإيرادات التي استلمت ليست بالضرورة هي الإيرادات التي تحققت .

3 . مبدأ التكلفة

وهذا المبدأ يقضي بأن الأصول المختلفة – الممتلكات والبضائع – التي بحوزة المشروع يجب أن تسجل في الدفاتر بثمن تكلفتها عند الاقتناء . وثمن التكلفة هذا يمثل ثمن الشراء حسب فاتورة الشراء مضافاً إليه جميع المصروفات التي أنفقت على الأصل المعنى حتى يصبح جاهزاً للغرض الذي أقتنى من أجله ، كما يجب أن تظهر هذه الأصول على القوائم المالية بهذه التكلفة ولا يعتد بتغير الأسعار بعد تسجيل تكلفتها التاريخية ، أي القيمة وقت حدوث الإنفاق ، أي أنه لا يتم تعديل قيم الأصول بعد إثباتها بالدفاتر بغض النظر عن التغير الذي قد يطرأ على أسعار هذه الأصول .

4 . مبدأ الإفصاح (الإيضاح الكامل) :

ويقضي هذا المبدأ بأن القوائم المالية الخاصة بالمشروع يجب أن تفصح عن جميع المعلومات التي تفيد مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات كاملة وواضحة وغير مضللة . فالقوائم المالية " قائمة المركز المالي وقائمة الدخل " عبارة عن تلخيص موجز لبيان نتائج أعمال المشروع ووضعه المالي وبالتالي يجب أن تتضمن معلومات توضيحية أخرى لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم ما جاء بها . مثال ذلك الإفصاح عن طرق تقييم البضاعة ، وطرق استهلاك الأصول الثابتة وغيرها من الإجراءات والطرق المحاسبية الأخرى والتي سيأتي ذكرها في أماكن مختلفة من هذا الكتاب .

5 . مبدأ الموضوعية :

نظراً لأهمية البيانات المحاسبية بالنسبة لكثير من الأطراف ذوي المصالح المتعارضة والمتباينة ، يجب أن يراعي عند أعدادها البعد عن التحيز لطرف دون آخر . ويرى البعض أن موضوعية البيانات المحاسبية وبعدها عن التحيز تتحقق عندما تؤدي هذه البيانات إلى التوصل إلى نفس النتائج والأحكام إذا ما استخدمت من قبل أشخاص مختلفين . ولكن يصعب تحقيق مبدأ الموضوعية في جميع المعالجات المحاسبية لأن الكثير منها يعتمد على التقدير الشخصي للمحاسبين ، مما يؤدي إلى ضرورة مراجعة القوائم المالية واعتمادها من قبل طرف خارجي محايد (المراجع الخارجي) .

6 . مبدأ الثبات :

نظراً لتعدد البدائل من الطرق والمعالجات المحاسبية فإن التغيير من طريقة لأخرى أو من معالجة لأخرى خلال الفترات المحاسبية المختلفة قد يؤدي إلى التأثير على نتيجة أعمال المشروع . حيث أن رقم الدخل قد يرتفع أو ينخفض لمجرد تغيير طريقة بأخرى ، ولهذا فإن هذا المبدأ يقضي بأنه عند اختيار طريقة محاسبية أو معالجة محاسبية في فترة معينة يجب أن تتبع خلال الفترات اللاحقة . وهذا يساعد على إجراء المقارنات بين البنود المختلفة لنفس المشروع في الفترات المختلفة . ولكن هذا لا يعني أن المشروع لا يستطيع التغيير من طريقة لأخرى أو من معالجة لأخرى مطلقا ، فإذا كان هناك مبرر للتغيير فليكن ذلك شريطة أن يفصح عن ذلك بالقوائم المالية أو بملحقاتها مع بيان أثر التغيير على الدخل . وذلك طبقا لمبدأ الإفصاح السابق الإشارة إليه .

7 . مبدأ التحفظ (الحيطة والحذر) :

يقضي هذا المبدأ أنه عند تحديد نتيجة أعمال المشروع خلال كل فترة محاسبية، يجب أن تؤخذ الخسائر المحتملة في الحسبان ، أما الأرباح أو الإيرادات المحتملة – المتوقعة وغير المحققة – فلا تحسب إلا عند تحققها فعلا . أي أن المحاسب يحتاط لأي خسائر رغم أنها لم تحدث بعد ولكنه لا يعتد بأي أرباح أو إيرادات إلا عند تحققها ، أي حدوثها .

8 . مبدأ الأهمية النسبية :

يقضي هذا المبدأ بأن يقتصر اهتمام المحاسبة على المعلومات والبيانات التي يمكن أن يكون تتبعها والكشف عنها – الإفصاح عنها – في القوائم المالية ذا أهمية لمستخدمي البيانات المحاسبية . أما المعلومات التي لا يؤثر العلم بها أو عدمه على القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية فيمكن استبعادها . وتحديد مدى أهمية نوع معين من المعلومات من عدمه يعتبر مسألة نسبية ترجع إلى تقدير المحاسب نفسه.

9 . مبدأ مراعاة الطبيعة الخاصة للمشروع :

يعني هذا المبدأ أنه عند تطبيق المبادئ المحاسبية يجب أن يتم تطويعها أو تكييفها لتلائم ظروف ومتطلبات المشاريع ذات الطبيعة المميزة ، مما يستدعي الخروج في بعض الأحيان عن المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها في الأنشطة التجارية والصناعية المعتادة . ومن أمثلة هذه المشاريع ، صناعة النفط ، المشاريع الزراعية ، الأعمال المصرفية ، المستشفيات وغيرها .

مصطلحات محاسبية :

كأي مجال آخر هناك الكثير من المصطلحات التي تستخدم في مجال المحاسبة والتي يجب على المبتدئ في تعلم المحاسبة معرفتها وفهم معانيها حتى يستطيع إدراك المعالجات المحاسبية المختلفة والتي سيأتي ذكرها تباعا في متن هذا الكتاب ، وفيما يلي بعض المصطلحات والتي من الضرورة تقديمها للطالب المبتدئ في هذا الجزء من هذا الكتاب .

الأصول : وهي ما يملكه المشروع من موجودات أو موارد اقتصادية مختلفة ذات قيمة مالية أو منافع اقتصادية مستقبلية .

الالتزامات: وهي تمثل ما على المشروع من حقوق للغير – أي ديون في ذمة المشروع لصالح الغير .

رأس المال: هو المبلغ الذي يتم تخصيصه للقيام بمشروع معين ، ويمكن أن يكون في شكل نقدي أو في شكل نقدي وعيني (أصول أخرى غير النقدية) .

حقوق صحاب المشروع: وهي تمثل رأس المال مضافاً إليه أي أرباح تحققت خلال الفترة أو مطروح منه أي خسارة تكبدت خلال الفترة . وهي دائما تساوي صافي قيمة الأصول (أي أنها تمثل الفرق بين إجمالي قيمة الأصول وبين إجمالي قيمة الالتزامات) .

الخصوم : يطلق هذا المصطلح على مجموع رقمي حقوق أصحاب المشروع (أو رأس المال) والالتزامات.

الإيرادات: وهي إجمالي قيمة مبيعات المشروع من السلع والخدمات مقدرة بالنقود خلال الفترة المالية ، سواءاً استلمت أم تستلم.

تعريف آخر :

هي مجمل الزيادة في الأصول أو النقص الذي يطرأ على التزامات المشروع خلال فترة زمنية معينة ، مقابل إنتاج أو بيع السلع أو تقديم الخدمات أو كعائد لنشاطات اقتصادية أخرى للمشروع .

المصروفات : وهي إجمالي قيمة النفقات التي دفعها المشروع أو تعهد بدفعها خلال الفترة المالية . وهي التي تحمل على الفترة المعنية وذلك لمقابلتها بالإيرادات التي حققها المشروع .

تعريف آخر :

هي مجمل النقص في الأصول أو الزيادة التي تطرأ على التزامات المشروع خلال فترة زمنية معينة باستثناء ما يدفع لصاحب المشروع نفسه (مسحوبات).

الدخل "الربح" هو مقدار زيادة الإيرادات عن المصروفات خلال فترة زمنية معينة.

الخسارة: هي مقدار زيادة المصروفات عن الإيرادات خلال فترة زمنية معينة .

التكلفة : وهي التضحية (نقص في الأصول أو زيادة في الالتزامات) التي يتكبدها المشروع في سبيل الحصول على عنصر ذي قيمة اقتصادية .

القوائم المالية :

وهي نتائج النظام المحاسبي في أي مشروع حيث أنها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل البيانات المحاسبية عن المشروع إلى الأطراف المعنية ، وتكون في شكل ملخصات تشمل العناصر التي سبق الإشارة إليها أعلاه وبعض التفاصيل المتعلقة بها مبوبة ومصنفة بطريقة تساعد على فهم محتوياتها من قبل مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات السليمة .

ومن القوائم المالية التي سيتم دراستها في هذا الكتاب ما يلي :

أ) قائمة المركز المالي " الميزانية " :

وهو قائمة تبين الوضع المالي للمشروع في تاريخ معين ، حيث تبوب فيها الأصول والخصوم بحيث أن إجمالي الأصول دائما مساوية لإجمالي الخصوم ، ومن هنا أتت كلمة ميزانية .

ب) قائمة الدخل :

وهي قائمة تبين نتيجة عمليات المشروع خلال فترة معينة ، حيث تبوب فيها إيرادات الفترة ومصروفاتها لبيان الربح أو الخسارة .

وكل المصطلحات التي ذكرت أعلاه سنتعرض لها خلال هذا الكتاب وسيكون هناك شرح أكثر تفصيلا لها . والغرض من ذكرها هنا – كما أسلفنا – هو تقديمها للطالب للتعرف المبدئي عليها ، كما تقدم شخصيات الرواية في مقدمتها .

مجالات متخصصة في المحاسبة :

كما هو الحال في أي مجال من مجالات الدراسات الإنسانية ، فإن المحاسبة لها عدة تخصصات . وهذا الاتجاه نحو التخصص كان مرده إلى التطور الذي حدث في الحياة الاقتصادية والذي أثر بدوره على الخدمات المنتظرة من المحاسبة . ناهيك عن ظهور التشريعات والقوانين المالية والضريبية بالإضافة إلى اختلاف نشاطات المشاريع وأشكالها القانونية . ومن أهم التخصصات في مجال المحاسبة ما يلي :

المحاسبة المالية :

وهي التي تهتم بتسجيل المعاملات المالية في الدفاتر والسجلات المحاسبية ، والإعداد الدوري للقوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل) . ويحكمها في ذلك مجموعة من الفروض

والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها – والتي أشير إليها في هذا الفصل. وهي تمثل مادة هذا الكتاب الذي بين يديك .

محاسبة التكاليف :

وهذه تهتم بتحديد تكلفة السلعة المنتجة أو الخدمة المقدمة ، حيث توضح عناصر الإنتاج وكيفية محاسبتها ومراقبتها ، بالإضافة إلى تجميع وتفسير بيانات التكلفة ومقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المقدرة سلفا " التقديرية " ومعرفة مسببات الانحرافات ومحاولة علاجها وتصحيحها . ويقدم محاسب التكاليف بيانات مهمة لإدارة المشروع وذلك من أجل التسعير وقبول العروض وغيرها من القرارات الإدارية الأخرى .

المراجعة :

وهي طريقة منظمة لفحص البنود الواردة بالقوائم المالية المعدة من قبل الإدارة بالرجوع إلى السجلات والدفاتر المحاسبية المستندات المؤيدة للعمليات المختلفة لغرض إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال في فترة معينة . ويقوم بهذه المهمة شخص مستقل عن المشروع يسمى " المراجع الخارجي " أو " المراجع المستقل " أو " المحاسب القانوني " كما أن هناك مراجعين داخليين وهم موظفين يتبعون المشروع ومهمتهم الأساسية التحقق من اتباع السياسات الإدارية والمالية المرسومة .

المحاسبة الإدارية :

وهي عملية استخدام البيانات التاريخية " الفعلية " والبيانات التقديرية لمساعدة إدارة المشروع في اتخاذ القرارات بخصوص الأنشطة اليومية الجارية والتخطيط للأنشطة والعمليات المستقبلية . يقوم المحاسب الإداري بمساعدة الإدارة في عمليات التسعير ، واختيار طرق التمويل ومصادره ، والمفاضلة بين البدائل التي تعرض أمام الإدارة للاختيار من بينها ، وذلك بأن يقدم البيانات اليومية والدقيقة التي تستخدم في مثل هذه القرارات وغيرها من القرارات الأخرى . كما يشارك المحاسب الإداري في إعداد الميزانيات التقديرية للمشروع والتي هي عبارة عن خطة رقمية للعمليات المالية المستقبلية لفترة معينة .

المحاسبة الضريبية :

تهتم بدراسة الأحكام والقوانين الضريبية السارية وكيفية تطبيقها على من يخضع لهذه الأحكام والقوانين من أشخاص ومشاريع وأموال . والمحاسب الضريبي يقوم بحصر وتحديد الوعاء الضريبي واحتساب مقدار الضريبة الواجب دفعها وفقا للتشريعات السارية وفي ضوء المبادئ المحاسبية العامة .

المحاسبة العامة :

وهي تهتم بموضوعات في مجال محاسبة الأموال العامة والمحاسبة القومية طبقا للتشريعات النافذة ، حيث تهتم بكيفية إعداد المرتبات والمعاشات الضمانية ، وطرق إعداد كل من الميزانية والحساب الختامي للدولة ، والأسس التي تقوم عليها المحاسبة القومية وطرق احتساب الدخل القومي للدولة . وهذا النوع من المحاسبة يتبع مبادئ وإجراءات محاسبية تختلف عن تلك التي تطبق في المشروعات الصناعية والتجارية الخاصة .

الأنظمة المحاسبية :

وهذا يهتم بتصميم النظم المحاسبية وتطبيق الإجراءات المحاسبية لتجميع البيانات المالية ونشرها في تقارير مالية . وتصميم النظام المحاسبي يتطلب خبرة علمية وعملية من المحاسب "مصمم النظم" لأنه رغم أن المبادئ المحاسبية يمكن تطبيقها في شتى أنواع المشاريع ، إلا أن كل مشروع يتطلب نظامه المحاسبي الخاص به والذي يحتوي على الدورات المستندية والدفاتر والسجلات والتقارير التي تخدم أغراضه ، ويختلف النظام المحاسبي من مشروع لأخر حسب اختلاف الحجم والنشاط والشكل القانوني للمشروع.

عمليات المشروع :

عمليات المشروع هي تلك المعاملات المالية التي تحدث خلال الفترة المالية وتستدعي من المحاسب أن يقوم بتسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية . فعلى سبيل المثال قيام المشروع بدفع فاتورة الكهرباء ، أو شراء بضاعة ، أو بيع بضاعة ، أو دفع إيجار المبنى ، أو شراء قطعة أرض ، كلها تمثل عمليات أو معاملات مالية تخص المشروع ومن ثم يجب أن تسجل وتثبت بدفاتره . وفي كثير من الأحيان قد تكون عملية معينة سببا في حدوث عملية أخرى ، فمثلا شراء بضاعة على الحساب – الآجل – أي أن دفع المبلغ يستحق بعد أجل محدد . فإن عملية الشراء على الحساب تسجل عند حدوثها ثم بعد ذلك عندما يسدد المشروع المستحق عليه من عملية الشراء السابقة يجب أن تسجل هذه الواقعة بالدفاتر لأنها عملية قائمة بذاتها . وأغلب العمليات التي تسجل بالدفاتر تتم مع طرف خارجي ، خارج المشروع ، فعند دفع فاتورة الكهرباء فإن الطرف الخارجي هو شركة الكهرباء وعند شراء بضاعة فالطرف الخارجي هو الشركة البائعة " المورد" وهكذا ، ولكن هناك عمليات لا يكون فيها طرف خارجي وتسمى بالعمليات الداخلية . مثال ذلك عملية صرف مواد خام من

المخازن إلى صالة الإنتاج ، أو تسجيل مصروف الاستهلاك* الخاص بالأصول الثابتة – ممتلكات الشركة .

قصارى القول أن هناك عمليات أو معاملات تحدث خلال الفترة المالية بعضها بها طرف خارجي والبعض الآخر ليس بها طرف خارجي ، وكلها يجب أن تسجل وتثبت بالدفاتر المحاسبية للمشروع المعني .

عمليات المشروع والقيم النقدية :

عندما تكون هناك عملية شراء فإن السعر المتفق عليه ، سواء دفع أم سيدفع بعد فترة ، هو الذي يجب أن يسجل في الدفاتر مثلا إذا تم شراء مبنى لاستخدامه كمقر للمشروع بمبلغ 50000 دينار ، فإن هذا الرقم هو الذي يسجل في دفاتر المشترى . فإذا فرضنا أن البائع كان يرغب في 60000 دينار ثمنا للمبنى ، وأن المشترى قد عرض عليه 40000 دينار ثمنا له ، كما أن هناك احتمال أنه بعد إتمام الصفقة قد عرض على المشتري أن يبيع المبنى بمبلغ 70000 دينار من قبل طرف ثالث . كل المبالغ التي ذكرت بعد مبلغ 50000 دينار ليس لها أي تأثير على السجلات المحاسبية لأنها ليست نتيجة لعملية التبادل ، وبالتالي تكلفة أو سعر العملية الذي يحدد القيمة النقدية والتي على أساسها تم تسجيل المبنى هو مبلغ 50000 دينار .

معادلة الميزانية :

يشار للموجودات والممتلكات التي بحوزة المشروع باسم الأصول ، كما يشار للحقوق المترتبة على هذه الأصول باسم الخصوم . ويظهر هذين العنصرين بقائمة المركز المالي "الميزانية " وهناك خاصية أساسية في الميزانية وهي أن إجمالي مبلغ الأصول دائما يساوي إجمالي مبلغ الخصوم ، أي أن جانبي الميزانية في حالة توازن مستمر ، ولمعرفة السبب في ديمومة التوازن إليك الفقرة التالية :

جانب الأصول يوضح لنا الموجودات والممتلكات التي بحوزة المشروع ، وجانب الخصوم يخبرنا عن من قام بتمويل المشروع – امداده المال – ، وحيث أن الخصوم هي عبارة عن الالتزامات ورأس المال ، فإن جانب الخصوم يخبرنا أيضا عن مبلغ المال الذي قدمه الدائنون والمقرضون " التزامات على المشروع لصالح الغير " ، ومبلغ المال الذي قدمه مؤسسي أو ملاك المشروع "حقوق الملكية " إذا أي شئ يمتلكه المشروع هو في الأساس مقدم له من قبل الدائنون والمقرضون أو من قبل المالكين أو الاثنين معا . ولذلك فإن إجمالي

* سنناقش موضوع استهلاك الأصول الثابتة في الفصل العاشر من هذا الكتاب .

حقوق الدائنون زائدا إجمالي حقوق الملاك دائما يساوي قيمة الأصول المتاحة للمشروع . ويمكن وضع هذه الحقيقة في صورة معادلة تسمى معادلة الميزانية وذلك كما يلي :

الأصول = الخصوم (1)

الأصول لها مكونات عديدة سنناقشها فيما بعد بأمثلة رقمية ، ولكن مبدئيا يمكن القول بأنها تشتمل على النقدية بالخزينة والنقدية بالمصارف والبضاعة والأراضي والسيارات والأثاث وغيرها . أما الخصوم فيمكن أن تقسم إلى جزئين رئيسيين ألا وهما حقوق الدائنون وحقوق الملاك ، حقوق الدائنون تمثل دين على المشروع وتسمى الالتزامات ، وحقوق الملاك تمثل رأس المال أو حقوق صاحب أو أصحاب المشروع. وعلى ذلك يمكن صياغة المعادلة كالتالي :

الأصول = الالتزامات + رأس المال (2)

وعادة توضع الالتزامات قبل رأس المال بالمعادلة لأن الدائنين لهم حق امتياز بالنسبة للأصول مقارنة بالملاك . فعند تصفية أي مشروع فإن حقوق الدائنين تسدد أولا وما تبقى بعد ذلك فهو من حق المالكين – وهذا ما يشار إليه في المحاسبة بأن حقوق أصحاب المشروع تساوي " القيمة المتبقية " أي تلك القيمة المتبقية بعد سداد حقوق الدائنين، وتبعا لذلك يمكن إعادة صياغة المعادلة (2) كما يلي :

الأصول – الالتزامات = رأس المال (3)

وعلى أية حالة ، فإن جميع العمليات المالية التي تحدث خلال الفترة المالية بالمشروع سواء كانت بسيطة أو معقدة ، يمكن أن يوضح تأثيرها على عناصر المعادلة رقم (2) أعلاه . ومهما كثرت هذه العمليات فإن المعادلة ستكون دائما في حالة توازن .

عمليات المشروع وأثرها على معادلة الميزانية :

لتوضيح تأثير عمليات المشروع على عناصر معادلة الميزانية سنقوم باستعراض عدة عمليات افتراضية حدثت في مشروع معين ، وذلك من خلال طريقتين لشرح تأثير العمليات ، الأولى بدائية وتوضح التأثير بشكل إجمالي – أي على إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم – دون ذكر المكونات التي يشتمل عليها كل عنصر من عنصري المعادلة . أما الطريقة الثانية فهي توضح تأثير العمليات المختلفة على مسميات البنود المتأثرة في كل طرف من طرفي المعادلة .

الطريقة الإجمالية :

نفترض أن مشروع فردي تم تأسيسه في 1/1 من السنة الحالية تحت اسم الصفاء وقد تمت العمليات التالية خلال السنة الأولى :

1 . خصص صاحب المشروع مبلغ 25000 دينار نقدا كرأس مال المشروع .

النتيجة: أصبح للمشروع مبلغ 25000 دينار نقدا وهذه عبارة عن نقدية والتي تمثل أصل من أصول المشروع . وفي المقابل خصص هذا المبلغ كرأس مال وهو يمثل حق ملكية لصاحب المشروع .

	أصول	=	خصوم
الرصيد قبل التأسيس	-0-		-0-
تخصيص المبلغ للمشروع	25000		25000
الرصيد بعد التأسيس	25000		25000

2 . شراء قطعة أرض بمبلغ 10000 ديناراً نقداً

النتيجة: نقصت الأصول من جهة بسبب نقص النقدية التي دفعت ولكن الأصول زادت من جهة أخرى بسبب زيادة بند جديد وهو الأراضي بنفس القيمة ، أي أن إجمالي جانب الأصول لم يتغير حيث أنه انخفض وزاد بنفس القيمة (10000 دينار) .

		أصول	=	خصوم
الرصيد السابق		25000		25000
شراء أرض	−	10000		
	+	10000		
الرصيد الجديد		25000		25000

3 . شراء بضاعة على الحساب " بالأجل " بمبلغ 60000 دينار

النتيجة: زادت الأصول بزيادة بند جديد ألا وهو البضاعة وبالمقابل زادت الخصوم " دائنون " بنفس القيمة – أي التزام لصالح الغير بدفع مبلغ بعد مدة محددة . ولذلك نجد أن الزيادة كانت في طرفي المعادلة بالتساوي

		أصول	=	خصوم
الرصيد السابق		25000		25000
شراء بضاعة على الحساب	+	60000	+	60000
الرصيد الجديد		85000		85000

4 . بضاعة تكلفتها 48000 دينار تم بيعها بمبلغ 80000 دينار على الحساب

ملاحظة: معنى ذلك أن بضاعة كانت قد اشتريت بمبلغ 48000 دينار تم بيعها بمبلغ 80000 دينار . وهذه العملية لها تأثيرات على معادلة الميزانية نوردها تباعا فيما يلي :

أ) إثبات التكلفة الخاصة بالبضاعة التي بيعت

النتيجة: نقصت الأصول وذلك ببيع جزء من البضاعة تكلفته 48000 دينار وفي المقابل نقص رأس المال بنفس القيمة لقاء البضاعة التي نقصت .

	أصول	=	خصوم
الرصيد السابق	85000		85000
نقص في البضاعة ورأس المال –	48000		48000 –
الرصيد الجديد	37000		37000

ب) إثبات عملية البيع – بسعر البيع

النتيجة: قيمة المبيعات تمثل إيراد ، والإيرادات تمثل زيادة في رأس المال " الخصوم" وبما أن عملية البيع قد تمت على الحساب فإن هناك أصلا قد أكتسب متمثلا في المدينون الذي سيقومون بدفع المستحق عليهم للمشروع في فترة لاحقة .

		أصول	=	خصوم
الرصيد السابق		37000		37000
إثبات عملية البيع	+	80000	+	80000
الرصيد الجديد		117000		117000

ملاحظة: العملية السابقة أثرت مرة بالنقص في رأس المال بقيمة تكلفة البضاعة المباعة 48000 دينار ، وأثرت مرت أخرى بالزيادة في رأس المال بقيمة المبيعات 80000 دينار أي أن صافي التأثير هو زيادة رأس المال بالفرق بين سعر بيع

البضاعة وتكلفة هذه البضاعة أي :

80000 – 48000 = 32000 دينار

كما أثرت في جانب الأصول مرتين ، مرة بالنقص في الأصول بقيمة النقص في تكلفة البضاعة المتاحة للبيع 48000 دينار ، ومرة أخرى أثرت بالزيادة في الأصول بمقدار المستحق على المدينين 80000 دينار ، أي أن صافي التأثير هو زيادة في الأصول بمقدار الفرق بين تكلفة البضاعة المباعة وبين المطلوب من المدينين ، أي

80000 – 48000 = 32000 دينار

فإذا أردنا أن نبين صافي تأثير العملية على أرصدة المعادلة فنجد أن النتيجة النهائية هو مثل التي توصلنا إليها سابقا ، أي :

		أصول	=	خصوم
الرصيد السابق [بعد عملية رقم (3)]		85000		85000
صافي أثر عملية رقم (4)	+	32000	+	32000
الرصيد الجديد		117000		117000

5 . تم تحصيل مبلغ 7000 دينارا نقدا من المدينين الذين سبق البيع لهم بالآجل :

النتيجة: الأصول زادت بمقدار النقدية المستلمة وفي المقابل نقصت الأصول بنفس القيمة وذلك بسبب نقص رصيد المدينين " المستحق عليهم" ويلاحظ أن العملية أثرت في طرف واحد من المعادلة " الأصول " حيث أنها زادت ونقصت بنفس القيمة وبالتالي التغير في الأصول يساوي صفراً .

	أصول	=	خصوم
الرصيد السابق	117000		117000
تحصيلات نقدية من المدينين +	70000		
−	70000		ــــــــ
الرصيد الجديد	117000		117000

6 . تم دفع مبلغ 40000 دينار نقدا سدادا للمستحق على المشروع إلى الدائنين الذين تم شراء بضاعة على الحساب منهم

النتيجة: الأصول نقصت بسبب نقص النقدية وبالمقابل نقصت الخصوم بسبب النقص في رصيد الدائنين وبنفس القيمة

	أصول	=	خصوم
الرصيد السابق	117000		117000
تسديد نقدية للدائنين −	40000		40000 −
الرصيد الجديد	77000		77000

7 . دفع إيجار مبنى المشروع عن السنة بمبلغ 4800 دينارا نقدا

ملاحظة : هذا يمثل مصروف وبالتالي نقص في رأس المال

النتيجة: الأصول نقصت بسبب نقص النقدية ، وفي المقابل نقص رأس المال بفعل مصروف الإيجار وبنفس القيمة .

	أصول	=	خصوم
الرصيد السابق	77000		77000
دفع مصروفات إيجار نقدا	4800 −		4800 −
الرصيد الجديد	72200		72200

8 . دفع مصروفات أخرى بمبلغ 5200 دينار نقدا

النتيجة : نفس تأثير العملية رقم (7) أعلاه

	أصول	=	خصوم
الرصيد السابق	72200		72200
دفع مصروفات أخرى نقداً	5200 -		5200 -
الرصيد الجديد	67000		67000

9 . بلغت مرتبات السنة للعاملين مبلغ 18000 دينار دفعت نقدا

النتيجة : نفس تأثير العملية رقم (7) و (8) أعلاه :

	أصول	=	خصوم
الرصيد السابق	67000		67000
دفع المرتبات نقداً	18000 -		18000 -
الرصيد الجديد	49000		49000

10. بلغت إجمالي مسحوبات صاحب المشروع مبلغا قدره 2000 دينار نقدا خلال السنة أنفقها في أشياء خاصة به .

النتيجة: هذه ليست مصروفات ولكن تأثيرها يشبه المصروفات وهو نقص في الأصول بفعل نقص النقدية ونقص في رأس المال

	أصول	=	خصوم
الرصيد السابق	49000		49000
مسحوبات نقدية	2000 -		2000 -
الرصيد الجديد	47000		47000

الطريقة التفصيلية :

بعد أن أخذ الطالب فكرة عن تأثير العمليات التي حدثت خلال السنة على إجمالي الأصول والخصوم في المثال الافتراضي ، الآن نسوق نفس المثال ونحاول تطبيقه على معادلة الميزانية مع بيان تأثير العمليات على البنود المتأثرة في كل طرف من طرفي المعادلة .

1 . تخصيص مبلغ 25000 دينار كرأس مال للمشروع أودع في خزينة المشروع .

	الأصول	=	الخصوم	
	نقدية	=	دائنون	+ رأس المال
الرصيد	-0-	=		-0-
عملية(1)	25000	=		25000
الرصيد	25000	=		25000

الشرح: رصيد النقدية أصبح 25000 دينار بالخزينة في جانب الأصول يقابلـه رأس المـال المخصص للمشروع في جانب الخصوم .

2 . شراء قطعة أرض بمبلغ 10000 دينار نقدا

	الأصول		=	الخصوم	
	نقدية	+ أراضي	=	دائنون +	رأس المال
الرصيد	25000		=		25000
عملية(2)	10000-	10000 +			
الرصيد	15000	10000 +	=		25000

الشرح: هذه العملية حدثت في طرف واحد من طرفي المعادلة – جانب الأصـول – وكـان صافي التأثير صفراً . لأن النقص الذي حدث في بند النقدية قابله زيـادة فـي بنـد الأراضي. وأصبحت الأصول تتكون من بندين مجموعهمـا 25000 دينـار وهـو يساوي مبلغ رأس المال (الخصوم).

3 . شراء بضاعة على الحساب بمبلغ 60000 دينار .

	الأصول			=	الخصوم	
	نقدية	+ أراضي	+ بضاعة	=	دائنون +	رأس المال
الرصيد	15000	10000 +				25000
عملية(3)			60000 +	=	60000+	
الرصيد	150000	10000 +	60000 +	=	60000 +	25000
المجموع		85000			85000	

الشرح: هذه العملية أثرت في طرفي المعادلة ، فشراء البضاعة زاد بند جديـد وهـو بنـد البضاعة في جانب الأصول بثمن شراء البضـاعة 60000 دينـار ، ولأن عمليـة الشراء تمت على الحساب أدى ذلك إلى زيادة بند جديد في جانب الخصوم يتمثل في الدائنين والذي يعتبر التزام المشروع تجاه الغير بدفع المبلغ في مدة معينة يتفق عليها . نرى بأن طرفي المعادلة زادا بنفس القيمة .

4 . بيع بضاعة بسعر 80000 دينار على الحساب علماً بأن تكلفة هذه البضـاعة هـي 48000 دينار .

ملاحظة : هذه العملية لها تأثيران على معادلة الميزانية نوردها تباعاً :

أ) إثبات قيمة المبيعات على الحساب

	الأصول				=	الخصوم	
	نقدية	+ أراضي	+ بضاعة	+ مدينون	=	دائنون	+ رأس المال
الرصيد	15000	+ 10000	+ 60000		=	60000	+ 25000
عملية(4)أ				+ 80000	=		+ 80000
الرصيد	15000	+ 10000	+ 60000	+ 80000	=	60000	+ 105000
المجموع	165000				=	16500	

الشرح : المبيعات تعتبر إيراد وهذا بطبيعة الحال زيادة لحقوق أصحاب المشروع المتمثلة في رأس المال وبالتالي زاد رأس المال بقيمة المبيعات 80000 دينار . ولأن عملية البيع كانت على الحساب فإن ذلك أدى إلى ظهور بند جديد في جانب الأصول يتمثل في المدينين الذين سيقومون بسداد ما عليهم في مدة قادمة وبالتالي هو أصل من أصول المشروع . لاحظ أن رصيد المدينين مساو لثمن البيع 80000 دينار .

ب) إثبات تكلفة البضاعة التي بيعت

	الأصول				=	الخصوم	
	نقدية	+ أراضي	+ بضاعة	+ مدينون	=	دائنون	+ رأس المال
الرصيد	150000	+ 10000	+ 60000	+ 80000	=	60000	+ 105000
عملية(4)ب	-48000		- 480000				- 48000
الرصيد	15000	+ 10000	+ 12000	+ 80000	=	60000	+ 570000
المجموع	117000				=	117000	

الشرح: نقصت البضاعة بمقدار 48000 دينار ، وهذه تمثل تكلفة البضاعة التي تم بيعها. وبما أن التكلفة مثل المصروف تؤدي إلى نقص حقوق أصحاب المشروع متمثلة في رأس المال فإن بند رأس المال نقص بنفس القيمة 48000 .

ملاحظة: العملية (4) بشقيها أ ، ب لها تأثير موجب على رأس المال حيث أن الإيرادات متمثلة في سعر بيع البضاعة زادت من رأس المال أما تكلفة البضاعة المباعة أدت إلى نقص رأس المال . كانت الزيادة 80000 دينار والنقص 48000 دينار، أي أن صافي التأثير كان زيادة بمقدار الفرق بين 80000 و 48000 أي 32000 دينار وبالتالي أصبحت حقوق أصحاب المشروع 57000 دينار بعد أن كان 25000 دينار والفرق هو 32000 دينار .

5 . تم تحصيل مبلغ 70000 دينار نقداً من المدينين الذين سبق بيعهم بضاعة على الحساب .

	الأصول				=	الخصوم	
	نقدية	+ أراضي	+ بضاعة	+ مدينون	=	دائنون	+ رأس المال
الرصيد	15000	10000	12000	80000	=	60000	57000
عملية(7)	70000+			70000 -			
الرصيد	85000	10000	12000	10000	=	60000	57000
المجموع	117000				=	117000	

الشرح: حدثت هذه العملية في طرف الأصول من المعادلة وبالتالي لا تأثير لها على إجمالي الأصول (117000 دينار كما في السابق) غير أن هذه العملية أثرت بالنقص في بند المدينين حيث أنهم سددوا جزء من حسابهم بينما أثرت بالزيادة في بند النقدية وذلك بسبب استلام نقدية من المدينين .

6 . دفع مبلغ 4000 دينار نقداً سداداً لجزء من المستحق على المشروع لصالح الدائنين الذين تم شراء بضاعة منهم على الحساب .

	الأصول				=	الخصوم	
	نقدية	+ أراضي	+ بضاعة	+ مدينون	=	دائنون	+ رأس المال
الرصيد	85000	10000	12000	10000	=	60000	57000
عملية(7)	40000-					- 40000	
الرصيد	45000	10000	12000	10000	=	20000	57000
المجموع	77000				=	77000	

الشرح: هذه العملية أثرت في طرفي المعادلة بالنقص . حيث أدت إلى نقص النقدية بالمبلغ الذي سدد للدائنين كما أدت إلى نقص رصيد الدائنين بنفس القيمة (40000) أي نقص في الأصول يقابله نقص في الالتزامات (الدائنون) .

7 . دفع مصرف إيجار المبنى عن السنة بمبلغ 48000 دينار نقداً .

	الأصول				=	الخصوم	
	نقدية	+ أراضي	+ بضاعة	+ مدينون	=	دائنون	+ رأس المال
الرصيد	45000	10000	12000	10000	=	20000	57000
عملية(7)	48000-						48000 -
الرصيد	40200	10000	12000	10000	=	20000	52200
المجموع	72200				=	72200	

الشرح: هذه العملية أثرت على طرفي المعادلة ، حيث نقص بند النقدية (الأصول) بمقدار النقدية التي دفعت كمصروف إيجار ، كما أن المصروف يعتبر نقص في حقوق أصحاب المشروع (رأس المال) .

8 . دفع مصروفات مختلفة بمبلغ 52000 دينار نقداً

الرصيد	نقدية	+	أراضي	+	بضاعة	+	مدينون	=	دائنون	+	رأس المال
عملية(8)	40200	+	10000	+	12000	+	10000	=	20000	+	52200
الرصيد	35000	+	10000	+	12000	+	10000	=	20000	+	47000
المجموع			67000					=	67000		

الشرح : أنظر إلى شرح العملية (7) أعلاه .

9 . مرتبات السنة قدرها 18000 دينار دفعت نقداً

	الأصول							=	الخصوم		
	نقدية	+	أراضي	+	بضاعة	+	مدينون	=	دائنون	+	رأس المال
الرصيد	35000	+	10000	+	12000	+	10000	=	20000	+	47000
عملية(9)	18000-									-	18000
الرصيد	17000	+	10000	+	12000	+	10000	=	20000	+	29000
المجموع			49000					=	49000		

الشرح : نفس الشرح الوارد بعد عملية (7) أعلاه .

10. سحب صاحب المشروع مبلغ 2000 دينار نقداً لمصروفات الشخصية :

	الأصول							=	الخصوم		
	نقدية	+	أراضي	+	بضاعة	+	مدينون	=	دائنون	+	رأس المال
الرصيد	17000	+	10000	+	12000	+	10000	=	20000	+	29000
عملية(10)	2000-									-	2000
الرصيد	15000	+	10000	+	12000	+	10000	=	20000	+	27000
المجموع			47000					=	47000		

الشرح: المسحوبات ليست مصروفات ولكنها هنا عولجت مثل المصروفات حيث أن النقدية نقصت ورأس المال نقص بنفس القيمة أيضا .

ملاحظات :

1. إذا أثرت عملية في طرف واحد من المعادلة ، أي أن العملية أثرت في بندين في نفس الجانب ، فإن أحد البنود ينقص والآخر يزيد ويكون ذلك عديم التأثير على إجمالي الطرف (الجانب) الذي حدثت فيه العملية . مثال ذلك العملية رقم (2) أعلاه والخاصة بشراء قطعة أرض فنجد أن البندين المتأثرين في نفس الجانب (النقدية والأراضي) أحدهما نقص (النقدية) والآخر زاد (الأراضي) ولكن إجمالي الأصول لم يتأثر لأن النقص في بند قابله زيادة في بند آخر ضمن الأصول (نفس الجانب).
2. إذا أثرت عملية معينة في طرفي المعادلة ، أي أن العملية أثرت في بندين كل منهما في جانب ، فإن هذه العملية أما أن تزيد كل منهما أو تنقص كل منهما ، وبالتالي فإن طرفي المعادلة يزيدان أو ينقصان وبنفس القيمة . مثال ذلك العملية رقم (3) أعلاه ، والخاصة بشراء بضاعة على الحساب ، البندين المتأثرين هنا هما بند البضاعة وبند الدائنون حيث زاد كل منهما بنفس القيمة . أما العملية رقم (6) أعلاه والخاصة بسداد جزء من رصيد الدائنين ، البندين المتأثرين هنا هما بند النقدية وبند الدائنون ، وواضح أن كل منهما قد نقص بنفس القيمة .
3. عند بيان أثر العمليات الخاصة بالمصروفات والإيرادات والمسحوبات كان أحد البنود المتأثرة هو رأس المال ، حيث زاد بالإيرادات كما في العملية رقم [(4) أ] ونقص بالمصروفات كما في العمليات رقم [(4)ب] و (7) و (8) و (9) . كما نقص أيضا بالمسحوبات كما في العملية رقم (10) . وقد عمل ذلك لتسهيل فهم المعادلة وبقائها متوازنة بعد كل عملية . ولكن في الواقع أن رأس المال يجب ألا يمس خلال الفترة المحاسبية لبيان أثر عمليات المصروفات والإيرادات والمسحوبات ، وحيث أن في نهاية السنة المالية يمكن بيان تأثر هذه العمليات . فمن خلال المقارنة بين المصروفات والإيرادات يمكن معرفة صافي التأثير على رأس مال المشروع الفردي ، فإذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات فإن الفرق يكون ربحا وهذا يزيد من حقوق صحاب المشروع (رأس ماله) أما إذا كانت المصروفات أكبر من الإيرادات فإن الفرق يكون خسارة وهذه بدورها تؤثر على حقوق صاحب المشروع بالسالب (بالنقص) . أما المسحوبات فإنها تقفل في رأس مال صاحب المشروع في نهاية المدة وبالتالي تنقصه . وفي الفصول التالية سنناقش هذه العمليات بتفصيل أكثر .

ملخص العمليات في شكل جدول

التغيرات التي حدثت في البنود المختلفة من زيادة ونقص بفعل العمليات السابق الإشارة إليها في المثال السابق تم تجميعها في جدول رقم (1-1) وذلك حتى يسهل متابعتها وفهم تأثيرها من قبل الطالب ولكي تكتمل الفكرة في ذهنه ، وواضح أن هذا الجدول ليس إلا معادلة الميزانية ، وكل طرف من المعادلة قسم إلى البنود المتعلقة به حيث بدت كالتالي :

نقدية + أراضي + بضاعة + مدينون = دائنون + رأس المال

ويلاحظ أن التغيرات التي لها أثر على حقوق صاحب المشروع (رأس المال) وضعت في عمود خاص بها في الجدول ، وذلك لتأكيد الفكرة بأنه ليس عند حدوث المصروف والإيراد والمسحوبات يدخل رأس المال طرفا في العملية بطريقة مباشرة.

كما أن العمود الخاص بالتغيرات التي أثرت على رأس المال باستثناء المسحوبات يمثل نتيجة النشاط للمشروع خلال الفترة (السنة) حيث أدرجت به الإيرادات التي حققها المشروع وكذلك المصروفات التي تكبدها المشروع ، وبالتالي يمكن تحديد صافي النتيجة (والتي تمثل ربحا هنا) ، لأن الإيرادات فاقت المصروفات خلال الفترة ولذلك نقول أن المشروع حقق صافي ربح قدره الفرق بين الإيرادات 80000 دينار وإجمالي المصروفات (48000 + 4800 + 5200 + 18000) = 76000 دينار أي 4000 دينار . إذا زادت حقوق صاحب المشروع بمبلغ 4000 دينار ولكنها نقصت بمبلغ 2000 دينار كمسحوبات . وبالتالي صافي التأثير على حقوق المشروع (ورأس المال) هو 2000 دينار – أي أن :

رأس المال المخصص للمشروع		25000 دينار
+ صافي الدخل عن الفترة	+	4000 "
– مسحوبات صاحب المشروع	–	2000 "
حقوق صاحب المشروع في نهاية الفترة		27000 دينار
أولا الزيادة في حقوق صاحب المشروع هي :		
حقوق صاحب المشروع في نهاية الفترة		27000 دينار
حقوق صاحب المشروع في بداية الفترة	–	25000 "
صافي الزيادة في حقوق صاحب المشروع		2000 دينار

جدول (1-1)

ملخص العمليات التي حدثت خلال فترة

حسب معادلة الميزانية

رقم العملية	بيان	الأصول: نقدية	أراضي	بضاعة	مدينون	=	الخصوم: دائنون	رأس المال	التغير في رأس المال
	الأرصدة الافتتاحية	-0-	-0-	-0-	-0-		-0-	-0-	-0-
1	تخصيص مبلغ كرأس مال	25000						25000	
2	شراء قطعة أرض	(10000)	10000						
3	شراء بضاعة على الحساب			60000			60000		
4 أ	بيع بضاعة على الحساب				80000				80000
4 ب	تكلفة البضاعة المباعة			(48000)					(48000)
5	تحصيل جزء من رصيد المدينين	70000			(70000)				
6	سداد جزء من رصيد الدائنين	(40000)					(40000)		
7	دفع مصروف الإيجار نقدا	(4800)							(4800)
8	دفع مصروفات مختلفة	(5200)							(5200)
9	دفع مرتبات نقدا	(18000)							(18000)
10	مسحوبات نقدية	(2000)							(2000)
	الأرصدة الختامية	+15000	10000	12000+	10000+	=	20000	25000+	2000+
		47000					47000		

أسئلة وتدريبات

1.1) عرف المصطلحات الآتية :

- المحاسبة	- مسك الدفاتر	- الأصول
- الالتزامات	- رأس المال	- حقوق أصحاب المشروع
- الخصوم	- الإيرادات	- المصروفات
- الدخل	- التكلفة	- القوائم المالية

2.1) أذكر فروع التخصص في المحاسبة مع الشرح الموجز لكل منها .

3.1) أذكر الفروض المحاسبية .

4.1) أذكر المبادئ المحاسبية .

5.1) تكلم عن فرض الاستمرارية .

6.1) تكلم عن فرض الدورية .

7.1) تكلم عن مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات مع بيان أهميته .

8.1) تكلم عن مبدأ التكلفة .

9.1) تكلم عن مبدأ الحيطة والحذر .

10.1) أ) قطعة أرض سعرها حسب الجهات الرسمية 25000 دينار ، شراؤها من قبل مشروع معين بمبلغ 35000 دينار . ما هو المبلغ الذي يثبت في دفاتر المشروع ؟ ولماذا ؟

ب) بعد مضي مدة خمس سنوات عرض أحدهم مبلغ 75000 دينار لشراء قطعة الأرض المشار إليها في (أ) أعلاه . وهو يمثل سعرها حسب السوق . هل يمكن للمشروع أن يقوم بتعديل تكلفة الأرض في دفاتره لتكون 75000 دينار ؟ ولماذا؟

11.1) أجب عما يأتي :

أ) مشروع لديه أصول قيمتها 40000 دينار ، ورأس مال 25000 دينار ، ما مجموع التزاماته ؟ ....

ب) مشروع التزاماته بلغت 20000 دينار ، ورأس ماله 40000 دينار ، ماهو مجموع أصوله ؟ ....

ج) مشروع لديه أصول قيمتها 25000 دينار والتزاماته بلغت 5000 دينار ، فما مبلغ رأس ماله ؟ ....

د) شركة تمتلك أصول قيمتها 20000 دينار ، والتزاماتها بلغت 50000 دينار ، ورأس المال الذي خصص للمشروع في البداية كان 80000 دينار . فماذا تستنتج من هذه المعلومات ؟ ....

هـ) شركة تمتلك أصول قيمتها 200000 دينار ، وكانت التزاماتها 150000 دينار ، وكان رأس مالها 60000 دينار . فماذا تستنتج من هذه المعلومات ....

12.1) إذا نقص إجمالي الأصول بمبلغ 2000 دينار خلال فترة معينة وزاد رأس المال بمبلغ 9000 دينار . فما هو مقدار التغير في الالتزامات ؟ وهل هو زيادة أو نقص ؟ ....

13.1) إذا كان صافي دخل مشروع معين خلال فترة ما 2000 دينار ، وقام صاحب المشروع بسحب مبلغ 2500 دينار لمصروفاته الشخصية خلال الفترة ، فهل صحيح أن نقول أن المشروع تكبد خسارة قدرها 500 دينار ؟ علل ....

14.1) بافتراض أن إجمالي الالتزامات للمشروع في السؤال (13.1) زاد بمقدار 4500 دينار خلال نفس الفترة ، وأن صاحب المشروع لم يضف أي مبلغ لرأس المال . فما مقدار التغير في إجمالي الأصول ؟ وهل هو زيادة أم نقص ؟ ....

15.1) حدثت عدة عمليات خلال شهر واحد في مشروع معين ، المطلوب بيان تأثيرها على معادلة الميزانية ، وذلك بوضع الحرف الدال على نوع التأثير أمام كل عملية .

التأثيرات :

أ) زيادة في أحد الأصول ، ونقص في أصل آخر .
ب) زيادة في أصل ، وزيادة في التزام .
ج) زيادة في أصل ، وزيادة في رأس المال .
د) نقص في أصل ، ونقص في التزام .
هـ) نقص في أصل ، ونقص في رأس المال .

العمليات هي :

.... (1) دفع مصروفات الإيجار عن المدة نقداً .

.... (2) شراء آلات ومعدات على الحساب .

.... (3) شراء بضاعة نقداً .

.... (4) شراء سيارة للاستخدام الشخصي لصاحب المشروع .

.... (5) استلام نقدية من أحد المدينين .

.... (6) بيع بضاعة على الحساب .

.... (7) دفع مبلغ للدائنين .

.... (8) إضافة لرأس المال .

.... (9) سحب نقدية من قبل صاحب المشروع للاستخدام الشخصي .

.... (10) عند جرد البضاعة وجد ما قيمته 95 دينار من البضاعة قد تلف .

1.16) إليك العمليات التالية التى حدثت خلال شهر يناير في مكتب أحد المحامين .

- تخصيص مبلغ 5000 دينار كرأس مال لافتتاح المكتب .
- شراء أثاث من الشركة العامة للأثاث بمبلغ 2500 دينار على الحساب .
- شراء أدوات مكتبية بمبلغ 300 دينار نقدا .
- شراء أثاث من الشركة العامة للأثاث بمبلغ 2500 دينار على الحساب .
- استلام مبلغ 2000 دينار كأتعاب محاماة في إحدى القضايا .
- سداد مصروف إيجار المكتب عن الشهر قيمته 500 دينار .
- دفع مكافآت للعاملين في المكتب قدرها 200 دينار .
- دفع مبلغ 1000 دينار للشركة العامة للأثاث سدادا لجزء من الدين .
- بعد إجراء الجرد في نهاية الشهر وجد ما قيمته 90 دينار من الأدوات المكتبية قد نفذ .
- سحب مبلغ 300 دينار للاستعمال الشخصي .

المطلوب بيان أثر هذه العمليات على معادلة الميزانية .

17.1) فيما يلي بيان بالعمليات التى حدثت في شركة ما في شكل معادلات ميزانية المطلوب شرح كل عملية وبيان أثرها .

	الأصول			=	الخصوم	
	نقدية	+ معدات	+ آلات	=	دائنون	+ رأس المال
(1)	6000					6000 استثمار
(2)	(3200)		3200			
(3)	(500)					500
(4)			2000		2000	
(5)	2500					2500 إيرادات
(6)	(1100)					(1100) مرتبات
(7)	(500)					(500) دائنون
(8)	(300)					(300) مسحوبات

18.1) افتتح طبيب عيادة تخصصية في 2009/1/1 ، وإليك العمليات التالية خلال الشهر الأول من بداية النشاط .

1. افتتح نشاطه بإيداع مبلغ 10000 دينار كرأس مال .
2. اشترى معدات طبيعة بمبلغ 7000 دينار على الحساب من شركة المعدات الطبية .
3. دفع مبلغ 2000 دينار نقدا ثمنا لأثاث مكتبي .
4. حصل مبلغ 1600 دينار كأتعاب تشخيص وعلاج " إيرادات " خلال الشهر .
5. دفع إيجار العيادة عن الشهر بمبلغ 200 دينار .
6. دفع مكافآت موظف الاستقبال والممرضة وأخصائي التحليل التي بلغت 500 دينار عن الشهر .
7. سداد مبلغ 2000 دينار لشركة المعدات الطبية .
8. سحب مبلغ 500 دينار نقدا لاستعماله الشخصي .

المطلوب : تسجيل العمليات السابقة حسب معادلة الميزانية متبعا الشكل التالي :

العمليات	نقدية	+	معدات	+	أثاث	=	دائنون	+	رأس مال
(1)	-------		-------		-------		-------		-------
(2)	-------		-------		-------		-------		-------
رصيد	-------		-------		-------		-------		-------
(3)	-------		-------		-------		-------		-------
رصيد	-------		-------		-------		-------		-------
(4)	-------		-------		-------		-------		-------
رصيد	-------		-------		-------		-------		-------
(5)	-------		-------		-------		-------		-------
رصيد	-------		-------		-------		-------		-------
(6)	-------		-------		-------		-------		-------
رصيد	-------		-------		-------		-------		-------
(7)	-------		-------		-------		-------		-------
رصيد	-------		-------		-------		-------		-------
(8)	-------		-------		-------		-------		-------
رصيد	-------		-------		-------		-------		-------

19.1) افتتح شخص مغسلة بخارية ، والآتي بيان بالعمليات التي حدثت خلال الشهر الأول من ابتداء العمل :

1. أودع مبلغ 12000 دينار في المصرف كرأس مال .
2. أشترى مواد تنظيف بمبلغ 220 دينار بصك .
3. اشترى آلات ومعدات غسيل بمبلغ 3500 دينار دفع منها 1500 دينار بصك والباقي على الحساب .
4. سحب مبلغ 1000 دينار من المصرف وأوعه خزينة المحل .
5. اشترى مكوى بخاري بمبلغ 450 دينار نقدا .
6. دفع إيجار المغسلة بمبلغ 300 دينار نقدا .
7. دفع مرتبات العاملين عن الشهر قدرها 300 دينار منها 200 دينار نقدا والباقي بصك .
8. استلم خلال الشهر مبلغ 1850 دينار نقدا مقابل الغسيل .
9. أودع 1000 دينار بالمصرف .

10. دفع مبلغ 500 دينار سدادا لجزء من المستحق عليه من شـراء الآلات والمعدات .
11. بلغت قيمة مواد التنظيم التي استخدمت خلال الشره 100 دينار .

المطلوب :

تسجيل العمليات السابقة واحتساب الرصيد بعد كل عملية باتباع نفس جدول التدريب رقم (1-18) في الحل .

20.1) يدير أحدهم محلا لإصلاح الأحذية ، وكانت أرصدة حساباته في أول الشهر الحالي كما يلي :

نقدية 5400 دينار ، مواد مهمات 600 دينار ، معدات 3200 دينار ، دائنون 3000 دينار ، رأس المال 6200 دينار . خلال هذا الشهر قام بالعمليات التالية :

1) دفع أجور بمبلغ 350 دينار نقدا .
2) سداد للدائنين بمبلغ 2000 دينار نقدا .
3) اشترى معدات إضافية بمبلغ 3100 دينار دفع منها 1000 دينار نقدا والباقي على الحساب .
4) حصل إيرادات من الزبائن قدرها 3600 دينار نقدا .
5) سداد 1000 دينار للدائنين نقدا .
6) سحب مبلغ 200 دينار لاستعماله الشخصي .
7) دفع مصروفات نقل قدرها 140 دينار نقدا .
8) قيمة المخزون من المواد والمهمات المتبقية في نهاية الشهر 275 دينار.

المطلوب : تسجيل العمليات السابقة مع إظهار الرصيد عقب كل عملية مع الأخذ في الاعتبار أرصدة الحسابات أول الشهر والمذكورة في بداية التدريب وذلك بوضعها أولا تحت مسمياتها بالمعادلة ثم اتباع نفس الأسلوب المتبع في حل التدريبين السابقين.

21.1) ما أثر العمليات التالية على حقوق صاحب المشروع "رأس المال" ضع إشارة (+) أو (-) أو (0) للدلالة على زيادة أو نقص أو عدم تأثيرها أمام العملية المعنية .

1 . أودع صاحب المشروع 5000 دينار في المصرف كرأس مال .
2 . اشترى معدات على الحساب بمبلغ 2000 دينار .
3 . دفع نصف قيمة الفاتورة المستحقة للدائنين .
4 . حصل مبلغ 2000 دينار نقدا كإيراد .
5 . دفع أجور عن أسبوع بمبلغ 800 دينار نقدا .

6 . سحب مبلغ 400 دينار لاستعماله الشخصي .

7 . دفع الإيجار عن الشهر وقدره 300 دينار نقدا .

8 . انخفضت قيمة المخزون من المهمات والأدوات المكتبية بمبلغ 300 دينار.

1.23) فيما يلي بعض العمليات المالية التي حدثت خلال شهر بمشروع معين .
المطلوب بيان أثرها على طرفي معادلة الميزانية بالزيادة (+) أو بالنقص (-) أو أنه لا تأثير لها (0) وذلك في الجدول التالي :

		أصول = التزامات + رأس المال		
1	دفع مصروف الإيجار			
2	دفع مكافآت للعاملين			
3	نقدية مستلمة من المدينين			
4	إيرادات الشهر نقدا			
5	شراء آلات نقدا			
6	سداد مبلغ لأحد الدائنين			
7	مسحوبات نقدية لصاحب المشروع			
8	شراء بضاعة على الحساب			
9	دفع مصاريف نقل مشتريات			

23.1) فيما يلي العمليات التي حدثت خلال شهر في محل البيع الآلات الموسيقية والأشرطة المسموعة والمرئية .

1 . تخصيص مبلغ 9000 دينار كرأس مال للمحل أودع المصرف .

2 . شراء آلات موسيقية بمبلغ 4200 دينار من شركة الفن الأصيل على الحساب.

3. شراء أشرطة مسموعة ومرئية بمبلغ 3000 دينار بصك .

4. سحب مبلغ 1000 دينار وأودع خزينة المحل .

5 . شراء مواد حزم وتغليف بمبلغ 200 دينار نقدا .

6 . دفع إيجار المحل وقدره 300 دينار نقدا .

7 . حصل مبلغ 1700 دينار بصك كإيرادات عن خدمات صيانة آلات.

8. حصل إيرادات بيع آلات وأشرطة بمبلغ 2000 دينار نقدا .

9. أودع مبلغ 2000 دينار والخاص بالعملية (8) بالمصرف .

10. سدد جزء من رصيد شركة الفن الأصيل ، وقدره 2000 دينار بصك.

11. دفع مصروفات انتقال قدرها 150 دينار نقدا .
12. سحب مبلغ 1200 دينار لشراء هدية عيد ميلاد لأبنته .
13. مبيعات آلات موسيقية بقيمة 1500 دينار على الحساب .
14. شراء ملصقات وصور لبعض نجوم الفن قيمتها 100 دينار نقداً .
15. دفع مكافآت للمساعدين في المحل علن الشهر قيمتها200 دينار نقدا.

المطلوب : تسجيل العمليات السابقة في الجدول التالي – لاحظ أن مصطلح العنصر "يشير إلى الأصول أو الالتزامات أو رأس المال " ومصطلح الحساب يشير إلى بند داخل كل عنصر (العملية رقم (1) أدخلت الجدول للاسترشاد بها) .

العملية	زيادة			نقص		
	العنصر	الحساب	القيمة	العنصر	الحساب	القيمة
(1)	الأصول	المصرف	9000			
(2)	الخصوم	رأس المال	9000			

1 . 24) بين أثر كل عملية من العمليات التالية على إجمالي الأصول وذلك بوضع إشارة (+) أو (–) أو (0) للدلالة على زيادة أو نقص أو لا تأثير أمام كل عملية .

(1) شراء معدات مكتبية ....
(2) سداد رصيد أحد الدائنين ....
(3) اقتراض مبلغ من المال من المصرف ....
(4) إضافة مبلغ إلى رأس مال المشروع ....
(5) شراء سيارة نقل ثمنها 2500 دينار دفع منها 1500 دينار نقدا والباقي على الحساب ....
(6) بيع قطعة أرض نقدا كانت ملك للمشروع بسعر يساوي تكلفتها الأصلية ....
(7) بيع قطعة أرض على الحساب وكان سعر البيع يساوي ثمن تكلفتها الأصلية . ...
(8) بيع قطعة أرض نقدا بسعر يفوق ثمن تكلفتها الأصلي ....
(9) بيع قطعة أرض نقدا بسعر يقل عن ثمن تكلفتها الأصلي ....
(10) تحصيل نقدية من المدينين ....

الفصل الثاني
الدورة المحاسبية

تحليل وتبويب العمليات :

في الفصل السابق تعرفنا على طبيعة العمليات المالية وتأثيرها على الوضع المالي للمشروع وذلك باستخدام معادلة الميزانية .

الأصول = الالتزامات + رأس المال + (الإيرادات – المصروفات)

وكما رأينا أنه بعد كل عملية تتأثر المعادلة السابقة وينتج عن ذلك معادلة جديدة. ولاشك في أن إعداد معادلة ميزانية بعد كل عملية مالية يعتبر عملا مرهقا ومكلفا ، وعلى الأخص إذا ما تعددت العمليات المالية خلال الفترة المحاسبية ، كما يصبح الحصول على أي معلومات بشأن بند معين (كمعرفة الرصيد مثلا) أمراً صعبا وخاصة بعد تسجيل عدة عمليات تخص ذلك البند . قد يكون بالإمكان الحصول على أرصدة البنود المختلفة المكونة للمعادلة ، ولكن ذلك يتطلب كثير من الوقت الذي ينقضي في تتبع العمليات المؤثرة فيها، ناهيك عن العمل الكتابي المطول .

ولا يخفي على أحد أن العمليات التي تحدث خلال الفترة المحاسبية لأي مشروع تؤثر بالزيادة أو النقصان في عدد كبير من البنود الداخلة ضمن عناصر المعادلة الثلاث (الأصول ، الالتزامات ، رأس المال) . ولأجل الحصول على معلومات في أي وقت بخصوص البنود المختلفة وكذلك لأجل أن يتمكن المشروع من إعداد القوائم المالية بشكل دوري ، لابد من أن يحتفظ المشروع بسجل منفصل لكل بند من البنود . فمثلا نجد أنه من الضروري وجود شكل معين يبين الزيادة والنقص في بند النقدية ، وشكل آخر مخصص لبيان الزيادة والنقص في بند البضاعة ، وثالث لبند المدينون ، وهكذا . والشكل المستخدم عادة لهذا الغرض يسمى "حساب" والحساب يبين الزيادة والنقص ومن ثم الرصيد للبند المعني . حيث يفتح حساب مستقل لكل بند من البنود التي تظهر في الميزانية (بنود الأصول ، بنود الالتزامات ، وبنود رأس المال) ولكل بند يظهر على قائمة الدخل (بنود الإيرادات وبنود المصروفات) . وبالتالي يكون هناك حساب للنقدية وحساب للبضاعة

وحساب للمدينين وحساب للدائنين وحساب للآلات وهكذا . ومعلوم أن المشروع يتعامل مع عدد لا بأس به من المدينين ، وعدد آخر من الدائنين ، كما أن المشروع يقوم بشراء وبيع أصناف كثيرة من البضاعة ويستخدم عدد من الآلات والسيارات ولذلك يجب أن يكون هناك حسابا لكل مدين ، وكل دائن ، وحساب (أو بطاقة) لكل صنف من أصناف البضاعة وكذلك لكل آلة وكل سيارة ، وهكذا . هذا بالإضافة إلي وجود حساب إجمالي للمدينين ، وحساب إجمالي للدائنين ، وحساب إجمالي للبضاعة وحساب إجمالي للآلات .. وهكذا . وهذا الحساب الإجمالي يسمى أستاذ عام ، أما الحسابات الفردية لمكونات البند تسمى أستاذ مساعد . أي أن كل أستاذ عام يحتوى على مجموعة من حسابات الأستاذ المساعدة . أنظر الشكل (2-1) وحساب الأستاذ العام لبند معين يحتوى على جميع العمليات التي تحدث في ذلك البند بشكل إجمالي ، فيكون هناك حساب أستاذ عام للمدينين، وحساب أستاذ عام للدائنين ، وهكذا ، وكل حساب أستاذ عام لبند معين يكون رصيده مساويا لمجموع أرصدة الحسابات المساعدة "الفردية" لذلك البند . فمثلا رصيد حساب أستاذ عام المدينين يكون مساويا لمجموع أرصدة الحسابات الفردية (المساعدة) للمدينين ، ورصيد حساب أستاذ عام الدائنين يكون مساويا لمجموع أرصدة الحسابات الفردية (المساعدة) للدائنين ، وهكذا وفي كثير من الأحيان يطلق على حساب الأستاذ العام اسم الحساب الإجمالي (حساب إجمالي المدينين ، حساب إجمالي الدائنين ، وهكذا) .

(شكل 2-1)

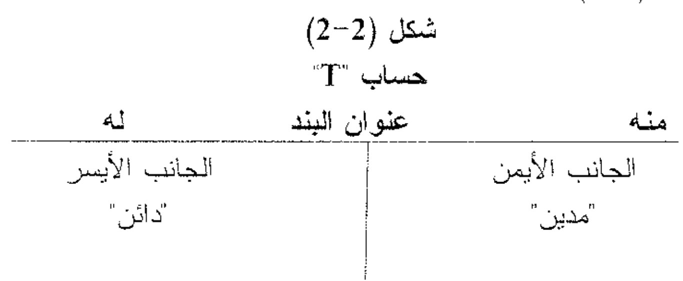
العلاقة بين الأستاذ العام والأستاذ المساعد

طبيعة وشكل الحساب :

الحساب في صورته المبسطة يحتوي على ثلاثة أجزاء : (1) عنوان الحساب والذي يشير إلى اسم البند الذي تسجل عملياته في هذا الحساب ، (2) خانة التسجيل الزيادة في قيمة البند ، مقاسة بالنقود ، (3) خانة أخرى لتسجيل النقص في قيمة البند ، مقاسة بالنقود أيضا . وشكل الحساب يتخذ شكل حرف (T) في اللغة الإنجليزية كما هو موضح في الشكل (2-2) .

شكل (2-2)

حساب "T"



الجانب الأيمن من الحساب يسمى الجانب المدين ، والجانب الأيسر يسمى الجانب الدائن. وعادة يرمز للجانب المدين بكلمة "منه " والجانب الدائن بكلمة "له " وترى ذلك واضحا فوق الخط الأفقي للحساب ، فإذا تم إدخال مبالغ أو قيم في الجانب المدين من الحساب يقال أن الحساب قد جعل مدينا بها ، إما إذا تم إدخال مبالغ أو قيم في الجانب الدائن من الحساب يقال أن الحساب قد جعل دائنا بها .

المدين والدائن :

كما ذكر أعلاه أن أي مبلغ مدين يوضع في الجانب الأيمن وأي مبلغ دائن يوضع في الجانب الأيسر . والطالب المبتدئ في تعلم المحاسبة غالبا ما يكون لديه مفهوم خاطئ حول معنى كلمة مدين ومعنى كلمة دائن ، فكثير من غير المتخصصين في المحاسبة يفضلون مصطلح دائن على مصطلح مدين اعتقادا منهم أن كلمة دائن تعني شئ إيجابي وكلمة مدين تعني شئ سلبي أي أن كلمة مدين تعني النقص وكلمة دائن تعني الزيادة ، ولكن هذا المفهوم خاطئ لأن ذلك يتوقف على نوعية الحساب كما سنراه فيما بعد . فالمحاسبون يستخدمون كلمة مدين إشارة إلى إدخال مبلغ في الجانب الأيمن من الحساب، وكلمة دائن إشارة إلى إدخال مبلغ في الجانب الأيسر من الحساب . ولذلك فعلى الطالب الحديث العهد بالمحاسبة أن ينظر إلى كلمتي مدين ودائن كمرادفتين لكلمتي أيمن وأيسر ، على التوالي عند الكلام عن حساب معين .

ولشرح تسجيل المبالغ المدينة والمبالغ الدائنة في حساب ما ، دعنا نعود إلى العمليات المالية التي أثرت في بند " حساب " النقدية في المثال الوارد في الفصل الأول

من هذا الكتاب والخاص بشركة الصفاء . ونحاول الفصل بين العمليات التي أثرت في هذا الحساب بالزيادة والعمليات التي أثرت بالنقص خلال الفترة ، وذلك كما يلي :

رقم العملية	بيان	مقبوضات	مدفوعات
1	تخصيص مبلغ كرأس مال	25000د .	
2	شراء قطعة أرض		10000د .
5	تحصيل جزء من رصيد المدينين	70000د	
6	سداد جزء من رصيد الدائنين		40000د .
7	دفع مصروف إيجار نقدا		4800 د .
8	دفع مصروفات مختلفة نقدا		5200 د
9	دفع مرتبات نقدا		18000د .
10	مسحوبات نقدية		2000 د .
	المجموع	95000	80000

وعند تسجيل هذه العمليات في حساب النقدية ، فإن المبالغ التي تمثل مقبوضات يتم إدخالها في ترتيب عمودي في الجانب الأيمن (المدين) أي يجعل الحساب مدينا بها ، أما المبالغ التي تمثل مدفوعات يتم إدخالها في ترتيب عمودي في الجانب الأيسر (الدائن) أي يجعل الحساب دائنا بها ، كما هو مبين في شكل (2-3) .

شكل (2-3)

حساب النقدية

منه		حـ/ النقدية	له
25000	95000	10000	80000
7000		40000	
		4800	
		5200	
		18000	
15000		2000	

لاحظ أن مجموع المقبوضات النقدية (المبالغ المدينة) قدره 95000 دينار وأن مجموع المدفوعات النقدية (المبالغ الدائنة) قدره 80000 دينار ، كما هو مبين في الشكل (2-3) . وعملية جمع المبالغ الواردة في كل جانب من جانبي الحساب هي وسيلة لمعرفة

الرصيد الخاص بالحساب (النقدية هنا) في نهاية الفترة أو بعد عدة عمليات التي تم إدخالها للحساب ، وذلك بطرح مجموع الجانب الأقل من مجموع الجانب الأكبر - وبالنسبة لحساب النقدية الموضح أعلاه ، تم طرح الجانب الدائن (80000) من الجانب المدين (95000) - أي أن الفرق بين الجانبين يسمى الرصيد الناتج يكون مدينا ، أي يظهر في الجانب المدين ، كما هو مبين في مربع صغير أسفل المبالغ المدينة في الشكل (2-3) . وهذا الرصيد يمثل النقدية المتوفرة للمشروع في نهاية الفترة المحاسبية أو بعد عدة عمليات أثرت في حساب النقدية ، ويظهر حساب النقدية ضمن أصول المشروع [أنظر شكل (1-1) في الفصل السابق ، تلاحظ أن صافي مبلغ النقدية بعد العمليات المختلفة التي أثرت في حساب النقدية هو 15000 دينار والذي تم إدراجه ضمن جانب الأصول في الطرف الأيمن للمعادلة] .

الأرصدة المدينة في حسابات الأصول :

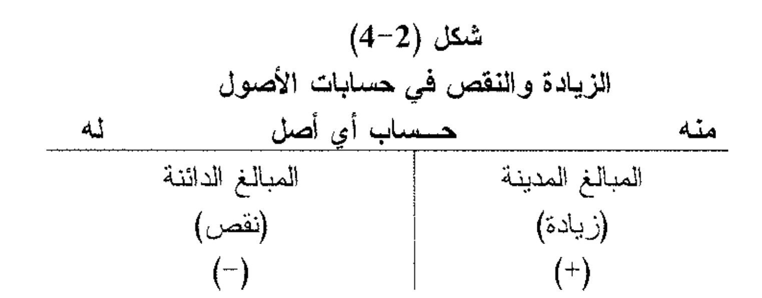
مما سبق ، فيما يتعلق بحساب النقدية ، نجد أن الزيادة في النقدية قد تم تسجيلها في الجانب الأيمن (أي جعل حساب النقدية مدينا بها) ، أما النقص في النقدية فقد تم تسجيله في الجانب الأيسر (أي جعل حساب النقدية دائنا به) ، ويلاحظ أن الزيادة (الجانب المدين) أكبر من النقص (الجانب الدائن) وبالتالي نتج رصيدا مدينا في حساب النقدية في نهاية الفترة .

وكقاعدة عامة ، أن جميع حسابات الأصول لها أرصدة مدينة ، أي أن طبيعتها مدينة . ويعني ذلك أن الزيادة في هذه الحسابات "حسابات الأصول " دائما أكبر من النقص فيها ، ولا يمكن أن يكون العكس ، حيث أنه لا يعقل أن يكون مقدار النقص في حساب أي أصل أكبر من مقدار الزيادة فيه ، أي أنه من غير المنطقي أن يكون النقص (المدفوعات) في حساب النقدية أكبر من الزيادة (المقبوضات) في حساب النقدية ، لأن ذلك سيؤدي إلى ظهور رصيد سالب في حساب النقدية ، وهذا ما لا يحدث في العادة.

وبالرجوع إلى معادلة الميزانية السابق شرحها في الفصل السابق ، نلاحظ أن حسابات الأصول (النقدية - الأراضي - البضاعة - المدينون) تقع في الطرف الأيمن من المعادلة (الجانب المدين) ، هذه الحقيقة الهامة تعتبر وسيلة عند الطالب ليتذكر فكرة أن الزيادة في الأصول تسجل في الجانب الأيمن (المدين) من الحساب المعني ، وكذلك فكرة أن كل حساب يمثل أصل يجب أن يكون رصيده مدينا (أي في الجانب الأيمن من الحساب) . أنظر شكل (2-4) .

شكل (2-4)

الزيادة والنقص في حسابات الأصول



الأرصدة الدائنة في حسابات الخصوم :

عرفنا فيما سبق أن الخصوم تحتوي على الالتزامات ورأس المال . ومعلوم أن بندي الالتزامات ورأس المال يقعان في الجانب الأيسر (الطرف الأيسر) من معادلة الميزانية . وقياسا على ذلك فإن أي زيادة في هذين البندين تسجل في الجانب الأيسر (الدائن) من الحساب المعني ، وأي نقص يسجل في الجانب الأيمن (المدين) . وبما أن الزيادة في الخصوم دائما أكبر من النقص فيها ، فهذا يؤدي إلى أن يكون رصيد الخصوم (الالتزامات ورأس المال) دائما دائنا ، أي أنه كقاعدة عامة أن جميع حسابات الخصوم لها أرصدة دائنة أنظر شكل (2-5) .

شكل (2-5)

الزيادة والنقص في حسابات الخصوم

منه	حساب أي أصل	له
المبالغ المدينة		المبالغ الدائنة
(نقص)		(زيادة)
(-)		(+)

والشكل التالي (2-6) يؤكد العلاقة بين مكان أو موضع الحساب في معادلة الميزانية وبين النقص أو الزيادة فيه ، لاحظ أن الحسابات المستخدمة في التوضيح هي تلك الخاصة بشركة الصفاء السابق الإشارة إليها في الفصل السابق .

شكل (2-6)

حسابات الميزانية

"الجانب المدين"		"الجانب الدائن"
الأصول	=	الالتزامات + رأس المال

حـ/ النقدية

مدين	دائن
(+)	(−)
زيادة	نقص

حـ/ الأراضي

مدين	دائن
(+)	(−)
زيادة	نقص

حـ/ البضاعة

مدين	دائن
(+)	(−)
زيادة	نقص

حـ/ المدينون

مدين	دائن
(+)	(−)
زيادة	نقص

حـ/ الدائنين

مدين	دائن
(−)	(+)
نقص	زيادة

حـ/ رأس المال

مدين	دائن
(−)	(+)
نقص	زيادة

وبالتالي فإن القاعدة العامة والخاصة بالمدين والدائن في حسابات الأصول والخصوم هي كما يلي :

حسابات الأصول	حسابات الالتزامات ورأس المال
• الزيادة :تسجل في الجانب المدين	• الزيادة : تسجل في الجانب الدائن
• النقص : يسجل في الجانب الدائن	• النقص : يسجل في الجانب المدين

أرصدة حسابات المصروفات والإيرادات :

إن تطبيق فكرة المدين والدائن على حسابات المصروفات والإيرادات تكون بناءا على علاقة هذه الحسابات بحساب رأس المال . من دراستنا السابقة عرفنا أن المصروفات تؤثر سلبا (بالنقص) على رأس المال اما الإيرادات فهي تؤثر إيجابا (بالزيادة) على رأس المال . وبالتالي فإن نتيجة أعمال المشروع (ربح أو خسارة) لهما أثرهما على حقوق صاحب المشروع ، فإذا تغلبت الإيرادات على المصروفات كانت النتيجة ربحا وبالتالي زيادة في رأس مال صاحب المشروع ، أما إذا فاقت المصروفات عن الإيرادات فإن النتيجة تكون خسارة وبالتالي نقص في رأس مال صاحب المشروع ، وبما أننا عرفنا أن الزيادة في رأس المال تعتبر دائنة والنقص فيه يعتبر مدينا فإن حسابات الإيرادات يجب أن تكون أرصدتها دائما دائنة وبالتالي الزيادة فيها تعتبر دائنة والنقص فيها مدين . أما حسابات المصروفات يجب أن تكون أرصدتها دائما مدينة – وبالتالي الزيادة فيها مدينة والنقص فيها دائن أنظر شكل (2-7) والذي يمثل حسابات الإيرادات والمصروفات ومدى تأثير العمليات بها من حيث المدين والدائن .

شكل (2-7)

النقص والزيادة في حسابات الإيرادات والمصروفات

مدين ح/ مصروف	دائن
مبالغ مدينة	مبالغ دائن
(+)	(-)
زيادة	نقص

مدين ح/ إيراد	دائن
مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
(-)	(+)
نقص	زيادة

تساوي الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة :

كل عملية مالية تؤثر في اثنين أو أكثر من الحسابات "البنود " كما أن كل عملية مالية لها جانب مدين وجانب دائن ، أي أن كل عملية لها طرفين ، طرف مدين وطرف دائن والمبالغ التي توضع بكل طرف يجب أن تكون متساوية . وعند إثبات أي عملية مالية بالدفاتر فإن ذلك يتم عن طريق قيد محاسبي له جانبان (مدين ودائن) وهذا ما يعرف

بنظام القيد المزدوج ، أي أن القيم أو المبالغ التي يتم إدخالها للحسابات التي تجعل مدينة تساوي القيم والمبالغ التي يتم إدخالها للحسابات التي تجعل دائنة في أي قيد محاسبي.

فمثلا ، عند شراء قطعة أرض بمبلغ 10000 دينار نقدا ، يجعل حساب الأراضي مدينا بمبلغ 10000 دينار ويجعل حساب النقدية دائنا بنفس القيمة . جعل حساب الأراضي مدينا لأن هناك زيادة في بند الأصول متمثل في النقدية . وإذا تأثر أكثر من حساب بفعل عملية معينة فإن مجموع المبالغ التي جعلت مدينة يجب أن تكون مساوية لمجموع المبالغ التي جعلت دائنة . فمثلا في العملية السابقة إذا كانت النقدية التي دفعت عند شراء الأراضي 7000 دينار فقط والباقي 3000 دينار سيتم دفعها بعد فترة من الزمن – معنى ذلك أن الأراضي زادت وبالتالي تجعل مدينة بمبلغ 10000 دينار والنقدية نقصت وبالتالي تجعل دائنة بمبلغ 7000 دينار والباقي 3000 دينار يجعل بها حساب الدائنون دائنا (لأنه زيادة التزام) – أي أن مبلغ 10000 دينار جعل مدينا ومبلغ 7000 دينار زائدا مبلغ 3000 دينار جعلت دائنة – وبالتالي مبلغ الطرف المدين يساوي مجموع مبالغ الطرف الدائن . وبما أن كل عملية مالية يجب أن يتساوى طرفيها (طرفي القيد) ، فمعنى ذلك أن مجموع مبالغ الأطراف المدينة يساوي مجموع مبالغ الأطراف الدائنة، ومما يؤكد ذلك توازن طرفي معادلة الميزانية بعد سلسلة من العمليات المالية خلال الفترة.

تسجيل العمليات المالية في حسابات الأستاذ : (مثال توضيحي)

سنقوم فيما يلي بتوضيح أثر العمليات المالية على الحسابات المختلفة مستخدمين البيانات المتعلقة بالمثال الخاص بشركة الصفاء (أنظر الفصل الأول) . كل عملية سيتم تحليلها تبعا للزيادة والنقص في الأصول والالتزامات ورأس المال ، ثم نتبع طريقة المدين والدائن لإثبات الزيادة أو النقص في الحسابات المتأثرة بالعملية . ولتسهيل تتبع القيد في كل حساب ، وضع رقم العملية أمام كل مبلغ أدخل إلى الجانب المدين أو الدائن للحسابات المختلفة المتأثرة بالعملية . وليعلم الطالب أن رقم العملية استخدم هنا فقط لغرض تتبع وتفهم العمليات وأثرها على حسابات الأستاذ ، ولكن لا تستخدم في التطبيق العملي للمحاسبة.

عملية رقم (1) : تخصيص مبلغ كرأس مال المشروع 25000 دينار

تحليل العملية	القاعدة	طرفي القيد
• حساب النقدية زاد	• الزيادة في الأصل تسجل مدينة	• حساب النقدية – مدين
• حساب رأس المال زاد	• الزيادة في الخصوم تسجل دائنة	• حساب رأس المال– دائن

حـــ/ النقدية	
(1) 25000	

حـــ/ رأس المال	
	(1) 25000

عملية رقم (2) : شراء قطعة أرض بمبلغ 10000 دينار نقدا

تحليل العملية	القاعدة	طرفي القيد
• حساب الأراضي زاد	• الزيادة في الأصل تسجل مدينة	• حساب الأراضي – مدين
• حساب النقدية نقص	• النقص في الأصول يسجل دائن	• حساب النقدية – دائن

حـــ/ الأراضي	
(2) 10000	

حـــ/ النقدية	
(1) 25000	(2) 10000

عملية رقم (3) : شراء بضاعة بمبلغ 60000 دينار على الحساب :

تحليل العملية	القاعدة	طرفي القيد
• حساب البضاعة زاد	• الزيادة في الأصول تسجل مدينة	• حساب البضاعة – مدين
• حساب الدائنين زاد	• النقص في الخصوم يسجل دائن	• حساب الدائنين – دائن

حـــ/ البضاعة	
(3) 60000	

حـــ/ الدائنون	
	(3) 60000

عملية رقم (4) : بضاعة تكلفتها 48000 دينار تم بيعها بمبلغ 80000 دينار على الحساب :

أ) إثبات تكلفة البضاعة المباعة والنقص في البضاعة

طرفي القيد	القاعدة	تحليل العملية
حساب تكلفة المبيعات – مدين •	• الزيادة في المصروف تسجل مدينة	• حساب تكلفة البضاعة زاد
حساب البضاعة – دائن •	• النقص في البضاعة يسجل دائن	• حساب البضاعة نقص

حـــ/ البضاعة	
أ (4) 48000	(3) 60000

حـــ/ تكلفة البضاعة	
	أ (2) 48000

ب) إثبات عملية البيع على الحساب

طرفي القيد	القاعدة	تحليل العملية
حساب المدينين – مدين •	• الزيادة في الأصول تسجل مدينة	• حساب المدينين زاد
حساب المبيعات – دائن •	• الزيادة في الإيرادات تسجل دائنة	• حساب المبيعات زاد

حـــ/ المبيعات	
ب (4) 8000	

حـــ/ النقدية	
	(4) 8000

عملية رقم (5) : تحصيل 70000 دينار نقدا من المدينين سدادا لجزء من رصيدهم :

طرفي القيد	القاعدة	تحليل العملية
حساب النقدية – مدين •	• الزيادة في الأصول تسجل مدينة	• حساب النقدية زاد
حساب المدينين – دائن •	• النقص في الأصول يسجل دائن	• حساب المدينين نقص

حـــ/ المدينين	
(5) 70000	ب (4) 80000

حـــ/ النقدية	
(3) 10000	(1) 25000
	(5) 70000

عملية رقم (6) : سداد مبلغ 4000 دينار نقدا إلى الدائنين :

تحليل العملية	القاعدة	طرفي القيد
• حساب النقدية نقص	• النقص في الأصول يسجل دائن	• حساب النقدية – دائن
• حساب الدائنين نقص	• النقص في الالتزامات يسجل مدين	• حساب الدائنين – مدين

حـ/ النقدية

مدين	دائن
(1) 25000	(2) 10000
(5) 70000	(6) 40000

حـ/ الدائنون

مدين	دائن
(6) 40000	(3) 60000

عملية رقم (7) : دفع مبلغ 4800 دينار نقدا مصروف إيجار :

تحليل العملية	القاعدة	طرفي القيد
• حساب مصروف الإيجار زاد	• الزيادة في المصروف تسجل مدينة	• حساب مصروف إيجار – مدين
• حساب النقدية نقص	• النقص في الأصول يسجل دائن	• حساب النقدية – دائن

حـ/ النقدية

مدين	دائن
(1) 25000	(2) 10000
(5) 70000	(6) 40000
	(7) 4800

حـ/ مصروف الإيجار

مدين	دائن
(7) 4800	

عملية رقم (8) : دفع مبلغ 5200 دينار نقدا مصروفات متنوعة

تحليل العملية	القاعدة	طرفي القيد
• حساب مصروفات متنوعة زاد • حساب النقدية نقص	• الزيادة في المصروف تسجل مدينة • النقص في الأصول يسجل دائن	• حساب مصروفات متنوعة - مدين • حساب النقدية - دائن

حـ/ النقدية

مدين	دائن
(1) 25000	(3) 10000
(5) 70000	(6) 40000
	(7) 4800
	(8) 5200

حـ/ مصروفات متنوعة

مدين	دائن
(8) 5200	

عملية رقم (9) : دفع مرتبات عن الفترة قدرها 18000 دينار نقدا

تحليل العملية	القاعدة	طرفي القيد
• حساب المرتبات زاد • حساب النقدية نقص	• الزيادة في المصروفات تسجل مدينة • النقص في الأصول يسجل دائن	• حساب مصروفات مرتبات - مدين • حساب النقدية - دائن

حـ/ النقدية

مدين	دائن
(1) 25000	(3) 10000
(5) 70000	(6) 40000
	(7) 4800
	(8) 5200
	(9) 18000

حـ/ المرتبات

مدين	دائن
(9) 18000	

عملية رقم (10) : سحب صاحب المشروع مبلغ 2000 دينار نقدا لاستعماله الشخصي :

تحليل العملية	القاعدة	طرفي القيد
• حساب المسحوبات زاد • حساب النقدية نقص	• الزيادة في المسحوبات (نقص في رأس المال) مدينة • النقص في الأصول يسجل دائن	• حساب المسحوبات - مدين • حساب النقدية – دائن

حـ/ النقدية

(1) 25000	(2) 10000
(5) 70000	(6) 40000
	(7) 4800
	(8) 5200
	(9) 18000
	(10) 2000

حـ/ المسحوبات

(10) 2000	

الشكل النموذجي لحساب الأستاذ :

في شرحنا السابق استخدمنا شكل الحساب الذي على هيئة حرف (T) ، وهذا يستخدم في حلول التمارين وشرح العمليات وتأثيرها على حسابات الأستاذ في قاعات الدرس لتوضيح الفكرة للطلاب . ولكن هناك شكل نموذجي لحساب الأستاذ يستخدم عند تصميم السجلات والدفاتر المحاسبية في المشاريع المختلفة حيث يخضع لتسطير خاص وبه عدة خانات تعطي معلومات أكثر عن العملية المسجلة بالحساب مثل المبلغ وهل هو مدين أو دائن وبيان خاص بالعملية والتاريخ ورقم القيد وغيرها من المعلومات التي يحتاجها المشروع وهناك نوعان للشكل النموذجي أحدهما ذو العمودين* والآخر ذو الأربع أعمدة ، وفيما يلي توضيح لهذين النوعين :

* الحساب ذو العمودين به عمود للمبالغ المدينة وعمود للمبالغ الدائنة ، أما الحساب ذو الأربع أعمدة فيقصد به وجود أربعة أعمدة اثنان للمدين والدائن اثنان للرصيد المدين والدائن .

الشكل النموذجي لحساب الأستاذ ذو العمودين

عنوان الحساب							
مدين	رقم الصفحة اليومية	بيان	التاريخ	دائن	رقم الصفحة اليومية	بيان	التاريخ

الشكل النموذجي لحساب الأستاذ ذو الأربع أعمدة

عنوان الحساب						
التاريخ	بيان	رقم صفحة اليومية	مدين	دائن	رصيد	
					مدين	دائن

الشكل النموذجي لدفتر اليومية العامة :

استعرضنا فيما سبق طبيعة العمليات المالية وطريقة تحليلها ومدى تأثيرها على البنود والحسابات المختلفة وكيفية تسجيلها في الجانب المدين وفي الجانب الدائن من الحسابات المتأثرة . إلا أن هذا التسجيل لا يمدنا بالبيانات المتعلقة بالعمليات ، كما لا يفيد

في الحصول على سجل تاريخي لها . ودفتر اليومية العامة هو الدفتر الذي يوفر للمشروع هذه البيانات وغيرها .

ودفتر اليومية العامة هو دفتر القيد اليومي والأصلي للعمليات المالية والذي يسبق التسجيل في حسابات الأستاذ ، ولذلك يعتبر قيد العمليات في دفتر اليومية أول خطوة في الدورة المحاسبية . حيث تثبت العمليات أولا في دفتر اليومية ثم ترحل إلى الحسابات المعنية في دفتر الأستاذ العام .

ولإثبات أي عملية في دفتر اليومية لابد من توافر المستندات المؤيدة لهذه العملية، مثال ذلك فواتير البيع ، وفواتير الشراء ، إيصالات القبض والصكوك وغيرها .

وهناك عدة أشكال لليوميات التي يمكن أن يستخدمها المشروع ، وسوف نتطرق إليها في حينها ، أما بالنسبة لليومية العامة فهي تتخذ الشكل التالي :

صفحة رقم ــــــــــ اليومية العامة

(1) مدين "منه"	(2) دائن "له"	(3) رقم الحساب	(4) البيان	(6) التاريخ
25000	25000		من حـ/ النقدية لى حـ/ رأس المال تخصيص مبلغ كرأس مال للمشروع (5)	

وفيما يلي شرح لكيفية القيد في اليومية طبقا للأرقام المبينة في الشكل السابق :

1. خانة المبالغ المدينة : ويوضح في هذه الخامة المبلغ المتعلق بالحساب المدين أو المبالغ المتعلقة بالحسابات المدينة ، لأن طرف القيد المدين ، في بعض الأحيان ، يحتوي على عدة حسابات جعلت مدينة في نفس العملية . وهذه الخانة معنونة بكلمة "مدين" وأحيانا تعنون بكلمة (منه) وهذه تعني جعل الحساب مدينا .
2. خانة المبالغ الدائنة : يوضع في هذه الخانة المبلغ المتعلق بالحساب الدائن أو المبالغ المتعلقة بالحسابات الدائنة ، لأن طرف القيد الدائن ، في بعض الأحيان ، يحتوي على عدة حسابات جعلت دائنة في نفس العملية . وهذه الخانة معنونة بكلمة "دائن" وأحيانا تعنون بكلمة (له) وهذه تعني جعل الحساب دائنا .
3. رقم الحساب : يدخل في هذه الخانة رقم حساب الأستاذ أو رقم صفحة الأستاذ الذي تم الترحيل إليه (جعله مدينا أو دائنا) ولا يدخل الرقم في هذه الخانة إلا بعد إتمام عملية الترحيل (سنقوم بشرح عملية الترحيل فيما بعد) .

4 . البيان " طرفي القيد " : في هذه الخانة يتم كتابة اسم الحساب الذي جعـل مـدينا (على أن يكون أقرب إلى جهة اليمين) ، ويسبق اسم الحساب (مـن حـــ/...) وهي تعني (من حساب) ، وكلمة " من " هنا نقصد بها أن الحساب جعل مدينا ولا يقصد بها معناها الحرفي ، ويكتب اسم الحساب على نفس السطر الذي كتب عليه المبلغ في خانة (منه) المدينة . كما يكتب في هذه الخانة اسم الحساب الذي جعـل دائنا (على أن يكون أقرب إلى جهة اليسار) ، ويسـبق اسـم الحسـاب (إلـى حـ/.....) وهي تعني (إلى حساب) ، وكلمة "إلى " هنا يقصد بها أن الحسـاب جعل دائنا ولا يقصد بها معناها الحرفي . ويكتب اسم الحساب على نفس السطر الذي كتب عليه المبلغ في خانة (له) الدائنة .

ويلاحظ في الشكل السابق أن النقدية جعلت مدينة بمبلغ 25000 دينار وبالتـالي وضع المبلغ في خانة (مدين) أو (منه) وكتب الطرف الأول من القيد كما يلي :

25000 من حـ/ النقدية

أي بمعنى آخر أن حساب النقدية جعل مدينا بالمبلغ المذكور .

كما نلاحظ أن رأس المال جعل دائنا بنفس المبلغ وبالتالي وضع المبلغ في خانـة (دائن) أو (له) وكتب الطرف الثاني من القيد كما يلي :

25000 إلى حـ/ رأس المال

أي بمعنى آخر أن حساب رأس المال جعل دائنا بالمبلغ المذكور وهذا ما يسـمى بالقيد المزدوج في المحاسبة .

5 . شرح القيد : عادة ما يكتب شرح مختصر للعملية التي تمت وسجلت وذلك تحـت طرفي القيد الذي سجل في اليومية كما هو مبين في الشكل .

6 . التاريخ : تتم كتابة تاريخ تسجيل العملية (القيد) باليوم والشهر والسنة في خانـة التاريخ ، ويجب أن تسجل العمليات في دفتر اليومية حال حدوثها أولا بأول ومن هنا أتت التسمية (أي يوم بيوم) . ولا داعي لكتاب الشهر والسنة في كل قيد يثبت بالدفاتر حيث يكتفي بكتابة تاريخ اليوم فقط ويستثنى من ذلك عند البدء في صفحة جديدة من اليومية ، حيث يذكر اليوم والشهر أو عند البدء في سنة جديدة حيـث يكتب اليوم والشهر والسنة.

الترحيل :

بعد تسجيل العمليات في دفتر اليومية العامة تأتي الخطوة الثانية في الدورة المحاسبية وهي "الترحيل " وهي عبارة عن ترحيل (نقل) طرفي القيد المحاسبي إلى

الحسابات المعنية ، وكما أشرنا سابقا أنه لابد من فتح حساب لكل بند (عنصر) وذلك لبيان التغيرات التي حدثت عليه من جراء العمليات المختلفة (زيادة ونقصا) وكذلك لبيان الرصيد النهائي للحساب المعني بعد العمليات التي رحلت إليه . فالمبالغ المدينة ترحل إلى الجانب المدين من الحسابات المتأثرة والمبالغ الدائنة ترحل إلى الجانب الدائن من الحسابات المتأثرة .

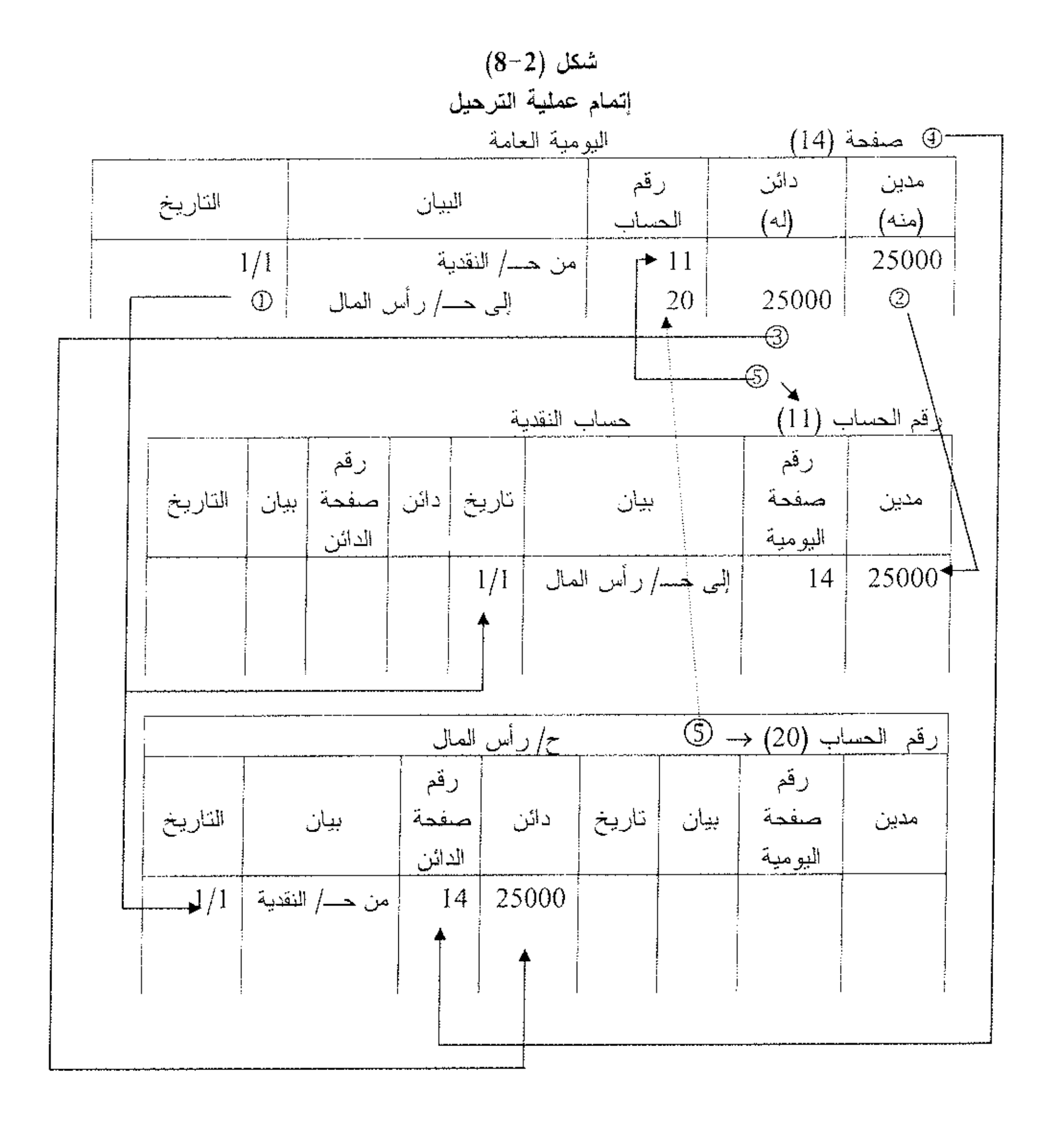
وتتم عملية الترحيل حسب الخطوات التالية :

1. إدخال تاريخ تسجل العملية في خانة التاريخ في الحساب المعني .
2. إدخال القيمة المدينة في الجانب المدين من الحساب المعني .
3. إدخال القيمة الدائنة في الجانب الدائن من الحساب المعني .
4. إدخال رقم صفحة اليومية في الخانة المخصصة لذلك الحساب المعني .
5. إدخال أرقام الحسابات المعنية في الخانة المخصصة لذلك في اليومية العامة – كل رقم أمام طرف القيد الخاص به ، وهذا دليل على ترحيل القيد إلى حساب الأستاذ الخاص به .

والشكل (2-8) يوضح عملية الترحيل ، ويلاحظ أن الطرف المدين من القيد قد رحل إلى حساب النقدية والطرف الدائن من القيد قد رحل إلى حساب رأس المال ، ويمكن تتبع الأسهم بالشكل لمعرفة وفهم إتمام عملية الترحيل .

شكل (2-8)

إتمام عملية الترحيل



اليومية العامة — صفحة (14) ④

مدين (منه)	دائن (له)	رقم الحساب	البيان	التاريخ
25000		11	من حـ/ النقدية	1/1
②	25000	20	إلى حـ/ رأس المال	①

رقم الحساب (11) حساب النقدية

مدين	رقم صفحة اليومية	بيان	تاريخ	دائن	رقم صفحة الدائن	بيان	التاريخ
25000	14	إلى حـ/ رأس المال	1/1				

رقم الحساب (20) → ⑤ ح/ رأس المال

مدين	رقم صفحة اليومية	بيان	تاريخ	دائن	رقم صفحة الدائن	بيان	التاريخ
				25000	14	من حـ/ النقدية	1/1

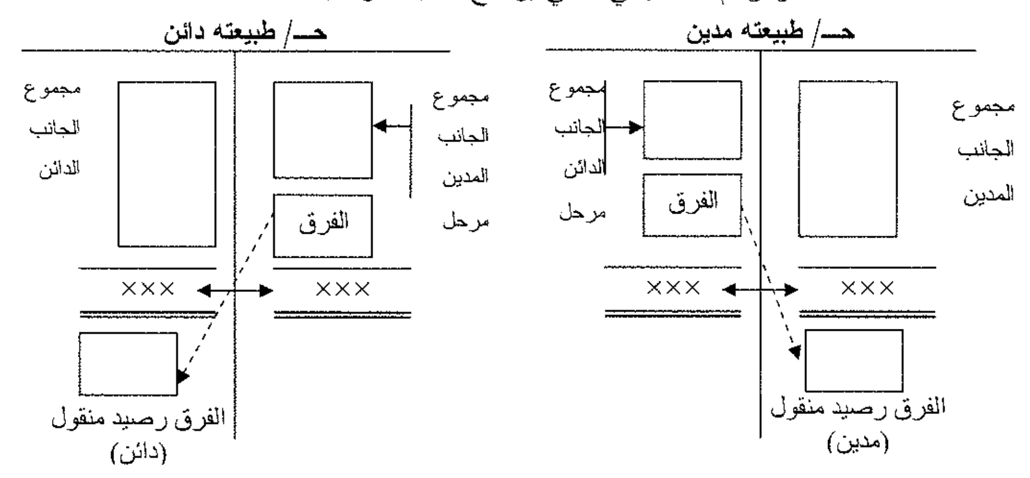
الترصيد :

تطلق كلمة ترصيد على عملية إيجاد رصيد أي حساب بعد إدخال عدة عمليات في جانبيه المدين والدائن أو أحدهما وهي تمثل ثالث خطوة في الدورة المحاسبية ، وأي حساب طبيعته مدين يظهر رصيده في الجانب المدين ، وأي حساب طبيعته دائن يظهر رصيده في الجانب الدائن وتتم عملية الترصيد كما يلي :

أ) ترصيد الحساب ذو العمودين : لشرح كيفية إتمام عملية الترصيد ، سنقوم باستخدام الحساب الذي على شكل حرف (T) وذلك لبساطته وسهولته في تفهم عملية الترصيد وعملية الترصيد تمر بالخطوات التالية :

1 . تجميع المبالغ الواردة في الجانب المدين من الحساب .
2 . تجمع المبالغ الواردة في الجانب الدائن من الحساب .
3 . يوضع المجموع الأكبر كمجموع للجانبين .
4 . تتم المقارنة بين مجموع الجانبين وذلك لإيجاد الفرق (الرصيد) .
5 . يوضع الفرق في نهاية المبالغ ذات المجموع الأقل كمتم حسابي (رصيد مرحل) .
6 . يوضع الفرق بين ذلك تحت مجموع الجانب الأكبر (رصيد مقفول) .

والرسم التخطيطي التالي يوضح عملية الترصيد :



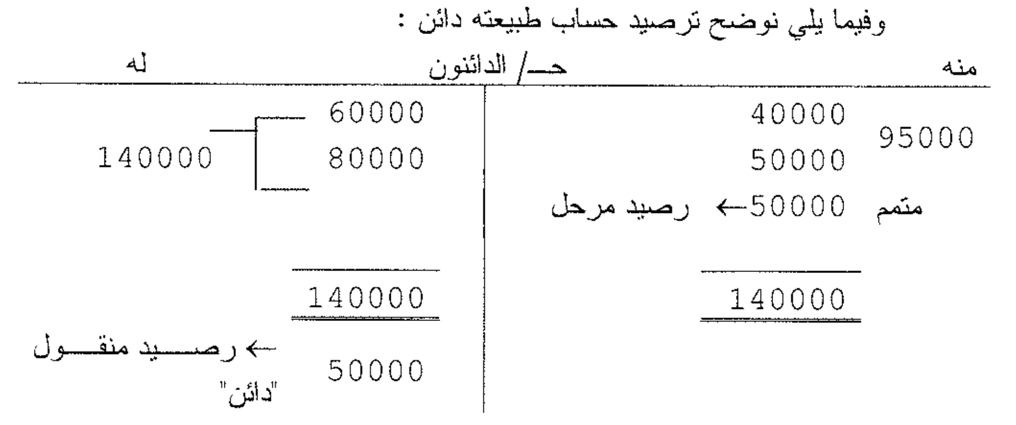
وباستخدام الأرقام وإتباع الخطوات السابقة للترصيد سنقوم بترصيد حساب طبيعته مدين وآخر طبيعته دائن وذلك كما يلي :

منه			حـ/ النقدية		له
95000	25000		10000		80000
	70000		40000		
			4800		
			5200		
			18000		
			2000		
ملاحظة : المجموع الاكبر يوضع في الجانبين			15000 ←	رصيد مرحل (الفرق – المتمم الحسابي)	
	95000		95000	مجموع الجانب الأكبر	
	15000	رصيد منقول (مدين)			

وباتباع الخطوات السابق الإشارة إليها نلاحظ ما يلي :

1. حاصل جمع المبالغ الواردة في الجانب المدين 95000 دينار .
2. حاصل جمع المبالغ الواردة في الجانب الدائن 80000 دينار .
3. وضع المجموع الأكبر (95000 دينار) كمجموع للجانبين .
4. بالمقارنة بين مجموع الجانبين نجد أن الفرق 15000 دينار ، أو بمعنى آخر نوجد الفرق بين إجمالي الطرف المدين 95000 دينار وإجمالي المبالغ الواردة في الجانب الدائن " الأقل " وهو المتمم الحسابي وقدره 15000 دينار .
5. يوضع الفرق (الرصيد) في الجانب الدائن (كما هو مبين بالحساب السابق) ويسمى رصيد مرحل .
6. يتم نقل هذا الرصيد إلى الجانب المدين (تحت الإجمالي) ويسمى رصيد منقول .

وفيما يلي نوضح ترصيد حساب طبيعته دائن :



1 . حاصل جمع الجانب المدين 90000 دينار .
2 . حاصل جمع الجانب الدائن 140000 دينار .
3 . وضع المجموع الأكبر (140000 دينار) كمجموع الجانبين .
4 . بالمقارنة بين مجموع الجانب المدين ومجموع الجانب الدائن نجد أن الفرق بينهما 50000 دينار ، ومن جهة أخرى هذا الرصيد هو المتمم الحساب لإجمالي مبالغ الجانب المدين حتى يكون المجموع 140000 دينار .
5 . يوضع الرصيد في الجانب المدين كما هو مبين ويسمى رصيد مرحل .
6 . يتم نقل هذا الرصيد إلى الجانب الدائن (تحت الإجمالي) ويسمى رصيد منقول.

ب) ترصيد الحساب ذو الأربعة أعمدة : ترصيد مثل هذا الحساب تعتبر عملية سهلة ومبسطة وذلك لإمكانية معرفة الرصيد بعد إدخال (ترحيل) كل عملية ، وقد ابتكر شكل هذا الحساب ليمشي مع الآلات المحاسبية والحاسبات الإلكترونية . وفيما يلي توضيح لعملية الترصيد باستخدام حساب النقدية السابق الإشارة إليه :

حـ/ النقدية

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد	
				مدين	دائن
	عملية رقم (1)	25000		25000	
	عملية رقم (2)		10000	15000	
	عملية رقم (5)	70000		85000	
	عملية رقم (6)		40000	45000	
	عملية رقم (7)		4800	40200	
	عملية رقم (8)		5200	35000	
	عملية رقم (9)		18000	17000	
	عملية رقم (10)		2000	15000 ←	الرصيد النهائي

لاحظ أن نتيجة العملية (1) جعل الحساب مدينا بمبلغ 25000 دينار وبالتالي كان الرصيد 25000 دينار (مدين) . بعد العملية الثانية ، والتي جعلت الحساب دائنا بمبلغ 10000 دينار ، أصبح الرصيد 15000 دينار (مدين) ، والعملية (5) جعلت الحساب مدين بمبلغ 70000 دينار مما أدى إلى زيادة الرصيد إلى 85000 دينار ، وهكذا . ومن ذلك نرى أن الرصيد المدين يزيد بالمبالغ المدينة المرحلة للحساب وينقص بالمبالغ الدائنة المرحلة للحساب . وفي نهاية العمليات نجد أن الرصيد أصبح 15000 دينار (مدين) والخلاصة أنه إذا كان الحساب طبيعته مدين ، فإن أي مبالغ ترحل إلى الجانب المدين للحساب تزيد من رصيده وأي مبالغ ترحل إلى الجانب الدائن للحساب تنقص من رصيده. وللطالب اختيار الطريقة التي تناسبه في عملية الترصيد للحسابات .

إعداد ميزان المراجعة :

تعتبر عملية إعداد ميزان المراجعة الخطوة الرابعة في الدورة المحاسبية ، ويفضل إعداد ميزان المراجعة بصفة دورية وذلك للتحقق من تساوي إجمالي أرصدة الحسابات المدينة مع إجمالي أرصدة الحسابات الدائنة . ويعتبر ميزان المراجعة الخطوة التمهيدية لإعداد القوائم المالية للمشروع (الميزانية وقائمة الدخل) وقبل إعداد ميزان المراجعة يجب أن نقوم باحتساب أرصدة الحسابات المختلفة "عملية الترصيد" بإحدى الطريقتين السابق الإشارة إليهما (ترصيد حساب ذو عمودين وترصيد حساب ذو أربع أعمدة) ، ثم بعد ذلك توضع الأرصدة المدينة في جانب والأرصدة الدائنة في جانب آخر

(جانب مدين وجانب دائن) مع بيان أسماء الحسابات ، بحيث يكون كل اسم حساب أمـــام الرصيد الخاص به سواء مدين أو دائن . ثم تجمع الأرصـــدة المدينـــة (الجانـــب المـــدين للميزان) والأرصدة الدائنة (الجانب الدائن للميزان) ، إذا لم تكن هناك أخطاء في التسجيل أو الترصيد أو الترحيل فإن جانبي الميزان يجب أن يتساويان أي يتوازنان ومن هنا أتـــت التسمية " ميزان " ويمكن تعريف ميزان المراجعة بأنه قائمة باسماء الحسابات وأرصدتها الظاهرة بها في نهاية الفترة المحاسبية ، ويحتوي على خانتين خانـــة للأرصـــدة المدينـــة وخانة للأرصدة الدائنة .

وسنناقش إعداد ميزان المراجعة وأنواعه فيما بعد .

مثال توضيحي شامل :

في هذا المثال سنقول باتباع خطوات الدورة المحاسبية التي ذكرت حتـــى الآن ، ألا وهي :

1 . القيد في اليومية – إثبات العمليات المختلفة في اليومية .
2 . الترحيل إلى حسابات الأستاذ – ترحيل طرفي كل قيد إلى الحسابات المتعلقة بها.
3 . الترصيد – احتساب رصيد كل حساب في دفتر الأستاذ العام .
4 . إعداد ميزان المراجعة .
   أ) ميزان المراجعة بالأرصدة .
   ب) ميزان المراجعة بالمجاميع .

وخلال شرح المثال سنركز على الآتي :

أ) تحديد نوعية البند الذي تأثر بالعملية – هل هو أصل ؟ أو التزام ؟ أو رأس مال؟ أو مصروف ؟ أو إيراد ؟

ب) تحديد ما إذا كانت العملية أثرت في البند بالزيادة أو بالنقص .

ج) تحديد ما إذا كان تأثير العملية على بند معين يسجل كمدين أو دائن .

بعد تحليل كل عملية طبقا لما ذكر أعلاه ، يتم إثبات القيد المحاسبي في اليوميـــة العامة ثم الترحيل إلى حسابات الأستاذ المختلفة تمهيدا لإعداد ميزان المراجعة .

2 أكتوبر : كان أحدهم يقوم بأعمال الطباعة في منزله وذلك في وقت فراغه ، ولكنه قرر في هذا التاريخ فتح محل للطباعة تحت اسم دار الطباعة الحديثة .

وكانت أرصدة بعض الحسابات من عمله القديم والتي قرر تخصيصـــها (نقلهـــا) للمحل الجديد كرأس مال ، ما يلي :

نقدية 1100 دينار ، مدينون 600 دينار ، مــواد ومهمــات 400 دينــار ، آلات طباعة 4200 دينار .

التحليل : الأربع بنود المذكورة تمثل أصول المشروع الجديد ، وبالتالي رأس مال المحــل هو مجموع أرصدة هذه الأصول (6300 دينار) ولذلك تجعل حسابات هذه الأصول مدينة (زيادة أصول) ويجعل حساب رأس المال دائنا (زيادة في الخصوم) .

مدين (منه)	دائن (له)	رقم حساب الأستاذ	(4) البيان	التاريخ
			من مذكورين	
1100		11	حـــ/ النقدية	10/2
600		12	حـــ/ المدينين	
400		13	حـــ/ المواد والمهمات	
4200		14	حـــ/ آلات طباعة	
	6300		حـــ/ رأس المال	

2 أكتوبر : دفع إيجار المحل عن الشهر قيمته 600 دينار نقدا

التحليل :هذا يعتبر زيادة في بند المصروفات وبالتالي يجعل حساب مصــروف الإيجــار مدينا . كما يعتبر نقص في بند النقدية وبالتالي جعل حساب النقدية دائنا .

مدين (منه)	دائن (له)	رقم حساب الأستاذ	البيان	التاريخ
600		51	من حـــ/ مصروف إيجار	10/2
	600	11	إلي حـــ/ النقدية	

3 أكتوبر : شراء آلات طباعة جديدة تكلفتها 1800 دينار من شركة المطابع المحــدودة على أن يتم الدفع لاحقا (على الحساب) بالأجل .

التحليل : زيادة بند الأصول متمثل في آلات الطباعة ، وبالتالي يجعل حساب الآلات مدينا بالقيمة ، كما زادت الالتزامات (لأن العملية تمت على الحساب) بالتــالي يجعــل حســاب الدائنون دائنا بنفس القيمة .

مدين (منه)	دائن (له)	رقم حساب الأستاذ	البيان	التاريخ
1800		14	من حـــ/ الآلات	10/3
	1800	21	إلي حـــ/ الدائنون	

4 أكتوبر : تحصيل مبلغ 525 دينار نقدا من المدينين سدادا لجزء من رصيد حسابهم.

التحليل: زيادة في بند الأصول متمثلة في زيادة النقدية (استلام نقدية) ولذلك يجعل حساب النقدية مدينا بالقيمة . أما الطرف الثاني من القيد يعكس النقص الذي حدث في الأصــول وذلك لنقص رصيد المدينين بفعل تسديدهم جزء منه ، وبالتالي يجعل حساب المدينين دائنا بنفس القيمة .

525		11	من حـــ/ النقدية	10/4
	525	12	إلى حـــ/ المدينين	

6 أكتوبر : دفع مبلغ 38 دينار نقدا ثمن نشر إعلان عن المحل في الجريدة .
التحليل: زيادة في بند المصروفات وبالتالي يجعل حساب مصروف الإعلان مدينا بالقيمة، كما أن بند النقدية نقص بفعل دفع النقدية ولذا يجعل حساب النقدية دائنا بنفس القيمة.

38		52	من حـــ/ مصروفإعلان	10/6
	38	11	إلى حـــ/ النقدية	

10أكتوبر : دفع مبلغ 400 دينار نقدا إلى شركة المطابع المحدودة سداداً لجزء من رصيد حسابهم .
التحليل: هذه العملية تؤدي إلى تخفيض الالتزامات متمثلة في الـــدائنين وبالتـــالي يجعـــل حساب الدائنين مدينا بالقيمة أما الأصول فقد نقصت متمثلة في نقص رصيد النقدية ولـــذا يجعل حساب النقدية دائنا بنفس القيمة .

400		21	من حـــ/ الدائنين	10/10
	400	11	إلى حـــ/ النقدية	

13أكتوبر: دفع مرتبات المساعدين عن النصف الأول من الشهر وقدرها 320 دينار.
التحليل: نفس الشرح الخاص بمصروف الإعلان

320		55	من حـــ/ مصروف مرتبات	10/13
	320	11	إلى حـــ/ النقدية	

16أكتوبر: تحصيل مبلغ 960 دينار كإيراد بيع مطبوعات .
التحليل: رصيد النقدية زاد ، وبالتالي يجعل حســـاب النقديـــة مـــدينا بالقيمـــة . كمـــا أن الإيرادات زادت ، وبالتالي يجعل حساب الإيرادات دائنا بنفس القيمة .

960		11	من حـــ/ النقدية	10/16
	960	41	إلى حـــ/ الإيرادات	

20 أكتوبر: دفع مبلغ 350 دينار نقدا لشراء مواد ومهمات .

التحليل: الأصول زادت متمثلة في المواد والمهمات ولذا يجعل حساب مواد ومهمات مدينا بالقيمة ومن جهة أخرى نجد أن الأصول قد نقصت متمثلة في نقــص رصـــيد النقديـــة ، ولذلك يجعل حساب النقدية دائن .

350		13	من حـــ/ مواد ومهمات	10/20
	350	11	إلى حـــ/ النقدية	

27 أكتوبر : دفع مرتبات المساعدين عن النصف الأخير من الشهر وقدرها 320 دينار .

التحليل: نفس الشرح الخاص بمصروف الإعلان

320		55	من حـــ/ مصروف المرتبات	10/27
	320	11	إلى حـــ/ النقدية	

31 أكتوبر : دفع مبلغ 20 دينار نقدا مصاريف هاتف حسب الفاتورة

التحليل: نفس الشرح الخاص بمصروف الإعلان

20		53	من حـــ/ مصروف هاتف	10/31
	20	11	إلى حـــ/ النقدية	

31أكتوبر : دفع مبلغ 45 دينار نقدا سدادا لفاتورة نور ومياه

التحليل: نفس الشرح الخاص بمصروف الإعلان

45		54	من حـــ/ مصروف نور ومياه	10/31
	45	11	إلى حـــ/ النقدية	

31 أكتوبر : تحصيل مبلغ 1070 دينارا نقدا كإيراد بيع مطبوعات

التحليل: نفس الشرح الخاص بعملية تحصيل الإيراد يوم 10/16

1070		11	من حـــ/ النقدية	10/31
	1070	41	إلى حـــ/ الإيرادات	

10/16	من حـــ/ النقدية	11		960
	إلى حـــ/ الإيرادات	41	960	

20 أكتوبر: دفع مبلغ 350 دينار نقدا لشراء مواد ومهمات .

التحليل: الأصول زادت متمثلة في المواد والمهمات ولذا يجعل حساب مواد ومهمات مدينا بالقيمة ومن جهة أخرى نجد أن الأصول قد نقصت متمثلة في نقص رصيد النقدية ، ولذلك يجعل حساب النقدية دائن .

10/20	من حـــ/ مواد ومهمات	13		350
	إلى حـــ/ النقدية	11	350	

27 أكتوبر : دفع مرتبات المساعدين عن النصف الأخير من الشهر وقدرها 320 دينار .

التحليل: نفس الشرح الخاص بمصروف الإعلان

10/27	من حـــ/ مصروف المرتبات	55		320
	إلى حـــ/ النقدية	11	320	

31 أكتوبر : دفع مبلغ 20 دينار نقدا مصاريف هاتف حسب الفاتورة

التحليل: نفس الشرح الخاص بمصروف الإعلان

10/31	من حـــ/ مصروف هاتف	53		20
	إلى حـــ/ النقدية	11	20	

31أكتوبر : دفع مبلغ 45 دينار نقدا سدادا لفاتورة نور ومياه

التحليل: نفس الشرح الخاص بمصروف الإعلان

10/31	من حـــ/ مصروف نور ومياه	54		45
	إلى حـــ/ النقدية	11	45	

31 أكتوبر : تحصيل مبلغ 1070 دينارا نقدا كإيراد بيع مطبوعات

التحليل: نفس الشرح الخاص بعملية تحصيل الإيراد يوم 10/16

1070		11	من حـــ/ النقدية	10/31
	1070	41	إلى حـــ/ الإيرادات	

31 أكتوبر : كان إجمالي المبيعات على الحساب (إيراد تحقق ولكنه لم يستلم بعد) مبلغ 510 دينار في نهاية الشهر .

التحليل: الأصول زادت متمثلة في زيادة رصيدا المدينين (بيع على الحساب) وبالتالي يجعل حساب المدينين مدينا بالقيمة . ومن جهة أخرى فإن الإيرادات زادت وبالتالي يجعل حساب الإيرادات دائن بنفس القيمة .

510		12	من حـــ/ المدينين	10/31
	510	41	إلى حـــ/ الإيرادات	

31 أكتوبر : بلغ إجمالي المسحوبات النقدية من قبل صاحب المحل لاستعماله الشخصي مبلغ 500 دينار .

التحليل: المسحوبات تعامل من ناحية القيد المحاسبي مثل المصروفات . وبالتالي عند زيادة المسحوبات يجعل حساب المسحوبات مدينا ، أما النقص في رصيد النقدية بفعل المسحوبات فيؤدي إلى جعل حساب النقدية دائنا بنفس القيمة .

500		32	من حـــ/ المسحوبات	10/31
	500	11	إلى حـــ/ النقدية	

بعد ترحيل كل القيود الخاصة بالشهر والمثبتة في دفتر اليومية ، ستبدو حسابات الأستاذ كما هي موضحة أدناه . إن تتبع كل قيد من اليومية إلى الحسابات سيعطي فكرة واضحة لعملة الترحيل . لاحظ أن في الحياة العملية يظهر كل حساب في صفحة مستقلة في دفتر الأستاذ العام ، وقد يحتاج حساب معين إلى أكثر من صفحة في حالة الحسابات كثيرة الحركة ، أي التي تحدث بها عمليات كثيرة تؤثر في جانبيها المدين والدائن.

حـــ/ النقدية رقم (11)

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد مدين	رصيد دائن
10.2	رصيد أول الشهر	1100		1100	
10.2	مصروف إيجار		600	500	
10.4	تحصيل من مدينين	525		1025	
10.6	مصروف إعلان		38	987	
10.10	سداد للدائنين		400	587	
10.13	مصروف مرتبات		320	267	
10.16	إيراد مبيعات	960		1227	
10.20	شراء مواد ومهمات		350	877	
10.27	مصروف مرتبات		320	557	
10.31	مصروف هاتف		20	537	
10.31	مصروف نور ومياه		45	492	
10.31	إيراد مبيعات	1070		1562	
10.31	مسحوبات نقدية		500	1062	رصيد آخر الشهر

حـــ/ المدينون رقم (12)

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد مدين	رصيد دائن
10.2	رصيد أول الشهر	600		600	
10.4	تحصيلات من المدينين		525	75	
10.3	مبيعات على الحساب	510		585	

حـــ/ مواد ومهمات رقم (13)

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد مدين	رصيد دائن
10.2	رصيد أول الشهر	400		400	
10.20	شراء مواد ومهمات	350		750	

حـــ/ الإيجار رقم (51)

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد	
				مدين	دائن
10.2	دفع إيجار نقدا	600		600	

حـــ/ الآلات رقم (14)

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد	
				مدين	دائن
10.2	رصيد أول الشهر	4200		4200	
10.3	شراء آلات جديدة	1800		6000	

حـــ/ الدائنين رقم (21)

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد	
				مدين	دائن
10.3	شراء آلات على الحساب		1800		1800
10.10	سداد جزء من الرصيد المطلوب	400			1400

حـــ/ رأس المال رقم (31)

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد	
				مدين	دائن
10.2	تخصيص أصول للمشروع كرأس مال		6300		6300

حـــ/ المسحوبات رقم (32)

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد	
				مدين	دائن
10.31	مسحوبات نقدية	500		500	

حـ/ الإيرادات "المبيعات" رقم (41)

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد	
				مدين	دائن
10.6	مبيعات نقدية		960		960
10.31	مبيعات نقدية		1070		2030
10.31	مبيعات على الحساب		510		2540

حـ/ مصروف مرتبات رقم (55)

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد	
				مدين	دائن
10.13	دفع مرتبات نقدا	320		320	
27.10	دفع مرتبات نقدا	320		640	

حـ/ مصروف إعلان رقم (52)

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد	
				مدين	دائن
10.6	دفع مصارف إعلان نقدا	38		38	

حـ/ مصروف هاتف رقم (53)

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد	
				مدين	دائن
10.31	دفع مصاريف هاتف نقدا	20		20	

حـــ/ مصروف نور ومياه رقم (54)

التاريخ	بيان	مدين	دائن	رصيد	
				مدين	دائن
10.31	دفع مصـــاريف نـــور ومياه	45		45	

وبعد ترحيل القيود إلى حسابات الأستاذ المعدة على طريقة الأربع خانات والتـــي توضح الجانب المدين والجانب الدائن وكذلك خانة الرصيد بعد كل عملية ومـــا إذا كـــان مدينا أو دائنا ، نلاحظ أن الرصيد في نهاية الشهر يظهر في نهاية السطر الأخير للحساب في عمودي الرصيد (سواء مدين أو دائن) . وبالتالي نستطيع الآن إعداد ميزان المراجعة، ولكن لتأكيد فكرة الترصيد لدى الطالب سنقوم بعرض الحسابات مرة أخرى ولكـــن هـــذه المرة على طريقة العمودين (شكل حرف (T)) أولا ثم نقوم بعد ذلـــك بإعـــداد ميـــزان المراجعة .

حـــ/ النقدية

منه		له	
1100	إلى حـــ/ رأس المال	600	من حـــ/ الإيجار
525	إلى حـــ/ المدينين	38	من حـــ/ إعلان
960	إلى حـــ/ الإيرادات	400	من حـــ/ الدائنين
1070	إلى حـــ/ الإيرادات	320	من حـــ/ المرتبات
		350	من حـــ/ مواد ومهمات
		320	من حـــ/ المرتبات
		20	من حـــ/هاتف
		45	من حـــ/ نور ومياه
		500	من حـــ/ المسحوبات
		1062	رصيد مرحل
3655		3655	
1062	رصيد منقول		

حـ/ المدينون

منه		له	
600	إلى حـ/ رأس المال	525	من حـ/ النقدية
510	إلى حـ/ الإيرادات		
		585	رصيد مرحل
1110		1110	
585	رصيد منقول		

حـ/ مواد ومهمات

منه		له	
400	إلى حـ/ رأس المال		
350	إلى حـ/ النقدية		
		750	رصيد مرحل
750		750	
750	رصيد منقول		

حـ/ مصروف الإيجار

منه		له	
600	إلى حـ/ النقدية		
		600	رصيد مرحل
600		600	
600	رصيد منقول		

حـ/ الآلات

منه		له	
4200	إلى حـ/ رأس المال		
1800	إلى حـ/ الدائنين		
		6000	رصيد مرحل
6000		6000	
6000	رصيد منقول		

حـــ/ الدائنين

منه	البيان	له	البيان
400	إلى حـــ/ النقدية	1800	من حـــ/ الآلات
1400	رصيد مرحل		
		1800	
1800		1800	
		1400	رصيد منقول

حـــ/ رأس المال

منه	البيان	له	البيان
		6300	من مذكورين*
6300	رصيد مرحل		
6300		6300	
		6300	رصيد منقول

حـــ/ الايرادات

منه	البيان	له	البيان
		960	من حـــ/ النقدية
2540	رصيد مرحل	1070	من حـــ/ النقدية
		510	من حـــ/المدينين
2540		2540	
		2540	رصيد منقول

حـــ/ المسحوبات

منه	البيان	له	البيان
500	إلى حـــ/ النقدية		
		500	رصيد مرحل
500		500	
500	رصيد منقول		

* لأن طرف القيد المدين يحتوي على عدة حسابات . أنظر القيد الأول في تاريخ 2 أكتوبر أعلاه

منه		حـ/ مصروف المرتبات	له
320	إلى حـ/ النقدية		
320	إلى حـ/ النقدية		
		640	رصيد مرحل
640		640	
640	رصيد منقول		

منه		حـ/ مصروف الإعلان	له
38	إلى حـ/ النقدية		
		38	رصيد مرحل
38		38	
38	رصيد منقول		

منه		حـ/ مصروف الهاتف	له
20	إلى حـ/ النقدية		
		20	رصيد مرحل
20		20	
20	رصيد منقول		

منه		حـ/ مصروف نور ومياه	له
45	إلى حـ/ النقدية		
		45	رصيد مرحل
45		45	
45	رصيد منقول		

وتظهر موازين المراجعة كالتالي :

أ) ميزان المراجعة بالأرصدة (شكل (2-9) :

لاحظ أن هذا الميزان احتوى على الأرصدة المدينة والدائنة للحسابات المختلفة- أي أن هذا الميزان تم إعداده بعد احتساب الرصيد في كل حساب من الحسابات المستخدمة بالمحل .

ب) ميزان المراجعة بالمجاميع [شكل (2-10)]

لاحظ أن هذا الميزان احتوى على مجاميع الجانب المدين والجانب الدائن لكل حساب – أي ليس الرصيد – كما يلاحظ أن بعض الحسابات لها مبالغ في الجانب المدين والجانب الدائن ، وبعض الحسابات لها مبالغ في الجانب المدين فقط ، والبعض الآخر لها مبالغ في الجانب الدائن فقط .

شكل (2-9)

دار الطباعة الحديثة

ميزان المراجعة بالأرصدة

في 2009/10/31

اسم الحساب	أرصدة مدينة	أرصدة دائن
نقدية	1062	
مدينون	585	
مواد ومهمات	750	
آلات طباعة	6000	
دائنون		1400
رأس المال		6300
مسحوبات	500	
إيرادات " مبيعات"		2540
مصروف الإيجار	600	
مصروف الإعلان	38	
مصروف هاتف	20	
مصروف نور ومياه	45	
مصروف المرتبات	640	
	10240	10240

شكل (2-10)
دار الطباعة الحديث
ميزان مراجعة بالمجاميع
في 2009/12/31

اسم الحساب	أرصدة مدينة	أرصدة دائن
نقدية	3655	2593
مدينون	1110	525
مواد ومهمات	750	--
آلات طباعة	6000	--
دائنون	400	1800
رأس المال	--	6300
مسحوبات	500	--
إيرادات " مبيعات"	--	2540
مصروف الإيجار	600	--
مصروف الإعلان	38	--
مصروف هاتف	20	--
مصروف نور ومياه	45	--
مصروف المرتبات	640	--
	13758	13758

ميزان المراجعة ودرجة التأكد :

أن ميزان المراجعة لا يعطي درجة تأكد كاملة بخصوص صحة ودقة حسابات الأستاذ المختلفة . فهو يشير فقط إلى أن الجانب المدين يتوازن مع الجانب الدائن ، أي أن جميع الأرصدة المدينة . تساوي في مجموع جميع الأرصدة الدائنة . وهذه الأخيرة تعتبر مهمة في نظر المحاسب لأن هناك أخطاء تحدث والتي قد تؤثر في توازن جانبي ميزان المراجعة . وفي حالة عدم توازن جانبي ميزان المراجعة فهذا يمكن أن يكون السبب أحد أو بعض مما يأتي :

1 . أخطاء في إعداد ميزان المراجعة ، مثال ذلك :

أ) خطأ في تجميع أحد الجانبين من الميزان أو كليهما .

ب) خطأ في نقل رصيد حساب معين إلى الميزان كأن ينقل مبلغ 996 بدلا من 699 .

ج) إدخال رصيد حساب مدين في الجانب الدائن من الميزان أو العكس .

د) السهو عن نقل رصيد حساب معين إلى الميزان سواء كان مدينا أو دائنا.

2 . أخطاء في تحديد رصيد الحسابات ، مثال ذلك :

أ) الخطأ في ترصيد حساب معين أو بعض الحسابات .

ب) إدخال رصيد في الجانب الخطأ من حساب معين .

3 . أخطاء في الترحيل إلى حسابات الأستاذ ، مثال ذلك :

أ) مبلغ به خطأ رحل إلى الحساب الخاص به .

ب) مبلغ مدين رحل إلى الجانب الدائن من حساب معين أو العكس .

ج) السهو عن ترحيل أحد طرفي القيد (مدين أو دائن) إلى الحساب الخاص به .

وهناك أخطاء لا تؤثر في توازن الميزان حيث قد يتساوي الجانبان بالميزان رغم وجود أخطاء ، ولهذا يمكن القول بأن توازن جانبي ميزان المراجعة لا يعني بالضرورة عدم وجود أخطاء ومن بين هذه الأخطاء ما يلي :

أ) السهو عن تسجيل عملية في دفتر اليومية بالكامل .

ب) السهو عن ترحيل عملية إلى دفتر الأستاذ بالكامل "طرفي القيد"

ج) إثبات نفس الخطأ في الجانب المدين أو الدائن عند ترحيل القيد للحسابات.

د) ترحيل نفس العملية مرتين إلى الحسابات المتأثرة .

هـ) ترحيل أحد طرفي القيد إلى الجانب الصحيح ولكن للحساب الخطأ .

أسئلة وتدريبات

1.2) عرف الحساب وبين الهدف الأساسي للحساب ؟

2.2) هل صحيح أن العمليات التي تعتبر في صالح الشركة تسجل في الجانب الدائن والعمليات التي تعتبر في غير صالح الشركة تسجل في الجانب المدين ؟ أشرح .

3.2) في أبسط صورة يتكون الحساب من ثلاثة أجزاء رئيسية ما هي هذه الأجزاء ؟

4.2) ما الفرق بين حساب الأستاذ ودفتر الأستاذ العام ؟

5.2) هل مصطلح " مدين " يعني الزيادة ومصطلح " دائن " يعني النقص في جميع الأحوال ؟ أشرح .

6.2) ما هو الغرض من إعداد ميزان المراجعة ؟

7.2) عرف ما يلي :

1 . اليومية العامة 2 . الحساب 3 . ميزان المراجعة

8.2) ما الفرق بين ميزان المراجعة بالمجاميع وميزان المراجعة بالأرصدة؟

9.2) أشرح المقصود من :

أ) التسجيل في اليومية ب) الترحيل ج) الترصيد

10.2) أذكر خطوات الترحيل إلى الحسابات .

11.2) أذكر خطوات ترصيد حساب ذو أربع أعمدة .

12.2) أذكر خطوات ترصيد حساب ذو عمودين .

13.2) أذكر الأخطاء التي قد تحدث عند إعداد ميزان المراجعة وتؤدي إلى عدم توازنه.

14.2) أذكر الأخطاء التي قد تحدث عند تحديد رصيد الحسابات وتؤدي إلى عدم توازن الميزان .

15.2) أذكر الأخطاء التي قد تحدث عند الترحيل إلى الحسابات وتؤدي إلى عدم توازن الميزان .

16.2) أذكر الأخطاء التي لا تؤدي إلى عدم توازن الميزان .

17.2) أكمل :

أ) الزيادة في جميع حسابات الأصول تجعل ....

ب) الزيادة في جميع حسابات الخصوم تجعل ....

ج) الزيادة في جميع حسابات رأس المال تجعل ....

د) الزيادة في جميع حسابات المصروفات تجعل ....

18.2) عين الجانب الذي يتأثر للحسابات المبينة في الجدول التالي وذلك بوضع إشارة (√) في المكان المناسب :

	مدين	دائن
زيادة في حساب رأس المال		
نقص في حساب النقدية		
زيادة في حساب الدائنين		
زيادة في حساب مصروف الإيجار		
زيادة في حساب الآلات والمعدات		
زيادة في حساب الإيرادات		
نقص في حساب رأس المال بسبب المسحوبات		

19.2) لكل عملية من العمليات المالية المبينة في الجدول التالي ، بين الحساب الذي يجعل مدينا والذي يجعل دائنا بوضع الحرف الدال على الحساب في الجانب المناسب "العملية الأولى موضحة للاسترشاد بها "

الحساب	الرمز
الدائنون	أ
رأس المال	ب
الخزينة	جـ
المسحوبات	د
الآلات	هـ
الإيرادات	و
مصروف إيجار	ز
أجور ومرتبات	ح
المصرف	ط
المدينون	ي

العملية	الحساب المدين	الحساب الدائن
1. تخصيص مبلغ من المال لبداية النشاط أودع المصرف	ط	ب
2. سحب مبلغ من المصرف وإيداعه خزينة المحل		
3. دفع مصروف إيجار عن الفترة نقدا		
4 . شراء آلات على الحساب		
5 . بيع بضاعة على الحساب "إيراد"		
6 . سداد جزء من رصيد الدائنين بصك		
7 . تحصيل مبلغ من المدينين نقدا		
8 . دفع أجور ومرتبات العاملين بصك		
9 . سحب نقدية من الخزينة للاستعمال الخاص		

20.2) الآتي ثمان عمليات مالية تم ترحيلها إلى حسابات الأستاذ ، والمطلوب

(أ) نوع الحساب الذي تأثر (أصل ، التزام ، رأس مال ، إيراد ، مصروف)

(ب) ما إذا كان الحساب قد تأثر بالزيادة (+) أو بالنقص (−) ، إجابتك يجب أن تأخذ الشكل التالي : [أعطيت إجابة العملية (ب) للاسترشاد بها] .

العملية	الحساب المدين		الحساب الدائن	
	نوعه	الأثر	نوعه	الأثر
(1)	أصل	+	رأس مال	+
(2)	________	________	________	________
(3)	________	________	________	________
(4)	________	________	________	________
(5)	________	________	________	________
(6)	________	________	________	________
(7)	________	________	________	________
(8)	________	________	________	________

حـ/ الخزينة	
(1)6000	(2)500
(8)1000	(3)700
	(4) 100
	(6) 600
	(7) 300

حـ/ الآلات
(2) 2500

حـ/ المسحوبات	
(7) 300	

حـ/ المدينون	
(5) 1600	(8) 100

حـ/ الدائنون	
(6) 600	(2) 2000

حـ/ الإيرادات	
	(5) 1600

حـ/ مواد ومهمات	
(4) 100	

حـ/ رأس المال	
	(1) 6000

حـ/ المصروفات	
(3) 700	

21.2) باستخدام المعلومات المعطاة في (20.2) المطلوب تسجيل قيود اليومية مع إعطاء شرح لكل عملية " تتبع أرقام القيود المرحلة للحسابات المختلفة " .

22.2) الحسابات العشرة التالية تلخص العمليات التي قام بها مشروع معين خلال فتـــرة معينة .

حـ/ المصرف	
14000(أ)	10000(ب)
1000(هـ)	200 (د)
	300 (و)
	500 (ز)
	100 (ح)
	2000 (ط)
	300 (ي)

حـ/ الآلات	
10000 (ب)	
6000 (ج)	

حـ/ الإيرادات	
	1000 (هـ)

حـ/ الدائنون	
2000 (ط)	6000 (ج)

حـ/ المرتبات والأجور	
300 (و)	

حـ/ رأس المال	
	14000 (أ)

حـ/ مصروف الإيجار	
500 (ز)	

حـ/ المسحوبات	
200 (د)	
100 (ح)	

حـ/ مصروف فوائد	
300 (هـ)	

المطلوب : أكمال الجدول التالي [أعطيت العملية الأولى للاسترشاد]

العملية وشرحها	الحساب المدين	أثر المديونية	الحساب الدائن	أثر الدائنية
(أ) استثمار مبلغ 14000 دينار كرأس مال	المصرف	زيادة أصل	رأس مال	زيادة رأس المال
(ب)				
(ج)				
(د)				
(هـ)				
(و)				
(ز)				
(ح)				
(ط)				
(ي)				

23.2) بدأت عيادة لطب وجراحة الأسنان أعمالها باستثمار الآتي :

- نقدية بالمصرف 2600 دينار
- مواد ومهمات 1400 دينار
- آلات ومعدات طبية 12500 دينار
- أثاث مكتبي 3000 دينار

المطلوب :

1 . ما هو القيد الافتتاحي لهذه العيادة ؟
2 . إذا كان ما قيمته 1000 دينار من الرصيد بحساب المصرف هو عبارة عن قرض تحصلت عليه العيادة ، فما هو القيد الافتتاحي في هذه الحالة ؟
3 . تم تحصيل مبلغ 1000 دينار نقدا نظير فحوصات طبية ، فما هو القيد ؟
4 . بالإشارة إلى المطلوب (2) أعلاه ، إذا قامت العيادة بسداد مبلغ القرض بالكامل ، فما هو القيد ؟
5 . إذا أودع مبلغ 1000 دينار (المتعلق بالعملية (3) أعلاه) بالمصرف فماذا يكون القيد ؟

24.2) لم يتوازن ميزان المراجعة لشركة (أ) ، وبمراجعة دفتر الأستاذ اكتشف المعلومات الآتية :

1 . إجمال مبالغ القيود المدينة والقيود الدائنة في حساب المصرف كانت 24100 دينار و 21400 دينار على التوالي ،

2 . استلم صك بقيمة 400 دينار من أحد المدينين لم يرحل إلى الجانب الدائن من حساب المدينين ،

3 . يجب أن يكون رصيد حساب الإيجار أقل بمبلغ 200 دينار مما هو ظاهر بالميزان . بالإضافة إلى ذلك هناك أرصدة بعض الحسابات ظهرت في الجانب الخطأ من الميزان .

المطلوب :

تصحيح هذه الأخطاء (دون قيود محاسبية) وإعداد ميزان المراجعة بشكله الصحيح .

شركة (أ)

ميزان المراجعة

في 2009/12/31

اسم الحساب	أرصدة مدينة	أرصدة دائن
نقدية بالمصرف	3000	
مدينون	11800	
مواد ومهمات		800
آلات ومعدات	15800	
دائنون		1800
رأس المال		15400
مسحوبات		500
إيرادات		26500
أجور ومرتبات	8200	
مصروف إيجار	3000	
مهمات مستخدمة		200
مصروفات عمومية		800
	41800	46000

25.2) المطلوب تسجيل العمليات الآتية في دفتر يومية شركة تنظيفات :

1 . استثمار مبلغ 12000 دينار أودع المصرف .
2 . دفع مبلغ 1000 دينار ثمنا لأثاث مكتبي .
3 . شراء معدات قيمتها 8000 دينار على الحساب .
4 . تحصيل مبلغ 5200 دينار نقدا إيراد تنظيفات .
5 . دفع 25% من المستحق للدائنين [عملية رقم (3) أعلاه] بصك.
6 . دفع إيجار المكتب 800 دينار نقدا .
7 . دفع مرتبات العاملين عن الفترة والتي بلغت 2000 دينار بصك .
8 . سحب مبلغ 500 دينار من الخزينة لغرض الاستعمال الخاص .
9 . إيداع النقدية المتواجدة بالخزينة في المصرف مع إبقاء 100 دينار بالخزينة .

26.2) المطلوب تسجيل العمليات التالية في دفتر اليومية لعيادة تخصيصية :

أ) استثمار مبلغ 18000 دينار أودع في حساب المصرف بالإضافة إلى تقديم الأصول التالية :

4800 دينار أدوية ومهمات
12200 دينار معدات طبية
5000 دينار أثاث .

ب) دفع إيجار العيادة عن الفترة بمبلغ 500 دينار بصك .

ج) مصاريف طبع أوراق وكشوف طبية بمبلغ 1000 دينار بصك .

د) انضم للمجموعة طبيب جديد قدم مبلغ 3000 دينار كمساهمة في قيمة رأس المال أودع المبلغ بالمصرف .

هـ) بلغت إيرادات الفترة الخاصة بالكشف والعلاج مبلغ 2400 دينار نقدا .

و) إرسال فواتير للزبائن " المدينين" قيمتها 1600 دينار عن خدمات قدمت لهم.

ز) تحصيل مبلغ من المدينين قدره 700 دينار نقدا .

ح) سحب مبلغ 2000 دينار للاستعمال الشخصي لأصحاب العيادة بصك.

ط) ترك في خزينة العيادة مبلغ 200 دينار وأودع الباقي المصرف .

ي) دفع مكافآت الممرضات والعاملين عن الفترة بلغت 1500 دينار .

ك) سداد المدينين باقي رصيدهم نقدا .

ل) دفع المصروفات الآتية "بصك"

مصاريف تأمين 200 دينار ، كهرباء 200 دينار ، مواد تنظيف 100 دينار

27.2) المطلوب تسجيل العمليات المالية التالية :

أ) افتتح أحدهم محلا للتنظيف الجاف في 2009/3/31 ، وكانت الأصول المقدمة للمحل على النحو التالي :
12000 دينار نقدا ، 6000 دينار معدات ، 2000 دينار مواد تنظيف

ب) شراء معدات جديدة قيمتها 2600 دينار على الحساب من شركة (أ)

ج) تحصيل مبلغ 2800 دينار نقدا كإيراد تنظيف ملابس .

د) دفع إيجار المحل قيمته 200 دينار نقدا

هـ) إيداع مبلغ 6000 دينار في حساب المصرف وجعل حساب الخزينة دائنا بها .

و) دفع مرتبات العاملين عن الفترة التي بلغت 600 دينار نقدا .

ز) سداد مبلغ 1600 دينار بصك إلى شركة (أ) .

ح) سحب مبلغ 500 دينار لاستعماله الشخصي .

ط) استخدام ما قيمته 1000 دينار من مواد التنظيف خلال الفترة .

ي) بلغت الفواتير المرسلة لشركات قامت بالتعامل مع المحل مبلغ 3000 دينار .

ك) استلم مبلغ 1000 دينار من المدينين .

ل) دفع مصاريف متنوعة بلغت 1500 دينار نقدا .

28.2) بالإشارة إلى (27.2) أعلاه المطلوب ترحيل العمليات المسجلة باليومية إلى الحسابات التالية :

المصرف ، الخزينة ، مواد تنظيف ، معدات ، دائنون ، رأس المال ، مسحوبات، إيرادات تنظيف ، مدينون ، مصروف الإيجار ، مصروف المرتبات ، مواد مستخدمة.

29.2) بالإشارة إلى (28.2) المطلوب ترصيد الحسابات وإعداد ميزان المراجعة بالأرصدة .

30.2) افتتح محاسب قانوني مكتب لمزاولة أعمال المراجعة والاستشارات المالية وذلك في 2009/1/1 ، وإليك العمليات التي حدثت خلال فترة الشهر الأول من بدء العمل .

1/1 تخصيص مبلغ 2500 دينار كرأس مال مكون من 500 دينار أثاث 1000 دينار جهاز حساب آلي ، والباقي نقدية بالمصرف .

1/1 قام بدفع إيجار المكتب عن الشهر بمبلغ 200 دينار بصك .

1/2 شراء قرطاسية بمبلغ 60 دينار ومعدات مكتبية بمبلغ 750 دينار على الحساب من شركة الأدوات المكتبية .

1/3 دفع مصروف تأمين على المكتب قيمته 75 دينار بصك .

1/8 استلم مبلغ 800 دينار نقدا كأتعاب عمل محاسبي .

1/13 اتم عملا محاسبيا لشركة (أ) واستحق عليه مبلغ 1500 دينار (لم يستلم بعد)

1/15 اشترى قرطاسية للمكتب بمبلغ 250 دينار على الحساب من محلات (ب).

1/23 استلم مبلغ 1000 دينار نقدا من شركة (أ) سدادا لجزء من رصيدهم .

1/25 دفع مبلغ 800 دينار نقدا منها 500 دينار لشركة الأدوات المكتبية والباقي لمحلات (ب) .

1/26 حرر صكا على المصرف قيمته 200 دينار سدادا لفاتورة النور والمياه الخاصة بمسكنه الخاص .

1/30 تم عملا محاسبيا لشركة (ج) واستحق عليه مبلغ 800 دينار (لم يستلم بعد) ، كما دفع مبلغ 25 دينار نقدا سدادا لفاتورة نور ومياه المكتب .

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية والترحيل للحسابات وإعداد ميزان المراجعة

31.2) قام أحدهم بتأسيس شركة لنقل البضائع في 2009/1/1 ، وقد تمت العمليات التالية خلال الشهر الأول من بدء النشاط :

1/1 أودع مبلغ 8000 دينار في الخزينة لاستخدامها في أغراض المشروع .

1/2 شراء سيارة نقل بمبلغ 3400 دينار ثم سداد 800 دينار منها والباقي على الحساب لشركة التجارة للسيارات .

1/6 شراء مواد ربط وحزم بمبلغ 150 دينار نقدا

1/6 شراء مبنى مقابل مبلغ 3500 دينار دفع منها 2000 دينار نقدا والباقي على الحساب لشركة المباني الجاهزة .

1/8 شراء أثاث بمبلغ 600 دينار نقدا

1/12 سداد مبلغ 1000 دينار لشركة التجارة للسيارات .

1/15 تحصيل مبلغ 2000 دينار نقدا نظير نقل بضائع .

1/20 استحقاق مبلغ على شركة الأسواق العامة قدره 1500 دينار نظير نقل بضائع لمخازنها .

1/21 دفع مبلغ 500 دينار نقدا لشركة المباني الجاهزة .

1/25 دفع مرتبات العاملين عن الشهر بلغت 1000 دينار نقدا .

1/27 تم دفع المبالغ التالية نقداً :

- تأمين على السيارة 150 دينار
- إيجار المحل 300 دينار
- مصروفات نور ومياه 100 دينار
- مصروفات هاتف وتلكس 150 دينار
- قرطاسية ومطبوعات 200 دينار

المطلوب :

1 . إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم .
2 . ترحيل القيود إلى حسابات الأستاذ .
3 . إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة .

32.2) بعد عدة سنوات من الخبرة والعمل كمدير في شركة لتأجير السيارات ، قرر أحدهم تأسيس مكتب لتأجير السيارات تحت اسم المكتب السياحي لتأجير السيارات . وكانت العمليات خلال الشهر الأول كما يلي :

1/1 أودع صاحب المكتب مبلغ 80000 دينار في حساب باسم المكتب بالمصرف التجاري .

1/2 اشترى قطعة أرض مقام عليها مبنى بمبلغ 50000 دينار منها 30000 دينار ثمنا للأرض والباقي ثمنا للمبنى – وقد تم دفع 18000 دينار بصك والباقي على الحساب لشركة العقارات الحديثة .

1/3 اشترى عدد عشرون سيارة جديدة تكلفة السيارة الواحدة 3500 دينار من الوكالة العالمية للسيارات سدد منها 20000 دينار بصك والباقي على الحساب .

1/4 باع سيارة لأحد أقاربه بثمن التكلفة وحصل مبلغ 1500 دينار بصك والباقي على الحساب .

1/8 اشترى أثاث للمكتب بمبلغ 2800 دينار بصك .

1/10 حرر صك لأمر الوكالة العالمية للسيارات بمبلغ 2000 دينار سداد لجزء من المبلغ المستحق عليه .

1/11 حرر صك لأمر شركة العقارات الحديثة بمبلغ 3000 دينار سدادا لجزء من المبلغ المستحق عليه .

1/20 قام قريبه بسداد المستحق عليه نقدا .

1/25 قام بسحب مبلغ 1000000 دينار من المصرف أودعه خزينة المكتب.

1/29 قام بدفع المصروفات التالية نقدا

- رسوم رخص تجول للسيارات 1500 دينار
- مصروفات تأمين إجباري على السيارات 3000 دينار
- صيانة وغسيل سيارات 1000 دينار
- كتابة اسم وعنوان المكتب على أبوب السيارات 1500 دينار

المطلوب :

إجراء قيود اليومية والترحيل إلى حسابات الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة.

2.33) المطلوب ترصيد الحسابات التالية الظاهرة بدفاتر شـركة (أ) وإعـداد ميـزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة :

حـ/ المصرف	
(2) 5000	(1) 20000
(3) 5000	(6) 5000
(7) 5000	(10) 3000
(12) 4000	(15) 2000
(14) 2500	

حـ/ الخزينة	
(5) 1000	(3) 5000
(9) 2000	(4) 2000
(11) 4000	(8) 1000
(14) 500	(13) 500

حـ/ رأس المال	
(1) 20000	
(6) 6000	

حـ/ الأثاث	
	(2) 5000
	(11) 7000

حـ/ المدينون	
(8) 1000	(4) 3000
(12) 2000	(13) 500

حـ/ الدائنون	
(7) 5000	(12) 4000
(11) 3000	

حـ/ الإيرادات	
(4) 5000	
(10) 3000	
(13) 1000	

حـ/ مصروفات متنوعة	
	(5) 1000
	(9) 2000
	(14) 3000

حـ/ السيارات	
	(7) 10000

2.34) ظهرت الأرصدة التالية في 2008/12/31 بدفاتر شركة (أ) :

خزينة 1000 دينار ، مصرف 15000 دينار ، أثاث 2000 دينـار ، مـدينون 5000 دينار ، مواد ومهمات 3000 دينار ، دائنون 6000 دينار ، رأس المال ؟

وخلال الفترة من 2009/1/1 إلى 2009/1/31 حدثت العمليات التالية :

1/1 شراء مواد ومهمات بمبلغ 1000 دينار على الحساب .
1/2 سداد مبلغ 2000 دينار للدائنين بصك .
1/3 تحصيل مبلغ 3000 دينار نقدا من المدينين .
1/5 تحويل مبلغ 2000 دينار من المصرف وإيداعه خزينة الشركة .
1/6 دفع فاتورة نور ومياه وقدرها 250 دينار نقدا .
1/9 إيراد خدمات استحق على المدينين بقيمة 4000 دينار .
1/11 شراء قطعة أرض لاستغلالها كمحطة لوقوف السيارات تكلفتها 15000 دينار تم سداد 5000 دينار منها بصك والباقي على الحساب .
1/13 دفع مصروف إيجار المكتب بمبلغ 150 دينار نقدا .
1/15 مصروفات انتقال ومبيت لصاحب الشركة في رحلة عمل خاصة بالشركة بلغت 1000 دينار دفعت بصك .
1/17 شراء سيارة للشركة تكلفتها 4000 دينار دفع منها 1000 دينار بصك والباقي من أموال صاحب الشركة الخاصة نقدا .
1/18 سحب مبلغ 1500 دينار من المصرف لغرض شراء لوازم وكتب مدرسية للأولاد .
1/20 سحب مبلغ 1000 دينار بصك وإيداعه خزينة الشركة .
1/21 تحويل مبلغ 5000 دينار من حساب صاحب الشركة الخاص بالمصرف إلى حساب المصرف الخاص بالشركة لزيادة رأس المال .
1/22 سداد 50% من رصيد الدائنين .
1/25 تحصيل مبلغ 5000 دينار كإيراد خدمات بصك .
1/29 بلغت قيمة ما استخدم من مواد ومهمات مبلغ 2500 دينار (حملت إلى حساب مواد ومهمات مستخدمة) .

المطلوب :

1 . إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم
2 . تصوير حسابات الأستاذ .
3 . إعداد ميزان المراجعة .

35.2) يمتلك أحدهم مكتب لشراء وبيع وتأجير المباني والعقارات ، والآتـي ميـزان المراجعة في 2009/7/31 .

اسم الحساب	مدين	دائن
المصرف	3127	
المدينون	6024	
الدائنون		11246
مواد ومهمات	125	
سيارات	19000	
أثاث مكتبي	5920	
رأس المال		10000
إيرادات خدمات		33815
مصروف مرتبات	16908	
مصروف الإيجار	1400	
مصروف دعاية وإعلان	938	
مصروف صيانة سيارات	1272	
مصروفات متنوعة	347	
	55061	55061

والعمليات التالية حدثت خلال الفترة من 2009/8/1 إلى 2009/8/30 :

8/1 دفع إيجار الشهر قيمة 280 دينار بصك

8/2 شراء مواد ومهمات بمبلغ 125 دينار على الحساب

8/4 شراء أثاث مكتبي بمبلغ 810 دينار على الحساب

8/10 تحصيل مبلغ من المدينين قيمته 4219 دينار بصك

8/12 دفع مصروفات تأمين على السيارة بمبلغ 652 دينار بصك

8/15 دفع مرتبات العاملين بلغت 1690 دينار عن الشهر .

8/15 استحقاق إيراد خدمات على المدينين بمبلغ 3415 دينار

8/18 سداد مبلغ للدائنين قدره 612 دينار بصك

8/20 تحصيل مبلغ من المدينين قيمته 2310 دينار نقدا

8/23 دفع المصروفات التالية :

- مصاريف دعاية وإعلان 206 دينار نقدا
- مصاريف صيانة سيارات 243 دينار نقدا
- مصاريف متنوعة 62 دينار نقدا
- مصاريف مرتبات 1500 دينار بصك

المطلوب :

1 . إثبات ما تقدم في اليومية العامة .

2 . تصوير حسابات الأستاذ .

3 . إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة في 2009/8/31.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

استكمال الدورة المحاسبية وتصحيح الأخطاء

وصلنا في الفصل السابق بالدورة المحاسبية إلى إعداد ميزان المراجعة ، والذي يعتبر نقطة البداية في إعداد القوائم المالية . فإذا افترضنا عدم وجود أخطاء في التسجيل والترحيل والترصيد فإن البنود " أرصدة الحسابات " الظاهرة بميزان المراجعة تستخدم في إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي " الميزانية " وبهذا تنتهي الدورة المحاسبية . سنقوم في هذا الفصل ببيان كيفية إثبات قيود الإقفال لبنود الإيرادات والمصروفات والمسحوبات وإعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ومعرفة تبويب كل منها في أبسط صورهما ، وفى نهاية هذا الفصل سنقدم أنواع الأخطاء المحاسبية وكيفية تصحيحها بالدفاتر .

قياس الدخل

أن تحقيق الربح " الدخل " هو الهدف الأساسي لمعظم المشروعات ، فعادة يتم تكوين مشروع ويدار بهدف تحقيق ربح أو صافى دخل لصاحب المشروع ، بمعنى أن صافى الدخل الذي يحققه المشروع يؤدى إلى زيادة حقوق الملكية لصاحب المشروع . ونود أن نشير هنا إلى أن المحاسبون يفضلون استخدام مصطلح صافى الدخل عن مصطلح صافى الربح لاحتواء الثاني على مدلولات مختلفة لدى بعض الطوائف الأخرى مثل الاقتصاديين والقانونيين وغيرهم .

والمعادلة التالية يتم من خلالها قياس الدخل :

صافي الدخل = الإيرادات – المصروفات

ولفهم هذه المعادلة واستخدامها في قياس الدخل نورد فيما يلى شرح لمكوناتها:

الإيرادات :

يطلق هذه المصطلح على المقابل الذى تتحصل عليه الشركة نظير بيعها سلع أو تأديتها خدمات للغير . فعندما تقوم ببيع سلع " بضاعة" للغير أو تقوم بتأدية خدمات للغير

فإما أن تستلم الشركة ثمن هذه السلع أو الخدمات وتكون العملية هنا قد تمت نقداً ، وإما إن يتعهد الغير " المشترى " بسداد الثمن في فترة لاحقة ويدخل ضمن مديني الشركة أي أنه يصبح مديناً للشركة . وكلتا الحالتين تمثل زيادة في أصول الشركة ، حيث تزيد النقدية في الحالة الأولى ، أما في الحالة الثانية فتتمثل الزيادة في حساب المدينين . وهذا الأخير سيتحول إلى نقدية عندما يقوم المشترى " المدين" بسداد المستحق عليه نقداً .

وبمعنى آخر أن تحقيق الإيراد دائماً يصاحبه زيادة في أصول الشركة سواء كان ذلك في صورة نقدية مستلمة أو في صورة مدينين " زيادة حساب المدينين " وهذا الأخير سيتحول إلى نقدية عند السداد للشركة . ويعتبر الإيراد خلال فترة معينة مقياساً لمقدار الأصول التي حصلت عليها الشركة خلال تلك الفترة مقابل السلع التي قامت ببيعها أو الخدمات التي أدتها . وتجدر الإشارة إلى أنه ليس كل مبلغ تتحصل عليه الشركة يمثل بالضرورة إيراداً . فعندما تقترض الشركة من احد المصارف فإنها تتحصل على نقدية ، ولكن هذه النقدية يقابلها زيادة في الالتزامات متمثلة في الدائنين " حساب قرض المصرف " وطبيعي أن هذه المعاملة لم تؤثر في حقوق الملكية بالزيادة ، لأن النقدية المستلمة لم تكن بسبب بيع سلع أو تأدية خدمة للغير . كما نود الإشارة إلى أن النقدية المستلمة من المدينين لا تمثل إيراداً ، لأن الإيراد قد تحقق واحتسب عند انتهاء عملية البيع على الحساب ، أي عندما جعل حساب المدينين مديناً بثمن السلع أو الخدمة . وبالتالي نكون قد احتسبناه مرتين . حيث أن عملية استلام النقدية من مدين تؤدى إلى زيادة بند النقدية ونقص بند المدينين بنفس القيمة ، وطبيعي أن هذه العملية ليس لها تأثير على إجمالي الأصول ، حيث يبقى مجموع الأصول كما هو عليه قبل حدوث العملية ، فكل ما هنالك أن حساب النقدية زاد وحساب المدينين نقص بنفس القيمية وكليهما حسابات أصول .

وكمثال آخر للتمييز بين تحقق الإيرادات واستلام النقدية ، نفترض أن إحدى الشركات بدأت عملياتها في أول الشهر الثالث من السنة وأدت خدمات لعملائها "مدينيها" مقابل 40000 دينار وحصلت على 25000 دينار نقداً خلال الشهر على أن يتم تحصيل الباقي (15000 دينار) خلال الشهر الرابع . ففي هذه الحالة الإيراد في الشهر الثالث هو 40000 دينار (أي المبلغ المحصل والمبلغ المنتظر تحصيله لاحقاً) ، وخلال الشهر الرابع وعندما يتم تحصيل بقية المبلغ (15000 دينار) فلا يمكننا اعتباره إيراداً بل هو تحصيل نقدية من المدينين . وقد يتساءل البعض لماذا لم يعتبر المبلغ النقدي الذي استلم في الشهر الثالث إيراداً (أي 25000 دينار) ويعتبر الباقي إيراداً عند استلامه في

الشهر التالي . والرد على ذلك أن هناك مفهوم محاسبي يطلق عليه مفهوم تحقق الإيــراد الذي يقضي بأن الإيرادات تتحقق عند نقطة البيع . هذا بالإضافة إلى أساس الاستحقاق في المحاسبة والذي سندرسه في فصل لاحق.

وتستخدم في الحياة العملية عدة مصــطلحات للتعبيــر عــن مصــطلح الإيــراد أو الإيرادات ، وذلك حسب نوع النشاط المزاول . ففي عيادات الأطباء ومكاتب المحاسـبين والمحامين يطلق على الإيراد مصطلح الأتعاب ، وفى النوادي والمســارح ودور الخيالــة "السينما" تتمثل الإيرادات في رسوم الدخول أو اختصاراً الرسوم ، وفى شركات الصــيانة والخدمات العامة تتمثل الإيرادات في إيرادات الخدمات أو اختصاراً الإيرادات . أما فــي الشركات التي تقوم بيع السلع بدلا من تأدية خدمات تستخدم مصطلح المبيعات للتعبير عن الإيرادات التي تحققها الشركة .

المصروفات :

يطلق هذا المصطلح على تكلفة البضاعة المباعة أو تكلفة الخدمات المــؤداه وجميــع المصروفات الأخرى التي من شأنها تسيير دفة العمل ومزاولة النشاط المعتــاد للشــركة. وبنود المصروفات كثيرة وذلك نظراً لتعدد أوجه الصــرف ، فمــثلاً هنــاك مصــروف المشتريات ، مصروف المرتبات " الأجور " مصروف الإعلان ، مصروف النور والمياه، مصروف الهاتف والتلكس ، مصروف الإيجار ، مصروف النقل للمشتريات ، مصــروف النقل للمبيعات ، وغيرها . وكل هذه البنود ضرورية للحصول على الإيراد ، حيث يطلق عليها في بعض الأحيان " تكاليف مزاولة العمل" أي تكاليف الأنشطة المختلفة والضرورية للقيام بالأعمال أو الأنشطة التي قامت أو تأسست الشركة من أجلها . كما يطلق على هــذه المصروفات التي تخص تحقق الإيراد في فترة معينة بالتكاليف المستنفذة ، وهذا التعبيــر مفيد جداً في التمييز بين الأصول والمصروفات ، فالتكاليف التي لم تســتنفذ بعــد تعتبــر ضمن الأصول ، ولكن عندما تستنفذ فإنها تعتبر ضمن بنود المصروفات ، فمــثلاً عنــد شراء الشركة لمواد ومهمات ولم تستخدمها خلال الفترة فإنها تعتبر احد بنــود الأصــول ولكن عندما يتم استخدامها أو تستهلك تعتبر إحدى بنود المصروفات . وكما ذكرنــا فــي الفصل الأول أن المصروفات تؤدى إلى تخفيض حقوق الملكية " رأس المــال " أي أنهــا عكس الإيرادات ، فالإيرادات ينظر إليها بأنها العنصر الموجب في تحقيق صافى الدخل ، إما المصروفات فينظر إليها بأنها العنصر السالب في تحقيق صافى الدخل ويــتم قيــاس

الدخل عن طريق مقابلة أو مقارنة الإيرادات الخاصة بالفترة المالية بالمصروفات المرتبطة بتحقيق هذه الإيرادات في نفس الفترة .

وكما يصاحب تحقق الإيراد زيادة في أصول الشركة (زيادة النقدية أو زيادة المدينين) فإن المصروفات يصاحبها نقص في أصول الشركة (نقص في النقدية أو احد بنود الأصول الأخرى) أو زيادة في الالتزامات (زيادة الدائنون مثلاً) . وكما أوضحنا من قبل أن الإيرادات والمبالغ المحصلة نقداً ليست بالضرورة شيئاً واحدا فإنه بالمثل ليست المدفوعات النقدية والمصروفات شيئا واحدا بالضرورة . فإذا قامت الشركة بإقراض الغير (إعطاء قرض مالي للغير) فإن دفع هذا المبلغ لا يعتبر مصروفاً ، وإنما يعتبر دينا على الغير لصالح الشركة حيث يقابله زيادة في رصيد حساب المدينين (نقص النقدية المعطاة كقرض يقابلها زيادة في بند المدينون بنفس القيمة) وهذه العملية واضح أنها لم تؤثر على حقوق الملكية "رأس المال " سلباً ، وبالتالي لا تعتبر مصروفاً . كما أن دفع نقدية للدائنين لا يعتبر مصروفاً لان المصروف قد اخذ في الاعتبار عند جعل حساب الدائنون دائنا بقيمة البضاعة المشتراه منهم ، حيث أن هذه العملية تؤدى إلى نقص النقدية والى نقص الدائنين بنفس القيمة ، وطبيعي أن ذلك لا يؤثر على حقوق الملكية وبالتالي لا يعتبر مصروفاً.

وكمثال أخير على التمييز بين المصروف ودفع النقدية ، نفترض أن إحدى الشركات بدأت عملياتها في بداية الشهر الثالث من السنة واشترت بضاعة مقابل 40000 دينار دفعت منها 25000 دينار والباقي على الحساب على أن يدفع خلال الشهر الرابع ، ففي الشهر الثالث يجب أن نعتبر كل المبلغ كمصروف (أي 40000 دينار) المبلغ المدفوع والمبلغ المنتظر دفعه . وعندما يتم سداد باقي المبلغ خلال الشهر الرابع فلا يمكن اعتباره مصروفاً وإنما هو دفع نقدية أدت إلى نقص بند النقدية (أصل) ونقص بند الدائنين (التزام) وهذا لا يؤثر على حقوق الملكية وبالتالي لا يعتبر مصروفاً .

ولتحديد ما إذا كان بند معين يعتبر مصروفاً عن الفترة الحالية أم لا ، يكون من المفيد الإجابة على السؤالين التالين :

1 - هل البند يمثل تكاليف الحصول على الإيراد خلال الفترة المالية ؟

2 - هل يؤدى البند إلى تخفيض حقوق الملكية (رأس المال)؟

فإذا كانت الإجابة لكلا السؤالين بلا فإن البند لا يمثل مصروفاً أما إذا كانت الإجابة لكلا السؤالين بنعم فان البند يمثل مصروفا.

قائمة الدخل

يتم إعداد هذه القائمة في نهاية الفترة المالية وذلك لبيان إيرادات ومصروفات الشركة خلال فترة زمنية معينة أو فترة محاسبية " مالية " محددة (عادة سنة) . وتكون هذه القائمة مبوبة بشكل تفصيلي محتوية على بنود الإيرادات (عادة بند واحد، مبيعات أو إيرادات) وعلى بنود المصروفات وهذه الأخيرة تكون متعددة بتعدد أوجه الصرف ، ويكون الناتج النهائي لهذه القائمة هو صافى الدخل أو صافى الخسارة عن الفترة . فإذا زادت الإيرادات على إجمالي المصروفات كانت النتيجة ربحاً " صافى دخل " أما إذا زادت إجمالي المصروفات على الإيرادات فإن النتيجة تكون خسارة " صافى خسارة " انظر الشكل (3-1) . لاحظ أن قائمة الدخل لا تخرج عن كونها تعبيرا عن المعادلة الأساسية لقياس الدخل التي سبق الإشارة إليها في بداية هذا الفصل . كما يجب ملاحظة أن قائمة الدخل ليست لها جانبين (مدين ودائن) لأنها لا تمثل حساباً ، وإنما هي مجرد تقرير مالي عادى يوضح إيرادات ومصروفات الشركة خلال فترة معينة - وان المبالغ الظاهرة بها لم تأت نتيجة لقيود محاسبية (أي ليست مرحلة إليها) وإنما بنود الإيرادات والمصروفات تم تبويبها وتصنيفها لغرض إعطاء معلومات للقارئ عن صافى الدخل وكيفية الوصول إليه - ويلاحظ كذلك تخصيص خانتين للمبالغ وهذا مجرد إجراء تنظيمي حتى يمكن جمع المصروفات في خانة فرعية (العمود الداخلي أو الخانة الداخلية) ثم بعد ذلك نقل المجموع إلى الخانة الرئيسية (الخانة الخارجية) ليطرح من مبلغ الإيرادات لبيان صافى الدخل أو الخسارة .وقائمة الدخل المبينة في شكل (3-1) تمثل ابسط صور قائمة الدخل وسنقوم في فصل لاحق بتقديم قائمة الدخل التفصيلية والتي يتم خلالها بيان معلومات ومصطلحات تقدم في حينها .

شكل (3-1)

شركة (أ)

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 12/31/ 2009

الإيرادات		xxxxx
المصروفات:		
مصروف الإعلان	xxx	
مصروف الإيجار	xxx	
مصروف المشتريات	xxx	
مصروف المرتبات والأجور	xxx	
مصروف تأمين	xxx	
مصروفات نقل مشتريات	xxx	
مصروفات عمومية وإدارية أخرى	xxx	
إجمالي المصروفات		xxxxx
صافي الدخل (الخسارة)		xxxx

قائمة المركز المالي "الميزانية" :-

هذه القائمة المالية تبين الوضع المالي للشركة في تاريخ معين ، حيث تبوب بها بنود الأصول في جانب وبنود الخصوم في جانب آخر ، ويكون الجانبان متساويان دائماً ، ومن هنا نشأت معادلة الميزانية التي ناقشناها في الفصل الأول من هذا الكتاب (الأصول = الخصوم) أو (الأصول = الالتزامات + رأس المال) ويشتمل جانب الأصول على النقدية والبضاعة والمدينين والآلات و العقارات والأثاث وغيرها ، والأصل عبارة عن عنصر ذو قيمة اقتصادية متوقعة تمتلكه الشركة. أما الخصوم فتشتمل على الحقوق المختلفة تجاه الأصول إلا وهى الالتزامات ورأس المال. ويمكن بيان الوضع المالي للشركة بأحد شكلين ، الشكل الأول يكون على صورة حرف T في اللغة الانجليزية حيث توضع الأصول في جانب (الجانب الأيمن) وتوضع الالتزامات ورأس المال في جانب آخر (الجانب الأيسر) وهذا ما يسمى بالميزانية ، شكل (3-2) . أما الشكل الثاني يكون على صورة قائمة حيث تظهر الأصول أولاً في الجزء العلوي يليها الالتزامات ورأس المال ثانياً في الجزء السفلى شكل (3-3).

شكل (3-2)

شركة (أ)

الميزانية العمومية في 2009/12/31

أصول		خصوم	
xxx	نقدية	xxx	دائنون
xxx	المدينون		
xxx	البضاعة	xxx	رأس المال
xxx	الآلات		
xxx	العقارات		
xxx	الأثاث		
xxx	السيارات		
xxx	إجمالي الأصول	xxx	إجمالي الخصوم

لاحظ أن قائمة المركز المالي " الميزانية " لا تخرج عن كونها تعبيراً عن معادلة الميزانية السابق الإشارة إليها في الفصل الأول وهى :

الأصول = الالتزامات + رأس المال

لاحظ أيضا أن الميزانية شكل (3-2) لها جانبين وتتخذ شكل الحساب ، غير أنها ليست حساباً وإنما هي تقرير مالي عادى بأصول وخصوم الشركة في لحظة معينة ، وان البنود التي تظهر بها لم ترحل إليها من قيود محاسبية وإنما بوبت بها ورتبت ترتيباً فنياً ، وجدير بالذكر أن البنود الظاهرة بالميزانية أو المركز المالي تمثل أرصدة الحسابات المفتوحة في نهاية السنة المالية بينما البنود الظاهرة بقائمة الدخل تمثل الحسابات التي قفلت في نهاية السنة المالية كما سنبين ذلك عند الكلام عن قيود الإقفال في هذا الفصل .

شكل (3-3)

شركة (أ)

المركز المالي في 2009/12/31

الأصول :		
نقدية	XXX	
المدينون	XXX	
البضاعة	XXX	
آلات	XXX	
العقارات	XXX	
الأثاث	XXX	
السيارات	XXX	
إجمالي الأصول		XXXX
الخصوم :		
دائنون	XXX	
رأس المال	XXX	
إجمالي الخصوم		XXXX

ربط الإيرادات والمصروفات وصافى الدخل بفترة زمنية :

نظراً لان الهدف من قائمة الدخل هو قياس صافى الدخل أو صافى الخسارة لشركة ما ، فإنها ترتبط بالضرورة بفترة زمنية معينة ، شهر أو ثلاثة شهور أو ستة شهور أو سنة. والحقيقة أن مفهوم الدخل لا يحمل أي معنى إذا لم يتم ربطه بفترة زمنية معينة فمثلا إذا ذكر احدهم أن شركته حققت صافى دخل قدره 5000 دينار فإن المعنى يكون غير واضح ويمكن توضيح هذه العبارة عن طريق ربط ذلك بفترة زمنية محددة ، فمثلا 5000 دينار في الشهر أو 5000 دينار في السنة . وكذلك الأمر بالنسبة للإيرادات والمصروفات فيجب أن تربط بفترة زمنية معينة حتى يصبح لها معنى محدد، فنقول أن شركة (أ) حققت إيرادا قدره 20000 دينار خلال السنة الماضية أو أن المصروفات التي تكبدتها الشركة خلال نفس المدة كانت 12000 دينار .وبالتالي فإن قائمة الدخل هي عبارة عن كشف يُبين الإيرادات والمصروفات وصافى الدخل خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة) . بعكس الميزانية التي تبين الوضع المالي للشركة في تاريخ معين ، حيث توضح أصول وخصوم الشركة في لحظة معينة من الزمن . ويتبين من الرسمين التاليين [شكل (3-4)] العلاقة بين تاريخ الميزانية والفترة التي تعبر عنها قائمة الدخل في شركة ما .

شكل (3-4)

ربط الفترة الزمنية بالقوائم المالية

* قائمة الدخل : عن الفترة من .... إلى ....

من 07/1/1 إلى 07/12/31 من 08/1/1 إلى 08/12/31 من 09/1/1 إلى 09/12/31

قائمة الدخل تبين الإيرادات والمصروفات وصافي الدخل عن فترة محدد "سنة في هذا المثال"

* المركز المالي : الميزانية : في تاريخ معين

في 07/12/31 في 08/12/31 في 09/12/31

قائمة المركز المالي " الميزانية " تبين الوضع المالي في تاريخ معين (آخر يوم في السنة في هذا المثال)

لاحظ أن قائمة الدخل تغطى فترة مالية (من ــ إلى ـــ) وبذلك شبّه البعض هذه القائمة بالشريط المصور " السينمائي " الذي يبين عمليات الشركة خلال تلك الفترة " أما بالنسبة لقائمة المركز المالي " الميزانية " فهي تبين أصول وخصوم الشركة في تاريخ معين أي (في 12/31) وبذلك شبهها البعض بالصورة الفوتوغرافية .

تاريخ القوائم المالية :

بسبب هذه الخصائص المميزة لكل من قائمة المركز المالي " الميزانية" وقائمة الدخل يجب مراعاة الحرص عند كتابة عنوان كل منها . وكقاعدة عامة يتم تحديد تاريخ قائمة المركز المالي " الميزانية " بيوم معين وهو آخر يوم في الفترة المالية المعنية ، ويتم تحديد تاريخ قائمة الدخل بمدى زمني يقع بين بداية الفترة المالية ونهايتها . وفيما يلي بيان لكيفية كتابة عنوان كل من قائمة المركز المالي " الميزانية" وقائمة الدخل :

يمكن كتابة عنوان الميزانية بإحدى الصورتين التاليتين:

شركة ....
الميزانية العمومية في ــــ/ــــ/2009

أو

شركة .... الميزانية العمومية كما هي في 2009/___/___

ويمكن كتابة المركز المالي بدلاً من الميزانية العمومية

كما يمكن كتابة عنوان قائمة الدخل بإحدى الصورتين التاليتين :

شركة .... قائمة الدخل عن السنة المنتهية في __/__/2009

أو

شركة .... قائمة الدخل عن الفترة من 2009/1/1 إلى 2009/12/31

الفترة المحاسبية

يتم إعداد قائمة الدخل في الحياة العملية عن فترة مدتها سنة على الأكثر ، وقد ترى بعض الشركات إعداد قائمة الدخل عن نصف السنة أو ربع السنة حتى يمكن التعرف على نتائج الأعمال أولاً بأول ، ويطلق على الفترة التي تغطيها قائمة الدخل باسم الفترة المحاسبية ، وأي فترة محاسبية طولها اثني عشر شهراً يطلق عليها " السنة المالية " بغض النظر عن تاريخ بداية السنة . فقد تبدأ السنة المالية في 1/1وتنتهى في 12/31 من كل عام وبذلك تتفق مع السنة الميلادية ،وقد تبدأ في 4/1 من سنة معينة وتنتهي في 3/31 من السنة التالية ، أو تبدأ في 7/1 وتنتهي في 6/30 من السنة التي تليها وهكذا .

تسجيل الإيرادات والمصروفات :

في نقاشنا السابق عرفنا أن الإيرادات تؤدى إلى زيادة حقوق الملكية " رأس المال" وان المصروفات تؤدى إلى نقص في حقوق الملكية ، وتتبع قواعد المديونية للمصروفات والدائنية للإيرادات من هذه العلاقة . أي بما أن الزيادة في حقوق الملكية دائنة فإنه يتبع ذلك منطقياً انه يمكن تسجيل الإيرادات في الجانب الدائن من حساب رأس المال وبما أن النقص في حقوق الملكية مدين فإنه يتبع ذلك منطقيا انه يمكن تسجيل المصروفات في الجانب المدين من نفس الحساب .

وقد أوضحنا في الفصل الأول أن زيادة حساب رأس المال مباشرة بالإيرادات وتخفيضه مباشرة بالمصروفات ما هى إلا طريقة لتسهيل فهم معادلة الميزانية ومعرفة اثر التغيرات التي تحدث على رأس المال . وحيث أن في الحياة العملية هناك بنود عديدة تمثل إيرادات وهناك بنود كثيرة تمثل مصروفات ، ولذلك من الأفضل استخدام حسابات للإيرادات والمصروفات ترحل إليها القيود الخاصة بالإيرادات والمصروفات بدلاً من ترحيلها مباشرة إلى حساب رأس المال . وهذه الحسابات الخاصة بالإيرادات والمصروفات تعتبر حسابات مؤقتة للملكية بجانب الحساب الدائم للملكية " رأس المال " . وبمعنى آخر يتم فتح حساب مستقل لكل بند من بنود الإيرادات ولكل بند من بنود المصروفات .

وبما أن حسابات الإيرادات والمصروفات مستنبطة من الحساب الدائم للملكية فإن قواعد التسجيل في هذه الحسابات تستنبط أيضا من قواعد التسجيل في حساب الملكية الدائم . وكانت القواعد التي سبق ذكرها لتسجيل الزيادة والنقص في حقوق الملكية كما يلي :

- يتم تسجيل الزيادة في حقوق الملكية في الجانب الدائن من حساب رأس المال.
- ويتم تسجيل النقص في حقوق الملكية في الجانب المدين من حساب رأس المال.

ويمكن الآن توسيع القاعدة لتشمل تسجيل الإيرادات والمصروفات في الحسابات الخاصة بها على الوجه التالي :

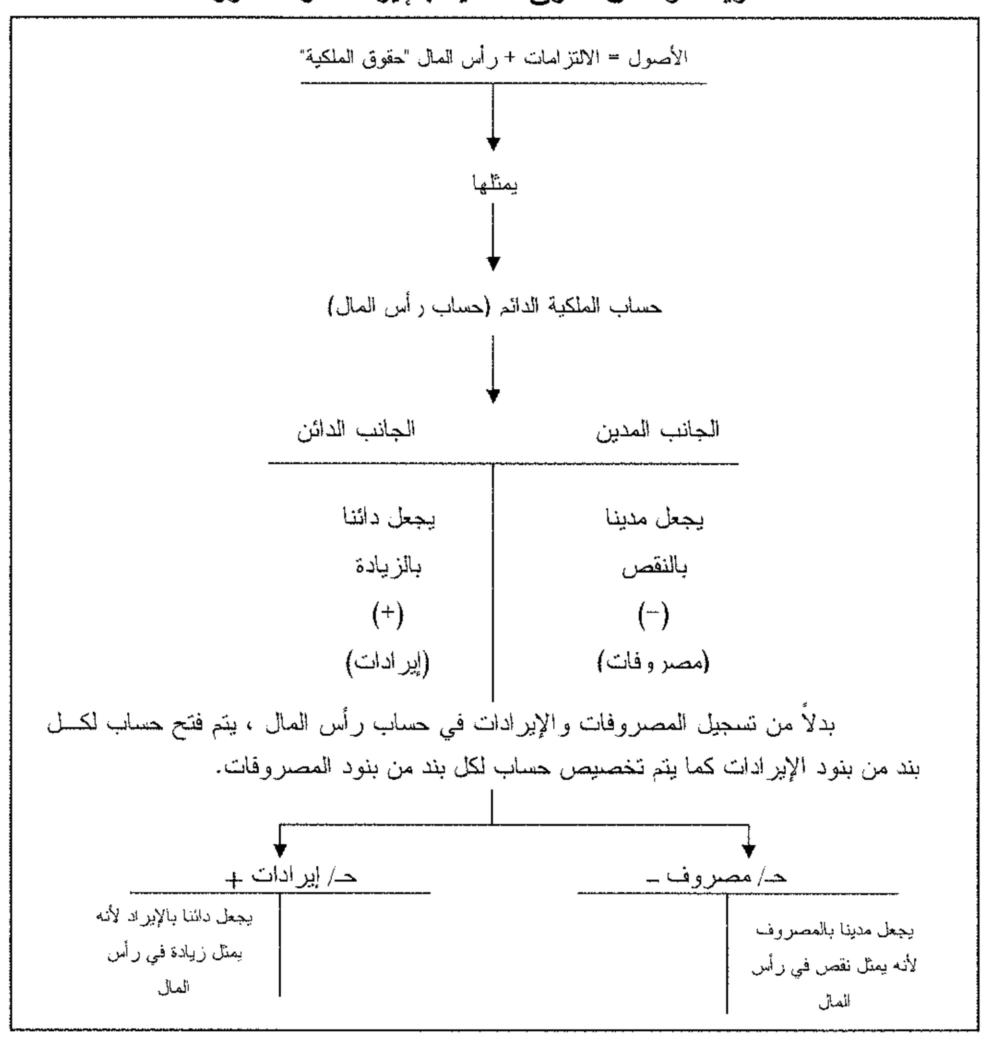
- الإيرادات تؤدى إلى زيادة حقوق الملكية ومن ثم فإنها تسجل في الجانب الدائن من حساب الإيرادات .
- المصروفات تؤدى إلى نقص ، حقوق الملكية ومن ثم فإنها تسجل في الجانب المدين من حسابات المصروفات .

ويمكن تبيان استنباط حسابات مؤقتة للإيرادات والمصروفات من حساب الملكية الدائم وعلاقة هذه الحسابات بمعادلة الميزانية في صورة إيضاحية انظر شكل (3-5).

يتبين من الشكل الإيضاحي (3-5) انه عندما تقرر تخصيص حسابات مستقلة للإيرادات ، فان هذه الحسابات تجعل دائنة بالإيراد الذي تحقق لنفس الأسباب التي على أساسها بررنا جعل حساب رأس المال دائنا بنفس العملية (تحقق الإيراد).

شكل (3-5)

علاقة زيادة ونقص حقوق الملكية بالإيرادات والمصروفات



وبالعكس عندما يتم تخصيص حسابات مستقلة للمصروفات فإن هذه الحسابات تجعل مدينة عند حدوث المصروف لان المصروفات تمثل نقصاً في حقوق الملكية .

وبناء على ما سبق فإن قيود الإيرادات والمصروفات تكون كالتالي :

أ - عند تحقق الإيراد يكون القيد :

xxx		من حـ/ النقدية
	xxx	إلى حـ/ الإيرادات
		"بيع بضاعة نقداً "

أو

xxx		من حـ/ المدينين
	xxx	إلى حـ/ الإيرادات
		"بيع بضاعة على الحساب "

ب- عند تكبد المصروف يكون القيد :

xxx		من حـ/ المصروف
	xxx	إلى حـ/ النقدية
		"دفع مصروف نقداً "

أو

xxx		من حـ/ المصروف
	xxx	إلى حـ/ الدائنين
		"تأجيل دفع المصروف "

قيود الإقفال

يطلق على الإجراء المحاسبي الخاص بتحويل أرصدة الحسابات المؤقتة للإيرادات والمصروفات إلى حساب رأس المال بقيود الإقفال أو إقفال الدفاتر . وعند إقفال الحسابات المؤقتة من الممكن تحويل أرصدة الإيرادات والمصروفات مباشرة إلى حساب رأس المال ولكن هذا يؤدى إلى كثرة القيود المرحلة لحساب رأس المال وخاصة في حالة وجود عدد كبير جداً من حسابات الإيرادات والمصروفات . وبالتالي يفضل تحويل رقم واحد فقط إلى حساب رأس المال ، وهذا الرقم يمثل الفرق بين رصيد إجمالي الإيرادات ورصيد إجمالي المصروفات خلال الفترة المحاسبية . ولعمل ذلك يستخدم حساب وسيط يطلق عليه اسم ملخص الدخل ، أو ملخص الإيرادات والمصروفات ، حيث تجمع " تقفل " فيه جميع الإيرادات وجميع المصروفات ويتم تحديد الفرق بينها ، ويمثل هذا الفرق رصيد حساب ملخص الدخل وهذا بدوره يقفل في حساب رأس المال . ويتم تحويل أرصدة حسابات الإيرادات وأرصدة حسابات المصروفات إلى حساب ملخص الدخل ثم تحويل رصيد حساب ملخص الدخل إلى حساب رأس المال عن طريق إجراء قيود محاسبية مناسبة في اليومية العامة أولاً ثم ترحيلها إلى الحسابات المختصة في الأستاذ العام وبذلك تتم عملية الإقفال .

وهناك أربعة قيود ضرورية لإقفال الحسابات المؤقتة في حالة المشروع الفردي (الخدمي) وذلك في نهاية السنة المالية ، وهى كما يلى :

1. تقفل حسابات الإيرادات في حساب ملخص الدخل وذلك بجعل حسابات الإيرادات مدينة وحساب ملخص الدخل دائناً :

		من مذكورين
xxx		من حـ/ الإيراد (1)
xxx		من حـ/ الإيراد (2)
	xxx	إلى حـ/ ملخص الدخل

لاحظ أن أرصدة حسابات الإيرادات تكون دائماً دائنة (لأنها تمثل زيادة في حقوق الملكية) وحتى يمكن إقفالها يجب جعلها مدينة حتى تصبح أرصدتها صفراً وبالتالي يتم إقفالها .

2. تقفل حسابات المصروفات في حساب ملخص الدخل وذلك بجعل حسابات المصروفات دائنة وحساب ملخص الدخل مديناً.

xxx		من حـ/ ملخص الدخل
		إلى مذكورين
	xxx	حـ/ مصروف (1)
	xxx	حـ/ مصروف (2)

لاحظ أن أرصدة حسابات المصروفات تكون دائماً مدينة(لأنها تمثل نقص في حقوق الملكية) وحتى يمكن إقفالها تجعل دائنة حتى يصبح رصيدها صفراً وبالتالي يتم إقفالها.

3. يقفل رصيد حساب ملخص الدخل في حساب رأس المال وهناك احتمالين :

أ) إذا زادت الإيرادات على المصروفات تكون النتيجة صافى دخل وبالتالي يكون رصيد حساب ملخص الدخل دائناً ، وحتى يمكن إقفال

حساب ملخص الدخل في هذه الحالة يجب أن يجعل مديناً وحساب رأس المال دائناً ويكون القيد كالتالي

xxx	من حـ/ ملخص الدخل
xxx	إلى حـ/ رأس المال

ب) إذا زادت المصروفات على الإيرادات تكون النتيجة صافي خسارة وبالتالي يكون رصيد حساب ملخص الدخل مدينا ، وحتى يمكن إقفاله يجب جعله دائناً و حساب رأس المال مديناً ، ويكون القيد كالتالي :

xxx	من حـ/ رأس المال
xxx	إلى حـ/ ملخص الدخل

4. إقفال حساب المسحوبات في رأس المال وذلك بجعل حساب المسحوبات دائنا وحساب رأس المال مدينا بنفس القيمة والقيد يكون كالتالي :

xxx	من حـ/ رأس المال
xxx	إلى حـ/ المسحوبات

لاحظ أن رصيد المسحوبات مديناً دائما (لأنه يمثل نقص في حقوق الملكية) وحتى يمكن إقفاله يجعل دائنا لكي يصبح رصيده صفراً وبالتالي يتم قفله.

مما سبق نستنتج أن قيد اليومية اللازم لإقفال حساب في حساب آخر يتوقف على ما إذا كان رصيد الحساب المطلوب إقفاله يمثل رصيدا مديناً أم دائناً.

ويمكن تلخيص إجراء إقفال حساب في حساب آخر في القاعدة التالية :

* إذا كان رصيد الحساب المطلوب إقفاله دائنا فيجعل هذا الحساب مدينا ويجعل الحساب الذي يتم تحويل الرصيد إليه دائنا .

* إذا كان رصيد الحساب المطلوب إقفاله مدينا فيجعل هذا الحساب دائنا ويجعل الحساب الذي يتم تحويل الرصيد إليه مديناً

التسطير تحت الحسابات المؤقتة :

بعد إقفال الحسابات المؤقتة للإيرادات والمصروفات بتحويل أرصدتها إلى حساب ملخص الدخل يجب وضع خطين متوازيين تحت المبالغ في خانتي الحساب وذلك دلالة على أن هذه الحسابات قد أقفلت " أنظر المثال التوضيحي فيما بعد " وبعد التسطير تحت الحسابات المؤقتة يمكن استخدامها مرة ثانية في الفترة المحاسبية التالية ، كما يمكن فتح حسابات جديدة خلال الفترة التالية. ويعتبر التسطير تحت الحسابات المؤقتة أمراً ضروريا عند إعادة استخدام هذه الحسابات حيث انه يفصل بوضوح بين القيود الخاصة بفترة محاسبية وأخرى .

ميزان المراجعة بعد الإقفال

بعد إقفال الحسابات المؤقتة الخاصة بالإيرادات والمصروفات والتسطير تحتها كما ذكرنا أعلاه ، فإن الحسابات التي يكون لها أرصدة باقية هي حسابات الأصول وحسابات الالتزامات وحسابات حقوق الملكية " رأس المال " وللتأكد من دقة قيود الإقفال من الممكن إعداد ميزان مراجعة بعد الإقفال " بالأرصدة " ويلاحظ أن الفرق بين ميزان المراجعة قبل الإقفال وميزان المراجعة بعد الإقفال يتمثل في الآتي :

1 . حسابات الإيرادات والمصروفات لا تظهر في ميزان المراجعة بعد الإقفال لأنها أقفلت .
2 . رصيد حساب رأس المال الظاهر بميزان المراجعة بعد الإقفال يختلف عن رصيد حساب رأس المال الظاهر بميزان المراجعة قبل الإقفال وذلك بسبب التعديل الذي طرأ عليه من جراء قفل حساب ملخص الدخل في حساب رأس المال .
3 . حساب المسحوبات لا يظهر بميزان المراجعة بعد الإقفال لأنه اقفل في حساب رأس المال .

وبالتالي فإن الحسابات التي تظهر في ميزان المراجعة بعد الإقفال هي حسابات تلك البنود التي ستظهر على قائمة المركز المالي " الميزانية " .

وفيما يلي مثال توضيحي يبين قيود الإقفال وترحيلها للحسابات المعنية وتصوير حساب رأس المال وحساب ملخص الدخل وحسابات الإيرادات والمصروفات والمسحوبات ثم بعد ذلك إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي " الميزانية ".

مثال توضيحي :

في أول يناير 2009 أفتتح احدهم وكالة للإعلان تحت اسم وكالة الشرق للإعـلان، تختص بتصميم الإعلانات ونشرها بوسائل الإعلان المختلفة . وقد تمت العمليات التاليـة خلال شهر يناير :

1/1 استثمر صاحب الوكالة مبلغ 20000 دينار أودعها الخزينة.

1/2 اشترى أثاث على الحساب كما يلـي : 7500 دينـار مـن الشـركة العامـة للأثاث ، 2500 دينار من شركة الأثاث المكتبي .

1/3 تم سداد إيجار شهر يناير وقدره 1200 دينار .

1/4 قام بتحصيل مبلغ 8000 دينار نقدا نظير إعلانات .

1/5 سداد مبلغ 2500 دينار للشركة العامة للأثاث .

1/20 قامت الوكالة بإرسال فواتير عن إعلانات لكل مـن شـركة الصـابون بمبلـغ 7000 دينار وشركة المعدات الطبية بمبلغ 3000 دينار .

1/25 سداد مرتبات العاملين عن الشهر بلغت 2500 دينار.

1/27 تم تحصيل المبـالغ التاليـة : 4000 دينـار مـن شـركة الصـابون،1500 دينار من شركة المعدات الطبية .

1/28 بلغت المسحوبات النقدية من قبل صاحب الوكالة خـلال الشـهر مبلـغ 1500 دينار لاستعماله الشخصي .

1/30 بلغت مصروفات الإعلان 7500 دينار ، وقد تم سـداد 5000 دينـار منهـا نقداً والباقي مازال مستحقا لهيئة الإذاعة المرئية .

1/31 سداد فاتورة النور والمياه بقيمة 1500 دينار .

1/31 بلغت مصاريف الهاتف والتلكس مبلغ 1200 دينار ، دفعت نقداً .

المطلوب :

1 - إجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة.
2 - تصوير حسابات الأستاذ.
3 - إعداد ميزان المراجعة قبل الإقفال.
4 - إجراء قيود الإقفال مع بيان الحسابات المتأثرة.
5 - إعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال .
6 - إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في نهاية الشهر.

حل المثال :

1) قيود اليومية

التاريخ	البيان	رقم الحساب	دائن	مدين
1/1	حـ/ الخزينة حـ/ رأس المال " الاستثمار المبدئي"	11 31	 20000	20000
1/2	حـ/ الأثاث حـ/ الدائنين " شراء أثاث على الحساب"	14 21	 10000	10000
1/3	حـ/ مصروف الإيجار حـ/ الخزينة " سداد إيجار شهر يناير"	51 11	 12000	12000
1/4	حـ/ الخزينة حـ/ الإيرادات " إيراد إعلان"	11 41	 8000	8000
1/5	حـ/ الدائنون حـ/ الخزينة " سداد جزء من المستحق للدائنين"	21 11	 2500	2500
1/20	حـ/ المدينين حـ/ الإيرادات " قيمة فواتير مستحقة على المدينين"	12 41	 10000	10000
1/25	حـ/ مصروف مرتبات ومهايا حـ/ الخزينة " مرتبات العاملين خلال شهر يناير"	55 11	 2500	2500
1/27	حـ/ الخزينة حـ/ المدينين " تحصيل جزء من المستحق على المدينين"	11 12	 5500	5500
1/28	حـ/ المسحوبات حـ/ الخزينة " مسحوبات نقدية للاستعمال الشخصي"	32 11	 1500	1500
1/30	حـ/ مصروفات إعلان حـ/ الخزينة حـ/ الدائنين "سداد جزء من مصروفات إعلان والباقي على الحساب"	52 11 21	 5000 2500	7500

تابع قيود اليومية

1500		54	حـــ/ مصروفات نور ومياه	1/31
	1500	11	حـــ/ الخزينة	
			" دفع مصروفات نور ومياه"	
1200		53	حـــ/ مصاريف هاتف وتلكس	
	1200	11	حـــ/ الخزينة	1/31
			" دفع مصاريف هاتف وتلكس"	

2) تصوير حسابات الأستاذ :

حـــ/ الخزينة (11)

منه		له	
20000	حـــ/ رأس المال	1200	حـــ/ الإيجار
8000	حـــ/ الإيرادات	2500	حـــ/ الدائنين
5500	حـــ/ المدينين	2500	حـــ/ المرتبات
		1500	حـــ/ المسحوبات
		5000	حـــ/ الإعلان
		1500	حـــ/ نور ومياه
		1200	حـــ/ هاتف وتلكس
		18100	رصيد مرحل
33500		33500	
18100	منقول		

حـــ/ رأس المال (31)

منه		له	
2000	مرحل	2000	حـــ/ الخزينة
20000		20000	
		20000	منقول

حـــ/ الأثاث (14)

منه		له	
10000	حـــ/ الدائنين	10000	مرحل
10000		10000	
10000	منقول		

حـــ/ الإيجار (51)

منه		له	
1200	حـــ/ الخزينة	1200	مرحل
1200		1200	
1200	منقول		

منه — حـ/ الدائنون (21) — له

منه	البيان	له	البيان
2500	حـ/ الخزينة	10000	حـ/ الأثاث
10000	مرحل	2500	حـ/ الإعلان
12500		12500	
		10000	منقول

منه — حـ/ المدينون (12) — له

منه	البيان	له	البيان
10000	حـ/ الإيرادات	5500	حـ/ الخزينة
		4500	مرحل
10000		10000	
4500	منقول		

منه — حـ/ الإيرادات (41) — له

منه	البيان	له	البيان
		8000	حـ/ الخزينة
18000	مرحل	10000	حـ/ المدينين
18000		18000	
		18000	منقول

منه — حـ/ المرتبات والمهايا (11) — له

منه	البيان	له	البيان
2500	حـ/ الخزينة	2500	مرحل
33500		33500	
2500	منقول		

منه — حـ/ نور ومياه (54) — له

منه	البيان	له	البيان
1500	حـ/ الخزينة	1500	مرحل
1500		1500	
1500	منقول		

منه — حـ/ مصروف إعلان (32) — له

منه	البيان	له	البيان
7500	إلى مذكورين	7500	مرحل
7500		7500	
7500	منقول		

منه		له	
حـ/ مصاريف هاتف وتلكس (53)			
1200	حـ/ الخزينة	1200	مرحل
1200		1200	
1200	منقول		

منه		له	
حـ/ المسحوبات (32)			
1500	حـ/ الخزينة	1500	مرحل
1500		1500	
1500	منقول		

(3) إعداد ميزان المراجعة قبل الإقفال :

وكاله الشرق للإعلان

ميزان المراجعة في 2009/1/31

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	رقم الحساب	اسم الحساب
18100		11	الخزينة
	20000	31	رأس المال
1200		51	مصروف الإيجار
4500		12	المدينون
2500		55	مصروف المرتبات والمهايا
7500		52	مصروف الإعلان
1500		32	المسحوبات
10000		14	الأثاث
	10000	21	الدائنون
	18000	41	الإيرادات
1500		54	مصروف نور ومياه
1200		53	مصروف هاتف وتلكس
48000	48000		

4 . قيود الإقفال وبيان الحسابات المتأثرة :

مدين	دائن	رقم الحساب	البيان	التاريخ
18000		41	حـــ/ الإيرادات	1/31
	18000	33	حـــ/ ملخص الدخل	
			إقفال حـــ/ الإيرادات في ملخص الدخل	
13900		33	حـــ/ ملخص الدخل	1/31
	1200	51	حـــ/ مصروف الإيجار	
	2500	55	حـــ/ مصروف المرتبات والمهايا	
	7500	52	حـــ/ مصروف الإعلان	
	1500	54	حـــ/ مصروف نور ومياه	
	1200	53	حـــ/ مصروف هاتف وتلكس	
			إقفال حسابات المصروفات في حـــ/ ملخص الدخل	
4100		33	حـــ/ ملخص الدخل	1/31
	4100	31	حـــ/ رأس المال	
			إقفال حساب ملخص الدخل في حـــ/ رأس المال	
1500		31	حـــ/ رأس المال	1/31
	1500	32	حـــ/ المسحوبات	
			إقفال حـــ/ المسحوبات في حـــ/ رأس المال	

* حسابات الأستاذ المتأثرة بقيود الإقفال " لاحظ التسطير عند الإقفال "

منه		حـ/الإيرادات (41)	له
18000	حـ/ ملخص الدخل	1800	منقول
18100	منقول		

منه		حـ/الإيجار ( )	له
1200	حـ/ منقول	1200	حـ/ ملخص الدخل

منه		حـ/المرتبات والمهايا (41)	له
2500	منقول	2500	حـ/ ملخص الدخل

منه		حـ/الإعلان (52)	له
7500	منقول	7500	حـ/ ملخص الدخل

منه		حـ/نور ومياه (54)	له
1500	منقول	1500	حـ/ ملخص الدخل

منه		حـ/الهاتف والتلكس (53)	له
1200	منقول	1200	حـ/ ملخص الدخل

منه		حـ/المسحوبات (32)	له
1500	منقول	1500	حـ/ رأس المال

منه		حـــ/رأس المال (41)	له
1500	حـــ/ المسحوبات	20000	رصيد منقول
22600	مرحل	4100	حـــ/ ملخص الدخل
24100		24100	
		22600	منقول (يظهر بالميزانية)

منه		حـــ/ملخص الدخل (41)	له
1200	إلى حـــ/ الإيجار	18000	من حـــ/ الإيرادات
2500	إلى حـــ/ المرتبات		
7500	إلى حـــ/ الإعلان		
1500	إلى حـــ/ نور ومياه		
1200	إلى حـــ/ الهاتف والتلكس		
4100	مرحل		
18000		18000	
4100	إلى حـــ/ رأس المال	4100	منقول

(5) إعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال :

وكالة الشرق للإعلان

ميزان المراجعة بعد الإقفال

في 2009/1/31

اسم الحساب	رقم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
الخزينة	11		18100
رأس المال	31	22600	
المدينون	12		4500
الأثاث	14		10000
الدائنون	21	10000	
		32600	32600

(6) الميزانية وقائمة الدخل :

وكالة الشرق للاعلان

منه		الميزانية في 2009/1/31	له
18100	خزينة	10000	دائنون
4500	مدينون	22600	رأس المال
1000	أثاث		
32600		32600	

وكالة الشرق للإعلان

قائمة الدخل

عن الشهر المنتهى في 2009/1/31

الإيرادات		18000
المصروفات :		
مصروف الإيجار	1200	
مصروف المرتبات والمهايا	2500	
مصروف الإعلان	7500	
مصروف نور ومياه	1500	
مصروف هاتف وتلكس	1200	
إجمالي المصروفات		13900
صافي الدخل		4100

ملاحظات عامة

من خلال النظر في قيود الإقفال وترحيلها وإعداد القوائم المالية في نهاية الشهر يمكن ملاحظة مايلي :

1. إن حساب الإيرادات جعل مديناً وذلك لقفله .
2. إن حسابات المصروفات جعلت دائنة وذلك لقفلها .
3. إن حساب المسحوبات جعل دائنا وذلك لقفله ، مع ملاحظة انه اقفل في حساب رأس المال وليس في حساب ملخص الدخل وذلك لكونه ضمن حسابات حقوق الملكية (رأس المال) ولا يمثل مصروفاً .
4. إن حساب ملخص الدخل عمره قصير جدا حيث فتح لتقفل فيه الإيرادات والمصروفات ثم اقفل رصيده في حساب رأس المال.
5. أن رصيد حساب ملخص الدخل يمثل صافي الدخل الذي يظهر في نهاية قائمة الدخل (4100 دينار).
6. إن رصيد حساب رأس المال في بداية الشهر كان 20000 دينار وأصبح رصيده في نهاية الشهر (بعد الإقفال) 22600 دينار وذلك بفعل زيادته بصافي الدخل وتخفيضه بالمسحوبات ، أي :

$$20000 + 4100 - 1500 = 22600$$ دينار

وهذه العملية تظهر بوضوح عند تأملك لحساب رأس المال بعد ترحيل قيود الإقفال إليه . المطلوب رقم (4) أعلاه.

7. إن حساب رأس المال المعدل يظهر بقيمته الجديدة في قائمة المركز المالي "الميزانية ".
8. إن الحسابات التي لا تمثل إيراداً أو مصروفاً ظهرت في قائمة المركز المالي، وهذه الحسابات ، بالإضافة إلى حساب رأس المال هي :

حـ/ الخزينة - حـ/ المدينون - حـ/ الاثاث - حـ/ الدائنون .

الأخطاء المحاسبية وكيفية تصحيحها

مما لاشك فيه أن الاتساع المتزايد لنطاق عمليات المشروع وكبر حجمه وتنوع نشاطاته تؤدى إلى ثقل العبء على كاهل النظام أو العمل المحاسبي من حيث التسجيل والترحيل والترصيد للعمليات المختلفة .

وفى هذه الحالة يكون الوقوع في الخطأ أمرا ضروريا ، رغم التحوطات التي يتبناها المشروع كاستخدام الآلات المحاسبية والإعداد الدوري لموازين المراجعة وخضوع

قيود اليومية للمراجعة والتدقيق قبل إثباتها في الدفاتر . وقد تكتشف الأخطاء ولكن بعد تسجيلها في اليومية أو حتى بعد ترحيلها إلى حسابات الأستاذ المختلفة . وقد تكون قيود اليومية صحيحة ولكن عند ترحيلها إلى حسابات الأستاذ يقع الخطأ .

وجدير بالذكر أن القانون والعرف المحاسبي لم يجيزا الكتابة في الحواشي أو تحشيرها بين السطور في اليومية العامة، فإذا لم تثبت عملية ما في ميعادها فلا يجب أن تثبت بين السطور، كما انه إذا أثبتت عملية بالخطأ (سواء في المبالغ أو أسماء الحسابات) فلا يجب إن تكشط لان كل ذلك لا يشكك في صحة العملية فحسب بل يقلل من قيمة الدفتر كله . ونجد انه مهما بذل المحاسب (كاتب الحسابات) من حرص ، ومهما تأنى في توجيه القيد فلا يخلو الأمر من ارتكابه لخطأ ما (وجل من لا يخطئ) ، فكيف السبيل إلى التصحيح.

إن فن إمساك الدفاتر يتولى الإجابة على هذا التساؤل ، هذا وقد قسمت الأخطاء من حيث أنواعها إلى أربعة أنواع رئيسية، وهي :

1 . أخطاء الحذف / السهو.
2 . أخطاء ارتكابية / كتابية .
3 . أخطاء فنية
4 . أخطاء عوضية / تكافؤية

ويمكن أن تكون هذه الأخطاء عند الإثبات في دفتر اليومية أو عند الترحيل إلى الحسابات المختلفة ، وبالتالي تم تقسيم الأخطاء من حيث مكان حدوثها إلى :

1 . أخطاء في اليومية (أخطاء في القيد)
2 . أخطاء في حسابات الأستاذ (أخطاء في الترحيل)

أولاً : أخطاء في اليومية :

فيما يلي شرح لكل نوع من الأخطاء وبيان كيفية تصحيحه:

1 - أخطاء الحذف أو السهو :

وهذا النوع من الأخطاء يتمثل في عدم إثبات عملية مالية بالكامل في دفتر اليومية، وبالتالي لا يظهر لها اثر في الدفاتر إطلاقا ، وهذا النوع لا يؤثر على توازن ميزان

المراجعة . وفى هذه الحالة يتم إثبات العملية بالكامل في اليومية العامة مع الإشارة إلى عملية السهو عند شرح القيد وذكر تاريخها الذي حدثت فيه.

فمثلا إذا اكتشف في 3/15 أن عملية شراء بضاعة على الحساب بمبلغ 1200 دينار تمت في يوم 1/15 من نفس السنة لم تثبت في الدفاتر ، فيجب أن تسجل بالقيد التالي :

1200		حـــ/ المشتريات	
	1200	حـــ/ الدائنون	3/15
		"إثبات العملية التي تمت في 1/15/ ولم تثبت	

2 – أخطاء ارتكابية أو كتابية :

وهذا النوع من الأخطاء قد يكون بسبب الآتي :

أ) خطأ في مبلغ المعاملة – جانب واحد أو جانبين

ب) خطأ في اسم الحساب أو أسماء الحسابات.

جـ) خطأ التكرار ، كأن تكون عملية قد سجلت صحيحة ولكنها أثبتت مرتين.

د) الخطأ في جمع المبالغ في حالة القيود المركبة .

وفيما يلي إجراءات التصحيح لكل منها :

أ – خطأ في مبلغ المعاملة

1 – في الجانبين:

مثال :

تم بيع بضاعة على الحساب بمبلغ 966 دينار ولقد أخطأ المحاسب وسجل العملية كما يلي :

696		حـــ/ المدينين	
	696	حـــ/ المبيعات	

التصحيح :

بالطريقة المطولة

- إلغاء القيد السابق ، كما يلي :

696		حـــ/ المبيعات	
	696	حـــ/ المدينين	

- إثبات القيد كما يجب أن يثبت كالآتي

966		حـــ/ المدينين	
	966	حـــ/ المبيعات	

بالطريقة المختصرة :

270		حـــ/ المدينين	
	270	حـــ/ المبيعات	

لاحظ أنه بالطريقة المختصرة تم إضافة المبلغ الناقص فقط حيث أن الفرق بـــين ما يجب أن يثبت (966) وما اثبت بالخطأ (696) هو 270 دينار .

2 - في جانب واحد :

مثال : نفس العملية السابقة وقد قام المحاسب بإثباتها كما يلي :

966		حـــ/ المدينين	
	696	حـــ/ المبيعات	

لاحظ أن الخطأ في المبلغ الدائن فقط .

التصحيح :

بالطريقة المطولة :

- إلغاء القيد السابق :

696		حـــ/ المبيعات	
	966	حـــ/ المدينين	

- إثبات القيد كما يجب أن يثبت كالآتي :

966		حـــ/ المدينين	
	966	حـــ/ المبيعات	

بالطريقة المختصرة:

لا تستخدم الطريقة المختصرة في مثل هذا النوع ، لان خطأ الرقم في جانب واحد فقط غير أن هناك من ينصح بإتباع طريقة القيد الأبتر أو القيد الأعرج في مثل هذه الحالة وذلك كما يلي :

-		حـ/	
	270	حـ/ المبيعات	

ب- خطأ في اسم الحساب

مثال : تم دفع جزء من حساب الشركة العامة للأثاث (دائنين) بمبلغ 1000 دينار وقد اثبت كاتب الحسابات القيد كما يلي :

1000		حـ/ المدينين	
	1000	حـ/ المصرف	

لاحظ أنه جعل حـ/ المدينين مدينا بدلا من حـ/ الدائنين

التصحيح :

بالطريقة المطولة:

- إلغاء القيد السابق ، كما يلي :

1000		حـ/ المصرف	
	1000	حـ/ المدينين	

- إثبات القيد كما يجب أن يثبت كالآتي :

1000		حـ/ الدائنين	
	1000	حـ/ المصرف	

بالطريقة المختصرة :

1000		حـ/ الدائنين	
	1000	حـ/ المدينين	

تبعاً لهذا القيد تم إلغاء المبلغ الذي حمل به المدينون حيث انه جعل حـ/ المدينون دائنا بعد أن كان قد جعل مدينا بالخطأ وبالتالي اختفى اثر الخطأ وفى نفس الوقت هذا القيد أدى إلى إثبات المبلغ في حساب الدائنين وذلك بجعله مدينا بعد أن كان منسياً .

جـ- خطأ ناتج عن تكرار عملية معينة :

مثال : باعت شركة (أ) بضاعة بمبلغ 2000 دينار نقدا . وتم إثبات هذه العملية بصورة صحيحة ولكنها سجلت مرتين ، وذلك كما يلي :

2000		حـــ/ النقدية	
	2000	حـــ/ المبيعات	
2000		حـــ/ النقدية	
	2000	حـــ/ المبيعات	

التصحيح :

لتصحيح مثل هذا الخطأ يقوم المحاسب (كاتب الحسابات) بإلغاء احد القيدين فقط وذلك كما يلي :

2000		حـــ/ المبيعات	
	2000	حـــ/ النقدية	

د - خطأ في جمع مبالغ قيد مركب :

مثال : قامت شركة (أ) ببيع بضاعة بمبلغ 6500 دينار وقد استلمت الشركة 1000 دينار نقدا و1550 دينار بصك على المصرف والباقي على الحساب . وقد قام كاتب الحسابات بإثبات العملية كما يلي :

1000		حـــ/ الخزينة	
1550		حـــ/ المصرف	
3590		حـــ/ المدينين	
	6500	حـــ/ المبيعات	

لاحظ أن إجمالي مبالغ الطرف المدين من القيد هو 6140 دينار وذلك بسبب خطأ في احتساب المبلغ الذي على الحساب والذي يجب أن يكون 3950 دينار وليس 3590 دينار .

التصحيح :

بالطريقة المطولة :

- إلغاء القيد كالتالي :

6500		حـــ/ المبيعات	
	1000	حـــ/ الخزينة	
	1550	حـــ/ المصرف	
	3590	حـــ/ المدينين	

- ثم إثبات القيد كما يجب أن يثبت كالآتي :

1000		حـــ/ الخزينة	
1550		حـــ/ المصرف	
3950		حـــ/ المدينين	
	6500	حـــ/ المبيعات	

بالطريقة المختصرة :

لا تستخدم في هذه الحالة ، إلا في حالة الاقتناع بإتباع طريقة القيد الأبتـر أو القيـد الأعرج ، ففي هذه الحالة يكون القيد كما يلي :

360		حـــ/ المدينين	
	ــــ	حـــ/	

وعند ترحيل هذا القيد إلى حـــ/ المدينين يكون إجمالي المبلغ الذي جعل بـه حسـاب المدينين مدينا بفعل هذه العملية هو 3950 دينار (3590 + 360).

3 - أخطاء فنية :

هذا النوع من الأخطاء عادة ما يحدث بسبب عدم الإلمام بالمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها وفيما يلي أمثلة لهذا النوع من الأخطاء وكيفية تصحيحه.

مثال أ :- اشترت شركة (أ) سيارة لاستخدامها في عمليات المشروع بمبلغ 5000 دينار بصك ، وقد اخطأ المحاسب واعتبرها ضمن حساب المشتريات بدلا من تحميلهـا علـى حساب السيارات . حيث كان القيد كما يلي :

5000		حـــ/ المشتريات	
	5000	حـــ/ المصرف	

التصحيح :

بالطريقة المطولة :

- إلغاء القيد السابق كما يلي :

5000		حـــ/ المصرف	
	5000	حـــ/ المشتريات	

- ثم إثبات القيد بالصورة الصحيحة ، كما يلي :

5000		حـــ/ السيارات	
	5000	حـــ/ المصرف	

بالطريقة المختصرة :

5000		حـــ/ السيارات	
	5000	حـــ/ المشتريات	

لاحظ أن هذا القيد نتج عنه إثبات قيمة السيارات وتخفيض حساب المشتريات بالمبلغ.

مثال ب: دفعت شركة (أ) مبلغ 1000 دينار مصروفات صيانة للآلات ، وقد ارتكب المحاسب خطأً بان حمل المبلغ على حساب الآلات بدلاً من تحميله على حساب الصيانة العادية . حيث كان القيد كما يلي :

1000		حـــ/ الآلات	
	1000	حـــ/ الخزينة	

التصحيح :

بالطريقة المطولة

- إلغاء القيد السابق ، كما يلي :

1000		حـــ/ الخزينة	
	1000	حـــ/الآلات	

إثبات القيد بصورته الصحيحة كما يلي :

1000		حـــ/ مصروفات صيانة	
	1000	حـــ/ الخزينة	

بالطريقة المختصرة :

1000		حـــ/ مصروفات صيانة	
	1000	حـــ/ الآلات	

لاحظ أن هذا القيد يؤدى إلى تخفيض المبلغ الذي حمل على الآلات ويؤدى إلى زيادة أو إثبات مصروفات الصيانة .

4 - الأخطاء العوضية أو التكافؤية :

معلوم أن مبلغ كل عملية مالية لابد من أن يظهر في حسابين مختلفين على الأقل، احدهما مدين والآخر دائن وبالتالي يكون طرفي القيد دائما متساويان . ولكن حدوث هذا النوع من الأخطاء يؤدى إلى وجود خطأ رقمي في طرف قيد معين يقابله خطأ رقمي بنفس القيمة في طرف قيد آخر . فمثلا حدوث خطأ بالزيادة في رصيد حساب المدينين يقابله خطأ بالزيادة في رصيد حساب المبيعات وبنفس القيمة نتيجة قيد آخر مختلف ، أو يكون الخطأ بالنقص بنفس القيمة في الجانبين المدين والدائن لحسابين مختلفين نتيجة لقيود يومية مختلفة ، شريطة أن يكون أحد الحسابين طبيعته مدينة والآخر طبيعته دائنة. كذلك أحيانا يكون هناك نقص في حساب معين في جانب الأصول (المدين) يقابله زيادة بنفس القيمة في حساب آخر في جانب الأصول أيضا وغير ذلك من الأخطاء التي تعوض بعضها البعض وبالتالي لا تؤثر في توازن ميزان المراجعة .

ومن الأمثلة على هذا النوع من الأخطاء ما يلي :

أ) باعت شركة (أ) بضاعة على الحساب بمبلغ 650 دينار ، واشترت بضاعة على الحساب بمبلغ 990 دينار . وقد أثبتت هاتين العمليتين كالتالي :

650	560	حـــ/ المدينين حـــ/المبيعات (بيع بضاعة على الحساب)	
900	990	حـــ/ المشتريات حـــ/ الدائنين (شراء بضاعة على الحساب)	

نلاحظ انه في القيد الأول جعل حساب المبيعات دائن بمبلغ 560 دينار بدلاً من 650 أي بفارق 90 دينار . وهذا أدى إلى تخفيض الجانب الدائن بمبلغ 90 دينار . كما نلاحظ انه في القيد الثاني جعل حساب المشتريات مديناً بمبلغ 900 دينار بدلاً من 990 دينار أي بفارق 90 دينار وهنا أدى إلى تخفيض الجانب المدين بمبلغ 90 دينار أيضا . وهذا بالطبع لا يؤدى إلى عدم توازن ميزان المراجعة لان النقص في الجانب الدائن يقابله نقص في الجانب المدين وبنفس القيمة .

وعند اكتشاف مثل هذا النوع من الأخطاء يكون قيد التصحيح كما يلي :

بالطريقة المطولة :

- إلغاء القيد الأول كالتالي :

560		حـــ/ المبيعات	
	650	حـــ/المدينين	

-إثبات القيد الأول كالتالي :

650		حـــ/ المدينين	
	650	حـــ/المبيعات	

- إلغاء القيد الثاني كما يلي :

990		حـــ/ الدائنين	
	900	حـــ/ المشتريات	

إثبات القيد الثاني كما يلي :

990		حـــ/ المشتريات	
	990	حـــ/ الدائنين	

بالطريقة المختصرة :

90		حـــ/ المشتريات	
	90	حـــ/ المبيعات	

لاحظ أن هذا القيد يؤدى إلى زيادة حساب المشتريات وزيادة حساب المبيعات بنفس القيمة - أي زيادة الجانب المدين والجانب الدائن بنفس القيمة حتى يعكس المبالغ الصحيحة .

ب- استلمت شركة (ب) مبلغ 1000 دينار نظير خدمات إعلانية - كما أدت خدمات على الحساب لطرف خارجي قيمتها 2000 دينار وعند إثبات هاتين العمليتين كانت كما يلي :

900		حـــ/ الخزينة	
	1000	حـــ/ الإيرادات	
		تأدية خدمات إعلانية نقداً	

2100		حـــ/ المدينين	
	2000	حـــ/ الإيرادات	
		تأدية خدمات إعلانية على الحساب	

لاحظ انه في هذه الحالة حدث أن حساب الخزينة (أصل) حمل بمبلغ اقل مما يجب وان حساب المدينين (أصل) قد حمل بمبلغ أكثر مما يجب . وكانت قيمة الخطأ متساوية أي 100 دينار . وبالتالي فان هذا الخطأ لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة . وتستطيع التأكد من ذلك بجمع مبالغ الجانب المدين ومبالغ الجانب الدائن في القيد السابق – كلاهما 3000 دينار .

التصحيح:

بالطريقة المطولة :

– إلغاء القيدين السابقين كما يلي :

1000		حـ/ الإيرادات	
	900	حـ/ الخزينة	
2000		حـ/ الإيرادات	
	2100	حـ/ المدينين	

– إثبات القيدين بالصورة الصحيحة كما يلي :

1000		حـ/ الخزينة	
	1000	حـ/ الإيرادات	
2000		حـ/ المدينين	
	2000	حـ/ الإيرادات	

بالطريقة المختصرة :

100		حـ/ الخزينة	
	100	حـ/ المدينين	

لاحظ أن هذا القيد المختصر سيؤدى إلى زيادة حساب الخزينة (أصل) بمبلغ 100 دينار كما يؤدى إلى تخفيض حساب المدينين (أصل) بمبلغ 100 دينار . وبذلك تتعدل أرصدة هذه الحسابات .

مفاضلة بين طريقتي التصحيح :

مما تقدم يتضح أن لكل طريقة من طريقتي التصحيح مزايا خاصة بها نلخصها فيما يلي :

أ) التصحيح بالطريقة المختصرة يحتاج إلى قيد واحد فقط بينما يحتاج التصحيح بالطريقة المطولة إلى قيدين.

ب) قيد التصحيح بالطريقة المختصرة يكون عادة مركبا ويصعب فهمه بعكس قيد التصحيح حسب الطريقة المطولة والذي يسهل فهمه والاقتناع به .

جـ) هناك الكثير من الأخطاء التي لا يمكن إتباع الطريقة المختصرة لتصحيحها ، بينما لا يمكن تصور أي خطأ في القيد لا يستطاع تصحيحه بالطريقة المطولة.

د) إن قيد التصحيح بالطريقة المختصرة هو قيد مصطنع قد لا يمكن تفسيره إذا أعطى لنا دون أي شرح ، حيث انه في الواقع لا يدل على عملية مالية ذات مستندات مؤيدة ، بينما قيد التصحيح بالطريقة المطولة واضح وسهل الفهم ومنطقي فضلا عن انه يتمشى مع قواعد مسك الدفاتر ويمكن الرجوع إلى المستندات المؤيدة بكل سهولة.

مما تقدم هناك إجماع بين المحاسبين على تفضيل الطريقة المطولة لتصحيح الأخطاء وذلك لرجاحة مزاياها على تلك الخاصة بالطريقة المختصرة ، ومن اجل ذلك ننصح بإتباع الطريقة المطولة إلا في حالة طلب الطريقة المختصرة صراحة في التمارين والامتحانات .

ثانيا : أخطاء الترحيل

قد يكون القيد في اليومية صحيحا ولكن عند الترحيل للحسابات وقع الخطأ . ولكن كيف يتم تصحيح الأخطاء في الحسابات ؟ في بعض الأحيان تكون هناك إمكانية لتصحيح الخطأ عن طريق قيد تصحيحي في اليومية ، ولكن هناك حالات أخرى لا يمكن تصحيحها بقيد تصحيحي وفى هذه الحالة يتم التصحيح على الحساب نفسه ويكون التصحيح بطريقة واضحة ويحبذ أن يكون بقلم مغاير ويتم التوقيع بجانب التصحيح أو الكشط أو الحشر .

وفيما يلي شرح لمثل هذه الأخطاء التي تحدث عند الترحيل وكيفية تصحيحها :

أولا : الأخطاء الارتكابية / ومن أمثلة ذلك :

1) الخطأ في اسم الحساب :

مثال : قامت شركة (أ) بدفع مصروف الإيجار عن الشهر بمبلغ 300 دينار نقداً. وقد تم الإثبات في اليومية بالصورة الصحيحة وذلك بجعل حساب الإيجار مدينا وحساب الخزينة دائنا ، ولكن عند الترحيل جعل حساب مصروفات الصيانة مدينا بدلا من حساب مصروفات الإيجار .

ولتصحيح هذا الخطأ يمكن إجراء القيد التالي :

300		حـ/ مصروف الإيجار	
	300	حـ/ مصروف الصيانة	
		تصحيح ترحيل القيد رقم ــــ	

2) الخطأ في الترحيل إلى الجانب غير الصحيح في الحساب المعنى

ومثال ذلك ترحيل مبلغ مصروف المرتبات في الجانب الدائن في حساب مصروف المرتبات بدلا من الجانب المدين – أو ترحيل مبلغ إيراد استثمار إلى الجانب المدين من حساب إيراد استثمار بدلا من الجانب الدائن . وهذا النوع من الخطأ يتم تصحيحه بشطب المبلغ الوارد في الجانب غير الصحيح من الحساب وإعادة كتابته (ترحيله) في الجانب الصحيح للحساب المعنى أي أن التصحيح هنا لا يتم عن طريق قيد تصحيحي .

3) الخطأ الناتج عن تكرار عملية الترحيل

ومعنى ذلك أن عملية الترحيل تكون صحيحة (أي للحسابات المعنية) ولكن تكون مكررة أكثر من مرة وهناك احتمالين :

أ) تكرار الترحيل لحساب واحد فقط : أي أن احد طرفي القيد تم ترحيله مرتين . وفى هذه الحالة يمكن تصحيح هذا الخطأ بشطب الرقم الذي تكرر ترحيله وذلك على نفس الحساب مع التوقيع بجانبه.

ب) تكرار الترحيل للحسابات المختصة : أي أن طرفي القيد قد تم ترحيلها لحساباتها المعنية أكثر من مرة وفى هذه الحالة يمكن تصحيح ذلك بقيد محاسبي .

مثال : نفترض أن شركة ما قامت بدفع مصروفات إيجار نقداً بمبلغ 1200 دينـــار نقـــدا وكان إثبات القيد صحيحا كما يلي:

1200		حـــ/ مصروف إيجار	
	1200	حـــ/ الخزينة	

ولكن تم ترحيل هذا القيد مرتين لكلا الحسابين أي أن حساب مصروف الإيجار جعـــل مدينا بمبلغ 2400 وحساب الخزينة جعل دائنا بنفس المبلغ أيضا ولكن على مرتين (أي كل مرة 1200 دينار) ولتصحيح ذلك يمكن عمل القيد التالي:

1200		حـــ/ الخزينة	
	1200	حـــ/ مصروف إيجار	

4) الخطأ في المبالغ عند الترحيل :

ويحدث هذا الخطأ عند نقل المبالغ المرحلة إلى الحسابات المعنية .

وفيما يلي أمثلة لذلك :

أ - ترحيل مبلغ خطأ لحساب واحد

مثال : قامت شركة ما باستلام مبلغ من المدينين وقدره 2100 دينار، نقـــدا وكانـــت عملية الإثبات صحيحة وذلك يجعل حساب الخزينة مدينا وحساب المدينين دائنـــا بـــنفس المبلغ السابق ذكره . ولكن عند الترحيل رحل مبلغ 1200 دينار ، إلى حساب المـــدينين بالخطأ بينما رحل إلى حساب الخزينة المبلغ الصحيح 2100 دينار في مثل هذه الحالـــة يتم التصحيح عن طريق شطب مبلغ 1200 الظاهر في حساب المدينين بالخطأ واثبـــات أو كتابة المبلغ الصحيح 2100 دينار وذلك مع التوقيع بجانبه على نفس الحساب.

ب- ترحيل مبلغ خطأ للحسابات المذكورة في القيد

مثال : نفس المثال السابق ولكن بافتراض أن عملية الترحيل أدت إلى ظهـــور مبـــالغ خاطئة في كل من حساب الخزينة وحساب المدينين أي رحل مبلغ 1200 لكلا الحسابين بدلا من 2100 في هذه الحالة يمكن التصحيح عن طريق قيد تصحيحي كما يلي:

900		حـــ/ الخزينة	
	900	حـــ/ المدينين	
		تصحيح ترحيل القيد رقم ــ	

ثانيا : أخطاء الحذف أو السهو :

قد يتم الإثبات في اليومية بصورة صحيحة لعملية معينة ولكن يحدث الخطأ وذلك بعدم ترحيل طرف أو طرفي القيد إلى الحساب أو الحسابات المعنية - بمعنى أن الحذف يكون جزئيا أو كليا. في الحالة الأولى فان ذلك يؤثر في توازن ميزان المراجعة أما في الحالة الثانية فليس لذلك تأثير على التوازن ، وعادة يكون التصحيح بعد اكتشاف الخطأ بان يرحل طرف القيد أو طرفي القيد إلى الحساب أو الحسابات المعنية أي دون إثبات قيد تصحيحي .

وعموما بالنسبة لأخطاء الترحيل يجب أن يعمل قيد تصحيحي ما أمكن ذلك وفى حالة استحالة ذلك فلا بأس من أن يقوم المحاسب بعملية الكشط أو الحشر أو غير ذلك من عمليات التصحيح شريطة أن يكون التصحيح بصورة أنيقة وموقع عليه.

الحساب المعلق

في بعض الحالات قد لا تتمكن الشركة من اكتشاف الأخطاء قبل إعداد ميزان المراجعة مما يؤدى إلى عدم توازن جانبيه، وفى مثل هذه الحالات تقوم الشركة بإحداث التوازن عن طريق فتح حساب يطلق عليه الحساب المعلق أو حساب فروق الدفاتر. فإذا كان مجموع الجانب المدين يفوق مجموع الجانب الدائن لميزان المراجعة جعل الحساب المعلق دائنا بالفرق، أما إذا كان مجموع الجانب المدين اقل من مجموع الجانب الدائن للميزان جعل الحساب المعلق مدينا بالفرق ، وبذلك يكون الحساب المعلق احد البنود الظاهرة في ميزان المراجعة ويفتح له حساب بالدفاتر ويجعل مدينا أو دائنا (حسب الأحوال).

وعند اكتشاف الخطأ أو الأخطاء التي أدت إلى عدم التوازن يستخدم الحساب المعلق في التصحيح وذلك بجعله طرفا في قيد التصحيح . ويجب ملاحظة أن الأخطاء التي تصحح باستخدام الحساب المعلق هي تلك الأخطاء التي تسبب في عدم توازن ميزان المراجعة وبالتالي أي أخطاء أخرى تكتشف بعد فتح الحساب المعلق غير أنها لا تؤثر في توازن الميزان يجب تصحيحها بقيود تصحيحية لا يكون الحساب المعلق في احد طرفيها.

مثال : نفترض أنه عند إعداد ميزان المراجعة لشركة ما في نهاية السنة المالية اتضح أن مجموع الجانب المدين يفوق مجموع الجانب الدائن بمبلغ 2500 دينار، وبعد الجهود التي بذلت في أحداث التوازن للميزان اتضح أن السبب خطأ في الدفاتر ولكن لم يعرف بالتحديد . وبالتالي ليس أمام الشركة إلا أن تفتح حساب معلق تجعله دائنا بالقيمة

(2500) ويظهر هذا الحساب ضمن البنود الظاهرة في ميزان المراجعة وكـذلك فـي قائمة المركز المالي وذلك بظهوره ضمن الأرصدة الدائنة.

وخلال السنة التالية نفترض أن الخطأ الذي تسبب في عدم توازن الميـزان قـد تـم اكتشافه وعرف بالتحديد بأنة بسبب عدم ترحيل مبلغ 2500 إلى حساب الدائنين حيث أن القيد كان كما يلي :

2500		حـــ/ المشتريات	
	2500	حـــ/ الدائنين	
		شراء بضاعة على الحساب	

هذا وقد تم ترحيل الطرف المدين إلى حساب المشتريات غير أن الطرف الـدائن لم يرحل إلى الجانب الدائن من حساب الدائنين

ففي هذه الحالة يكون قيدا التصحيح كما يلي

2500		حـــ/ معلق	
	2500	حـــ/ الدائنون	
		تصحيح ترحيل القيد رقم ـــــ	
		وقفل الحساب المعلق	

وهذا القيد يؤدى إلى تعديل رصيد حساب الدائنون والى إقفال الحساب المعلق.

ويجب أن يفهم أن فتح الحساب المعلق يجب ألا تلجأ إليـه الشـركة إلا فـي أضـيق الحدود، لان ظهور الحساب المعلق بين حساباتها يثير الشكوك ، ولـذلك يتوجـب علـى الشركة محاولة البحث عن الأخطاء وتصحيحها أولا بأول خلال السنة المالية وفى الوقت المناسب .

كذلك تجدر الإشارة إلى أن عدم توازن ميزان المراجعة ليس بالضرورة بسبب أخطاء الحذف في الترحيل ولكن يمكن أن تكون في عملية الجمع أو فـي تصـنيف الحسـابات المدينة والدائنة أو عدم إدراج رصيد حساب معين في الميزان رغم صحته بدفتر الأسـتاذ العام ولذلك يجب على المحاسب التأني ولا يقوم بفتح حساب معلق بمجرد عـدم تـوازن جانبي ميزان المراجعة .

أكتشاف الأخطاء

هناك طرق مختلفة يتم من خلالها اكتشاف الأخطاء في الحسابات والدفاتر المحاسبية منها تلك التي تتبع عند عمليات التدقيق والمراجعة اليومية للسجلات والدفاتر ، ومنها عن طريق ميزان المراجعة .

ففي حالة عدم تساوى جانبي ميزان المراجعة ، فيجب تحديد أو احتساب الفرق بين الجانبين قبل المضي في محاولة البحث عن الخطأ أو الأخطاء التي تسببت في عدم التوازن وعند تحديد الفرق هناك عدة احتمالات :

1 - إذا كان الفرق بين الجانبين 10 أو100 أو 1000 فأغلب الظن أن السبب في ذلك هو في عملية الجمع نفسها أو قد يكون بسبب حذف مبلغ مساوي لأحد هذه المبالغ الممثلة للفرق.

2 - إذا كان الفرق بين الجانبين يقبل القسمة على (2) فان الخطأ لابد أن يكون بسبب إدراج مبلغ مدين في الجانب الدائن أو العكس .

فمثلا إذا كان الفرق 404 دينار ، فعند قسمته على (2) يكون الناتج 202 دينار وهذا المبلغ قد يكون قد أدرج في احد الجانبين بطريقة الخطأ وبالرجوع إلى الحسابات قد يكتشف هذا الحساب ذو الرصيد 202 دينار . وتجدر الإشارة إلى أن الرقم 404 قد يكون محذوف ويكون رصيدا لحساب لم يدرج في الميزان أصلاً.

3- إذا كان الفرق بين الجانبين يقبل القسمة على (9) فان الخطأ يمكن إن يكون أما في ترتيب خانات المبلغ أي مبلغ 542 أدرج على أساس 524 أو 425 دينار (أي رقم مقلوب) أو أن الخطأ في موضع الفاصلة أو النقطة بين أرقام المبلغ ، كان يكون المبلغ 25,000 دينار أدرج على أساس 25.000 دينار أو 250,000 دينار مثلا.

وفى بعض الأحيان لا يمكن التوصل إلى سبب الخطأ بسهولة عند أتباع طريقة الفرق بين جانبي الميزان وذلك لوجود أكثر من خطأ . فمثلا قد يكون الخطأ في الجمع وفى إدراج رصيد مدين على أساس انه دائن أي أن هذه الإجراءات أو هذه الطريقة هي مفيدة في حالة وجود خطأ واحد ، أي يكون هو آخر خطأ تبحث عنه.

ففي حالة عدم القدرة على اكتشاف الخطأ الذي سبب عدم توازن ميزان المراجعة فان الإجراء العادي والعام هو تتبع المراحل المختلفة في الدورة المحاسبية على أن تبدأ من

آخر مرحلة وصلت إليها وتعود إلى الخلف ، أي إلى القيود المنشأة للعملية في اليومية العامة .

وفى الحقيقة ليست هناك طريقة ثابتة ومحدودة يتم إتباعها لاكتشاف الأخطاء عن طريق المراجعة والاختبار والفحص والتتبع . ولكن هناك نقاط مقترحة يمكن إتباعها وهى كما يلي :

1 - أعد جمع جانبي ميزان المراجعة للتأكد من أن الخطأ ليس في عملية الجمع.
2 - قارن الحسابات ومبالغها الظاهرة بميزان المراجعة مع تلك المتواجدة في دفتر الأستاذ العام للتأكد من عدم حذف أي حساب أو إدراج مبلغه خطأ.
3 - أعد ترصيد الحسابات بالأستاذ العام ، فربما يكون الخطأ في عملية الترصيد.
4 - تتبع الترحيلات في الأستاذ العام وقارنها باليومية واضعا إشارة بجوار المبالغ المرحلة للأستاذ العام وكذلك وضع إشارة على نفس المبالغ باليومية العامة حتى تضمن أن كل المبالغ للحسابات المذكورة باليومية قد تم ترحيلها دون أخطاء
5 - التأكد من إجمالي الخانات المدينة والدائنة في اليومية العامة

وفى الغالب معظم الأخطاء التي تسبب في عدم توازن جانبي ميزان المراجعة يمكن أن يتم اكتشافها قبل الانتهاء من الإجراءات المشار إليها أعلاه.

وتجدر الإشارة إلى انه قبل الالتجاء إلى كل الإجراءات التي ذكرت أعلاه يجب على المحاسب (الطالب) التأكد من أن آلته الحاسبة بطارياتها صالحة .

أسئلة وتدريبات

3 . 1) ماهو معنى الإيرادات ؟ عندما تتحصل شركة على نقدية هل يعني ذلك أنها تحصلت على إيراد ؟ اشرح .

3 . 2) ماهو معنى المصروفات ؟ هل قيام شركة بدفع مبلغا من المال يعني ذلك أنها دفعت مصروف ؟ اشرح.

3 . 3) ماهى المعادلة الأساسية لقياس الدخل ؟

3 . 4) ما الفرق بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ؟

3 . 5) لماذا يطلق على حسابات المصروفات والإيرادات اسم الحسابات المؤقتة ؟

3 . 6) اشرح العلاقة بين حسابات المصروفات والإيرادات ورأس المال.

3 . 7) ماهى القاعدة التي تتبع عند إقفال رصيد حساب في حساب آخر ؟

3 . 8) ما الفرق بين حساب ملخص الدخل وقائمة الدخل ؟

3 . 9) ما هي القوائم التي يمكن إعدادها من ميزان المراجعة قبل الإقفال؟

3 . 10)ما هى القائمة التي يمكن إعدادها من ميزان المراجعة بعد الإقفال ؟

3 . 11)اذكر أنواع الأخطاء في المحاسبة مع ذكر أمثلة لكل نوع ؟

3 . 12)اذكر طرق تصحيح الأخطاء في اليومية مع الشرح البسيط لكل منها ؟

3 . 13)ما هو القيد إلا بتر أو الأعرج ومتى يلجأ المحاسب إليه ؟

3 . 14)اذكر خصائص كل من الطريقة المطولة والطريقة المختصرة لتصحيح الأخطاء وأيهما تعتبر مفضلة ولماذا ؟

3 . 15)تكلم عن أخطاء الترحيل وكيف يمكن تصحيحها ؟

3 . 16)عرف الحساب المعلق ومتى يلجا إليه المحاسب وكيف يتم تكوينه ؟

3 . 17)ما هى الإجراءات التي قد يقوم بها المحاسب لاكتشاف الخطأ الذي سبب في عدم توازن جانبي ميزان المراجعة ؟

3 . 18)"عند عدم تساوى جانبي ميزان المراجعة يجب على المحاسب فتح حساب معلق بالفرق"ناقش هذه العبارة؟

3 . 19)في 2009/7/1 قام احد المهندسين بافتتاح محل لخدمة وصيانة السيارات، وفيما يلي بيان بالعمليات التي حدثت خلال الشهر :

7/2 أودع مبلغ 8000 دينار في حساب خاص بالمحل في المصرف.

7/3 تم شراء ورشة متنقلة بمبلغ 4000 دينار بصك

7/4 تم شراء معدات ومهمات بمبلغ 800 دينار بصك .

7/5 تم استئجار مكتب لمزاولة عمليات المحل بإيجار شهري قدره 50 دينـار ، وقد تم سداد إيجار الشهر الحالي.

7/31 بلغت الإيرادات المحصلة خلال الشهر نظير خدمات الصيانة مبلغ 700 دينار أودعت المصرف.

7/31 تم إصلاح سيارة لشركة (أ) مقابل 300 دينار على أن تسدد فيما بعد.

7/31 بلغت المرتبات المدفوعة للعاملين بالمحل خلال الشهر مبلغ 250 دينار.

7/31 بلغت مصاريف النور والمياه المدفوعة بصك مبلغ 40 دينار كما بلغت مسحوبات صاحب المحل 150 دينار .

المطلوب :

1 - إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم

2 - ترحيل قيود اليومية إلى الحسابات الخاصة بها

3 - إعداد ميزان المراجعة في نهاية الشهر

20.3)بالرجوع إلى التدريب السابق ، المطلوب مايلى :

1 - إجراء قيود الإقفال

2 - إعداد قائمة الدخل عن الشهر

3 - إعداد قائمة المركز المالي في نهاية الشهر .

21.3)قام احدهم بتأسيس مكتب لنقل البضائع وذلك في 2009/8/1 وقد تمت العمليات التالية خلال الشهر :

8/1 أودع صاحب المكتب مبلغ 4000 دينار في الخزينة لاستخدامها في عمليات المكتب .

8/2 شراء سيارة نقل بمبلغ 3400 دينار وسدد مبلغ 800 دينار والباقي على الحساب.

8/6 شراء أربطة لاستخدامها خلال الشهر قيمتها 50 دينار " مصروف "

8/6 دفع إيجار المكتب مبلغ 150 دينار.

8/8 شراء أثاث بمبلغ 600 دينار

8/25 بلغت إيرادات الشهر مبلغا وقدره 3000 دينار ،استلم منه 2600دينار نقدا والباقي لم يستلم بعد"مدينين ".

8/28 دفع أجور عمال النقل قدرها 1400 دينار عن الشهر

8/30 سداد مصروف النور والمياه عن الشهر وقدره 60 دينار.

8/30 بلغت قيمة المسحوبات الشخصية لصاحب المكتب مبلغ 300 دينار خلال الشهر.

المطلوب :

1 - تسجيل العمليات السابقة في اليومية وترحيلها إلى حسابات الأستاذ
2 - إعداد ميزان المراجعة قبل الإقفال.
3 - إجراء قيود الإقفال وتصوير حساب رأس المال.
4 - إعداد قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2009/8/31 .
5 - إعداد قائمة المركز المالي في 2009/8/31.

22.3) اشترى احدهم مبنى مكون من 17 غرفة بتاريخ 10/1 لاستغلاله كفندق سياحي ، وقد تمت العمليات التالية خلال نفس الشهر :

10/1 ايداع مبلغ 80000 دينار في خزينة الفندق.

10/2 دفع مبلغ 70000 دينار إلى مالك المبنى القديم ، وقد غطى هذا المبلغ مايلى:

ارض 8000 دينار
مبنى 42000 دينار
أثاث 20000 دينار

10/3 شراء أثاث إضافي بمبلغ 3000 دينار على الحساب من شركة الأثاث.

10/8 تم تحصيل رسوم إقامة من نزلاء الفندق بلغت 1750 دينار .

10/8 تم إيداع النقدية في حساب خاص بالمصرف مع بقاء مبلغ 500 دينار في خزينة الفندق للمصروفات النثرية

10/12 إجراء إصلاحات وصيانة للمبنى تكلفت 100 دينار دفعت نقدا.

10/15 دفع مرتبات العاملين بالفندق بلغت 1350 دينار بصك.

10/15 تحصيل رسوم إقامة من نزلاء الفندق بلغت 4000 دينار أودعت المصرف.

10/15 استلمت فاتورة من متعهد التموين قدرها 1500 دينار ثمن مواد تموينية للمطعم.

10/15 بلغت إيرادات المطعم خلال النصف الأول من الشهر مبلغ 2200 دينار أودعت المصرف.

10/19 تم سداد الفاتورة التي استلمت يوم 10/15 بصك

10/22 تحصيل رسوم إقامة من نزلاء الفندق بلغت 1700 دينار.

10/30 بلغت مرتبات العاملين بالفندق 1750 دينار دفعت بصك.

10/30 بلغت إيرادات المطعم خلال النصف الثاني من الشهر مبلغ 1900 دينار أودعت المصرف .

10/30 سحب مبلغ 1500 دينار من حساب المصرف وأودع الخزينة .

10/30 دفع مصروف غسل وكي أغطية الأسرة بمبلغ 150 دينار نقدا .

10/30 دفع فاتورة النور والمياه التي بلغت 270 دينار نقدا .

10/30 كانت مسحوبات صاحب الفندق للإغراض الشخصية قد بلغت 1000 دينار

10/30 استحقت فاتورة رسوم إقامة على شركة (أ) قدرها 1000 دينار .

المطلوب :

1 - تسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية

2 - ترحيل إلى حسابات الأستاذ

3 - إعداد ميزان المراجعة قبل الإقفال

4 - إجراء قيود الإقفال وتصوير حساب رأس المال

5 - إعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال

6 - إعداد قائمة الدخل عن الشهر.

7 - إعداد قائمة المركز المالي في نهاية الشهر .

23.3)الآتي ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر المغسلة البخارية الحديثة في 2009/12/31 :

المغسلة البخارية الحديثة

ميزان المراجعة

في 2009/12/31

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
6925		المدينون
12000		نقدية بالمصرف
	8000	الدائنون
1500		المسحوبات
3000		السيارات
	20625	رأس المال
2000		أراضي
6000		مباني
5000		آلات تنظيف
	15000	إيرادات تنظيف
2500		مرتبات ومكافآت
800		مواد تنظيف مستخدمة
1000		مصروفات إعلان
1900		مصروف نور ومياه
1000		وقود وزيوت
42625	43625	

المطلوب :

1 - إعداد قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2009/12/31.

2 - إعداد قائمة المركز المالي في 2009/12/31.

3 - بيان قيود الإقفال مع تصوير حساب ملخص الدخل وحساب المسحوبات وحساب رأس المال.

3.24)الآتي ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر مكتب للتخليص الجمركي في 2009/12/31:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
5000		نقدية بالمصرف
1000		نقدية بالخزينة
3000		المدينون
5000		الأثاث
6000		سيارات
	3000	الدائنون
	18400	رأس المال
	4000	إيرادات
1400		مصروف إعلان
1500		مرتبات
350		أدوات مكتبية مستخدمة
300		مصروف إيجار
500		مصروف سفر وانتقال
250		مصروف هاتف
100		مصروف نور ومياه
1000		مسحوبات نقدية
25400	25400	

المطلوب:

1 - إعداد قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2009/12/31.

2 - إعداد قائمة المركز المالي في 2009/12/31

3 - بيان قيود الإقفال مع تصوير حساب ملخص الدخل وحساب رأس المال وحساب المسحوبات .

25.3)في 2009/4/1 قام احدهم بإنشاء نادي خاص للألعاب الرياضية ، وفيما يلي بيان بعمليات النادي خلال ثلاثة أشهر :

4/1 استثمار مبلغ 5000 دينار أودع خزينة النادي.

4/2 استئجار صالة بإيجار شهري قدره 500 دينار تم سداد إيجار الشهر الأول

4/4 شراء أثاث بمبلغ 1000 دينار من شركة الأثاث الحديث تم سداد 500 دينار والباقي على الحساب.

4/6 شراء مهمات وأدوات لاستخدامها خلال الشهر بمبلغ 75 دينار ومازالت القيمة مستحقة لشركة بيع الأدوات الرياضية .

4/7 شراء آلات ومعدات رياضية بمبلغ 7500 دينار من الشركة المتحدة للمعدات الرياضية تم سداد مبلغ 2000 دينار نقدا.

4/9 سداد مبلغ 50 دينار لشركة الأدوات الرياضية .

4/12 شراء مهمات إضافية تكلفتها 135 دينار من شركة بيع الأدوات الرياضية.

4/12 تم تحديد رسوم العضوية للأطفال بثلاثة دنانير شهريا للطفل الواحد وتم تحصيل رسوم العضوية من 300 طفل عن الشهر الأول ، كما تم تحديد رسوم العضوية للكبار بمبلغ ستة دنانير شهريا للشخص الواحد -وقد قام 75 شخص من أصل 100 شخص بدفع الرسوم المستحقة عن الشهر الأول .

4/13 دفع مبلغ 300 دينار للشركة المتحدة للمعدات الرياضية.

4/14 تم تأجير إحدى غرف النادي (ملحقة بالصالة) لأحد الأشخاص لاستغلالها كمقهى للنادي اعتبارا من يوم 4/15 مقابل إيجار شهري قدره 100 دينار . وقد تم تحصيل إيجار المقهى عن نصف الشهر الأول .

4/15 اتضح عدم صلاحية إحدى الآلات الكاتبة المشتراه ضمن لأثاث بتاريخ 4/4 وتم إعادتها إلى الشركة المعنية ، وقد صل من الشركة إشعار بان النادي جعل دائنا في دفاترها بمبلغ 150 دينار ثمن الآلة .

4/30 بلغت مرتبات الشهر الأول مبلغ 250 دينار دفعت نقدا.

4/30 دفع فاتورة النور والمياه التي بلغت 35 دينار.

4/30 شراء آلة كاتبة جديدة بمبلغ 130 دينار نقدا.

5/1 دفع إيجار صالة النادي عن الشهر الثاني بلغ 500 دينار نقدا
5/1 سداد مبلغ 50 دينار لشركة الأثاث الحديث.
5/3 شراء أدوات ومهمات لاستخدامها خلال الشهر الثاني من شركة بيع الأدوات الرياضية على الحساب بمبلغ 80 دينار
5/6 دفع رسوم النظافة بلغت 70 دينار نقداً
6/8 تم تحصيل رسوم العضوية المستحقة على الكبار من الشهر السابق (25 شخص × 6 دينار)
5/9 تحصيل رسوم عضوية عن الشهر الثاني التي بلغت 1350 دينار
5/17 تحصيل رسوم عضوية من أعضاء جدد بلغت 100 دينار.
5/18 تحصيل مبلغ 100 دينار قيمة إيجار المقهى خلال الشهر الثاني.
5/31 سداد فاتورة النور والمياه عن الشهر الثاني بلغت 50 دينار.
6/31 دفع مكافآت العاملين بالنادي بلغت 450 دينار.
6/1 سداد إيجار صالة النادي عن الشهر الثالث بمبلغ 500 دينار.
6/1 سداد الرصيد المستحق لشركة بيع الأدوات الرياضية .
6/6 دفع رسوم النظافة بلغت 70 دينار نقدا
6/8 شراء أدوات ومهمات لاستخدامها خلال الشهر الثالث من شركة بيع الأدوات الرياضية على الحساب بمبلغ 50 دينار.
6/13 شراء آلات ومعدات رياضة إضافية بمبلغ 250 دينار على الحساب من الشركة المتحدة للمعدات الرياضية .
6/15 تحصيل رسوم العضوية عن النصف الأول من الشهر الثالث قدرها 1500 دينار.
6/18 تحصيل إيجار المقهى عن الشهر بمبلغ 100 دينار.
6/30 سداد مرتبات العاملين التي بلغت 500 دينار.
6/30 سداد فاتورة النور والمياه التي بلغت 55 دينار.
6/30 تحصيل رسوم العضوية عن النصف الثاني للشهر الثالث قدرها 2000 دينار.

المطلوب :

1 - تسجيل العمليات السابقة في اليومية
2 - الترحيل إلى دفاتر الأستاذ
3 - إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة.

4 - إجراء قيود الإقفال وإعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال

5 - إعداد قائمة الدخل عن الفترة من 09/4/1 إلى 2009/6/30

6 - إعداد قائمة المركز المالي في 2009/6/30

26.3) وقعت الأخطاء التالية بحسابات شركة ما ، المطلوب بيان قيود التصحيح باستخدام طريقتي التصحيح :

أ - استلمت الشركة صكا بمبلغ 9595 دينار من المدينين اثبت كما يلي :

5959		من حـ/ المصرف
	5959	إلى حـ/ المدينين

ب- تم شراء سيارة خاصة للشركة بمبلغ 4500 دينار سددت نقدا وكان القيد كمايلي:

4500		من حـ/ المشتريات
	ــــ	إلى حـ/ المصرف

جـ/ استلمت الشركة إيرادات قدرها 5000 دينار نقدا أثبتت كما يلي :

5000		من حـ/ المصرف
	5000	إلى حـ/ الإيرادات

د - دفعت الشركة مصروف إيجار مبنى الإدارة نقدا واثبت كما يلي :

700		من حـ/ مصروفات الصيانة
	700	إلى حـ/ المصرف

هـ- سحب صاحب الشركة نقدية لأغراض شخصية وأثبتت هذه العملية كالآتي:

500		من حـ/ المصروفات الشخصية
	500	إلى حـ/ الخزينة

و - سددت الشركة المستحق للدائنين وقدره 6945 دينار وقد اثبت القيد كما يلي

6594		من حـ/ الدائنين
	5964	إلى حـ/ المصرف

27.3) ظهرت قيود اليومية التالية في إحدى الشركات والمطلوب بيان قيود التصحيح بأي طريقة تراها ، علما بان شرح القيود صحيح :

500		من حـ/ الخزينة
	500	إلى حـ/ الإيرادات
		استلام مبلغ من المدينين

من حـــ/ مصروف الصيانة		1000
إلى حـــ/ الخزينة	1000	
دفع مصروف الإيجار بصك		

من حـــ/ مصروف المرتبات		6920
إلى حـــ/ الخزينة	6920	
دفع مرتبات العاملين عن شهر مايو وقدرها 6920 دينار بصك		

من حـــ/ الأثاث		3000
إلى حـــ/ المصرف	3000	
شراء أثاث على الحساب		

من حـــ/ المسحوبات		1500
إلى حـــ/ المصرف	1500	
سحب نقدية من المصرف وإيداعها خزينة المحل		

من حـــ/ المدينين		8787
إلى حـــ/ المصرف	7878	
دفع المستحق للدائنين وقدره 7878 بصك		

3.28)فيما يلي حساب الدائن (أ) كما ظهر بدفاتر إحدى الشركات :

حـــ/ الدائن (أ)

منه			له		
93	مردودات مبيعات	1/10	1440	رصيد	1/1
460	الخزينة	1/17	669	مبيعات	1/3
210	أوراق قبض	1/25	920	مبيعات	2/2
900	المصرف	2/5			
200	المصرف	2/10			
1166	رصيد مرحل				
3029			3029		
			1166 رصيد منقول		

وعند المراجعة تبين أن الترحيل قد تم طبقا لما هو مثبت في اليومية العامـــة وان العمليات كما يلي :

في 1/3 باع (أ) للشركة بضاعة قيمتها 696 دينار.

في 1/10 ردت الشركة بضاعة قيمتها 93 دينار لعدم الحاجة إليها.

في 1/17 أرسلت الشركة صكا للدائن بمبلغ 640 دينار

في 1/25 حررت الشركة ورقة تجارية بمبلغ 210 لصالح الدائن (أ) تستحق الدفع بعد شهرين.

في 2/2 اشترت الشركة بضاعة من الدائن (أ) قيمتها 920 دينـــار علـــى أن تحصل على خصم قدره 20 دينار إذا تم الدفع خلال أسبوع ، وقد تـــم السداد يوم 2/5 بصك في 2/10 أرسلت الشركة صكا للدائن (أ) قيمته 200 دينار .

المطلوب :

1 - إجراء قيود التصحيح اللازمة باليومية

2 - تصوير حساب الدائن (أ) كما يجب أن يكون

29.3) عند مراجعة حسابات شركة (أ) ظهرت الأخطاء التالية :

- اشترت الشركة بضاعة بمبلغ 1000 دينار نقدا وعند إثبات العملية بالـــدفاتر أجرى القيد التالي :

1000		من حـــ/ المشتريات
	1000	إلى حـــ/ المصرف

- تم تحصيل مبلغ 2000 دينار نقدا من المدينين وأثبتت العملية مرتان في اليومية كما ان الترحيل تم في الحالتين

- اشترت الشركة سيارة بمبلغ 5000 دينار على الحساب ولم تسجل بعد بالدفاتر.

- اشترت الشركة قطعة أثاث بمبلغ 600 دينار نقدا وأثبتت العملية كما يلي:

600		من حـــ/ المشتريات
	600	إلى حـــ/ الخزينة

وعند ترحيل القيد جعل حساب الخزينة دائنا بمبلغ 60 دينار فقط

- دفعت الشركة مصروف إيجار المبنى الإداري بمبلغ 1015 دينار نقـدا وكـان القيد كما يلي :

1015		من حـــ/ مصروف الإيجار
	1015	إلى حـــ/ المصرف

علماً بأنه تم ترحيل 1015 إلى حساب المصـرف غيـر انـه جعـل حسـاب مصروفات الصيانة مدينا بالقيمة بدلا من حساب الإيجار.

- سددت الشركة إلى احد دائنها مبلغ 4300 دينار بصك وعند الإثبات في اليومية كان القيد كما يلي :

3400		من حـــ/ الدائنين
	3400	إلى حـــ/ المصرف

غير أن الترحيل كان صحيحا

المطلوب : تصحيح الأخطاء السابقة مع بيان طريقة تصحيح كل منها .

الفصل الرابع

محاسبة عمليات شراء وبيع البضاعة

كان النقاش فيما سبق ينصب على شرح الدورة المحاسبية في الشركات الخدمية، وبالتالي كان الحديث على المشروعات التي تقدم خدمة نظير رسوم أو أتعاب أو إيراد، مثال ذلك محلات الصيانة ومحلات الغسيل الكيماوي ومكاتب المحاسبين والمحامين وعيادات الأطباء والفنادق والأندية وغير ذلك من المشاريع التي لا تتعامل بالسلع أو البضائع . كما أن القوائم المالية التي نوقشت فيما سبق هي مناسبة لمثل هذه المشاريع الخدمية ، فعند قياس الدخل تمت المقارنة بين إيراد الخدمات وبين المصروفات المختلفة التي تكبدتها هذه المشاريع خلال الفترة للحصول على الإيراد .

ولكن هناك مشاريع كثيرة أخرى والتي تتحصل على إيراداتها عن طريق شراء وبيع السلع والبضائع ، وهذه المشاريع تسمى عادة بالمشاريع التجارية والتي تعمل في تجارة الجملة أو في تجارة القطاعي (التجزئة) . تقوم شركات تجارة القطاعي بشراء بضائعها من شركات تجارة الجملة (أو في بعض الأحيان من الشركات المصنعة) ثم تقوم بإعادة بيعها إلى عملائها أو زبائنها أو بكلمة أخرى للمستهلكين . والأمثلة على ذلك كثيرة مثل محلات بيع المواد الغذائية ومحلات بيع الملابس والأقمشة ومحلات بيع الأحذية ومحلات بيع أدوات ومعدات القرطاسية وغيرها من المحلات التي تصادفنا في حياتنا اليومية . وقد تكون هذه المشاريع التجارية في شكل شركات مثل شركة الأسواق التي تتعامل مع سلع مختلفة (غذائية ، ملابس ، أحذية، أدوات منزلية ....) وشركات الأثاث التي تقوم بشراء الأثاث وإعادة بيعه ، والشركات التي تتعامل بالأدوات والمعدات الكهربائية والمنزلية كالثلاجات والغسلات والمجمدات وأجهزة الإذاعة المسموعة والمرئية .

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المفاهيم والمبادئ والطرق والأساليب المحاسبية التي تعرضنا لها عند الحديث عن المشاريع الخدمية تنطبق تماما على المشاريع التجارية، باستثناء أن هناك حاجة لبعض المسميات والمصطلحات الجديدة بالإضافة إلى ما تعلمناه في الفصول السابقة حتى يمكن المحاسبة عن عمليات الشراء والبيع بصورة سليمة . فهناك مشاكل محاسبية كثيرة تصادفنا في قطاع المشاريع التجارية ليس لها وجود في

قطاع مشاريع الخدمات ، وعلى سبيل المثال لا الحصر نورد فيما يلى بعض المشاكل التي تحتاج إلى معالجة محاسبية بقطاع المشاريع التجارية:

1 - شراء بضاعة نقداً أو على الحساب.
2 - الحصول على خصم مشتريات من الموردين .
3 - تخزين البضاعة بالمخازن.
4 - مردودات ومسموحات مشتريات البضاعة .
5 - تسعير البضاعة .
6 - جرد البضاعة (حصر كميتها وتقييمها).
7 - الفاقد والتالف من البضاعة .
8 - بيع بضاعة نقداً أو على الحساب .
9 - خصم المبيعات للمدينين .
10- شحن البضاعة .
11- رد جزء أو كل البضاعة المباعة لأحد العملاء.
12- عدم تحصيل الديون من المدينين " ديون معدومه "

وغيرها من المشاكل التي لم تعترضنا في الغالب عند الكلام عن المحاسبة في المشاريع الخدمية .

وفى هذا الفصل سنناقش عمليات شراء وبيع البضاعة والمشاكل المحاسبية المتعلقة بها، كما سنقدم قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في المشاريع التجارية وما يتبع ذلك من قيود الإقفال وإعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال وتصوير القوائم المالية.

المحاسبة عن عمليات شراء البضاعة

يتم تسجيل البضاعة المشتراة بغرض إعادة بيعها بجعل حساب خاص يسمى مشتريات البضاعة (أو اختصاراً حساب المشتريات) مدينا بتكلفة البضاعة المشتراة، أما الطرف الدائن من القيد فهو حساب المصرف أو الخزينة في حالة المشتريات النقدية وإما حساب الدائنين في حالة المشتريات على الحساب " بالأجل" كما هو موضح أدناه :

XX حـ/ المشتريات

XX حـ/ المصرف أو الخزينة

شراء بضاعة نقداً

أو

XX حـ/ المشتريات

XX حـ/ الدائنين

شراء بضاعة على الحساب

وعندما يتم السداد في الحالة الثانية يكون القيد كالآتي :

XX حـ/ الدائنين

XX حـ/ المصرف / الخزينة

سداد مستحقات الدائنين

ويقتصر استخدام حساب المشتريات على تسجيل العمليات الخاصة بالبضاعة المشتراة بقصد إعادة بيعها ، أما الأصول التي تشترى بغرض الاستعمال في تسير دفة العمل في الشركة مثل المباني والأثاث والسيارات ... فإنه يتم تسجيلها بجعل حساب الأصل المعني مدينا وليس حساب المشتريات .

وحساب المشتريات لا يبين ما إذا كانت البضاعة المشتراة قد تم بيعها أم أنها لا تزال في حوزة الشركة ، وفى نهاية المدة يمثل الرصيد المتجمع في حساب المشتريات (مدين دائما) تكلفة البضاعة المشتراة خلال الفترة المحاسبية ، ويستخدم رصيد حساب المشتريات في إعداد قائمة الدخل ويكون حساب المشتريات قد حقق الهدف منه ومن ثم يتم إقفاله في نهاية الفترة المحاسبية في حساب ملخص الدخل كأي مصروف آخر وبالتالي يكون رصيد حساب المشتريات دائما صفر في بداية كل فترة محاسبية .

مصروف نقل المشتريات

من المنطق أن يتضمن ثمن البضاعة المشتراة بغرض إعادة بيعها أي مصروفات ضرورية لنقل هذه البضاعة إلى مخازن المشترى ، وفى بعض فروع النشاط التجاري يكون من المعتاد أن يقوم البائع بسداد مصروفات نقل البضاعة إلى محل المشترى ، وقد يتم إدراج مصروف النقل كبند مستقل في المطالبة (الفاتورة) التي يبعثها البائع بالإضافة إلى ثمن الشراء . وأحيانا لا تظهر مصروفات النقل في بند مستقل ، وفى هذه الحالة فإن المورد (البائع) يحدد ثمن البضاعة المشتراة منه بحيث يغطى مصروفات النقل أيضا ، وبالتالي فإن تكلفة البضاعة المشتراة تتضمن أيضا مصروفات النقل لهذه البضاعة ، بغض النظر عما إذا كان المشترى هو الذي يقوم بسدادها أو انه يدفع سعرا أعلى للبائع لتغطية مصروفات نقل المشتريات . ويطلق على مصروفات المشتريات اسم " مصروفات نقل للداخل " أي إلى الشركة المشترية تمييزاً لها عن مصروفات نقل المبيعات والتي يطلق عليها اسم مصروفات نقل للخارج " أي إلى خارج الشركة" .

ويمكن جعل حساب المشتريات مدينا بمصروفات النقل للداخل ، ولكن يفضل استخدام حساب مستقل لتجميع مصروفات النقل للداخل . ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل مصروفات نقل البضاعة المشتراة في دفاتر المشترى كما يلي :.

××		حـ/ مصروفات نقل للداخل
	××	حـ/ المصرف أو الدائنين
		دفع مصروفات نقل أو استحقاق مصروفات نقل

ونظرا لان مصروفات نقل المشتريات تعد جزءا من ثمن البضاعة المشتراة، فإن رصيد حساب مصروفات نقل للداخل تجمع أو تضاف إلى رصيد حساب المشتريات على قائمة الدخل لبيان صافى تكلفة الشراء .

أي أن :

رصيد حساب المشتريات " ثمن الشراء " + رصيد حساب مصروفات نقل للداخل = صافى تكلفة الشراء

ومن الأسباب التي تحتم استخدام حساب مستقل لتجميع مصروفات نقل للداخل بدلا من إدراجها في الجانب المدين لحساب المشتريات هو إعلام الإدارة بالمبالغ التي تتكبدها الشركة مقابل نقل البضاعة المشتراة خلال الفترة المحاسبية لان معرفة ذلك يعد

من أهم الإجراءات الرقابية على المصروفات بالإضافة إلى استخدامها في المفاضلة بين وسائل النقل المختلفة واتخاذ القرار المناسب حيالها .

مردودات ومسموحات المشتريات

عندما يتضح أن هناك بضاعة تم شراؤها غير أنها ليست مطابقة للمواصفات ففي هذه الحالة يمكن ردها أو ترجيعها للمورد (البائع) أو أن يطلب المشترى تخفيضا لسعر الشراء ويتم تسجيل رد البضاعة المشتراة أو مردودات المشتريات بالقيد التالي حسب الحالات الآتية :

أ) إذا كان الشراء على الحساب :

xx		حـ/ الدائنين
	xx	حـ/ مردودات ومسموحات المشتريات

ب) إذا كان الشراء نقدا وتم ترجيع نقدية للمشترى:

xx		حـ/ الخزينة
	xx	حـ/ مردودات ومسموحات المشتريات

جـ) إذا كان الشراء نقدا غير أن المشترى لم يستلم نقدية :

xx		حـ/ الدائنين
	xx	حـ/ مردودات ومسموحات المشتريات

في بعض الأحيان قد يتفق المورد (البائع) مع المشترى على عدم رد البضاعة والاحتفاظ بها مقابل أن يسمح له بتخفيض ثمن الشراء الأصلي المتفق عليه ، ويكون القيد كما يلي - حسب الأحوال الآتية :

أ - إذا كان الشراء نقدا وقام المورد برد جزء من الثمن :

xx		حـ/ الخزينة
	xx	حـ/ مردودات ومسموحات المشتريات

ب- إذا كان الشراء نقدا غير أن المورد لم يرد جزء من الثمن بعد :-

xx		حـ/ المدينين
	xx	حـ/ مردودات ومسموحات المشتريات

جـ- إذا كان الشراء على الحساب.

××		حـ/ الدائنين
	××	حـ/ مردودات ومسموحات المشتريات

ويفضل استخدام حساب مستقل لتسجيل مردودات ومسموحات المشتريات بدلا من تسجيلها مباشرة في الجانب الدائن لحساب المشتريات ، لأن الدفاتر المحاسبية في هذه الحالة تبين كلا من إجمالي المشتريات وقيمة مردودات ومسموحات المشتريات والتي تفيد في أغراض الرقابة ، لاحظ أن حساب المشتريات رصيد مدين وحساب المردودات رصيده دائن ولذلك يتم تبويبها على قائمة الدخل وذلك بطرح رصيد حساب المردودات من رصيد حساب المشتريات لبيان صافى ثمن الشراء . وبالتالي يكون تبويب حساب المشتريات والحسابات المتعلقة به على قائمة الدخل كالتالي :

المشتريات " ثمن الشراء "	XXXX
تطرح : مردودات ومسموحات المشتريات	(XX)
صافى ثمن الشراء	XXX
تضاف : مصروفات نقل للداخل	XX
وأي مصروفات أخرى متعلقة بالمشتريات	XX
صافى تكلفة الشراء	XXX

ومن المصروفات الأخرى التي تتعلق بالمشتريات وبالتالي تضاف إلى صافى ثمن الشراء للوصول إلى صافى تكلفة الشراء هي كالتالي (على سبيل المثال لا الحصر)

- مصروفات جمركية على المشتريات
- مصروفات تأمين على المشتريات
- عمولة مشتريات

المحاسبة عن عمليات بيع البضاعة

إذا كان لأي شركة أن تستمر في نشاطها بنجاح فإنها بطبيعة الحال يجب أن تبيع بضائعها بأسعار أعلى من الأسعار التي دفعتها أو ستدفعها للموردين الذين اشترت منهم . أي أن سعر البيع يجب أن يغطى ثلاث أشياء ، وهى :

1 - صافى تكلفة شراء البضاعة .

2 - جميع المصروفات اللازمة لتسير دفة العمل مثل مصروف المرتبات ومصروف النور والمياه ومصروفات النقل للداخل والخارج.

3 - صافي دخل مناسب لضمان استمرارية الشركة وحصول أصحابها على دخل يكفي حاجاتهم .

وعندما تقوم الشركة ببيع بضاعة للغير ، فإما أنها تستلم الثمن نقدا على الفور أو أنهـا تسجلها لحسابهم ، أي جعلهم مدينين بها . وفي الحالتين تكون الشركة قد تحصلت على أصل أما في شكل نقدية بالمصرف أو الخزينة وأما في شكل حسابات مدينين والتي ستتحول إلى نقدية عند التحصيل من المدينين . وكما ذكرنا سابقا أن الإيراد هو عبارة عن زيادة في الأصول . وعادة يفتح حساب المبيعات بدلا من حساب الإيرادات في الشركات التجارية وذلك لتسجيل مبيعات البضاعة خلال الفترة المحاسبية ، ويكون قيد المبيعات كما يلي :

أ - في حالة المبيعات النقدية :

xx		حـــ/ المصرف / الخزينة
	xx	حـــ/ المبيعات

ب- في حالة المبيعات على الحساب :

xx		حـــ/ المدينين
	xx	حـــ/ المبيعات

وعندما يقوم المدينون بدفع جزء أو كل من المستحق عليهم يكون القيد :

xx		حـــ/ المصرف / الخزينة
	xx	حـــ/ المدينين

ويعتبر الإيراد قد تحقق من بيع البضاعة في الفترة التي يتم فيها تسليم البضاعة للعميل بالرغم من أن السداد قد لا يتم إلا في فترة لاحقة ، ولذلك فإن الإيراد من بيع البضاعة الذي يتحقق في فترة معينة قد يختلف عن النقدية المحصلة خلال هذه الفترة التي تمت قبل عمليات البيع . وعلى ذلك فإن نقطة البيع تعتبر هي نقطة تحقق الإيراد بغض النظر عن استلام أو عدم استلام النقدية الخاصة بعملية البيع . وبالتالي يثبت الإيراد (إيراد المبيعات) بالدفاتر عند نقطة البيع والتي عندها يكون :-

1 - قد انتقلت ملكية البضاعة من البائع إلى المشترى أي أن عملية تبادل قد انتهت.

2 - قد التزم المشترى بتسديد قيمة البضاعة المشتراة.

مردودات ومسموحات المبيعات

البضاعة المباعة قد ترد أو ترجع من قبل العميل (المشترى) لمخالفتها المواصفات المطلوبة ، وفى هذه الحالة تسمى مردودات مبيعات ، أو ربما يمنح العميل سعرا أقل من السعر الأصلي للبضاعة وفى هذه الحالة تسمى مسموحات المبيعات ولتشابه الحالتين يفضل أن يفتح حساب واحد يسمى حساب مردودات ومسموحات المبيعات وتثبت فيه الحالتين .

وتأثير مردودات ومسموحات المبيعات هو تخفيض إيراد المبيعات وتخفيض في حساب النقدية أو في حساب المدينين . فإذا جعل حساب المبيعات مدينا بقيمة المردودات التي تحدث خلال الفترة المحاسبية فإن رصيد حساب المبيعات في نهاية الفترة سيشمل صافى المبيعات ، وحجم المردودات سوف لن يكشف عنه من خلال الدفاتر . ولكن يفضل أن يفتح حساب مستقل يسمى حساب مردودات ومسموحات المبيعات يجعل مدينا بقيمة المردودات والمسموحات التي تحدث خلال الفترة المحاسبية ، ويظهر في نهاية الفترة رصيداً مديناً والذي بمقارنته برصيد حساب إجمالي المبيعات يمكن التعرف على صافى المبيعات ، وهذين الحسابين يظهران على قائمة الدخل . والسبب في جعل حساب مستقل للمردودات والمسموحات حتى تكون إدارة الشركة على علم دائم بحجم المردودات والمسموحات وتستطيع تبعاً لذلك اتخاذ ما من شأنه يؤدى إلى تقليل عملية رد البضاعة المباعة والتي قد يكون سببها الأساسي هو عدم تلبية رغبة العملاء أو أن السلع المباعة بها عيب يجب تداركه في الحال .

ويتم إثبات مردودات ومسموحات المبيعات بالكيفية التالية حسب كل حالة مما يأتي:

أ – رد بضاعة مباعة نقداً وقامت الشركة برد قيمتها :

xx		حـ/ مردودات ومسموحات المبيعات
	xx	حـ/ المصرف / الخزينة

ب- رد بضاعة مباعة نقداً ولم تقم الشركة برد قيمتها بعد :

xx		حـ/ مردودات ومسموحات المبيعات
	xx	حـ/ الدائنين

جـ- رد بضاعة مباعة على الحساب :

xx		حـ/ مردودات مسموحات المبيعات
	xx	حـ/ المدينين

مصروف المبيعات

تتكبد الشركات مصروفات متنوعة في عمليات بيع البضاعة ، ومن أهمها مصروفات نقل المبيعات ، (مصروفات نقل للخارج) ومصروفات الإعلان ومصروفات التوزيع ومصروفات عمولة وكلاء البيع وغيرها . ومن المفضل فتح حساب خاص لكل نوع رئيسي من هذه الأنواع ، ومن القيود المحاسبية المتعلقة بمصروفات المبيعات ما يلي:

xx		حـ/ مصروفات نقل للخارج
	xx	حـ/ المصرف أو الخزينة
		دفع مصروف نقل مبيعات
xx		حـ/ عمولة وكلاء بقيع
	xx	حـ/ المصارف أو الخزينة
		دفع عمولة مبيعات

xx		حـ/ مصروفات دعاية أو إعلان
	xx	حـ/ المصرف أو الخزينة
		دفع مصروفات إعلان

مثال عن عمليات الشراء والبيع

إليك العمليات التالية التي تمت خلال فترة معينة لشركة ما :

1 - شراء بضاعة على الحساب بمبلغ 2000 دينار من شركة (أ)
2 - شراء بضاعة نقداً بمبلغ 3000 دينار من شركة (ب)
3 - شراء بضاعة بمبلغ 6000 دينار من شركة (جـ) سدد منها 2000 دينار نقداً والباقي على الحساب .
4 - شراء بضاعة نقداً بمبلغ 4000 دينار من شركة (د)
5 - رد بضاعة إلى شركة (أ) قيمتها 500 دينار لمخالفتها المواصفات .
6 - رد بضاعة إلى شركة (ب) قيمتها 1000 دينار لمخالفتها المواصفات واستلام القيمة .
7 - ردة بضاعة إلى شركة (جـ) قيمتها 1500 دينار لمخالفتها المواصفات .
8 - رد بضاعة إلى شركة (د) قيمتها 1000 دينار ولم تستلم الشركة قيمتها بعد من شركة (د)
9 - بيع بضاعة على الحساب بمبلغ 2000 دينار إلى شركة (أ)

10- بيع بضاعة نقداً بمبلغ 3000 دينار إلى شركة (ب)
11- بيع بضاعة إلى شركة (جـ) بمبلغ 6000 دينار استلم منها 2000 دينار نقداً والباقي على الحساب .
12- بيع بضاعة نقداً بمبلغ 4000 دينار إلى شركة (د).
13- ردت بضاعة من شركة (أ) قيمتها 500 دينار لمخالفتها المواصفات .
14- ردت بضاعة من شركة (ب) قيمتها 1000 دينار لمخالفتها المواصفات وتسليم القيمة .
15- ردت بضاعة من شركة (جـ) قيمتها 1500 دينار لمخالفتها المواصفات .
16- ردت بضاعة من شركة (د) قيمتها 1000 دينار غير أن الشركة لم تدفع القيمة بعد .

المطلوب : إثبات قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم .

العملية	مدين	دائن	بيان
1	2000		حـ/ المشتريات
		2000	حـ/ الدائنين – شركة (أ)
2	3000		حـ/ المشتريات
		3000	حـ/ الخزينة
3	6000		حـ/ المشتريات
		2000	حـ/ الخزينة
		4000	حـ/ الدائنين – شركة (ب)
4	4000		حـ/ المشتريات
		4000	حـ/ الخزينة
5	500		حـ/ الدائنين – شركة (أ)
		500	حـ/ مردودات ومسموحات المشتريات
6	1000		حـ/ الخزينة
		1000	حـ/ مردودات ومسموحات المشتريات
7	1500		حـ/ الدائنين – شركة (ج)
		1500	حـ/ مردودات ومسموحات المشتريات
8	1000		حـ/ المدينين – شركة (د)
		1000	حـ/ مردودات ومسموحات المشتريات
9	2000		حـ/ المدينين – شركة (أ)
		2000	حـ/ المبيعات
10	3000		حـ/ الخزينة
		3000	حـ/ المبيعات

حـ/ الخزينة حـ/ المدينين – شركة (ج) حـ/ المبيعات	 6000	2000 4000	11
حـ/ الخزينة حـ/ المبيعات	 4000	4000	12
حـ/ مردودات ومسموحات المبيعات حـ/ المدينين – شركة (أ)	 500	500	13
حـ/ مردودات ومسموحات المبيعات حـ/ الخزينة	 1000	1000	14
حـ/ مردودات ومسموحات المبيعات حـ/ المدينين – شركة (ج)	 1500	1500	15
حـ/ مردودات ومسموحات المبيعات حـ/ الدائنين – شركة (د)	 1000	1000	16

ملاحظة

تم حذف شرح كل قيد وذلك لتكرار نفس الشرح لأكثر من قيد ويمكن للقارئ أن يرجع إلى العملية التي نتج عنها القيد وذلك بتتبع رقم العملية المبين قرين كل قيد.

الخصم

الخصم هو تخفيض ثمن شراء البضاعة من وجهة نظر المشترى وتخفيض ثمن بيع البضاعة من وجهة نظر البائع . وهناك ثلاث أنواع من الخصم التي يتعامل معها المحاسب خلال تسجيله للعمليات المختلفة وهى : (1) الخصم التجاري (2) الخصم النقدي (3) خصم الكمية ، وفيما يلي نتناول بالشرح كل منها :

1 - الخصم التجاري :

تقوم الشركات التجارية والصناعية بالإعلان عن أسعار بضائعها وذلك من خلال إصدارها لقوائم أسعار (كتالوجات) السلع أو المنتجات التي تتعامل بها وعادة تعطى هذه الشركات تخفيضات على الأسعار المدرجة بقوائم الأسعار ، وخاصة لتجار الجملة الذين يشترون البضائع بكميات كبيرة ، وقد يصل التخفيض إلى 10% أو 26% . وهذا التخفيض الذي يسمح به البائع للمشترى عن السعر المعلن بالقوائم (الكتالوجات) يسمى بالخصم التجاري . وقد يتم تعديل نسب الخصم حسب تغير مستوى الأسعار أو عند تغير الظروف الاقتصادية دون الحاجة إلى إصدار قوائم أسعار جديدة ، كما يمكن التمييز بين الأسعار التي يشترى بها كل عميل "مشترى" وذلك عن طريق إعطاء نسب متفاوتة

للخصم تبعا لعدة عوامل منها قدرة المشترى على المساومة أو رغبة الشركة في المحافظة على عملائها وخاصة الكبار منهم أو كنوع من الدعاية لإقناع المؤسسات والشركات المختلفة على التعامل معها.

والخصم التجاري لا يسجل بالدفاتر لان ما يهم المشترى والبائع هو السعر الفعلي الذي يتم الاتفاق عليه بعد الخصم التجاري ، حيث أن الخصم التجاري لا يعتبر دخلا للمشترى وإنما وسيلة للوصول إلى السعر الفعلي للشراء ، كما أنه من وجهة نظر البائع فالخصم التجاري لا يعتبر خسارة لأن البائع لا يهمه السعر المعلن وإنما السعر الفعلي الذي يتفق عليه .

وفيما يلي نورد مثالا عن كيفية تسجيل قيود اليومية في حالة وجود الخصم التجاري في دفاتر كل من المشترى والبائع :

مثال

قامت شركة (أ) ببيع بضاعة على الحساب لشركة (ب) وكان السعر المعلن لهذه البضاعة حسب قائمة الأسعار هو 10 دينارات للوحدة وقد اتفق على خصم تجارى قدره 10% وشحنت 1000 وحدة من هذه البضاعة إلى شركة (ب) ، وقد سددت شركة (ب) المستحق عليها بعد أسبوع من تاريخ المعاملة بصك .

المطلوب : إثبات هذه العملية في دفاتر كل من المشترى والبائع .

الحل :

ثمن البضاعة حسب الأسعار المعلنة = 1000 × 10 = 10000 دينار

قيمة الخصم التجاري = 1000 × 10% = 1000 دينار

الثمن الفعلي للبضاعة = 10000 - 1000 = 9000 دينار

قيود اليومية :

دفاتر المشتري :

9000		حـــ/ المشتريات حـــ/الدائنين – شركة (أ) شراء بضاعة على الحساب
	9000	
9000		حـــ/ الدائنين – شركة (أ) حـــ/ المصرف سداد مستحقات شركة (أ)
	9000	

دفاتر البائع :

9000		حـــ/ المدينين – شركة (ب)
	9000	حـــ/ المبيعات
		بيع بضاعة على الحساب
9000		حـــ/ المصرف
	9000	حـــ/ المدينين – شركة (ب)
		تحصيل قيمة مبيعات من شركة (ب)

شروط الائتمان

تقوم الكثير من الشركات بإعطاء عملائها مهلة أو فترة للسداد أي فترة زمنية تفصل بين نقطة إتمام عملية البيع ونقطة السداد من قبل العملاء . وقد يقوم العملاء بالسداد خلال هذه الفترة المسموح بها . هذا ما يسمى بالبيع أو الشراء على الحساب " أو الأجل " فمن وجهة نظر المشترى يعتبر الشراء بالأجل وسيلة تمكنه من شراء كمية كبيرة من البضاعة ومن ثم يمكنه زيادة مبيعاته بالرغم من أن موارده المالية قد تكون محدودة . ويأمل المشترى دائما في شراء بضاعة على الحساب وبيعها بسرعة واستخدام جزء من النقدية المحصلة لسداد المبالغ المستحقة عليه لصالح دائنيه.

فإذا كان الاتفاق بين المشترى والبائع يقضى أن يكون الدفع فوري ، فعادة يحرر البائع فاتورة مبيعات نقدية على أن تظهر كلمة "نقداً" أو " مبيعات نقدية " بوضوح على فاتورة البائع . ولكن أغلب الشركات الكبيرة (تجار الجملة) تقوم ببيع بضائعها على الحساب على أن يتم الاتفاق على مدة أو فترة زمنية يتم خلالها السداد " كحد أقصى " وهذا الاتفاق عادة ما يكتب على فاتورة المورد (فاتورة البائع) وذلك بذكر المدة الزمنية التي يتوجب على المشترى السداد خلالها . فإذا كانت المدة المسموح بها 30 يوماً فان فاتورة البائع تظهر الرمز التالي (ص /30) والتي تقرأ (صافى 30 يوماً) وتعنى بان المشترى يجب أن يسدد ما عليه خلال 30 يوما من تاريخ الفاتورة ، وكلمة صافي " الواردة في شرط المدة تعنى أن إجمالي المبلغ المذكور على الفاتورة يجب أن يدفع .

وتختلف مدة الائتمان المسموح بها من صناعة لأخرى وكذلك تبعا للوضع المالي للمشترى (الوضع الائتماني للمشترى) ، فإذا كانت البضاعة المشتراه هي من النوع الذي يعاد بيعه بسرعة (مواد غذائية مثلا) فعادة تكون المدة المسموح بها قصيرة (30 يوماً أو أقل) ، أما إذا كانت من النوع الذي يحتاج إلى وقت حتى تباع (بطيئة الحركة) فشرط المدة يمكن أن يكون أطول (ما بين 60 إلى 90 يوما) وفى هذه الحالة يكون

شرط الائتمان المذكور بالفاتورة هو (ص /60) أو (ص/90). وهناك بعض الشركات التي تطلب سداد مبيعاتها خلال 10 أيام من نهاية الشهر الذي تم فيه البيع وفى هذه الحالة يذكر الشرط التالي على الفاتورة (ص/10 بعد نهاية الشهر). وهذا الشرط مناسب للشركات المشترية الصغيرة والتي يود أصحابها دفع مستحقات الغير في يوم محدد من الشهر أو خلال بضعة أيام بعد بداية كل شهر .

2 - الخصم النقدي

في كثير من الأحيان تقوم الشركات بمنح خصم نقدي لعملائها وذلك لتشجيعهم على السداد المبكر قبل انتهاء مدة أو فترة الائتمان الممنوحة لهم " خصم تعجيل الدفع" فمثلا قد يكون شرط الائتمان كما يلي :

(2% 10 أيام ، صافى 30 يوم)

وهذا الشرط يعنى أن المدة أو الفترة الممنوحة للمشترى هي 30 يوما لسداد كامل الفاتورة ، ولكن إذا قام المشترى بالسداد خلال 10 أيام من تاريخ الفاتورة فإنه سيتحصل على خصم قدره 2% من المبلغ المستحق عليه ، ويظهر هذا الشرط عادة في فاتورة البائع بالصيغة التالية :

(10/2، ص /30)

ويقرأ (أثنين ، عشرة ، صافى ثلاثين)

ومن وجهة نظر البائع يعتبر الخصم النقدي خصما على المبيعات وهو خصم مسموح به لان البائع سمح به لعملائه ولذلك يطلق على الخصم النقدي للمبيعات باسم "الخصم المسموح به " أما من وجهة نظر المشترى فيعتبر الخصم النقدي خصماً على المشتريات ويعتبر خصماً مكتسباً لأنه يؤدى إلى وفر في الإنفاق وبالتالي يطلق عليه اسم " الخصم المكتسب " . والخصم النقدي يسجل في دفاتر كل من البائع والمشترى في حالة تحققه ، وتختلف المعالجة المحاسبية للخصم النقدي باختلاف الطريقة المتبعة في إثبات عمليات البيع والشراء . وهناك طريقتين تستخدمان في إثبات عمليات البيع والشراء أحداهما تسمى طريقة إجمالي الفاتورة والأخرى تسمى طريقة صافى الفاتورة ، ولتوضيح المعالجة المحاسبية سنورد مثالا نبين فيه كيفية إجراء القيود بدفاتر كل من البائع والمشترى تبعا لكل طريقة من الطرق التي ذكرت أعلاه :

مثال

قامت شركة (أ) ببيع بضاعة على الحساب إلى شركة (ب) بتاريخ 2009/1/1 بمبلغ 3000 دينار وكان شرط الائتمان "10/3، ص/30"

المطلوب : إثبات قيود اليومية اللازمة في دفاتر كل من الشركتين باستخدام طريقة إجمالي الفاتورة وطريقة صافي الفاتورة بافتراض أن السداد كان :

1 – في مدة الخصم " فترة الائتمان " أي بتاريخ 2009/1/8م .

2 – بعد مدة الخصم أي بتاريخ 2009/1/14.

الحل :

1) طريقة إجمالي الفاتورة :

عند اتباع هذه الطريقة في كل من دفاتر البائع والمشترى فإن العملية تسجل بالإجمالي (3000 دينار) ولا يسجل الخصم إلا إذا تم السداد والتحصيل خلال فترة الخصم (خلال 10 أيام) أما إذا انتهت فترة الخصم فان الخصم لا يسجل وعلى المشترى سداد إجمالي قيمة الفاتورة . والقيود التالية توضح بالأرقام ما ذكر في السطور السابقة :

دفاتر الشركة (أ) البائعة	دفاتر الشركة (ب) المشترية
1 . عند حدوث العملية 1/1 3000 حـ/ المدينين شركة ب 3000 حـ/ المبيعات (قيمة مبيعات على الحساب)	3000 حـ/ المشتريات 3000 حـ/ الدائنون شركة أ (قيمة مشتريات على الحساب)
2 . إذا تم السداد خلال فترة الخصم 1/8 2700 حـ/ المصرف 300 حـ/ خصم مسموح به 3000 حـ/ المدينين شركة ب (تحصيل من المدينين والسماح بالخصم)	3000 حـ/ الدائنين شركة أ 2700 حـ/ المصرف 300 حـ/ خصم مكتسب (سداد الدائنين مع الاستفادة بالخصم)
3 . إذا تم السداد بعد فترة الخصم :1/14 3000 حـ/ المصرف 3000 حـ/ المدينين شركة (ب) (تحصيل من المدينين مع عدم السماح بالخصم)	3000 حـ/ الدائنين – شركة(أ) 3000 حـ/ المصرف (سداد الدائنين مع عدم الاستفادة من الخصم)

2) طريقة صافي الفاتورة:

وتبعا لهذه الطريقة يتم تسجيل العملية بصافي القيمة (أي مبلغ الفاتورة ناقصاً الخصم) ، في هذه الحالة 2700 دينار . فإذا تم السداد خلال فترة الخصم المسموح بها فلا يظهر شئ بالدفاتر متعلق بالخصم ، أما إذا تم السداد بعد فترة الخصم المسموح بها فإن الخصم الضائع يظهر بدفاتر المشترى . ويفضلها البعض لأنها تبين سوء إجراءات الدفع لدى الشركة المشترية مما أدى إلى ضياع الخصم . ولكن الكثير يفضل طريقة إجمالي الفاتورة لسهولتها وواقعيتها . والقيود التالية توضح بالأرقام ما ذكر في السطور السابقة .

دفاتر الشركة (أ) البائعة	دفاتر الشركة (ب) المشترية
1 . عند حدوث العملية 1/1 2700 حـ/ المدينين شركة ب 2700 حـ/ المبيعات قيمة مبيعات على الحساب	2700 حـ/ المشتريات 2700 حـ/ الدائنون شركة أ قيمة مشتريات على الحساب
2 . إذا تم السداد خلال فترة الخصم 1/8 2700 حـ/ المصرف 2700 حـ/ المدينين شركة ب تحصيل من المدينين خلال فترة الخصم	2700 حـ/ الدائنين شركة أ 2700 حـ/ المصرف سداد للدائنين خلال فترة الخصم
3 . إذا تم السداد بعد فترة الخصم :1/14 3000 حـ/ المصرف إلى مذكورين 300 حـ/ الخصم الدائن 2700 حـ/ المدينين شركة (ب) تحصيل من المدينين مع عدم السماح بالخصم	من مذكورين 2700 حـ/ الدائنين شركة (أ) 300 حـ/ الخصم المدين "الخصم الضائع" 3000 حـ/ المصرف سداد إجمالي الفاتورة بعد فترة الخصم

3 - خصم الكمية

تقوم بعض الشركات من اجل زيادة مبيعاتها بتشجيع عملائها بالشراء بكميات كبيرة ، وذلك بإعطائهم خصماً معيناً كلما وصلت الكمية المشتراه من صنف معين إلى رقم يتفق عليه ، وهذا ما يسمى خصم الكمية . وقد يمنح خصم الكمية على صورة نسبة مئوية كأن

يقال أن هناك خصم قدره 2% إذا كانت الكمية المشتراه أكثر من 2000 وحدة إلى 4000 وحدة و 3% إذا كانت الكمية المشتراه أكثر من 4000 وحدة إلى 8000 وحدة وهكذا . أو أن تكون نسبة خصم الكمية مثلا 4% إذا زادت الكمية المشتراه عن 1500 وحدة . وطبيعي أن نسبة الخصم تضرب في قيمة الوحدات (بالدينارات) لإيجاد قيمة الخصم . وخصم الكمية يختلف عن الخصم النقدي ، لان منح خصم الكمية يعتمد على الكمية المتفق عليها وليس على الفترة المسموح بها ، كما أن خصم الكمية يمنح سواء كانت العملية على الحساب أو كانت نقداً . فإذا كانت العملية على الحساب فإن خصم الكمية (إذا تحقق) تخفض قيمته من المبلغ المستحق على المشترى دفعه ، أما إذا كانت العملية نقداً فإذا تحقق الخصم فإن البائع يقوم بترجيع قيمة الخصم للمشترى . وعادة ما يتفق البائع والمشترى على خصم الكمية على فترة معينة يقوم خلالها المشترى بشراء كميات مختلفة وفى أوقات مختلفة ، وفى نهاية الفترة المتفق عليها يقوم البائع باحتساب قيمة الخصم بناءا على الكمية المباعة إلى المشترى ، ويخفض بها رصيد حساب المشترى في دفاتره إذا كانت العملية تتم على الحساب أو أن يقوم البائع بترجيع قيمة نقدية مساوية لخصم الكمية إلى المشترى .

وفيما يلي سنقوم بشرح كيفية احتساب خصم الكمية وتسجيله في الدفاتر ، ثم بعد ذلك نقدم مثالا شاملاً يبين عملية الشراء والبيع ثم احتساب الخصم وتسجيله بالدفاتر .

مثال (1)

اتفقت شركة (أ) مع شركة (ب) على أن تشترى شركة (ب) بضاعة من شركة (أ) بشرط منحها خصم كمية قدره 2% في آخر كل شهر على مشترياتها التي تزيد عن 20000 وحدة – وفى نهاية الشهر الأول بعد الاتفاق اتضح أن شركة (ب) قد اشترت 30000 وحدة خلال الشهر علما بأن سعر الوحدة كان 5 دينارات .

المطلوب:

1) تحديد قيمة خصم الكمية

2) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات الخصم في دفاتر كل من (أ) و (ب)

الحل :

1) تحديد قيمة خصم الكمية :

الكمية التي يسرى عليها الخصم = 30000 – 20000 = 10000 وحدة

قيمة الكمية التي يسرى عليها الخصم = 10000 ×5 = 50000 دينار

قيمة الخصم = 50000 ×2% = 1000 دينار

2) قيود اليومية :

في دفاتر البائع			في دفاتر المشتري		
1000		حـــ/ خصم الكمية	1000		حـــ/ الدائنين – شركة (أ)
	1000	حـــ/ المدينين – شركة (ب)		1000	حـــ/ خصم الكمية
(خصم كمية بمعدل 2% على 5000 دينار)			(خصم كمية بمعدل 2% على 5000 دينار)		

مثال (2)

تقوم شركة (أ) ببيع صنف معين من البضاعة بسعر 10 دينار للوحدة . وقد عقدت اتفاقا مع شركة (ب) بخصوص خصم الكمية بالشروط التالية :

لاشئ على 2000 وحدة الأولى .

2% على 2000 وحدة التالية .

3% على 4000 وحدة التالية

5% على ما زاد على ذلك .

وخلال الشهر الأول من الاتفاق كانت مبيعات (أ) إلى (ب) على الحساب كما يلي:

فى 1/1 2000 وحدة .

فى 1/7 1000 وحدة .

فى 1/15 3000 وحدة .

فى 1/20 2000 وحدة .

فى 1/23 3000 وحدة .

فى 1/27 2000 وحدة .

المطلوب :

1 – إثبات عمليات البيع والشراء في دفاتر (أ) و(ب) .

2 – احتساب قيمة الخصم .

3 – إثبات خصم الكمية في دفاتر كل من (أ) ، (ب) في الحالتين :

أ – العمليات كانت على الحساب.

ب– العمليات كانت نقداً.

الحل:

1) إثبات قيود اليومية لعمليات الشراء والبيع :

دفاتر البائع			دفاتر المشتري		
في 1/1					
20000		حـــ/ المدينين	20000		حـــ/ المشتريات
	20000	حـــ/ المبيعات		20000	حـــ/ الدائنين
في 1/7					
10000		حـــ/ المدينين	10000		حـــ/ المشتريات
	10000	حـــ/ المبيعات		10000	حـــ/ الدائنين
في 1/15					
30000		حـــ/ المدينين	30000		حـــ/ المشتريات
	30000	حـــ/ المبيعات		30000	حـــ/ الدائنين
في 1/20					
20000		حـــ/ المدينين	20000		حـــ/ المشتريات
	20000	حـــ/ المبيعات		20000	حـــ/ الدائنين
في 1/23					
30000		حـــ/ المدينين	30000		حـــ/ المشتريات
	30000	حـــ/ المبيعات		30000	حـــ/ الدائنين
في 1/27					
20000		حـــ/ المدينين	20000		حـــ/ المشتريات
	20000	حـــ/ المبيعات		20000	حـــ/ الدائنين

ملاحظة : من الملاحظ أن القيود بها تكرار وفى الواقع أن العمليات حدثت في تـــواريخ مختلفة وبالتالي سجلت بهذه الكيفية في دفاتر كل من(أ) و(ب) للشرح فقط .

2) احتساب قيمة الخصم

الكمية المشتراه خلال الشهر   13000 وحدة

(2000) وحدة الأولى – لا شئ

الباقي 11000 وحدة

(2000) وحدة التالية 2%

الباقي 9000 وحدة

(4000) وحدة التالية 3%

الباقي 5000 وحدة ما زاد عن ذلك 5%

قيمة الكميات التي يسرى عليها الخصم :

2000 × 10 = 20000 دينار

4000 × 10 = 40000 دينار

5000 × 10 = 50000 دينار

قيمة الخصم :

20000 × 2% = 400 دينار

40000 × 3% = 1200 دينار

50000 × 5% = 2500 دينار

قيمة الخصم 4100 دينار

3) إثبات الخصم في الدفاتر:

أ) في حالة أن العملية على الحساب :	
دفاتر البائع	دفاتر المشتري
4100 من حـ/ خصم الكمية	4100 من حـ/ الدائنين – شركة(أ)
4100 إلى حـ/ المدينين– شركة (ب)	4100 إلى حـ/ خصم الكمية
إثبات خصم الكمية وتخفيض المدينين به	الحصول على خصم الكمية وتخفيض الدائنين به
ب) في حالة أن العملية نقدا	
4100 من حـ/ خصم الكمية	4100 من حـ/ النقدية
4100 إلى حـ/ النقدية	4100 إلى حـ/ خصم الكمية
دفع قيمة خصم الكمية لشركة (ب)	استلام قيمة خصم الكمية من شركة (أ)

قائمة الدخل في الشركات التجارية

قائمة الدخل المبينة في شكل (4-1) والخاصة بشركة تجارية ، تعمل بشراء البضائع والسلع ثم إعادة بيعها ، تبدو أكثر تعقيدا بعض الشئ اذا ما قورنت بتلك الخاصة بالشركات الخدمية التي قدمناها في الفصل الثالث من هذا الكتاب . ففي قائمة الدخل

الخاصة بالشركات الخدمية (أي التي لا تتعامل بشراء وبيع البضاعة) كانت معادلة قياس الدخل كالتالي :

الإيرادات = المصروفات = صافي الدخل

بينما قائمة الدخل الخاصة بالشركات التجارية (كما هو واضح في شكل 4-1) تتكون من عدة أجزاء أو مراحل حتى نصل إلى صافى الدخل عن الفترة . وفيما يلي شرح لمكونات هذه الأجزاء وبيان المعادلات المختلفة والخاصة بكل جزء من أجزاء قائمة الدخل .

الجزء الأول يحتوى على إيراد المبيعات والذي يتكون من البنود التالية :

- إجمالي رقم المبيعات
- مردودات ومسموحات المبيعات
- صافى رقم المبيعات

ويمكن التعبير عن هذا الجزء من قائمة الدخل بالمعادلة الآتية :

صافى المبيعات = إجمالي المبيعات - مردودات ومسموحات المبيعات

والجزء الثاني يبين تكلفة البضاعة المباعة ، ولفهم هذا المصطلح دعنا نفترض الآتي:

أن شركة (أ) كان لديها في بداية السنة الحالية 2000 وحدة من سلعة معينة وهي السلعة الوحيدة التي تتعامل بها ، وتكلفة الوحدة الواحدة هي 2 دينار ، وبالتالي نجد أن تكلفة بضاعة أول المدة 4000 دينار (2000 وحدة × 2 دينار) . ونفترض أن خلال السنة الحالية قامت الشركة بشراء بضاعة من نفس النوع المتواجد في أول المدة ، وكان مجموع الوحدات المشتراه على مدار السنة 20000 وحدة وسعر شراء الوحدة 2 دينار (بافتراض ثبات السعر طوال السنة) أي أن ثمن الشراء أو قيمة المشتريات خلال السنة هي 40000 دينار (20000 وحدة × 2 دينار).

شكل (4-1) شركة ــــ قائمة الدخل

عن المدة المنتهية في 2009/12/31

الإيرادات من المبيعات :			
إجمالي المبيعات		300000	
تطرح : مردودات ومسموحات المبيعات		(1000)	
صافي المبيعات			290000
تكلفة البضاعة المباعة :			
بضاعة أول المدة		2000	

إجمالي المشتريات خلال الفترة	170000		
تطرح : مردودات ومسموحات المشتريات	(1000)		
صافي ثمن الشراء	160000		
تضاف : مصروفات نقل للداخل	4000		
صافي تكلفة الشراء		164000	
تكلفة البضاعة المعدة للبيع		184000	
تطرح : بضاعة آخر المدة		(24000)	
تكلفة البضاعة المباعة			160000
مجمل الدخل			130000
مصروفات التشغيل :			
مصروفات البيع والتوزيع :			
مرتبات رجال البيع والتوزيع	20000		
مصروفات توزيع	6000		
مصروفات نقل للخارج	12000		
مجموع مصروفات البيع والتوزيع		38000	
مصروفات عامة وإدارية :			
مرتبات	22000		
تأمين	1500		
استهلاك أصول المكتب	4000		
مصروف نور مياه	1500		
مجموع المصروفات العامة والإدارية		29000	
مجموع مصروفات التشغيل			77000
الدخل من النشاط المعتاد			53000
الدخول من النشاط غير المعتاد :			
توزيعات أرباح من شركات أخرى	2000		
إيراد استثمارات	3000		
أرباح بيع أصول	1500		
مجموع الدخول من النشاط غير المعتاد		6500	
مصروفات النشاط غير المعتاد :			

البيان			
مصروفات فوائد	3000		
خسائر بيع أصول	3000		
مجموع المصروفات من النشاط غير المعتاد		6000	
صافي الدخل من النشاط غير المعتاد			500
الدخل قبل الضرائب			53500
الضرائب 35%			18725
صافي الدخل عن الفترة			34775

في هذه الحالة نجد أن مجموع الوحدات التي كانت معدة للبيع خلال السنة يشمل وحدات أول المدة زائدا الوحدات المشتراه خلال السنة أي 22000 وحدة وبما أن السعر ثابت (2دينار) إذا قيمة البضاعة المعدة للبيع خلال السنة هي 44000 دينار (4000 + 40000) أي بصورة أخرى :

تكلفة بضاعة أول المدة	4000 دينار
+ تكلفة بضاعة مشتراه خلال المدة	40000 دينار
= تكلفة بضاعة معدة للبيع	44000 دينار

هذه تكلفة البضاعة المعدة للبيع خلال السنة ، وهنا يأتي السؤال التالي :

هل تم بيع جميع وحدات البضاعة المعدة للبيع خلال السنة ؟

إذا كان قد حدث هذا ، فإن تكلفة البضاعة المعدة للبيع تساوى تكلفة البضاعة المباعة فعلاً . ولكن في الحياة العملية عادة ما يتبقى جزء من البضاعة في نهاية السنة ، وهذا ما يعرف ببضاعة آخر المدة . وفى هذه الحالة تقوم إدارة الشركة بحصر كميات البضاعة المتبقية في نهاية السنة وتحديد تكلفتها ، وطرح ذلك من تكلفة البضاعة المعدة للبيع وذلك لاحتساب تكلفة البضاعة التي بيعت ، أي تكلفة البضاعة المباعة. ونعود إلى مثالنا ، ونفترض أن الوحدات المتبقية في نهاية السنة هي 3000 وحدة ، وهذا يعني أن الوحدات التي تم بيعها (البضاعة المباعة) خلال الفترة هي كالآتي:

وحدات في بضاعة أول المدة	2000 وحدة
+ وحدات اشتريت خلال السنة	20000 وحدة
= إجمالي الوحدات المعدة للبيع	22000 وحدة
- تطرح : وحدات متبقية آخر المدة	(3000) وحدة
= الوحدات التي تم بيعها خلال السنة	19000 وحدة

وبضرب عدد الوحدات التي بيعت خلال السنة في تكلفة الوحدة (2دينار) نستطيع معرفة تكلفة البضاعة المباعة وهي 38000 دينار (19000 وحدة ×2 دينار) .
ويمكن بيان تكلفة البضاعة المباعة على الشكل التالي :

تكلفة بضاعة أول المدة	2000 وحدة × 2 دينار	= 4000 دينار
+ تكلفة بضاعة مشتراه خلال المدة	20000 وحدة × 2 دينار	= 40000 دينار
= تكلفة بضاعة معدة للبيع	22000 وحدة × 2 دينار	= 44000 دينار
− تكلفة بضاعة آخر المدة	(3000) وحدة × 2 دينار	= (6000) دينار =
تكلفة البضاعة المباعة	19000 وحدة × 2 دينار	= 38000 دينار

ولكن قائمة الدخل لا تبين الكميات أو الوحدات وإنما تهتم بالقيمة النقدية فقط (التكلفة) ولذلك نرى أن الجزء الثاني من قائمة الدخل (4−1) يحتوي على الآتي:
تكلفة للبضاعة المباعة :

تكلفة بضاعة أول المدة	20000 دينار
تضاف : تكلفة المشتريات	164000 دينار
تساوي : تكلفة بضاعة معدة للبيع	184000 دينار
تطرح : تكلفة بضاعة آخر المدة	(24000) دينار
تساوي : تكلفة بضاعة مباعة	160000 دينار

نلاحظ في قائمة الدخل المبينة في شكل (4−1) أن صافي تكلفة الشراء هي التي أضيفت إلى تكلفة بضاعة أول المدة وذلك لوجود بنود متعلقة بالمشتريات مثل مردودات ومسموحات المشتريات ومصروفات نقل المشتريات (للداخل)
وإذا أردنا التعبير عن هذا الجزء بمعادلة فستكون كما يلي :

تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة بضاعة أول المدة + تكلفة المشتريات − تكلفة بضاعة آخر المدة

الجزء الثالث من قائمة الدخل هو ذلك الجزء الذي يتحدد فيه إجمالي الدخل (مجمل الدخل) ، وللوصول إلى مجمل الدخل تتم المقارنة بين صافي المبيعات (عدد الوحدات التي بيعت مضروبة في سعر بيع الوحدة) وبين تكلفة البضاعة المباعة [عدد الوحدات التي بيعت مضروبة في ثمن شراء الوحدة (التكلفة)] .

ففي المثال السابق ، عرفنا أن عدد الوحدات التي تم بيعها 19000 وحدة، فلو فرضنا أن سعر بيع الوحدة كان 5 دينارات وبالتالي فان قيمة المبيعات (أي الوحدات المباعة بسعر البيع) ستكون 95000 دينار (19000 وحدة × 5 دينارات) وبما أن تكلفة البضاعة المباعة (في المثال السابق) هي 38000 دينار (19000 وحدة × 2 دينار)، إذا مجمل الدخل سيكون الفرق بين قيمة المبيعات 95000 دينار وتكلفة المبيعات 38000 دينار ، أي 57000 دينار .

وللتحقق من هذا الرقم يمكن أن نقوم باحتسابه بطريقة أخرى كالتالي :

سعر بيع الوحدة	5	دينارات
– تكلفة الوحدة (سعر شرائها)	2	ديناريين
= هامش الربح (الدخل) (مجمل الدخل للوحدة)	3	دينارات

إجمالي الدخل لجميع الوحدات :

عدد الوحدات المباعة	19000	وحدة
× مجمل الدخل للوحدة الواحدة	× 3	دينارات
= إجمالي الدخل	57000	دينار

وهو نفس الرقم الذي توصلنا إليه عن طريق القائمة وإذا أردنا أن نعبر عن هذا الجزء من قائمة الدخل بمعادلة ستكون كما يلي :

مجمل الدخل = صافي قيمة المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة

الجزء الرابع في قائمة الدخل شكل (4–1) تبين الدخل من النشاط العادي (النشاط المعتاد) ويمكن أن نعبر عنه بالمعادلة التالية :

الدخل من النشاط المعتاد = مجمل الدخل – مصروفات التشغيل

الجزء الخامس يوضح الدخل قبل الضرائب – ويمكن أن نعبر عنه بالمعادلة التالية:

الدخل قبل الضرائب = الدخل من النشاط المعتاد + دخول من نشاط غير معتاد – مصروفات نشاط غير معتاد

الجزء السادس والأخير في قائمة الدخل الموضحة في شكل (4–1) يبين صافي الدخل عن الفترة بعد الضرائب وهذا يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية :

صافي الدخل عن الفترة = الدخل قبل الضرائب – مصروف الضريبة

وفيما يلي تلخيص لمعادلات قائمة الدخل مع استبعاد عمليات النشاط غير المعتاد والضرائب :

1) صافى المبيعات = إجمالي المبيعات – مردودات ومسموحات المبيعات

2) تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة بضاعة أول المدة + صافى تكلفة المشتريات – تكلفة بضاعة آخر المدة

3) مجمل الدخل = صافى المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة

4) صافى الدخل عن الفترة = مجمل الدخل – المصروفات التشغيلية المختلفة

قيود الإقفال في الشركات التجارية

يلاحظ على بنود قائمة الدخل أنها تتمثل في أرصدة الحسابات المؤقتة والتي تقفل في حساب ملخص الدخل باستثناء بندين وهما : بضاعة أول المدة وبضاعة آخر المدة، حيث أن الأول (بند بضاعة أول المدة) يبقى حسابه مفتوح من أول السنة إلى نهايتها حيث يقفل في نهاية السنة في ملخص الدخل ، أما بضاعة آخر المدة يتم تحديدها في نهاية السنة المالية عن طريق الجرد (الحصر والتقييم) ثم بعد ذلك تثبت في الدفاتر ويبقى حسابها مفتوحا إلى نهاية السنة التالية حيث أن بضاعة آخر المدة لسنة معينة تمثل بضاعة أول المدة للسنة التالية .

وقيود الإقفال في الشركات التجارية تختلف قليلا عن تلك الخاصة بالشركات الخدمية وذلك بسبب وجود بنود جديدة مثل البضاعة (أول وآخر المدة) وحساب المشتريات ومردودات ومسموحات البضاعة ، ولكن لتجنب سوء الفهم نرى لزاماً أن نقدم قيود الإقفال في شركة تجارية وذلك كما يلي :

- إقفال المبيعات

xx		حـــ/ المبيعات
	xx	حـــ/ ملخص الدخل

- إقفال أي إيرادات أخرى :

xx		حـــ/ إيرادات متنوعة
	xx	حـــ/ ملخص الدخل

- إقفال المصروفات :

xx		حـــ/ ملخص الدخل
		إلى مذكورين
	xx	حـــ/ المشتريات
	xx	حـــ/ مرتبات رجال البيع

	xx	حــــ/ مصروفات توزيع
	xx	حــــ/ مصروفات نقل للداخل
	xx	حــــ/ مصروفات نقل للخارج
		(وغيرها من المصروفات)

- إقفال بضاعة أول المدة :

xx		حــــ/ ملخص الدخل
	xx	حــــ/ بضاعة أول المدة

- إثبات بضاعة آخر المدة :

xx		حــــ/ بضاعة آخر المدة
	xx	حــــ/ ملخص الدخل

- إقفال مردودات ومسموحات المبيعات :

xx		حــــ/ ملخص الدخل
	xx	حــــ/ مردودات ومسموحات المبيعات

- إقفال مردودات ومسموحات المشتريات :

xx		حــــ/ مردودات ومسموحات المشتريات
	xx	حــــ/ ملخص الدخل

- إقفال حساب ملخص الدخل :

هناك احتمالين :

1) حالة وجود رصيد دائن لملخص الدخل " صافي دخل " يكون القيد :

xx		حــــ/ ملخص الدخل
	xx	حــــ/ رأس المال

2) حالة وجود رصيد مدين لملخص الدخل " صافي خسارة " يكون القيد :

xx		حــــ/ رأس المال
	xx	حــــ/ ملخص الدخل

والقيود الموضحة أعلاه أثبتت منفردة وذلك لتبسيط عملية الفهم ، حيث يمكن أن تثبت من خلال مجموعتين من القيود المركبة ، وذلك لقفل الأرصدة الدائنة والأرصدة المدينة ، وذلك كما يلي :

- إقفال الأرصدة الدائنة (واثبات بضاعة آخر المدة):

		من مذكورين
×××		حـــ/ المبيعات
×××		حـــ/ إيرادات متنوعة
×××		حـــ/ مردودات ومسموحات المشتريات
×××		حـــ/ بضاعة آخر المدة
	×××	حـــ/ ملخص الدخل

- إقفال الأرصدة المدينة :

××		حـــ/ ملخص الدخل
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ المشتريات
	××	حـــ/ مرتبات رجال البيع
	××	حـــ/ مصروفات التوزيع
	××	حـــ/ مصروفات نقل للداخل
	××	حـــ/ مصروفات نقل للخارج
	××	حـــ/ مردودات ومسموحات المبيعات
	××	حـــ/ بضاعة أول المدة

وعند ترحيل هذه القيود إلى حساب ملخص الدخل يبدو كما يلي :

حـــ/ ملخص الدخل

منه		له	
××	المشتريات	××	المبيعات
××	مرتبات رجال البيع	××	إيرادات متنوعة
××	مصروفات التوزيع	××	مردودات ومسموحات المشتريات
××	مصروفات نقل للداخل	××	بضاعة آخر المدة
××	مصروفات نقل للخارج		
××	مردودات ومسموحات المبيعات		
××	بضاعة أول المدة		

ويقفل رصيد حساب ملخص الدخل في حساب رأس المال كما أشير إلى ذلك سابقاً.

قائمة المركز المالي " الميزانية " في الشركات التجارية

قائمة المركز المالي التي قدمت للقارئ حتى الآن في هذا الكتاب أتسمت ببساطتها وقلة البنود الظاهرة بها ، وذلك نظراً للعدد المحدود للعمليات المالية والحسابات التي نوقشت وقدمت في الفصول التمهيدية السابقة .

والآن دعنا نقدم " وبشكل سريع " قائمة المركز المالي الأكثر شيوعا والمحتوية على أغلب البنود التي تصادف القارئ في الحياة العملية والخاصة بالشركات التجارية.

وليس مطلوبا من القارئ (الطالب المبتدئ خاصة) في هذه المرحلة الفهم الكامل لجميع البنود الواردة على قائمة المركز المالي الموضحة في شكل (4-2) ، لأنها تحتوى على بنود لم نتناولها بعد بالشرح في ما مضى من فصول في هذا الكتاب ولكنها ستكون مثار نقاش في فصول قادمة . ولكن على القارئ الآن أن يتفحص هذه القائمة ويتعرف على البنود المبينة بها وطريقة تبويبها ، أما الفهم الكامل لها سيأتي تدريجيا كلما تقدم في دراسة مادة هذا الكتاب . وتجدر الإشارة إلى إن قائمة المركز المالي المبينة في شكل (4-2) قد قدمت على شكل تقرير حيث بوبت الأصول في الجزء العلوي وصنفت الالتزامات وحقوق الملكية في الجزء السفلى ، بينما هناك تبويب آخر كما هو مبين في شكل (4-3) وهو على صورة حساب (T) به جانبين يطلق عليه الميزانية ، الجانب الأيمن منها صنفت به الأصول والجانب الأيسر منها صنفت به الالتزامات وحقوق الملكية ، (الخصوم) وكلا الطريقتين في تبويب المركز المالي أو الميزانية مقبولة .

وفيما يلي شرح بسيط للبنود الواردة بقائمة المركز المالي " الميزانية "

شكل (4-2) شركة ـــــ قائمة المركز المالي

في 2009/12/31

الأصول			
الأصول المتداولة :			
نقدية		24000	
استثمارات قصيرة الأجل		10000	
أوراق قبض		2000	
مدينون	27000		
ناقص : مخصص ديون مشكوك فيها	(2500)	24500	
بضاعة		36000	
مصروفات مدفوعة مقدما		2000	
إجمالي الأصول المتداولة			98500
الاستثمارات طويلة الأجل :			
استثمار في أسهم شركة (أ)			10500

البيان			
الأصول الثابتة :			
أراضي		10000	
مباني	24000		
ناقص : مجمع الاستهلاك	(1500)	22500	
أثاث	10000		
ناقص : مجمع الاستهلاك	(1500)	8500	
سيارات	6000		
ناقص : مجمع الاستهلاك	(1500)	4500	
إجمالي الأصول الثابتة			45500
الأصول غير الملموسة			
شهرة		10000	
علامات تجارية		8000	
إجمالي الأصول غير الملموسة			18000
أصول أخرى (أرصدة مدينة أخرى) :			
تأمينات لدى الغير			7000
إجمالي الأصول			179500
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات قصيرة الأجل :			
أوراق الدفع	4000		
الدائنون	27000		
إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل		31000	
الالتزامات طويلة الأجل :			
قرض سندات		34000	
إجمالي الالتزامات			65000
حقوق الملكية :			
رأس المال في 2009/1/1		87000	
صافي الدخل عن الفترة	30000		
ناقص : المسحوبات	2500		
الزيادة في رأس المال		27500	
رأس المال في 2009/12/31			114500
			179500

الأصول المتداولة :

الأصول المتداولة تشمل النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل وغيرها من الأصول الأخرى والتي يحتمل أنها تتحول إلى نقدية خلال مدة قصيرة. والمدة عادة سنة واحـــدة ،

ويمكن أن تكون أطول من ذلك في حالة المشاريع التي تكون الدورة التجارية لها أطـول من سنة . ومن البنود الأساسية ضمن الأصول المتداولة هـي النقديـة - الاسـتثمارات قصيرة الأجل - أوراق القبض - المدينون - البضاعة - والمصروفات المدفوعة مقدماً .

شكل (4-3)

شركة ـــ

الميزانية في 2009/12/31

أصول				خصوم		
الأصول المتداولة:				الالتزامات قصيرة الأجل :		
نقدية		24000		أوراق الدفع	4000	
استثمارات قصيرة الأجل		1000		الدائنون	27000	
أوراق القبض		2000		اجمالي الالتزامات قصيرة الأجل		31000
المدينون	27000			الالتزامات طويلة الأجل :		
مخصص ديون مشكوك فيها	(2500)	24500		قرض سندات	34000	
بضاعة		36000		اجمالي الالتزامات طويلة الأجل		34000
مصروفات مدفوعة مقدما		2000		حقوق الملكية :		
اجمالي الأصول المتداولة			98500	رأس المال في 2009/1/1	87000	
الاستثمارات طويلة الأجل:				صافي دخل الفترة	30000	
استثمار في أسهم شركة (أ)			10500	(-) المسحوبات	(2500)	
الأصول الثابتة :				رأس المال في 2009/12/31		114500
أراضي		10000				
مباني	240000					
مجمع استهلاك	(1500)	22500				
أثاث	10000					
مجمع استهلاك	(1500)	8500				
سيارات	6000					
مجمع استهلاك	(1500)	4500				
إجمالي الأصول الثابتة			45500			
الأصول غير الملموسة						
شهرة محل		10000				
علامات تجارية		8000				
اجمالي الأصول غير الملموسة			18000			
أصول أخرى (أرصدة مدينة أخرى)						
تأمينات لدى الغير			7000			
			179500			179500

ومصطلح "الدورة التجارية " يعنى متوسط الفترة الزمنية التي تفصل ما بين شراء البضاعة وبين تحويل هذه البضاعة إلى نقدية مرة أخرى وتسلسل العمليات خلال الدورة التجارية الكاملة غالبا ما تكون كالآتي :

1) شراء بضاعة
2) بيع البضاعة على الحساب
3) تحصيل ثمن البضاعة من العملاء ، وبالتالي كلمة " دورة " تشير إلى التدفق الدوري من النقدية إلى البضاعة إلى المدينين إلى نقدية مرة ثانية .

الدورة التجارية في المشاريع التي تكون حركة البضاعة فيها سريعة (أسواق المواد الغذائية مثلا) يمكن أن تكتمل في عدة أسابيع ، بينما اغلب الشركات التجارية الأخرى تحتاج إلى عدة شهور (ولكن اقل من سنة) لاكتمال دورتها التجارية . ولكن هناك بعض الشركات الصناعية التي تحتاج إلى أكثر من سنة لإتمام دورتها التجارية مثال ذلك شركة صناعة الطائرات وبالتالي أي أصل يحتمل تحويله إلى نقدية خلال فترة سنة أو الدورة التجارية أيهما أطول يبوب ويصنف كأصل متداول ، وفيما يلي شرح موجز للبنود الظاهرة في شكل (4-2) و (4-3) ضمن الأصول المتداولة :

النقدية : تتكون من النقدية المودعة بالمصارف والنقدية المتواجدة في خزينة الشركة في شكل عملات معدنية وورقية وصكوك أو حوالات مالية .

استثمارات قصيرة الأجل : وهى تمثل الأوراق المالية " الساهم والسندات " الخاصة بشركات أخرى والتى قامت الشركة بشرائها وذلك لوجود نقدية زائدة لديها، وهذه الاستثمارات تدر على الشركة أرباح وفوائد . ويمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وذلك عن طريق بيعها عند الحاجة إلى نقدية وسنتكلم عن هذه الاستثمارات بصورة أكثر تفصيلا في فصل قادم من هذا الكتاب .

أوراق القبض : وتسمى أحيانا أوراق تحت التحصيل ، وهى أوراق قانونية مثل الكمبيالات والسندات الاذنية ، وهى تمثل ديون على الغير لصالح الشركة ، وعادة تنتج عن عمليات البيع بالأجل حيث يتعهد المدين بالدفع في تاريخ معين لصالح الشركة . وسنناقش هذا الموضوع بتوسع في فصل لاحق من هذا الكتاب .

المدينون : هذا البند يشير إلى حقوق الشركة لدى الغير (العملاء) نتيجة بيعهم بضاعة أو خدمة على الحساب . وعادة ما تصادف الشركة أن بعض المدينين لا يسددون ما عليهم تجاهها وبالتالي تكون هذه الديون غير محتملة التحصيل ،

ولذلك تقوم الشركات بتقدير ما يعرف بالديون المشكوك في تحصيلها . ويظهر الحساب على قائمة المركز المالي كما هو مبين في شكل (4-2) وشكل (4-3) بحيث يبين رصيد مخصص لديون المشكوك فيها مطروحا من إجمالي رصيد المدينين حتى يتضح لقارئ الميزانية المبلغ القابل للتحصيل من المدينين.

البضاعة : وهذا البند يحتوى على جميع العناصر والمواد التي اشتريت أو صنعت لغرض بيعها للعملاء ، والتي تكون متواجدة بمخازن الشركة عند إعداد القوائم المالية (نهاية السنة المالية) وقد تكون البضاعة في شكل سلع تامة في الشركات التجارية أو قد تكون في شكل سلع تامة وسلع نصف مصنعة (غير تامة) ومواد خام كما هو الحال في الشركات الصناعية .

المصروفات المدفوعة مقدماً : وهي تلك المبالغ التي دفعت مقدما في السنة الحالية أو في السنوات السابقة وذلك للاستفادة منها في سنة أو سنوات قادمة ، ومن أمثلة ذلك التأمين المدفوع مقدما عن فترات مالية قادمة والإيجار المدفوع مقدما عن عدة فترات وكذلك مصاريف القرطاسية والأدوات المكتبية التي يشترى منها ما يكفى لفترات مالية قادمة وتخضع هذه المصروفات إلى تسويات في نهاية الفترة المالية لتحميل السنة الحالية بما يخصها وترحيل الرصيد إلى السنوات القادمة ، وسنناقش هذا الموضوع بالتفصيل عند الكلام عن التسويات الجردية (تسويات آخر السنة) وذلك في الفصل القادم .

الاستثمارات طويلة الأجل : ويظهر هذا البند بعد الأصول المتداولة ، وهو يمثل استثمار الشركة في أسهم وسندات شركات أخرى ، وعادة نشترى الشركة هذه الأسهم والسندات ليس لغرض بيعها خلال السنة المالية وإنما لغرض الاحتفاظ بها والتمتع بالأرباح أو الفوائد التي تتحصل عليها . ولكن إذا كانت نية الشركة هو تحويلها إلى نقدية في مدة تقل عن السنة ففي هذه الحالة يجب تبويبها ضمن الاستثمارات قصيرة الأجل أي ضمن الأصول المتداولة .

الأصول الثابتة : الأصول التي لها حياة إنتاجية طويلة (أكثر من سنة) والتي اقتنتها الشركة لغرض الاستخدام في نشاطها وليس لغرض بيعها تصنف في قائمة المركز المالي كأصول ثابتة . وتبوب أنواع الأصول الثابتة حسب طول مدة بقائها بالشركة ، فتأتى الأراضي والمباني في المقدمة ثم الأثاث ثم الآلات ثم السيارات وهكذا . وكل الأصول تحت هذا البند عدا الأراضي - تخضع

لما يعرف بالاستهلاك ، وبالتالي ظهر مجمع الاستهلاك كرصيد مطروح من التكلفة الأصلية لهذه الأصول (سنناقش ذلك في فصل قادم)

الأصول غير الملموسة : هي تلك الأصول التي ليس لها كيان مادي ملموس ، مثال ذلك شهرة المحل، حقوق الاختراع ،العلامات التجارية ، مصاريف التأسيس وهذا النوع من الأصول سنناقشه في فصل قادم .

أصول أخرى (أرصدة مدينة أخرى) : يحوى هذا البند الأصول المختلفة والأرصدة المدينة الأخرى والتي لا يمكن أدراجها تحت أي من التصنيفات التي ذكرت أعلاه . مثال ذلك تأمينات لدى الغير ، والتي تمثل المدفوعات التي دفعتها الشركة كتأمين لشركات الكهرباء والهواتف وغيرها من شركات المنافع العامة ، كذلك الضمانات التي تدفعها الشركة إلى الموردين أو المقاولين ، حيث أن هذه المدفوعات ترجع للشركة بعد انتهاء الخدمة ، وبالتالي فهي تمثل أصل من أصول الشركة .

الالتزامات قصيرة الأجل : وهى تمثل ديون على الشركة لصالح الغير والتي تستحق الدفع خلال الدورة التجارية أو السنة المالية أيهما أطول : وأهم مكونات هذا **البند هي:**

أوراق الدفع : وهى تمثل تعهد كتابي من قبل الشركة لدفع مبلغ محدد وفى تاريخ معين ، وهى عكس أوراق القبض التي سبق الحديث عنها . وتجدر الإشارة إلى أن نفس الورقة التجارية ينظر إليها من جهة الذي أصدرها كورقة قبض وينظر إليها كورقة دفع من جهة الذي قبلها أو سحبت عليه .

الدائنون : وهذا ينتج عادة من شراء السلع أو الخدمات على الحساب ، ويختلف عن أوراق الدفع في أن الأخيرة هي تعهد مكتوب بينما الأول تعهد غير مكتوب لدفع الدين مستقبلاً، (اتفاق شفوي).

الالتزامات طويلة الأجل :

وهى تلك الديون التي على الشركة لصالح الغير والتي تستحق الدفع بعد مدة أطول من سنة ، مثال ذلك قرض السندات (سيناقش في فصل لاحق) والذي يستخدم كمصدر لتمويل شراء الأصول الثابتة أو أي إنفاق رأسمالي آخر .

حقوق الملكية :

وهذه تشتمل على ما ساهم به أصحاب المشروع ،أي المبالغ التي تم تخصيصها كرأس مال ، كذلك على الأرباح التي تحققها الشركة وتبقى بها (أي لا توزع على الملاك) ، وتختلف مكونات حقوق أصحاب المشروع (حقوق الملكية) حسب اختلاف الشكل

القانوني للشركة . ففي الشركات المساهمة يتكون هذا البند من رأس مال الأسهم والأرباح المحجوزة ، وفى الشركات التضامنية يتكون هذا البند من رؤوس أموال الشركاء وحساباتهم الجارية ، أما في الشركات الفردية (موضوع دراستنا الآن) يتكون بند حقوق الملكية من رأس المال ، والأرباح المحققة خلال الفترة والمسحوبات التي يسحبها المالك (صاحب الشركة) خلال الفترة من نقدية أو بضاعة مقيمة بالنقود، وفيما يلي شرح مختصر لمكونات حقوق الملكية للشركة الفردية :

رأس المال : هو ذلك المبلغ الذي خصصه صاحب الشركة للمشروع زائدا أي أرباح أعوام سابقة وناقصا أي خسائر أعوام سابقة .

صافى دخل الفترة : هو ذلك المبلغ الذي تم تحقيقه خلال السنة المعد عنها الميزانية، حيث أن الأرباح تعد زيادة لرأس المال . في حالة تكبد الشركة لخسارة فإن مبلغ الخسارة لفترة معينة تخصم من رأس المال ، لأن الخسارة تعتبر تخفيض لرأس **المال.**

المسحوبات : هي تلك المبالغ أو البضائع مقيمة بالنقود والتي تم سحبها من قبل صاحب الشركة . وهى تعتبر تخفيض لحقوق الملكية .

مثال شامل :

استخرجت الأرصدة التالية من دفاتر شركة (أ) وذلك في 2009/12/31:

50000 رأس المال	125 م.بريد	2500 م.م. مبيعات
500 مسحوبات	1875 م. عمومية	1250 م. نقل لمشتريات
12500 أثاث	430 مرتبات	750 م.نقل بضاعة
18750 المصرف	3000 م.مدفوعة مقدما	1250 تأمينات لدى الغير
12500 مدينون	2000 أوراق قبض	375 م. هاتف
2500 دائنون	10000 سيارات	190 م. نور ومياه
8750 بضاعة1/1	7500 آلات	1875 م. إيجار
935 م. توزيع	6250 خزينة	435 فوائد دائنة
40000 مشتريات	62500 مبيعات	6685 أ. دفع
1565 م. إعلانات	3750 م.م مشتريات	10000 قرض سندات
		1000 م. جمركية

علماً بأن بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ 7500 دينار

المطلوب :

1) إعداد ميزان المراجعة في 2009/12/31
2) إجراء قيود اليومية اللازمة لإقفال الحسابات المؤقتة
3) تصوير حسابات ملخص الدخل ورأس المال
4) إعداد قائمة الدخل عن الفترة وقائمة المركز المالي في 2009/12/31.

الحل :

1) ميزان المراجعة

شركة (أ) ميزان المراجعة في 2009/12/31

اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
رأس المال	50000	
مسحوبات		500
أثاث		12500
المصرف		18750
مدينون		12500
دائنون	2500	
بضاعة 1/1		8750
م. توزيع		935
مشتريات		40000
م.إعلان		1565
م. بريد		125
م. عمومية		1875
م. مرتبات		430
م. مدفوعة مقدما		3000
م. أوراق قبض		2000
سيارات		10000
آلات		7500
خزينة		6250
مبيعات	62500	
م.م.مشتريات	3750	
م.م. مبيعات		2500
م. نقل مشتريات		1250
م. نقل مبيعات		750
تأمينات لدى الغير		1250
م. هاتف		375
م. نور ومياه		190
م. إيجار		1875
فوائد دائنة	435	
أ. دفع	6685	
قرض سندات	10000	
م. جمركية		1000
	135870	135870

2) قيود الإقفال:

مدين	دائن	بيان
		من مذكورين
62500		حـــ/ المبيعات
3750		حـــ/ م.م.مشتريات
435		حـــ/ فوائد دائنة
7500		حـــ/ بضاعة آخر المدة
	74185	إلى حـــ/ ملخص الدخل
		(إقفال الأرصدة الدائنة وإثبات بضاعة آخر المدة)
61620		حـــ/ ملخص الدخل
		إلى مذكورين
	935	حـــ/ مصاريف توزيع
	40000	حـــ/ مشتريات
	1565	حـــ/ مصروفات إعلان
	125	حـــ/ مصروفات عمومية
	1875	حـــ/ م. مرتبات
	430	حـــ/ م.م. مبيعات
	2500	حـــ/ م. نقل مشتريات
	1250	حـــ/ م. نقل مبيعات
	750	حـــ/ م. هاتف
	375	حـــ/ م. نور ومياه
	190	حـــ/ مصروف إيجار
	1875	حـــ/ مصروفات عمومية
	8750	حـــ/ بضاعة أول المدة
	1000	حـــ/ مصروفات جمركية
		(إقفال المصروفات وبضاعة أول المدة)
12565		حـــ/ ملخص الدخل
	12565	حـــ/ رأس المال
		(إقفال ملخص الدخل في رأس المال)
500		حـــ/ رأس المال
	500	حـــ/ المسحوبات
		(إقفال المسحوبات)

٣) تصوير حسابي ملخص الدخل ورأس المال

حـ/ ملخص الدخل

منه		له	
935	مصاريف توزيع	62500	المبيعات
40000	مشتريات	3750	م.م.مشتريات
1565	مصاريف إعلان	435	فوائد دائنة
125	مصاريف بريد	7500	بضاعة آخر المدة
1875	مصروفات عمومية		
430	مرتبات		
2500	م.م.مبيعات		
1250	م. نقل مشتريات		
750	م. نقل مبيعات		
375	م. هاتف		
190	م. نور ومياه		
1875	م. إيجار		
8750	بضاعة أول المدة		
1000	م. جمركية		
12565	رصيد مرحل		
74185		74185	
13565	حـ/ رأس المال	12565	رصيد منقول

حـ/ رأس المال

منه		له	
500	مسحوبات	50000	رصيد 1/1
62065	مرحل	12565	حـ/ ملخص الدخل
62565		62565	
		62065	منقول (يظهر على قائمة المركز المالي)

4) القوائم المالية

شركة أ

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2009/12/31

البيان			
الإيرادات من المبيعات :			
إجمالي المبيعات		62500	
تطرح : م. م. المبيعات		2500	
صافي المبيعات			60000
تكلفة البضاعة المباعة :			
بضاعة أول المدة		8750	
إجمالي المشتريات خلال الفترة	40000		
تطرح : م. م. المشتريات	3750		
صافي ثمن الشراء	36250		
يضاف : مصروفات نقل للداخل	1250		
مصروفات جمركية على المشتريات	1000		
صافي تكلفة الشراء		38500	
تكلفة بضاعة معدة للبيع		47250	
تطرح بضاعة آخر المدة		7500	
تكلفة البضاعة المباعة			39750
إجمالي الدخل " مجمل الدخل "			20250
مصروفات التشغيل :			
مصروفات توزيع		935	
مصروفات نقل للخارج		750	
مصروفات إعلان		1565	
مصروفات بريد		125	
مصروفات عمومية		1875	
مصروفات هاتف		375	
مصروفات نور ومياه		190	
مصروفات إيجار		1875	
مصروفات مرتبات		430	
إجمالي مصروفات التشغيل			8120
الدخل من النشاط المعتاد			12130
فوائد دائنة			435
صافي الدخل قبل الضرائب			12565

شركة (أ)
قائمة المركز المالي
في 2009/12/31

البيان			
الأصول			
الأصول المتداولة :			
الخزينة		6250	
المصرف		18750	
أوراق قبض		2000	
مدينون		12500	
بضاعة آخر المدة		7500	
مصروفات مدفوعة مقدما		3000	
إجمالى الأصول المتداولة			50000
الأصول الثابتة :			
سيارات		10000	
آلات		7500	
أثاث		12500	
إجمالى الأصول الثابتة			30000
أرصدة مدينة أخرى :			
تأمينات لدى الغير			1250
إجمالى الأصول			81250
الخصوم			
الالتزامات قصيرة الأجل :			
أوراق الدفع	6685		
الدائنون	2500		
إجمالى الالتزامات قصيرة الأجل		9185	
الالتزامات طويلة الأجل :			
قرض سندات		10000	
إجمالى الالتزامات			19185
حقوق الملكية :			
رأس المال فى 2009/1/1		50000	
صافي الدخل عن الفترة	12565		
ناقص المسحوبات	500		
الزيادة فى رأس المال		12065	
رأس المال فى 2009/12/31			62065
			81250

أسئلة وتدريبات

1.4) اشرح الفرق – من وجهة النظر المحاسبية – بين شركات الخدمات والشركات التجارية التي تتاجر في السلع.

2.4) ما هو الحساب الذي يستخدم عادة في الشركات التجارية ليقوم مقام حساب الإيرادات في شركة خدمية .

3.4) خلال السنة المالية تمت مبيعات بضاعة في شركة (أ) بأسعار تزيد عن أسعار التكلفة ، فهل من الضروري أن تحقق هذه الشركة صافي دخل في هذه السنة؟

4.4) لماذا يكون استخدام حساب مستقل لتسجيل مردودات ومسموحات المشتريات أمرا مرغوبا فيه بالرغم من انه يمكن تحقيق نفس النتيجة النهائية عن طريق جعل حساب المشتريات دائنا بقيمة المردودات والمسموحات ؟

5.4) أين يتم تبويب حساب مصروفات نقل للداخل " نقل مشتريات " على قائمة الدخل ؟ ولماذا ؟

6.4) ميز بين الخصم التجاري والخصم النقدي ؟

7.4) تكلم عن خصم الكمية والغرض منه .

8.4) الخصم النقدي يؤثر على البائع والمشترى ، ما هى التسميات المستخدمة للتعبير عن الخصم النقدي من وجهة نظر البائع ؟ ومن وجهة نظر المشترى؟

9.4) اشرح طريقة صافى الفاتورة وإجمالي الفاتورة مبينا رأيك بخصوص الطريقة التي تحبذها مع ذكر المبررات .

10.4)تقوم شركة (أ) ببيع أجهزة الكترونية بالجملة والتجزئة وتقوم بنشر أسعارها سنويا ، ماهى القيمة التي تسجل بها مبيعاتها عندما يكون السعر المعلن للسلعة 400 دينار وتم بيعها لأحدى الشركات بخصم تجارى 20%.

11.4)تكلم عن شروط الائتمان " بين الشركات التجارية ؟

12.4)الآتي بعض المصطلحات المحاسبية التي درستها :

1 – تأمينات لدى الغير	2 – مبيعات " إيرادات "
3 – الأصول غير الملموسة	4 – تكلفة البضاعة المباعة
5 – أوراق الدفع	6 – الدائنون
7 – تكلفة بضاعة معدة للبيع	8 – التزامات طويلة الأجل
9 – صافى الدخل	10– رأس المال

11- مصروفات التشغيل
12- المسحوبات
13- القوائم المالية
14- بضاعة آخر المدة
15- قائمة الدخل
16- مجمل الدخل
17- الأصول المتداولة
18- قائمة المركز المالي
19- أوراق القبض
20- الأصول الثابتة
21- استثمارات قصيرة الأجل .

والمطلوب وضع رقم المصطلح المناسب في المكان المخصص امام كل جملة من الجمل الآتية :

________ تعهد مكتوب لدفع مبلغ محدد في تاريخ معين نظير شراء سلع أو خدمات
________ زيادة في الأصول نظير تقديم خدمة أو بيع سلعة
________ الناتج من طرح تكلفة المبيعات من صافى المبيعات
________ المصروفات العادية التي تتكبدها الشركة في سبيل تسير دقة العمل في الشركة.
________ الناتج النهائي في قائمة الدخل
________ بضاعة أول المدة مضافاً إليها المشتريات خلال السنة.
________ الناتج من طرح بضاعة آخر المدة من البضاعة المعدة للبيع
________ قائمة مالية تبين نتائج أعمال الشركة خلال فترة معينة .
________ البضاعة التي لم تباع حتى وقت إعداد القوائم المالية .
________ مافى حوزة الشركة من أسهم أو سندات لشركات أخرى لغرض إعادة بيعها خلال سنه.
________ مبالغ دفعتها الشركة للغير كضمان والتي تسترجع فيما بعد.
________ مافى حوزة الشركة من موجودات لغرض تسير عمل الشركة .
________ العلامات التجارية وحقوق الاختراع والشهرة
________ الناتج النهائي للدورة المحاسبية .
________ قائمة تبين ما للشركة وما عليها في تاريخ معين .
________ الأصول التي تتمثل في النقدية وغيرها من الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية خلال سنه .
________ ما يستخدمه صاحب الشركة في أغراضه الشخصية.
________ ماساهم به صاحب الشركة مضافا إليه صافى دخول السنوات السابقة
________ قرض مصرفي يتوقع تسديده خلال فترة أطول من سنة

ـــــــــــــ تعهد كتابي من الغير بدفع مبلغ محدد في تاريخ معين نظير شرائه سلع أو خدمات.

ـــــــــــــ مبالغ ينتظر سدادها للغير خلال سنة .

13.4)ما معنى التعبيرات الآتية : (ص /30) ، (ص /60) ، (ص/10 ، بعد نهاية الشهر)، (10/2، ص /30).

14.4)خلال السنة المالية اشترت شركة (أ) بضاعة تكلفتها 200000 دينار ، ماهى تكلفة البضاعة المباعة تحت كل بديل من البدائل الآتية :

أ - بضاعة أول المدة لا توجد ، بضاعة آخر المدة 40000 دينار

ب- بضاعة أول المدة 60000 دينار ، بضاعة آخر المدة لا توجد.

جـ- بضاعة أول المدة 58000 دينار ، بضاعة آخر المدة 78000 دينار

د - بضاعة أول المدة 90000 دينار ، بضاعة آخر المدة 67000 دينار.

15.4)معادلات قائمة الدخل

أ - صافى المبيعات = ...(+)...................

ب- صافى ثمن الشراء = المشتريات خلال السنة (-)...................

جـ- صافى تكلفة الشراء = صافى ثمن الشراء (+) ....

د - تكلفة بضاعة معدة للبيع = بضاعة أول المدة (+)..................

هـ- تكلفة بضاعة مباعدة = تكلفة بضاعة معدة للبيع (-)..................

و - تكلفة بضاعة مباعة = بضاعة أول المدة (+)...........(-)..........

ز- إجمالي الدخل = صافى الدخل (+).........................

ح - المبيعات = إجمالي الدخل (+)............................

ط - صافى الدخل = المبيعات (-)................ (-)..............

ى - إجمالي الدخل = صافى المبيعات (-)........................

16.4)إذا كانت تكلفة البضاعة المباعة خلال السنة الأولى من بداية عمليات الشركة (أ) 90000 دينار ، وكان إجمالي الدخل يعادل 40% من المبيعات، فما هو رقم المبيعات .

17.4)المطلوب احتساب تكلفة البضاعة المباعة باستخدام أرصدة الحسابات التالية: بضاعة أول المدة 25000 دينار - مشتريات 84000 دينار - مردودات ومسموحات المشتريات 4500 دينار - مصروفات نقل مشتريات500 دينار - بضاعة آخر المدة 36000 دينار .

18.4)شركة تقوم بتجارة الأخشاب ، إليك العمليات التي قامت بها خلال شهر أغسطس 1996:

8/1 دفعت مبلغ 300 دينار كإيجار لمبنى الإدارة .

8/2 اشترت بضاعة على الحساب من شركة التوريدات بمبلغ 9850 دينار.

8/3 بلغت المبيعات النقدية لشركة (جـ) مبلغ 1500 دينار .

8/6 اشترت أثاث من شركة الاتحاد على الحساب بمبلغ 1540 دينار.

8/7 ردت بضاعة إلى شركة التوريدات قيمتها 1500 دينار

8/8 باعت بضاعة على الحساب إلى شركة المقاولات بمبلغ 2200 دينار.

8/8 سدد رصيد حساب شركة التوريدات بصك .

8/9 اشترت بضاعة نقدا بمبلغ 180 دينار .

8/9 ردت إليها بضاعة من تلك التي باعتها إلى شركة (جـ) يوم 8/3 قيمتها500 دينار ، ولم تقم الشركة برد القيمة بعد للشركة (جـ).

8/12 ردت بضاعة من شركة المقاولات قيمتها 1200 دينار وسدد الرصيد نقداً.

8/14 باعت بضاعة إلى شركة (ب) على الحساب بمبلغ 1250 دينار.

8/15 منحت الشركة مسموحات على البضاعة المباعة لشركة (ب) قيمتها 50 دينار وذلك لوجود تلف بسيط بها ، وسددت الشركة (ب) الرصيد الباقي نقدا في الحال.

المطلوب :

1) إثبات العمليات السابقة في اليومية العامة.

2) فتح الحسابات المختلفة .

19.4)فيما يلي بعض العمليات التي تمت خلال الأسبوع الأول من بداية أعمال الشركة :

1/1 شراء آلات ومعدات بمبلغ 3000 دينار ، دفعت بصك لشركة (أ)

1/2 شراء بضاعة بمبلغ 2500 دينار من شركة (ب) على الحساب.

1/3 بيع بضاعة بمبلغ 2000 دينار إلى شركة (جـ) بصك

1/4 رد جزء من البضاعة المشتراه من (ب) تكلفتها 350 دينار

1/5 سداد مستحقات شركة (ب)

1/5 ردت شركة (جـ) جزء من البضاعة المباعة إليها ، قيمتها 750 دينار ولم تدفع لها القيمة بعد .

1/6 تحصلت الشركة على مسموحات على مشترياتها من شركة (أ) قيمتها 300 دينار ولم يرسل المبلغ بعد للشركة من قبل شركة (أ).

المطلوب :

إثبات قيود اليومية للعمليات السابقة .

20.4)ظهرت المعلومات التالية بدفاتر شركة بيع مواد غذائية عن السنة المنهية في 2009/12/31.

346100	مشتريات	4940	الخصم النقدي على المبيعات
13720	مردودات مشتريات	368400	المبيعات
10440	مردودات مبيعات	3860	الخصم النقدي على المشتريات
2514	إجمالي الدخل	5680	مصروفات نقل للداخل
57104	بضاعة آخر المدة	؟	بضاعة أول المدة

المطلوب :

1) احتساب صافى المبيعات

2) احتساب نسبة إجمالي الدخل إلى المبيعات " بالصافي "

3) احتساب نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى المبيعات " بالصافى"

4) ماذا تلاحظ على النسبتين في (3 ، 2) أعلاه ؟ وماذا نستنتج ؟

5) ماهو رصيد بضاعة أول المدة .

21.4)إليك العمليات التي قامت بها شركة (أ) خلال الشهر الأول من بداية نشاطها:

1/1 إيداع مبلغ 15000 دينار في المصرف لغرض المشروع.

1/2 سداد مبلغ 400 دينار كإيجار للمحل بصك.

1/5 شراء أثاث من الشركة العامة للأثاث بمبلغ 9000 دينار بصك.

1/10 شراء بضاعة من شركة (ب) بمبلغ 2700 دينار على الحساب.

1/11 شراء بضاعة من شركة (جـ) بمبلغ 3500 دينار سدد منها 1500 دينار بصك والباقي على الحساب .

1/13 تم رد أثاث للشركة العامة للأثاث بتكلفة 1000 دينار ولم تقم شركة الأثاث برد القيمة بعد .

1/14 سحب مبلغ 1500 دينار من المصرف وإيداعه خزينة المحل.

1/16 رد بضاعة إلى شركة (ب) تكلفتها 1300 دينار لمخالفتها المواصفات .

1/17 شراء بضاعة نقدا بمبلغ 750 دينار من شركة (د).
1/18 سداد المستحق لشركة (ب) بصك.
1/19 رد بضاعة إلى شركة (جـ) تكلفتها 1500 دينار.
1/21 بيع بضاعة إلى شركة (هـ) بمبلغ 2000 دينار نقدا.
1/22 بيع بضاعة إلى شركة (و) بمبلغ 3000 دينار استلم مبلغ 1000 دينار نقدا والباقي بصك .
1/24 ردت شركة (هـ) بضاعة قيمتها 750 دينار ولم ترد لها القيمة بعد.
1/26 ردت شركة (و) بضاعة قيمتها 1025 دينار ودفعت لها القيمة بصك.
1/28 شراء سيارة كهدية لابنتك لنجاحها في الشهادة الثانوية بمبلغ 3000 دينار على الحساب .
1/29 شراء أرفف للمحل بمبلغ 1000 دينار دفعت بصك .

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة في اليومية العامة

22.4) قامت شركة (أ) بالعمليات التالية خلال شهر يونيو :

6/2 اشترت بضاعة من شركة (ب) بمبلغ 6000 دينار ، وكانت الشروط (10/2،ص/30) .
6/8 اشترت بضاعة من شركة (جـ) بمبلغ 9000 دينار وكانت الشروط (10/2 ،ص/30)
6/9 اتضح أن جزء من البضاعة المشتراه من شركة (ب) قيمتها 900 دينار معيب وتم إعادته للمورد .
6/18 سداد فاتورة شركة (جـ)
6/25 اشترت بضاعة من شركة (جـ) بمبلغ 5700 دينار بشرط (10/2، ص/30).
6/30 سداد فاتورة شركة (ب)

علما بان بضاعة آخر المدة 2350 دينار وبضاعة أول المدة 2760 دينار

المطلوب :

1) تسجيل العمليات السابقة في اليومية .
2) إعداد الجزء الخاص بتكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل
3) ماهو رصيد حساب الدائنين في نهاية الشهر (بافتراض أن الشركة تتبع طريقة إجمالي الفاتورة)

23.4) نفس المعلومات السابقة ونفس المطلوب بافتراض أن الشركة تتبع طريقة صافي الفاتورة .

24.4) فيما يلي بيان بالعمليات التي قامت بها شركة (أ) لتجارة الجملة خلال شهر مارس . ومن سياسة الشركة الاستفادة من جميع فرص الخصم النقدي المتاحة على المشتريات ويتم تسجيل جميع الفواتير بصافي القيمة بعد الخصم ، وتتم جميع المبيعات الآجلة بالشرط التالي : (10/2، ص/30):

3/2 باعت بضاعة نقدا بمبلغ 54800 دينار

3/15 باعت بضاعة على الحساب لشركة (ط) بمبلغ 24700 دينار

3/16 اشترت بضاعة بمبلغ 31600 دينار من شركة (ك) بشرط (10/2،ص/30)

3/16 سداد مبلغ 1210 دينار مصروفات نقل مشتريات

3/18 سمحت لشركة (ط) بمسموحات مبيعات قيمتها 700 دينار على بضاعة تالفة

3/24 اشترت بضاعة من شركة (و) بمبلغ 28500 دينار بشرط (10/1،ص/30)

3/25 أعادت بضاعة معيبة قيمتها في الفاتورة 1500 دينار مشتراه من شركة (و)

3/25 حصلت المبلغ المستحق على شركة (ط)

3/26 سددت المبلغ المستحق للشركة (ك)

المطلوب :

1) تسجيل العمليات السابقة في حسابات الأستاذ مباشرة.

2) إعداد الجزء من قائمة الدخل الذي يبين تكلفة المبيعات وإجمالي الدخل ، بافتراض أن بضاعة أول المدة 12000 دينار وبضاعة آخر المدة 16000 دينار .

25.4) العمليات التالية حدثت خلال شهر أكتوبر في شركة (أ) . علماً بان جميع المبيعات الآجلة تتم بالشرط التالي (10/2،ص/30) وان الطريقة المتبعة هي إجمالي الفاتورة .

10/1 شراء بضاعة من شركة (ب) بمبلغ 3500 دينار بشرط (10/2،ص/30)

10/1 شراء بضاعة من شركة (جـ) بمبلغ 2800 دينار بشرط (10/1،ص/30)

10/1 بيع بضاعة على الحساب لشركة (د) بمبلغ 3250 دينار فاتورة رقم 145

10/3 دفع مصروفات نقل مشتريات التي اشتريت من شركة (جـ) بلغت 165 دينار

10/3 بيع بضاعة على الحساب إلى شركة (هـ) بمبلغ 2500 دينار ، فاتورة رقم 146.

6/5 أرسلت إشعارا دائن إلى شركة (هـ) بمبلغ 450 دينار ، كمسموحات مبيعات.

10/5 شراء بضاعة من شركة (ك) بمبلغ 2500 دينار بشرط (10/2،ص/60) ودفعت مصاريف نقل للداخل بلغت 92 دينار .

10/6 بضاعة تكلفتها 300 دينار اشتريت من شركة (ب) في 10/1 ، وجدت معيبة وأعيدت إلى البائع مع إشعار مدين .

10/10 دفعت المستحق عليها لصالح شركة (ب) (بعد طرح الخصم والمردودات)

10/12 بيع بضاعة على الحساب لشركة (س) مبلغ 4000 دينار فاتورة رقم 147.

10/13 سددت شركة (هـ) المستحق عليها .

10/15 دفع فاتورة شركة (ك) بتاريخ 10/5 بعد الخصم.

10/15 إصدار إشعار دائن إلى شركة (د) بمبلغ 150 دينار بسبب بضاعة مرجعة من شركة (د).

10/22 سددت شركة (س) الفاتورة رقم 147.

10/30 دفعت إلى شركة (جـ) المستحق لها .

10/30 استلام نقدية من شركة (د) حسب الفاتورة رقم 145.

المطلوب :

1) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

2) إعداد ذلك الجزء من قائمة الدخل الذي يبين المبيعات / تكلفة المبيعات/ ومجمل الدخل عن شهر أكتوبر . إذا علمت أن بضاعة أول المدة 16000 دينار وبضاعة آخر المدة 18100 دينار.

26.4)إليك العمليات التالية التي تمت خلال شهر مايو في شركة (أ) :

5/1 شراء بضاعة من شركة (ب) السعر المعلن 20000 دينار وأعطيت الشركة خصما تجاريا مقداره 20% وبشرط (10/2،ص/60).

5/1 شراء بضاعة من شركة (جـ) بمبلغ 8000 دينار بشرط (10/1،ص/60).

5/5 بيع بضاعة إلى شركة (د) بمبلغ 11500 دينار ، بشرط (10/2،ص/30)

5/6 رد بضاعة إلى شركة (ب) وذلك لعطب بها تكلفتها بعد الخصم التجارى 1000 دينار .

5/11 شراء بضاعة من شركة (هـ) بمبلغ 9000 دينار ، بشرط (10/2،ص/30)

5/11 سداد فاتورة شركة (ب) بعد طرح الخصم والمردودات بصك .

5/15 سددت شركة (د) المستحق عليها نقدا .

5/21 سداد رصيد شركة (هـ) لمشتريات 5/11

5/22 بيع بضاعة لشركة (و) بمبلغ 38400 دينار ، بشرط (10/2،ص/30)

5/25 شراء بضاعة من شركة (ز) كان سعرها المعلن حسب قوائم الأسعار 12000 دينار وتحصلت الشركة على خصم تجارى بمعدل 25% بشرط (10/1،ص/30)

5/26 ردت بضاعة إلى شركة (ز) تكلفتها (بعد الخصم التجاري) 200 دينار

5/31 سداد فاتورة شركة (جـ) بتاريخ 5/1.

المطلوب :

1) إجراء قيود اليومية للعمليات السابقة متبعاً

أ) طريقة صافى الفاتورة

ب) طريقة إجمالي الفاتورة

2) إعداد قائمة الدخل الجزئية تبعا لكل طريقة بافتراض ان بضاعة أول المدة 11600 دينار ، وبضاعة آخر المدة 13300 دينار .

27.4)الآتي بيان بالعمليات الخاصة بشركة (أ) لبيع الأثاث خلال شهر مارس . علما بان الشركة تمنح الشرط (10/2،ص/30) على مبيعاتها الآجلة ، كما تقوم بتسجيل مشترياتها تبعا لطريقة إجمالي الفاتورة :

3/2 شراء بضاعة من شركة (ب) الصناعية بمبلغ 26800 دينار ، بشـــرط (10/2،ص/30)
3/2 بيع بضاعة إلى شركة (جـــ) بمبلغ 18420 دينار على الحساب.
3/3 دفع مصروفات نقل مشتريات بلغت 1120 دينار نقدا
3/3 بيع بضاعة إلى شركة (د) نقدا بمبلغ 23140 دينار .
3/5 أصدرت إشعار دائن لشركة (جـــ) قيمته 620 دينار كمسموحات بسبب بضاعة تالفة .
3/6 شراء بضاعة من شركة (هــ) قيمتها 32000 دينار ، بشرط (10/1، ص/30)
3/8 إرجاع بضاعة إلى شركة (هــ) قيمتها 1200 دينار ، وقـــد أصـــدرت إشعار مدين بالقيمة .
3/10 بيع بضاعة إلى شركة (و) بمبلغ 26900 دينار على الحساب
3/12 سداد رصيد شركة (ب) الصناعية بالكامل نقدا
3/12 استلمت من شركة (جـــ) سداد لرصيدها بالكامل نقداً
3/15 بيع بضاعة إلى شركة (ز) بمبلغ 11200 دينار على الحساب
3/15 شـــراء بضـــاعة مـــن شـــركة (ح) بمبلـــغ 13000 دينـــار بشـــرط (10/2،ص/30). كما دفعت مصروفات نقل مشـــتريات بلغـــت 840 دينار.
3/16 سداد رصيد شركة (هــ) بالكامل نقداً.
3/19 بيع بضاعة إلى شركة (ط) بمبلغ 14620 دينار على الحساب
3/20 سددت شركة (و) المستحق عليها نقدا.
3/25 سداد رصيد حساب شركة (ح) نقداً
3/27 سددت شركة (ز) المستحق عليها بالكامل نقداً
3/29 سددت شركة (ط) مبلغ 2940 دينار كسداد لجزء من المستحق عليها .

المطلوب :

1) إجراء قيود اليومية لإثبات ما تقدم
2) الترحيل للحسابات المعينة.
3) إعداد قائمة الدخل الجزئية بافتراض أن بضاعة أول المدة 16200 دينار وبضاعة آخر المدة 18000 دينار

4 . 28)بلغت مبيعات شركة (أ) إلى شركة (ب) مبلغ 47500 دينار خلال الشهر ، وقامت شركة (ب) بالسداد في نهاية الشهر علما بان سعر الوحدة 5 دينارات وان الاتفاق يقضى بان تعطى شركة (أ) خصم كمية لشركة (ب) لمشترياتها خلال الشهر وذلك على النحو التالي :

الـ 2000 وحدة الأولى	لاشئ
الـ 2000 وحدة التالية	%2
الـ 1000 وحدة التالية	%3
الـ 2000 وحدة التالية	%4
مازاد عن ذلك	%5

المطلوب :

1) احتساب خصم الكمية

2) القيد في اليومية للعمليات السابقة وخصم الكمية عند السداد .

4 . 29)بسبب المرض المفاجئ لمحاسب شركة (أ) قام كاتب الحسابات بإعداد قائمة الدخل الآتي بيانها :

شركة أ

قائمة الدخل في 2009/12/31

البيان	المبلغ	الإجمالي
المبيعات	426030	
مردودات ومسموحات المشتريات	3680	
خصم المشتريات " خصم مكتسب"	7256	
فوائد استثمارات	675	437641
المشتريات	313570	
مردودات ومسموحات المبيعات	3648	
خصم على المبيعات "مسموح به"	4425	
نقل للداخل	12542	
مصروفات إعلان	9742	
استهلاك أصول ثابتة	3724	
مصروفات تأمين	1400	
مصروف مرتبات رجال البيع	9462	
مرتبات رجال الإدارة	16000	
مصروفات عمومية	693	
إجمالى المصروفات	864	376070
صافي الدخل		61571

علما بان بضاعة أول المدة 26878 دينار وبضاعة آخر المدة 31096 دينار

المطلوب :

إعادة تبويب قائمة الدخل في شكل مقبول محاسبياً

4 . 30)ظهرت الأرصدة التالية بدفاتر شركة (أ) في نهاية السنة الأولى من بدء نشاطها وذلك كما يلي :

المدينون 20000 – الدائنون 12000 – مصروف إعلان 580 – نقدية 8375 مصروفات نقل للخارج 2000 – أثاث 7960 – مصروف تأمين 1600 – بضاعة أول المدة 26700 – رأس المال 41090 – مسحوبات 5600 – أوراق قبض 3500 – المشتريات 129825 – مردودات ومسموحات المبيعات 5820 – مردودات ومسموحات مشتريات 4280 – مصروف إيجار 7100 – مرتبات 37565 – المبيعات 211820 – مصروف عمولة بيع 8000 – مواد لف وحزم 715 – مصروفات نقل للداخل 4225.

وهذا وقد تم حصر مخزون بضاعة آخر المدة والتي بلغت 19560 دينار

المطلوب :

1) إعداد قيود الإقفال وفتح حساب ملخص الدخل وقفله

2) إعداد قائمة الدخل عن المدة المنتهية في 2009/12/31

4 . 31)المطلوب إعداد قائمة المركز المالي لشركة (أ) في 2009/12/31 مستخدما المعلومات التالية :

15490 مدينون – 12000 مباني – 70270 رأس المال – 31096 بضاعة – 9450 أوراق دفع – 13400 سيارات – 40100 التزامات طويلة الأجل – 3800 أوراق قبض – 8756 صافى دخل الفترة – 22850 مدينون – 20220 نقدية – 15000 أراضى – 8600 آلات ومعدات – 22800 استثمارات طويلة الأجل – 10600 مصروفات مدفوعة مقدما – 5800 مجمع استهلاك مباني –3800 مجمع استهلاك آلات ومعدات – 6700 مجمع استهلاك سيارات

32.4)ظهرت ميزان المراجعة في 2009/12/31 لشركة (أ) كالتالي :

اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
نقدية		4000
المدينون		20000
بضاعة في 1/1		36000
مواد لف وحزم		1420
تأمين مقدم		540
أراضي		22000
مباني		35000
أثاث		12000
الدائنون	28310	
رأس المال	85000	
المسحوبات		7500
المبيعات	195250	
مردودات المبيعات		4000
المشتريات		116000
مردودات المشتريات	2940	
مصروفات نقل للداخل		4820
عمولة مبيعات		6255
مصروفات نقل للخارج		1850
مرتبات		29615
مصروفات عمومية		500
	311500	311500

المطلوب :

1) إجراء قيود الإقفال

2) فتح حساب رأس المال وحساب المسحوبات وحساب ملخص الدخل

3) إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي .

4 . 33)الآتي ميزان المراجعة لشركة (أ) في 2009/12/31:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
15000		نقدية
22500		بضاعة فى 1/1
	14250	أوراق الدفع
	20000	الدائنون
	6000	مردودات ومسموحات المشتريات
22500		مرتبات إدارية
1500		مصروفات تأمين
93000		مشتريات
12000		المدينون
4500		مردودات ومسموحات المبيعات
3000		أوراق القبض
22500		سيارات
75000		مبانى
6000		مصروفات جمركية على المشتريات
1500		مصروفات نقل للداخل
3000		استهلاك مبانى
10500		مصروفات نور ومياه
2250		مصروفات عمومية
7500		مسحوبات
1200		مصروفات نقل للخارج
1800		مصروفات بيع وتوزيع
4500	4500	م.استهلاك سيارات
	75000	قرض طويل الأجل
	160000	رأس المال
309750	309750	

فإذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ 30000 دينار

المطلوب: 1) إجراء قيود الإقفال .

2) تصوير حسابي رأس المال وملخص الدخل.

3) إعداد قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2009/12/31.

4) إعداد قائمة المركز المالي في 2009/12/31.

الفصل الخامس

تسويات نهاية السنة المالية

هناك العديد من القرارات الهامة التي قد تتخذها إدارة أي شركة بناءا على البيانات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) ، ومن أمثلة هذه القرارات زيادة الإنتاج – الاقتراض من المصارف – شراء أصول ثابتة جديدة . كما أن هناك العديد من الأطراف الأخرى ، إلى جانب الإدارة ، تحتاج إلى البيانات المحاسبية في عمليات اتخاذ القرارات المختلفة ، وهذه الأطراف تتمثل في المستثمرين الذين يحتاجون للبيانات من اجل اتخاذ القرارات الخاصة بشراء وبيع الأوراق المالية (أسهم وسندات) للشركات ، والمصارف التي تحتاج للبيانات من اجل القرارات المتعلقة بمنح القروض ، كما أن الدائنون يحتاجون إلى البيانات من أجل عمليات منح الائتمان للشركات التي تود شراء السلع والخدمات على الحساب وغيرهم من الأطراف الأخرى المهتمة بالاطلاع على القوائم المالية التي تصدرها الشركات .

وحتى يمكن تلبية احتياجات الإدارة والأطراف الأخرى فمن الأجدى ان تكون القوائم المالية تحتوى على اغلب البيانات التي تتصف بالدقة والوضوح قدر الإمكان، فقائمة المركز المالي يجب أن تبين جميع أصول الشركة وخصومها في آخر يوم من السنة المالية (في تاريخ معين) ، وقائمة الدخل يجب أن تظهر جميع الإيرادات التي تحققت خلال الفترة المالية وكذلك جميع المصروفات التي تكبدتها الشركة في سبيل تحقيق الإيرادات خلال نفس الفترة .

فيما سبق عرفنا انه عند وصول الدورة المحاسبية إلى الانتهاء من إعداد ميزان المراجعة نكون قد وصلنا إلى إعداد القوائم المالية ، ولكن في الحياة العملية نجد أن كثيرا ما يتطلب الأمر تعديل بعض الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة وذلك قبل استخدامها في إعداد القوائم المالية . فهناك الكثير من العمليات التي تبدأ في فترة محاسبية وتنتهي في فترة أخرى ، وهناك إيرادات تستلم خلال الفترة والتي تخص عدة فترات محاسبية تالية، كما أن هناك مصروفات تدفع في فترة معينة بينما هي تخص فترات تالية وهذه يؤدى إلى أن أرصدة حسابات بعض البنود (سواء بنود قائمة الدخل أو بنود قائمة المركز المالي) تحتاج إلى تعديل أو تسوية قبل استخدامها في إعداد القوائم المالية . ويتم هذا التعديل عن

طريق إجراء قيود في اليومية تسمى " قيود التسوية " أو " قيود التعديل " وأحيانا كثيرة يشار إليها " بالتسويات الجردية " وعليه تكون الدورة المحاسبية بشكلها الكامل كما يلي :-

1- القيد في اليومية
2- الترحيل إلى حسابات الأستاذ
3- الترصيد للحسابات المعنية
4- الإعداد لميزان المراجعة قبل التسويات
5- التسويات الجردية " قيود التسويات "
6- الإعداد لميزان المراجعة بعد التسويات
7- الإعداد لميزان المراجعة بعد الإقفال
8- الإعداد للقوائم المالية
   أ - قائمة الدخل
   ب- قائمة المركز المالي

فقيود التسوية هي قيود عادية تتم عند انتهاء السنة المالية لتعديل أو تسوية أرصدة بعض حسابات المصروفات والإيرادات والأصول والخصوم وذلك تبعا لمبدأ الاستحقاق . ولقد سبق التحدث عن هذا المبدأ ولكن لأهميته في فهم قيود التسويات الجردية وجب التذكير به .

مبدأ أو أساس الاستحقاق

يقوم أساس الاستحقاق على المبدأ الذي ينص على انه حتى يمكن قياس الدخل بصورة سليمة خلال فترة معينة ، يجب أن نأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات التي حققتها الشركة خلال الفترة ، وجميع المصروفات المرتبطة بتحقيق هذه الإيرادات التي يمكن تخصيصها لنفس الفترة . وطبقا لمبدأ الاستحقاق تعتبر الإيرادات قد تحققت وقت البيع وتعتبر المصروفات قد تحققت عند حدوث النفقة بغض النظر عن الوقت الفعلي الذي يتم فيه تحصيل الإيرادات أو سداد المصروفات .

قيود التسويات

يطلق على قيود اليومية اللازمة لإجراء التسويات لأرصدة بعض الحسابات باسم قيود التسوية ، ويتم إجراء قيود التسويات في اليومية أولا ثم ترحل إلى الحسابات المعنية بدفاتر الأستاذ ، وتعتبر التسويات أمرا ضروريا من اجل جعل القوائم المالية تعكس الوضع المالي ونتائج الأعمال في نهاية الفترة .

وقد يتم إجراء قيود التسويات أولا في ورقة العمل "ورقة التسوية " علـى أن يؤجـل إجراء قيود التسوية في اليومية إلى حين إثبات قيود الإقفال ، ولكن من الممكـن أن يـتم إجراء قيود التسوية أولا في اليومية على أن تنقل فيما بعد إلى ورقة التسوية . (سـنناقش ورقة التسوية في مكان آخر من هذا الفصل).

ويجب التمييز بين قيود التسوية والقيود الخاصة بإثبات العمليـات العاديـة ، فقيـود التسوية لا يتم إجراؤها إلا في نهاية الفترة المحاسبية بينما يتم إجراء القيود الأخرى أثنـاء الفترة المحاسبية حسب التسلسل التاريخي للعمليات . وبينما تبدأ العمليات العاديـة وتـتم دورتها خلال الفترة المحاسبية فان قيود التسوية تختص بالعمليـات التـي تتعـدى فتـرة محاسبية واحدة ، وليس من الممكن أو الضروري تسجيل التغيرات المستمرة في بعـض الحسابات خلال الفترة وبدلا من ذلك يتم تسجيلها في نهاية الفترة المحاسبية .

العمليات الأساسية التي تتطلب تسويات في نهاية الفترة المحاسبية

يمكن تبويب الأنواع المختلفة من العمليات التي تحتاج إلى تسويات في نهاية الفتـرة المحاسبية كما يلي :

1- المصروفات المقدمة.
2- الإيرادات المقدمة.
3- المصروفات المستحقة.
4- الإيرادات المستحقة .

وفيما يلي سنناقش التسويات الجردية للبنود التي ذكرت أعلاه حسب التقسيم التالي:

أولا : قيود التسوية للعمليات التي سجلت بالدفاتر

أ - المصروفات المقدمة.

ب- الإيرادات المقدمة.

ثانيا : قيود التسوية للعمليات التي لم تسجل بالدفاتر

أ - المصروفات المستحقة.

ب- الإيرادات المستحقة.

أولا : قيود التسوية للعمليات التي سجلت بالدفاتر

وهى تلك القيود التي عن طريقها يتم تعديل أو تسوية أرصدة بعض الحسابات التي تم تسجيل عملياتها خلال الفترة المحاسبية ، ولذلك فالأمر يتطلب إعادة تبويب أي تحويل مبالغ من حسابات إلى حسابات أخرى .

أ- المصروفات المقدمة

هي تكاليف دفعت وسجلت في فترة معينة وتغطى فترة أو فترات قادمة ، وبالتالي يجب توزيعها بين الفترة الحالية والفترة أو الفترات المحاسبية القادمة . وعند التسجيل المبدئي لهذه المصروفات هناك احتمالين :

1- تسجيل المبلغ كأصل " مصروف مقدم ".

2- تسجيل المبلغ كمصروف.

مثال (1)

قامت شركة (أ) بدفع مصروف تأمين بمبلغ 3000 دينار وذلك عن ثلاث سنوات بتاريخ 2009/1/1م

1- تسجيل المبلغ كأصل " مصروف مقدم " وذلك كما يلي :

3000		حـــ/ مصروف تأمين مقدم
	3000	حـــ/ المصرف

التسوية في نهاية السنة :

في نهاية السنة يجرى قيد تسوية والذي يؤدى إلى :

1) تحميل السنة المالية بنصيبها من مصروف التأمين.

2) تعديل " تسوية " حساب مصروف تأمين مقدم ليظهر الرصيد المتبقي والذي لم يستنفذ بعد ويخص الفترات القادمة.

-نصيب السنة الحالية = 3000 ÷ 3 سنوات = 1000 دينار.

ويكون قيد التسوية كالتالي :

1000		حـــ/ مصروف تأمين
	1000	حـــ/ مصروف تأمين مقدم

وبعد هذا القيد يبدو حساب مصروف التأمين المقدم وحساب مصروف التأمين كالآتي:

ح/ مصروف تأمين مقدم

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
3000	حـ/ المصرف	1000	حـ/ مصروف تأمين
		2000	رصيد مرحل
3000		3000	
2000	رصيد منقول (يظهر بالميزانية) كأصل		

حـ/ مصروف تأمين

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
1000	حـ/مصروف تأمين مقدم		
		1000	رصيد مرحل
1000		1000	
1000	رصيد منقول يقفل في ملخص الدخل		

2- تسجيل المبلغ كمصروف ، وذلك كما يلي :

3000		حـ/ مصروف تأمين
	3000	حـ/ المصرف

التسوية في نهاية السنة :

في نهاية السنة يجرى قيد تسوية والذي يؤدى إلى :

1) إثبات مصروف التأمين المقدم الذي يخص الفترات القادمة.

2) تخفيض " تعديل " رصيد حساب مصروف التأمين إلى المبلغ الذي يخص السنة الحالية.

- نصيب السنة 1000 دينار ، وبالتالي يجب أن يخفض حساب مصروف التأمين إلى هذا المبلغ وبما أن الرصيد الظاهر بحساب مصروف التأمين هو 3000 دينار، إذا يجب استبعاد مبلغ 2000 دينار والذي يخص السنتين القادمتين .

ويكون قيد التسوية كالتالي :

2000		حـ/ مصروف تأمين مقدم
	2000	حـ/ مصروف تأمين

وبعد هذا القيد يبدو حساب مصروف التأمين وحساب مصروف التـــأمين المقـــدم كالآتي:

حـــ/ مصروف التأمين

3000	حـــ/ المصرف	2000	حـــ/ مصروف تأمين مقدم
		1000	رصيد مرحل
3000		3000	
1000	رصيد منقول يقفل في ملخص الدخل		

حـــ/ مصروف تأمين

2000	حـــ/مصروف تأمين		
		2000	رصيد مرحل
2000		2000	
2000	رصيد منقول (يظهر بالميزانية كأصل)		

مثال (2)

هناك نوع من المصروفات المقدمة يختلف في طبيعته عن مصروف التـــأمين (الـــذي نوقش في المثال السابق) وهذا النوع هو الإمدادات التي تقوم الشركة بشراء كميـــة منهـــا تكفى لعدة فترات محاسبية ، أي تستخدمها أو تستهلكها على مدى عدة فترات محاســـبية ، مثال ذلك القرطاسية والأدوات المكتبية وقطع الغيار والمهمات الأخرى .

فلو فرضنا انه تم شراء قرطاسية وأدوات مكتبية بمبلغ 4000 دينار ، وفـــي نهايـــة السنة وجد أن هناك ما قيمته 3200 دينار متبقي بمخزون القرطاسية .

1- تسجيل المبلغ كأصل " مصروف مقدم " وذلك كما يلي :

4000		حـــ/ قرطاسية وأدوات مكتبية
	4000	حـــ/ المصرف

التسوية في نهاية السنة

في نهاية السنة يجرى قيد تسوية والذي يؤدى إلى :

1) تحميل السنة الحالية بنصيبها من مصروف القرطاسية

2) تعديل " تسوية " حساب القرطاسية والأدوات المكتبية ليظهر الرصيد المتبقي (مخزون القرطاسية) والذي لم يستهلك بعد ويخص فترات قادمة.

- بما أن الرصيد المتبقي (حسب الجرد) اتضح أنه 3200 دينار فإن السنة الحالية يجب أن تتحمل بالفرق بين الرصيد المبدئي (4000) وبين الرصيد في نهاية السنة (3200) .

أي 4000 - 32000 = 800 دينار وهو ما يخص السنة

ويكون قيد التسوية كالتالي :

800		حـ/ مصروف القرطاسية
	800	حـ/ القرطاسية والأدوات المكتبية

ويعد هذا القيد يبدو حساب القرطاسية والأدوات المكتبية وحساب مصروف القرطاسية كالآتي :

حـ/ القرطاسية والأدوات المكتبية

4000	حـ/ المصرف	800	حـ/مصروف قرطاسية
		3200	رصيد مرحل
4000		4000	
32000	رصيد منقول (يظهر بالميزانية كأصل)		

حـ/ مصروف القرطاسية

800	حـ/ القرطاسية والأدوات المكتبية	800	رصيد مرحل
800		800	
800	رصيد منقول يقفل في ملخص الدخل		

2- تسجيل المبلغ كمصروف ، وذلك كما يلي :

البيان		
حـــ/ مصروف القرطاسية		4000
حـــ/ المصرف	4000	

التسوية في نهاية السنة :

في نهاية السنة يجرى قيد تسوية والذي يؤدى إلى :

1) إثبات القرطاسية والأدوات المكتبية التي لم تستهلك بعد وتخص فترات قادمة

2) تخفيض " تعديل" رصيد حساب مصروف القرطاسية إلى المبلغ الذي يخص السنة.

وبما أن الرصيد المتبقي من القرطاسية هو 3200 دينار فيكون القيد كالآتي :

البيان		
حـــ/ القرطاسية والأدوات المكتبية		3200
حـــ/ مصروف القرطاسية	3200	

وبعد هذا القيد يبدو حساب مصروف القرطاسية وحساب القرطاسية والأدوات المكتبيـــة كالآتي :

حـــ/ مصروف القرطاسية

حـــ/ القرطاسية والأدوات المكتبية	32000	حـــ/ المصرف	4000
رصيد مرحل	800		
	4000		4000
		رصيد منقول يقفل في ملخص الدخل	800

حـــ/ القرطاسية والأدوات المكتبية

		حـــ/ مصروف القرطاسية	3200
رصيد مرحل	3200		
	3200		3200
		رصيد منقول (يظهر بالميزانية) كأصل	3200

مثال (3)

مصروف استهلاك الأصول الثابتة :

سبق أن ذكرنا أن الأصول الثابتة تقتنى أو تشترى لغرض استخدامها في الأنشطة المختلفة للشركة المعنية وليس لغرض إعادة بيعها ، فمثلا عندما تشترى إحدى الشركات سيارة بمبلغ 5000 دينار لاستخدامها في عمليات النقل ، فإن الهدف من إنفاق مبلغ الـ 5000 دينار هو استخدام هذه السيارة خلال فترة صلاحيتها ومن ثم مساهمتها في تحقيق الإيراد. وفي نهاية السنة الخامسة قد تباع هذه السيارة كخردة . فإذا افترضنا أن القيمة البيعية للخردة هي 500 دينار ، فإن التكلفة المنتظرة استهلاكها خلال الخمس سنوات هي 4500 دينار (5000 - 500) ، أي أن التكلفة المراد استهلاكها = التكلفة الأصلية للأصل - قيمة الخردة . والحقيقة أن الشركة اشترت خدمات هذه السيارة لمدة خمس سنوات بتكلفة 4500 دينار ، وبالتالي فإن جزءا من هذه التكلفة يستنفذ كل سنة ، ويطلق على الجزء الذي يستنفذ من تكلفة الأصل الثابت خلال كل فترة محاسبية اسم مصروف الاستهلاك ، فإذا افترضنا أن كل سنة يجب أن تتحمل بنصيب متساوي من هذه التكلفة فإن مصرف الاستهلاك السنوي هو :

$$\frac{\text{تكلفة الأصل – قيمة الخردة}}{\text{عدد سنوات العمر الإنتاجي}}$$

$$= \frac{500 - 5000}{\text{5 سنوات}} = 900 \text{ دينار}$$

ويمكن أن يتم قيد التسوية لمصروف الاستهلاك بنفس الطريقة التي اتبعت عند تسوية مصروف التأمين المقدم ، وذلك بجعل حساب مصرف الاستهلاك مدينا وحساب الأصل " السيارات " دائنا على اعتبار أن الاستهلاك يمثل نقصا في تكلفة الأصل ، ولكن هذا الإجراء غير مرغوب فيه لأنه يخفق في إظهار معلومات مفيدة للإدارة ولمستخدمي القوائم المالية ، فعند إتباع هذا الإجراء فإن رصيد حساب السيارات في الميزانية يبين صافي قيمة الأصل (بعد تخفيضه بالاستهلاك) ومن المرغوب أن تبين الميزانية التفاصيل التالية لكل بند من بنود الأصول الثابتة:

1- التكلفة الأصلية التي تمثل ثمن الشراء الذي دفع فعلاً

2- الاستهلاك المتجمع خلال السنوات حتى تاريخه

وبالتالي عند قيد تسوية الاستهلاك يفتح حساب جديد يسمى مجمع الاستهلاك بجعل دائنا بقيمة مصروف الاستهلاك ، أي يكون القيد كما يلي :

900		حـ/ مصروف الاستهلاك – سيارات
	900	حـ/ مجمع الاستهلاك – سيارات

وبعد ترحيل هذا القيد يبدو حساب مصروف الاستهلاك وحساب مجمع الاستهلاك كما يلي :

حـ/ مصروف الاستهلاك – سيارات

900	حـ/ مجمع الاستهلاك	900	رصيد مرحل
900		900	
900	منقول (يقفل في ملخص الدخل)		

حـ/ مجمع الاستهلاك – سيارات

900	مرحل	900	حـ/ مصروف الاستهلاك
900		900	منقول
		900	[يظهر في قائمة المركز المالي مطروحا من تكلفة الأصل]

وبالتالي فإن التكلفة الأصلية للسيارات تظهر دون مساس في حساب الأصل، ويتم استخدام حساب بديل يجعل دائنا عند تسجيل مصروف الاستهلاك (كما ذكرنا أعلاه). وسمى بحساب مجمع الاستهلاك لان مصروف الاستهلاك يتجمع في هذا الحساب سنة بعد أخرى ويظهر على قائمة المركز المالي مطروحا من التكلفة الأصلية للأصل الثابت وذلك لتحديد صافى القيمة الدفترية للأصل – أي القيمة التي لم تستنفذ بعد بفعل الاستهلاك وذلك على الوجه التالي :

الأصول الثابتة :

5000 سيارات

900 – مجمع استهلاك سيارات

4100 صافي القيمة الدفترية

أما مصروف الاستهلاك الخاص بالفترة المحاسبية فإنه يقفل في حساب ملخص الدخل شأنه في ذلك شأن أي مصروف آخر يخص السنة .

ب- الإيرادات المقدمة

وهى تلك المبالغ التي استلمتها الشركة وتم تسجيلها مقدما لقاء مبيعات أو خدمات مستقبلية ، وبالتالي يجب توزيعها بين الفترة الحالية والفترة أو الفترات القادمة ، وعند التسجيل المبدئي لهذه الإيرادات هناك احتمالين :

* تسجيل المبلغ كالتزام " إيراد مقدم "
* تسجيل المبلغ كإيراد

مثال (4)

قامت شركة (أ) بتأجير أرض فضاء زائدة عن حاجتها إلى شركة (ب) بإيجار سنوي قدره 2000 دينار ، وعند توقيع العقد في أول السنة الحالية استلمت شركة (أ) مبلغ 6000 دينار كإيجار عن فترة ثلاث سنوات .

* تسجيل المبلغ كالتزام

6000		حـ/ المصرف
	6000	حـ/ إيراد إيجار مقدم

التسوية في نهاية السنة :

في نهاية السنة يجرى قيد تسوية والذي يؤدى إلى :

1) تعديل " تسوية " حساب إيراد الإيجار المقدم ليظهر الرصيد المتبقي والذي يخص سنوات قادمة

2) إثبات إيراد الإيجار الذي يخص السنة الحالية

- نصيب السنة من الإيراد هو $6000 \div 3 = 2000$ دينار فيكون قيد التسوية كالآتي :-

2000		حـ/ إيراد إيجار مقدم
	2000	حـ/ إيراد إيجار

ويعد هذا القيد يبدو حساب إيراد الإيجار المقدم وحساب إيراد الإيجار كالآتي:

ح/ إيراد إيجار مقدم

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
2000	ح/ إيراد الإيجار	6000	ح/ المصرف
4000	مرحل		
6000		6000	
		4000	منقول (يظهر بالميزانية كالتزام)

ح/ إيراد الإيجار

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
		2000	ح/ إيراد إيجار مقدم
2000	مرحل		
2000		2000	
		2000	منقول (يقفل في ملخص الدخل

* تسجيل المبلغ كإيراد ، وذلك كما يلي :

6000		ح/ المصرف
	6000	ح/ إيراد إيجار

التسوية في نهاية السنة :

في نهاية السنة يجرى قيد تسوية والذي يؤدى إلى :

1) إثبات إيراد إيجار مقدم والذي يخص السنتين القادمتين

2) تعديل " تسوية " رصيد حساب إيراد الإيجار ليعكس ذلك المبلغ الذي يخص السنة الحالية .

- نصيب السنة من الإيراد هو 2000 دينار ، وبالتالي نصيب السنتين 4000 دينار فيكون القيد كالآتي :

4000		ح/ إيراد الإيجار
	4000	ح/ إيراد إيجار مقدم

وبعد هذا القيد يبدو حساب إيراد الإيجار وحساب إيراد الإيجار المقدم كما يلي :

حـ/ إيراد الإيجار

4000	حـ/ إيراد مقدم	6000	حـ/ المصرف
2000	مرحل		
6000		6000	
		2000	منقول (يقفل في ملخص الدخل

حـ/ إيراد إيجار مقدم

		4000	حـ/ إيراد إيجار
4000	مرحل		
		4000	
		4000	منقول (يظهر بالميزانية كالتزام)

ثانيا : قيود التسوية للعمليات غير المسجلة :

ناقشنا فيما سبق قيود التسويات المختلفة للحسابات التي تم تسجيل عملياتها خلال السنة، أما الآن فسوف نستعرض تلك الحالات التي يتم فيها تحميل السنة بمصروف أو إفادتها بإيراد ولم يكن قد تم قيد هذا المصروف أو الإيراد لان عملية الدفع للمصروف أو التحصيل للإيراد لم تتم بعد ، وهذا ما يسمى بالاستحقاق (المصروفات المستحقة والإيرادات المستحقة).

أ) المصروفات المستحقة "الالتزام"

هو مصروف يخص السنة الحالية غير أنه لم يدفع ولم يسجل بعد ، وبالتالي يجب أن يكون هناك قيد تسوية لإثبات هذا المصروف رغم أنه لم يدفع بعد وفي المقابل إثبات التزام على الشركة يتمثل في المصروف المستحق ، ومن أمثلة ذلك مصروف المرتبات المستحقة ومصروف الفوائد المستحقة .

مثال (1)

بافتراض أن إجمالي المرتبات في الشهر هو 5000 دينار ، ومن عادة الشركة دفع مرتبات أي شهر في نهاية الأسبوع الأول من الشهر التالي ، وبذلك فإن مرتبات شهر

(12) تدفع في نهاية الأسبوع الأول من شهر (1) في السنة التالية . ولذلك يجب إثبات استحقاق مرتبات شهر 12 في نهاية السنة المالية رغم أن عملية الدفع ستتم لاحقا . وهذا تطبيقا لمبدأ الاستحقاق.

ولذلك يكون قيد التسوية "إثبات الاستحقاق " كما يلي :-

5000		حـــ/ مصروف المرتبات
	5000	حـــ/ مصروف مرتبات مستحقة

وبعد هذا القيد يبدو حساب مصروف المرتبات وحساب مصروف مرتبات مستحقة كما يلي :

حـــ/ مصروف المرتبات

5000	حـــ/ مرتبات مستحقة	5000	مرحل
5000		5000	
5000	منقول (يقفل في ملخص الدخل مع بقية مصروفات المرتبات)		

حـــ/ مصروف مرتبات مستحقة

		5000	حـــ/ مصروفات مرتبات
5000	مرحل		
5000		5000	
		5000	منقول (يظهر بالميزانية كالتزام)

وعند دفع المرتبات المستحقة في نهاية الأسبوع الأول من السنة التالية، ويكون القيد كالتالي :

5000		حـــ/ مصروف مرتبات مستحقة
	5000	حـــ/ المصرف

وينتج عن هذا القيد قفل حساب مصروف مرتبات مستحقة الذي فتح عند عمل قيد التسوية في نهاية السنة السابقة ويبدو حساب مصروف المرتبات المستحقة كالتالي:

حـــ/ مصروف مرتبات مستحقة

5000	حـــ/ المصرف	5000	رصيد منقول (من السنة السابقة)
	[قفل]		

مثال (2)

نفترض أن شركة (أ) اقترضت مبلغ 9000 دينار من المصرف وذلك في 2009/9/30 بفائدة قدرها 4% سنويا وذلك لمدة 3 سنوات . علماً بأن مصروف الفائدة يدفع للمصرف كل ستة(6) أشهر ، وأن السنة المالية للشركة تنتهي في 12/31 من كل عام .

مما سبق يتضح أن مصروف الفائدة سيدفع في نهاية الشهر الثالث من السنة المقبلة (2010/3/31) . وبالتالي سيكون هناك استحقاق لمصروف فوائد في نهاية السنة الحالية (2009/12/31) ولذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار ويسجل وذلك بتحميل السنة بما يخصها من مصروف الفوائد وفى المقابل يتم تسجيل المصروف المستحق والذي يشكل التزاماً تجاه الغير وبالتالي يظهر على قائمة المركز المالي في 2009/12/31م.

- احتساب مصروف الفائدة = $9000 \times \%4 \times \frac{3}{12} = 90$دينار

ولذلك يكون قيد التسوية في نهاية السنة كما يلي :

90		حـــ/ مصروف فوائد
	90	حـــ/ مصروف فوائد مستحقة

وبعد هذا القيد يبدو حساب مصروف الفوائد وحساب مصروف فوائد مستحقة كما يلي :

حـــ/ مصروف فوائد

مدين		دائن	
90	حـــ/ فوائد مستحقة	90	مرحل
90		90	
90	منقول (يقفل في ملخص الدخل مع بقية مصروفات الفوائد)		

حـــ/ مصروف فوائد مستحقة

مدين		دائن	
90	مرحل	90	حـــ/ مصروف فوائد
90		90	
		90	منقول (يظهر بالميزانية كالتزام)

وعندما تدفع الفوائد في نهاية الشهر الثالث من السنة اللاحقة يكون القيد كما يلي:

مبلغ الفائدة الذي دفع هو 180 دينار (9000 × 4% × $\frac{6}{12}$) وهو يخص مدة

90		حـ/ مصروف فوائد مستحقة
90		حـ/ مصروف فوائد
	180	حـ/ المصرف

ولشرح هذا القيد إليك ما يلي :

الستة أشهر (ثلاث أشهر منها تقع في سنة 2009 والثلاث أشهر التالية تقع في سنة 2010). ولكن مصروف الفوائد للثلاث أشهر الأولى قد أخذ في الاعتبار في نهاية سنة 2009 بجعله مستحق غير أنه لم يدفع . أما الثلاث أشهر الثانية والتي تقع في سنة 2010 فإن مصروف الفوائد الخاص بها هو 90 دينار أيضا ، وبالتالي عمل القيد المشار إليه أعلاه والذي يكون تأثيره كما يلي :

1- قفل حساب مصروف فوائد مستحقة الذي فتح في نهاية سنة 2009 عند عمل قيد التسوية .

2- إثبات مصروف الفوائد الخاص بالثلاث أشهر الأولى في سنة 2010 ، وهذا الحساب يبقى مفتوحا إلى نهاية السنة حيث يقفل مع ما يتجمع فيه من مصروف فوائد في حساب ملخص الدخل .

3- إثبات عملية الدفع والمتمثلة في نقص حساب المصرف بمبلغ 180 دينار والخاصة بسداد الفوائد المستحقة على السنة الأولى (2009) والفوائد الخاصة بالثلاث أشهر الأولى من سنة 2010 .

وبعد القيد المشار إليه أعلاه يبدو حساب مصروف الفوائد المستحقة وحساب مصروف الفوائد كما يلي :-

حـ/ مصروف فوائد مستحقة

90 حـ/ المصرف	90 رصيد منقول
	(من السنة الماضية)
[قفل]	

حـــ/ مصروف فوائد

	90	حـــ/ المصرف
	90	منقول (يقفل في ملخص الدخل
مرحل 90		مع بقية مصروف الفوائد للسنة)

ب- الإيراد المستحق " أصل "

هو إيراد يخص السنة الحالية غير أنه لم يحصل ولم يسجل بعد وبالتـالي يجـب أن يكون هناك قيد تسوية لإثبات هذا الإيراد رغم أنه لم يحصل بعد ولكنه أستحق للشـركة ، وفى المقابل إثبات أصل للشركة يتمثل في الإيراد المستحق ، ومن أمثلة ذلك إيراد إيجـار مستحق ، إيراد فوائد مستحق .

مثال (1)

قامت شركة (أ) بتأجير أرض فضاء زائدة عن حاجتها إلى شركة (ب) بإيجار شهري قدره 500 دينار، وفى نهاية السنة المالية اتضح أن شركة (ب) قد دفعت إيجار عشـرة أشهر فقط . أي أن إيراد الإيجار الخاص بشهري 11 ،12 لم يحصل بعـد ، حيـث أن نصيب السنة من الإيراد هو 6000 دينار (500 دينار ×12 شهر) بينما الذي استلم هو 5000 دينار (500 دينار × 10 شهور) ولذلك يجب عمل قيد تسوية والذي يؤدى إلى:

1) إثبات إيراد الإيجار المستحق والذي لم يحصل بعد واعتباره أصل من أصـول الشركة .

2) تعديل رصيد حساب إيراد الإيجار وذلك بزيادته حتى يعكس ما يخـص السـنة (أي 6000 دينار).

ويكون قيد التسوية كما يلي :

1000		حـــ/ إيراد إيجار مستحق
	1000	حـــ/ إيراد الإيجار

وبعد هذا القيد يبدو حساب إيراد الإيجار وحساب إيراد إيجار مستحق كما يلي :

حـــ/ إيراد الإيجار

	5000 حـــ/ المصرف
6000 مرحل	1000 حـــ/ إيراد إيجار مستحق
6000	6000
	6000 منقول (يقفل في ملخص الدخل)

ح/ إيراد إيجار مستحق

1000 ح/ إيراد الإيجار	
	مرحل 1000
1000	1000
منقول (يظهر بالميزانية كأصل) 1000	

وعند تحصيل الإيجار المستحق يكون القيد كالتالي :

1000		ح/ المصرف
	1000	ح/ إيراد إيجار مستحق

وهذا القيد يؤدي إلى قفل حساب إيراد الإيجار المستحق الذي فتح عند عمل قيد التسوية في نهاية السنة الماضية . ويظهر حساب إيراد الإيجار المستحق كما يلي :

ح/ إيراد إيجار مستحق

1000 رصيد من السنة الماضية	ح/ المصرف 1000
[قفل]	

مثال (2)

قامت شركة (أ) بإقراض شركة (ب) مبلغ 9000 دينار وذلك في 2009/9/30 بفائدة قدرها 4% ولمدة ثلاث سنوات ، علما بان الفوائد تحصل كل ستة أشهر وان السنة المالية تنتهي في 12/31 من كل عام.

مما سبق يتضح أن إيراد الفوائد سيحصل في نهاية الشهر الثالث من سنة 2010 ولكن في نهاية سنة 2009 يجب عمل قيد تسوية لتسجيل الإيراد المستحق عن الثلاثة أشهر التي تقع في سنة 2009م

- إيراد الفوائد المستحق في نهاية السنة = $9000 \times \%4 \times \frac{3}{12} = 90$ دينار

ويكون قيد التسوية كالآتي :

90		ح/ إيراد فوائد مستحقة
	90	ح/ إيراد فوائد

وهذا القيد ينتج عنه ما يلي :

1) إثبات إيراد الفوائد المستحقة (أصل) والذي يظهر في الميزانية .

2) تعديل رصيد حساب إيراد الفوائد ليعكس الفوائد التي تخص سنة 2009م.

وعند تحصيل الفوائد في نهاية الثلاثة أشهر التي تقع في سنة 2010 يكون القيد كالتالي :

180		حـــ/ المصرف
	90	حـــ/ إيراد فوائد مستحقة
	90	حـــ/ إيراد الفوائد

وينتج عن هذا القيد إقفال حساب إيراد الفوائد المستحقة الذي فتح عند إجراء قيد التسوية في نهاية سنة 2009 . وإثبات إيراد الفوائد الخاص بالثلاث أشهر الأولى من سنة 2010.

ورقة العمل التمهيدية لإعداد القوائم المالية "ورقة التسوية ":

هناك طريقة لإعداد القوائم المالية تعتبر أكثر تنظيما وتقلل من احتمالات الخطأ وتتميز بالكفاءة ، حيث يستخدم المحاسبون ورقة يتم تصميمها بشكل معين ويطلق عليها اسم ورقة عمل تمهيدية لإعداد القوائم المالية أو اختصارا "ورقة التسوية"، غير أننا نميل للتسمية الأولى حيث أنها أكثر تعبيرا عن طبيعتها فضلا عن أنها تتضمن في الواقع التمهيد لإعداد عدة قوائم مالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) وتهدف هذه الورقة إلى جمع كل البيانات المستخرجة من الدفاتر المحاسبية وإجراء التسويات عليها وصولا إلى إعداد القوائم المالية .

وتتكون ورقة العمل من إحدى عشرة خانة ، خانة خاصة بأسماء الحسابات المستخدمة من الدفاتر المحاسبية بالإضافة إلى خمس أعمدة وكل عمود به خانتين ، وهى كما يلي :-

- العمود الأول لميزان المراجعة قبل التسويات
- العمود الثاني خاص بالتسويات الخاصة ببعض البنود الواردة في العمود الأول.
- العمود الثالث لميزان المراجعة بعد التسويات
- العمود الرابع لقائمة الدخل
- العمود الخامس لقائمة المركز المالي .

وتتخذ ورقة العمل التمهيدية الشكل التالي :

اسم الحساب	ميزان المراجعة		التسويات		ميزان المراجعة بعد التسويات		قائمة الدخل		قائمة المركز المالي	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة

وورقة العمل التمهيدية " ورقة التسوية" يستخدمها المحاسبون لتسهيل إعداد القوائم المالية ولكنها ليست بديلا عن للقوائم المالية . وبالرغم من أنه من الممكن الاستغناء عن ورقة العمل إلا أنه سيكون من الصعب في معظم الأحوال إعداد القوائم المالية مباشرة من الدفاتر المحاسبية نظرا لان ذلك يتطلب غالبا إدماج عناصر كثيرة تستخرج من الدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية . وورقة العمل تغطى الفجوة بين السجلات المحاسبية والقوائم المالية ، وتستخدم كوسيلة ملائمة لبيان اثر التسويات على الحسابات المختلفة وتحديد نتائج الأعمال قبل إجراء التسويات بصورة نهائية في اليومية وترحيلها لحسابات الأستاذ ، وهى تمد المحاسب بتصور مسبق عن القوائم المالية .

وفيما يلي شرح نظري لكيفية إعداد ورقة العمل التمهيدية " ورقة التسوية ":-

1- الخطوة الأولى في إعداد ورقة العمل هي إدراج أسماء الحسابات في الخانة الأولى ، وهذه الحسابات ترصد وتدخل أرصدتها في العمود الأول المعنون " ميزان المراجعة " بحيث يتم إدخال الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة - ويجب التأكد من توازن الميزان قبل الانتقال للمرحلة التالية .

2- ترحيل قيود التسوية - التي كانت قد أعدت في ورقة منفصلة - إلى العمود الثاني من الورقة بحيث يرحل المبلغ المدين إلى الخانة المدينة والمبلغ الدائن إلى الخانة الدائنة بعمود التسويات .ويلاحظ أن طرفي القيد المرحل يرمز لها بنفس الرقم أو الحرف حتى تسهل عملية التتبع والمراجعة ، وأثناء هذه العملية إذا تطلبت بعض القيود إضافة حساب جديد لم يكن مذكورا في ميزان المراجعة بالخانة الأولى فيمكن إضافته في خانة أسماء الحسابات، وبعد انتهاء عملية الترحيل يتم التأكد من توازن خانتي عمود التسويات قبل الانتقال إلى المرحلة التالية .

3- يتم نقل المبالغ إلى خانتي العمود الثالث " ميزان المراجعة بعد التسويات " وهو ينتج عن إدماج الأرقام في ميزان المراجعة (بالعمود الأول) مع الأرقام في خانتي التسويات " العمود الثاني " وذلك على الوجه التالي:-

أ- إذا لم تكن هناك تسوية أمام رصيد أي حساب فإن هذا الرصيد ينقل كما هو إلى الخانة المماثلة في ميزان المراجعة بعد التسوية.

ب- إذا كان رصيد الحساب في ميزان المراجعة مدينا فإن التسوية المدينة تضاف إليه والتسوية الدائنة تطرح منه - وإذا تبقى رصيد مدين للحساب بعد تعديله بالتسوية ينقل إلى خانة الأرصدة المدينة بميزان المراجعة بعد التسويات وإذا أصبح رصيدا دائنا بعد التسوية ينقل إلى خانة الأرصدة الدائنة لميزان المراجعة بعد التسويات .

جـ- إذا كان رصيدا الحساب في ميزان المراجعة دائنا فإن التسوية المدينة تطرح منه والتسوية الدائنة تضاف إليه ، وينقل الرصيد بعد التسوية إلى الخانة المناسبة (مدين أو دائن) وبالميزان بعد التسويات.

د- بالنسبة للحسابات المدرجة أسفل ميزان المراجعة (المبدئي) يتم نقل قيمة التسوية مباشرة إلى الخانة المناسبة بميزان المراجعة بعد التسويات.

وبعد إتمام الخطوة السابقة فإن أرصدة الحسابات التي تظهر في خانتي ميزان المراجعة بعد التسويات تكون مماثلة تماما لأرصدة الحسابات التي تظهر في دفاتر الأستاذ بعد إجراء قيود التسويات وترحيلها إلى حسابات الأستاذ ، فكل سطر في ورقة العمل يمثل حسابا في دفاتر الأستاذ .

وقبل الانتقال إلى المرحلة الأخرى يجب التأكد من توازن جانبي ميزان المراجعة بعد التسويات .

4- يتم النقل الأفقي لمبالغ أرصدة الحسابات الموجودة في خانتي ميزان المراجعة بعد التسوية إلى عمودي القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) حسب طبيعة كل حساب والقائمة التي ينتمي إليها . فأرصدة حسابات المصروفات والإيرادات تنقل إلى خانتي قائمة الدخل ، الأرصدة التي تمثل مصروفات تنقل إلى الجانب المدين والأرصدة التي تمثل إيرادات أو ذات أرصدة دائنة تنقل إلى الجانب الدائن . كما تنقل أرصدة حسابات الأصول والخصوم إلى خانتي قائمة

المركز المالي ، حيث تنقل أرصدة حسابات الأصول إلى الجانب الخاص بالأرصدة المدينة وتنقل أرصدة حسابات الخصوم إلى الجانب الخاص بالأرصدة الدائنة . وهنا يجب الانتباه إلى إدخال حساب بضاعة آخر المدة تحت أسماء الحسابات (الخانة الأولى بورقة العمل) مع إدراج رصيد بضاعة آخر المدة في القائمتين حيث يوضع في الجانب الدائن بقائمة الدخل وفى الجانب المدين بقائمة المركز المالي . وسبب وضع رصيد بضاعة آخر المدة في الجانب الدائن من قائمة الدخل (رغم أن الرصيد مدين) وذلك لغرض طرحها من مجموع رصيد بضاعة أول المدة ورصيد المشتريات (البضاعة الجاهزة للبيع) وذلك لبيان تكلفة البضاعة المباعة . وكما سبق أن بينا أن رصيد بضاعة آخر المدة يطرح من إجمالي تكلفة البضاعة المعدة للبيع للوصول إلى تكلفة البضاعة المباعة .

أما وضع بضاعة آخر المدة في قائمة المركز المالي في الجانب المدين وذلك بسبب كون بضاعة آخر المدة تمثل احد بنود الأصول المتداولة .

كما يجب ملاحظة أن بضاعة أول المدة أدرجت في الجانب المدين من قائمة الدخل .

5- تجمع خانتي قائمة الدخل وترصد كأي حساب ، حيث يوضع الفرق بين الخانتين في الخانة ذات المجموع الأقل وذلك لأحداث التوازن بين الخانتين. فإذا كان الجانب الدائن اكبر من الجانب المدين ، يوضع الفرق في الجانب المدين كمتمم حسابي وهو يمثل صافى الدخل ، وبالتالي يدخل عبارة " صافى الدخل " على نفس السطر في الخانة المخصصة بأسماء الحسابات بورقة العمل . أما إذا كان الجانب المدين لقائمة الدخل اكبر من الجانب الدائن – يوضع الفرق في الجانب الدائن كمتمم حسابي وهو يمثل صافى خسارة ، وبالتالي يجب إدخال عبارة "صافى الخسارة" على نفس السطر في الخانة المخصصة لأسماء الحسابات بورقة العمل.

6- قبل جمع خانتي قائمة المركز المالي يجب وضع الفرق الناتج من ترصيد قائمة الدخل ، مع مراعاة ما يلي :

أ) إذا كان الفرق يظهر في الجانب المدين من قائمة الدخل " صافى دخل" فيجب وضع هذا الفرق في الجانب الدائن من قائمة المركز المالي لأنه يمثل زيادة في حقوق الملكية .

ب) إذا كان الفرق يظهر في الجانب الدائن من قائمة الدخل " صافي خسارة" فيجب وضع هذا الفرق في الجانب المدين من قائمة المركز المالي لأنه يمثل نقص أو تخفيض في حقوق الملكية .

وبعد إتمام ذلك تجمع خانتي قائمة المركز المالي ، فإذا كان ليس هناك أخطاء فإن الجانبين يتوازنان دون شك . هذا مع الأخذ في الاعتبار أن توازن الميزانية لا يدل دائما على عدم وجود أخطاء .

إثبات قيود التسوية وقيود الإقفال :-

بعد الانتهاء من إعداد ورقة العمل التمهيدية والتحقق من سلامة إعدادها يقوم المحاسب بإثبات قيود التسوية في اليومية العامة ويرحلها للحسابات المعنية ثم يقوم بإثبات قيود الإقفال (والتي سبق أن شرحناها) ثم يقوم بإعداد القوائم المالية مرتبة ترتيبا محاسبياً مقبولا.

ولتوضيح ما سبق عند إعداد ورقة العمل التمهيدية والقيود التي تعمل في نهاية الفترة وإعداد القوائم المالية رأينا أن نسوق المثال الشامل التالي مع الشرح للخطوات المتضمنة في الحل .

مثال توضيحي :-

إليك ميزان المراجعة في 2009/12/31 والمستخرج من دفاتر شركة (أ) قبل عمل التسويات :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
7750		نقدية
12500		آلات ومعدات
35000	7000	مباني ومجمع استهلاكها
9000	2400	أثاث ومجمع استهلاكها
20000		المدينون
1400		أوراق القبض
26500		بضاعة أول المدة
2700		مصروف تأمين مقدم
850		أدوات ومهمات
	7500	دائنون
	90000	رأس المال
2800		المسحوبات
	180500	المبيعات
12600		مردودات ومسموحات المبيعات
135500		المشتريات

	3850	مردودات ومسموحات المشتريات
16600		مصروف المرتبات
2150		مصروفات عمومية
200		مصروفات صيانة
	4300	إيراد إيجار
10000		استثمار قصير الأجل
295550	295550	

فإذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ 24300 دينار ، واليك المعلومات الجردية التالية :-

1- تستهلك الأصول الثابتة كما يلي :

أ- الآلات والمعدات بنسبة 10% سنويا.

ب- المباني بنسبة 5% سنويا.

جـ- الأثاث - قدر عمره الإنتاجي بـ 15 سنة.

2- إيراد الإيجار يمثل المبلغ المستلم في 2009/1/1م مقابل تأجير ارض فضاء للشركة (ب) والذي يخص أربع سنوات.

3- مصروف المرتبات يخص 10 شهور من السنة فقط أي إلى 2009/10/31م علماً بان مصروف المرتبات ثابت من شهر لآخر.

4- التأمين المقدم دفع في 2009/1/1 عن ثلاث سنوات

5- الأدوات والمهمات المتبقاه في نهاية السنة بقيمة 200 دينار.

6- حساب الاستثمار يمثل وديعة لدى احد المصارف بفائدة 5% سنويا أودعت في 2009/10/1م وتحصل الفوائد كل ستة أشهر .

المطلوب :

1) إجراء قيود التسوية اللازمة في نهاية السنة المالية .

2) إعداد ورقة العمل التمهيدية "ورقة التسوية"

3) إعداد قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2009/12/31 وقائمة المركز المالي في 2009/12/31

4) إجراء قيود الإقفال .

الحل:

1) قيود التسوية

ر.م	مدين	دائن	
1	1250		حـــ/ مصروف استهلاك آلات ومعدات
		1250	حـــ/ مجمع استهلاك آلات ومعدات
2	1750		حـــ/ مصروف استهلاك مباني
		1750	حـــ/ مجمع استهلاك مباني
3	600		حـــ/ مصروف استهلاك أثاث
		600	حـــ/ مجمع استهلاك أثاث
4	3225		حـــ/ إيراد الإيجار
		3225	حـــ/ إيراد إيجار مقدم
5	3320		حـــ/ مصروف مرتبات
		3320	حـــ/ مصروف مرتبات مستحقة
6	900		حـــ/ مصروف تأمين
		900	حـــ/ مصروف تأمين مقدم
7	650		حـــ/ مصروف أدوات ومهمات
		650	حـــ/ أدوات ومهمات
8	125		حـــ/ إيراد فوائد مستحقة
		125	حـــ/ إيراد فوائد

شرح التسويات :-

1) احتسب مصروف استهلاك الآلات والمعدات كما يلي :

12500 × 10% = 1250 دينار

2) احتسب مصرف استهلاك المباني كما يلي :

35000 × 5% = 1750 دينار

3) احتسب مصروف استهلاك الأثاث كما يلي :

9000 ÷ 15 سنة = 600 دينار

4) **إيراد الإيجار :**
عند استلام إيراد الإيجار الخاص بأربع سنوات قامت الشركة بتسجيل كل المبلغ كإيراد وعند نهاية السنة كان يجب أن يخفض هذا المبلغ ليعكس الإيراد الخــاص بالســنة بقيــد تسوية وفي الوقت نفسه يجب إظهار المبلغ المستلم مقدما كإيراد إيجار مقدم .
ما يخص السنة هو 4300 ÷ 4 = 1075 دينار
وبالتالي يجب تحديد قيمة الإيراد المقدم للثلاث ســنوات القادمــة (1075 ×3 = 3225) وفتح حساب إيراد إيجار مقدم وجعله دائن بمبلغ 3225 دينار .

5) **مصروف المرتبات :**
مصروف المرتبات الظاهر بميزان المراجعة يخص عشرة أشهر فقط وهــو 16600 دينار ، وبالتالي يجب احتساب ذلك المبلغ المستحق والذي يخص شهري 11، 12 مــن السنة . وبما أن مبلغ المرتبات الشهري ثابت ، إذا نصيب الشــهر مــن المرتبــات هــو 16600 ÷10 = 1660 دينار . وبالتالي ما يخص السنة (12 شــهر) هــو 1660 ×12 = 19920 دينار . وقيد التسوية الخاص بهذه العملية أدى إلى زيادة المصــروف إلى 19920 دينار وهو ما يخص السنة وكذلك أدى إلى إثبات المصروف المســتحق والذي على الشركة دفعه للعاملين فيما بعد وهو الفرق بين ما يخص السنة وبين ما دفــع فعلا أي 3320 دينار (19920 – 16600).

6) **التأمين المقدم :**
مبلغ التأمين يغطى ثلاث سنوات بما فيها السنة الحالية وقد سجل بالدفاتر كأصل عنــد دفعه . وفى نهاية السنة يجب عمل قيد تسوية لتحديد ما يخص الســنة وتخفــيض مبلــغ التأمين المقدم بذلك وترحيل الرصيد إلى الفترات القادمة . وبما أن التأمين يغطى ثــلاث سنوات ، إذا نصيب السنة هو 900 دينار (2700 ÷3) .

7) **الأدوات والمهمات :**
كان رصيد الأدوات والمهمات في بداية السنة المالية 850 دينار ، وعند نهاية الســنة وجد أن قيمة الأدوات والمهمات المتبقية هي 200 دينار . إذا الفرق بين الرقمين يمثــل قيمة تلك الأدوات التي استهلكت وهو 650 دينار وعند إجراء قيد التسوية اثبت مصروف الأدوات 650 الذي يخص السنة وتبقى في حساب الأدوات والمهمات 200 دينار .

8) إيراد فوائد مستحقة :

هناك وديعة في احد المصارف قدرها 10000 دينار بفائدة قدرها 5% ، وقد أودعت في بداية الشهر العاشر من السنة وتحصيل الفوائد يتم كل ستة شهور . وبما أن السنة المالية للشركة تنتهي في 12/31 من كل عام ، فان هناك استحقاق لهذه الفوائد عن ثلاثة شهور (أي الشهور 12، 11، 10) من السنة الحالية وبالتالي يجب عمل قيد تسوية لإثبات استحقاق إيراد الفوائد في 12/31.

إيراد الفوائد المستحق = 1000 ×5%× $\frac{3}{12}$ =125 دينار

2) إعداد ورقة العمل التمهيدية " ورقة التسوية "

تظهر ورقة العمل التمهيدية لإعداد القوائم المالية في شكل (5-1) وفي هذه الأثناء يطلب من الطالب فحصها جيدا ثم العودة إلى قراءة شرح الخطوات التي تمت من خلالها إعداد هذه الورقة .

أضواء على خطوات إعداد ورقة العمل

1. ادخل في الخانة الأولى من ورقة العمل أسماء الحسابات التي ظهرت في نهاية الفترة بشركة (أ) قبل التسويات كما أدخلت أرصدة هذه الحسابات في العمود الأول المعنون بميزان المراجعة حسب كونها مدينة أو دائنة . ثم جمعت خانتي الميزان فكان كل منها مساويا لمبلغ 295550 دينار.
2. تم ترحيل قيود التسوية التي أعدت في المطلوب الأول من هذا المثال إلى العمود الثاني من ورقة العمل – الطرف المدين رحل إلى الخانة المدينة والطرف الدائن رحل إلى الخانة الدائنة . ويلاحظ أن أطراف القيد الواحد تحمل نفس الرقم وذلك لتسهيل الرجوع إليها ، كما يلاحظ أن هناك حسابات جديدة فتحت بفعل قيود التسويات وقد كتبت أسمائها في الخانة الأولى من الورقة مثال ذلك مصروفات الاستهلاك وإيراد الإيجار المقدم ومجمع استهلاك الآلات والمرتبات المستحقة والمصروف المقدم وغير ذلك . وعند جمع خانتي عمود التسويات نجد أنهما متساويتان (11820 دينار لكل منهما)
3. في هذه المرحلة تم الجمع الأفقي للعمودين الأول والثاني (ميزان المراجعة قبل التسويات والتسويات) وادخل الناتج عن ذلك في العمود الثالث وهو ميزان

المراجعة بعد التسويات والذي يحوى المبالغ المعدلة والجاهزة لإعداد القوائم المالية. ونلاحظ ما يلي :

أ) هناك مبالغ نقلت كما هي إلى ميزان المراجعة بعد التسويات وذلك بسبب عدم وجود أي تسويات لها . مثال ذلك بند النقدية وبند المباني وبند المدينين وغيرها .

ب) هناك أرصدة مدينة أضيفت إليها تسوية مدينة مثال ذلك مصروف المرتبات الذي أضيف إليه تسوية مدينة بمبلغ 3320 ليصبح الرصيد 19920 . كما أن هناك أرصدة مدينة طرح منها تسوية دائنة مثال ذلك التأمين المقدم الذي طرح منه تسوية دائنة بمبلغ 900 ليصبح الرصيد 1800 دينار .

جـ) هناك أرصدة دائنة أضيفت إليها تسوية دائنة مثال ذلك مجمع الاستهلاك المباني ومجمع استهلاك الأثاث ، حيث أضيف للأول مبلغ 1750 وأضيف للثاني مبلغ 600 دينار . كما أن هناك أرصدة دائنة طرح منها تسوية مدينة مثال ذلك إيراد الإيجار المقدم حيث طرح منه مبلغ 3225 ليصبح الرصيد 1075 دينار.

4. نقلت أرصدة الحسابات المبينة في ميزان المراجعة بعد التسويات إلى قائمة الدخل والمركز المالي كل حسب طبيعتها . فترى أن أرصدة الإيرادات والمصروفات نقلت إلى قائمة الدخل كما نقلت أرصدة الحسابات التي تمثل أصولا أو خصوما إلى قائمة المركز المالي . وأضيفت بضاعة آخر المدة في الجانب الدائن لقائمة الدخل والى الجانب المدين في قائمة المركز المالي .

وعند ترصيد قائمة الدخل اتضح أن الجانب الدائن يفوق الجانب المدين بمبلغ 7830 دينار وهذا يمثل صافى الدخل حيث ادخل في الجانب المدين لقائمة الدخل لإحداث التوازن " المتمم الحسابي" . ونفس المبلغ "صافى الدخل" ادخل في الجانب الدائن لقائمة المركز المالي لأنه يمثل زيادة في حقوق أصحاب المشروع " حقوق الملكية ". ويلاحظ أن قائمة المركز المالي قد توازن جانبيها .

شكل (5-1)

شركة (أ)

ورقة التسوية عن السنة المنتهية في 2009/12/31

اسم الحساب	ميزان المراجعة		التسويات		ميزان المراجعة بعد التسويات		قائمة الدخل		المركز المالي	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
نقدية	7750				7750				7750	
آلات	12500				12500				12500	
مباني	35000				35000				35000	
مجمع استهلاك مباني		7000		1750		8750				8750
أثاث	9000				9000				9000	
مجمع استهلاك أثاث		2400		600		3000				3000
المدينون	20000				20000				20000	
أوراق القبض	1400				1400				1400	
بضاعة أول المدة	26500				26500		26500			
تأمين مقدم	2700			900	1800				1800	
أدوات ومهمات	850			650	200				200	
الدائنون		7500				7500				7600
رأس المال		90000				90000				90000
المسحوبات	2800				2800				2800	
المبيعات		180500				180500		180500		
مردودات المبيعات	12600				12600		12600			
المشتريات	135500				135500		135500			
مردودات المشتريات		3850				3850		3850		
مرتبات	16600		332		19920		19920			
مصروفات عمومية	2150				2150		2150			
مصروفات صيانة	200				200		200			
إيراد إيجار		4300	3225			1075		1075		
استثمار قصير الأجل	10000				10000				10000	
	295550	295550								
مصروف الاستهلاك الآلات			1250		1250		1250			
مجمع استهلاك الآلات				1250		1250				
مصروف استهلاك مباني			1750		1750		1750			1250
مصروف استهلاك أثاث			600		600		600			
إيراد إيجار مقدم				3225		3225				3225
مرتبات مستحقة				3320		3320				3320
مصروف تأمين			900		900		900			
مصروف أدوات ومهمات			650		650		650			
إيراد فوائد مستحقة			125		125					
إيراد فوائد				125		125		125	125	
			11820	11820	302959	302959		24300	24300	
بضاعة آخر المدة								24300		
صافي الدخل							7830			7830
							209850	209850	124875	124875

3) إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي

شركة أ

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2009/12/31

البيان			
المبيعات		180500	
مردودات ومسموحات المبيعات		12600	
صافي المبيعات			167900
تكلفة البضاعة المباعة :			
بضاعة أول المدة		26500	
المشتريات	135500		
مردودات ومسموحات المشتريات	(3850)		
صافي المشتريات		131650	
تكلفة بضاعة معدة للبيع		158150	
بضاعة آخر المدة		(24300)	133850
إجمالي الدخل			34050
مصروفات المرتبات		19920	
مصروفات عمومية		2150	
مصروفات صيانة		200	
مصروف استهلاك آلات		1250	
مصروف استهلاك مباني		1750	
مصروف استهلاك أثاث		600	
مصروف تأمين		900	
مصروف أدوات ومهمات		650	
إجمالي مصروفات التشغيل			(27420)
دخل التشغيل			6630
إيراد إيجار		1075	
إيراد فوائد		125	1200
صافي الدخل عن الفترة قبل الضرائب			7830

شركة (أ)

قائمة المركز المالي في 2009/12/31

البيان			
(الأصول)			
الأصول المتداولة :			
نقدية		7750	
استثمارات قصيرة الأجل		10000	
مدينون		20000	
أوراق قبض		1400	
مخزون بضاعة		24300	
تأمين مقدم		1800	
إيراد فوائد مستحق		125	
أدوات ومهمات		200	
إجمالى الأصول المتداولة			65575
أصول ثابتة :			
مبانى	35000		
مجمع استهلاك مبانى	(8750)	26250	
آلات	12500		
مجمع استهلاك آلات	(1250)	11250	
أثاث	9000		
مجمع استهلاك أثاث	(3000)	6000	
إجمالى الأصول الثابتة " القيمة الدفترية"			43500
إجمالى الأصول			109075
(الخصوم)			
الالتزامات قصيرة الأجل :			
دائنون		7500	
إيراد إيجار مقدم		3225	
مرتبات مستحقة		3320	
إجمالى الالتزامات			14045
حقوق الملكية			
رأس المال في 2009/1/1		90000	
صافي الدخل عن الفترة	7830		
ناقص : المسحوبات	(2800)		
الزيادة في رأس المال		5030	
رأس المال في 2009/12/31			95030
إجمالي الخصوم			109075

4) قيود الإقفال :

مدين	دائن	بيان
		من مذكورين
180500		حـــ/ المبيعات
3850		حـــ/ مردودات المشتريات
1075		حـــ/ إيراد إيجار
125		حـــ/ إيراد فوائد
24300		حـــ/ بضاعة آخر المدة
	209850	إلى حـــ/ ملخص الدخل
		إقفال الأرصدة الدائنة والمؤقتة وإثبات بضاعة آخر المدة
202020		من حـــ/ ملخص الدخل
		إلى مذكورين
	26500	حـــ/ بضاعة أول الدة
	12600	حـــ/ مردودات المبيعات
	135500	حـــ/ المشتريات
	19920	حـــ/ المرتبات
	2150	حـــ/ مصروفات عمومية
	200	حـــ/ مصروفات صيانة
	1250	حـــ/ مصروف استهلاك آلات
	1750	حـــ/ مصروف استهلاك مباني
	600	حـــ/ مصروف استهلاك أثاث
	900	حـــ/ مصروف تأمين
	650	حـــ/ مصروف أدوات ومهمات
		إقفال المصروفات وبضاعة أول المدة
7830		حـــ/ ملخص الدخل
	7830	حـــ/ رأس المال
		إقفال ملخص الدخل في رأس المال
2800		حـــ/ رأس المال
	2800	حـــ/ المسحوبات
		إقفال المحسوبات في رأس المال

أمثلة متنوعة عن التسويات الجردية

من أهم الأساليب المستخدمة لزيادة قدرة الطالب على استيعاب وفهم تسويات نهاية السنة المالية " التسويات الجردية" هي الأمثلة الإيضاحية ، فيما يلي سنتعرض إلى مجموعة من الأمثلة الإيضاحية :

مثال (1) : تأمين مدفوع مقدماً

نفترض أن شركة ما قامت بدفع 3600 دينار كتأمين في 2009/1/1 لتغطية التأمين عن ثلاث سنوات . وعند الإثبات قد تتبع الشركة إحدى طريقتين :

أ) تسجيل المبلغ كأصل ، وذلك كما يلي :

3600		حـــ/ تأمين مقدم
	3600	حـــ/ المصرف

وفي نهاية السنة يجرى قيد التسوية التالي لتحميل السنة بما يخصـــها وتخفـيض رصيد التأمين المقدم :

1200		حـــ/ مصروف تأمين
	1200	حـــ/ تأمين مقدم
		(3600 ÷ 3 سنوات = 1200)

ب) تسجيل كل المبلغ كمصروف ، وذلك كما يلي :

3600		حـــ/ مصروف تأمين
	3600	حـــ/ المصرف

وفي نهاية السنة يجرى قيد التسوية التالي لتعديل مصروف التأمين لـيعكس مـا يخص السنة فقط وإثبات المصروف المقدم الخاص بالسنتين القادمتين :

2400		حـــ/ تأمين مقدم
	2400	حـــ/ مصروف تأمين
		(3600 − 1200 = 2400)

مثال (2) : إيراد مستلم مقدما

نفترض أن شركة ما قامت بتأجير مستودع خاص بها إلى شركة أخرى بمبلـــغ 400 دينار سنويا . وقد قامت الشركة المستأجرة بدفع إيجار 4 سنوات بما فيها السنة الحاليـــة . في هذه الحالة هناك طريقتين قد يتم بهما الإثبات وذلك كما يلي :

أ- تسجيل المبلغ بالكامل كالتزام ، وذلك كما يلي

1600		حـــ/ المصرف
	1600	حـــ/ إيراد مقدم

وفي نهاية السنة يجرى القيد التالي وذلك لتعديل رصيد الإيراد المقـدم وإثبـات الإيراد الذي يخص السنة :

400		حــ/ إيراد مقدم
	400	حــ/ إيراد الإيجار

ب) تسجيل المبلغ بالكامل كإيراد وذلك كما يلي

1600		حــ/ المصرف
	1600	حــ/ إيراد الإيجار

وفى نهاية السنة يجرى القيد التالي ، وذلك لتعديل حساب إيراد الإيجار ليعكس ما يخص السنة وإثبات الإيراد المقدم (كأصل):

1200		حــ/ إيراد إيجار
	1200	حــ/إيراد إيجار مقدم

مثال (3): مصروف مستحق:

نفترض أن شركة (أ) استأجرت قطعة ارض من شركة أخرى على أن تدفع شركة (أ) 400 دينار شهريا لقاء تأجير قطعة الأرض وعند نهاية السنة ظهر مبلغ 4000 دينار كمصروف إيجار الأرض .

ومعروف أن هذا المبلغ يخص 10 أشهر فقط ، وبالتالي هناك إيجار شهرين لا يزال مستحقا (أي 800 دينار) ولذلك تقوم الشركة (أ) بإثبات قيد التسوية التالي :

800		حــ/ مصروف الإيجار
	800	حــ/ مصروف إيجار مستحق

مثال (4) إيراد مستحق

نفترض نفس المثال السابق غير أن شركة (أ) هي التي قامت بتأجير قطعة الأرض للشركة الأخرى وان شركة (أ) استلمت 4000 دينار فقط حتى نهاية السنة ، وبما أن الإيجار الشهري (إيراد بالنسبة لشركة أ) 400 دينار فان المبلغ المستلم يخص 10 شهور فقط وبالتالي هناك إيراد إيجار مستحق لشركة (أ) قيمته 800 دينار (400 ×2 شهرين) .

وبالتالي يكون قيد التسوية كما يلي :

800		حــ/ إيراد إيجار مستحق
	800	حــ/ إيراد الإيجار

مثال (5) الأدوات والمهمات

نفترض أن مخزون أدوات القرطاسية كان رصيده في أول السنة 1500 دينار، وعند نهاية السنة أتضح أن قيمة الأدوات القرطاسية المتبقية هي 500 دينار ، إذا مـا قيمتـه 1000 دينار قد استهلك ويجب أن يعتبر مصروف قرطاسية ، وبالتالي يكون قيد التسوية كما يلي :

1000		حـــ/ مصروف القرطاسية
	1000	حـــ/ أدوات القرطاسية

مثال (6) استهلاك الأصول الثابتة :

نفترض أن شركة (أ) اشترت سيارة تكلفتها 15000 دينار وذلك أول السنة الحاليـة، وكان عمرها الإنتاجي المتوقع 10 سنوات – مع عدم وجود خردة فـي نهايـة العمـر الإنتاجي لهذه السيارة . فعند نهاية السنة الأولى يكون قيد التسوية الخاص بالاستهلاك كما يلي :

1500		حـــ/ مصروف الاستهلاك – سيارات
	1500	حـــ/ مجمع استهلاك – سيارات

وهذه التسوية تختلف عن التسويات الأخرى الخاصة بالمصروفات المقدمة حيـث أن تكلفة الأصل " السيارات" لا تمس وإنما هناك حساب وسـيط وهـو حسـاب مجمـع الاستهلاك والذي تتجمع فيه أقساط الاستهلاك السنوية ويظل مفتوحا إلـى نهايـة عمـر الأصل الإنتاجي . ويظهر مجمع الاستهلاك مطروحا من تكلفة الأصل الخاص بـه فـي قائمة المركز المالي وذلك لبيان التكلفة غير المستهلكة (القيمة الدفترية).

مثال (7)

المطلوب إعداد قيود التسوية اللازمة من واقع أرصدة الحسابات التالية:-

الحسابات	الأرصدة قبل التسويات	الأرصدة بعد التسويات
حـــ/ التأمين المقدم	1800 دينار	600 دينار
حـــ/ فوائد مدفوعة مقدما	200 دينار	50 دينار
حـــ/ إيراد إيجار مقدم	700 دينار	200 دينار
حـــ/ مرتبات مستحقة	–	450 دينار
حـــ/ إيراد فوائد مستحقة	–	110 دينار
حـــ/ مصروف فوائد مستحقة	–	90 دينار

الحل :-

التأمين المقدم :

بما أن الرصيد بعد التسوية 600 دينار ، أذا مصروف التأمين الذي يخص السنة هو 1200 دينار (1800 - 600) ، وبالتالي يكون القيد كما يلي :

1200		حـــ/ مصروف التأمين
	1200	حـــ/ التأمين المقدم

الفوائد المدفوعة مقدما :

لاحظ أن الفوائد المدفوعة مقدما تمثل مصروف مدفوع مقدما ونظرا لان الرصيد بعد التسوية هو 50 دينار ، إذاً مصروف الفوائد الذي يخص السنة هو 150 دينار (200 - 50) ويكون قيد التسوية كما يلي :

150		حـــ/ مصروف فوائد
	150	حـــ/ فوائد مدفوعة مقدما

إيراد إيجار مقدم:

بما أن الرصيد بعد التسوية هو 200 دينار ، إذا الإيراد الخاص بالسنة هو 500 دينار (700 - 200) ، ويكون قيد التسوية كما يلي :

500		حـــ/ إيراد إيجار مقدم
	500	حـــ/ إيراد الإيجار

المرتبات المستحقة :

قيد التسوية هنا يكون لغرض إثبات المرتبات المستحقة التي تخص السنة ، وذلك كما يلي :

450		حـــ/ مصروف مرتبات
	450	حـــ/ مرتبات مستحقة

إيراد الفوائد المستحقة:

هنا أيضا يكون قيد التسوية لإثبات إيراد الفوائد المستحقة كما يلي

110		حـــ/ مصروف الفوائد
	110	حـــ/ إيراد الفوائد

مصروف الفوائد المستحقة :

يكون قيد التسوية كما يلي:

90		حـــ/ مصروف الفوائد
	90	حـــ/ مصروف فوائد مستحقة

مثال (8)

ورقة العمل التمهيدية لشركة خدمية

فيما يلي ميزان المراجعة لشركة (أ) للنقل بالسيارات عند شهر يونيو 2009

مدينة	دائنة	اسم الحساب
7756		نقدية
550		المدينون
1440		أوراق القبض
1500		إيجار مقدم
1400		أثاث
13000		سيارات نقل
	8200	الدائنون
	600	إيراد إيجار مقدم
	12000	رأس المال
519		المسحوبات
	7465	إيراد النقل بالسيارات
375		مصروف صيانة
525		وقود وزيوت
1200		مرتبات
28265	28265	

معلومات إضافية :

(أ) دفعت الشركة في 2009/6/1 مصروف إيجار عن ثلاثة أشهر .

(ب) في 2009/6/1 وقعت الشركة عقدا لتأجير سياراتها لفترة محـدودة واستلمت 600 دينار إيجار مقدم عن ستة أشهر.

(جـ) يقدر العمر الإنتاجي للأثاث الذي اشترى في 2009/6/1 بعشر سنوات وقيمته التخريدية 200 دينار.

(د) اشترت الشركة في 2009/6/1 سيارتي نقل تكلفة الواحدة 6500 دينار ، والقيمة التخريدية للسيارة الواحدة 500 دينار ، علماً بأن العمر الإنتاجي لكل سيارة 5 سنوات.

(هـ) هناك مرتبات مستحقة قدرها 150 دينار .

(و) ورقة القبض التي تظهر بالميزان تحمل فائدة 5% وقد استلمتها الشركة من أحد المدينين في 2009/6/10 وتستحق بعد شهر من تاريخه.

المطلوب :

(1) إجراء قيود التسوية اللازمة في نهاية شهر يونيه .
(2) إعداد ورقة العمل التمهيدية لإعداد القوائم المالية.
(3) إعداد قائم الدخل عن شهر يونيو والميزانية في 2009/6/30.
(4) إجراء قيود الإقفال في نهاية الشهر.

الحل

(1) قيود التسويات :

مدين	دائن	بيان
		(أ)
500		حـ/ مصروف الإيجار
	500	حـ/ إيجار مقدم
		تسوية لإثبات المصروف عن الشهر
		(1500 ÷ 3 شهور = 500 دينار)
		(ب)
100		حـ/ إيراد إيجار مقدم
	100	حـ/ إيراد إيجار
		تسوية لإثبات الإيراد عن الشهر
		(600 ÷ 6 شهور = 100 دينار)
		(ج)
10		حـ/ مصروف استهلاك أثاث
	10	حـ/ مجمع استهلاك أثاث
		($\frac{1400 - 200}{10}$ =120 سنويا ÷ 12 = 10 شهريا)
		(إثبات استهلاك الأثاث للشهر)

البيان	دائن	مدين
(د) حـــ/ مصروف استهلاك سيارات حـــ/ مجمع استهلاك سيارات $\frac{13000 - 1000}{5}$ =2400 سنويا ÷ 12=200 (إثبات استهلاك السيارات للشهر)	200	200
(هـــ) حـــ/ مصروف مرتبات حـــ/ مرتبات مستحقة تسوية لإثبات المصروف المستحق	150	150
(و) حـــ/ إيراد فوائد مستحقة حـــ/ إيراد فوائد تسوية لإثبات الإيراد المستحق عن 20 يوم $1440 \times \frac{5}{100} \times \frac{20}{360} = 4$	4	4

2) إعداد ورقة العمل التمهيدية لإعداد القوائم المالية .

شركة (أ)

ورقة العمل التمهيدية لإعداد القوائم المالية عن شهر يونيو

اسم الحساب	ميزان المراجعة		التسويات		ميزان المراجعة بعد التسويات		قائمة الدخل		المركز المالي	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
نقدية	7756				7756				7756	
المدينون	550				550				550	
أوراق قبض	1440				1440				1440	
إيجار مقدم	1500			500	1000				1000	
أثاث	1400				1400				1400	
سيارات نقل	13000				13000				13000	
الدائنون		8200				8200				8200
إيراد إيجار مقدم		600				500				500
رأس المال		12000				12000				12000
المسحوبات	519		100		519				519	
إيراد النقل بالسيارات		7465				7465		7465		
مصروف صيانة	375				375		375			
وقود وزيوت	525				525		525			
مرتبات	1200		150		1350		1350			
	28265	28265								
مصروف الإيجار			500		500		500			
إيراد إيجار				100		100		100		
مصروف استهلاك أثاث			10		10		10			
مجمع استهلاك أثاث				10		10				10
مصروف استهلاك سيارات			200		200		200			
مجمع استهلاك سيارات				200		200				200
مرتبات مستحقة				150		150				150
إيراد فوائد مستحقة			4		4			4		
إيراد فوائد				4		4			4	
			964	964	28629	28629				
صافي الدخل							4609			4609
							7569	7569	25669	25669

3) إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي

شركة (أ)

قائمة الدخل عن شهر يونيو 2009

البيان		
الإيرادات :		
إيرادات النقل	7465	
إيرادات إيجار	100	
إيراد فوائد	4	
إجمالي الإيرادات		7569
المصروفات :		
مصروفات المرتبات	1350	
وقود وزيوت	525	
مصروف إيجار	500	
مصروف صيانة	375	
مصروف استهلاك سيارات	200	
مصروف استهلاك أثاث	10	
إجمالي المصروفات		(2960)
صافي الدخل عن الفترة قبل الضرائب		4609

شركة (أ) قائمة المركز المالى فى 30 يونيو 2009

(الأصول)			
الأصول المتداولة :			
نقدية		7750	
المدينون		550	
أوراق القبض		1440	
إيجار مقدم		1000	
إيراد مستحق		4	
إجمالي الأصول المتداولة			10750
أصول ثابتة :			
سيارات	13000		
مجمع الاستهلاك	(200)	12800	
أثاث	1400		
مجمع استهلاك	(10)	1390	
إجمالى الأصول الثابتة			14190
إجمالى الأصول			24940
(الخصوم)			
الالتزامات :			
الدائنون		8200	
إيراد مقدم		500	
مرتبات مستحقة		150	
إجمالي الالتزامات			8850
حقوق الملكية :			
رأس المال فى 2009/6/1		12000	
صافي الدخل عن الشهر	4609		
المسحوبات	(519)		
الزيادة فى رأس المال		4090	
رأس المال في 2009/6/30			16090
إجمالي الخصوم			24940

٤) قيود الإقفال :

مدين	دائن	بيان
		من مذكورين
7465		حـــ/ إيراد النقل بالسيارات
100		حـــ/ إيراد الإيجار
4		حـــ/ إيراد فوائد
	7569	إلى حـــ/ ملخص الدخل
		(إقفال الإيرادات)
2960		من حـــ/ ملخص الدخل
		إلى مذكورين
	375	حـــ/ مصروف صيانة
	525	حـــ/ وقود وزيوت
	1350	حـــ/ مرتبات
	500	حـــ/ مصروف إيجار
	10	حـــ/ مصروف استهلاك أثاث
	200	حـــ/ مصروف استهلاك سيارات
		(إقفال المصروفات)
4609		حـــ/ ملخص الدخل
	4609	حـــ/ رأس المال
		(إقفال ملخص الدخل)
519		حـــ/ رأس المال
	519	حـــ/ المسحوبات
		(إقفال المسحوبات)

أسئلة وتدريبات

1.5) عرف الأساس النقدى في المحاسبة مقارنا ذلك بأساس الاستحقاق.

2.5) قيد التسوية الذي يسجل الجزء المستنفذ من التأمين المقدم يجعل فيه حساب ـــــــــ مديناً.

3.5) الأدوات والمهمات المستخدمة تعتبر ـــــ وتظهر في قائمة ـــــــ بينما الأدوات والمهمات بالمخازن تبوب على أنها ـــــــــ وتظهر فى قائمة ـــــــــــــ

4.5) يظهر مجمع الاستهلاك في قائمة المركز المالي ـــــــــ من الأصل المعنى.

5.5) المرتبات المستحقة تعامل في قائمة ـــــــــ كأحد ـــــــــــــ ، بينما تظهر مصروفات المرتبات في قائمة ـــــــــ كأحد ـــــــــــ.

6.5) الإيراد المحقق والذي لم يتم تحصيله بعد يعرف باسم ـــــــــ ـــــــــ .

7.5) المصروفات التي تكبدتها الشركة فعلا ولكنها لم تدفع بعد تعرف باسم ـــــــــــــــ .

8.5) حسابات الإيرادات والمصروفات تقفل في حساب ـــــــــــــــــــــ .

9.5) يتضمن ميزان المراجعة بعد الإقفال حسابات ـــــــــ، ـــــــــــــــ ـــــــــ ، فقط .

10.5) ماهو الغرض من قيود التسوية ؟ وماهى العمليات التي تتطلب تسويات في نهاية السنة ؟ وماهو الفرق بين قيود التسوية و القيود التي يجرى إثباتها خلال السنة ؟

11.5) ماهو المقصود بالمصطلحات الآتية :

أ- إيراد مقدم ب- إيراد مستحق

جـ- مصروف مقدم د - مصروف مستحق

12.5) كيف تختلف تسوية الاستهلاك للأصول الثابتة عن تسوية أي مصروف مقدم " كمصروف التأمين مثلا " ؟

13.5)حدد العبارة التي تعتبر أكثر قبولا من بين العبارات التالية :

أ) قيود التسوية تؤثر على البنود التي تظهر في قائمة المركز المالي فقط

ب) قيود التسوية تؤثر على البنود التي تظهر في قائمة الدخل فقط.

ج) قيود التسوية تؤثر على بندين أو أكثر من البنود التي تظهر في قائمة المركز المالي ، أو على بندين أو أكثر من البنود التي تظهر في قائمة الدخل ، ولكنها لا يمكن أن تؤثر على بند في قائمة المركز المالي وعلى بند آخر في قائمة الدخل في نفس الوقت .

د) كل قيد تسوية يؤثر على احد بنود قائمة المركز المالي وعلى احد بنود قائمة الدخل .

14.5)أي من البنود التالية يجب أن تبوب كأحد بنود الأصول في قائمة المركز المالي :

أ- إيراد مقدم ب- تأمين مقدم

جـ- إيراد مستحق د- مصروف مستحق

هـ- الفوائد المدفوعة مقدما و - أدوات ومهمات

15.5)(أ) من أفضل الطرق المحاسبية لتفادى الأخطاء في السجلات والدفاتر المحاسبية ولتسهيل العمل عند إعداد القوائم المالية في نهاية السنة هو استخدام ــــــــــ .

(ب)أرصدة الحسابات الظاهرة في العمود الأول من ورقة العمل ، يتم الحصول عليها من ـــــــــــــ .

(جـ) إذا كان الجانب المدين من قائمة الدخل بورقة العمل اكبر من مجموع الجانب الدائن لها ، فإن الفرق يسمى ــــــــــ للفترة .

(د) يسمى الحساب الذي يستخدم لإظهار قيمة الاستهلاك باسم ـــــــــــــ، بينما يسمى الحساب الذي يظهر إجمالي الاستهلاك عن فترات سابقة باسم ـــــــــــــ.

16.5)في أول السنة الحالية تم شراء وثيقة تأمين تغطى فترة سنتين بمبلغ 900 دينار ، فما هو قيد التسوية الذي يعمل في نهاية السنة الحالية في كل من الحالتين التاليتين:-

أ - إذا تم تسجيل المبلغ كأصل .

ب- إذا تم تسجيل المبلغ كمصروف .

17.5)في أول السنة الحالية تم تأجير مخازن الشركة للغير وقد استلمت الشركة مبلغ 2000 دينار عن أربع (4) سنوات ، فما هو قيد التسوية الذي يعمل في نهاية السنة الحالية في كل من الحالتين التاليتين:-

أ – إذا تم تسجيل المبلغ كالتزام.

ب– إذا تم تسجيل المبلغ كإيراد .

18.5)عند إعداد القوائم المالية في نهاية السنة اكتشف المحاسب ما يلي :

أ – إن هناك إيرادات تحققت ولكنها لم تستلم بعد قيمتها 500 دينار

ب– إن هناك مصروفات تكبدتها الشركة ولكنها لم تدفع بعد قيمتها 700 دينار.

فما هي قيود التسوية لذلك .

19.5)إليك المعلومات التالية :

20000 مباني – عمرها الإنتاجي 10 سنوات

10000أثاث – نسبة الاستهلاك 10%

7000 سيارات – نسبة الاستهلاك 5%

1500 أدوات ومهمات – الرصيد المتبقي في نهاية السنة 500 دينار

فما هي قيود التسوية اللازمة .

20.5)حصلت الشركة على مبلغ 6000 دينار كدفعة مقدمة من احد العملاء نظير خدمات سوف يتم تأديتها ، وفى نهاية السنة كانت قيمة الخدمات المؤداه 4000 دينار .

المطلوب (1) إجراء قيد التسوية اللازم إذا كانت القيمة المحصلة قد تم تسجيلها كالتزام .

(2) إجراء قيد التسوية اللازم إذا كانت القيمة المحصلة قد تم تسجيلها كإيراد .

21.5)فى 9/1 اقترضت شركة ما مبلغ 8000 دينار من المصرف لمدة ستة (6) شهور وبفائدة 9% سنويا ، فما هو قيد التسوية الخاص بتسجيل قيمة الفوائد المستحقة في 12/31 (أي في نهاية السنة).

22.5)المطلوب إعداد قيود التسوية وترحيلها إلى خانتي عمود التسويات بورقة العمل الجزئية التالية بناء على المعلومات المعطاة أسفله :-

	ميزان المراجعة		التسويات	
	مدين	دائن	مدين	دائن
نقدية	18000			
أدوات ومهمات	4000			
تامين مقدم	900			
آلات ومعدات	11000			
مجمع استهلاك آلات		2000		
الدائنون		7000		
رأس المال		20900		
المسحوبات	1000			
إيراد الخدمات		22000		
مصروف إيجار	2000			
مرتبات	9000			
مصروفات عمومية	6000			
	51900	51900		

بيانات نهاية السنة:

1) أدوات ومهمات متبقاه بالمخازن 3000 دينار .
2) التأمين الخاص بالسنة 600 دينار .
3) استهلاك الآلات والمعدات 1500 دينار سنويا .
4) المرتبات المستحقة بلغت 1000 دينار .

23.5)بناءا على المعلومات في (5-22) المطلوب تكملة ورقة العمل لتظهر ميزان المراجعة بعد التسويات.

24.5)بناءا على المعلومات في (5-23) المطلوب تكلمت ورقة العمل لتظهر القوائم المالية .

25.5)باستخدام المعلومات التالية المطلوب إعداد ورقة العمل التمهيدية :

نقدية (12000) – مدينون (11300) - إيجار مدفوع مقدما (3100)

تأمين مدفوع مقدما (1600) – أدوات ومهمات (800) – الآلات (11500) – مجمع استهلاك آلات (900) – دائنون (6400) – رأس المال (15200) – مسحوبات (8000) – إيرادات (42500) مرتبات (14000) مصروفات متنوعة (2700) .

علما بأن :

أ) مصروف الإيجار السنوي 2100 دينار.

ب) مصروف التأمين السنوي 700 دينار.

ج) أدوات ومهمات بالمخازن 300 دينار.

د) استهلاك الآلات والمعدات 100 دينار.

26.5)المطلوب إعداد ورقة العمل التمهيدية لإعداد القوائم المالية باستخدام المعلومات التالية :

شركة (أ)

ميزان المراجعة في 2009/12/31

مدين	دائن	بيان
12300		نقدية
16000		المدينون
2700		مخزون البضاعة 1/1
450		أدوات ومهمات
500		تأمين مدفوع مقدما
	3200	الدائنون
	7100	رأس المال
	14750	رأس المال
	39800	المبيعات
17200		المشتريات
11400		مرتبات
2300		مصروفات إعلان
2000		مصروفات عمومية
64850	64850	

فإذا علمت أن : 1) بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ 1900 دينار.

2) الأدوات والمهمات بالمخازن قيمتها 150 دينار.

3) التأمين الخاص بالسنة 200 دينار .

27.5)فيما يلى الحسابات وأرصدتها الظاهرة بدفاتر أستاذ شركة (أ) وذلك فى 2009/12/31 وهى نهاية السنة المالية للشركة :

4600 نقدية	6900 مدينون	28300 بضاعة 1/1
750 أدوات ومهمات	1800 إيجار مدفوع مقدما	16000آلات ومعدات
1900مجمع استهلاك	6110 دائنون	48200 رأس المال
12900 مسحوبات	128000 مبيعات	90000 مشتريات
3200 مصروف إعلان	16600 مرتبات	3160 مصروفات متنوعة

المطلوب: إعداد ورقة العمل التمهيدية ، وذلك باستخدام المعلومات التالية :

أ) مخزون بضاعة آخر المدة 33400 دينار .

ب) الأدوات والمهمات بالمخازن 250 دينار.

جـ) مصروف الاستهلاك عن الفترة 600 دينار.

د) المرتبات المستحقة 1250 دينار.

28.5)فيما يلي أرصدة الحسابات لشركة (أ) في 12/31/قبل التسويات :

حـ/ نقدية		حـ/ مدينون		حـ/ بضاعة	
11000		8000		34100	

الأدوات والمهمات		تأمين مقدم		آلات	
2300		2600		10500	

مجمع استهلاك		دائنون		رأس المال	
	2300		4600		30400

مسحوبات		مبيعات		مشتريات	
8000			112100	57500	

مرتبات	
11000	

الإيجار	
3600	

مصروفات متنوعة	
2600	

باستخدام البيانات التالية المطلوب إعداد ورقة العمل التمهيدية :

أ) قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ 32800 دينار.

ب) الأدوات والمهمات في آخر المدة بلغت 800 دينار.

جـ) التأمين الخاص بالسنة 1400 دينار.

د) استهلاك الآلات والمعدات السنوي 900 دينار.

هـ) الإيجار المستحق 200 دينار.

29.5)استخرجت الأرصدة التالية من دفاتر شركة (أ) في 2009/12/31:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	بيان
30012		نقدية
2436		المدينون
180		أدوات وقرطاسية
1728		تأمين مقدم
7200		أراضي
69600		آلات ومعدات
28800		مسحوبات
88800		مرتبات
1200		مصروف إعلان
1560		نور ومياه
7800		مصروفات صيانة
684		وقود وزيوت
	18000	مجمع استهلاك آلات
	7200	دائنون
	36000	أوراق دفع
	34320	رأس المال
	127680	إيراد الخدمات
	16800	إيراد إيجار
240000	240000	

وبعد فحص سجلات ومستندات الشركة أتضح ما يلي :

1. تبين أن مخزون القرطاسية في نهاية السنة كان 120 دينار، علما بأن الشركة لم تقم بشراء أية قرطاسية خلال السنة.
2. اشترت الشركة وثيقة تأمين في 2009/1/1 ولمدة ثلاث سنوات بمبلغ 1728 دينار.
3. العمر الإنتاجي للآلات والمعدات (10) سنوات وقيمتها كخردة في نهاية العمر الإنتاجي 9600 دينار.
4. قدرت مصلحة الضرائب ضريبة الأراضي بمقدار 240 دينار وعلى الشركة دفعها قبل نهاية السنة ، غير أن الشركة لم تدفعها بعد .
5. ورقة الدفع ذات المبلغ 30000 دينار وقعتها الشركة في 2009/10/1 مقابل قرض من المصرف بفائدة 8% سنويا ، على أن تدفع الفوائد واصل القرض بعد سنة من تاريخ التوقيع.
6. ضمن بند الإيجار مبلغ 480 دينار عبارة عن إيجار يخص سنة 2010
7. بلغت مصروفات الوقود والزيوت خلال آخر شهر من السنة 360 دينار لم تدفع بعد ولم تسجل.

المطلوب :

1) إجراء قيود التسوية اللازمة.
2) إعداد ورقة العمل التمهيدية عن السنة المنتهية في 2009/12/31.
3) إعداد القوائم المالية مرتبة ترتيباً فنياً .
4) إجراء قيود الإقفال .

30.5) إليك ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر شركة (أ) في 12/31.

مدين	دائن	بيان
6000		عقار
	15000	رأس المال
1200		مدينون
3750		بضاعة 1/1
450		مصروف إيجار
900		مرتبات
1050		أوراق قبض
	11700	مبيعات

أوراق دفع	750	
مصروفات إدارية	450	150
نقدية		4950
أثاث		1500
مشتريات		7950
	27900	27900

واليك المعلومات الجردية التالية :

1) قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ 4800 دينار.
2) هناك مرتبات مستحقة قدرها 150 دينار.
3) هناك إيراد فوائد مستحقة قدرها 100 دينار.
4) الإيجار الشهري 90 دينار.

المطلوب :

أ) إعداد ورقة العمل التمهيدية .
ب) إعداد قائمتي الدخل والمركز المالي.
جـ) إعداد قيود الإقفال .

31.5) ظهرت الأرصدة التالية ضمن بنود ميزان المراجعة لشركة (أ) في 2009/12/31 :

بيان	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
مصروف مرتبات		1056
مصروف إيجار		780
إيراد عقار	348	
إيراد أوراق مالية	108	

وقد تبين :

1) إن المرتبات المدفوعة تخص إحدى عشر (11) شهرا فقط.
2) إن الإيجار الشهري قيمته 60 دينار.
3) إن إيراد العقار الشهري قدره 36 دينار.
4) إن هناك إيراد أوراق مالية استحق ولكنه لم يستلم بعد قيمته 36 دينار.

المطلوب :

إجراء قيود التسويات اللازمة في نهاية السنة.

الفصل السادس

حسابات المراقبة واليوميات المساعدة

في الفصول الأولى من أي كتاب لمبادئ المحاسبة ، يستم مناقشة مبادئ ومفاهيم المحاسبة وتطبيقاتها على شركات صغيرة تتعامل مع عدد محدود من الموردين (الدائنين) والعملاء (المدينين) . وهذا النموذج البسيط قد استخدم في الفصول السابقة من هذا الكتاب وذلك لشرح وتحليل وتسجيل العمليات التجارية الشائعة.

إجراءات التسجيل والإثبات للعمليات المختلفة التي نوقشت حتى الآن في هذا الكتاب تتطلب إثبات كل عملية في اليومية العامة ، ثم بعد ذلك ترحيل طرفيها المدين والدائن من اليومية العامة إلى الحسابات المعنية في دفتر الأستاذ العام والأستاذ المساعد.

ولكن في الشركات الكبيرة هناك مئات أو ربما آلاف من العمليات التي قد تحدث في فترة قصيرة (أسبوع أو شهر مثلا) وبالتالي يكون من غير العملي أو من المستحيل لكاتب حسابات واحد القيام بالتسجيل في اليومية ثم الترحيل إلى الحسابات المعنية لكل عملية حتى ولو اشتغل 24 ساعة في اليوم . والحل هنا لا يكمن في زيادة عدد كتبة الحسابات لأنه إذا كانت هناك يومية واحدة ودفتر أستاذ واحد ، فلا يمكن أن يعمل أكثر من كاتب حسابات واحد في نفس الوقت.

اليوميات المساعدة " الخاصة "

والحل من الناحية العملية هو تجميع العمليات المتكررة والمتشابهة وتخصيص دفتر يومية خاص بها ، وهناك أربعة أنواع من العمليات التي قد تشكل من 80-90% من عمليات الشركات وهذه الأنواع الأربعة واليوميات الخاصة بها هي كما يلي :-

نوع العملية	اسم اليومية الخاصة بها
مبيعات بضاعة بالآجل	يومية المبيعات
مشتريات بضاعة بالأجل	يومية المشتريات
مقبوضات نقدية من أي مصدر كان	يومية المقبوضات النقدية
مدفوعات نقدية لأي غرض كان	يومية المدفوعات النقدية

بالإضافة إلى اليوميات المساعدة ، هناك اليومية العامة والتي تستخدم في إثبات العمليات الأخرى التي لا تقع ضمن أنواع العمليات الأربعة المذكورة أعلاه ، والتي عادة ما تكون من العمليات غير المتكررة مثال ذلك القيود الخاصة بتصحيح الأخطاء والتسويات الجردية والإقفال . واليومية العامة هي نفس اليومية التي سبق شرحها واستخدامها في الفصول السابقة من هذا الكتاب ولقد أضيفت كلمة "عامة" تمييزا لها عن اليوميات الخاصة " المساعدة"

مزايا اليوميات المساعدة" الخاصة "

1- تخفيض التسجيل التفصيلي : في اليوميات المساعدة يتم إثبات العملية في سطر واحد فقط ، والذي يتم تصميمه بحيث يتناول جميع المعلومات اللازمة (كما سنرى عند تصميم أشكال اليوميات المساعدة) . فعلى سبيل المثال ، أي عملية مبيعات آجلة يتم تسجيلها في سطر واحد في يومية المبيعات الذي يبين اسم العميل ومبلغ المعاملة والتاريخ وأي معلومات أخرى .

2- تقسيم العمل بين كتبة الحسابات : عند استخدام اليوميات المساعدة فكل موظف "كاتب حسابات " يمكنه إمساك يومية معينة ، وبالتالي يصبح في بالإمكان قيام عدد من كتبة الحسابات بإثبات قيود اليومية في آن واحد وليس بالتتابع.

3- نظام رقابي أفضل : في وجود عدة يوميات ، يمكن تنظيم العمل بحيث ينتفي وجود أعمال متعارضة لدى الأفراد ، مثل استلام النقدية وتسجيلها . وفى هذه الحالة لا يستطيع أي فرد اختلاس النقدية وإجراء القيد المناسب لتغطية ذلك .

دفاتر الأستاذ المساعدة

وهذه تبسيط أكثر لدفتر الأستاذ العام وذلك باستخدام دفاتر أستاذ مساعدة (دفاتر أستاذ فرعية أو خاصة) فكل حساب أستاذ في دفتر الأستاذ العام له دفتر أستاذ مساعد يحتوى على التفاصيل، فمثلا حساب أستاذ المدينين بدفتر الأستاذ العام يحتوى على المعلومات الإجمالية والخاصة بالمدينين ككل ، وهذا الحساب هو الذي يرحل له القيد المحاسبي الخاص بالمدينين سواء عند بيعهم بالآجل أو عند سدادهم للمستحق عليهم، ولكن هناك

دفتر أستاذ مساعد المدينين والذي به صفحة لكل مدين يتعامل مع الشركة يوضح فيها معاملات كل مدين على حده . وهكذا بالنسبة لأغلب حسابات الأستاذ العام كالدائنين والمخزون والأصول الثابتة وغيرها . ويستخدم حساب الأستاذ العام كحساب مراقبة إجمالي لان الرصيد الذي يظهر به يجب أن يتساوى مع مجموع الأرصدة الفردية التي تظهر في دفتر الأستاذ المساعد الخاص به .

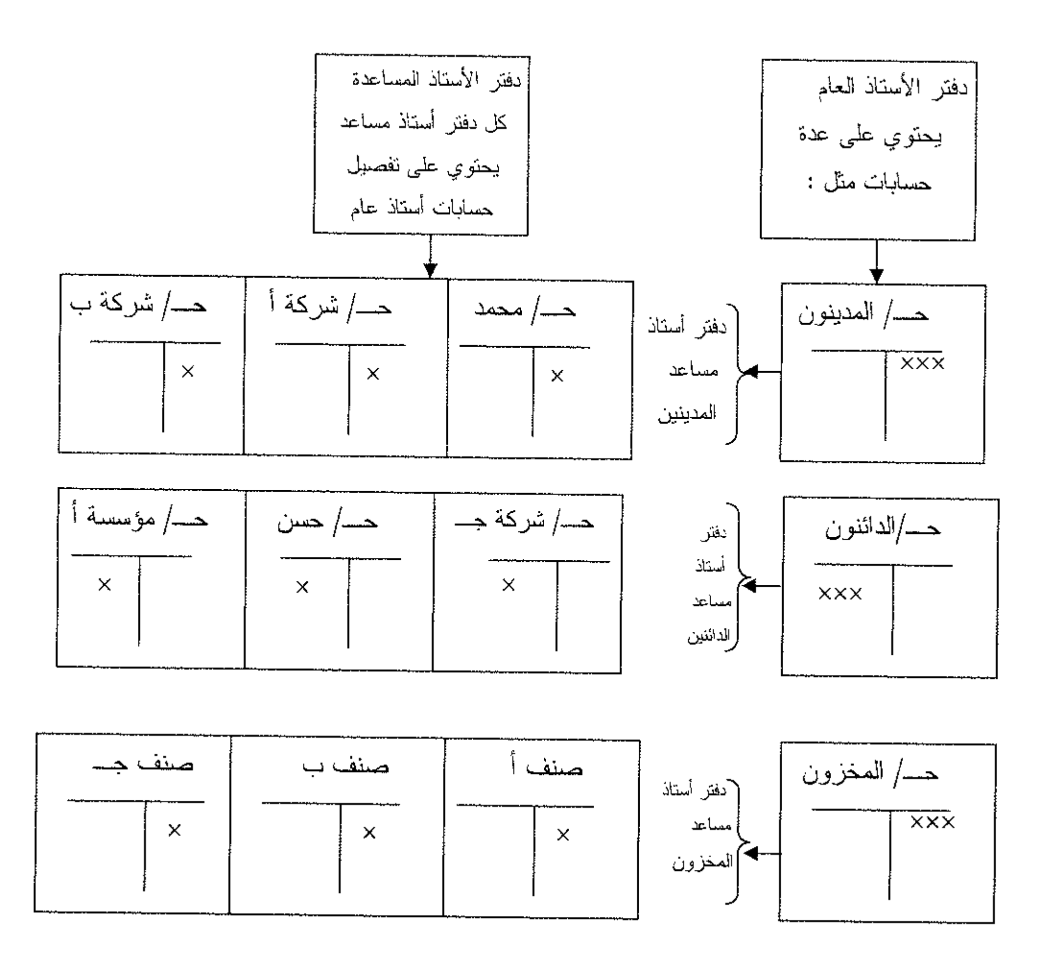
والشكل المبين على الصفحة التالية يوضح فكرة الأستاذ العام والأستاذ المساعد :

مزايا دفاتر الأستاذ المساعد:

1- تخفيض التفصيل في حسابات الأستاذ العام : فغالبية المعلومات سوف تكون في دفاتر الأستاذ المساعدة ، وتصبح وظيفة حسابات الأستاذ العام هي التلخيص أو بيان الإجماليات فقط . وبذلك تسهّل إعداد القوائم المالية ، حيث أن أغلب البنود التي تظهر على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي هي أرصدة حسابات في دفتر الأستاذ العام مثال ذلك (المبيعات ، المشتريات ، المدينون ، الدائنون ، الأصول الثابتة..)

2- تقسيم العمل : حيث يمكن تخصيص شخص معين لامساك دفتر أستاذ مساعد واحد ، وبهذا يمكن تخصيص شخص للقيد في حساب الأستاذ العام وآخر لامساك دفتر الأستاذ المساعد لذلك الحساب العام .

3- نظام رقابي أفضل : إذا كان الشخص المسئول عن إمساك حساب الأستاذ العام لبند معين (مدينين مثلا) يختلف عن الشخص المسئول عن إمساك دفتر الأستاذ المساعد لذلك الحساب (أستاذ مساعد المدينين) فإن الرقابة تكون أفضل ، لان مجموع الأرصدة الظاهرة في دفتر الأستاذ المساعد يجب أن يتساوى مع الرصيد الإجمالي الظاهر في حساب الأستاذ العام ، ولهذا يسمى حساب الأستاذ العام بالحساب الرقابي ، أو حساب مراقبة إجمالية ، وبالتالي لا يمكن تسجيل قيود غير معتمدة في دفتر الأستاذ المساعد حيث أن ذلك سوف يتسبب في إحداث خلل في التوازن مع الحساب الرقابي في دفتر الأستاذ العام والعكس صحيح .



يومية المبيعات:

عندما تتم عملية بيع على الحساب فإن القيد المحاسبي الذي يثبت في اليومية العامة يجعل حساب المدينين مدينا وحساب المبيعات دائنا ، وهذه العملية قد تتكرر في اليوم الواحد عشرات بل مئات المرات ، وبالتالي يكون القيد متكرر حيث يذكر حساب المدينين وحساب المبيعات عشرات أو مئات المرات ، كما يتكرر بيان شرح القيد الخاص بهذه العملية . ولكن عند استخدام يومية المبيعات ، فإن كل عملية من العمليات الخاصة بالبيع على الحساب تسجل في سطر واحد فقط بيومية المبيعات كما هو واضح في شكل (6-1)، حيث أن كل عملية يتم تسجيلها تتضمن جعل حساب المدين مدينا أما الطرف

الآخر من القيد – المبيعات – فلا يذكر لأنه يفهم ضمنيا حيث أن المبيعات على الحساب فقط هي التي تثبت في هذه اليومية .

شكل (6–1)

يومية المبيعات الآجلة

التاريخ	الحساب الذي جعل مدينا	رقم الفاتورة	الترحيل	المبلغ	
				درهم	دينار
1996					
3/2	شركة (ب) التضامنية	301		300	200
3/2	الشركة العربية للأثاث	302		150	400
3/2	شركة (ط) الصناعية	303		250	335
3/4	محمد على حسن	304		750	530
3/4	احمد خليفة منصور	305		300	160
3/4	الشركة العامة للألعاب	306		500	300
	⋮	⋮		⋮	⋮
3/31	شركة (جـ) المساهمة	360		350	430
	إجمالي مبيعات الشهر			850	89,500
				(120)	(610)

ومن خلال يومية المبيعات الموضحة في شكل (6–1) يمكننا شرح مراحل التسجيل والترحيل كما يلي :–

1– تسجيل كل عملية بيع على الحساب وذلك بإدخال البيانات الآتية :

أ– تاريخ المعاملة.

ب– اسم الشركة المدينة أو الشخص المدين.

جـ– مبلغ المعاملة.

د– رقم فاتورة المبيعات أو أي بيانات أخرى ترغبها الشركة .

2– كل مبلغ خاص بمعاملة معينة يرحل إلى الحساب المختص في دفتر أستاذ مساعد المدينين .فمثلا مبلغ المعاملة الأول (200300) تم ترحيله إلى الجانب المدين من حساب شركة (ب) التضامنية في دفتر الأستاذ المساعد . وعند إتمام

عملية الترحيل يؤشر بعلامة (√) في عمود الترحيل أمام اسم الحساب الذي جعل مدينا وذلك دلالة على أن عملية الترحيل قد تمت .

3- في نهاية الشهر يتم تجميع مبالغ العمليات المسجلة في اليومية ويرحل هذا المجموع إلى دفتر الأستاذ العام وذلك بجعل حساب المدينين مدينا وحساب المبيعات دائنا به ، ويتم إدخال رقمي هذين الحسابين (120)،(610) تحت المجموع باليومية إشارة إلى إتمام عملية الترحيل .

والشكل رقم (6-2) يوضح كيفية التسجيل والترحيل في يومية المبيعات الآجلة. لاحظ أن المبالغ الفردية ترحل يوم بيوم إلى الحسابات الشخصية للمدينين في دفتر أستاذ مساعد المدينين ، كما يبين الشكل أيضا الترحيل الشهري لإجمالي المبالغ بيومية المبيعات إلى حساب المدينين والمبيعات بدفتر الأستاذ العام . لاحظ أيضا أن إجمالي المبلغ المرحل إلى حساب المدينين بالأستاذ العام (حساب مراقبة) يساوى مجموع الأرصدة الفردية التي تم ترحيلها إلى الحسابات الشخصية للمدينين.

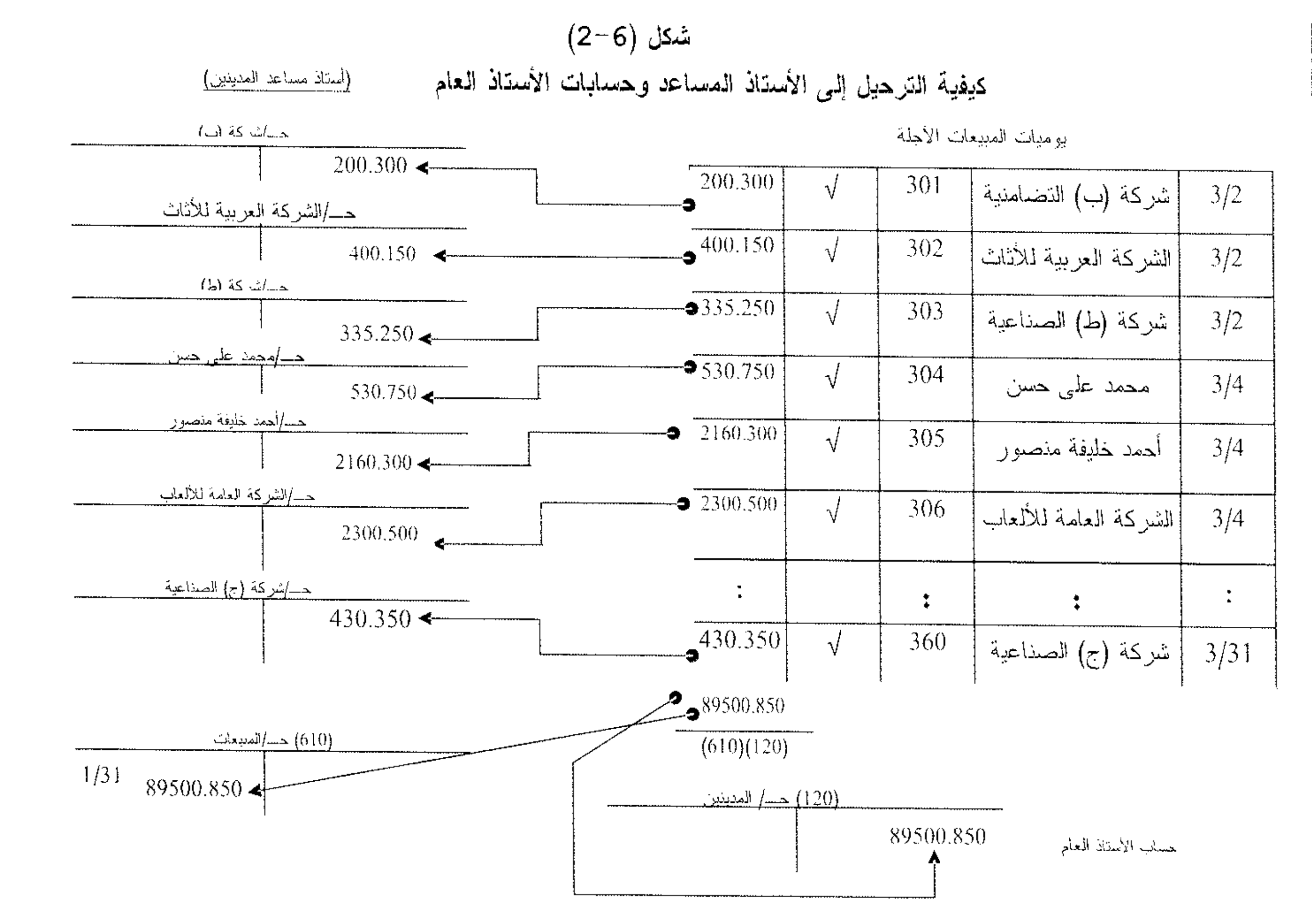
ملاحظة هامة: كل العمليات التي سجلت في يومية المبيعات هي عمليات بيع بضاعة على الحساب ، ولكن في حالة ما إذا كانت عملية البيع تخص أشياء أخرى غير البضاعة فتكون معاملتها كما يلي :

أ - بيع أصول ثابتة أو أدوات أو معدات أو غيرها ، وكانت عملية البيع هذه على الحساب (بالآجل) ، فإن هذه العملية يتم تسجيلها مباشرة في اليومية العامة

ب- بيع أصول ثابتة أو أدوات أو معدات أو غيرها ، وكانت عملية البيع هذه قد تمت نقداً فإن هذه العملية يتم تسجيلها في يومية المقبوضات النقدية والتي سندرسها فيما بعد.

شكل (6-2)

كيفية الترحيل إلى الأستاذ المساعد وحسابات الأستاذ العام



3/2	شركة (ب) التضامنية	301	√	200.300
3/2	الشركة العربية للأثاث	302	√	400.150
3/2	شركة (ط) الصناعية	303	√	335.250
3/4	محمد على حسن	304	√	530.750
3/4	أحمد خليفة منصور	305	√	2160.300
3/4	الشركة العامة للألعاب	306	√	2300.500
:	:	:		:
3/31	شركة (ج) الصناعية	360	√	430.350

يومية المشتريات:

عندما تتم عملية شراء على الحساب فإن القيد المحاسبي الذي يثبت في اليومية العامة يجعل حساب المشتريات مدينا وحساب الدائنين دائنا ، وهذه العملية قد تتكرر في اليوم عشرات بل مئات المرات ، وبالتالي يكون القيد متكرر ، حيث يذكر حساب المشتريات وحساب الدائنين عشرات أو مئات المرات بالإضافة إلى تكرار نفس شرح القيد الخاص بهذه العملية ، ولكن باستخدام يومية المشتريات فإن كل عملية من العمليات الخاصة بالشراء على الحساب تسجل في سطر واحد بيومية المشتريات (كما هو واضح في شكل 6-3) ، حيث أن كل عملية تسجيل تتضمن جعل حساب الدائن المعنى دائنا ، أما الطرف الآخر من القيد والخاص بالمشتريات فلا يذكر لأنه يفهم ضمنيا ، حيث أن المشتريات على الحساب هي وحدها التي تثبت في هذه اليومية وهذا واضح من عنوان اليومية .

شكل (6-3)

يومية المشتريات الآجلة

التاريخ	الحساب الذي جعل دائنا	تاريخ الفاتورة	الترحيل	المبلغ درهم	المبلغ دينار
2009		1996			
3/2	شركة (أ) المساهمة	3/2	√	100	300
3/2	مؤسسة السلع التموينية	1/1	√	500	250
3/2	شركة الوفاق للتعهدات	2/28	√	350	750
3/4	محمد خميس حسن	3/2	√	330	810
3/4	يوسف عبدالسلام على	3/3	√	170	1210
3/4	الشركة العامة للمشروبات	4/3	√	000	2100
	⋮	⋮		⋮	⋮
3/31	شركة المعلبات الغذائية	3/29	√	750	1850
	إجمالي مشتريات الشهر			500	60350
				(700)	(310)

ومن خلال يومية المشتريات الموضحة في شكل (6-3) يمكن شرح التسجيل

والترحيل بها كما يلي :

1- تسجيل كل عملية بيع على الحساب وذلك بإدخال البيانات الآتية :-
أ - تاريخ المعاملة
ب- اسم الشركة الدائنة أو الشخص الدائن
جـ- مبلغ المعاملة
د - تاريخ الفاتورة ، وذلك لان مدة الخصم النقدي تبدأ في ذلك التاريخ.

2- كل مبلغ لمعامله معينة يرحل إلى الحساب المختص في دفتر أستاذ مساعد الدائنين . فمثلا مبلغ المعاملة الأولى وقدره 300.100 دينار يرحل إلى الجانب الدائن من حساب شركة (أ) المساهمة في دفتر أستاذ مساعد الدائنين . وعند إتمام عملية الترحيل هذه يؤشر بعلامة (√) في خانة الترحيل والتي تدل على أن عملية الترحيل قد تمت.

3- في نهاية الشهر يتم تجميع مبالغ العمليات المسجلة في اليومية ويرحل هذا المجموع إلى دفتر الأستاذ العام وذلك بجعل حساب المشتريات مدينا وحساب الدائنين دائنا به . ويتم إدخال رقمي هذين الحسابين (700)، (310) تحت المجموع باليومية إشارة إلى إتمام عملية الترحيل .

والشكل رقم (6-4) يوضح كيفية التسجيل والترحيل في يومية المشتريات الاجله. لاحظ أن المبالغ الفردية ترحل يوم بيوم إلى الحسابات الشخصية للدائنين في دفتر أستاذ مساعد الدائنين ، كما يبين الشكل الترحيل الشهري لإجمالي المبالغ بيومية المشتريات إلى حسابي المشتريات والدائنين بدفتر الأستاذ العام .لاحظ أيضا أن إجمالي المبلغ المرحل إلى حساب الدائنين بالأستاذ العام (حساب مراقبة) يساوى مجموع الأرصدة الفردية التي تم ترحيلها إلى الحسابات الشخصية للدائنين .

ملاحظة هامة : كل العمليات التي سجلت في يومية المشتريات هي عمليات مشتريات بضاعة على الحساب . ولكن في حالة ما إذا كانت عملية الشراء تخص أشياء أخرى غير البضاعة فتكون معاملتها كما يلي :

أ - شراء أصول ثابتة أو أدوات أو معدات أو غيرها ، وكانت عملية الشراء هذه على الحساب (بالآجل) فإن هذه العملية يتم تسجيلها في اليومية العامة مباشرة.

ب- شراء أصول ثابتة أو أدوات أو معدات أو غيرها ، وكانت عملية الشراء هذه قد تمت نقدا ، فإن هذه العملية يتم تسجيلها في يومية المدفوعات النقدية والتي سندرسها فيما بعد .

يومية المقبوضات النقدية :

كل العمليات التي تؤدى إلى زيادة رصيد النقدية يتم تسجيلها في يومية المقبوضات النقدية . ومصادر النقدية كثيرة ومتعددة مثال ذلك النقدية المخصصة كرأس مال الشركة ، المبيعات النقدية ، تحصيلات نقدية من المدينين الذين تم بيعهم بضاعة على الحساب ، استلام القروض ، استلام إيراد استثمارات نقدا ، استلام فوائد قروض نقدا (قروض منحت للغير) متحصلات بيع أصول ثابتة نقدا. وفى الشركات التجارية التي تتعامل بشراء وبيع البضائع فإن مصادر النقدية الشائعة هي المبيعات النقدية للبضاعة ، المتحصلات النقدية من المدينين ، بالإضافة إلى تحصيل نقدية من مصادر أخرى مختلفة ولكنها قليلة في تكرارها مقارنة بالمصدرين الأولين. وبالتالي فإن يومية المقبوضات النقدية والمبينة في شكل (6-5) تشتمل على أعمدة الحسابات التالية :-

* الحسابات التي تجعل مدينة :

1) حساب خصم المبيعات " خصم مسموح به" 2) حساب النقدية .

* الحسابات التي تجعل دائنة:

1) حساب المبيعات 2) حساب المدينين 3) حسابات متنوعة

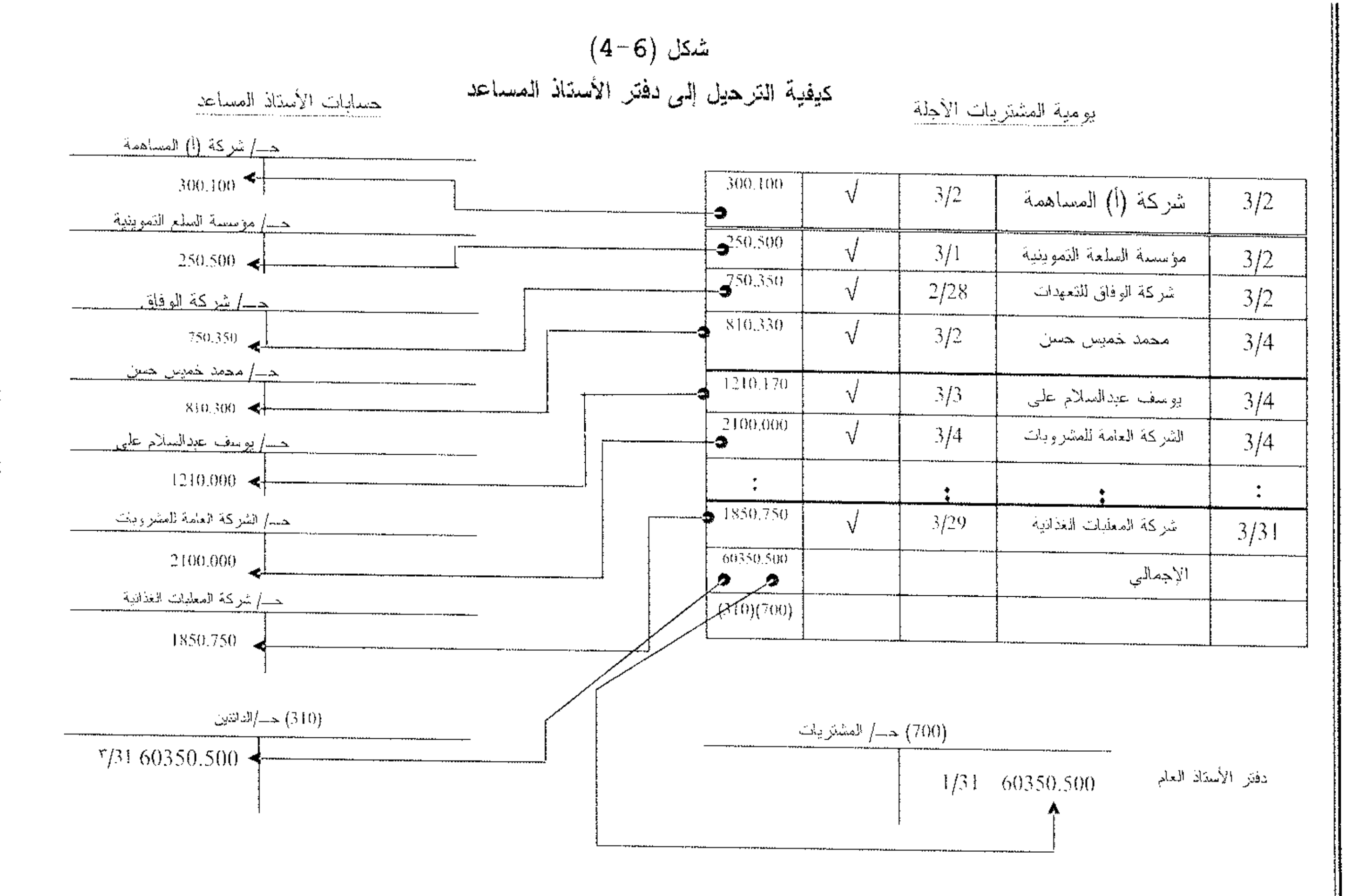
وتثبت القيود مباشرة في اليومية حسب الخانات المتأثرة بالعملية وذلك كما يلي :

1) عند استلام نقدية من المدينين سدادا للمستحق عليهم مع حصولهم على خصم فإن الخانات التي تدخل فيها المبالغ هي النقدية والخصم المدين (مسموح به) والمدينين ، ويمكن أن تتخيل القيد كمايلي :

xx		حـ/ النقدية
xx		حـ/ خصم مسموح به
	xx	حـ/ المدينين

شكل (6-4)

كيفية الترحيل إلى دفتر الأستاذ المساعد



شكل (6-5)
يومية المقبوضات النقدية

التاريخ 2009	الحساب الذي يجعل دائنا	الترحيل	حسابات تجعل دائنة: متنوعة	حسابات تجعل دائنة: المدينين	حسابات تجعل دائنة: المبيعات	حسابات تجعل مدينة: خصم مسموح به	حسابات تجعل مدينة: النقدية
10/2	إيراد استثمار	112	412.000				412.000
10/5	شركة (أ) المساهمة		√	800.000		16.000	784.000
10/6	شركة(ب) الصناعية		√	625.000		12.500	612.500
10/7	مبيعات				1700.000		1700.000
10/10	محمد علي حسن		√	600.000		12.000	588.000
10/13	شركة المعدات الطبية		√	1604		32.080	1571.920
10/14	مبيعات				1632.000		1632.000
10/15	شركة المواشي		√	725.000		14.500	710.500
10/20	قرض	511	4000.000				4000.000
10/23	مبيعات				2068.000		2068.000
10/31	شركة (ج)		√	70.000			700.000
			4412.000	5054.000	5400.000	87.080	14778.920
			(√)	(113)	(411)	(413)	(111)

2) عند استلام نقدية مقابل مبيعات نقدية فإن الخانات التي تتأثر بهذه العملية هي خانة النقدية وخانة المبيعات ، ويمكن أن نتخيل القيد كما يلي :-

xx		حـ/ النقدية
	xx	حـ/ المبيعات

٣) عند استلام نقدية من أي مصدر آخر (غير السابق ذكرهما) كأن يكون إيراد استثمار ، فإن الخانات المتأثرة هي خانة النقدية وخانة الحسابات المتنوعة (لأنه ليس هناك خانة خاصة بإيراد الاستثمار) ويمكن أن نتخيل القيد كما يلي :-

xx		حـ/ النقدية
	xx	حـ/ حسابات متنوعة (إيراد استثمار)

ملاحظة هامة :

القيود السابق ذكرها لا تسجل بهذه الكيفية بل يتم إدخالها مباشرة في يومية المقبوضات النقدية . وذكرت هنا للشرح فقط وكما ذكر أعلاه (علينا أن نتخيل القيد).

وفيما يلي بيان طريقة التسجيل والترحيل الخاصة بيومية المقبوضات النقدية والموضحة في شكل (6-6)

1) تسجل كل عملية نقدية مباشرة في اليومية بعد تحليل أطرافها المدينة والدائنة باستخدام الخانات المناسبة التي تأثرت بالعملية . مع ملاحظة أن كل عملية يتم إدخالها يكون حساب النقدية طرفا فيها و ذلك بجعله مدينا . وذلك كما يلي :

أ) عند استلام نقدية كإيراد استثمار ، ادخل المبلغ في خانة النقدية (مدينه) وفي خانة حسابات متنوعة (دائنة)

ب) عند تحصيل مبلغ من أحد المدينين ومنحه خصما مسموح به أدخل مبلغ في خانة النقدية (مدين) وفي خانة الخصم المسموح به (مدين) وفي خانة المدينين (دائن).

ج) عند استلام نقدية مقابل مبيعات نقدية ، أدخل مبلغ في خانة النقدية (مدين) وفي خانة المبيعات (دائنة) .

2) عملية الترحيل تمت كما يلي :

أ) في نهاية كل فترة (شهر هنا) يتم ترحيل إجمالي خانة النقدية إلى الجانب المدين لحساب النقدية في دفتر الأستاذ العام . وكان مجموع هذه الخانة في شكل (6-5) مبلغ 26500.000 دينار ، هذا وقد وضع تحت هذا المبلغ رقم (111) وهو رقم حساب النقدية في دفتر الأستاذ العام وذلك كإشارة إلى إتمام عملية الترحيل إليه.

ب) في نهاية كل فترة أيضا يتم ترحيل إجمالي خانة الخصم المسموح به إلى الجانب المدين لحساب الخصم المسموح به في دفتر الأستاذ العام ، وقد وضع رقم (413) وهو رقم حساب الخصم المسموح به ، تحت مجموع هذه الخانة إشارة إلى إتمام عملية الترصيد.

جـ) في نهاية كل فترة يتم ترحيل إجمالي خانة المبيعات إلى الجانب الدائن لحساب المبيعات في دفتر الأستاذ العام . وقد وضع تحت مجموع هذه الخانة رقم (411) وهو رقم حساب المبيعات ، إشارة إلى إتمام عملية الترحيل .

د) بالنسبة لخانة المدينين ، يتم نوعين من الترحيل:

1) يرحل كل مبلغ في هذه الخانة يوم بيوم إلى الجانب الدائن من حساب المدين المعنى ، وذلك لتحديد رصيد حسابه وجعله يعكس الواقع، وتوضع إشارة (√) على نفس السطر الذي كتب عليه المبلغ للإفادة بان عملية الترحيل قد تمت لدفتر أستاذ المدينين.

2) يدخل مجموع خانة المدينين (في نهاية كل شهر) إلى الجانب الدائن من حساب المدينين بدفتر الأستاذ العام ، ويتم وضع رقم حساب المدينين تحت إجمالي هذه الخانة للإفادة بان عملية الترحيل قد تمت.

هـ) كل مبلغ في خانة الحسابات المتنوعة يرحل إلى الحساب المعنى بدفتر الأستاذ العام ، مثال ذلك حساب إيراد الاستثمار ، حساب القرض على أن يوضع رقم الحساب المعنى في خانة الترحيل على نفس السطر الذي ذكر فيه اسم الحساب وذلك للإشارة إلى إتمام عملية الترحيل . وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي هذه الخانة (خانة الحسابات المتنوعة) لا يرحل إلى أي مكان نظرا لان عملية الترحيل إلى حسابات الأستاذ العام قد تمت أولا بأول.

3) يتم التحقق من صحة القيود (المبالغ) التي أدخلت في هذه اليومية وذلك بالتأكد من التوازن بين المجاميع المدينة والمجاميع الدائنة وذلك كما يلي :

المجاميع المدينة		المجاميع الدائنة	
حـــ/ النقدية	14778.920 دينار	حـــ/ المبيعات	5400.000دينار
حـــ/ خصم مسموح به	87.080 "	حـــ/ المدينين	5054.000دينار
		حـــ/ حسابات متنوعة	4412.000دينار
	14866.000 دينار		14866.000دينار

ويجب ملاحظة أن عملية التحقق هذه يجب أن تعمل قبل عملية الترحيل إلى الحسابات المختلفة.

والشكل (6-6) يوضح إجراءات الترحيل من يومية المقبوضات النقدية إلى دفاتر الأستاذ المساعدة ودفتر الأستاذ العام وهو تلخيص لما تم شرحه أعلاه .

يومية المدفوعات النقدية

كل العمليات التي تؤدى إلى تخفيض (إنقاص) رصيد النقدية يتم تسجيلها في يومية المدفوعات النقدية ، وهذه المدفوعات تكون كبيرة نسبيا وتدفع عن طريق الصكوك ، أما المدفوعات الصغيرة فهي تتم عن طريق صندوق المصروفات النثرية والتي سيرد الحديث عنه لاحقا . وأوجه الصرف كثيرة ومتعددة ولكن يمكن تصميم يومية المدفوعات النقدية بحيث تخصص خانة بها للمصروفات أو المدفوعات المتكررة فقط ، بينما المدفوعات غير المتكررة فيخصص لها خانة تحت اسم " حسابات متنوعة" ومن بين المدفوعات المتكررة في أغلب المشروعات التجارية هي المشتريات النقدية والسداد للدائنين نتيجة الشراء منهم على الحساب ، أما المدفوعات التي تتصف عادة بعدم التكرارية هي المدفوعات النقدية التي تكون لقاء شراء أصل ثابت والمصروفات العمومية ، المرتبات ، مصروفات صيانة وغيرها من المدفوعات النقدية الأخرى ، كما أن هناك خانة للنقدية وأخرى للخصم على المشتريات "خصم مكتسب" وبالتالي فإن يومية المدفوعات النقدية والمبينة في شكل (6-7) تشتمل على أعمدة للحسابات الآتية:-

* الحسابات التي تجعل مدينة :
  1) حساب المشتريات
  2) حساب الدائنون
  3) حسابات متنوعة
* الحسابات التي تجعل دائنة:
  1) حساب النقدية
  2) حساب الخصم المكتسب

شكل (6-6)
ترحيل يومية المقبوضات إلى الحسابات المختلفة

مدين		دائن			الترحيل	الحساب الدائن	التاريخ
نقدية	خصم مسموح به	مبيعات	مدينين	متنوعة			
××				××			
××	×		××				
××		××					
××	×		××				
××				××			
××							
××		××					
××			××				
×××	××	×××	×××	×××			

ترحل أولا بأول إلى حسابات الأستاذ العام

لا يرحل

ترحل أولا بأول إلى دفتر أستاذ مساعد المدينين

ترحل هذه المجاميع شهريا إلى حسابات الأستاذ العام المختصة

شكل (6-7)
يومية المدفوعات النقدية

التاريخ	رقم الصك	الحساب الذي جعل مدينا	الترحيل	حسابات تجعل مدينة			حسابات تجعل دائنة	
				المشتريات	الدائنون	متنوعة	النقدية	خصم مكتسب
2009								
10/2	250	مصروف مرتبات	210			350	350	
10/2	251	المشتريات		3000			3000	
10/4	252	مصروف فوائد	215			100	100	
10/5	253	المشتريات		2500			2500	
10/6	254	أصول ثابتة	112			10000	10000	
10/7	255	شركة (أ)	√		4500		4300	200
10/8	256	شركة (ب)	√		1500		1250	250
10/9	257	المشتريات		4000			4000	
10/10	256	شركة (ج)	√		2700		2600	100
10/31	280	شركة (د)	√		2300		2200	100
		إجمالي الشهر		9500	11000	10450	30300	650
				(700)	(310)	(√)	(111)	(420)

وتثبت القيود مباشرة في اليومية حسب الخانات المتأثرة بالعملية وذلك كما يلي:-

1) عند سداد مستحقات الدائنين والحصول على خصم فان الخانات المتأثرة بهذه العملية هي النقدية والدائنين والخصم المكتسب ويمكننا أن نتخيل القيد كما يلي :

××		حـ/ الدائنين " مدين"
	××	حـ/ النقدية " دائن"
	××	حـ/ خصم مكتسب "دائن"

2) عند دفع نقدية مقابل مشتريات بضاعة فإن الخانات التي تتأثر هي خانة المشتريات وخانة النقدية ، ويمكن أن نتخيل القيد كما يلي :

××		حـــ/ المشتريات "مدين"
	××	حـــ/ النقدية "دائن"

٣) عند دفع نقدية لأي غرض آخر ، كأن يكون دفع المرتبات الشهرية فإن الخانـــات المتأثرة هي خانة النقدية وخانة الحسابات المتنوعة (لأنه ليس هناك خانة خاصـــة بالمرتبات) . ويمكن أن نتخيل القيد كما يلي :

××		حـــ/ النقدية
	××	حـــ/ حسابات متنوعة (مرتبات)

ملاحظة هامة :

القيود السابق ذكرها لا تسجل بهذه الكيفية بل يمكـــن إدخالهـــا مباشـــرة فـــي يوميـــة المدفوعات النقدية ، وذكرت هنا للشرح فقط وكما ذكر أعلاه (علينا أن نتخيل القيد).

وفيما يلي بيان طريقة التسجيل والترحيل الخاصة بيوميـــة المـــدفوعات النقديـــة الموضحة في شكل (6-7)

1) تسجل كل عملية دفع نقدية مباشرة في يومية المدفوعات النقدية حسب نظريـــــة القيد المزدوج بعد تحليل طرفيها المدين والدائن ، وباستخدام الخانات المناســـبة التي تأثرت بالعملية . مع ملاحظة أن كل عملية يتم إدخالها يكون حساب النقديـــة طرفا فيها وذلك بجعله دائنا ، وذلك كما يلي :

أ - عند دفع نقدية كمصروف مرتبات ، أدخل المبلغ فـــي خانـــة حســـابات متنوعة (نظرا لان مصروف المرتبات غير متكـــرر)"مدينـــة" وخانـــة النقدية "دائنة"وقد حدثت نفس العملية فيمـــا يخـــص مصـــروف الفوائـــد والأصول الثابتة.

ب- عند دفع أي مبلغ نقدي لأحد الدائنين والحصول على خصم نقدي ادخـــل مبلغ في خانة النقدية " دائن" وفى خانة الخصم النقدي " دائن" وفى خانة الدائنين "مدين" حدث هذا في حالة شركة (أ) وشركة (ب) وشركة (جـــ) وشركة (د) .

جـــ- عند دفع نقدية مقابل مشتريات ، ادخل مبلغ في خانة المشتريات "مدين" وخانة النقدية " دائن" . حدث هذا بالنسبة للعمليات التي تمت في 10/2 و10/5 و10/9 والتي تمثل دفع لمشتريات نقدية .

2) عملية الترحيل تمت كما يلي :

أ - في نهاية الشهر يتم ترحيل مجموع خانة النقدية إلى الجانب الدائن لحساب النقدية في دفتر الأستاذ العام . وكان مجموع هذه الخانة في شكل (6-7) مبلغ 49000 دينار ، هذا وقد وضع تحت هذا المجموع خانة النقدية رقم حساب النقدية في دفتر الأستاذ العام(111). وذلك إشارة إلى إتمام عملية الترحيل لهذا المبلغ للحساب المختص.

ب- في نهاية الشهر يتم ترحيل إجمالي خانة الخصم المكتسب إلى الجانب الدائن من حساب الخصم المكتسب في دفتر الأستاذ العام ، وقد وضع رقم هذا الحساب (420) أسفل إجمالي هذه الخانة إشارة إلى ترحيل هذا المبلغ إلى الحساب المختص.

جـ- في نهاية الشهر يتم ترحيل إجمالي خانة المشتريات إلى الجانب المدين لحساب المشتريات في دفتر الأستاذ العام ، وقد وضع رقم حساب المشتريات تحت إجمالي هذه الخانة إشارة إلى إتمام عملية الترحيل.

د - بالنسبة لخانة الدائنين يتم الترحيل على مرحلتين :

1- يرحل كل مبلغ في هذه الخانة أولا بأول إلى الجانب المدين من حساب الدائن المعنى ، وذلك لتحديد رصيد حسابه وجعله يعكس الحقيقة، وتوضع علامة (√) على نفس السطر الذي يقع عليه المبلغ للإفادة بأن عملية الترحيل قد تمت لدفتر أستاذ مساعد المدينين.

2- يرحل مجموع خانة الدائنين في نهاية كل شهر إلى الجانب المدين لحساب الدائنين بدفتر الأستاذ العام ، ويتم وضع رقم حساب الدائنين أسفل إجمالي هذه الخانة للإفادة بأن عملية الترحيل قد تمت وكما هو مبين بالشكل تم وضع رقم (310) تحت إجمالي خانة الدائنين.

هـ- كل مبلغ في خانة الحسابات المتنوعة مرحل أولاً بأول إلى حساب الأستاذ العام المختص . هذا وقد وضعت إلى إتمام عملية الترحيل يلاحظ في شكل (6-7) الأرقام 210و215و112 والتي تشير إلى أرقام الحسابات بدفتر الأستاذ العام ، وهذه الحسابات هي حساب مصروف المرتبات وحساب مصروف الفوائد وحساب الأصول الثابتة على التوالي .

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي خانة الحسابات المتنوعة لا ترحل إلى أي مكان آخر ، وقد وضعت علامة (√) تحت إجمالي الخانة إشارة إلى أن هذا المبلغ لم يرحل إلى أي حساب آخر .

3) يتم التحقق من صحة القيود التي أدخلت في هذه اليومية وذلك بالتأكد من التوازن بين المجاميع المدينة والمجاميع الدائنة في نهاية الشهر ، وذلك كما يلي :

المجاميع المدينة		المجاميع الدائنة	
حساب المشتريات	9500دينار	حساب النقدية	30300دينار
حساب الدائنين	11000 "	حساب الخصم المكتسب	650 "
حساب متنوعة	10450 "		
	30950دينار		30950دينار

ويجب ملاحظة أن عملية التحقق هذه يجب أن تعمل قبل عملية الترحيل إلى الحسابات المختلفة .

والشكل (6-8) يوضح إجراءات الترحيل من يومية المدفوعات النقدية إلى دفاتر الأستاذ المساعدة ودفتر الأستاذ العام ، وهو تلخيص لما تم شرحه أعلاه.

شكل (6-8)

إجراءات الترحيل من يومية المدفوعات النقدية

التاريخ	رقم الصك	الحساب المدين	الترحيل	حسابات مدينة			حسابات دائنة	
				المشتريات	الدائنون	متنوعة	النقدية	خصم مكتسب
						××	××	
				××			××	
					××		××	××
				××		××	××	
							××	
					××		××	××
				××		××	××	
							××	
					××		××	××
				×××	×××	×××	×××	×××

يرحل كل مبلغ أولا بأول إلى الحسابات المختصة في أستاذ مساعد الدائنين

هذا الإجمالي لا يرحل

يرحل كل مبلغ أولا بأول إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام

ترحل هذه الإجماليات شهريا إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام

أمثلة توضيحية :

مثال (1) يومية المبيعات :

كانت مبيعات البضاعة على الحساب خلال النصف الأول من الشهر كما يلي :

1/2 مبيعات إلى شركة (أ) قيمتها 5000 دينار

1/7 مبيعات إلى شركة (ب) قيمتها 4000 دينار

1/10 مبيعات إلى شركة (جـ) قيمتها 4500 دينار

1/15 مبيعات إلى شركة (د) قيمتها 6000 دينار

المطلوب : تسجيل العمليات السابقة في يومية المبيعات مع بيان عملية الترحيل لدفتر الأستاذ المساعد للمدينين ودفتر الأستاذ العام (مدينين ومبيعات)

الحل:

يومية المبيعات

التاريخ	الحساب المدين	رقم الفاتورة	√	المبلغ
1/2	شركة (أ)	300	√	5000
1/7		301	√	4000
1/10		301	√	4500
1/15		303	√	6000
				19500
				(45) (6)

شركة (أ)

1/2 5000	

شركة (ب)

1/7 4000	

شركة (ج)

1/10 4500	

شركة (د)

1/15 6000	

حـ/ المبيعات (45)	
19500 إجمالي يومية المبيعات	

حـ/ المدينين (6)	
	19500 إجمالي يومية المبيعات

أضواء على الحل :

1) سجلت كل عملية مباشرة في يومية المبيعات (في سطر واحد)

2) رحلت كل عملية مباشرة إلى الحسابات المختصة في دفتر أستاذ مساعد المدينين أولا بأول ، ووضعت علامة ( ) أمام كل مدين لإشارة إلى إتمام عملية الترحيل.

3) في نهاية الفترة (نصف شهر هنا) تم ترحيل إجمالي خانة المبلغ باليومية (19500 دينار) إلى حسابات المدينين والمبيعات بدفتر الأستاذ العام . ووضعت أرقام هذين الحسابين أسفل المجموع للإشارة إلى أن عملية الترحيل قد تمت .

مثال (2) يومية المشتريات

كانت المشتريات على الحساب خلال الفترة كما يلي :

1/2 - مشتريات من شركة (أ) بمبلغ 2000 دينار

1/8 - مشتريات من شركة (ب) بمبلغ 600 دينار

1/15- مشتريات من شركة (جـ) بمبلغ 5000 دينار

1/18- مشتريات من شركة (د) بمبلغ 1000 دينار

1/21- مشتريات من شركة (هـ) بمبلغ 1200 دينار

المطلوب:

تسجيل العمليات السابقة في يومية المشتريات مع بيان عملية الترحيل إلى دفتر أستاذ مساعد الدائنين ودفتر الأستاذ العام (حسابي المشتريات والدائنين).

الحل

يومية المشتريات

التاريخ	الحساب المدين	رقم الفاتورة	√	المبلغ
1/2	شركة (أ)	1/1	√	2000
1/8	شركة (ب)	1/6	√	600
1/15	شركة (ج)	1/10	√	5000
1/18	شركة (د)	1/16	√	1000
1/21	شركة (هـ)	1/20	√	1200
				9800
				(21) (50)

* دفتر أستاذ مساعد الدائنين:

شركة (أ)

مدين	دائن
1/2 2000	

شركة (ب)

مدين	دائن
1/8 6000	

شركة (ج)

مدين	دائن
1/15 5000	

شركة (د)

مدين	دائن
1/18 1000	

شركة (هـ)

مدين	دائن
1/21 1200	

* دفتر الأستاذ العام :

(50) حـ/ المشتريات

مدين	دائن
9800 إجمالى يومية المشتريات	

(21) حـ/ الدائنين

مدين	دائن
	9800 إجمالى يومية المشتريات

أضواء على الحل :

1) سجلت كل عملية مباشرة في يومية المشتريات (في سطر واحد)
2) رحلت كل عملية مباشرة أولا بأول إلى الحساب المختص بدفتر أستاذ مساعد الدائنين ، ووضعت علامة (√) في خانة الترحيل
3) في نهاية الفترة تم ترحيل مجموع خانة المبالغ باليومية (9800دينار) إلى حسابي المشتريات والدائنين بدفتر الأستاذ العام ، ووضعت أرقام هذين الحسابين أسفل المجموع للإشارة إلى إتمام عملة الترحيل .

مثال (3) : يومية المقبوضات النقدية

إليك العمليات التالية والخاصة بالمقبوضات النقدية خلال الفترة :

1/2 تحصيل مبلغ 5600 دينار من شركة (أ) سدادا لجزء من المستحق عليها وتحصلت على خصم مسموح به قدره 400 دينار.

1/3 رد بضاعة سبق شراؤها نقدا وتم تحصيل قيمتها وكانت 800 دينار.

1/14 بلغت المبيعات النقدية خلال النصف الأول من الشهر مبلغ 3800 دينار.

1/17 تحصيل مبلغ 3600 دينار من شركة (جـ) سدادا للمستحق عليها وكان الخصم المسموح به 400 دينار .

1/20 تحصيل مبلغ 2000 دينار نقدا كإيراد استثمار .

1/22 تحصيل مبلغ 1200 دينار من شركة (ب) سداد لباقي المستحق عليها وكان الخصم المسموح به 200 دينار.

1/24 تحصيل مبلغ 6000 دينار كقرض من المصرف على أن يسدد وفوائده بعد ستة أشهر .

1/26 بيع قطعة ارض بمبلغ 8000 دينار نقدا ، وكانت تكلفة الأرض 6000 دينار.

1/28 بلغت المبيعات النقدية خلال النصف الثاني من الشهر مبلغ 4200 دينار .

المطلوب :

تسجيل العمليات السابقة في يومية المقبوضات النقدية مع بيان عملية الترحيل إلى حسابات المدينين بدفتر الأستاذ المساعد والحسابات الأخرى في دفتر الأستاذ العام.

الحل :

يومية المقبوضات النقدية

التاريخ	الحساب الدائن	√	حسابات دائنة			حسابات مدينة	
			متنوعة	مدينين	مبيعات	خصم مسموح به	نقدية
1/2	شركة (أ)	√		6000		400	5600
1/3	مردودات المشتريات	412	800				800
1/14	المبيعات				3800		3800
1/17	شركة (ج)	√		4000		400	3600
1/20	إيراد استثمار	320	2000				2000
1/22	شركة (ب)	√		1400		200	1200
1/24	قرض المصرف	300	6000				6000
1/26	أراضي	110	6000				8000
	أرباح بيع أراضي	320	2000				
1/28	المبيعات				4200		4200
	الإجمالي الشهري		16800	11400	8000	1000	35200
			(√)	(113)	(411)	(413)	(111)

* الترحيل إلى الحسابات الشخصية للمدينين في دفتر الأستاذ المساعد أولا بأول:

حـ/شركة (أ)

××× | (1/2) 6000

حـ/ شركة (ج)

××× | (1/17) 400

حـ/ شركة (ب)

××× | (1/22) 14000

* الترحيل إلى الحسابات المختص في دفتر الأستاذ العام أولا بأول

(412) حـ/ مردودات المشتريات

| (1/3) 800

(320) حـ/ إيراد استثمار

| (1/20) 2000

(300) قرض المصرف

| (1/24) 6000

(110) حـ/ الأراضي

| (1/26) 6000

(380) حـــ/ أرباح بيع أراضي

	(1/26) 2000

* الترحيل إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام (شهريا)

(111) حـــ/ النقدية

	35200 يومية المقبوضات

(413) حـــ/ الخصم المسموح به

	1000 يومية المقبوضات

(411) حـــ/ المبيعات

8000يومية المقبوضات	

(113) حـــ/ المدينين

	11400 يومية المقبوضات

أضواء على الحل :

1) الترحيل إلى الحسابات الفردية للمدينين في دفتر أستاذ مساعد المدينين يكون أولا بأول مع وضع علامة ( ) في خانة الترحيل . لاحظ أن المبالغ الفردية في خانة المدينين باليومية قد رحلت إلى حسابات المدينين وهم شركة (أ) وشركة (جـ) وشركة (ب).

2) الترحيل إلى حسابات الأستاذ العام :

أ) الترحيل إلى حسابات الأستاذ العام أولا بأول للمبالغ الخاصة بالحسابات المتنوعة مع وضع رقم الحساب في خانة الترحيل .لاحظ أن هذه الحسابات هى مردودات المشتريات -إيراد الاستثمار- القرض - الأراضي - أرباح بيع أراضي

ب) الترحيل لمجاميع الخانات المدينة والدائنة عدا خانة الحسابات المتنوعة يتم شهريا إلى حسابات الأستاذ العام . هذا وقد وضعت أرقام الحسابات المرحلة لها هذه المبالغ أسفل المجاميع باليومية ، لاحظ أن هذه الأرقام هى (111) (413) ، (411) ، (113) والخاصة بالحسابات النقدية والخصم المسموح به والمبيعات والمدينين على التوالي :

3) التأكد من توازن المجاميع المدينة مع المجاميع الدائنة :

المجاميع المدينة		المجاميع الدائنة	
حـــ/ النقدية	35200د .	حـــ/ المبيعات	8000 د .
حـــ/ الخصم المسموح به	" 1000	حـــ/ المدينين	" 11400
		حـــ/ متنوعة	16800
	36200د .		36200د .

مثال (4) يومية المدفوعات النقدية:

إليك العمليات التالية والخاصة بالمدفوعات النقدية خلال الفترة :

1/2 دفعت فوائد قرض بقيمة 200 دينار نقدا.

1/4 دفعت الشركة 6000 دينار نقدا نظير مشتريات بضاعة.

1/6 سددت الشركة مبلغ 4000 دينار إلى شركة (أ) سدادا لمستحقاتها .

1/8 شراء أصل ثابت بمبلغ 3000 دينار نقدا.

1/10 دفع مصروفات إيجار بمبلغ 1500 دينار نقدا

1/15 بلغت مشتريات البضاعة مبلغ 3000 دينار نقداً .

1/18 سددت المستحق لشركة (ب) وقدره 3000 دينار وحصلت الشركة على 4000 دينار كخصم مكتسب.

1/20 سددت القرض المصرفى بقيمة 2000 دينار بالإضافة إلى فوائده التي بلغت 200 دينار نقدا .

1/22 مشتريات بضاعة نقدا بمبلغ 6000 دينار

1/24 سددت المستحق عليها لصالح شركة (جـ) والذى يبلغ 3500 دينار مع الحصول على خصم قيمته 250 دينار.

المطلوب :

تسجيل العمليات السابقة في يومية المدفوعات النقدية مع بيان عملية الترحيل إلى دفتر أستاذ مساعد الدائنين وحسابات الأستاذ العام .

الحل :

يومية المدفوعات النقدية

التاريخ	رقم الصك	الحساب المدين	الترحيل	الحسابات المدينة			الحسابات الدائنة	
				المشتريات	الدائنون	متنوعة	النقدية	خصم مكتسب
1/2	100	فوائد قرض	(400)			200	200	
1/4	101	المشتريات		6000			6000	
1/6	102	شركة (أ)	√		4000		4000	
1/8	103	أصول ثابتة	(120)			3000	3000	
1/10	104	مصروف إيجار	(420)			1500	1500	
1/15	105	المشتريات		3000			3000	
1/18	106	شركة (ب)	√		3000		2600	400
1/20	107	القرض	(311)			2000	2200	
		فوائد قرض	(400)			200		
1/22	108	المشتريات		6000			6000	
1/24	109	شركة (جـ)	√		3500		3250	٢٥٠
				15000	10500	6900	31750	650
				(410)	(313)	√	(111)	(420)

* الترحيل إلى الحسابات الشخصية للدائنين في دفتر أستاذ مساعد الدائنين أولا بأول:-

حـــ/شركة (أ)

	1/40006

حـــ/ شركة (ج)

	1/30008

حـــ/ شركة (ب)

	1/350024

* الترحيل إلى الحسابات المختص في دفتر الأستاذ العام أولا بأول

(400) حـــ/ قرض فوائد

1/2 200	
2/20 200	

(120) حـــ/ أصول ثابتة

1/8 3000	

(402) حـ/ مصروف إيجار	
1/10 1500	

(311) حـ/ القرض	
1/20 2000	

* الترحيل إلى الحسابات المختصة في دفتر الأستاذ العام (شهريا):

(410) حـ/ المشتريات	
15000 يومية المدفوعات	

(313) حـ/ الدائنون	
16500 يومية المدفوعات	××

(111) حـ/ النقدية	
××	3175 يومية المدفوعات

(420) حـ/ الخصم المكتسب	
	650 يومية المدفوعات

أضواء على الحل :-

1) الترحيل إلى الحسابات الشخصية للدائنين يكون أولا بأول ، مع وضع علامة (√) في خانة الترحيل لاحظ انه قد رحلت المبالغ الواردة في خانة الدائنين إلى شركة (أ) وشركة (ب) وشركة (جـ)

2) الترحيل إلى حسابات الأستاذ العام:

أ) الترحيل اليومي قد تم بالنسبة للحسابات المتنوعة بالأستاذ العام (أولا بأول) مع وضع رقم الحساب المختص في خانة الترحيل . لاحظ أن هذه الحسابات هي فوائد قرض ، أصول ثابتة ، مصروف إيجار ، القرض .

ب) الترحيل الشهري قد تم بالنسبة لمجاميع الخانات المدينة والدائنة عدا مجموع خانة الحسابات المتنوعة لأنها رحلت أولا بأول كمبالغ فردية للحسابات الخاصة بها. والحسابات التي رحلت إليها مجاميع الخانات هي على التوالي حساب المشتريات وحساب الدائنون ، وحساب النقدية وحساب الخصم المكتسب . وقد وضعت أرقام هذه الحسابات تحت المجاميع تأكيدا لإتمام عملية الترحيل .

3) التأكد من توازن المجاميع المدينة والمجاميع الدائنة:-

المجاميع المدينة		المجاميع الدائنة	
حـــ/ المشتريات	15000د .	حـــ/ المبيعات	31750د .
حساب الدائنين	10500	حساب الخصم المكتسب	650
حساب متنوعة	6900		
	32400د		32400د .

دفتر اليومية التحليلية :-

يوجد نظام دفتري يجمع بين اليومية والأستاذ في دفتر واحد ويسمى دفتر اليومية التحليلية أو دفتر اليومية ذات الخانات المتعددة أو اختصارا – دفتر اليومية الأمريكية. ويعتبر هذا الدفتر أساس المجموعة الدفترية حيث تثبت فيه جميع القيود المحاسبية المتعلقة بمعاملات المشروع علاوة على قيود التسويات وقيود الافتتاح والإقفال في بداية ونهاية السنة المالية .

ويحتوى هذا الدفتر على مجموعة من الخانات تخصص للحسابات الرئيسية والتي تتميز بتكرار العمليات الخاصة بها مع وجود خانة واحدة للحسابات الأخرى والتي تتميز بقلة العمليات الخاصة بها ، وتسمى هذه الخانة بالحسابات المتنوعة . كما يتضمن دفتر اليومية بيانات عن تاريخ المعاملة ، اسم الحساب المدين والدائن، بيان مختصر عن طبيعة المعاملة ، رقم القيد ، وإجمالي قيمة المعاملة ، أنظر شكل (6-9) . وتثبت القيود في هذا الدفتر باستخدام طريقة القيد المزدوج ، ولهذا فإن إجمالي أرصدة الحسابات المدينة في هذا الدفتر يجب أن يكون مساويا لإجمالي أرصدة الحسابات الدائنة.

ويتم إثبات العمليات أولا بأول (حسب تواريخ حدوثها) وترحل المبالغ مباشرة إلى الخانات المناسبة في نفس الصفحة ، كما يتم ترحيل المبالغ التفصيلية أولا بأول إلى الحسابات المختصة بدفاتر الأستاذ المساعدة مثل أستاذ مساعد المدينين ، أستاذ مساعد الدائنين وغيرها ، أو إلى السجلات التحليلية مثل سجل تحليل المصروفات العمومية وسجل تحليل السلف والعهد . وفي نهاية كل شهر ترحل مجاميع الحسابات بالخانات المختلفة إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام مثل أستاذ عام المدينين، أستاذ عام الدائنين وأستاذ عام المصروفات العمومية وغيرها .

ويلاحظ في نموذج اليومية التحليلية شكل (6-9) أن الحسابات التي اعتبرت رئيسية (تتميز بالحركة) خصص لها خانة باليومية وهـي النقدية (الصندوق) المصرف - المشتريات - المبيعات - الدائنون - المدينين - المصروفات العمومية- المرتبات .

أما الحسابات الأخرى (التي لا تتميز بالحركة) فقد خصص لها خانة وسميت بالحسابات المتنوعة ، والحسابات المتنوعة تشتمل على الحسابات التي لم يرد ذكرها في الخانات الرئيسية ، مثال ذلك حسابات رأس المال - القروض - الاستثمارات الأصول الثابتة وغيرها .

وفى نهاية السنة وعند عمل التسويات الجردية تخصص خانة إضافية لحساب ملخص الدخل حيث يتم إقفال المصروفات والإيرادات في هذا الحساب (كما سبق أن عرفنا) وكذلك يتم إقفال هذا الحساب في حساب رأس المال (ضمن الحسابات المتنوعة) . أي أن خانة حساب ملخص الدخل تستخدم فقط عند الإقفال حيث يفتح حساب ملخص الدخل ويقفل في نفس الوقت وذلك لأغراض إعداد القوائم المالية.

ولتوضيح استخدام هذه اليومية التحليلية سنقدم مثالا محلولا ثم نورد ملاحظات حول الحل لزيادة الفهم والاستفادة.

شكل (6-9)

اليومية التحليلية - يومية وأستاذ

التاريخ	اسم الحساب		شرح العملية	رقم القيد	مبلغ المعاملة	الصندوق		المصرف		المشتريات		الدائنون		المدينون		المبيعات		المصروفات العمومية		المرتبات		حسابات متنوعة		رقم الحساب	ملخص الدخل	
	المدين	الدائن				منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له		منه	له

مثال:-

افتتح احدهم محلا تجاريا في 2009/1/1 وقرر إتباع اليومية التحليلية لإثبات عمليات المحل وذلك لبساطتها وملائمتها لحجم معاملات المحل ، واليك العمليات التي تمت خلال الشهر الأول من بداية النشاط :

1/1 إيداع مبلغ 16000 دينار كرأسمال للمشروع في حساب خاص بالمصرف.

1/2 شراء أرفف وأثاث للمحل بمبلغ 3000 دينار سدد منها 1000 دينار بصك والباقي على الحساب من شركة (أ)

1/3 بيع بضاعة بمبلغ 3000 دينار بصك.

1/6 بيع بضاعة بمبلغ 1000 دينار على الحساب لشركة (ب)

1/7 سحب مبلغ 1000 دينار من المصرف وأودع خزينة المحل .

1/8 دفع إيجار المحل نقدا وقدره 500 دينار (مصروفات عمومية).

1/8 دفع مصروفات نقل للداخل (مصروفات عمومية) قيمتها 400 دينار نقدا

1/10 بيع بضاعة نقدا بمبلغ 2000 دينار

1/11 شراء بضاعة من شركة (جـ) تكلفتها 3000 دينار على الحساب.

1/15 دفع مرتبات العاملين في المحل عن النصف الاول من الشهر بلغت 1000 دينار بصك (مصروفات عمومية)

1/17 دفع مصروفات صيانة (مصروفات عمومية) قدرها 1000 دينار بصك

1/20 رد جزء من البضاعة المشتراه من (جـ) قيمتها 500 دينار.

1/21 ردت بضاعة كانت قد بيعت يوم 1/10 قيمتها 600 دينار لوجود عيب بها وقد ردت القيمة للمشترى نقدا.

1/22 دفعت شركة (ب) المستحق عليها نقدا وحصلت على خصم قدره 150 دينار

1/24 سدد إلى شركة (جـ) مبلغ 2000 دينار بصك.

1/25 بيع بضاعة بمبلغ 5000 دينار بصك.

1/25 بلغت مسحوبات صاحب المحل 1000 دينار بصك.

1/26 سحب مبلغ 2000 دينار و أودع خزينة المحل .

1/28 دفع مصروفات ضيافة (مصروفات عمومية) قدرها 150 دينار نقدا

1/29 دفع مرتبات العاملين بالمحل عن النصف الثاني من الشهر بلغت 1000 دينار (مصروفات عمومية)

1/30 تم دفع المصروفات التالية نقدا (مصروفات عمومية):

نور ومياه 150 دينار

هاتف وتلكس 170 دينار

تأمين على المحل 250 دينار

1/31 شراء بضاعة بمبلغ 4000 دينار على الحساب من شركة (جـ)

1/31 بيع بضاعة إلى شركة (د) على الحساب قيمتها 1500 دينار

وفى نهاية الشهر تبقى بمخازن المحل بضاعة تكلفتها 3000 دينار.

المطلوب :

1) إثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية التحليلية.
2) إثبات قيود الإقفال "إضافة خانة لملخص الدخل"
3) بيان حسابات دفاتر الأستاذ المساعدة وحسابات دفتر الأستاذ العام مع بيان سجل تحليلي للمصروفات العمومية.
4) إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي

ملاحظات على الحل :

أ) المطلوب الأول " أنظر شكل (6-10)"

1- خانات الحسابات الرئيسية أدخلت فيها المعاملات التالية :

* شراء بضاعة نقدا كما هو الحال في العملية التي تمت يوم 1/3 ، حيث جعل حساب المشتريات مدينا وحساب المصرف دائنا ، وأدخلت قيمة المعاملة في الخانة المدينة من حساب المشتريات وفى الخانة الدائنة من حساب المصرف.

* شراء بضاعة على الحساب كما هو الحال في العملية التي تمت في يوم 1/11 ، حيث جعل حساب المشتريات مدينا وحساب الدائنون دائنا ، وأدخلت قيمة المعاملة في الخانة المدينة من حساب المشتريات وفي الخانة الدائنة من حساب الدائنين.

* بيع بضاعة نقدا كما هو الحال في العملية التي تمت في يوم 1/5، حيث جعل حساب المصرف مدينا وحساب المبيعات دائنا ، وأدخلت قيمة المعاملة في الجانب المدين من حساب المصرف وفى الجانب الدائن من حساب المبيعات .

* بيع بضاعة على الحساب كما هو الحال في العملية التي تمت يوم 1/6حيث جعل حساب المدينين مدينا وحساب المبيعات دائنا ، وأدخلت قيمة المعاملة في الجانب المدين من حساب المدينين وفى الجانب الدائن من حساب المبيعات.

* سحب مبلغ من المصرف وإيداعه خزينة المحل كما هو الحال في العملية التي تمت في يوم 1/7 ، حيث جعل حساب الصندوق مدينا وحساب المصرف دائنا ، وأدخلت قيمة المعاملة في الجانب المدين من حساب الصندوق وفى الجانب الدائن من حساب المصرف .

* دفع مصروفات كما هو الحال في العمليات التي تمت أيام 1/8 ،1/15، 1/17 وغيرها ، حيث جعل حساب المصروفات العمومية مدينا وحساب الصندوق أو المصرف دائنا وأدخلت قيمة المعاملة في الجانب المدين من حساب المصروفات العمومية وفى الجانب الدائن من حسابي الصندوق أو المصرف .

وغيرها من المعاملات التي تؤثر في الحسابات الرئيسية والتي خصص لها خانة مستقلة بدفتر اليومية.

2- خانة الحسابات المتنوعة أدخلت فيها المعاملات الآتية :-

* إثبات رأس المال حيث جعل حساب الحسابات المتنوعة دائنا بالقيمة وكتب في خانة اسم الحساب " حـ/ رأس المال "

* شراء اثاث حيث جعل حساب الحسابات المتنوعة مدينا بالقيمة وكتب في خانة اسم الحساب " حـ/ الأثاث"

* شراء سيارة . نفس الملاحظة السابقة.

* مردودات المشتريات. * مردودات المبيعات

* الخصم المسوح به. * المسحوبات.

1 . إثبات العمليات في اليومية التحليلية :

شكل (6-10)

التاريخ	اسم الحساب		شرح العملية	رقم القيد	مبلغ المعاملة	الصندوق		المصرف		المشتريات	
	مدين	دائن				منه	له	منه	له	منه	له
1/1	المصرف	رأس المال	تخصيص مبلغ المشروع	1	16000			16000			
1/2	أثاث	مذكورين	شراء أثاث بسعر (3000) والباقي على الحساب من الشركة	2	3000				1000		
1/3	المشتريات	المصرف	شراء بضاعة بصك	3	4000				4000		
1/4	سيارات	المصرف	شراء سيارة بصك	4	2500				1500	4000	
1/5	المصرف	مبيعات	بيع بضاعة بصك	5	2000						
1/6	مدينون	مبيعات	بيع بضاعة على الحساب	6	1000			3000			
1/7	الصندوق	المصرف	سحب مبلغ من المصرف أودع الخزينة	7	1000						
1/8	م.عمومية	الصندوق	دفع إيجار المحل نقدا	8	500	1000			1000		
1/9	م. عمومية	الصندوق	دفع مصروفات نقل	9	400		500				
1/10	الصندوق	مبيعات	بيع بضاعة نقدا	10	2000		400				
1/11	المشتريات	دائنون	شراء بضاعة على الحساب	11	3000	2000					
1/15	م.عمومية	الصندوق	دفع مرتبات عن نصف الشهر نقدا	12	1000					3000	
1/17	م.عمومية	المصرف	دفع مصروفات صيانة بصك	13	1000		1000				
1/20	دائنون	م.مشتريات	رد بضاعة مشتراة من شركة (جـ)	14	500				1000		
1/21	م.مبيعات	الصندوق	رد بضاعة مباعة	15	600						
1/22	مذكورين	مدينون	تحصيل مبلغ والسماح بخصم	16	1000		400				
1/24	دائنون	المصرف	سداد مبلغ الشركة (جـ)	17	2000	550					
1/25	المصرف	مبيعات	بيع بضاعة بصك	18	5000						
1/25	مسحوبات	المصرف	مسحوبات نقدية بصك	19	1000				1000		
1/26	الصندوق	المصرف	سحب مبلغ أودع الخزينة	20	2000						
1/28	م.عمومية	الصندوق	دفع مصروفات ضيافة نقدا	21	150	1000			1000		
1/29	م.عمومية	المصرف	دفع مرتبات عن نصف الشهر بصك	22	1000		150		2000		
1/30	م.عمومية	صندوق	دفع مصروفات مختلفة نقدا	23	570				1000		
1/31	مشتريات	دائنون	شراء بضاعة على الحساب	24	4000		570				
1/21	مدينون	مبيعات	بيع بضاعة على الحساب	25	1500					4000	
			إجمالي الشهر		56720	5850	3220	24000	14500	11000	
			الرصيد		29250	2630		9500		11000	
1/31	متنوعة	ملخص الدخل	إثبات بضاعة آخر المدة	26	3000						
1/31	ملخص الدخل	مذكورين	إقفال المصروفات والمشتريات	27	15620						
1/31	مبيعات	ملخص الدخل	إقفال الإيرادات	28	12500						
1/31	متنوعة	ملخص الدخل	إقفال مردودات المشتريات	29	500						
1/31	ملخص الدخل	متنوعة	إقفال مردودات المبيعات والخصم المسموح به	30	400						
1/31	متنوعة	ملخص الدخل	إقفال رصيد ملخص الدخل في رأس المال	31	470						
1/31	متنوعة	متنوعة	إقفال المسحوبات في رأس المال	32	1000						
						2630	--	9500	-	-	--

الدائنون		المدينون		المبيعات		المصروفات العمومية		حسابات متنوعة		اسم الحساب	ملخص الدخل	
منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له		منه	له
شركة (أ)	2000								16000	حـــ/رأس المال		
								3000		حـــ/ الأثاث		
								1500		حـــ/ السيارات		
					3000							
		1000			1000							
						500	ايجار					
						400	م.نقل					
شركة (ج)	5000				2000							
						1000	مرتبات					
						1000	صيانة					
500	شـــركة (جـــ)								500	م.مشتريات		
								600		م.مبيعات		
			1000					150		خصم مسموح به		
2000	شـــركة (جـــ)											
					5000			1000		حـــ/ المسحوبات		
						150	م.صيانة					
						1000	مرتبات					
						570	م.متنوعة					
شركة (ج)	4000											
		1500	شـــركة (د)		150							
2500	9000	2500	1000	-	12500	4620	-	6250	16500			
-	6500	1500	-	-	12500	4620	-		10150			
								3000		بضاعة آخر المدة		3000
							4620				15620	
				12500								12500
								500		مردودات المشتريات		500
									600	مـــردودات مبيعـــات	750	
										خصم مسموح به		
								370		رأس المال		370
								1000	1000	رأس المال مسحوبات		
-	6500	1500	-	-	-	-	-	4870	12000		-	9500

3- عند انتهاء الصفحة الأولى من اليومية تم جمع المبالغ بالخانات المختلفة بما فيهـــا خانة إجمالي المعاملة وبالتالي نقلها إلى بداية الصفحة التالية كل حســـب مكانـــه. وتجدر الإشارة إلى أن المحاسب يجب أن يتأكد من صحة التوازن قبل الترحيـــل

إلى الصفحة التالية وذلك بأن يكون مجموع خانة مبلغ المعاملة يساوى مجموع الخانات المدينة وكذلك مجموع الخانات الدائنة – وبالنظر إلى شكل (6-10) نجد أن مجموع خانة مبلغ المعاملة 41500 دينار وعند جمع الأرصدة المدينة (الخانات المدينة) نجد نفس الشئ وعند جمع الأرصدة الدائنة (الخانات الدائنة) نجده نفس الشئ أيضا.

4- التسويات في نهاية الشهر :

عند عمل التسويات وقيود الإقفال يجب إضافة خانة أخرى تسمى خانة (ملخص الدخل) حيث تقفل في هذه الخانة المصروفات والمشتريات وكذلك الإيرادات (المبيعات) . بالإضافة إلى الحسابات الأخرى مثل مردودات المبيعات ومردودات المشتريات والخصم المسموح به وغيرها.

وكذلك يتم قفل رصيد حساب ملخص الدخل (370 خسارة) في حساب رأس المال (في الحسابات المتنوعة) كما يتم نقل المسحوبات في حساب رأس المال . لاحظ أن إقفال المسحوبات في رأس المال اثبت بالقيد الذي جعل الحسابات المتنوعة مرة مدينة ومرة دائنة نظرا لان كل من حساب المسحوبات وحساب رأس المال ضمن الحسابات المتنوعة – كما أن بضاعة آخر المدة اثبت بجعل حساب البضاعة (الحسابات المتنوعة) مدينا وحساب ملخص الدخل دائنا . لاحظ أن بضاعة أول المدة لا توجد وبالتالي لم يرد القيد الخاص بقفلها .

(ب) المطلوب الثاني [انظر شكل (6-9)]

أدخلت قيود الإقفال في نهاية الشهر من القيد رقم 26 إلى القيد رقم 32

(جـ) بيان الدفاتر والسجلات:

1) دفاتر الأستاذ المساعدة

1- أستاذ مساعد المدينين:

حـ/شركة (ب)

1000 المبيعات	1000 مذكورين

حـ/شركة (ج)

1500 مبيعات	1500 مرحل
1500	1500
1500 منقول	

* لاحظ أن مجموع أرصدة الحسابات في دفتر الأستاذ المساعد يساوى رصـيد المـدينين بالأستاذ العام (1500)

2- أستاذ مساعد الدائنين :

حـ/شركة (أ)

2000 المبيعات	2000 مذكورين
2000	2000
	2000 منقول

حـ/شركة (ج)

500 م. مشتريات	3000 المشتريات
2000 المصرف	4000 المشتريات
4500 مرحل	———
7000	7000
	4500 منقول

* لاحظ أن مجموع أرصدة الحسابات في دفتر الأستاذ المساعد يساوى رصيد الدائنين في الأستاذ العام (6500)

ب) دفتر الأستاذ العام:

حـ/الصندوق

5850 مجموع خانة اليومية	3220 مجموع خانة اليومية
———	2630 مرحل
5850	5850
2630 منقول	

حـ/المصرف

24000 مجموع خانة اليومية	14500 مجموع الخانة الدائنة باليومية
———	9500 مرحل
2400	2400
9500 منقول	

حـ/الدائنون

2500 مجموع خانة اليومية	9000 مجموع خانة اليومية
6500 مرحل	
9000	9000
	6500 منقول

حـ/المدينون

2500 مجموع خانة اليومية	1000 مجموع الخانة الدائنة باليومية
———	1500 مرحل
2500	2500
1500 منقول	

حـ/المشتريات

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
1100	مجموع خانة اليومية	1100	حـ/ ملخص الدخل

حـ/المبيعات

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
12500	حـ/ ملخص الدخل	12500	مجموع الخانة الدائنة باليومية

حـ/المصروفات العمومية

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
4620	مجموع الخانة باليومية	4620	حـ/ ملخص الدخل

حـ/مردودات المبيعات

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
600	الصندوق	600	حـ/ ملخص الدخل

حـ/مردودات المشتريات

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
500	حـ/ملخص	500	حـ/ الدائنون

حـ/الخصم المسموح به

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
150	المدينين	150	حـ/ ملخص الدخل

حـ/السيارات

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
1500	المصرف	1500	مرحل
1500			
1500	منقول		

حـ/مردودات المبيعات

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
3000	مذكورين	3000	مرحل
3000		3000	
3000	منقول		

حـ/المسحوبات

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
1000	المصرف	1000	حـ/ رأس المال

حـ/رأس المال

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
370	ملخص الدخل	16000	حـ/ المصرف
1000	المسحوبات		
14630	مرحل		
16000		16000	
		14630	منقول

حـ/البضاعة

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
3000	ملخص الدخل	3000	مرحل
3000		3000	
3000	منقول		

حـ/ملخص الدخل

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
4630	المصروفات	12500	مبيعات
11000	المشتريات	500	م.م.المشتريات
600	م.م.المبيعات	3000	بضاعة آخر المدة
150	مسموح به	370	مرحل (خسارة)
16370		16370	
370	منقول	370	حـ/ رأس المال

سجل المصروفات العمومية التحليلي :-

رقم القيد	بيان	إجمالي المعاملة	إيجار	نقل	مرتبات	صيانة	ضيافة	نور ومياه	هاتف	تأمين
8	مصروف إيجار	500	500							
9	مصاريف نقل	400		400						
10	م.مرتبات	1000			1000					
13	م. صيانة	1000				1000				
21	م.ضيافة	150					150			
22	مرتبات	1000			1000					
23	متفرقات	570						150	170	250
	الإجماليات	4620	500	400	2000	1000	150	150	170	250

ملاحظات على الحسابات والسجلات :

1- لاحظ أن عملية الترحيل لدفاتر الأستاذ المساعدة (المدينين والدائنين) تتم عقب كل عملية .

2- لاحظ أن عملية الترحيل لدفتر الأستاذ العام تتم كما يلي :-

أ) بالنسبة للحسابات المتضمنة في حساب الحسابات المتنوعة يتم الترحيل إليها عقب كل عملية (أولا بأول) كما هو واضح في حساب رأس المال والمسحوبات والأثاث والسيارات وغيرها .

ب) بالنسبة للحسابات الرئيسية والتي لها خانات مستقلة في دفتر اليومية يتم الترحيل في نهاية كل شهر حيث تجمع كل الخانات المدينة والدائنة وترحل إلى الحسابات المختصة في دفتر الأستاذ العام كما هو واضح في حساب الصندوق - المصرف -المشتريات - المبيعات - المدينين - الدائنين - المصروفات العمومية.

جـ) بالنسبة للحسابات المتضمنة في حساب المصروفات العمومية فيتم الترحيل عقب كل عملية (أولا بأول) مثال ذلك حسابات الإيجار - النقل- المرتبات وغيرها.

3- لاحظ أن حساب المصروفات العمومية قد تم تحليله في سجل خاص حيث صنفت أنواع المصروفات المختلفة وأدخلت المبالغ الخاصة بكل نوع من المصروفات في خانة خاصة به. لاحظ أن إجمالي المصروفات في السجل التحليلي يساوى مجموع المصروفات الفردية وكذلك يتطابق مع رصيد المصروفات العمومية المبين في دفتر اليومية في نهاية الشهر (4620)

4- لاحظ أن حساب ملخص الدخل قد أظهر رصيد مدين (خسارة) قدرها 370 دينار والتي أقفلت في حساب رأس المال

5- حساب رأس المال أصبح رصيده في نهاية الشهر 14630 دينار بعد تخفيضه بقيمة الخسارة والمسحوبات.

4- إعداد القوائم المالية:

أ) قائمة الدخل

قائمة الدخل

عن الشهر المنتهى في 1/31

البيان			
المبيعات		12500	
- مردودات مبيعات		(600)	
صافي المبيعات			11900
تكلفة المبيعات :			
بضاعة أول المدة		-0-	
مشتريات	11000		
- مردودات مشتريات	(500)		
صافي المشتريات		10500	
بضاعة معدة للبيع		10500	
- بضاعة آخر المدة		(3000)	
تكلفة المبيعات			7500
إجمالي الدخل			4400
يطرح : المصروفات العمومية		4620	
خصم مسموح به		(150)	(4770)
صافي الخسارة			(370)

ب- قائمة المركز المالي " الميزانية"

أصول — الميزانية في 1/31 — خصوم

أصول			خصوم		
البيان	جزئي	كلي	كلي	جزئي	البيان
الصندوق	2630				
المصرف	9500		6500		دائنون
مدينون	1500			16000	رأس المال في 1/1
بضاعة	3000			(370)	صافي الخسارة
إجمالي الأصول المتداولة		16630		(1000)	المسحوبات
أثاث	3000		14630		رأس المال في 1/31
سيارات	1500				
إجمالي الأصول الثابتة		4500			
		21130	21130		

أسئلة وتدريبات

6.1) أذكر مزايا استخدام اليوميات المساعدة " الخاصة".

6.2) أذكر فكرة دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة " وضح إجابتك بالرسم".

6.3) أذكر مزايا دفاتر الأستاذ المساعدة

6.4) تكلم عن يومية المبيعات من حيث التسجيل فيها والترحيل منها.

6.5) تكلم عن يومية المشتريات من حيث التسجيل فيها والترحيل منها.

6.6) تكلم عن يومية المقبوضات النقدية من حيث التسجيل فيها والترحيل منها.

6.7) تكلم عن يومية المدفوعات النقدية من حيث التسجيل فيها والترحيل منها.

6.8) تكلم عن دفتر اليومية التحليلية من حيث التسجيل فيها والترحيل منها.

6.9) المطلوب بيان اسم اليومية التي يجب أن تثبت فيها كل عملة من العمليات الآتية:-.

1 - مبيعات بضاعة على الحساب
2 - مشتريات أصول ثابتة على الحساب
3 - مردودات مشتريات مع عدم استلام قيمة المردودات.
4 - مبيعات أصل ثابت نقداً
5 - مردودات مبيعات مع دفع (رد) قيمة المردودات
6 - قيود التسويات الجردية.
7 - مشتريات بضاعة نقداً
8 - مردودات مبيعات مع عدم دفع (رد) قيمة المردودات.
9 - مبيعات بضاعة نقداً
10- مردودات مشتريات مع استلام قيمة المردودات.
11- مشتريات أصل ثابت نقداً
12- قيود الإقفال
13- مشتريات بضاعة على الحساب
14- قيود تصحيح الأخطاء
15- دفع نقدية سداداً لأحد الدائنين
16- استلام نقدية من احد المدينين

17- بيع جزء من آلات المصنع (زائد عن الحاجة) على الحساب
18- الحصول على قرض من المصرف
19- مشتريات أوراق مالية (استثمار قصير الآجل)نقداً
20- مسحوبات نقدية للأغراض الشخصية لصاحب الشركة.
21- دفع مصروفات مختلفة نقدا
22- مشتريات بضاعة سدد منها جزء بصك والباقي على الحساب.
23- مبيعات بضاعة استلم جزء من قيمتها نقدا والباقي على الحساب.

10 . 6)أظهرت يومية المبيعات في دفاتر إحدى الشركات خلال شهر يناير ما يلي:-

التاريخ	الحساب المدين	رقم الفاتورة	الترحيل	المبلغ
1/3	شركة (أ)	100		350
1/7	شركة (ب)	101		450
1/17	شركة (ج)	102		660
1/25	شركة (د)	103		400
	الإجمالي			1860

كما أظهرت اليومية العامة مايلى :

200		حـــ/ مردودات المبيعات	1/20
	200	حـــ/ المدينين - شركة (ج)	

المطلوب :

1- فتح حساب لكل عميل في دفتر أستاذ مساعد المدينين وترحيل العمليات له
2- فتح حساب في دفتر الأستاذ العام لكل من المدينين - المبيعات - مردودات المبيعات.
3- مقارنة رصيد أستاذ عام المدينين بإجمالي أرصدة حسابات العملاء في دفتر أستاذ مساعد المدينين - ماذا تلاحظ ؟

11.6) اليك اليوميات التالية والمستخرجة من دفاتر إحدى الشركات :

يومية المبيعات

الحساب المدين	المبلغ
شركة (أ)	2400
شركة (ب)	2800
شركة (ج)	3200
الإجمالي	8400

يومية المشتريات

الحساب الدائن	المبلغ
شركة (د)	2000
شركة (هـ)	3000
شركة (و)	4000
الإجمالي	9000

اليومية العامة

مدين	دائن	البيان
800		حـ/ مردودات المبيعات
	800	حـ/ المدينين - شركة (ب)
400		حـ/ الدائنون - شركة (و)
	400	حـ/ مردودات المشتريات

يومية المقبوضات النقدية

حسابات مدينة		حسابات دائنة			
نقدية	خصم مسموح به	مبيعات	مدينون	حسابات أخرى	اسم الحساب الدائن
2352	48		2400		شركة (أ)
980	20		1000		شركة (ب)
2500		2500			مبيعات
1000				1000	إيراد استثمار
1568	32		1600		شركة (جـ)
2300		2300			مبيعات
10700	100	4800	5000	1000	الإجمالي

يومية المدفوعات النقدية

اسم الحساب المدين	حسابات أخرى	مشتريات	دائنون	خصم مكتسب	نقدية
شركة (هـ)			1500	30	1470
مصروفات مرتبات	1300				1300
مشتريات		2500			2500
مصروف فوائد	1500		3160	40	1500
شركة (و)					3120
مشتريات		3700			3700
الإجمالي	2800	6200	4660	70	13590

المطلوب :

1) فتح الحسابات اللازمة في دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعد للمدينين والدائنين

2) ترحيل العمليات السابقة لهذه الحسابات .

12.6)فيما يلي جميع العمليات التي أثرت على حساب النقدية لإحدى الشركات خلال شهر يناير.

1/1 سددت شركة (أ) المستحق عليها وحصلت على خصم 2% ، رصيدها 1600 دينار.

1/2 تحصيل مبلغ 1550 دينار من شركة (ب) سدادا لجزء من رصيدها.

1/8 دفع ايجار عن الشهر قدره 650 دينار بصك - رقم الصك 165.

1/10 شراء مهمات نقدا بمبلغ 614 دينار - رقم الصك 166.

1/14 المبيعات النقدية عن نصف الشهر كانت 5280 دينار.

1/15 دفع مرتبات أسبوعين للعاملين بلغت 1600 دينار،رقم الصك 167

1/19 استلام مبلغ 406 دينار سدادا لورقة قبض قيمتها 400 دينار مضافا اليها الفوائد.

1/19 استلام مبلغ 500 دينار من شركة (جـ) وسمح لهم بـ 2% خصم.

1/20 سداد المستحق على الشركة لصالح احد الموردين بصك - قيمة الصك 700 دينار ، رقم الصك 168

1/24 سداد مبلغ 450 دينار إلى شركة (د) ، رقم الصك 169

1/27 سداد مبلغ 800 دينار إلى شركة (هـ) ، رقم الصك 170

1/30 دفع مرتبات العاملين عن أسبوعين بلغت 1680 دينار رقم الصك171

المطلوب :

تسجيل العمليات السابقة في يومية المقبوضات النقدية ويومية المدفوعات النقدية.

13.6) فيما يلي العمليات المتعلقة بالمشتريات والمبيعات خلال شهر يناير لشركة (أ) – وقد تمت جميع العمليات على الحساب :

1/3 مبيعات بضاعة إلى شركة (ب) بمبلغ 440 دينار.

1/5 مشتريات بضاعة من شركة (جـ) بمبلغ 7200 دينار.

1/10 مبيعات بضاعة إلى شركة (د) بمبلغ 345 دينار .

1/10 مبيعات بضاعة إلى شركة (هـ) بمبلغ 4200 دينار.

1/14 مشتريات معدات من شركة (و) بمبلغ 750 دينار.

1/17 مشتريات أدوات مكتبية من شركة (ز) بمبلغ 850 دينار.

1/21 مشتريات بضاعة من شركة (جـ) بمبلغ 6240 دينار.

1/8 رد بضاعة تالفة من تلك المشتراه من شركة (جـ) واستلم اشعار دائن مبلغ 300 دينار.

1/30 أرسل إشعارا دائنا بمبلغ 60 دينار إلى شركة (ب) مقابل بضاعة تالفة ردت إلى المخازن.

المطلوب :

تسجيل العمليات السابقة في يومية المشتريات ويومية المبيعات واليومي العامة (كل فيما يخصها).

6 . 14)إليك العمليات التي حدثت خلال شـــهر ســبتمبر والخـــاص بإحــدى الشـــركات التجارية ، علماً بأن الشركة تستخدم الأرقام التالية لحساباتها :

نقدية	10	مجمع استهلاك آلات	28	مشتريات	70
استثمارات	12	أوراق دفع	30	مردودات مشتريات	72
أوراق قبض	14	دائنون	32	خصم مكتسب	74
مدينون	16	مرتبات مستحقة ...	34	نقل للداخل	76
أدوات ومهمات	17	ضرائب مستحقة...	36	مرتبات	80
تأمين مقدم	18	رأس المال	50	مصروف أدوات ومهمات	84
أراضي	20	مسحوبات	52	مصروف تأمين	86
مباني	22	مبيعات	60	مصروف استهلاك	88
مجمع استهلاك مباني	24	مردودات مبيعات	62	أرباح بيع استثمارات	90
آلات	26	خصم مسموح به	64	مصروف فوائد	92

9/1 استثمار مبلغ إضافي كرأس مال قدره 8250 دينار.

9/2 مشتريات بضاعة على الحساب من شــركة (أ) بمبلــغ 6426 دينــار بشرط (10/2 ، ص/30).

9/3 مبيعات بضاعة على الحساب إلى شــركة (ب) بمبلــغ 4175 دينــار فاتورة رقم (428) بشرط (10/2 ، ص/30).

9/5 مشتريات أدوات مهمات بمبلغ 184 دينار نقدا.

9/5 مبيعات بضاعة نقدا بمبلغ 680 دينار.

9/7 سداد مستحقات شركة (أ).

9/8 شراء استثمارات (أوراق مالية) بمبلغ 1200 دينار.

9/10 تحصيل نقدية من شركة (ب) نظير مشترياتها في 9/3.

9/10 مشتريات بضاعة على الحساب من شركة (جـ) بمبلغ 5500 دينــار بشرط (10/1 ، ص/30).

9/12 مبيعات بضاعة على الحساب إلى شــركة (د) بمبلــغ 3250 دينــار ، فاتورة رقم (429) بشرط (10/2 ، ص/30).

9/14 شراء وثيقة تأمين حريق لمدة سنة بمبلغ 246 دينار.

9/14 دفع مصروفات نقل مشتريات بمبلغ 360 دينار.

9/14 بيع آله (زائدة عن الحاجة) بمبلغ 800 دينار علما بأن تكلفتها بالدفاتر 600 دينار وقد تم استلام 300 دينار نقدا والباقي على الحساب (تجاهل مجمع الاستهلاك).

9/15 ردت شركة (د) جزء من البضاعة المباعة إليها في 9/12 وكانت قيمته 150 دينار.

9/15 دفع مرتبات عن النصف الأول من الشهر قيمتها 1765 دينار.

9/18 مشتريات بضاعة نقدا بمبلغ 748 دينار.

9/20 مبيعات بضاعة على الحساب إلى شركة (هـ) بمبلغ 2440 دينار ، فاتورة رقم (430) ، هذا وقد حررت شركة (هـ) ورقة دفع بالمبلغ.

9/20 سداد مستحقات شركة (جـ).

9/22 مبيعات بضاعة نقدا بمبلغ 864 دينار.

9/22 مشتريات بضاعة نقدا بمبلغ 740 دينار.

9/22 تحصيل نقدية من شركة (د) نظير مشترياتها في 9/12.

9/25 مشتريات بضاعة على الحساب من شركة (و) بمبلغ 4100 دينار، بشرط (10/2 ، ص/60).

9/26 رد جزء من البضاعة المشتراه من شركة (و) قيمتها 300 دينار.

9/27 بيع الاستثمارات (أوراق مالية) المشتراه في 9/8 بمبلغ 1450 دينار.

9/28 بيع بضاعة على الحساب إلى شركة (د) بمبلغ 2750 دينار ، فاتورة رقم (431) بشرط (10/2 ، ص/30).

9/30 دفع مرتبات عن النصف الثاني من الشهر قيمتها 1810 دينار.

9/30 استحقاق مصروف ضرائب بمبلغ 920 دينار.

9/30 دفع مصروف فوائد بمبلغ 204 دينار.

9/30 شراء آلات بمبلغ 10000 دينار دفع منها 2000 دينار نقدا والباقي حررت به ورقة دفع تستحق بعد ستة أشهر.

المطلوب :

1) تسجيل العمليات السابقة في اليوميات التالية (كل فيما يخصها)

أ - اليومية العامة   ب- يومية المبيعات

جـ- يومية المشتريات   د - يومية المقبوضات النقدية

هـ- يومية المدفوعات النقدية .

2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة.

3) بيان عملية الترحيل من اليوميات المختلفة وذلك بوضع رقم الحساب أو علامة (√) في المكان المناسب باليوميات .

15.6) حدثت العمليات النقدية التالية خلال شهر ابريل ، علما بأن نشاط الشركة بيع وتأجير المعدات الكهربائية :

4/1 استلام مبلغ 450 دينار كإيجار معدات لشركة (أ) (إيرادات)

4/2 بيع بضاعة إلى شركة (ب) بمبلغ 1275 دينار.

4/4 استلام صك بقيمة 900 دينار من شركة (جـ) سدادا لحسابها.

4/6 استلام قيمة ورقة قبض بمبلغ 825 دينار.

4/7 دفع مصروفات إصلاح وصيانة سيارات الشركة قدرها 312 دينار.

4/7 مشتريات أدوات ومهمات بمبلغ 68 دينار.

4/8 مشتريات بضاعة بمبلغ 982 دينار.

4/9 استلام صك من شركة (د) سدادا للفاتورة رقم (414) بمبلغ 1400 دينار مع إعطاء شركة (د) خصما قدره 2%.

4/10 مبيعات بضاعة بمبلغ 1328 دينار

4/12 دفع قيمة ورقة دفع قدرها 1500 دينار بالإضافة إلى مبلغ 15 دينار مصروف فوائد على ورقة الدفع.

4/14 دفع مصروفات وقود وزيوت للسيارات قدرها 126 دينار

4/14 شراء أثاث مكتبي تكلفته 12000 دينار دفع منها 4000 دينار نقدا والباقي كورقة دفع.

4/15 استلام مبلغ 620 دينار من شركة (هـ) سدادا للمستحق عليها.

4/15 دفع مرتبات عن النصف الأول من الشهر بمبلغ 1640 دينار.

4/17 مشتريات بضاعة بمبلغ 4700 دينار.

4/18 دفع مصروفات إعلان قيمتها 518 دينار.

4/20 استلام صك من شركة (و) سدادا للفاتورة رقم (416) بمبلغ 1600 دينار وقد تحصلت شركة (و) على خصم نقدي قدره 2%.

4/22 مبيعات بضاعة بمبلغ 2120 دينار.

4/22 دفع فاتورة شركة (ك) والتي كان مبلغها 3200 دينار مع حصول الشركة على خصم مكتسب قدره 2%.

3/24 دفع مصروف فوائد قدرها 208 دينار.

4/26 بيع قطعة ارض بمبلغ 3800 دينار وكانت تكلفتها بالدفاتر 3000 دينار.

4/28 سداد مصروفات نور ومياه عن الشهر بمبلغ 200 دينار.

4/29 دفع مرتبات عن النصف الثاني من الشهر بمبلغ 1760 دينار.

4/30 دفع رصيد حساب شركة (ط) والذي كان 3200 دينار مع حصول الشركة على خصم نقدى قدره 2%.

المطلوب :

تسجيل العمليات السابقة في :-

1) يومية المقبوضات النقدية

2) يومية المدفوعات النقدية .

16.6) شركة (س) تستخدم الترقيم التالي لحساباتها :

نقدية	10	أوراق دفع	30	نقل للداخل	66
استثمارات	13	دائنون	32	مصروف إيجار	70
أوراق قبض	14	رأس المال	40	مرتبات	72
مدينون	15	المسحوبات	42	مصروف ضرائب	74
بضاعة	17	مبيعات	50	مصروف أدوات ومهمات	76
إيجار مقدم	18	مردودات مبيعات	52	مصروف تأمين	78
تأمين مقدم	19	خصم مبيعات	54	مصروف فوائد	80
أراضي	20	مشتريات	60	إيراد فوائد	83
مباني	21	مردودات مشتريات	62	أرباح وخسائر بيع استثمارات	84
أثاث	23	خصم مشتريات	64		

هذا وقد حدثت العمليات التالية خلال شهر أكتوبر :

10/1 أودع صاحب الشركة مبلغ 20000 دينار في المصرف باسم الشركة.

10/3 دفع إيجار المحل لمدة ثلاثة شهور تنتهي في 2009/12/31، قيمة الإيجار 100 دينار شهريا.

10/3 شراء أثاث بمبلغ 1100 دينار.

10/4 شراء أرض ومبنى بمبلغ 20000 دينار دفع منه 5000 دينار وحرر بالباقي ورقة تجارية (أوراق دفع) ، علماً بأن تكلفة الأرض 6000 دينار.

10/6 شراء بضاعة على الحساب من شركة (ب) بمبلغ 4300 دينار بشرط (10/2 ، ص/30).

10/7 بيع بضاعة على الحساب إلى شركة (جـ) بمبلغ 3100 دينار ، فاتورة رقم (1) بشرط (10/2 ، ص /30).

10/7 دفع مبلغ 240 دينار كتأمين حريق لمدة سنتين.

10/7 بيع بضاعة بمبلغ 622 دينار.

10/10 دفع مصروفات نقل للداخل بمبلغ 205 دينار.

10/12 بيع بضاعة على الحساب إلى شركة (د) بمبلغ 4600 دينار ، فاتورة رقم (2) بشرط (10/2 ، ص/30).

10/12 شراء بضاعة بمبلغ 682 دينار.

10/14 استلام مبلغ من شركة (جـ) سدادا للفاتورة رقم (1).

10/15 شراء أوراق مالية كاستثمار بمبلغ 900 دينار.

10/16 سداد المستحق لشركة (ب) والتمتع بالخصم.

10/16 مردودات بضاعة من شركة (د) قيمتها 300 دينار.

10/18 شراء بضاعة على الحساب من شركة (هـ) بمبلغ 3800 دينار بشرط (10/2 ، ص/30).

10/20 جزء من البضاعة المشتراه من شركة (هـ) وجدت غير صالحه وبعد الاتصال بشركة (هـ) تم الاتفاق على السماح للشركة بمبلغ 100 دينار على أن تخصم من المستحق لشركة (هـ).

10/22 بيع بضاعة على الحساب إلى شركة (و) بمبلغ 2800 دينار ، فاتورة رقم (3).

10/22 استلام مبلغ من شركة (د) سدادا للفاتورة رقم (2) أخذا في الاعتبار المردودات والخصم المسموح به.

10/23 حررت لشركة (و) ورقة قبض بالمبلغ المستحق عليها تسدفع بعد 30 يوما.

10/25بيع أوراق مالية (استثمار) بمبلغ 850 دينار كانت قد اشتريت في 10/15 .

10/26شراء بضاعة بمبلغ 460 دينار.

10/28اقتراض مبلغ من المصرف قدره 3000 دينار وتحرير ورقة دفع تدفع بعد 60 يوماً.

10/28سداد فاتورة شركة (هـ) والتمتع بالخصم.

10/30شراء بضاعة عل الحساب من شركة (ب) بمبلغ 2900 دينار بشرط (10/2 ، ص/30).

10/31دفع مرتبات الشهر وقدرها 1622 دينار.

10/31شراء بضاعة بمبلغ 725 دينار.

10/31بيع بضاعة على الحساب لشركة (ز) بمبلغ 2600 دينار ، فاتورة رقم (4) بشرط (10/1 ، ص/30).

المطلوب :

أ) إثبات العمليات السابقة في اليوميات التالية (كل فيما يخصها):

1- اليومية العامة 2- يومية المبيعات 3- يومية المشتريات

4- يومية المقبوضات النقدية 5 - يومية المدفوعات النقدية.

ب) بيان عملية الترحيل وذلك بوضع أرقام الحسابات أو علامة (√) في اليوميات المختلفة .

6 .17) فيما يلي العمليات النقدية التي حدثت خلال شهر نوفمبر ، علما بأن الشركة تستخدم اليوميات المساعدة للمدفوعات والمقبوضات النقدية :

11/1 أودع صاحب الشركة مبلغ 6000 دينار كمبلغ إضافي لرأس المال في حساب خاص بالشركة في المصرف.

11/1 شراء أوراق مالية (استثمارات) بمبلغ 1000 دينار .

11/2 دفع إيجار شهر نوفمبر الذى بلغ 450 دينار

11/2 بيع بضاعة نقدا بمبلغ 1162 دينار.

11/4 شراء أثاث وتركيبات بمبلغ 1600 دينار ، دفع منه 200 دينار والباقي حررت به ورقة دفع قابلة للدفع بعد شهر .

11/5 شراء بضاعة بمبلغ 1520 دينار

11/6 دفع عموله بيع (مصروف) بمبلغ 342 دينار.

11/9 سداد المستحق لشركة (أ) ، المبلغ 800 دينار حسب الفاتورة ، وقد حصلت الشركة على خصم مكتسب قدره 2%.

11/9 استلام مبلغ 300 دينار سدادا لجزء من المبلغ المستحق على شركة (ب).

11/10 دفع مبلغ 78 دينار كمصروف وقود وزيوت للسيارة الخاصة بصاحب الشركة.

11/12 استلام فوائد استثمارات بمبلغ 54 دينار نقدا.

11/12 سداد المستحق لشركة (ب) ، المبلغ 1250 دينار حسب الفاتورة مع الحصول على خصم نقدى قدره 2%.

11/13 بيع قطعة ارض بمبلغ 1825 دينار ، علما بأن تكلفتها بالدفاتر 1500 دينار.

11/13 سداد إيجار مستودع السيارات عن شهر نوفمبر بمبلغ 260 دينار .

11/15 دفع مرتبات عن النصف الأول من الشهر مقدارها 580 دينار.

11/15 استلام مبلغ 588 دينار من شركة (جـ) بعد السماح لها بخصم قدره 22 دينار.

11/17 مبيعات بضاعة بمبلغ 742 دينار.

11/19 مشتريات بضاعة بمبلغ 1060 دينار.

11/19 شراء أدوات ومهمات بمبلغ 84 دينار (مصروف).

11/20 سداد قرض المصرف وقيمته 1200 دينار بالإضافة إلى فوائد القرض وقدرها 24 دينار.

11/21 بيع جزء من الأوراق المالية بمبلغ 483 دينار علما بأن تكلفتها كانت 500 دينار.

11/25 مبيعات بضاعة بمبلغ 1624 دينار.

11/25 سداد المستحق لشركة (هـ) ، المبلغ 1600 دينار حسب الفاتورة ، مع الحصول على خصم 2%

11/26دفع عمولة مبيعات بمبلغ 478 دينار.

11/26شراء وثيقة تأمين ضد الحريق بمبلغ 186 دينار.

11/28مشتريات بضاعة بمبلغ 944 دينار.

11/28دفع مصروفات نقل مشتريات بمبلغ 95 دينار.

11/30استلام مبلغ من شركة (و) سدادا للمستحق عليها (1200 دينار ناقصاً 2% خصم).

11/30دفع مرتبات النصف الثاني من الشهر بمبلغ 624 دينار.

11/30دفع مصروفات وقود وزيوت بمبلغ 95 دينار.

11/30استلام إيراد استثمار بمبلغ 120 دينار.

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة في يومية المقبوضات والمدفوعات النقدية

18.6)قامت إحدى الشركات بالعمليات التالية خلال الشهر الأول من السنة المالية 1996.

1/1 حررت صكا بمبلغ 1020 دينار سدادا لإيجار مكاتب الشركة عن الشهر

1/2 شراء بضاعة على الحساب من شركة (أ) بمبلغ 1700 دينار ، فاتورة بتاريخ 12/28 ، شروط الدفع (10/2،ص/60)

1/3 شراء بضاعة على الحساب من شركة (ب) بمبلغ 2200 دينار فاتورة بتاريخ 1/1 شروط الدفع (10/2 ، ص/60)

1/4 شراء معدات وأدوات مكتبية على الحساب بمبلغ 950 دينار من شركة المعدات والأدوات المكتبية .

1/5 ردت الشركة جزء من مشترياتها يوم 1/2 قيمته 100 دينار نظرا لوجود عطب به .

1/8 سددت المستحق عليها لصالح شركة (أ) بعد طرح المردودات والخصم.

1/9 ردت جزء من المعدات المشتراه يوم 1/4 قيمته 150 دينار وذلك لعدم المطابقة للمواصفات.

1/10 حررت صكا سدادا للمستحق عليها لصالح شركة (ب) بعد الحصول على الخصم.

1/10 بيع بضاعة على الحساب إلى العميل (1) بمبلغ 1300 دينار ، فاتورة رقم (720) بشرط (10/2 ، ص/60)

1/13 بيع بضاعة على الحساب للعميل (2) فاتورة (721) بمبلغ 1100 دينار

1/14 شراء بضاعة على الحساب من شركة (جـ) بمبلغ 1850دينار ، فاتورة بتاريخ 1/10 ، شروط الدفع (10/1 ، ص/30)

1/15 مبيعات نقدية خلال النصف الأول من الشهر بلغت 4690 دينار تثبت المبيعات النقدية عادة أولا بأول – ولكن لغرض التسهيل نفترض أنها تثبت مرتين فقط خلال الشهر في هذا التدريب)

1/18 بيع بضاعة على الحساب إلى العميل (3) بمبلغ 1450 دينار ، فاتورة رقم (722).

1/19 بيع بضاعة على الحساب إلى العميل (1) فاتورة رقم (723) بمبلغ 1200 دينار.

1/20 استلام مبلغ 1274 دينار من العميل (1) سداد للفاتورة رقم (720) بعد الخصم.

1/23 استلام مبلغ 1078 دينار من العميل (2) سداد للفاتورة رقم (721) بعد الخصم.

1/24 بيع معدات مكتبية بسعر التكلفة وهو 40 دينار

1/24 شراء بضاعة على الحساب من شركة (ب) ، تاريخ الفاتورة 1/21 وبشرط (10/2 ،ص/60) قيمة الفاتورة 1600 دينار.

1/25 اقتراض مبلغ 5000 دينار من المصرف مقابل ورقة دفع.

1/28 بيع بضاعة على الحساب إلى العميل (2) ، فاتورة رقم (723) بمبلغ 850 دينار .

1/29 استلام مبلغ 1176 دينار من العميل (1) سدادا للفاتورة (723) بعد الخصم.

1/30 حرر صكا لصالح شركة (ب) سداد لمستحقاتها ناقصا الخصم.

1/30 دفع مرتبات الشهر التي بلغت 1200 دينار.

1/30 بلغت المبيعات النقدية خلال النصف الأخير من الشهر مبلغ 4230 دينار .

المطلوب :

1) فتح الحسابات التالية :
المصرف – المدينون – المعدات – أوراق الدفع – الدائنون – المبيعات خصم مسموح به – المشتريات – خصم مكتسب – مردودات مشتريات مرتبات – مصروف الإيجار .

2) فتح الحسابات التالية في دفتر أستاذ مساعد المدينين
العميل (1) ، العميل (2) ، العميل (3)

3) فتح الحسابات التالية في دفتر أستاذ مساعد الدائنين
شركة (أ) ، شركة (ب) شركة (جـ) شركة المعدات المكتبية .

4) إعداد اليوميات التالية :
اليومية العامة ، يومية المبيعات ، يومية المشتريات ، يومية المقبوضات النقدية ، يومية المدفوعات النقدية .

5) إثبات العمليات السابقة في اليوميات المناسبة والترحيل منها إلى الحسابات المختلفة التي قمت بفتحها.

19.6) بدأت شركة (أ) أعمالها في 1996/1/1 واليك العمليات التي قامت بها خلال الشهر الأول من بدء النشاط :

1/1 إيداع مبلغ 16000 دينار كرأس مال للمشروع.

1/2 شراء أثاث بمبلغ 600 دينار.

1/2 دفع إيجار المكتب لمدة 6 أشهر بصك قيمته 600 دينار .

1/2 شراء بضاعة على الحساب من المورد (1) بمبلغ 2000 دينار ، شروط الدفع (10/2 ، ص/30).

1/5 شراء بضاعة بمبلغ 2000 دينار بصك.

1/6 سحب مبلغ 3000 دينار وايداعه خزينة الشركة.

1/10 بيع بضاعة بمبلغ 3000 دينار نقدا

1/11 بيع بضاعة على الحساب للعميل (1) بمبلغ 2000 دينار بشرط (10/2،ص/30)

1/18 سحب مبلغ 400 دينار نقدا للأغراض الشخصية .

1/20 بيع بضاعة بمبلغ 2000 دينار مقابل ورقة قبض تستحق التحصيل بعد شهرين.

1/25 شراء بضاعة بمبلغ 2000 دينار مقابل ورقة دفع تستحق الدفع بعد شهر.

1/28 قام العميل (1) بسداد المبلغ المستحق عليه ناقصا الخصم.

1/30 قام المحاسب بعد النقدية الموجودة بالخزينة وترك مبلغ 400 دينار وأودع الباقي في المصرف.

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية التحليلية وإعداد ميزان المراجعة في نهاية الشهر .

20.6) أظهر ميزان المراجعة لشركة (أ) البنود التالية وذلك في 2009/11/30:-

مدين	دائن	اسم الحساب
1000		نقدية
4000		المصرف
5000		أوراق قبض
5000		مدينون
5000		بضاعة المخزون
5000		أثاث
	4000	دائنون
	6000	أوراق دفع
	15000	رأس المال
25000	25000	

وخلال الشهر التالي كانت العمليات الآتية :-

12/1 دفع مرتبات قيمتها 1000 دينار (مصروفات عمومية)

12/3 شراء بضاعة على الحساب من المورد(1) بمبلغ 4000 دينار بشرط(10/2 ،ص/30)

12/4 بيع بضاعة بمبلغ 6000 دينار بصك.

12/5 بيع بضاعة للعميل (1) بمبلغ 6000 دينار بشرط (10/2،ص/30)

12/12سداد المبلغ المستحق للمورد (1) مع الاستفادة بالخصم.

12/15 قام العميل (1) بسداد المبالغ المستحق عليه مع الاستفادة بالخصم.

12/21 شراء بضاعة بمبلغ 4000 دينار من المورد (1).

12/25 دفع مصروفات نقل للداخل (مصروفات عمومية) قدرها 1000 دينار بصك.

12/26سحب مبلغ 500 دينار نقدا للمصروفات الشخصية .

12/27دفع إيجار المكتب عن الشهر قيمته 300 دينار بصك.

12/28سداد فاتورة الكهرباء (مصروفات عمومية) بلغت 60 دينار نقدا.

12/28بيع بضاعة بمبلغ 500 دينار بصك.

12/28شراء بضاعة بمبلغ 2000 دينار بصك.

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية التحليلية .

الفصل السابع

النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل

النقدية :

تعتبر النقدية وسيلة للتبادل والتعامل في الوحدات الاقتصادية وكذلك وسيلة للقياس في المحاسبة ، حيث تستخدم في تسجيل العمليات المحاسبية . ومفهوم النقدية متسع حيث يشتمل على مفردات متعددة ومتنوعة منها :

- العملات المعدنية
- العملات الورقية
- النقدية المودعة لدى المصارف في الحسابات الجارية
- الحوالات المالية
- الصكوك المتواجدة بخزينة الشركة والمستلمة من الغير

وغيرها من المفردات الأخرى والتي تمثل نقدية حاضرة للسحب ولسداد الديون. ولذلك أي مبلغ مالي مودع بالمصارف كوديعة لا يمكن اعتباره ضمن النقدية لعدم قابليته للسحب إلا بعد إعطاء المصرف مهلة (فترة زمنية) قبل السحب ، كما أن هناك بعض الأرصدة النقدية المتواجدة بالمصارف والتي لا يمكن اعتبارها ضمن النقدية وذلك لوجود قيود على عملية السحب منها .

كما أن هناك مفردات أخرى لا يمكن اعتبارها نقدية مثال ذلك طوابع البريد وطوابع الدمغة المتواجدة بخزينة المحل أو الشركة حيث أنها تعتبر مصروفات مدفوعة مقدما ، كذلك الصكوك المؤجلة (التي تحمل تاريخ يقع في فترة قادمة) فهي تعامل معاملة الأوراق التجارية (الكمبيالات) وبالتالي لا تعتبر نقدية .

وتبوب النقدية ضمن الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي "الميزانية" ويشتمل رصيد النقدية على النقدية المتواجدة بالخزينة والنقدية بالحسابات الجارية بالمصارف بالإضافة إلى النقدية الخاصة بصندوق المصروفات النثرية.

الرقابة الداخلية على النقدية :

تعتبر النقدية من أكثر الأصول تعرضا للسرقة ، بالإضافة إلى أن جزءا كبيرا من العمليات التي تتم في أي شركة تحتوى على دفع أو استلام نقدية ، وبالتالي يجب أن تكون هناك إجراءات رقابية محكمة على النقدية والعمليات المتعلقة بها . فعندما تكون هناك رقابة جيدة على النقدية فإن اكتشاف عمليات السرقة والتلاعب والتزوير بها يكون سهلا ومتيسراً ، بينما الأمر ليس كذلك في حالة عدم وجود رقابة على النقدية. فكيف يمكن تحقيق رقابة فعالة على النقدية ؟ للإجابة على هذا السؤال هناك قاعدة بسيطة ومهمة يمكن تطبيقها في كل شركة وهى " يجب إيداع المقبوضات النقدية دون نقصان في المصارف ، وأن تدفع النقدية عن طريق الصكوك المسحوبة على هذه المصارف " . فعند إيداع المقبوضات النقدية في المصرف ودفع أي مدفوعات نقدية بصكوك فإن سجل المصرف ، الذي يبين المبالغ النقدية المودعة لديه والمبالغ المسحوبة منها ، يكون مطابقا تماما لسجل النقدية بالشركة والذي يبين النقدية المستلمة والمدفوعة وبالتالي يكون هناك رقابة مزدوجة على النقدية من خلال السجلين المذكورين ، وفى نهاية كل شهر (مثلا) تكون هناك مقارنة بين رصيد النقدية حسب كشف المصرف ورصيد النقدية حسب دفاتر الشركة .

المقبوضات النقدية :

هناك العديد من المبادئ العامة والتي يجب إتباعها لأحكام الرقابة على المقبوضات النقدية نذكر منها ما يلي :-

أ) الفصل بين من يستلم النقدية وبين من يقوم بعملية دفع النقدية .

ب) النقدية المستلمة يجب أن يتم تسجيلها أولا بأول .

جـ) النقدية المستلمة يجب أن تودع المصرف أولا بأول .

د) الفصل بين من يحتفظ بالنقدية وبين من يقوم بتسجيلها بالدفاتر (أي أن أمين الخزينة لا تكون في متناوله سجلات النقدية ، وماسك الدفاتر لا يكون في متناوله النقدية ذاتها).

العجز والفائض في النقدية :

عادة ما تحدث عمليات الزيادة والنقص في النقدية المستلمة " المقبوضات النقدية" وخاصة عند التعامل نقدا في عمليات البيع المختلفة . فعند استخدام آلة تسجيل النقدية (مثل تلك التي تستخدم في الأسواق والمحلات التجارية) فقد يكون هناك اختلافاً بين النقدية المستلمة وبين النقدية المسجلة على شريط آلة تسجيل النقدية .

وكمثال على ذلك نفترض أن إجمالي المبيعات النقدية خلال اليوم والمسجلة على شريط الآلة هو 500 دينار ، بينما عند العد الفعلي للنقدية المتواجدة بالخزينة وجد أنها 495 دينار فقط ، ففي هذه الحالة هناك عجز قدره 5 دينارات ويكون القيد المحاسبي لإثبات ذلك كما يلي :-

		من مذكورين
495		حـ/ النقدية
5		حـ/ عجز وفائض النقدية
	500	حـ/ المبيعات
		إثبات مبيعات اليوم وعجز النقدية

إما إذا كان هناك فائض في النقدية ، كأن يكون إجمالي المبيعات النقدية خلال اليوم والمسجلة على شريط الآلة هو495 دينار ، بينما النقدية المتواجدة فعليا كانت 500 دينار ، فإن القيد المحاسبي لإثبات ذلك كما يلي :

500		حـ/ النقدية
		إلى مذكورين
	495	حـ/ المبيعات
	5	حـ/ عجز وفائض النقدية
		إثبات مبيعات اليوم وعجز النقدية

لاحظ أن حساب عجز وزيادة النقدية قد جعل مدينا بالعجز " النقص " وجعل دائنا بالفائض " الزيادة " . فإذا كان إجمالي العجز يفوق إجمالي الفائض خلال الفترة المحاسبية فإن رصيد هذا الحساب يكون مدينا " عجز " ويقفل في حساب ملخص الدخل عن المدة ويبوب ضمن مصروفات مختلفة أو متنوعة ،إما إذا كان إجمالي الفائض يفوق إجمالي العجز خلال الفترة المحاسبية فان رصيد هذا الحساب يكون دائنا " فائض" ويقفل في ملخص الدخل عن الفترة ويبوب الفائض في قائمة الدخل ضمن إيرادات أخرى أو متنوعة.

المدفوعات النقدية :

لأحكام الرقابة على المدفوعات النقدية هناك العديد من المبادئ العامة التي يجب إتباعها نذكر منها ما يلي :-

أ) جميع المدفوعات يجب أن تتم عن طريق الصكوك.

ب) يجب أن تكون الصكوك مسلسلة الترقيم ، وأي صك يلغى لأي سبب كان يجب أن يكتب عليه كلمة " ملغى " ويحتفظ به للرجوع إليه عند المراجعة .

ج) لا يتم توقيع الصك إلا عند توافر المستندات المؤيدة لعملية الصرف.

د) يجب أن يتم توقيع الصكوك من قبل شخصين ، على أن تعتمد توقيعاتهم لدى المصرف .

هـ) بعد التوقيع على الصك ، يجب أن يؤشر على المستندات المرفقة " أذونات الصرف" بما يفيد إتمام عملية الدفع ، حتى لا تقدم هذه المستندات مرة أخرى بقصد أو بدون قصد.

صندوق المصروفات النثرية :

كما أشرنا سابقا أن نظام الرقابة الداخلية الكفؤ على النقدية يتطلب إيداع جميع المتحصلات النقدية بالمصرف وجعل جميع المدفوعات تتم عن طريق الصكوك . غير أن هناك بعض المصروفات الصغيرة القيمة والمتنوعة مما يجعل كتابة صك لكل منها غير مناسبة ، لذا تقوم الشركات بتخصيص مبلغ نقدي صغير ومناسب لهذه المصروفات يحتفظ به بالشركة في صندوق المصروفات النثرية . ولإنشاء هذا الصندوق يحرر صك بقيمة محددة (50 إلى 100 دينار) والذي يستخدم في دفع المصروفات الصغيرة خلال فترة

معينة (أسبوعين أو ثلاثة) ، وهذا الصك يسحب من المصرف وتوضع قيمته فـــي صـــندوق المصروفات النثرية ويسلم إلى شخص يكون مسؤلا عنه.

ويكون قيد الإنشاء لصندوق المصروفات النثرية كما يلي :-

100		حـــ/ صندوق المصروفات النثرية
	100	حـــ/ المصرف

والقيد السابق يُسجل النقص في حساب المصرف بمبلغ 100 دينار بجعله دائنـــا ، وينشأ حساب جديد تحت اسم صندوق المصروفات النثرية وذلك بجعله مدينا.

ويقوم مسئول هذا الصندوق بدفع المصروفات الصغيرة والمختلفة ، على أن يقوم بملـــئ مستند دفع مصروفات نثرية لكل عملية دفع مصروف ، ومستند الدفع الموضح بشـــكل (1-7) يبين المبلغ المدفوع ، الغرض من الدفع ، التاريخ ، وتوقيع الشخص الذي استلم النقدية . وفى بعض الأحيان يمكن الحصول على فاتورة من الشخص الذي استلم النقديـــة ، وبالتـــالي يجب إرفاقها مع مستند الدفع الخاص بها . وفـــى أي وقـــت يجـــب أن يحتـــوى صـــندوق المصروفات النثرية على نقدية ومستندات دفع مساوية للمبلغ الأصلي الذي انشأ به الصندوق .

شكل (1-7)

مستند دفع مصروفات نثرية

شركة (أ)

مستند دفع مصروفات نثرية

رقم 333 التاريخ 2009/1/5

الجهة المستفيدة : شركة البريد والبرق

الغرض من الدفع : رسوم إرسال برقية

المبلغ : 2.800 دينار (دينارين وثمانمائة درهم)

توقيع المستلم : ....

اعتماد : ....

وعند استعاضة صندوق المصروفات النثرية (أي إعطاء نقدية لمسئول الصندوق مساوية لمدفوعاته حسب المستندات حتى يصل المبلغ بالصندوق إلى سابق رصيده الذي أنشا به) يقوم مسئول الصندوق ، بعد وصول مبلغ الصندوق إلى حد متفق عليه ، بتقديم مستندات الدفع التي حررها خلال المدة المحددة واخذ مبلغ نقدي يساوى مجموع المبالغ المدفوعة من الصندوق، فإذا افترضنا انه خلال المدة السابقة كانت المدفوعات النقدية الخاصة بمصروفات مختلفة كما يلي :

البيان	المبلغ
2 يناير - طوابع بريدية	1.600 دينار
3 يناير - سيارة أجرة - تاكسي	" 3.750
5 يناير - رسوم إرسال برقية	" 2.800
6 يناير - مصروفات نقل	" 6.000
8 يناير - طوابع بريدية	" 59.000
12 يناير- وقود السيارة خاصة بأحد الموظفين	" 5.250
12 يناير - مصروف مناوله مواد	" 2.000
13 يناير غسيل وتنظيف نوافذ المكتب	" 10.000
الإجمالي	90.400 دينار

ولاستعاضة صندوق المصروفات النثرية نتبع الخطوات التالية :

1. جرد المبلغ النقدي المتبقي بصندوق المصروفات النثرية (العد الفعلي للنقدية) من قبل موظف بالقسم المالي ، وذلك للتأكد من أن الرصيد المتواجد في الصندوق مضافا إليه المبالغ المدفوعة والمدونة في مستندات الدفع تساوى المبلغ الأصلي للصندوق (100 دينار في مثالنا هذا).
2. فحص مستندات الدفع المرفقة للتأكد من صحتها وعدم تعرضها للتزوير.
3. ختم مستندات الدفع بما يفيد أنها دفعت حتى لا تقدم للاستعاضة مرة أخرى.
4. تجميع مستندات الدفع المتشابهة لتعكس مبلغ واحد إجمالي ، مثال ذلك تجميع مصروفات الطوابع البريدية ورسوم إرسال البرقية في مبلغ واحد (1.600 + 2.800 +59.000 = 63.400 دينار) . كما أن هناك بعض المصروفات المتنوعة والمختلفة والتي لا يمكن نسبتها إلى أي مدفوعات أو مصروفات أخرى وهذه يمكن أن تجمع مع بعضها تحت اسم مصروفات أخرى أو متنوعة (2.000 +10.000 = 12.000) .
5. يحرر صك بمبلغ مستندات الدفع (90.4000 دينار) ويسحب من المصرف ويودع في صندوق المصروفات النثرية ، وبالتالي يصبح المبلغ النقدي المتواجد في الصندوق 100 دينار مرة أخرى .

6. ويكون القيد الخاص بالاستعاضة كما يلي :

		من مذكورين
63.400		حـــ/ طوابع بريدية وبرقيات
9.750		حـــ/ نقل وانتقال
5.250		حـــ/ وقود وزيوت
12.000		حـــ/ مصروفات أخرى
	90.400	إلى حـــ/ المصرف

لاحظ أن حساب صندوق المصروفات النثرية جعل مدينا عند الإنشاء فقط ، وعند الاستعاضة تجعل حسابات المصروفات المختلفة مدينة وحساب المصرف دائنا . وبالتالي

ليس هناك أي قيود في حساب صندوق المصروفات النثرية بعد إنشائه ، اللهم إلا عند إنهاء الصندوق أو عند تعديل رصيده الأصلي بالزيادة أو بالنقص .

وتتلخص القيود الخاصة بصندوق المصروفات النثرية في الآتي:

1- عند إنشاء صندوق المصروفات النثرية :

××		حـــ/ صندوق المصروفات النثرية
	××	حـــ/ المصرف

2- عند دفع المصروفات المختلفة من صندوق المصروفات النثرية:

لا يجرى قيد.

3- عند الاستعاضة

×		حـــ/ المصروفات المختلفة (حسب مسمياتها)
	××	حـــ/ المصرف
		إثبات مبيعات اليوم وعجز النقدية

وعند نهاية السنة المالية يجب أن يعمل قيد الاستعاضة حتى ولو لم يصل رصيدا الصندوق إلى حده الأدنى ، وذلك لتحميل حسابات المصروفات المختلفة بالمبالغ الخاصة بها قبل إقفالها لغرض إعداد القوائم المالية . لأن عدم إجراء قيد الاستعاضة عند نهاية السنة المالية يؤدى إلى ظهور بعض حسابات المصروفات على غير حقيقتها ، وبالتالي لا يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروفات . وإذا تم إجراء قيد الاستعاضة في السنة اللاحقة فإن ذلك يؤدى إلى تحميل السنة التالية بمصروفات لا تتعلق بها .

العهد النقدية :

تختلف العهد النقدية عن صندوق المصروفات النثرية في النقاط التالية :

1- المبلغ النقدي للعهدة كبير نسبيا

2- قد يكون هناك أكثر من عهدة في الشركة الواحدة وفى نفس الوقت.

3- العهدة النقدية قد تكون خاصة بمصروف أو نشاط معين ، كأن تكون هناك عهدة لمصروفات الصيانة ، وأخرى للمشتريات وثالثه لمصروفات الإعاشة أو التغذية وهكذا .حيث تسلم كل عهدة لشخص معين يسمى (صاحب العهدة)

4- قد تكون العهدة مستديمة أو مستمرة خلال السنة المالية وهذه العهدة يتم استعاضتها كلما وصل رصيدها إلى حد معين متفق عليه (مثل ما هو الحالة في حالة صندوق المصروفات النثرية)

5- قد تكون العهدة مؤقتة أي أنها تنشأ لغرض معين وهذه يجب قفلها (تسويتها) عند الانتهاء من غرضها

6- جميع العهد يجب أن تتم تسويتها في نهاية السنة المالية قبل إعداد القوائم المالية أي يجب قفل العهدة في نهاية السنة .

وفيما يلي القيود المحاسبية المتعلقة بعهدة نقدية خاصة بمصروفات الصيانة:

أ- عند الإنشاء : (بافتراض أن المبلغ 1000 دينار)

1000		حـ/ العهد النقدية (فلان)
	1000	حـ/ المصرف

ب- عند الصرف من العهدة النقدية :

(لا يجرى قيد)

جـ- عند الاستعاضة : (نفترض أن رصيد العهدة 200 دينار)

800		حـ/ مصروفات الصيانة
	800	حـ/ المصرف

د- عند تسوية العهدة : هناك ثلاث احتمالات :

1- أن مبلغ العهدة قد صرف بالكامل (1000 دينار)

1000		حـ/ مصروفات الصيانة
	1000	حـ/ العهد النقدية (فلان)

2- أن هناك رصيد متبقي من العهدة وقد رجع إلى خزينة الشركة - بافتراض أن هذا الرصيد 150 دينار

850		حـ/ مصروفات الصيانة
150		حـ/ الخزينة
	1000	حـ/ العهد النقدية (فلان)

3- إن صاحب العهدة قد أضاف مبلغ 100 دينار من جيبه الخاص عند صرفه للعهدة وبالتالي أعطى له هذا المبلغ عند التسوية :

حـــ/ مصروفات الصيانة		1100
إلى مذكورين		
حـــ/ الخزينة	100	
حـــ/ العهد النقدية (فلان)	1000	

فتح حساب جارى بالمصرف :

تقوم كل شركة بفتح حساب جارى أو أكثر لدى احد أو بعض المصارف التجارية وذلك حتى يمكنها الاحتفاظ بالنقدية في مكان أمين وإجراء المدفوعات عن طريق تحرير الصكوك .

وعند فتح الحساب الجاري في المصرف فان الشخص المخول بالتوقيع على الصكوك المحررة يجب أن يقوم بملء "بطاقة نموذج توقيع" والتي يبين فيها توقيعه لاسمه كما سيظهر على الصكوك تماما . ويحتفظ المصرف ببطاقة التوقيع هذه في ملف خاص للرجوع إليها عند المقارنة بين التوقيع المبين بها وذلك المبين على الصك المراد صرفه . ويعتبر الصك أمرا كتابيا من المودع إلى المصرف بخصم المبلغ المبين على الصك (بالأرقام والحروف) من رصيد حسابه ودفعه إلى الشخص أو الجهة المستفيدة والظاهر اسمها على وجه الصك . انظر شكل (7-2) والذي يمثل نموذج لصك مصرفي لاحظ أن الصك يتضمن ثلاثة أطراف :-

1- الساحب : وهو الشخص أو الجهة التي حررت الصك

2- المسحوب عليه : وهو المصرف الذي به الحساب الجاري المراد السحب منه.

3- المستفيد : وهو الشخص أو الجهة التي يدفع إليها مبلغ الصك .

وللصكوك فوائد متعددة ، حيث تعتبر كعوب الصكوك (ذلك الجزء الذي يبقى في دفتر الصكوك) سجلاً للمدفوعات النقدية ، كما أن الصك المدفوع يعتبر مستند لإثبات عملية دفع القيمة للجهة المستفيدة ، وفى حالة ضياع الصك فيمكن إبلاغ المصرف المعنى وذلك لوقف صرف الصك المفقود.

شكل (2-7)

نموذج لصك مصرفي

<table>
<tr>
<td>
رقم 1434729   2009م
المصرف التجاري
فرع المدينة
أدفعو بموجب هذا الصك إلى .... أو لأمره
دينار ليبيا ....
التوقيع :   حساب رقم :
....   21683
</td>
<td>
رقم 1434729
التاريخ ....
لأمر ....
<table>
<tr><td>رصيد سابق</td><td></td></tr>
<tr><td>هذا الصك</td><td></td></tr>
<tr><td>رصيد جديد</td><td></td></tr>
</table>
</td>
</tr>
</table>

عملية الإيداع :

تطلق كلمة إيداع على عملية وضع أو إرسال نقدية إلى الحساب الجاري بالمصرف وعند الإيداع يقوم صاحب الحساب الجاري (المودع) بملء نموذج " قسيمة إيداع " توجد بالمصرف ، (شكل 7-3) والتي تبين اسم المودع ورقم حسابه وتفاصيل المبلغ المودع (أي مكوناته) من عملات معدنية وعملات ورقية وصكوك ، وعادة يتم إعداد قسائم الإيداع من اصل وصورة ، حيث تسلم الصورة (بعد ختمها من قبل المصرف) إلى المودع وذلك لإرفاقها ضمن مستندات القيد في الدفاتر.

عملية السحب :

تطلق كلمة سحب على خصم مبلغ من النقدية من الحساب الجاري بالمصرف وذلك عن طريق كتابة صك مسحوب على المصرف . والسحب من الحساب الجاري قد يكون لغرض الحصول على نقدية سائله لإيداعها خزينة الشركة (كما هو الحال عند سحب نقدية لصندوق المصروفات النثرية) وبالتالي تكتب كلمة (نقدا) في المكان المخصص في الصك ، أو قد يكون لغرض سداد مبلغ للغير ولذلك يكتب اسم المستفيد في المكان المخصص لذلك . وأي كان الغرض من تحرير الصك فيجب كتابة المبلغ بالأرقام والحروف وان يقوم من له حق التوقيع بتوقيعه (عادة يكون هناك توقيعين مختلفين بالنسبة للشركات) كما يجب إن يؤرخ الصك بتاريخ إصداره.

بالإضافة إلى ذلك يجب إثبات بيانات أخرى في كعسب الصسك (والسذي يبقسى بسدفتر الصكوك) مثال ذلك التاريخ ، اسم المستفيد وبيان الرصيد السابق للحسساب وطسرح قيمسة الصك الحالي وذلك لبيان الرصيد الجديد بعد سحب مبلغ هذا الصك . ويتحصسل صساحب الحساب الجاري على دفتر صكوك من المصرف ويقوم بطلب دفتر جديد قبل انتهاء السدفتر الحالي وذلك لقاء رسوم مصرفية تخصم من حسابه لدى المصرف.

شكل (3-7)

نموذج قسيمة إيداع

المصرف التجاري
فرع المدينة
الحسابات الجارية / قسيمة إيداع
اسم صاحب الحساب : شركة (أ) الصناعية
رقم الحساب (21683) التاريخ : 1995/2/3

	درهم	دينار
عملة ورقية	000	200
عملة معدنية	000	20
صكوك (يرجى بيان أرقام الصكوك)		
1 . صك مصرف الأمة رقم 29350	750	2160
2 . صك مصرف الوحدة رقم 317334	785	350
3 . صك مصرف الصحارى رقم 383345	435	1260
. 4		
.5		
.6		
.7		
.8		
. 9		
.10		
الإجمالي	970	3991

توقيع صاحب الحساب	توقيع الصراف	ختم المصرف
....	....	

تظهير الصكوك :

هذا يتم بالنسبة للصكوك المستلمة من الغير ، حيث يقوم المستلم (المستفيد) بالتوقيع علسى ظهير الصك ومن هنا أتت كلمة " تظهير " والتظهير يمكن أن يكون لغرضين : أما لتحويله لشخص أو جهة أخرى - أي التظهير لغرض التحويل ، إما لإيداعه في حسسابه الجساري بالمصرف - أي التظهير لغرض الإيداع - وهناك عدة أشكال للتظهير نذكرها فيما يلي :

1- التظهير على بياض :

وهي أن يقوم الشخص المستلم للصك بتوقيع اسمه فقط على ظهر الصك دون ذكسر أي شئ آخر ، وفي هذه الحالة يكون الصك جاهزا للصرف ، ومن عيسوب هسذه

الطريقة هو أنه في حالة فقدان هذا الصك فيكون في مقدور من يجده أن يصرف الصك لصالحه – ولذلك لا يجب إجراء مثل هذا التظهير ، إلا عند تقديم الصك للمصرف وعمل ذلك أمام الصراف وذلك لغرض صرفه أو إيداعه.

2- **التظهير الكامل :**

وهى أن يقوم الشخص المستلم للصك بالتوقيع على ظهر الصك وكتابة اسم المستفيد الآخر على ظهر الصك أيضا ، كأن يكتب " ادفعوا لأمر السيد فلان .." ويقوم بالتوقيع على ذلك – وهذه العملية تسمى تظهير لغرض التحويل أي تحويل قيمة الصك إلى شخص آخر غير المستفيد الأصلي الذي كتب اسمه على وجه الصك .

3- **التظهير للإيداع :**

وهى أن يقوم الشخص المستلم للصك بكتابة العبارة التالية "للإيداع في الحساب الجاري رقم ......" على ظهر الصك والتوقيع بجانبها وعادة يعمل هذا النوع من التظهير بالنسبة لجميع الصكوك المستلمة من الغير والمراد إيداعها في المصرف .

كشف المصرف:

تقوم المصارف عادة بإرسال كشف حساب المصرف إلى عملائها شهريا ، أو أن يقوم العميل (صاحب الحساب الجاري) بطلب كشف المصرف بين فترة وأخرى . وأغلب الأحيان لا يتفق الرصيد الظاهر في كشف المصرف مع الرصيد الظاهر في الدفاتر والخاص بحساب المصرف ، وذلك لان هناك عمليات سجلت من قبل المصرف لكنها لم تؤخذ في الاعتبار في دفاتر العميل ، كما أن هناك عمليات سجلت في دفاتر العميل غير أنها لم تسجل من قبل المصرف ، بالإضافة إلى أن هناك بعض الأخطاء التي قد تحدث من قبل العميل أو من قبل المصرف والتي تساهم في عدم اتفاق الرصيدين . وسنبين فيما بعد كيفية إجراء التسوية بين الرصيدين.

وكشف المصرف (شكل 7-4) هو صورة طبق الأصل من الحساب الجاري للعميل لدى المصرف ، حيث يبين الكشف الرصيد في حساب جارى العميل في بداية الفترة(شهر) وقيمة الإيداعات خلال الشهر وقيمة الصكوك المسحوبة خلال الشهر والمصروفات الأخرى ، ثم يبين الرصيد الجديد في نهاية الشهر .

ونفس العمليات التي تسجل في حساب المصرف في دفاتر العميل (الشركة) تسجل أيضا في حسابه الجاري في دفاتر المصرف ، غير أن الحسابين يختلفان من حيث جانبي كل حساب ، أي بمعنى آخر ما هو مدين في دفاتر الشركة يسجل دائنا في دفاتر المصرف، وما هو دائن في دفاتر الشركة - يسجل مدينا في دفاتر المصرف.

وسبب هذا الاختلاف يرجع إلى أن الشركة تعتبر رصيد حساب المصرف في دفاترها أصلاً من الأصول (اصل متداول) حيث يزيد بجعله مدينا وينقص بجعله دائنا ، بينما من وجهة نظر المصرف فان المبلغ المودع لديه من قبل العميل (الشركة) يعتبر التزاما عليه لصالح الغير (العملاء) وذلك فهو يزيد بجعله دائنا وينقص بجعله مديناً . وبالتالي فالمبلغ المدين في كشف حساب المصرف يعتبر دائناً في حساب المصرف بدفاتر الشركة، وبالمثل فالمبلغ الدائن في كشف المصرف يعتبر مديناً في حساب المصرف بدفاتر الشركة.

شكل (4-7)

كشف حساب المصرف

المصرف التجاري الوطني

الفرع الرئيسي

بنغازي

هاتف :...........................

تلكس : ....

اسم العميل : ....

رقم الحساب : (...............)

تاريخ الكشف : ..../...../

رصيد الكشف السابق	إجمالي المسحوبات من الحساب	إجمالي الإيداعات إلى الحساب	رصيد هذا الكشف
xxx	xxx	xxx	xxx

التاريخ	الصكوك المسحوبة والبنود المدينة الأخرى	الإيداعات	الرصيد

ولتوضيح ذلك نفترض العمليات التالية وكيفية تسجيلها في دفاتر الشركة ودفاتر المصرف :

أ- إيداع مبلغ 4000 دينار في حساب المصرف من قبل الشركة

1- القيد في دفاتر الشركة :

4000		حـــ/ المصرف
	4000	حـــ/ الخزينة

2- القيد في دفاتر المصرف :

4000		حـــ/ الخزينة
	4000	حـــ/ الحسابات الجارية (شركة ..)

ب- سحبت الشركة صكا على المصرف بمبلغ 2000 دينار

1- القيد في دفاتر الشركة :

2000		حـــ/ الخزينة
	2000	حـــ/ المصرف

2- القيد في دفاتر المصرف :

2000		حـــ/ الحسابات الجارية (شركة...)
	2000	حـــ/ الخزينة

مذكرة تسوية رصيد المصرف :

كما ذكرنا سابقا ، انه في أغلب الأحيان لا يتساوى رصيد حساب المصرف حسب كشف المصرف مع رصيد المصرف حسب الدفاتر ، وكما ذكرنا أن الأسباب التي تؤدى إلى اختلاف الرصيدين تتمثل في عمليات تم تسجيلها بدفاتر المصرف غير أنها لم تسجل بعد في دفاتر الشركة أو أن هناك عمليات تم تسجيلها بدفاتر الشركة غير أن المصرف لم يأخذها في الحسبان بعد ، أو أن هناك أخطاء ارتكبت في المصرف أو في الشركة عند تسجيل أي عملية تخص حساب المصرف . وللتأكد من صحة السجلات ، يجرى عمل التسويات اللازمة للفروق الظاهرة وإجراء القيود اللازمة لبعض هذه التسويات . وهذا ما يسمى بمذكرة تسوية حساب المصرف ، ومعنى التسوية هي تحديد تلك الفروق التي أدت إلى اختلاف رصيد حساب المصرف الظاهر بالدفاتر عن ذلك الظاهر بكشف المصرف .

وهناك نوعين من التسويات :

1- عمليات تم تسجيلها بدفاتر الشركة ، ولم تسجل في دفاتر المصرف .

2- عمليات تم تسجيلها بدفاتر المصرف ، ولم تسجل في دفاتر الشركة .

وفيما يلى شرح لمكونات كل منها :

أولا : عمليات مسجلة بالدفاتر غير واردة بكشف المصرف :

ومثال ذلك :

أ- الصكوك المعلقة (صكوك بالخارج)

وهى تلك الصكوك التي قامت الشركة بتحريرها لصالح الغير وبالتالي خفضت بها حساب المصرف في دفاترها ، غير أن أصحاب هذه الصكوك (حاملي الصكوك) لم يقوموا بتقديمها للمصرف بعد ، وبالتالي لم يقم المصرف بتخفيض رصيد حساب جارى الشركة بدفاتره.

وعند عمل مذكرة التسوية يجب خصم (طرح) قيمة هذه الصكوك المعلقة من رصيد حساب المصرف الوارد بكشف المصرف.

ب- إيداعات بالطريق :

وهى تلك الإيداعات النقدية التي تم تسجيلها بدفاتر الشركة وازداد بها رصيد حساب المصرف ، غير أن المصرف لم يأخذ ذلك في الحسبان بعد عند إرساله لكشف حساب المصرف للشركة ، وبالتالي ظهر رصيد المصرف حسب الدفاتر اكبر من رصيد المصرف حسب كشف المصرف .

وعند عمل مذكرة التسوية يجب إضافة قيمة إيداعات بالطريق إلى رصيد حساب المصرف حسب الكشف .

جـ- أخطاء حسابيه:

قد تحدث بعض الأخطاء في الدفاتر عند تسجيل العمليات المتعلقة بالنقدية ، مثال ذلك :

1- خطأ في تسجيل قيمة صك مسحوب على المصرف سواء بالنقص أو بالزيادة (تسجيل مبلغ 969 دينار بدلا من 996 دينار - أو تسجيل مبلغ 996 دينار بدلا من 969 دينار).

2- خطأ في تسجيل قيمة صك أودع المصرف سواء بالنقص أو بالزيادة (تسجيل مبلغ 969 دينار بدلا من 996 دينار ، أو تسجيل مبلغ 996 دينار بدلا من 969 دينار)

وعند عمل مذكرة التسوية يكون الإجراء كما يلي :

1- الخطأ في قيمة صك مسحوب على المصرف :

أ- إذا كان الخطأ بالنقص (أي 969 بدلا من 996 دينار) فهنا يجب طرح الفرق بين المبلغين (27دينار) من رصيد حساب المصرف حسب الدفاتر لان حساب المصرف سبق وان خفض بأقل مما يجب أي بمبلغ 969 دينار بدلا من 996 دينار.

ب- إذا كان الخطأ بالزيادة (أي 996 بدلا من 969 دينار) فهنا يجب إضافة الفرق بين المبلغين (27 دينار) إلى حساب المصرف حسب الدفاتر ، لان حساب المصرف سبق وان خفض بأكثر مما يجب أي بمبلغ 996 بدلا من 969 دينار .

بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون هناك قيد تصحيحي وذلك لتصحيح الخطأ بالدفاتر ولتعديل حساب المصرف بالدفاتر ، وذلك بجعله مدينا أو دائنا حسب الحالة.

2- الخطأ في قيمة صك أودع المصرف :

أ- إذا كان الخطأ بالنقص (أي 969 دينار بدلا من 996 دينار) فهنا يجب إضافة قيمة الفرق بين المبلغين (27 دينار) إلى رصيد حساب المصرف بالدفاتر ، لان هذا الحساب قد جعل مدينا (زاد) بمبلغ اقل مما يجب ، أي بمبلغ 969 بدلا من 996 دينار.

ب- إذا كان الخطأ بالزيادة (أي 996 دينار بدلا من 969 دينار) فهنا يجب طرح قيمة الفرق بين المبلغين (27 دينار) من رصيد حساب المصرف بالدفاتر لأنه سبق أن جعل مدينا (زاد) بمبلغ أكثر مما يجب ، أي بمبلغ 996 دينار بدلا من 969 دينار .

بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون هناك قيد تصحيحي وذلك لتصحيح الخطأ بالدفاتر ولتعديل حساب المصرف بالدفاتر ، وذلك بجعله مدينا أو دائنا حسب الحالة.

ثانيا : عمليات واردة بكشف المصرف غير أنها لم تسجل في دفاتر الشركة :

ومثال ذلك :

أ- مصروفات خدمات مصرفية :

يقوم المصرف بتحميل الشركة بمصروفات مصرفية نظير خدمات يقدمها المصرف إلى عملائه ، مثل رسوم دفاتر الصكوك ورسوم حسابات جارية وأي رسوم أخرى . وذلك بان يقوم بخصمها مباشرة من رصيد حساب جارى الشركة لديه . وعادة لا تعلم الشركة بذلك إلا بعد استلامها لكشف المصرف، وعندها تقوم الشركة بتسجيل هذه العمليات والتي تؤدى إلى تخفيض رصيد حساب المصرف بدفاترها .

وعند عمل مذكرة التسوية يجب أن تطرح قيمة هذه المصروفات من رصيد المصرف حسب الدفاتر .

ب- الصكوك المرتدة لعدم كفاية الرصيد :

وهذه تمثل الصكوك التي استلمتها الشركة من الغير والتي أرسلت للمصرف للإيداع ، غير أن المصرف لم يستطع تحصيلها لعدم كفاية أرصدة أصحابها . فإذا كان المصرف قد أضاف قيمة هذه الصكوك إلى حساب جارى الشركة بدفاتره فانه سيقوم بخصمها من رصيد الشركة ولكن الشركة سوف لن تعلم بذلك إلا عندما يخطرها المصرف من خلال كشف حساب المصرف المرسل إليها، وبالتالي سيكون هناك فرق بين الرصيدين بسبب ذلك.

وعند عمل مذكرة التسوية يجب أن تطرح قيمة الصكوك المرتدة من رصيد حساب المصرف بالدفاتر لأنها سبق وان أضيفت إليه كإيداعات مع ضرورة إجراء قيد محاسبي لتخفيض رصيد المصرف وذلك بجعله دائنا وزيادة مديونية أصحاب الصكوك المرتدة وذلك بجعلهم مدينين بالقيمة .

جـ- التحصيلات :

يقوم المصرف في بعض الأحيان بتحصيل مبالغ لصالح الشركة ويودعها في حسابها لديه مع إرسال إشعار إضافة إلى الشركة ، وعادة تتأخر إشعارات الإضافة في

وصولها ولا تعلمها الشركة إلا بعد استلام كشف المصرف . وهذه العملية تؤدى إلى جعل رصيد حساب المصرف حسب الكشف اكبر من رصيد حساب المصرف حسب الدفاتر .

وعند عمل مذكرة التسوية يجب إضافة قيمة هذه التحصلات إلى رصيد حساب المصرف حسب الدفاتر ، مع ضرورة إجراء القيد المحاسبي الخاص بزيادة رصيد حساب المصرف بجعله مديناً وتخفيض مديونية الذين أتت المتحصلات منهم وذلك بجعل حساباتهم دائنة .

د- أخطاء حسابية :

وهى الأخطاء التي يرتكبها المصرف بدفاتره ، وهذه الأخطاء لا تصحح في دفاتر الشركة بل يتم أخطار المصرف بعمل التصححيات اللازمة . ومن بين الأخطاء التي قد تحدث ما يلي :

1- خطأ في قيمة صك مسحوب على حساب الشركة : كأن يقوم المصرف بخصم مبلغ أقل أو أكثر من المبلغ المذكور على الصك الذى حررته الشركة لصالح الغير ولمعالجة ذلك على مذكرة التسوية يتبع الآتي :

- إذا كان الخطأ بالنقص - أي أن قيمة الصك 996 دينار غير أن المصرف خصم من حساب جارى لشركة لديه مبلغ 969 دينار . وهنا يجب أن يطرح الفرق بين المبلغين (27 دينار) من رصيد حساب المصرف حسب الكشف.
- إذا كان الخطأ بالزيادة - أي أن قيمة الصك 969 دينار غير أن المصرف خصم مبلغ 996 دينار من حساب الشركة لديه وهنا يجب أن يضاف الفرق بين المبلغين (27 دينار) إلى رصيد حساب المصرف حسب الكشف .

2- خطأ في قيمة صك أودع المصرف : كأن يقوم المصرف بإضافة مبلغ اقل أو أكثر من قيمة الصك المودع لديه ولمعالجة ذلك على مذكرة تسوية المصرف يتبع الآتي :-

- إذا كان الخطأ بالنقص - أي أن قيمة الصك 996 دينار ، غير أن المصرف أضاف مبلغ 969 دينار إلى حساب الشركة لديه ، فهنا يجب أن يضاف الفرق بين المبلغين (27 دينار)إلى رصيد حساب المصرف حسب الكشف .
- إذا كان الخطأ بالزيادة - أي أن قيمة الصك 969 دينار ، غير أن المصرف أضاف مبلغ 996 دينار إلى حساب الشركة لديه ، فهنا يجب أن يطرح الفرق (27 دينار) من رصيد حساب المصر فحسب الكشف .

3- خطأ في الترحيل : في بعض الأحيان يكون خطأ المصرف متمثلا في ترحيل عمليات السحب والإيداع إلى الحسابات الجارية لديه . وفيما يلي بعض الحالات وكيفية معالجتها على مذكرة تسوية المصرف :

أ) قد يقوم المصرف بتخفيض رصيد حساب الشركة بقيمة صك مسحوب على حساب شركة أخرى . وفى هذه الحالة يجب أن تضاف القيمة التي خصمت إلى رصيد حساب المصرف حسب الكشف لأنها خصمت بالخطأ.

ب) قد يقوم المصرف بتخفيض رصيد حساب شركة أخرى بقيمة صك مسحوب على حساب الشركة ، أي أن حساب الشركة لم يتأثر بهذه القيمة . وفى هذه الحالة يجب تخفيض (طرح) القيمة في رصيد حساب المصرف حسب الكشف لأنها لم تخصم أصلاً.

جـ) قد يقوم المصرف بإضافة إيداعات الشركة إلى حساب شركة أخرى غير التي قامت بالإيداع ، وهنا يجب أن تضاف القيمة إلى رصيد حساب المصرف حسب الكشف لأنها لم تضاف أصلا .

د) قد يقوم المصرف بإضافة إيداعات شركة أخرى إلى حساب الشركة ، أي أن حساب الشركة قد زاد بهذه القيمة دون وجه حق ، وهنا يجب أن تخصم (تطرح) هذه القيمة من رصيد حساب المصرف حسب الكشف لأنها ضيفت بالخطأ.

وكما سبق القول فإن جميع الأخطاء التي تحدث من طرف المصرف لا يجب تصحيحها في دفاتر الشركة لان الخطأ ليس بالدفاتر وبالتالي يجب إخطار المصرف بهذه الأخطاء أن حدثت . بينما الأخطاء التي تحدث من طرف الشركة فهذه يجب معالجتها عن طريق قيود التصحيح بدفاتر الشركة وذلك لتعديل رصيد حساب المصرف بالدفاتر.

وتجدر الإشارة إلى أن العمليات التي قام المصرف بتسجيلها بدفاتره غير أن الشركة لم تقم بتسجيلها بعد ، يجب أن تسجل بالدفاتر وذلك لتعديل حساب المصرف بالدفاتر ومن بين هذه العمليات على سبيل المثال :

- المصروفات المصرفية .
- الصكوك المرتدة.
- التحصيلات نيابة عن الشركة .
- المدفوعات نيابة عن الشركة .

إعداد مذكرة تسوية حساب المصرف :

تنقسم مذكرة تسوية حساب المصرف التي تعدها الشركة إلى قسمين رئيسيين : القسم الأول يبدأ برصيد المصرف حسب كشف المصرف وينتهي بالرصيد المعدل ، والقسم الثاني يبدأ برصيد حساب المصرف حسب الدفاتر وينتهي أيضا بالرصيد المعدل ، والرصيد بين المعدلين يجب أن يتفقا في القيمة أي يتساويان ، ومن هنا أتت كلمة " التسوية " أي أن معنى التسوية هو تحديد تلك الفروقات التي أدت إلى اختلاف الرصيد ومن ثم إضافتها أو طرحها (حسب الحالة) للوصول إلى رصيدين معدلين ومتساويين . ويبين شكل (5-7) نموذج لمذكرة التسوية .

شكل (5-7)

نموذج مذكرة تسوية حساب المصرف

* رصيد المصرف حسب الكشف		xxxx دينار
يضاف :		
إيداعات بالطريق	xx	
أخطاء مصرف بالنقص	xx	" xxx
		xxxx دينار
يطرح :		
صكوك معلقة (صكوك بالخارج)	xx	
أخطاء مصرف بالزيادة	xx	" (xxx)
* الرصيد المعدل		xxxx دينار
* رصيد المصرف حسب الدفاتر		xxx دينار
يضاف :		
تحصيلات من قبل المصرف	xx	
أخطاء بالدفاتر بالنقص	xx	" xxx
		xxxx دينار
يطرح :		
مصروفات مصرفية	xx	
أخطاء مصرف بالزيادة	xx	
صكوك مرفوضة	xx	" (xxx)
* الرصيد المعدل		xxxx دينار

مثال رقم (1)

فيما يلي بعض البيانات والمطلوب إعداد مذكرة تسوية حساب المصرف في نهاية شهر سبتمبر ، مع إجراء قيود اليومية اللازمة لتعديل رصيد حساب المصرف بالدفاتر :

- رصيد حساب المصرف حسب الدفاتر 1640 دينار
- رصيد حساب المصرف حسب الكشف 2420 "
- إيداعات بالطريق 150 "
- صكوك معلقة (بالخارج):
  صك رقم 660 بمبلغ 300 دينار
  صك رقم 672 بمبلغ 240 " 540 "
- تحصيلات أوراق قبض لصالح الشركة ظهرت بكشف المصرف 400 "
- تحصيلات فوائد أوراق قبض لم تثبت بالدفاتر 8 "
- مصروفات تحصيل أوراق قبض 10 "
- مصروفات مصرف 8 "

الحل :-

1- مذكرة تسوية المصرف تظهر كما يلي :

البيان		
* رصيد المصرف حسب الكشف		2420 دينار
يضاف :		
إيداعات بالطريق		150 "
أخطاء مصرف بالنقص		
		2570 دينار
يطرح : صكوك معلقة		
صك رقم 660	300 دينار	
صك رقم 672	240 "	540 "
* الرصيد المعدل		2030 دينار
* رصيد المصرف حسب الدفاتر		1640 دينار
يضاف : تحصيلات من قبل المصرف	400 دينار	
تحصيلات فوائد أوراق قبض	8 "	408
		2048 دينار
يطرح : مصروفات تحصيل	10 دينار	
مصروفات مصرفية	8 "	
		18 "
* الرصيد المعدل		2030 دينار

2 . القيود المحاسبية :

حـــ/ المصرف		408
إلى مذكورين		
حـــ/ أوراق قبض	400	
حـــ/ فوائد أوراق قبض	8	
(إثبات تحصيلات عن طريق المصرف)		

من مذكورين		
حـــ/ مصروفات تحصيل		10
حـــ/ مصروفات مصرفية		8
إلى حـــ/ المصرف	18	
(إثبات مصروفات حسب كشف المصرف)		

مثال (2)

أعطيت البيانات التالية بتاريخ 3/31 والخاصة بشركة (أ) :

1- رصيد حساب المصرف حسب الدفاتر 3895.820 دينار.

2- رصيد حساب المصرف حسب كشف المصرف 5738.730 دينار.

3- هناك صك مسحوب على شركة (ب) لصالح شركة (أ) قيمته 77.320 دينار رفض من قبل المصرف لعدم كفاية الرصيد.

4- هناك صكوك معلقة (صكوك بالخارج) ، وهي كمايلي :
   * صك رقم (404) قيمته 902.680 دينار
   * صك رقم (412) قيمته 1005.000 دينار.

5- هناك صك قيمته 57.620 دينار مسحوب على شركة (ب) ، قام المصرف بخصمه بالخطأ من حساب جاري شركة (أ).

6- قام المصرف بتحصيل ورقة قبض لصالح شركة (أ) قيمتها 152.500 دينار، هذا وقد خصم المصرف مبلغ 2.500 دينار نظير عمولة تحصيل ورقة القبض.

7- بلغت الإيداعات بالطريق يوم 3/31 مبلغ 157.630 دينار.

8- استلم صك خلال الشهر من عميل سداداً للمستحق عليه وكانت قيمته 90 دينارا غير انه اثبت بالدفاتر على أساس انه 9 دينار فقط . علما بان كشف المصرف اظهر المبلغ بالرقم الصحيح ضمن الإيداعات التي وصلت المصرف .

9- اظهر الكشف مبلغ 3.200 دينار كمصروفات مصرف خاصة بالشهر .

المطلوب :

1) إعداد مذكرة التسوية لرصيد المصرف.

2) إثبات قيوم اليومية اللازمة لتعديل رصيد المصرف بالدفاتر

3) بيان حساب المصرف بالدفاتر بعد التعديل

الحل :

(1) مذكرة تسوية المصرف :

البيان		
* رصيد المصرف حسب الكشف		5738.730 دينار
يضاف : خطأ بالمصرف (سحب صك بالخطأ)		" 57.620
إيداعات بالطريق		" 157.630
		5953.980 دينار
يطرح : صكوك معلقة (بالخارج) :		
صك رقم (404)	902.680 دينار	
صك رقم (412)	" 1005.000	1907.680
* الرصيد المعدل		4046.300 دينار
* رصيد المصرف حسب الدفاتر		3895.820 دينار
يضاف : تحصيلات أوراق قبض		" 152.500
خطأ بالدفاتر (إثبات صك أقل من قيمته)		" 81.000
		4129.320 دينار
يطرح : صك مرفوض	77.320 دينار	
عمولة تحصيل أ.قبض	" 2.500	
مصروفات مصرفية	" 3.200	83.020
* الرصيد المعدل		4046.300 دينار

2 . قيود اليومية اللازمة لتعديل رصيد المصرف بالدفاتر :

مدين	دائن	البيان
233.500		حـــ/ المصرف
		إلى مذكورين
	152.500	حـــ/ أوراق قبض
	81.000	حـــ/ المدينين
		(إثبات تحصيلات أوراق قبض عن طريق المصرف وتصحيح خطأ تسجيل صك مستلم من أحد المدينين)

مدين	دائن	البيان
		من مذكورين
77.320		حـــ/ المدينين (صك مرفوض)
2.500		حـــ/ مصروفات تحصيل
3.200		حـــ/ مصروفات مصرفية
	83.020	إلى حـــ/ المصرف
		(إثبات رفض صك استلم من احد المدينين ومصروفا تحصيل ومصروفا مصرفية)

3- بيان حساب المصرف بعد التعديل :

مدين		دائن	
3895.820	رصيد	83.020	من مذكورين
233.500	إلى مذكورين	4046.300	رصيد مرحل
4129.320		4129.320	
4046.300	رصيد منقول [الرصيد المعدل]		

الاستثمارات قصيرة الأجل :

في الحالات التي تتوفر للشركة بعض النقدية الزائدة عن الحاجة بصفة مؤقتة، فإن الشركة ترى من الحكمة استخدام هذه النقدية في أي مشروع استثماري يغل إيرادا للشركة بدلا من بقاء هذه النقدية معطلة . وعندما تستثمر الشركة أموالها في مجالات استثمارية لمدة

سنة أو أقل يقال أن هذا استثمار قصير الأجل ، بينما إذا استثمرت أموالهـا فـي مشـاريع استثمارية لمدة تزيد عن السنة وقد تمتد سنوات ، يقال أن هذا استثمار طويل الأجل .

وفي هذا الفصل سنناقش المعالجات المحاسبية للاستثمارات قصيرة الأجـل فـي الأوراق المالية . ولكن قبل ذلك يجدر بنا أن نعطي فكرة بسيطة عن الأوراق المالية.

الأوراق المالية هي الأسهم والسندات ، ولكن ما هي الأسهم ؟ وما هي السندات؟

السهم هو حصة ملكية في رأس مال شركة مساهمة ، حيـث يكـون رأس مـال الشـركة المساهمة مقسم إلى عدد كبير من الأسهم كل سهم له قيمة اسمية (مكتوبة علـى السـهم) . فعندما تؤسس شركة مساهمة يكون لها رأس مال اسمي مصرح به كان يكون مكـون مـن 100000 سهم ، القيمة الاسمية للسهم الواحد 10 دينارات (مثلا) ، وبالتالي تقوم الشـركة بطرح هذه الأسهم في السوق وبيعها للجمهور العام ، وعندما يتم بيع هذه الأسهم يكون رأس مال الشركة 1000000 دينار (مليون دينار) [100000 سهم × 10 دينار] . وتكون هذه الأسهم قابلة للتداول بين الجمهور (اي خاضعة للبيع والشراء) في سوق الأوراق المالية والتي تسمى " البورصة" . ويتحصل حامل السهم على حصة فـي الأربـاح التـي تحققهـا الشركة حسب عدد الأسهم التي يملكها ، وبالتالي تشكل عملية الاستثمار هذه مـوردا مهمـا للإيراد . وقد تقوم شركات مختلفة بشراء هذه الأسهم وذلك لاستثمار بعض النقدية الزائـدة لديها والحصول على إيرادات استثمارات متمثلة في الأرباح التي توزعها الشركة صـاحبة الأسهم.

إما السندات فهي تلك الأوراق المالية التي تقوم الشركات المساهمة بإصدارها للحصـول على أموال إضافية واستخدام هذه الأموال في تمويل مشروعات مختلفة بـدلا مـن زيـادة رأسمالها . وهذا ما يسمى بقرض السندات ، حيث يكون القرض التزاما على الشركة واجب الرد (السداد) في تاريخ استحقاق محدد بعد سنوات من إصدار السندات . كما تكون الشركة التي أصدرت السندات ملزمة بدفع فوائد قرض لحمله السندات (أي الذين اشتروا السـندات) فمثلا قد تقوم شركة مساهمة بإصدار 10000 سند القيمة الاسمية للسند 100 دينار . فعند بيع هذه السندات تتحصل الشركة على مبلغ 1000000 دينار (مليون دينار) على أن ترد هذا المبلغ لحملة السندات في تاريخ لاحق بعد عدة سنوات ، هذا بالإضافة إلى دفـع فوائـد سنوية لحملة السندات (أي فوائد قرض) وتكون هذه الفوائد واجبة السداد سنويا بغض النظر عن نتائج أعمال الشركة المصدرة للسندات ، وتقوم شركات أخرى بشـراء هـذه السـندات

كاستثمار قصير الأجل وذلك لتوظيف بعض النقدية الزائدة لديها في مجال استثماري يدر عليها إيراداً.

مما سبق تتضح أن كل من الأسهم والسندات يطلق عليها اصطلاح " أوراق مالية" وتقتنيها الشركات لاستثمار النقدية الزائدة عن حاجتها مؤقتا وتعيد بيعها (الأسهم أو السندات) مرة أخرى وتستفيد من الفرق بين ثمن الشراء وثمن البيع والذي يمثل إرباحا بشرط أن يكون ثمن البيع أعلى من ثمن الشراء . ولاختلاف طبيعة كل من الأسهم والسندات ، فإن المعالجة المحاسبية أيضا تختلف ، وبالتالي ستقوم بدراسة كل نوع استثمار على حدة.

الاستثمار في الأسهم :-

عندما تقوم شركة ما بشراء أسهم شركة أخرى على سبيل الاستثمار القصير الأجل ، فإن ذلك يستتبع بعض المعالجات المحاسبية التي تتعلق بالشراء والتبويب على الميزانية واستلام حصص الأرباح (الإيراد) والبيع . وفيما يلي استعراضا لهذه المعالجات :

شراء الأسهم :

عند شراء أسهم تقوم الشركة المشترية بإثباتها في الدفاتر بثمن التكلفة – ثمن شراء الأسهم مضافا إليه أي مصروفات أخرى متعلقة بعملية الشراء – فلو فرضنا أن الشركة (أ) قامت بشراء 1000 سهم من أسهم شركة (ب) بسعر 10 دينار للسهم ودفعت الثمن نقدا ، يكون القيد كما يلي :-

مدين	دائن	البيان
10000		حـ/ استثمارات قصيرة الأجل – الأسهم
	10000	حـ/ الخزينة
		(استثمار في 1000 سهم تكلفة السهم 10 دينار)

وعند إعداد قائمة المركز المالي في نهاية السنة فيجب أن تبوب الاستثمارات على أساس (التكلفة أو السوق أيهما اقل). أي بمعنى أنه إذا كان سعر التكلفة (ثمن الشراء الأصلي) أقل من سعر السوق السائد عند إعداد القوائم المالية ، فإن الاستثمارات يجب أن تبوب حسب

سعر أو ثمن التكلفة (10000 دينار). فمثلا إذا كان سعر السوق لهـذه الأسـهم 11000 دينار فان بند الاستثمارات قصيرة الأجل يظهر على قائمة المركز المالي كما يلي :

	أصول متداولة
×××	نقدية
×××	مدينون
10000	استثمارات قصيرة الأجل
	(سعر السوق 11000)

لاحظ أن قيمة الاستثمارات تم تبويبها بسعر التكلفة مع ذكر سعر السوق بين قوسين.

إما إذا كانت القيمة السوقية لهذه الأسهم 9000 دينار ،فإن الشركة في هذه الحالة يجـب أن تقوم بتكوين مخصص لهبوط أسعار أوراق مالية ، وذلك بقيمة الفرق بين ثمـن التكلفـة وثمن السوق ، أي :

10000	سعر التكلفة
9000	سعر السوق
1000	قيمة الفرق = المخصص المطلوب تكوينه

وفى هذه الحالة يكون القيد الخاص بتكوين المخصص كما يلي :

1000		حـــ/ خسائر هبوط أسعار أوراق مالية
	1000	حـــ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
		(الفرق بين سعر التكلفة وسعر السوق)

لاحظ أن حسابا جديدا قد تم فتحه وهو حساب خسائر هبوط أسعار أوراق مالية والـذي يمثل مصروفاً يحمل على السنة الحالية وذلك بإقفاله في حساب ملخص الدخل بالقيد:

1000		حـــ/ ملخص الدخل
	1000	حـــ/ خسائر هبوط أسعار أوراق مالية
		(إقفال خسائر هبوط أسعار في ملخص الدخل)

إما بند الاستثمارات قصيرة الأجل ومخصص هبوط أسعار أوراق مالية فيظهرا على قائمة المركز المالي كما يلي :

أصول متداولة :		
xxx	نقدية	
xxx	مدينون	
	10000	استثمارات قصيرة الأجل
9000	(1000)	مخصص هبوط أسعار أوراق مالية

إيراد الاستثمار في الأسهم :

تقوم الشركة التي قامت بإصدار الأسهم بتوزيع أرباح على حملة الأسهم (المستثمرين في الأسهم) وعادة تقوم الشركة المصدرة بالإعلان عن التوزيع ثم بعد فترة تقوم بتوزيع الأرباح نقدا على المساهمين (المستثمرين) فمثلا نفترض أن الشركة المصدرة أعلنت عن توزيع مبلغ 2 دينار عن كل سهم كأرباح - ولكن عملية الدفع لم تتم بعد وجاء موعد إعداد القوائم المالية لدى الشركة المشترية للأسهم (المستثمرة) وبالتالي تقوم الشركة المستثمرة بإثبات هذه الإيرادات بقيد التسوية التالي:

2000		حـ/ توزيعات أرباح تحت التحصيل (توزيعات مدينة)
	2000	حـ/ إيرادات استثمار
		(الإعلان عن توزيع أرباح أسهم 2 دينار عن السهم الواحد 2 × 1000)

لاحظ أن هناك حساباً جديدا تم فتحه نتيجة لقيد التسوية السابق وهو حساب توزيعات تحت التحصيل وهذا بطبيعة الحال يبوب على قائمة المركز المالي في جانب الأصول ، أما حساب إيرادات استثمار فيجب إقفاله في حساب ملخص الدخل للسنة الحالية .

وعندما تقوم الشركة المصدرة بتوزيع حصص الأرباح نقدا فيكون القيد كما يلي:

2000		حـ/ الخزينة / المصرف
	2000	حـ/ توزيعات أرباح تحت التحصيل

وتأثير هذا القيد هو قفل حساب توزيعات تحت التحصيل وزيادة رصيد النقدية بمبلغ 2000 دينار .

بيع الاستثمارات :

قد تقوم الشركة المستثمرة (المشترية) ببيع كل أو جزء من استثماراتها قصيرة الأجل . ونتيجة البيع قد تكون خسارة أو ربح أو لا ربح ولا خسارة وذلك تبعا للحالات الآتية :

حالة (1) :

تم بيع جزء تكلفته 6000 دينار من الاستثمارات بمبلغ 7000 دينار نقدا . وهنا يكون القيد :

7000		حـ/ النقدية
		إلى مذكورين
	6000	حـ/ الاستثمارات قصيرة الأجل
	1000	حـ/ أرباح بيع استثمارات
		" بيع جزء من الاستثمارات وتحقيق أرباح"

حالة (2)

تم بيع جزء تكلفته 6000 دينار من الاستثمارات بمبلغ 5000 دينار نقدا. وهنا يكون القيد :

		من مذكورين
5000		حـ/ النقدية
1000		حـ/ خسائر بيع استثمارات
	6000	حـ/ استثمارات قصيرة الأجل
		" بيع جزء من الاستثمارات وتكبد خسائر"

حالة (3)

تم بيع جزء تكلفته 6000 دينار من الاستثمارات بمبلغ 6000 دينار نقدا ، وهذا يكون القيد :-

6000		حـ/ النقدية
	6000	حـ/ استثمارات قصيرة الأجل
		" بيع جزء من الاستثمارات بثمن التكلفة"

ولو فرضنا أن الشركة قامت ببيع بقية الاستثمارات بمبلغ 3500 دينار فان القيد المحاسبي هنا يجب أن يبين الآتي :-

1- قفل حساب استثمارات قصيرة الأجل

2- قفل حساب مخصص هبوط أسعار أوراق مالية

3- إثبات النقدية المتحصلة من وراء بيع هذه الأسهم.

4- إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن عملية البيع.

وبالتالي يكون القيد كما يلي [تحقيق أرباح]

		من مذكورين
3500		حـ/ النقدية
1000		حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
		إلى مذكورين
	4000	حـ/ استثمارات قصيرة الأجل
	500	حـ/ أرباح بيع استثمارات أوراق مالية
		"بيع بقية الأسهم بمبلغ 3500 دينار وإقفال المخصص وإثبات أرباح بيع الاستثمارات"

إما إذا كان ثمن بيع بقية الأسهم بمبلغ 2000 دينار ، فإن القيد يكون كما يلي : [تكبد خسائر]

		من مذكورين
2000		حـ/ النقدية
1000		حـ/ مخصص هبوط أوراق مالية
1000		حـ/ خسائر بيع استثمارات
	4000	إلى حـ/ استثمارات قصيرة الأجل
		(بيع بقية الاستثمارات وإقفال المخصص وإثبات خسائر بيع استثمارات)

في حالة ما كان المبلغ المستلم نتيجة البيع هو 3000 دينار ، فإن القيد يكون كما يلي [لا ربح ولا خسارة]

		من مذكورين
3000		حـ/ النقدية
1000		حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
	4000	إلى حـ/ استثمارات قصيرة الأجل
		"بيع بقية الاستثمارات وإقفال المخصص "

وفي بعض الأحيان تكون الشركة مستثمرة في أنواع مختلفة من الأسهم ، كأن تكون هناك أسهم مشتراه من شركات مختلفة ، وفي هذه الحالة عند تبويب الاستثمارات على قائمة المركز المالي فيجب أن تتبع أساس التكلفة أو السوق أيهما اقل وذلك بان يتم إيجاد إجمالي سعر السوق لجميع أنواع الأسهم ويقارن بسعر التكلفة الإجمالي ، ويؤخذ المجموع الأقل للتبويب على قائمة المركز المالي ، ولتوضيح ذلك نفترض المعلومات التالية :-

في 12/31 كانت أنواع الاستثمارات في الأسهم كما يلي :

	التكلفة		السوق
4000 سهم من شركة (ب)	16000 دينار		17000 دينار
2000 سهم من شركة (ج)	" 10000		" 9000
900 سهم من شركة (د)	" 8000		" 6500
الإجمالي	34000 دينار		32500 دينار

يتضح مما تقدم أن إجمالي سعر التكلفة هو 34000 دينار بينما إجمالي سعر السوق هو 32500 دينار ، وبالتالي هناك هبوط في أسعار الأسهم يمثله الفرق بين الإجماليين والذي يمثل خسارة (1500) يجب إن تؤخذ في الاعتبار وذلك بتكوين مخصص هبوط أسعار الأسهم وذلك كما يلي :

1500		من حـ/ خسائر هبوط أسعار أوراق مالية
	1500	إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
		(إثبات الفرق بين التكلفة والسوق كخسارة)

وطبيعي أن حساب خسائر هبوط أسعار يقفل في ملخص الدخل للسنة الحالية ، بينما يظهر حساب مخصص الهبوط على قائمة المركز المالي مطروحا من الاستثمارات قصيرة الأجل كما يلي :-

أصول متداولة :		
×××		نقدية
×××		مدينون
	34000	استثمارات قصيرة الأجل
32500	(1500)	مخصص هبوط أسعار أوراق مالية

الاستثمارات في السندات :

تقوم الشركات عادة بشراء سندات أصدرتها شركات أخرى وذلك بقصد الاستثمار فيهما للحصول على إيراد فوائد . وتجدر الإشارة إلى أن الشركات التي تصدر السندات للحصول على أموال إضافية تعتبر ملزمة برد هذه الأموال في تاريخ الاستحقاق ، وبالتالي فهي تبوب قرض السندات ضمن الالتزامات طويلة الأجل (سنناقش هذا الموضوع في فصل لاحق) ، وعلاوة على ذلك فهي ملزمة بدفع فوائد دورية للمستثمرين (أولئك الذين اشتروا السندات) أو بمعنى آخر حملة السندات . أما الشركات التي تقوم بشراء هذه السندات وذلك بقصد الاستثمار والحصول على إيراد منها فهي تبوب هذه الاستثمارات في جانب الأصول من قائمة المركز المالي . فإذا كانت مدة الاحتفاظ بهذه السندات أطول من سنة فهي استثمارات طويلة الأجل ، أما إذا كانت مدة الاحتفاظ بهذه السندات لفترة سنة أو أقل فهي استثمارات قصيرة الأجل . والشركة المصدرة للسندات تسمى الشركة المقترضة ، أما الشركات التي تقوم بشراء هذه السندات فتسمى بالمقرضة .

ولتفهم المعالجات المحاسبية الخاصة بالاستثمارات قصيرة الأجل في السندات سنقوم فيما يلي باستعراض العمليات الخاصة بالسندات من خلال الأمثلة التالية :-

مثال (1)

قامت شركة (أ) في 2009/9/1 بشراء 1000 سند من سندات شـركة (ب)، القيمـة الاسمية للسند 100 دينار ، غير أن شركة (أ) دفعت 102 دينارا للسند ولإثبات ذلك يكون القيد المحاسبي كما يلي

102000		حـ/ استثمارات قصيرة الأجل – سندات
	102000	حـ/ النقدية
		"شراء 1000 سند تكلفة السند 102 دينار"

لاحظ أن القيمة الاسمية للسند هي 100 دينار ، بينما قيمة الإصدار 102 دينار للسند. وفى هذه الحالة تكون السندات قد أصدرت بعلاوة (2 دينار للسند) وفى أحيان أخرى تكون قيمة الإصدار اقل من القيمة الاسمية للسند ، وهنا تكون السندات قـد أصـدرت بخصـم . وسنناقش هذه الموضوعات في فصل لاحق عند الكلام عن الالتزامات . أي من وجهة نظر الشركة المصدرة (المقترضة).

مثال(2)

نفترض أن شركة (ب) في المثال السابق تدفع فوائد عن القرض مرتين في السنة (فـي 3/1 ، 9/1) خلال مدة القرض ، وان معدل الفائدة 8% سنويا . فكيف تنعكس هذه العملية في دفاتر شركة (أ) على افتراض أن شركة (أ) تنتهي سنتها المالية في 12/31 من كل سنة .

بما أن شركة (أ) سوف تتحصل على الفائدة في 3/1 في السنة القادمة ، وبما أن سنتها المالية تنتهي في 12/31 ، فيجب على شركة (أ) تسجيل استحقاق الفائدة في نهاية السـنة المالية .

وبالتالي تقوم باحتساب الفائدة المستحقة من تاريخ شراء السندات (9/1) إلى تاريخ إعداد القوائم المالية (12/31) ، أي مدة أربعة أشهر :

$$\text{قيمة الفائدة} = 100000 \times 8\% \times \frac{4}{12} = 2666.700 \text{ دينار}$$

ويكون القيد في 12/31 كما يلي :

2666.700		حـــ/ إيراد فوائد مستحقة
	2666.700	حـــ/ إيراد فوائد
		" إثبات استحقاق إيراد فوائد عن 4 أشهر"

ويظهر بند إيراد فوائد مستحقة على الميزانية ضمن الأرصدة المدنية الأخرى، بينما يتم إقفال إيراد الفوائد في ملخص الدخل للسنة المالية .

وعندما تدفع الفائدة من قبل شركة (ب) في 3/1 من السنة اللاحقة وقيمتها 4000 دينار ($100000 \times 8\% \times \frac{6}{12} = 4000$ دينار)، يدون القيد كما يلي في دفاتر شركة (أ)

4000		حـــ/ النقدية
		إلى مذكورين
	2666.700	حـــ/ إيراد فوائد مستحقة
	1333.300	حـــ/ إيراد فوائد
		"إثبات استلام الفائدة عن السندات"

لاحظ أن هذا القيد قد ساهم في إقفال حساب إيراد فوائد مستحقة والذي افتتح في نهاية السنة السابقة نتيجة للتسوية ، كما اثبت إيراد الفوائد الخاص بالسنة الحالية (4000 دينار).

والآن هل تدرى ما هو القيد الذي سيثبت في دفاتر شركة (أ) عند استلامها الفائدة في 9/1 من نفس السنة ؟

انه يكون كما يلي .

4000		حـــ/ النقدية
	4000	حـــ/ إيراد فوائد
		" استلام فوائد سندات عن 6 أشهر"

مثال (3):

نفترض أن شركة (أ) قامت ببيع السندات نظرا لاحتياجها إلى نقدية . وكان تاريخ البيع هو 11/1 وكان ثمن البيع 104 دينار للسند.

لاحظ أنه عند البيع يقوم المشترى الجديد بدفع القيمة المتفق عليها مضافا إليها قيمة الفوائد المستحقة للبائع للفترة من آخر تاريخ دفعت فيه الفائدة إلى تاريخ الشراء. وبالتالي هناك قيدين كما يلي :

1- قيد لإثبات قيمة الفائدة المستحقة لشركة (أ)

2- قيد لإثبات عملية البيع.

1- إثبات قيمة الفائدة المستحقة عن شهرين (9/1 إلى 11/1) :

1333.300		حـــ/ إيراد فوائد مستحقة
	1333.300	حـــ/ إيراد فوائد
		$(100000 \times \frac{2}{12} \times 8\% = 1333.300)$

2- إثبات عملية البيع في 11/1

104000		حـــ/ النقدية
		إلى مذكورين
	102000	حـــ/ استثمارات قصيرة الأجل – سندات
	1333.300	حـــ/ إيراد فوائد مستحقة
	666.700	حـــ/ أرباح بيع استثمارات

لاحظ أن القيد الأول قد سجل إيراد الفوائد الخاص بهذه السنة والذي سيقفل في ملخص الدخل لهذه السنة ، كما اثبت قيمة الفائدة المستحقة والتي سيستلمها المشترى الجديد . أما القيد الثاني فقد اثبت عملية استلام النقدية ، وإقفال حساب استثمارات قصيرة الأجل وإقفال حساب إيراد فوائد مستحقة ، كما اثبت أرباح بيع الاستثمارات.

أما بالنسبة لتقييم الاستثمارات في السندات على القوائم المالية فيتبع نفس الإجراء الذي استخدم عند الكلام عن الاستثمارات في الأسهم . حيث تقييم السندات في نهاية السنة بالتكلفة أو السوق أيهما اقل ، وفى حالة هبوط أسعار السوق عن سعر التكلفة للسندات فيجب تكوين مخصص هبوط أسعار سندات وذلك بقيمة الفرق بين إجمالي تكلفة السندات وإجمالي سعر السوق للسندات.

أسئلة وتدريبات

1.7) أكثر الأصول سيولة وأكثرها عرضة للسرقة والاختلاس هو ــــــــــــــ.

2.7) جميع المدفوعات عدا المصروفات النثرية يجب دفعها عن طريق ــــــــــــــ.

3.7) يتضمن الصك ثلاث أطراف (1) ــــــــــــــ الذي يحرر الصك (2) ــــــــــــــ الذي يسحب عليه الصك (3) ــــــــــــــ. الذي يتحصل على قيمة الصك .

4.7) التوقيع على ظهر الصك يسمى بـــــــــــــــــ.

5.7) يمثل التظهير ــــــــــــــ أكثر احتمالات الخسارة في حالة فقدان الصك.

6.7) يستخدم حساب ــــــــــــــ لقيد الفروق البسيطة الظاهرة في صندوق المصروفات النثرية .

7.7) يتم إعداد ــــــــــــــ للتوفيق بين رصيدي المصرف بالكشف وبالدفاتر.

8.7) عند إعداد مذكرة تسوية المصرف فإن :

أ - الإيداعات بالطريق تضاف إلى رصيد ــــــــــــــ.

ب- الصكوك المعلقة تضاف إلى رصيد ــــــــــــــ.

جـ- تحصيلات من المصرف تضاف إلى رصيد ــــــــــــــ.

د - مدفوعات من قبل المصرف نيابة عن الشركة تطرح من ــــــــــــــ.

هـ- عند الخطأ بتسجيل صك بالزيادة في الدفاتر يطرح الفرق من ــــــــ.

9.7) عرف الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية .

10.7) عرف : (أ) الأسهم (ب) السندات

11.7) ماهو الأساس الذي تقيم على أساسه الاستثمارات قصيرة الأجل.

12.7) ماهى طبيعة حساب مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ، وكيف تتم معالجته في الدفاتر - (اذكر مثال رقمي)

13.7) متى تبوب الاستثمارات في الأوراق المالية كأصل متداول

14.7) عند إعداد مذكرة تسوية المصرف لشركة (أ) ، بين بالنسبة لكل بند من من البنود الثمانية أدناه هل :

أ - يضاف إلى رصيد حساب المصرف بالكشف

ب- يخصم من رصيد حساب المصرف بالكشف

جـ- يضاف إلى رصيد حساب المصرف بالدفاتر

د - يخصم من رصيد حساب المصرف بالدفاتر

هـ- لا يدخل ضمن مذكرة التسوية إطلاقا.

1- قام المصرف بتحصيل ورقة قبض وأضافها إلى حساب جارى الشركة (أ) لديه.

2- ظهر بكشف المصرف قيمة مصروفات مصرفية

3- إيداعات بالطريق

4- صكوك معلقة حررتها الشركة (أ) لصالح دائنيها

5- رفض المصرف إيداع صك مسحوب على احد العملاء لعدم كفاية الرصيد.

6- خصم المصرف صكا بالخطأ من حساب الشركة (أ) وكان يجب خصمه من حساب شركة أخرى لديه.

7- أضيفت إيداعات عن طريق الخطأ إلى حساب جارى شركة (أ) لدى المصرف.

8- صك بمبلغ 165 دينار حررته الشركة خلال الشهر لصالح احد الدائنين وسجل بالدفاتر على أساس 16 دينار.

15.7)أي من المعلومات التالية والتي تضمنتها مذكرة تسوية المصرف تتطلب قيد تسوية في الدفاتر (مع بيان القيد):

أ - صكوك معلقة قيمتها 3000 دينار لم تظهر بكشف المصرف.

ب- إيداعات بالطريق قيمتها 2850 دينار لم تظهر بكشف المصرف.

جـ- صك حررته الشركة لشراء أدوات ومهمات بمبلغ 120 دينار ، اثبت بالدفاتر على أساس انه 210 دينار.

د - مصروفات مصرفية قدرها 8 دينارات ظهرت بكشف المصرف

هـ- قام المصرف بتحصيل ورقة قبض لصالح الشركة قيمتها 800 دينار أودعها في حسابها لديه.

16.7)باستخدام البيانات التالية ، المطلوب إعداد مذكرة تسوية المصرف لشركة (أ) واثبات قيود اليومية اللازمة لتعديل حساب المصرف بالدفاتر:

الرصيد حسب كشف المصرف	7780 دينار
الرصيد حسب الدفاتر	6500 دينار

ورقة قبض تم تحصيلها عن طريق المصرف	1000 دينار
فوائد محصلة عن ورقة القبض	30 دينار
مصروفات تحصيل خصمها المصرف	10 دينار
صكوك معلقة (صكوك بالخارج)	410 دينار
إيداعات بالطريق	150 دينار

17.7)باستخدام البيانات التالية ، المطلوب إعداد مذكرة تسوية المصرف وإجـراء قيـود التعديل لحساب المصرف بالدفاتر :

الرصيد حسب كشف المصرف	7349.460 دينار
الرصيد حسب الدفاتر	5432.760 دينار
صكوك معلقة	2131.850 دينار
إيداعات بالطريق	1243.150 دينار
ورقة قبض حصلها المصرف بما فيها فوائد الورقة	1015.000 دينار
صك صادر لشراء قرطاسية قيمته 46 دينار فقط	64.000 دينار
مصروفات مصرفية	5.000 دينار

18.7) المطلوب تصحيح مذكرة التسوية التالية :

شركة (هـ)
مذكرة تسوية المصرف
في 1/31

البيان		
الرصيد بالدفاتر		7250 دينار
يضاف :		
أوراق قبض محصلة عن طريق المصرف	515 دينار	
إيداعات بالطريق	1200 دينار	
خطأ بالمصرف بخصم صك خاص بشركة أخرى	860 دينار	
يطرح :		
صك مرفوض من قبل المصرف بخصم أحد العملاء	150 دينار	
مصروفات مصرفية	5 دينار	
صك سجل بالدفاتر بمبلغ 150 بدلا من 250	100 دينار	
صكوك معلقة	1100	" 1355
الرصيد		" 8470
فروق غير معلوم أسبابها		" 1920
الرصيد حسب كشف المصرف		6550 دينار

19.7)ما هي قيود التسوية اللازمة لتعديل رصيد حساب المصرف بالدفاتر في التدريب السابق (7-18)

20.7)باستخدام المعلومات التالية ، المطلوب إعداد مذكرة تسوية المصرف لشركة (أ) في 31 /12 وكذلك إثبات قيود التسوية اللازمة لتعديل رصيد حساب المصرف بالدفاتر :

(1) رصيد المصرف حسب الكشف في 2009/12/31 88489.120دينار

(2) رصيد المصرف حسب الدفاتر في 2009/12/31 58983.460دينار

(3) صكوك معلقة في 2009/12/31 32108.420دينار

(4) متحصلات في 2009/12/31 أودعت المصرف في 2010/1/4 5317.200 دينار

(5) مصروفات مصرفية 3.850 دينار

(6) متحصلات قرض من المصرف في 09/12/15 لم تسجيل بالدفاتر 9875.000 دينار

(7) إيداع في 09/12/23 لم يظهر بكشف المصرف 2892.410 دينار

(8) صك من شركة (ب) أودع المصرف ولكن رجع من قبل المصرف لعدم مطابقة التوقيع ولم يسجل ترجيع الصك بالدفاتر حتى 12/31 417.500 دينار

(9) خطأ في كشف حساب المصرف في تسجيل إيداعات 2009/12/16 :

القيمة الصحيحة 3182.400 دينار

القيمة بالكشف 3181.400 دينار 1.000 دينار

(10) صك رقم(888) مسحوب على شركة (هـ) حمل بالخطأ على حساب شركة (أ) بالمصرف 2690.000 دينار

(11) متحصلات ورقة قبض باسم شركة (د) بتاريخ 2009/12/16 لم تسجل بالدفاتر بعد :

قيمة الورقة 2000 دينار

الفوائد 20 دينار 2020.000 دينار

مصروفات تحصيل 5.000 دينار

(12) قام المصرف بخصم مبلغ 5000 دينار مرتين سدادا لجزء من القرض : 5000.000 دينار

(13) خطأ في كشف المصرف بخصوص الإيداعات الخاص بتاريخ 2009/12/4 :

القيمة المسجلة بالكشف 4817.100 دينار

القيمة الصحيحة 4807.100 دينار 10.000 دينار

(14) إيداعات خاصة بشركة(و) في 2009/12/6 أودعت بالخطأ

في حساب شركة (أ) 1819.200 دينار

21.7)إليك البيانات التالية والخاصة بعمليات شركة (أ) مع المصرف خلال شهر مارس 2009 :

(1) رصيد حساب المصرف حسب كشف المصرف 3/31 20638.290دينار

(2) رصيد حساب المصرف حسب الدفاتر 3/31 16603.020 دينار

(3) صك مرفوض لعدم كفاية الرصيد 186.000

(4) صكوك معلقة (صكوك بالخارج):

صك رقم (100) قيمته 1841.020 دينار

صك رقم(105) قيمته 1323.000 دينار

صك رقم (110) قيمته 16.260 دينار

(5) قام المصرف بخصم مبلغ 44.800 دينار عن طريق الخطأ

(6) قام المصرف بتحصيل ورقة قبض لصالح الشركة قيمتها 2963 دينار ، وبلغت مصاريف التحصيل 8.400 دينار

(7) إيداعات بالطريق وبيانها كما يلي :

صك مسحوب على شركة (جـ) 1050.000 دينار

صك مسحوب على شركة (د) 199.000 دينار

صك مسحوب على شركة (هـ) 570.500 دينار

صك مسحوب على شركة (و) 189.000 دينار

(8) استلمت الشركة خلال الشهر صكا من العميل خالد قيمته 160 دينار اثبت في الدفاتر على أساس 16 دينار فقط ، علما بأن المبلغ ورد في كشف المصرف بالقيمة الصحيحة.

(9) مصروفات مصرفية بلغت 5.310 دينار

المطلوب :

(1) إعداد مذكرة تسوية المصرف في 3/31.

(2) إجراء قيود اليومية اللازمة لتعديل رصيد حساب المصرف بالدفاتر .

7.22)فيما يلي العمليات الخاصة بشركة (أ) لشهر يناير ، والمتعلقة بصندوق المصروفات النثرية :

أول يناير : إنشاء صندوق للمصروفات النثرية بمبلغ 50 دينار

آخر يناير: يحتوى صندوق المصروفات النثرية على مبلغ 6 دينار نقدا بالإضافة إلى المستندات المؤيدة للمصروفات الآتية :-

- مصروفات انتقال	14 دينار
- مصروفات شحن	16 دينار
- تبرعات	4 دينار
- مهمات وأدوات	6 دينار
- مصروفات متنوعة	4 دينار

والمطلوب :

إثبات قيود اليومية اللازمة لإنشاء الصندوق واستعاضته .

7.23)بافتراض أن رصيد النقدية في التدريب السابق (7-22) كان 9 دينار مع بقاء بقية المعلومات كما هي ، فما هو القيد الخاص بالاستعاضة

7.24)بافتراض أن رصيد النقدية في التدريب السابق (7-22) كان 2 دينار فما هو القيد الخاص بالاستعاضة.

7.25)إذا كان إجمالي المبيعات النقدية في نهاية اليوم 1480 دينار طبقا لآلة تسجيل النقدية ، بينما بلغت النقدية الفعلية في الخزينة 1472 دينار ، وقد تعذر اكتشاف الخطأ ، فما هو القيد الذي يثبت لتسجيل المبيعات النقدية لهذا اليوم.

26.7)قررت شركة (أ) في 2009/1/1 إنشاء صندوق للمصروفات النثرية بمبلغ 600 دينار ، وفى 2009/12/31 كانت المعلومات التالية :

نقدية متواجدة في الصندوق	100 دينار
مصروفات نقل	40 دينار
مصروفات طوابع دمغة	30 دينار
مصروفات برقيات وتلكس	150 دينار
مصروفات قرطاسية	110 دينار
مصروفات طوابع بريدية	49 دينار
أدوات ومهمات	75 دينار
مصروفات متنوعة للمقصف	46 دينار
	600

المطلوب : قيود اليومية لإثبات ما يلي :

1) إنشاء صندوق المصروفات النثرية في 1/1.

2) استعاضة الصندوق في 1/31.

3) زيادة المبلغ المخصص للصندوق من 600 إلى 800 دينار.

27.7)عهدة الصيانة العامة هى من بين العهد النقدية التي تستخدمها شركة(أ) ، واليك المعلومات الخاصة بهذه العهدة :-

1- إنشاء العهدة بتاريخ 2009/1/1 وذلك بسحب صك بمبلغ 2000 دينار من المصرف وسلم إلى موظف بالحسابات.

2- خلال الفترة كانت أوجه الصرف كما يلي :-

500 دينار	شراء قطع غيار لآلات المصنع.
1200	شراء قطع غيار للسيارات.
150	تكلفة إصلاح آلات.
20	تكلفة نقل مواد صيانة لموقع البناء.
10	تكلفة وجبة إفطار لعمال الصيانة.
25	مصروفات انتقال إلى احد المصانع التابعة للشركة. لغرض الصيانة.
75	تكلفة إصلاح آلات تصوير مستندات.

3- قام الموظف في 2009/1/31 بتقديم المستندات المؤيدة للمصـــروفات المـــذكورة أعلاه وذلك لاستعاضة العهدة .

المطلوب : قيود اليومية اللازمة لإثبات ما يلي :

1- إنشاء العهدة النقدية في 1/1
2- استعاضة العهدة يوم 1/31
3- بافتراض أن العهدة يراد تسويتها (قفلها) فما هي القيود اللازمة في كل حالة من الحالات التالية :
   أ - إن الرصيد المتبقي في العهدة 20 دينار
   ب- إن الرصيد المتبقي في العهدة (0) دينار (لاشئ)
   جـ- إن صاحب العهدة قام بدفع مبلغ 30 دينار من جيبه الخاص نظرا لنفاذ رصيد العهدة .

(أفترض ما تراه من أرقام لإتمام الحل في المطلوب الثالث)

7 . 28)قامت شركة (أ) بالعمليات التالية والخاصة بالاستثمارات قصيرة الأجل في الأســـهم -:

1- في 10/31 قامت بشراء 8000 سهم من أسهم شركة (ب) قيمة السهم الاســـمية 10 دينارات بمبلغ 88000 دينار نقدا .
2- في 11/30 من نفس السنة قامت ببيع 3000 سهم بمبلغ 12 دينار للسهم الواحد.
3- في نهاية السنة استلمت الشركة (أ) أرباح أسهم بمعدل 1.5 دينار عن كـــل ســـهم تمتلكه.
4- وفى 12/31 كان سعر السوق للسهم الواحد 9.750 دينار

المطلوب :

1) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم
2) بيان كيفية تكوين مخصص هبوط أسعار الأسهم
3) بيان كيفية تبويب الاستثمارات قصيرة الأجل على الميزانية في 12/31

29.7)إليك العمليات التالية التي حدثت خلال سنة 2009 في شركة (أ) والخاصة باستثماراتها قصيرة الأجل :

في 2/1 قامت الشركة (أ) بشراء 800 سهم من أسهم شركة (هـ) بسعر 34.5 دينار للسهم الواحد ، بالإضافة إلى عمولة شراء قدرها 120 دينار دفعت نقدا.

في 5/10 أعلنت الشركة (هـ) عن توزيع أرباح قدرها 1.600 دينار للسهم الواحد ودفعتها نقدا.

في 7/1 قامت شركة (أ) ببيع 500 سهم من أسهم شركة (هـ) بسعر 30 دينار وقد كانت عمولة البيع 70 دينار .

في 10/10 أعلنت شركة (هـ) عن توزيع أرباح قدرها 1.000 دينار للسهم الواحد ، ستدفع في 10/ 11 عن نفس السنة .

في 12/25 قامت الشركة (أ) ببيع باقي الأسهم بسعر 35 دينار للسهم الواحد ، وكانت عمولة البيع 45 دينار دفعت نقدا.

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة في دفاتر شركة (أ)

30.7)تمت العمليات التالية في شركة (أ) خلال سنة 2009 :

2/21 اشترت الشركة 2000 سهم من أسهم شركة (ب) بسعر السهم 30 دينارا . ودفعت عمولة شراء قدرها 1200 دينار .

3/15 دفعت شركة (ب) أرباح أسهم بمعدل 800 درهم عن كل سهم نقدا.

12/10تم بيع 1200 أسهم من أسهم شركة (ب) بسعر السهم 28 دينارا ، وبلغت عمولة البيع 300 دينار .

12/26أعلنت الشركة (ب) عن توزيع أرباح قدرها 500 درهم للسهم الواحد .

12/31كان سعر السوق للسهم الواحد 29 دينارا.

المطلوب :

1) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم

2) بيان كيفية تكوين مخصص هبوط أسعار أسهم .

3) بيان كيفية تبويب الاستثمارات في الميزانية في 12/31.

7.31)في 8/31 قامت شركة (أ) بشراء الأسهم التالية :

الشركة المصدرة	عدد الأسهم	التكلفة
شركة (ب)	600	12000 دينار
شركة (جـ)	1500	7500 دينار
شركة (د)	450	4500 دينار
شركة (هـ)	300	6000 دينار

في 9/1تحصلت الشركة (أ) على توزيعات أرباح بلغت 450 دينار نقدا من شركة (جـــ) و150 دينار من شركة (د)

في9/30 باعت الشركة (أ) جميع أسهم شركة (جـ) بمبلغ 5.800 دينار للسهم الواحد.

فى10/6اشترت الشركة (أ) عدد 450 سهم من أسهم شركة (و) ودفعت 21 دينار للســهم الواحد .

في 11/15 قامت الشركة (أ) ببيع أسهم شركة (هـ) بمبلغ 5600 دينار

في 12/31 تحصلت الشركة (أ) على توزيعات أرباح نقدا ، كما يلي :

- عن أسهم شركة (ب) 250 درهم عن السهم الواحد
- عن أسهم شركة (د) 350 درهم عن السهم الواحد

في 12/31 كانت أسعار السوق بالنسبة للأسهم كما يلي :

أسهم شركة (ب)	17 دينار
أسهم شركة (د)	11 دينار
أسهم شركة (و)	20 دينار

المطلوب :

1) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم

2) بيان كيفية تبويب الاستثمارات قصيرة الأجل في الميزانية في 12/31.

7.32)قامت الشركة (أ) بالعمليات التالية والخاصة باستثمارها في السندات :

في 3/1قامت الشركة بشراء 1000 سند بمبلغ 104 دينار للسند الواحد بفائدة 7% سنويا تدفع في 7/1 و1/1

في 5/1قامت الشركة (أ) ببيع 300 سند بسعر السند 102 دينار

في 8/1قامت الشركة بشراء 600 سند من نفس النوع السابق سعر السند 103 دينار.

في11/1باعت الشركة (أ) 200 سند من السندات المشتراه في 8/1 بسعر السند 104 دينار .

في 12/31 كانت أسعار السوق لهذه السندات 98 دينار للسند الواحد

المطلوب :

1) إثبات العمليات السابقة في دفاتر شركة (أ) بما في ذلك استحقاق الفوائد وتحصيلها.

2) إظهار الاستثمارات قصيرة الأجل في قائمة المركز المالي في 12/31

33.7)نظرا لتوفر نقدية زائدة عن حاجة شركة (أ) ، قررت شراء أوراق مالية (سندات) على أن تحتفظ بها لمدة قصيرة ، ولذلك قامت بشراء 100 سند بسعر السند 105 دينار وذلك في 2009/6/1 ، وتدفع هذه السندات فائدة بمعدل 6% في أول ابريل وفى أول أكتوبر من كل عام .

وفى 5/1/ 2010 قامت الشركة (أ) ببيع جميع السندات بسعر 102 دينار للسند الواحد

المطلوب :

1) إثبات العمليات السابقة في دفاتر شركة (أ)

2) إظهار الاستثمار في الميزانية بتاريخ 2009/12/31 بافتراض أن سعر السند في السوق هو 103 دينار .

الفصل الثامن

المدينون وأوراق القبض

تمثل حسابات المدينون وأوراق القبض حقوق الشركة لدى الغير ، والتي هي واجبة التحصيل خلال سنة أو دورة تجارية أيهما أطول ، وتصنف ضمن الأصول المتداولة في الميزانية (قائمة المركز المالي) . وفى الحالات التي تكون فيها فترة التحصيل تفوق السنة أو الدورة التجارية ، فيجب أن تصنف خارج نطاق الأصول المتداولة تحت تسمية مناسبة.

وهناك نوعان من حسابات المدينين ، النوع الأول يمثل المدينين الذين نشأت حساباتهم نتيجة لبيعهم سلع أو خدمات على الحساب كجزء من العمليات المعتادة (النشاط العادي) والتي نشأت الشركة من أجلها ، ويطلق على هؤلاء اسم " المدينون التجاريون" أما النوع الثاني يمثل أولئك المدينين الذين نشأت حساباتهم نتيجة لمعاملات مختلفة لا تدخل ضمن العمليات المعتادة أو النشاط العادي للشركة ، ويطلق على هؤلاء اسم " المدينون غير التجاريون" ومثال ذلك سلف العاملين ، إيداعات لدى الغير كضمان ، قروض قصيرة الأجل للغير.

وفى هذا الفصل سنتعرض للمعالجات المحاسبية المتعلقة بالمدينين التجاريين وذلك من خلال مناقشة حسابات المدينين وأوراق القبض التي تنشأ نتيجة بيع سلع أو خدمات على الحساب .

المدينون :

أن أهم مصدر من مصادر الإيراد في الشركات التجارية والصناعية هو المبيعات وفى سبيل زيادة مبيعاتها تقوم الشركات بسياسة البيع على الحساب (بالأجل) وذلك لتشجيع عملائها (زبائنها) لعقد الصفقات التجارية معها ، وذلك بشراء ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات على الحساب ، وتعطى الشركات مهلة "مدة ائتمان" لدفع ديونهم في نهاية هذه

المهلة ، بالإضافة إلى تشجيع العملاء عن طريق سياسة البيع بالأجل ، تقوم الشركات أيضا بتشجيعهم على سرعة السداد وذلك بمنحهم خصم تعجيل الدفع " الخصم المسموح به" ، حيث يستفيد المدين بالخصم مقابل السداد المعجل (سبق أن ناقشنا الخصم النقدي في فصل سابق).

وعندما تقوم شركة ما ببيع بضاعة على الحساب إلى أي جهة ، يتبع ذلك فتح حساب لهذه الجهة ضمن أستاذ مساعدا المدينين ويكون هذا الحساب بمثابة سجل لمعرفة رصيد هذه الجهة . كما يكون هناك حساب أستاذ عام للمدينين والذي يعتبر حساب مراقبة إجمالي ، بحيث أن الرصيد الظاهر في هذا الحساب في أي وقت يكون مساويا لمجموع أرصدة الحسابات الشخصية في دفتر أستاذ مساعد المدينين . ويتم توجيه القيد المحاسبي المتعلق بالمدينين لحساب الأستاذ العام ، على أن يوضح في القيد اسم المدين الذي تخصه المعاملة حتى يتم ترحيل المبلغ الوارد بالقيد إلى حسابه الشخصي في دفتر أستاذ مساعد المدينين .

مثال :-

نفترض أن هناك ثلاثة مدينين يتعاملون مع شركة (أ) وكانت أرصدة حساباتهم في أول الشهر كما يلي :

المدين (ب)	1000 دينار
المدين (جـ)	1600 دينار
المدين (د)	720 دينار

هذا وقد تمت العمليات التالية خلال الشهر :

1- بيع بضاعة على الحساب للمدين (ب) بمبلغ 250 دينار.
2- قام المدين (جـ) بتسديد مبلغ 600 دينار من رصيد حسابه.
3- قام المدين (د) بشراء بضاعة على الحساب بمبلغ 280 دينار.
4- قام المدين (ب) بتسديد مبلغ 400 دينار من رصيد حسابه.
5- قام المدين (جـ) بشراء بضاعة على الحساب بمبلغ 300 دينار.
6- قام المدين (د) بتسديد مبلغ 500 دينار من رصيد حسابه.

المطلوب : (أ) إثبات قيود اليومية

(ب) الترحيل للحسابات

الحل :

أ- إثبات قيود اليومية

(1)	250		حـــ/ المدينين – مدين (ب) حـــ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب
		250	
(2)	600		حـــ/ النقدية حـــ/ المدينين – مين (ج) سداد من المدين (ج)
		600	
(3)	280		حـــ/ المدينين – مدين (د) حـــ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب
		280	
(4)	400		حـــ/ النقدية حـــ/ المدينين – مدي (ب) سداد من المدين (ب)
		400	
(5)	300		حـــ/ المدينين – مدين ـج) حـــ/ المبيعات بيع بضع على الحساب
		300	
(6)	500		حـــ/ النقدية حـــ/ المدينين – مدين (د) سداد من المدين (د)
		500	

ب- الترحيل إلى الحسابات :

1- أستاذ عام المدينين :-

منه		حـــ/ المدينين	له
3320	رصيد أول الشهر	600	(2)
250	(1)	400	(4)
280	(3)	500	(6)
300	(5)		
		2650	رصيد مرحل
4150		4150	
2650	رصيد منقول		

2- دفتر أستاذ مساعد المدينين :-

منه — حـ/ المدين (ب) — له

منه	البيان	له	البيان
1000	رصيد	400	(4)
250	(1)		
		850	مرحل
1250		1250	
850	منقول		

منه — حـ/ المدين (جـ) — له

منه	البيان	له	البيان
16000	رصيد	600	(2)
300	(5)		
		1300	مرحل
1900		1900	
1300	منقول		

منه — حـ/ المدين (ب) — له

منه	البيان	له	البيان
720	رصيد	500	(6)
280	(3)		
		500	مرحل
1300		1300	
500	منقول		

لاحظ ما يلي :-

1-. أن رصيد أول الشهر في حساب أستاذ عام المدينين بلغ 3320 دينار ، وهذا مساو لمجموع الأرصدة الافتتاحية (أول الشهر) لحسابات المدينين بدفتر الأستاذ المساعد.

2. إن قيود اليومية الخاصة بالمدينين جُعل حساب أستاذ المدينين أما مدينا بها أو دائنا بها (حسب العملية) مع ذكر اسم المدين إلى جانب حساب المدينين بالقيد.

3 . إن مبلغ كل عملية تخص المدينين قد رحل إلى حساب المدينين بالأستاذ العام وكذلك إلى حساب المدين المعنى بدفتر أستاذ مساعد المدينين .

4. إن رصيد آخر الشهر في حساب أستاذ عام المدينين بلغ 2650 دينار.

وهذا مساو لمجموع الأرصدة النهائية (آخر الشهر) لحسابات المدينين بدفتر الأستاذ المساعد.

وبما أن بند المدينين يعتبر أحد الأصول المتداولة ، فإنه يبوب في قائمة المركز المالي تحت الأصول المتداولة بعد بندى النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل ، وذلك كما يلي :-

	الأصول المتداولة :
×××	نقدية
×××	استثمارات قصيرة الأجل
×××	مدينون

الديون المشكوك في تحصيلها :

عندما تقوم الشركة ببيع سلع أو خدمات بالأجل (على الحساب) على أن تسدد قيمتها بعد فترة متفق عليها ، فإن تحصيل كل الديون دون استثناء يبقى أمرا مشكوك فيه. أي بمعنى أن هناك من المدينين من سوف لن يسدد ما هو مستحق عليه(سواء جزئيا أو كليا). وهذه الديون التي يحتمل عدم تحصيلها يطلق عليها في المحاسبة مصطلح " الديون المشكوك في تحصيلها " .

وتجدر الإشارة إلى أن مجرد الشك في عدم تحصيل الدين لا يعنى بالضرورة عدم قابلية الدين للتحصيل .

إثبات الديون المشكوك في تحصيلها بالدفاتر :

سبق أن أشرنا إلى أن هذه الديون ليست خسارة واقعة ولكنها خسارة محتملة الوقوع ، فقد تخسر الشركة كل المبلغ أو قد تخسر بعضه فقط ، وقد لا تخسر منه شيئا . ولذلك لا يجوز إقفال حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها ، لأنه لا يزال هناك أمل في التحصيل . ولكن في نفس الوقت يجب أن تحمل السنة التي حدثت فيها عملية البيع بمقدار هذه الخسائر المحتملة وذلك انطلاقا من مبدأ الحيطة والحذر والذي يقضي بأخذ الخسائر في الحسبان حتى ولو لم تحدث ولكنها محتملة الحدوث . ولذلك يفتح حساب تحت تسمية " مخصص الديون المشكوك في تحصيلها " يجعل دائنا بقيمة الديون المحتمل عدم تحصيلها ، بدلا من جعل حساب المدينين دائنا ، وذلك لعدم معرفتنا المسبقة بالمدينين الذين سوف لن يستطيعوا فعلا تسديد مستحقاتهم أما الحساب المدين فيمثل مصروف الديون المعدومة (الرديئة) والذي يقفل في حساب ملخص الدخل في نهاية السنة .وبهذا تتحمل كل سنة بمصروفات " خسائر" الديون المعدومة لقاء استفادتها من إيراد المبيعات

الذي تحقق خلالها . وتجدر الإشارة إلى أن التسمية الخاصة بمصروف الديون المعدومة قد يربك المبتدئ في تعلم المحاسبة ، حيث لا يقصد به أن الديون قد أعدمت فعلا ولكن هي مصروفات تحمل على السنة التي تم فيها البيع على الحساب لقصد مقابلة المصروفات بالإيرادات.

مثال :

نفترض أن شركة (أ) قامت بتقدير مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية السنة بمبلغ 3000 دينار ، وكان رصيد المدينين 100000 دينار فإن قيد التسوية الذي يعمل في نهاية السنة هو :-

3000		حـــ/ مصروف الديون المعدومة
	3000	حـــ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
		تكوين مخصص للديون المشكوك فيها

بالنسبة للمصروف فيتم إقفاله وتحميله على السنة المالية بالقيد التالي :-

3000		حـــ/ ملخص الدخل
	3000	حـــ/ مصروف الديون المعدومة
		إقفال المصروف في ملخص الدخل

إما بالنسبة لرصيد حساب المخصص فيظهر في قائمة المركز المالي مطروحا من إجمالي رصيد المدينين ، وذلك لبيان صافي رصيد المدينين ، أي ذلك الرصيد الذي يمثل الديون الجيدة والقابلة للتحصيل ، وذلك كما يلي :-

			الأصول المتداولة
××			نقدية
××			استثمارات قصيرة الأجل
		105000	مدينون
102000		3000	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

وتجدر الإشارة إلى أن تسجيل مصروف الديون المشكوك في تحصيلها* " المعدومة" بالدفاتر لا يعنى أن هذا المبلغ من الديون قد أعدم فعلاً (1) بل أن الشركة قد احتاطت لاحتمال إعدام الدين في المستقبل .

كيفية تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

هناك طريقتان لاحتساب أو تقدير مبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نوردهما فيما يلي :-

أولاً : طريقة النسبة المئوية من المبيعات :-

وتبعا لهذه الطريقة يتم احتساب مبلغ المخصص على أساس نسبة مئوية من صافى مبلغ المبيعات الآجلة . وتحدد هذه النسبة بناء على التجارب والخبرة السابقة لإدارة الشركة فيما يتعلق بتحصيل الديون .

مثال

لنفترض أن إجمالي المبيعات خلال السنة لشركة (أ) بلغت 250000 دينار ومردودات المبيعات 5000 دينار وحسب خبرة الشركة ينتظر عدم تحصيل 1% من صافى المبيعات . علما بان هناك رصيد سابق في حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها قدره 500 دينار .

- مبلغ المخصص = (250000 - 5000) × 1% = 2450 دينار
- القيد المحاسبي يكون كما يلي:

2450		حـ/ مصروف الديون المعدومة
	2450	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
		" إثبات المخصص عن مبيعات السنة "

لاحظ أن المبلغ بالكامل (2450) تم إثباته بغض النظر عن الرصيد السابق في حساب المخصص (500 دينار) ، وبالتالي يظهر حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بعد القيد السابق كما يلي :-

* يفضل استخدام اصطلاح " مصروف الديون " المشكوك في تحصيلها بدلا من اصطلاح مصروف الديون المعدومة" وذلك تجنبا لسوء الفهم ، ولكن جرت العادة على هذه التسمية في المجالين النظري والعملي .

منه حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها له

		500	رصيد سابق
2950	رصيد مرحل	2450	حـ/ مصروف الديون المعدومة
2950		2950	
		2950	رصيد منقول (يظهر في الميزانية)

وبالتالي يظهر رصيد المخصص 2950 دينار مطروحا من إجمالي رصيد المدينين في قائمة المركز المالي ، بينما يقفل مصروف الديون المعدومة (2450 دينار) في حساب ملخص الدخل .

ثانيا : طريقة النسبة المئوية من رصيد المدينين :-

وتبعا لهذه الطريقة يتم تقدير (احتساب) مبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والذي يجب أن يظهر في قائمة المركز المالي مطروحا من رصيد المدينين، أي بمعنى آخر أن مبلغ المخصص المتحصل عليه تبعا لهذه الطريقة يمثل الرصيد المرغوب لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها . وبالتالي إذا كان هناك رصيد سابق في حساب المخصص فيجب عمل التسوية اللازمة لجعل رصيد حساب المخصص مساويا للمبلغ الذي تم احتسابه (أي المبلغ المرغوب) بناءا على رصيد المدينين الظاهر بالميزانية .

وهناك أسلوبين في إتباع هذه الطريقة لاحتساب المخصص المطلوب :-

أ- على أساس نسبة محددة من إجمالي رصيد المدينين :

ووفقا لهذا الأسلوب يتم تحديد نسبة معينة تبعا للخبرة السابقة وتضرب هذه النسبة في رصيد إجمالي المدينين لينتج مبلغ المخصص المرغوب . وهذا المبلغ يقارن بالمبلغ المتواجد في حساب المخصص (رصيد سابق) ثم تجرى التسوية اللازمة لجعل رصيد حساب المخصص مساوياً للمبلغ الذى تم احتسابه.

مثال :

بافتراض أن رصيد المدينين بدفاتر شركة (أ) في 2009/12/31 كان 200000 دينار ، ومن خلال الخبرة السابقة تبين أن ما نسبته 2% من رصيد المدينين يعتبر

مشكوكاً في تحصيله . فما هو مبلغ المخصص المطلوب " المرغوب" وما هو القيد المحاسبي اللازم في كل حالة من الحالات الآتية :

1- أنه ليس هناك رصيد سابق في حساب المخصص (الرصيد صفر)
2- إن الرصيد السابق في المخصص هو 1500 دينار
3- إن الرصيد السابق في المخصص هو 4000 دينار
4- إن الرصيد السابق في المخصص هو 4500 دينار
5- إن الرصيد السابق في المخصص هو رصيد مدين قدرة 500 دينار

الحل :-

أولا : مبلغ المخصص المطلوب هو : 200000 ×2% = 4000 دينار

ثانيا : القيد المحاسبي ، يختلف باختلاف كل حالة :

1- حالة عدم وجود رصيد في حساب المخصص :

في هذه الحالة يجب إثبات المبلغ المطلوب بالكامل كما تم احتسابه أي 4000 دينار ، ويكون القيد :

4000		حـ/ مصروف الديون المعدومة
	4000	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

وتظهر الحسابات كمايلي

منه	حـ/ مصروف الديون المعدومة		له
4000	حـ/ المخصص	يقفل في ملخص الدخل	

منه	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		له
		4000	حـ/ مصروف الديون المعدومة
4000	مرحل		
4000		4000	
		4000	منقول (يظهر في الميزانية)

2- حالة ما إذا كان حساب المخصص به رصيد (دائن) قدرة 1500 دينار:

في هذه الحالة فان قيمة القيد ستكون ممثلة بالفرق بين مبلغ المخصص المطلـوب والرصيد السابق للمخصص أي 2500 دينار (4000 - 1500) ، ويكون القيد كمـا يلي :-

2500		حـ/ مصروف الديون المعدومة
	2500	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

ويظهر الحساب كما يلي:

منه	حـ/ مخصص الديون المعدومة	له
2500	حـ/ المخصص	يقفل في ملخص الدخل

منه	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		له
		1500	رصيد سابق
4000		2500	حـ/ مصروف ديون معدومة
4000		4000	
		4000	رصيد منقول (يظهر في الميزانية)

3- حالة ما إذا كان حساب المخصص به رصيد (دائن) قدرة 4000 دينار:

ففي هذه الحالة لا يجرى قيد لتسوية الرصيد لان المبلغ المطلوب موجود كرصـيد سابق .

4- حالة ما إذا كان حساب المخصص به رصيد (دائن) قدرة 4500 دينار:

لاحظ في هذه الحالة أن الرصيد السابق أكثر مما هو مطلوب لهذه السنة ولـذلك يجب أن يعمل قيد تسوية لتخفيض رصيد المخصص حتى يكون مساويا للمبلغ المطلـوب وذلك بقيمة الفرق بين الرصيد السابق والمبلغ المطلـوب أي 500 دينـار (4500 - 4000) ، ويكون القيد كما يلي :-

500		حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها
	500	حـ/ ملخص الدخل

لاحظ أن الزيادة (500 دينار) تم ترجيعها إلى الدخل ، ويظهر حساب المخصص كما يلي :

منه حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها له

منه		له	
500	حـ/ ملخص الدخل	4500	رصيد سابق
4000	مرحل		
4500		4500	
		4000	منقول (يظهر في الميزانية)

5- حالة ما إذا كان حساب المخصص به رصيد (مدين) قدرة 500 دينار :

وهذا يكون نتيجة كون الديون التي أعدمت خلال السنة اكبر من مبلغ المخصص، ولذلك يجب أن يعمل قيد تسوية لمحو الرصيد المدين واثبات مبلغ 4000 دينار في حساب المخصص كرصيد دائن . وبما أن الرصيد المدين قدره 500 دينار فانه يتوجب أن تكون قيمة القيد 4500 دينار (500 + 4000) ، ويكون القيد كما يلي:-

منه	له	البيان
4500		حـ/ مصروف الديون المعدومة
	4500	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

منه حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها له

منه		له	
500	رصيد سابق	4500	حـ/ مصروف الديون المعدومة
4000	مرحل		
4500		4500	
		4000	منقول (يظهر في الميزانية)

		الأصول المتداولة
×××		نقدية
×××		استثمارات قصيرة الأجل
	200000	مدينون
	4000	مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها
196000		ديون قابل للتحصيل

ب- على أساس تحليل حسابات المدينين :

وتبعا لهذا الأسلوب يتم تحليل كل حساب من حسابات المدينين على حده ، وذلك لمعرفة الرصيد الذي لم يستحق بعد ، والرصيد الذي استحق ولكنه لم يحصل بعد ، مـع بيان فترة التأخير للأرصدة التي استحقت ولم تحصل حيث توزع على فئات من الأعمـار والتي تمثل مدد التأخير أنظر شكل (8-1) والذى يبين جدولا لاعمار الديون موزعة على عدة فترات زمنية.

شكل (8-1)

جدول أعمار الديون

تحليل حسابات المدينين حسب مدة التأخير

31 ديسمبر 2009

اسم المدين	إجمالي الرصيد	لم يستحق بعد	استحق ولم يحصل بعد			
			1-30 يوم تأخير	31-60 يوما تأخير	61-90 يوما تأخير	أكثر من 90 يوم تأخير
1. شركة (ب)	1280	1280				
2. شركة (جـ)	3222		3222			
3. محمد على حسن	942			942		
4. على محمد حسن	6340		2113	2113	2114	
5. حسن على محمد	1917	1917				
6. على محمد محمد	68407	68407				
7. محمد حسن على	15081		7000	8081		
8. حسن محمد على	7762				3881	3881
9. خالد محمد سعد	61707	21707	20000	20000		
10.خالد سعد محمد	5404	5404				
11.محمد خالد محمد	2112	2112				
12.محمد سعد خالد	30332	15000	15332			
13.سعد محمد خالد	1234			1234		
14.سعد خالد محمد	2345				2345	
95.شركة (د)	50564	25000	25564			
96. شركة (هـ)	10227	10227				
97. شركة (و)	4567				4567	
المجموع	574900	402430	91984	40243	28745	11498
النسبة	%100	%70	%16	%7	%5	%2

ولتقدير مبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، بالاستعانة بجدول أعمار الديون ، يتم تصنيف الديون حسب فئات الأعمار كما هو مبين في شكل (8-2) ، وتضرب مبالغ كل فئة من الأعمار في النسبة المئوية لتحديد الجزء غير القابل للتحصيل في كل فئة . وهذه النسب توضع بمعرفة الشركة بناءا على الخبرة والتجارب السابقة – لاحظ أن النسبة المئوية لاحتمال عدم القابلية للتحصيل تزداد كلما زادت مدة التأخير . وبعد ذلك تجمع المبالغ المشكوك في تحصيلها والناتجة من ضرب مبالغ فئات الأعمار في نسب عدم القابلية للتحصيل وذلك للحصول على المبلغ الإجمالي للديون المشكوك في تحصيلها .

شكل (8-2)

تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

فئات الأعمار	المبالغ	نسبة عدم القابلية للتحصيل	مبلغ الديون المشكوك في تحصيله
مبالغ لم تستحق بعد	402430	%1	4024
من 1 – 30 يوم	91984	%3	2760
من 31 – 60 يوم	40243	%10	4024
من 61 – 90 يوم	28745	%20	5749
أكثر من 90 يوم	11498	%40	5600
	574900		22157

ويقارن مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها الناتج بالرصيد السابق (إن وجد) ومن ثم عمل قيد التسوية الذي ينتج عنه مبلغ المخصص المرغوب فيه كما أشرنا إلى ذلك في النقاش السابق – إما إذا لم يكن هناك رصيد سابق فيكون القيد كما يلي:-

22157		حـــ/ مصروف الديون المعدومة
	22157	حـــ/ مخصص ديون المشكوك في تحصيلها

إعدام الديون "إلغاؤها من الدفاتر"

سبق أن قلنا أن مجرد تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها أو تعديله بالزيادة لا يعنى بالضرورة إعدام أو إلغاء الديون من الدفاتر ، بل هو إجراء احتياطي لاحتمال عدم قابلية الديون للتحصيل . وبالتالي جعل حساب مصروف الديون المعدومة مدينا عند تكوين المخصص أو تعديله بالزيادة هو مجرد تطبيق لمبدأ محاسبي مهم وهو مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات ، حيث يقفل هذا الحساب في ملخص الدخل للسنة التي تم فيها البيع . وبذلك تحمل السنة بمصروفات الديون الرديئة (غير الجيدة) لأنها استفادت بإيراد المبيعات الآجلة والتي لم تحصل حتى إعداد القوائم المالية في نهاية السنة.

وعندما يتضح للشركة أن احد المدينين سوف لن يسدد ما عليه لأي سبب كان (كالإفلاس مثلا) وأصبح رصيده غير قابل للتحصيل ، فهنا يجب عمل قيد محاسبي لإلغاء حساب ذلك المدين من الدفاتر وذلك بجعله دائنا وتخفيض رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بجعله مدينا .

وكمثال على ذلك نفترض انه في بداية السنة التالية اتضح أن رصيد حساب شركة (ب) وقدرة 1000 قد أصبح غير قابل للتحصيل وتقرر إعدامه ، فيكون القيد كما يلي:-

1000		حـــ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
	1000	حـــ/ المدينين (شركة ب)

وهذا القيد يعمل على تخفيض رصيد المخصص ورصيد المدينين ، حيث يخفض رصيد المخصص بقيمة الدين الذي تم إعدامه ويخفض رصيد إجمالي حساب المدينين في الأستاذ العام بنفس القيمة ويلغى حساب شركة (ب) من دفتر أستاذ مساعد المدينين .

ويتضح من ذلك أن السنة التي تم فيها إعدام الدين (إلغاؤه) لا تتحمل بأي خسارة أو مصروف ، حيث أن ذلك تم في السنة السابقة والتي حملت بمصروف الديون المعدومة (المشكوك في تحصيلها).

استرداد ديون سبق إعدامها :-

في بعض الأحيان قد تتمكن الشركة من استرداد جزءا من الديون التي أعدمتها، وفى حالة حدوث ذلك تتبع الخطوات التالية :

أ) إعادة إثبات المديونية بفتح حساب المدين الذي قام بالسداد

ب) إثبات عملية التحصيل

مثال :

بافتراض أن شركة (ب) قامت بسداد جزء من حسابها القديم الذي سبق إلغاؤه، وذلك بان سددت مبلغ 500 دينار ، فيتكون القيد كما يلي :-

أ - إعادة إثبات المديونية :

500		حـــ/ المدينين (شركة ب)
	500	حـــ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

ب- إثبات عملية التحصيل :

500		حـــ/ النقدية
	500	حـــ/ المدينين (شركة ب)

الطريقة المباشرة لإعدام الديون

في الشركات الصغيرة والتي لا تشكل مبيعاتها الآجلة نسبة كبيرة من مبيعاتها الإجمالية ، عادة يتم إعدام الدين في السنة التي يكتشف فيها عدم إمكانية التحصيل ، أي انه لا يجرى تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها . وهذه الطريقة لا تؤدى إلى مقابلة الإيرادات بالمصروفات المتعلقة بها ، حيث أن إيراد المبيعات تستفيد منه فترة مالية معينة ويتم إعدام الدين في فترة لاحقة مما يؤدى إلى تحملها بمصروفات لا تقابلها إيرادات .

مثال :

بافتراض أن شركة (جـ) لا تقوم بتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها واتضح أن احد الحسابات من ضمن حسابات المدينين قد أصبح غير قابل للتحصيل الأمر الذي جعل الشركة تنوى إعدام هذا الدين ، علماً بان رصيد الحساب المراد إعدامه يبلغ 500 دينار ، فيكون القيد حسب الطريقة المباشرة كما يلي :-

500		حـ/ مصروف الديون المعدومة
	500	حـ/ المدينين (اسم المدين)

ينتج عن هذا القيد تخفيض رصيد إجمالي حساب المدينين بالأستاذ العام بقيمة 500 دينار ، كما يؤدى إلى إقفال حساب المدين المعنى ضمن دفتر أستاذ مساعد المدينين. أما حساب مصروف الديون المعدومة فيتم إقفاله في ملخص الدخل وبالتالي تتحمل به السنة التي اعدم الدين خلالها .

وهذه الطريقة لا ينصح بإتباعها لأنها تخالف مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات وكذلك مبدأ الحيطة والحذر .

أوراق القبض

رأينا أنه عند البيع بالأجل ، يقوم البائع ببيع سلعة أو خدمة إلى المشترى على أن لا يدفع هذا الأخير ما عليه من دين تجاه البائع إلا بعد مضى مدة متفق عليها . فإذا كانت المدة المتفق عليها قصيرة نسبيا ، كأن تكون أسبوعا أو أسبوعين مثلا ، فإنه في الغالب لا يحصل البائع من المشترى على أي إقرار كتابي يؤيد الدين ، بل يفتح له حسابا شخصيا ضمن دفتر أستاذ مساعد المدينين ، ويظهر هذا الحساب المبلغ المطلوب من المدين كما سبق أن بينا . ولكن إذا كانت المدة المتفق عليها طويلة ، أي أن تاريخ الدفع يكون بعد شهر أو أكثر ، فقد جرت العادة على أن يطلب البائع من المشترى إقرارا كتابي يذكر فيه مبلغ الدين وميعاد سداده.

وهذا الإقرار الكتابي يعتبر ورقة تجارية والتي قد تكون سندا اذنيا أو كمبيالة ، وفيما يلي تعريف لهذين المصطلحين.

السند الاذني : هو تعهد كتابي يصدره المدين (المشترى) يتعهد فيه بدفع مبلغ من المال إلى شخص معين في تاريخ محدد والشكل (8-3) يمثل نموذجا لسند إذني

الكمبيالة : هي أمر كتابي غير معلق على شرط يصدره الدائن (البائع) ويسمى الساحب إلى المدين (المشترى) ويسمى المسحوب عليه ، يأمره فيه بدفع مبلغ من المال في تاريخ محدد لنفس الساحب أو لأمر شخص ثالث (يسمى المستفيد) ، والشكل (8-4) يمثل نموذجا لكمبيالة.

شكل (8-3)

نموذج سند اذني (تعهد بالدفع)

بنغازي في / /2009 الدمغة

بعد مرور شهر من تاريخه

أتعهد بأن أدفع لأمر السيد : ....

مبلغا وقدره : ....

والقيمة وصلتنا بضاعة : ....

توقيع المدين

المبلغ بالأرقام .... دينار ....

شكل (8-4)

نموذج كمبيالة

بنغازي في / / 2009 الدمغة

إلى : (المسحوب عليه)

أدفعو لأمر : ....

مبلغا وقدره : .... فقط

في تاريخ / /2009

مقبول الدفع

(توقيع الساحب) (توقيع المسحوب عليه)

....

وفى حالة الكمبيالة لا يكون المدين مسئولا عن تنفيذ الأمر الصادر إليه من الـدائن إلا إذا اعترف به واقره كتابة وهذا الاعتراف الكتابي من جانب المدين (المسحوب عليه) يسمى بالقبول ، ويتم هذا القبول بان يقوم المسحوب عليه بالتوقيع على الكمبيالة.

ومثل ما تحصل الشركة من مدينيها على سندات اذنية أو تسحب عليهم كمبيالات، فقد تحرر الشركة سندات اذنية إلى دائنيها وتقبل ما يسحبون عليها من كمبيالات . وبعبارة أخرى قد تحصل الشركة على أوراق تجارية(سندات اذنية أو كمبيالات) تقبض بموجبها من مدينيها مبالغ مالية في مواعيد محددة ، وقد تكون ملزمة بموجب أوراق تجارية أن تدفع لدائنيها مبالغ مالية في مواعيد محددة . فالكمبيالة أو السند الاذنى هي أوراق قبض بالنسبة لحاملها (الدائن) وهى أوراق دفع بالنسبة للشخص أو الجهة المتعهدة بدفعها (المدين)

إثبات أوراق القبض بالدفاتر :

في كثير من الأحيان قد يتأخر مدين عن سداد المستحق عليه ، وهنا قد يطالبه الدائن بتحويل حسابه الشخصي إلى ورقة قبض ، وفى هذه الحالة عادة ما يمنح المدين مهلة لسداد الدين في تاريخ لاحق.

وتعتبر عملية تحويل الحساب الشخصي للمدين إلى ورقة قبض في صالح الدائن حيث أن ورقة القبض تعتبر أكثر حجة لإثبات الدين على المسحوب عليه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى انه في حالة حاجة الدائن إلى نقدية فهو يستطيع أن يقوم بخصمها في احد المصارف واستلام نقدية حاضرة (سنناقش عملية خصم أوراق القبض فيما بعد). كما أن أوراق القبض قد تسحبها الشركات التي تقوم ببيع السلع المعمرة ، حيث يقوم العميل بدفع جزء من الثمن مقدما والباقي يدفع على أقساط في شكل كمبيالات ، بحيث تستحق كل كمبيالة في تاريخ محدد ومتفق عليه ، وعادة تكون في نهاية كل شهر إلى أن تسدد القيمة بالكامل .

وعندما يتم تحويل حساب شخص مدين إلى ورقة قبض فان هذه العملية يتم إثباتها بالدفاتر وذلك بجعل حساب أوراق القبض مدينا وحساب المدينين دائنا ويقفل حساب المدين الظاهر بدفتر أستاذ مساعد المدينين . ويجب ملاحظة انه ليس من الضروري الاحتفاظ بدفتر أستاذ مساعد لأوراق القبض ، لان ورقة القبض نفسها تحتوى على بيانات تفصيلية عن المدين المسحوبة عليه.

ولتوضيح ذلك نفترض أن شركة (ب) تأخرت عن سداد حسابها لصالح شركة (أ) والبالغ رصيده 1000 دينار ، وقد تم الاتفاق على أن تسحب شركة (أ) ورقة قبض بقيمة الرصيد تستحق الدفع بعد 20 يوماً وبفائدة قدرها 9%.

فالقيد المحاسبي يوم الاتفاق يكون كما يلي :

1000		حـــ/ أوراق القبض
	1000	حـــ/ المدينين (شركة ب)
		سحب ورقة قبض على شركة (ب) تستحق بعد 20 يوم وبفائدة 9%

كما قد يتم إثبات ورقة القبض عند البيع الأجل مباشرة ، حيث يكون القيد كما يلي:

1000		حـــ/ أوراق القبض
	1000	حـــ/ المبيعات
		(بيع بضاعة على الحساب لشركة (ب) وتحرير ورقة قبض)

غير انه من المستحسن حتى عند البيع الأجل وسحب ورقة القبض مباشرة أن يتم إثبات العملية في الحساب الشخصي للمدين ثم يتم تحويل الحساب الشخصي إلى ورقة قبض وذلك كما يلي :-

1000		حـــ/ المدينين (شركة ب)
	1000	حـــ/ المبيعات
		(بيع بضاعة على الحساب
1000		حـــ/ أوراق القبض
	1000	حـــ/ المدينين (شركة ب)
		(تحويل الحساب الشخصي لشركة (ب) إلى ورقة قبض)

والهدف من إجراء قيدين هو مساعدة إدارة الشركة (أ) في اتخاذ قراراتها المناسبة فيما يتعلق بعمليات التحصيل وتحديد فترات الائتمان للمدينين .

أوجه الانتفاع بورقة القبض

ينتفع حامل الورقة بها في أوجه مختلفة أهمها ما يلي :

1- إما أن يبقيها لديه كأداة لإثبات حقه لدى المدين ، ويقدمها له في تاريخ الاستحقاق ليقبض قيمتها زائدا الفائدة أن وجدت.
2- إما أن يقوم بتظهير الورقة لأحد دائنيه سداد لما عليه.
3- وإما أن يقوم بقطعها (خصمها) لدى احد المصارف للحصول على نقدية حاضرة .

وسنتناول كل وجه من أوجه الانتفاع بورقة القبض بشئ من التفصيل فيما يلي:

أولا : قبض الورقة في تاريخ الاستحقاق :

إذا احتفظ الساحب بورقة القبض لديه حتى تاريخ استحقاقها ، ففي هذه الحالة سيتحصل على المبلغ الأصلي للورقة زائدا مبلغ الفائدة .

وقبل بيان المعالجة المحاسبية لتحصيل الورقة ، رأينا أن نشرح النقاط التالية:

أ - احتساب الفائدة :

عادة ما يحدد معدل الفائدة على أساس سنوي يغض النظر عن فترة الائتمان ، كأن يقال أن معدل الفائدة 9% سنويا حتى بالنسبة للفترات التي تقل عن السنة . ويمكن احتساب مبلغ الفائدة بالمعادلة التالية :

الفائدة = المبلغ الأصلي × معدل الفائدة × فترة الاستحقاق

فإذا كانت الفترة محددة بالأيام فقد جرت العادة في المعاملات التجارية باعتبار السنة تحتوى على 360 يوما ، ففي حالة كون الفترة 20 يوما حسبت الفترة على أساس أنها $\frac{20}{360}$ من السنة .

فمثلا ، إذا كانت قيمة الورقة 1000 دينار ومعدل الفائدة 9% سنويا ولفترة 20 يوما ، فان مبلغ الفائدة يمكن احتسابه كما يلي :

$$\text{مبلغ الفائدة } 1000 \times \%9 \times \frac{20}{360} = 5 \text{ دينارات}$$

وعندما تكون الفترة بالشهور بدل الأيام ، فيجب اعتبار كل شهر على انه يمثل 12/1 من السنة .

فمثلا ، إذا كانت الورقة المشار إليها أعلاه تستحق بعد شهرين ، فان مبلغ الفائدة يمكن احتسابه كما يلي :

مبلغ الفائدة 1000 × 9% × $\frac{2}{12}$ = 15 دينار

ب- تحديد تاريخ الاستحقاق :

إن الفترة التي تمتد من تاريخ إصدار الورقة إلى تاريخ استحقاقها ، تسمى فترة الاستحقاق ، وقد تحدد هذه الفترة أما بالأيام أو بالشهور.

فإذا كانت الفترة بالأيام ، فإن تاريخ الاستحقاق يمكن تحديده بإتباع الخطوات التالية :

1- أطرح تاريخ إصدار الورقة من عدد أيام الشهر الذي أصدرت فيه .

2- أضف أيام الشهور الكاملة التي تلي شهر الإصدار ، مع عدم تجاوز فترة الاستحقاق المحددة.

3- اطرح مجموع الأيام المحسوبة في (1) و(2) أعلاه من فترة الاستحقاق ، وتكون النتيجة هي تاريخ الاستحقاق .

مثال :

يمكن تحديد تاريخ الاستحقاق لورقة فترة استحقاقها 90 يوما وصادرة بتاريخ 4 ابريل كما يلي :

فترة استحقاق الورقة			90
أيام شهر إبريل كاملة	30		
يطرح : تاريخ الورقة	4		
الأيام المتبقية في أبريل		26	
يضاف :			
أيام شهر مايو كاملة		31	
أيام شهر يونيو كاملة		30	
الإجمالي (يطرح)			87
الأيام المتبقية (تاريخ الاستحقاق)			3 يوليو

في بعض الأحيان يكون تاريخ إصدار الورقة وتاريخ استحقاقها محددين على الورقة ، وبالتالي نحتاج إلى تحديد فترة الاستحقاق حتى يمكننا استخدامها في احتساب مبلغ الفائدة ، وذلك كمايلى :

1- أطرح تاريخ إصدار الورقة من عدد أيام الشهر الذي أصدرت فيه للحصول على عدد الأيام المتبقية .
2- أضف أيام الشهور الكاملة والتي تلي شهر الإصدار وقبل شهر الاستحقاق
3- أضف تاريخ استحقاق الورقة (الأيام) وتكون النتيجة عدد أيام الورقة (فترة الاستحقاق)

مثال

يمكن احتساب فترة الاستحقاق لورقة صدرت بتاريخ 16 مارس وتستحق في تاريخ 14 يونيو كما يلي :

أيام متبقية في شهر مارس (31-16)		15
أضف :		
أيام شهر إبريل بالكامل	30	
أيام شهر مايو بالكامل	31	
أيام في شهر يونيو (تاريخ الاستحقاق)	14	
الإجمالي (يضاف)		75
فترة الاستحقاق		90 يوما

أما إذا كانت فترة الاستحقاق محددة بعدد من الأشهر ، فإن تاريخ الاستحقاق يمكن تحديده باحتساب عدد الأشهر ابتداء من الشهر التالي لشهر الإصدار . فمثلا إذا كانت فترة الاستحقاق 3 أشهر وتاريخ الإصدار هو 5 يونيو ، فإن تاريخ الاستحقاق هو 5 سبتمبر ، وذلك بان نبدأ العد من شهر يوليو ثم أغسطس ثم سبتمبر ، وبعد ذلك نعين اليوم في شهر الاستحقاق والذي يتطابق مع تاريخ اليوم الذي أصدرت فيه الورقة (اليوم الخامس هنا) . أما في تلك الحالات التي يكون فيها يوم الإصدار لا يوجد ما يطابقة في شهر الاستحقاق، فيجب أن يكون تاريخ يوم الاستحقاق هو آخر يوم في شهر الاستحقاق . فمثلا إذا كان تاريخ الإصدار للورقة هو 31يوليو وتستحق بعد شهرين فان تاريخ الاستحقاق سيكون (30) سبتمبر ، وليس (1) أكتوبر .

والآن نعود للمعالجة المحاسبية لتحصيل ورقة القبض في تاريخ الاستحقاق من شركة (ب) ، حيث يتم إثبات تحصيل الورقة والفائدة ، وذلك تبعا للحالتين التاليتين:-

1- قبض قيمة الورقة والفائدة من المدين مباشرة :

يكون القيد في هذه الحالة كما يلي :

1005		حـ/ النقدية
		إلى مذكورين
	1000	حـ/ أوراق قبض
	5	حـ/ إيراد فوائد
		(تحصيل الورقة وفوائدها)

2- قبض قيمة الورقة والفائدة عن طريق المصرف :

يحدث أحيانا أن ترسل الشركة أوراق القبض إلى مصرفها لغرض تحصيلها ، فإذا قبض المصرف قيمة أي ورقة يقوم حساب جاري الشركة لديه بها بعد استنزال عمولة التحصيل . ويقوم المصرف بإخطار الشركة وعند ذلك تثبت عملية التحصيل في الدفاتر وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي :

أ- عند إرسال ورقة القبض إلي المصرف ، يكون القيد :

1000		حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل
	1000	حـ/ أوراق القبض

ب- عند إخطار الشركة بتحصيل قيمة الورقة والفوائد مع خصم عمولة تحصيل يكون القيد كما يلي : (بافتراض أن عمولة التحصيل 2 دينار)

		من مذكورين
1003		حـ/ المصرف
2		حـ/ عمولة تحصيل
		إلى مذكورين
	1000	حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل
	5	حـ/ إيراد فوائد

ثانيا : تظهير الورقة :

في بعض الأحيان تقوم الشركة باستخدام ورقة قبض مسحوبة على احد مدينيها في سداد مشترياتها أو تحويلها إلى احد دائنيها سدادا لرصيد حسابها لديه. وفيما يلي نستعرض المعالجة المحاسبية لهاتين الحالتين :

أ) **تظهير ورقة القبض لسداد مشتريات**

1- على افتراض أن تكلفة المشتريات مساوية لقيمة ورقة القبض وفوائدها أي (1005 دينار) وفي هذه الحالة يكون القيد كما يلي :

1005		حـ/ المشتريات
		إلى مذكورين
	1000	حـ/ أوراق قبض
	5	حـ/ إيراد فوائد
		(يظهر ورقة القبض المسحوبة على شركة (ب) إلى شركة (ج) سدادا لمشترياتنا منها)

2- على افتراض أن تكلفة المشتريات كانت اكبر من قيمة الورقة وفوائدها ، حيث كانت 1025 دينار ، وقد دفعت الشركة الفرق نقدا ، وفي هذه الحالة يكون القيد كما يلي :

1025		حـ/ المشتريات
		إلى مذكورين
	1000	حـ/ أوراق قبض
	5	حـ/ إيراد فوائد
	20	حـ/ النقدية
		(تظهر ورقة القبض المسحوب على شركة (ب) إلى شركة (ج) سداد لمشترياتنا منها مع دفع الفرق نقدا)

3- على افتراض أن تكلفة المشتريات كانت اقل من قيمة الورقة وفوائدها ، حيث كانت 990 دينار ، وقد استلم الفرق نقدا ، وفي هذه الحالة يكون القيد كما يلي :

		من مذكورين
990		حـ/ المشتريات
15		حـ/ النقدية
		إلى مذكورين
	1000	حـ/ أوراق القبض
	5	حـ/ إيراد فوائد

ب) تظهير الورقة لأحد الدائنين :

قد تقوم الشركة بسداد رصيد حساب احد دائنيها عن طريق تظهير ورقة القبض ، وفى هذه الحالة يكون القيد كما يلي :

1005		حـ/ الدائنون (شركة ....)
		إلى مذكورين
	1000	حـ/ أوراق قبض
	5	حـ/ إيراد فوائد

لاحظ أنه أفترض في هذا القيد أن رصيد الدائن كان مساويا لقيمة الورقة وفوائدها أما في حالة الاختلاف فيكون هناك دفع نقدية أو استلام نقدية (حسب الحالة) كما سبق شرحه في حالة المشتريات .

ثالثا : خصم (قطع) ورقة القبض لدى المصرف

بما أن ورقة القبض تستحق بعد فترة محددة متفق عليها ، فإن الساحب لا يستطيع إلزام المسحوب عليه بدفع قيمتها قبل تاريخ استحقاقها، وبدلا من الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق قد يقوم الساحب بتقديمها للمصرف والحصول في مقابلها على نقدية وهذا ما يعرف بخصم (قطع) الورقة لدى المصرف . ونتيجة لخصم الورقة يستلم الساحب مبلغا يقل عن قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق وذلك بمقدار مصاريف الخصم التي يحصل عليها المصرف في مقابل احتفاظه بالورقة حتى تاريخ الاستحقاق ، ثم يقوم المصرف بتحصيل كامل قيمة الورقة من المسحوب عليه في تاريخ الاستحقاق.

والمعادلات التالية تستخدم عند خصم الورقة :

* قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق = القيمة الاسمية للورقة + الفوائد

* قيمة الخصم = قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق × سعر الخصم × فترة الخصم
(فترة الخصم هي تلك الفترة من تاريخ خصم الورقة إلى تاريخ استحقاقها)

* قيمة المبلغ المستلم من قبل الساحب = قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق – قيمة الخصم

مثال :

نفترض ان لدى شركة (أ) ورقة قبض قيمتها 1800 دينار وبفائدة 6% تستحق بعد 90 يوما ابتداء من 8 نوفمبر ، قامت الشركة بخصمها لدى المصرف بتاريخ 3 ديسمبر بسعر خصم قدره 5%.

الحل :

* قيمة الورقة عند الاستحقاق :

القيمة الاسمية للورقة = 1800 دينار

مبلغ الفائدة = $1800 \times 6\% = \frac{90}{360} = 27$

∴ قيمة الورقة عند الاستحقاق = 1800 + 27 = 1827 دينار

* قيمة الخصم " مصروفات الخصم "

فترة الخصم هي الفترة مابين تاريخ الخصم وبين تاريخ الاستحقاق ويمكن احتسابها كما يلي :

تاريخ الاستحقاق يحسب كما يلي :

فترة استحقاق الورقة		90 يوم
أيام شهر نوفمبر كاملة	30	
يطرح تاريخ الورقة	8	
الأيام المتبقية في نوفمبر	22	
يضاف :		
أيام شهر ديسمبر كاملة	31	
أيام شهر يناير	31	
الإجمالي (يطرح)		84
الأيام المتبقية (تاريخ الاستحقاق)		6 فبراير

فترة الخصم يتم احتسابها كما يلي (من 3 ديسمبر إلى 6 فبراير)

الأيام المتبقية في ديسمبر	28 يوم
أيام شهر يناير بالكامل	31 يوم
تاريخ الاستحقاق في فبراير	6 يوم

فترة الخصم هي 65 يوم

قيمة الخصم = قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق × سعر الخصم ×فترة الخصم

$$16.500 = \frac{65}{360} \times \%5 \times 1827$$

- قيمة المبلغ المستلم من قبل الشركة عند الخصم (في تاريخ الخصم)

= قيمة الورقة عند الاستحقاق – قيمة الخصم

= 1827 – 16.500 = 1810.500 دينار

ويمكن الوصول إلى نفس النتيجة بإتباع الآتي

القيمة الاسمية للورقة	1800.000 دينار
مبلغ الفائدة على الورقة (90 يوم بفائدة 6%)	" 27.000
قيمة الورقة عند الاستحقاق	1827.000 دينار

فترة الخصم 65 يوم

قيمة الخصم = ($1827 \times \%5 \times \frac{65}{360}$ (16.500) "

قيمة المبلغ المستلم 1810.500 دينار

والقيد المحاسبي لعملية خصم الورقة لدى المصرف يكون كالآتي :

1810.500		حـ/ النقدية
	10.500	حـ/ إيراد فوائد
	1800	حـ/ أوراق قبض

(لاحظ أن إيراد الفوائد هو الفرق بين المبلغ المستلم والقيمة الاسمية للورقة أي بمعنى آخر الفرق بين قيمة الفوائد بالكامل مطروحا منها قيمة الخصم).

رفض دفع ورقة القبض

قد يحدث أحيانا أن لا يقوم المسحوب عليه بدفع قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق، وفي هذه الحالة تعتبر الورقة " مرفوضة" ويلجأ حامل الورقة (الساحب أو الذي ظهرت له) إلى المحكمة لإجراء احتجاج (بروتستو) والاحتجاج هو أن يقوم موظف مختص بالمحكمة بناءا على طلب حامل الورقة بالاتصال بالمدين (المسحوب عليه) ويثبت في محضر خاص حضوراً أو غياب المدين والأسباب التي تبرر الامتناع عن الدفع. ويقوم

الموظف بإجراء الاحتجاج نظير رسوم معينة يدفعها حامل الورقة ويحملها على المسحوب عليه فيما بعد بإضافتها إلى قيمة الورقة.

ويكون القيد المحاسبي لإثبات عملية الرفض كما يلي ، على افتراض أن مصاريف الاحتجاج كانت 10 دينارات وان قيمة الورقة كانت 1000 دينار ، وذلك في تاريخ الاستحقاق:

1010		حـ/ المدينون (شركة ...)
		إلي مذكورين
	1000	حـ/ أوراق قبض
	10	حـ/ النقدية
		(تحميل شركة – بقيمة الورقة ومصاريف الاحتجاج)

لاحظ أن الحساب الشخصي للمدين قد جعل مدينا بقيمة الورقة مضافا إليها قيمة مصاريف الاحتجاج التي دفعها حامل الورقة .

وهناك ثلاث احتمالات وهي :

1- قيام المدين بسداد المبلغ المستحق عليه ، وربما أيضا فوائد تأخير ، ويكون القيد كما يلي :

1020		حـ/ النقدية
		إلى مذكورين
	1010	حـ/ أوراق قبض
	10	حـ/ فوائد تأخير
		(تحصيل المستحق على شركة – زائدا فوائد تأخير قدرها 10 دينار)

2- قبول المدين ورقة قبض جديدة بقيمة رصيد حساب زائدا فوائد تأخير ويكون القيد كما يلي :

1020		حـ/ أوراق القبض
		إلى مذكورين
	1010	حـ/ المدينون (شركة ـــ)
	10	حـ/ فوائد تأخير
		(سحب ورقة قبض على شركة ....)

3- قد يثبت أخيرا أن الدين أصبح معدوما ولا سبيل لتحصيله ، وفي هذه الحالة لا تسجل فوائد التأخير ، ويكون القيد كما يلي :

1010		حـ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
	1010	حـ/ المدينون (شركة ...)
		(إلغاء الدين المستحق على شركة ...)

أسئلة وتدريبات

8.1) أكمل الجمل الآتية :

أ- حسابات المدينين وأوراق القبض تمثل حقوق الشركة ....

ب- هناك نوعان من حسابات المدينين النوع الأول هو ....

والنوع الثاني هو ....

جـ- الديون التي يحتمل عدم قابليتها للتحصيل يطلق عليها ....

د - إن مجرد الشك في عدم تحصيل الدين لا يعنى بالضرورة ....

هـ- عند تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فإن القيد المحاسبي هو :

××		من حـ/
	××	إلى حـ/

و- عند إعدام الدين فإن القيد المحاسبي هو

××		من حـ
	××	إلى حـ/

ز- عند إجراء قيد تسوية لحساب المخصص وبافتراض أن رصيد المخصص اكبر من المبلغ المطلوب فإن القيد المحاسبي هو :-

××		من حـ/
	××	إلى حـ/

8.2) هناك طريقتان لاحتساب مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها ، أذكرها مع ذكر الفرق من الناحية المحاسبية

8.3) ما الفكرة من وراء تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها ؟

8.4) تكلم عن الطريقة المباشرة لإعدام الديون - ما هو رأيك تجاهها؟

8.5) عرف كل من :

أ) السند الاذنى — ب) الكمبيالة

جـ) تظهير الورقة — د) خصم الورقة

6.8) ما هي أوجه الانتفاع بورقة القبض

7.8) عرف ما يلي

أ- تاريخ الإصدار　　ب- تاريخ الاستحقاق

جـ- فترة الاستحقاق　　د - قيمة الاستحقاق

8.8) ما هي القيود المحاسبية اللازمة في كل حالة من الحالات الآتية :

أ) إصدار ورقة قبض عند البيع بالأجل

ب) إصدار ورقة قبض عوضا عن حساب شخصي للمدين

جـ) تحصيل ورقة القبض في تاريخ الاستحقاق.

د) تحصيل ورقة قبض عن طريق المصرف (هناك قيدين).

هـ) رفض الورقة من قبل المسحوب عليه.

و) خصم الورقة لدى المصرف.

9.8) فيما يلى الحسابات التالية والظاهرة في 1996/12/31:

حـ/ المدينون	
12000رصيد	

حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها	
	400 رصيد

حـ/ المبيعات	
	260000رصيد

حـ/ مردودات المبيعات	
10000 رصيد	

ما هو قيد التسوية اللازم في كل من الحالتين التاليتين :-

1) إن الديون غير القابلة للتحصيل تقدر بنسبة 1% من صافى المبيعات

2) إن الديون غير القابلة للتحصيل تقدر بنسبة 3% من المدينين.

10.8)إذا كان رصيد إجمالي المدينين في 2009/12/31 هو 180000 دينار وتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 1.5% من المدينين فما هو قيد التسوية اللازم في كل من الحالات الآتية :

(1) إن رصيد المخصص قبل التسوية كان 2700 دينار

(2) إن رصيد المخصص قبل التسوية كان 700 دينار

(3) إن رصيد المخصص قبل التسوية كان 300 دينار (رصيد مدين)

(4) إن رصيد المخصص قبل التسوية كان صفراً.

11.8)باستخدام فئات أعمار حسابات المدينين أدناه ، وبافتراض أن رصيد المخصص هو 1880 دينار ، فما هو قيد التسوية اللازم المتعلق بالديون المشكوك في تحصيلها ؟

فئات الأعمار	المبالغ	نسبة عدم القابلية للتحصيل
من 1- 30 يوم	24000 د.	%1
من 31 – 60 يوم	18000 د.	%3
من 61 – 90 يوم	10000 د.	%25
من 91 يوم فأكثر	6000 د.	%60

12.8)ظهرت الحسابات التالية في دفاتر شركة (أ) في 2 يناير 1996

حـــ/ المدينون

21000رصيد	

حـــ/ شركة (ب)

1400 رصيد	

حـــ/ مخصص ديون مشكوك فيها

	2600رصيد

حـــ/ شركة (ج)

1200رصيد	

المطلوب :

1) إجراء القيود اللازمة لإثبات ما يلي :

أ- في 5 مارس : تقرر عدم تحصيل رصيد حساب شركة (ب)

ب- في 14 ابريل : تقرر إعدام رصيد حساب شركة (جـــ)

2) بيان اثر العمليات السابقة على الحسابات المذكورة

3) إذا حدث وان قامت شركة (جـ) بدفع رصيد حسابها الذي سبق إعدامه ، فما هي القيود اللازمة لإثبات ذلك ؟

13.8)إليك صورة السند الاذني التالي :

التاريخ : أول يوليو 2009 أتعهد أنا محمد على حسن بدفع مبلغ وقدره 800 دينار إلى شركة (أ) بعد 60 يوما من تاريخه وبفائدة 6% محمد علي حسن

المطلوب : تحديد

أ) من هو المدين ؟ ب) من هو المستفيد ؟

جـ) ما هو تاريخ الإصدار؟ د) ما هو تاريخ الاستحقاق

هـ) ما هى قيمة الفائدة ؟ و) ما هى قيمة الاستحقاق

14.8)ورقة قبض تم تحريرها في أول أغسطس وفترة استحقاقها 106 يوما ، تم خصمها لدى احد المصارف في 15 أكتوبر .

أ- ما هو تاريخ استحقاق الورقة

ب- ما هى فترة الخصم

15.8)في التدريب السابق (8-14) ، إذا كانت القيمة الاسمية للورقة 2000 دينار وبفائدة 5% وكان سعر الخصم لدى المصرف 6% فاجب عما يأتي :

أ- ما هي قيمة الفائدة

ب- ما هي قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق ؟

جـ-ما هي قيمة الخصم ؟

د - ما هو المبلغ المستلم من المصرف ؟

هـ- ما هو القيد المحاسبي الخاص بخصم الورقة ؟

16.8)ورقة قبض قيمتها 4000 دينار لمدة 90 يوما وبفائدة 6% أصدرت في أول يونيو وتم خصمها بمعدل 6% في أول يوليو.

المطلوب :

1- صافى متحصلات الورقة (المبلغ المستلم من المصرف)

2- القيد المحاسبي لإثبات إصدار الورقة وخصمها

8.17)المطلوب تسجيل العمليات التالية بدفاتر شركة (أ) :

أول مايو : استلام ورقة قبض بمبلغ 6000 دينار لمدة 90 يوما وبفائدة 6% سداداً لرصيد حساب شركة (ب)

30 يوليو : خصم الورقة لدى المصرف بمعدل خصم 7%

8.18)في التدريب السابق (8-17) وبافتراض أن شركة (ب) رفضت سداد الورقة وقام المصرف بدفع 5 دينارات كمصروفات احتجاج ، فما هو القيد اللازم لإثبات ذلك بدفاتر شركة (أ)

8.19)المطلوب تسجيل العمليات التالية في دفاتر شركة (أ)

فى 5 سبتمبر : استلام ورقة قبض قيمتها 8000 دينار لمدة 90 يوما وبفائدة 6% سداداً لحساب شركة (هـ) ،وخصمها مباشرة لدى المصرف بمعدل خصم قدره 6%

فى 7 ديسمبر : رفضت شركة (هـ) سداد الورقة وتم تحميل 2 دينار كمصروفات احتجاج على الشركة .

فى 31 ديسمبر : سددت شركة (هـ) التزاماتها بما في ذلك مصروفات الاحتجاج.

8.20)إليك المعلومات التالية والتي تتعلق بأوراق القبض المستلمة من مديني شركة (أ) خلال السنة :

تاريخ الإصدار	القيمة الاسمية	معدل الفائدة	فترة الاستحقاق
22 مارس	200 د.	4%	90 يوما
5 أبريل	300 د.	3%	شهران
8 يونيو	150 د.	4.5%	3 شهور
28 سبتمبر	400 د.	5%	120 يوما
17 نوفمبر	250 د.	4%	60 يوما

المطلوب :

1- تاريخ الاستحقاق لكل ورقة

2- قيمة الاستحقاق لكل ورقة .

21.8)أخـذت الأرصـدة التاليـة مـن ميـزان المراجعـة لشـركة (أ) وذلـك فـي 2009/12/31م :

اسم الحساب	مدين	دائن
المدينون	90000 د.	-
مخصص الديون المشكوك فيها		400 د.
المبيعات	-	150000 د.
مردودات ومسموحات المبيعات	23000 د.	-
خصم المبيعات "المسموح به"	4700 د.	-

المطلوب : ما هي قيود التسوية اللازمة لإثبات ما يلي :

أ) أن الشركة قدرت الديون المشكوك فيها بنسبة 1% من صافي المبيعات

ب) أن الشركة قدرت الديون المشكوك فيها بنسبة 2.5% من المدينين

جـ) أن احد المدينين اعتبر مفلسا وتأكد من عدم تحصيل رصيد حسابه البالغ 500 دينار.

22.8)حدثت العمليات التالية خلال شهر مارس بشركة (أ):

3مارس : بيع بضاعة إلى محلات رجب على الحساب بمبلغ 3000 دينار.

8 مارس : بيع بضاعة إلى محلات سالم على الحساب بمبلغ 1413 دينار.

11مارس : بيع بضاعة إلى محلات أنيس على الحساب بملغ 725 دينار.

14مارس : قامت محلات سالم بترجيع بضاعة قيمتها 160 دينار.

17مارس : استلام صك من محلات سالم قيمته 800 دينار.

21مارس : استلام صك من محلات أنيس قيمته 725 دينار.

25مارس : بيع بضاعة إلى محلات رجب على الحساب بمبلغ 629 دينار.

30 مارس : قامت محلات رجب بترجيع بضاعة قيمتها 138 دينار.

المطلوب :

1- قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة(تجاهل شرح القيود)

2- بيان حسابات أستاذ مساعد المدينين وأستاذ عام المدينين .

23.8)ظهـ ـرت الأرصـ ـدة التاليـ ـة ضـ ـمن ميـ ـزان المراجعـ ـة لشـ ـركة (أ) فـ ـي 2009/12/31:

اسم الحساب	مدين	دائن
المدينون	240000 د.	-
مخصص الديون المشكوك فيها	-	1820 د.
المبيعات (30% منها نقدا)	-	650000 د.
مردودات ومسموحات المبيعات	15000 د.	

المطلوب :

أ- احتساب الديون المشكوك في تحصيلها في كل حالة مما يأتي :

1 - إن الديون المشكوك في تحصيلها تمثل 1% من إجمالي المبيعات

2 - إن الديون المشكوك في تحصيلها تمثل 1.5% من إجمالي المبيعات الآجلة

3 - " " " " " " 1.75% من صافي المبيعات

4 - " " " " " " 3% من المدينين

ب- عمل قيود التسوية اللازمة في كل حالة من الحالات السابقة

24.8) إليك بعض العمليات التي حدثت خلال شهر مارس بشركة (أ):

- مبيعات : نقدية 300000 دينار

آجلة 36000 دينار

- مردودات مبيعات : نقدية 3600 دينار

آجلة 2100 دينار

- تسديدات من المدينين 10000 دينار

- اعتبر رصيد احد المدينين معدوما والذي يبلغ 300 دينار مع العلم أن رصيد مخصص الديون المشكوك فيها هو 600 دينار

- تقرر أن تكون الديون المشكوك فيها بنسبة 1% من صافى المبيعات الآجلة في شهر مارس.

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لشهر مارس.

25.8)إليك البيانات التالية والخاصة بشركة (أ) خلال سنة 2009 :

رصيد مخصص الديون المشكوك في 2009/1/1	15000 دينار
إجمالي المبيعات الآجلة خلال السنة	750000 دينار
رصيد المدينين في 2009/12/31	150000 دينار

المطلوب :

1- في 2009/12/30 تقرر إعدام رصيد حساب احد المدينين وقدره 3000 دينار لإفلاسه – فما هو القيد اللازم لإثبات إعدام الدين ؟

2- تقرر أن يكون مخصص الديون المشكوك فيها في 2009/12/31 بما يعادل 5% من رصيد المدينين – فما هو قيد التسوية في ذلك التاريخ ؟

3- لنفترض انه في يوم 2010/3/3 ، أتضح أن المدين المذكور أعلاه سيتمكن من دفع رصيد حسابه الذي سبق وان اعدم ، وعليه تقرر إعادة إظهار حسابه بالدفاتر ، وقد قام المدين بدفع المبلغ بالكامل في 2010/4/4 – فما هي قيود اليومية اللازمة في كل من 3/3و2010/4/4؟

26.8)إليك المعلومات التالية والخاصة بشركة (أ) خلال سنة 2009:

- قدرت الشركة أن الديون المشكوك في تحصيلها بمعدل 50% من 1% من صافى المبيعات خلال سنة 2009
- كان رصيد مخصص الديون المشكوك فيها في 2009/12/31 وقبل التسويات بمبلغ 41218 دينار
- كانت صافى المبيعات خلال السنة 4316800 دينار.

وخلال سنة 1997 كانت العمليات التالية :

11يناير	أعلن إفلاس العميل (ب) والذي كان رصيد حسابه 13872 دينار
6 مارس	استلم مبلغ 1970 دينار من شركة (جـ) ، وهذا المبلغ كان قد اعتبر معدوما في سنة سابقة .

9 أبريل قامت الشركة (د) بدفع مبلغ 41400 دينار سداد لحسابها البالغ رصيده 44000 دينار علما بان الشركة في حالة تصفية نهائية .

4 يونيو استلمت الشركة التماسا من حسن خالد (احد مدينيها) والذي ذكر فيه أن شريكه قد هرب بجميع أموال المحل ، الأمر الذي يجعله غير قادر على سداد رصيد حسابه لدى الشركة والذي يبلغ 1768 دينار ، وقد تأكدت الشركة من صدق هذه المعلومات .

8 أغسطس إعداد رصيد حساب العميل توفيق رمضان (احد مديني الشركة) والبالغ 2627 دينار

11 نوفمبر استلم مبلغ 326 دينار من حسن خالد كجزء من الدين الذى سبق إعدامه في 4 يونيو هذا وقد وعد حسن خالد بتسديد المبلغ بالكامل في مدة قادمة.

31ديسمبر إعدام بعض الأرصدة المدينة والتي ثبت عدم قابليتها للتحصيل وكان مجموعها 26871 دينار

31 ديسمبر صافى المبيعات خلال السنة بلغت 384100 دينار

المطلوب :

أ- قيود اليومية العامة فيما يتعلق بالاتي :

- قيد التسوية الخاص بالديون المشكوك فيها في 2009/12/31
- قيود الإقفال في 2009/12/31
- قيود الإثبات للعمليات التي حدثت خلال سنة 2010
- قيد التسوية الخاص بالديون المشكوك فيها في 2010/12/31
- قيود الإقفال في 2010/12/31

ب- فتح حسابات الأستاذ العام لمصروف الديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك فيها - مع ترحيل القيود حسب المطلوب (أ) أعلاه

جـ- ما هو مبلغ مصروف الديون المعدومة الذي سيظهر في قائمة الدخل والخاص بسنة 1997.

27.8)استلمت شركة (أ) سندا اذنيا من احد عملائها مقابل مبيعات بضاعة على الحساب ثم قامت الشركة بخصم ورقة القبض لدى احد المصارف ؟

- تاريخ إصدار السند الاذنى 15 يونيو
- القيمة الاسمية للسند الاذنى 12000 دينار
- فترى الاستحقاق 60 يوما
- سعر الفائدة وإليك البيانات التالية : %6
- تاريخ خصم الورقة لدى المصرف 30 يوليو
- سعر الخصم لدى المصرف %7

المطلوب :

1- قيد اليومية اللازم لإثبات المبيعات

2- مدة احتفاظ الشركة بالسند الاذنى.

3- تاريخ الاستحقاق.

4- قيمة الاستحقاق.

5- مدة احتفاظ المصرف بالسند الاذنى (فترة الخصم).

6- قيمة الخصم.

7- قيد اليومية اللازم لإثبات خصم السند الاذنى لدى المصرف.

28.8)قامت شركة (أ) في 2009/12/1 ببيع بضاعة على الحساب إلى محلات س بمبلغ 2000 دينار ، وقبلت محلات س ورقة تجارية مسحوبة عليها من شركة (أ) في 2009/12/10 بالقيمة ، وكان سعر الفائدة 12% ، وفي تاريخ الاستحقاق والذي وافق 2010/2/10 رفضت محلات س دفع القيمة وقامت شركة (أ) بدفع مصاريف احتجاج قدرها 5 دينار ، هذا وقد قامت محلات س بدفع المستحق عليها في 2010/2/21 بما في ذلك فوائد تأخير قدرها 10 دينار

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في التواريخ التالية :

1- 2009/12/1

2- 2009/12/10

3- 2010/2/10

4- 2010/2/20

29.8)المطلوب إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات التالية في دفاتر شركة (أ):

- بيع بضاعة على الحساب إلى محلات حسن بمبلغ 2000 دينار
- سحبت الشركة ورقة قبض على محلات حسن بقيمة رصيدهم السابق – تستحق بعد شهرين وبفائدة قدرها 12%.
- قامت الشركة بخصم الورقة لدى احد المصارف قبل شهرين من تاريخ استحقاقها ، وكان سعر الخصم 15%.
- قامت محلات حسن بدفع قيمة الورقة في تاريخ استحقاقها.

30.8)قام خالد بتحرير سند اذنى لشركة (أ) وكان بيانه كما يلي

- تاريخ الإصدار 2009/5/1
- قيمة السند الاذنى 1400 دينار بفائدة 6%
- تاريخ الاستحقاق 2009/9/1

فإذا علمت أن :

1- السند الاذنى كان سدادا لقيمة بضاعة مشتراه من شركة (أ)
2- لم يتمكن خالد من دفع القيمة في تاريخ الاستحقاق وبلغت مصاريف الاحتجاج 10 دينار.
3- قام خالد بتسديد القيمة المستحقة عليه يوم 2009/12/1 مضافا إليها فوائد تأخير قدرها 30 دينارا

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفاتر شركة (أ)

31.8)قامت شركة (أ) بإرسال مجموعة من أوراق القبض إلى مصرفها لغرض التحصيل ، علماً بان عمولة التحصيل تقدر بنسبة 1% من القيمة الاسمية للورقة- وكانت بيانات الأوراق كما يلي :

- ورقة قبض مسحوبة على شركة (ب) قيمتها 1000 دينار ، بفائدة 6% ، ومدتها 60 يوما.
- ورقة قبض مسحوب على شركة (جـ) قيمتها 2100 دينار بفائدة 5% ومدتها 90 يوما..

- ورقة قبض مسحوبة على شركة (د) قيمتها 3000 دينـــار ، بفائـــدة 6% ، ومدتها 30 يوما.

المطلوب : إجراء قيود اليومية لإثبات ما يلي :

أ- إرسال أوراق القبض إلى المصرف للتحصيل

ب- استلام إشعار من المصرف بتعلية حساب جارى الشركة بقـيم الاســتحقاق مطروحا منها العمولات.

32.8)سحبت شركة (أ) على شركة (ب) ورقة تجارية مقابل مبيعات بضـــاعة قـــدرها 6000 دينار وذلك يوم 2009/5/1 ، وبفائدة 10% سنويا ، وتستحق الــدفع يوم 2009/8/1

وفى يوم 2009/7/1 قامت شركة (أ) بخصم الورقة لدى المصرف ، علمـــاً بان سعر الخصم 12% ، هذا وقد قامـــت شـــركة (ب) بســـداد القيمـــة عنـــد الاستحقاق.

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم بدفاتر شركة (أ).

33.8)سحبت شركة (أ) ورقة قبض على شركة (ب) وكان بيانها كما يلي :

- تاريخ الإصدار 2009/1/1
- القيمة الاسمية للورقة 8000 دينار
- سعر الفائدة 6%
- تاريخ الاستحقاق 2009/7/1

واليك المعلومات التالية :

1- إن الورقة كانت سدادا لقيمة بضاعة اشترتها شركة (ب) في 2008/12/24
2- قامت شركة (أ) بخصم الورقة لدى احد المصارف في يوم 2009/5/1.
3- رفضت شركة (ب) دفع القيمة عند الاستحقاق ، ورد المصرف الورقة إلى شـــركة (أ) بعد أن حملها بمصاريف احتجاج قدرها 10 دينار
4- قامت شركة (ب) بدفع المستحق عليها إلى شركة (أ) يوم 2009/8/1 بالإضـــافة إلى مصاريف تأخير قدرها 20 دينار

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفاتر شركة (أ)

34.8)إليك بعض العمليات المختارة التي حدثت بشركة (أ)

في 2009/10/1 : باعت شركة (أ) بضاعة على الحساب إلى شركة (ب) بمبلغ 150000 دينار ، على أساس (10/2،صافي /30) ، علما بأن شركة (أ) تستخدم طريقة صافي الفاتورة .

في 2009/10/31 : اتضح أن شركة (ب) غير قادرة على دفع المستحق عليها لشركة (أ) فأتفق الطرفان على تحرير ورقة تجارية بالمبلغ والتي تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخه ، وبمعدل فائدة 10% سنويا.

في 2009/12/31 تاريخ إعداد القوائم المالية لشركة (أ)

في 2010/1/10 قامت شركة (أ) بخصم الورقة لدى المصرف وذلك نظر لحاجتها للسيولة النقدية وكان سعر الخصم 15%

في 2010/1/31 : اتضح أن شركة (ب) غير قادرة على السداد ، فقام المصرف بعمل الاحتجاج اللازم وحمل الشركة (أ) بمبلغ الورقة ومصاريف الاحتجاج التي بلغت 50 دينارا .

في 2010/2/20 : تمكنت شركة (ب) من سداد المستحق عليها لشركة (أ) بالإضافة إلى فوائد تأخير قدرها 200 دينار

المطلوب : إجراء القيود اللازمة لإثبات ما تقدم بدفاتر شركة (أ)

35.8) ظهرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة لشركة (أ) في 2009/12/31:

رصيد حساب المدينين..............................36000 دينار

رصيد حساب مخصص الديون المشكوك فيها.........1800 "

وفيما يلي بعض العمليات التي تخص سنة 2010:

36000 د. مبيعات نقدية.

90000 د. مبيعات آجلة.

56000 د. تسديدات نقدية من المدينين.

26000 د. تسديدات من المدينين بأوراق قبض.

1400 د. ديون أعدمت.

600 د. ديون حصلت سبق إعدامها .

المطلوب : 1) إثبات العمليات السابقة في اليومية العامة

2) تصوير حسابات الديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك فيها

36.8)إليك المعلومات التالية والتي تخص بعض عمليات شركة (أ) خلال السنة المالية 2009:-

المبيعات الآجلة	300000 دينار
مخصص الديون المشكوك فيها (2009/1/1)	4500 "
مصروف الديون المعدومة	2000 "
رصيد المدينين (في 2009/12/31)	75000 "

المطلوب :

1- إجراء قيد اليومية اللازم لإثبات إعدام الديون خلال السنة

2- اتضح من خبرة الشركة أن الديون التي لا ينتظر تحصيلها تقدر بنسبة 2% من المبيعات الآجلة

3- بغض النظر عن المطلوب في (2) أعلاه ، وبافتراض أن الشركة قررت عمل مخصص للديون المشكوك فيها بما يعادل 5% من رصيدا المدينين ، فما هو القيد اللازم لتسوية حساب المخصص في 2009/12/31.

الفصل التاسع

مخزون البضاعة

في أجزاء سابقة من هذا الكتاب تمت الإشارة إلى كيفية تسجيل (إثبات) تكلفة مخزون بضاعة آخر المدة، كما تمت الإشارة إلى بند البضاعة وكيفية تبويبه في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وكان التركيز منصبا على استخدام رقم مخزون البضاعة في تحديد تكلفة البضاعة المباعة (تكلفة المبيعات) وذلك بطرح تكلفة مخزون البضاعة في آخر المدة من تكلفة البضاعة الجاهزة للبيع خلال المدة (الفترة المحاسبية).

وفى نقاشنا السابق ، كنا نفترض معرفة تكلفة مخزون البضاعة وبالتالي لم نعر كيفية تقييمه أي اهتمام . وفى هذا الفصل سوف نناقش الموضوعات التالية :

* التعريف بمخزون البضاعة وأهميته ومحتوياته.
* أنظمة المخازن.
* طرق تحديد تكلفة مخزون البضاعة.

مخزون البضاعة :

يمكن تعريف مخزون البضاعة بأنه تلك الأصناف من البضاعة التي يحتفظ بها لغرض البيع أو الاستخدام في إنتاج السلع المراد بيعها ضمن النشاط المعتاد للمشروع . والبضاعة المحتفظ بها لغرض البيع عادة ما يتم تحويلها إلى نقدية خلال الفترة المالية ، وهى بالتالي تبوب ضمن الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي حيث تأتى في الترتيب بعد بند المدينين مباشرة .

ومخزون البضاعة في آخر المدة يجب أن يتم تحديد تكلفته بعناية ودقة ، حيث أن أي خطأ في تحديد التكلفة له الأثر المباشر على تكلفة البضاعة المباعة ، وهذه الأخيرة هي التي تطرح من رقم المبيعات لتحديد إجمالي الدخل عن الفترة المالية ، مما يؤدى إلى عدم تعبير إجمالي الدخل عن نتائج الفترة المالية .

فإذا كانت تكلفة البضاعة في آخر المدة مبالغ فيها (أكثر مما يجب) فإن ذلك سيؤدى إلى أن تكون تكلفة البضاعة المباعة اقل مما يجب ، وبالتالي يكون إجمالي الدخل أكثر

مما يجب والعكس صحيح ، أي إذا كانت تكلفة البضاعة في آخر المدة اقل مما يجب فان ذلك سيؤدى إلى أن تكون تكلفة البضاعة المباعة أكثر مما يجب وبالتالي يكون إجمالي الدخل اقل مما يجب.

فيما سبق عرفنا أن إجمالي تكلفة البضاعة الجاهزة للبيع خلال الفترة المالية – والتي تتمثل في تكلفة بضاعة أول المدة زائدا تكلفة البضاعة المشتراه خلال الفترة المالية – تنقسم في نهاية الفترة إلى جزئين (أنظر شكل رقم 9-1) ، الجزء الأول يتمثل في تكلفة البضاعة التي تم بيعها خلال الفترة ، أما الجزء الثاني فيتمثل في تكلفة البضاعة المتبقية في المخازن في نهاية الفترة . فإذا كان إجمالي تكلفة البضاعة المعدة (الجاهزة) للبيع يساوى 6000 دينار (أول المدة 2000 دينار وبضاعة مشتراه 4000 دينار) وان تكلفة بضاعة آخر المدة هي 2400 دينار ، فإنه لابد من أن تكون تكلفة البضاعة المباعة 3600 دينار (لان 2400 + 3600 = 6000 دينار).

وإذا افترضنا أن تكلفة بضاعة آخر الفترة تم تقييمها بأكثر مما يجب ، كأن تكون 2800 دينار ، فهذا يؤدى إلى أن تكون تكلفة البضاعة المباعة 2200 دينار (أي أقل مما يجب) وبالمثل ، إذا كانت تكلفة بضاعة آخر الفترة قد تم تقييمها بأقل مما يجب ، كأن تكون 2100 دينار ، فهذا يؤدى إلى أن تكون تكلفة البضاعة المباعة 3900 دينار (أي أكثر مما يجب).

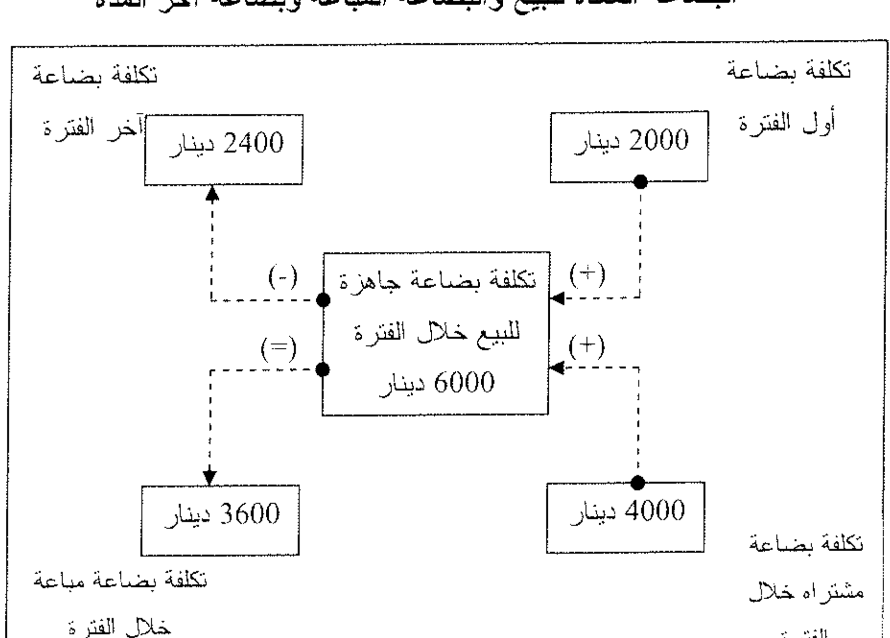
مما سبق يتضح أن تكلفة البضاعة المعدة للبيع هي ثابتة (6000 دينار) بينما تكلفة البضاعة المباعة فهي تتغير صعودا وهبوطا وذلك بفعل النقص أو الزيادة في تكلفة بضاعة آخر الفترة ، وهذا بالتالي يؤثر في رقم إجمالي الدخل بان يكون اقل مما يجب أو أكثر مما يجب .

ومما تقدم تتضح أهمية العناية بتقييم مخزون البضاعة في آخر الفترة. ولكن ماذا يجب أن يشمل في مخزون البضاعة ؟ بالإشارة إلى التعريف السابق يتضح أن المخزون يحتوى على جميع الأصناف من البضاعة والتي تقتنى لغرض إعادة بيعها ضمن النشاط المعتاد للشركة . وبالتالي فإن ما يقتنى لأغراض أخرى غير البيع ضمن النشاط العادي لا يمثل صنفا من أصناف المخزون . فمثلا شركة لشراء وبيع السيارات ، فإن السيارات المتبقية في نهاية الفترة تعتبر من ضمن مخزون البضاعة وتبوب في قائمة المركز المالي على هذا الأساس ، ولكن إذا هناك سيارة تحتفظ بها هذه الشركة لغرض الاستخدام فهي بالتالي لا تعتبر ضمن المخزون بل تعتبر أصلا من الأصول الثابتة وتبوب في قائمة

المركز المالي على هذا الأساس (سيتم مناقشة موضوع الأصول الثابتة في الفصل اللاحق) . كذلك إذا اشترت الشركة مواد قرطاسية لغرض استخدامها في أعمالها الإدارية والكتابية فهي لا تعتبر ضمن مخزون البضاعة إذا بقى جزء منها في نهاية الفترة ، بل تصنف على حدها تحت أي بند آخر غير مخزون البضاعة .

شكل (9-1)

البضاعة المعدة للبيع والبضاعة المباعة وبضاعة آخر المدة



كما تجدر الإشارة إلى أن أي بضائع تكون ملكيتها للشركة يجب أن تشمل ضمن مخزون البضاعة في نهاية الفترة بغض النظر عن مكان تواجدها . لأن العبرة هنا بالملكية وليس بمكان التواجد . فمثلا إذا كانت هناك بضاعة مرسلة من المورد غير أن هذه البضاعة لم تصل بعد للشركة المشترية عند إعداد القوائم المالية ، فهل هذه البضاعة تُدرج ضمن بضاعة آخر الفترة للشركة المشترية ؟ وللإجابة على ذلك يجب التأكد من انتقال الملكية ، وذلك بالرجوع إلى عقد الاتفاق بين البائع والمشترى فإذا كان الاتفاق

ينص على أن التسليم (تسليم البضاعة) محل البائع فإن البضاعة المرسلة يجب أن تؤخذ في الاعتبار ضمن مخزون البضاعة لدى المشترى ، بينما إذا كان الاتفاق ينص على أن التسليم محل المشترى فان هذه البضاعة تبقى من ضمن ملكية البائع وبالتالي لا يجب أن يشملها المشترى ضمن بضاعة آخر المدة لان ملكيتها لم تنتقل إليه بعد . وكمثال آخر فان البضاعة المرسلة لوكيل الشركة (كبضاعة أمانة) يجب أن تشمل ضمن بضاعة آخر الفترة للمرسل (الموكل) طالما أن هذه البضاعة لا تزال للموكل حتى تباع من قبل الوكيل .

كما أنه ليس كل ما هو متواجد بمخازن الشركة يعتبر ملكا لها ، وكمثال على ذلك البضاعة المحتفظ بها كبضاعة أمانة (أي أن هذه الشركة هي الوكيل حيث يستلم بضاعة من الموكل لبيعها نظير عمولة) لان هذه البضاعة ملكا للموكل وبالتالي لا يجب أن تشتمل في بضاعة آخر المدة رغم تواجدها بالمخازن.

أنظمة المخازن :

عند محاسبة مخزون البضاعة تواجه المحاسب مشكلتين رئيسيتين وهما :-

1) تحديد كمية مخزون البضاعة في نهاية الفترة (جرد المخزون)

2) تحديد تكلفة مخزون البضاعة في نهاية الفترة (تقييم المخزون).

وسنناقش هاتين المشكلتين تباعا فيما يلى :

أولا : تحديد كمية مخزون البضاعة

هناك نظامان يستخدمان لتحديد كمية مخزون البضاعة

1- نظام المخازن الدوري (نظام الجرد الدوري أو الفعلي):

وتبعا لهذا النظام لا يفتح حساب للبضاعة خلال السنة ليعكس حركة البضاعة الداخلة والخارجة (المشتراه والمباعة) حيث يتم تسجيل البضاعة المشتراه لغرض إعادة البيع في حساب المشتريات ، أما البضاعة التي تباع يتم تسجيلها في حساب المبيعات (بسعر البيع) ولتحديد الوحدات المتبقية من البضاعة في نهاية الفترة يتم إتباع ما يسمى " بالجرد الفعلي " للمخازن وذلك لحصر المتبقي من أصناف البضاعة في المخازن . وتتم عملية الجرد الفعلي عن طريق العد أو القياس أو الوزن لأصناف البضاعة المختلفة حسب طبيعتها .وعند الانتهاء من حصر الكميات وتسجيلها في كشوف الجرد ، يتبع ذلك تحديد

تكلفتها وذلك بضرب تكلفة الوحدة في عدد (كمية) الوحدات من الأصناف حسب طريقة التقييم المتبعة والتي سنناقشها لاحقا في هذا الفصل.

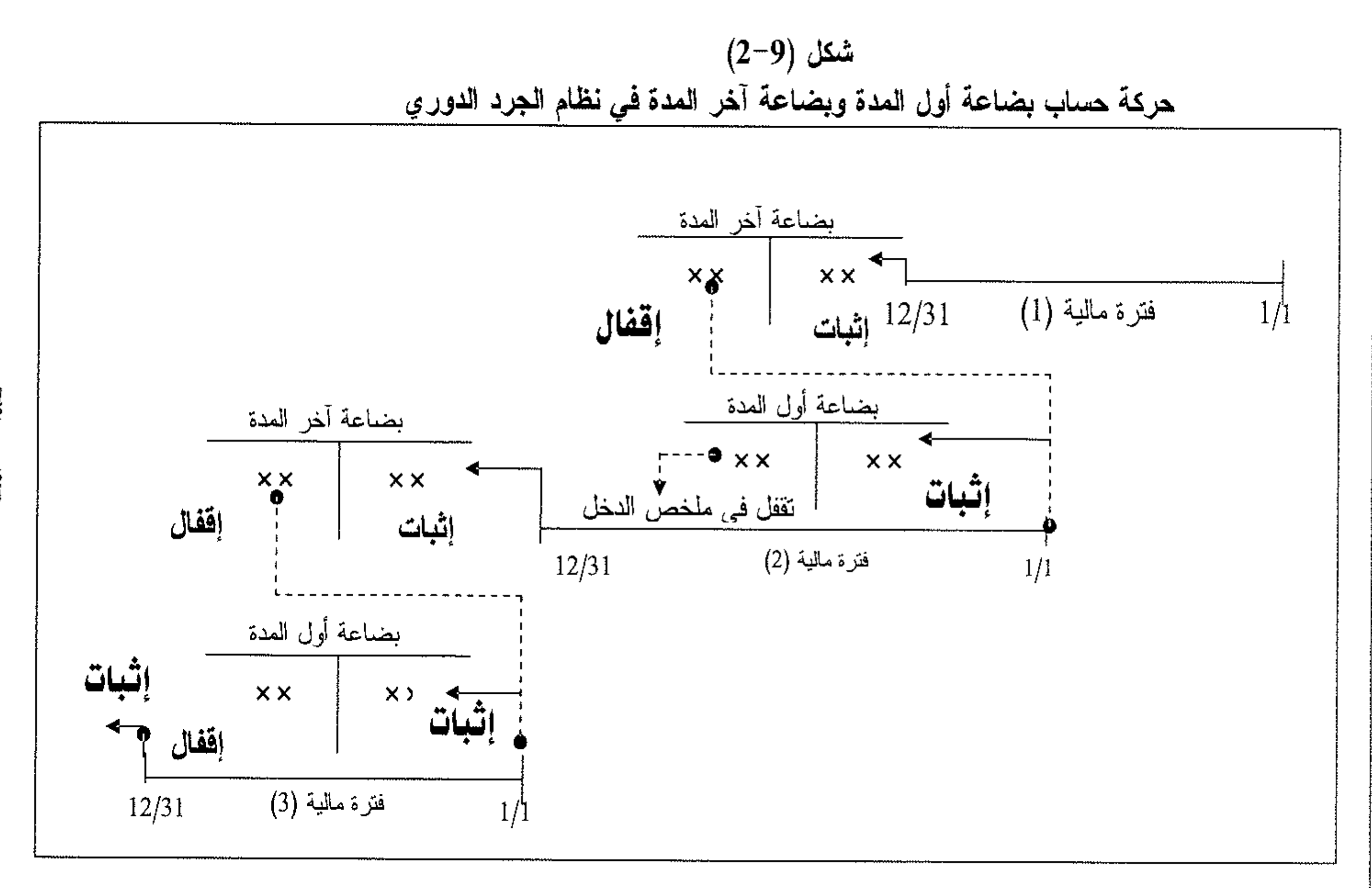
وعند تحديد تكلفة مخزون البضاعة في آخر الفترة يتم إثباتها في الدفاتر وذلك بان يفتح حساب تحت اسم " حساب بضاعة آخر المدة" حيث يجعل مدينا بالقيمة مع جعل حساب ملخص الدخل دائنا بها (سبق أن تعرضنا إلى هذا القيد المحاسبي عند الكلام عن قيود التسوية في نهاية الفترة) . وهذا الحساب (بضاعة آخر المدة) يقفل في حساب بضاعة أول المدة في بداية السنة التالية وذلك بجعله دائنا مع جعل حساب بضاعة أول المدة مدينا بالقيمة . أي أن حساب بضاعة آخر المدة يفتح في نهاية السنة وتثبت به تكلفة بضاعة آخر المدة والتي ستظهر في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ، ثم يقفل في بداية السنة التالية في حساب بضاعة أول المدة (لان بضاعة آخر المدة لسنة ما هي بضاعة أول المدة للسنة التالية لها).

ويبقى حساب بضاعة أول المدة مفتوحا طيلة الفترة المالية دون أن تسجل فيه أي عمليات خاصة بشراء أو بيع البضاعة خلال الفترة . حيث انه (كما ذكرنا) جميع المشتريات من البضاعة تسجل في حساب المشتريات وكذلك جميع المبيعات من البضاعة تسجل في حساب المبيعات وعند نهاية الفترة المالية وعمل التسويات الجردية ، يقفل حساب بضاعة أول المدة في حساب ملخص الدخل (قيد إقفال) ، ويتم جرد محتويات المخازن عن طريق الجرد الفعلي لتحديد كمية ومن ثم تكلفة مخزون البضاعة في آخر الفترة والتي يتم إثباتها بالدفاتر (قيد إثبات) وهكذا . والشكل (9-2) يوضح ذلك .

مما سبق يتضح أنه عند إتباع الجرد الدوري تكون معالجة مخزون البضاعة كما يلي:

1- جميع مشتريات البضاعة خلال الفترة تسجل في حساب المشتريات .
2- جميع مبيعات البضاعة خلال الفترة تسجل في حساب المبيعات .
3- في نهاية السنة يفتح حساب بضاعة آخر المدة وتثبت به تكلفة البضاعة نتيجة الجرد الفعلي .
4- في بداية السنة التالية يقفل حساب بضاعة آخر المدة في حساب بضاعة أول المدة ويجعل هذا الحساب مدينا بالقيمة ويبقى مفتوحا طيلة السنة بنفس الرصيد وحتى نهاية السنة حيث يقفل في حساب ملخص الدخل.
5- في نهاية السنة يفتح حساب بضاعة آخر المدة ويجعل مدينا بتكلفة البضاعة بالمخازن نتيجة الجرد .... وهكذا .

شكل (9-2)
حركة حساب بضاعة أول المدة وبضاعة آخر المدة في نظام الجرد الدوري



ولذلك فإن الحسابات التي تستخدم عند إتباع نظام المخازن الدوري هي :-

1- حساب بضاعة أول المدة
2- حساب المشتريات
3- حساب المبيعات
4- حساب بضاعة آخر المدة

بالإضافة إلى ذلك تستخدم الحسابات التالية :

1- حساب مردودات ومسموحات المشتريات
2- حساب مردودات ومسموحات المبيعات
3- حساب مصروفات نقل مشتريات (نقل للداخل)
4- حساب مصروفات جمركية على المشتريات.

ولتفهم المعالجة المحاسبية عند إتباع نظام المخازن الدوري ، نفترض أن هناك شركة تجارية بدأت هذه السنة أعمالها، وفيما يلي استعراض للقيود المحاسبية خلال السنة الأولى والسنة الثانية من نشاطها (لاحظ أن القيود أثبتت بشكل إجمالي للتسهيل)

السنة الأولى :

1- إجمالي مشتريات البضاعة خلال السنة كانت 181000 وحدة وبتكلفة إجمالية قدرها 905000 دينار (5 دينار للوحدة)

القيد هو :

905000		حـ/ المشتريات
	905000	حـ/ المصرف

2- إجمالي مصروفات نقل المشتريات خلال السنة بلغت 10000 دينار .

القيد هو :

10000		حـ/ مصروفات نقل مشتريات
	10000	حـ/ المصرف

3- بلغت مردودات المشتريات خلال السنة 1000 وحدة بتكلفة إجمالية قدرها 5000 دينار .

القيد هو :

5000		حـ/ المصرف
	5000	حـ/ مردودات المشتريات

4- بلغت المصروفات الجمركية على المشتريات في مجملها مبلغا قدره 15000 دينار .

القيد هو :

15000		حـــ/ مصروفات جمركية
	15000	حـــ/ المصرف

5- إجمالي مبيعات البضاعة خلال السنة كانت 140000 وحدة بقيمة إجمالية 1128000 دينار (8 دينار /الوحدة)

القيد هو :-

1128000		حـــ/ المصرف
	1128000	حـــ/ المبيعات

6- مردودات المبيعات خلال السنة كانت 1000 وحدة بقيمة إجمالية قدرها 8000 دينار

القيد :

8000		حـــ/ مردودات المبيعات
	8000	حـــ/ المصرف

7- عند جرد المخازن في نهاية الفترة المالية ، اتضح أن هناك 40000 وحدة متبقية (لم تبع) وعلى افتراض أن التكلفة 5 دينار للوحدة (ثابت) ، فإن تكلفة مخزون بضاعة آخر المدة هو :

40000 × 5 = 200000 دينار .

إذا قيد التسوية لإثبات بضاعة آخر المدة هو:-

200000		حـــ/بضاعة آخر المدة
	200000	حـــ/ ملخص الدخل

8- إذا أردنا الآن إعداد قائمة الدخل فهي تبدو كما يلي :-

البند			
المبيعات		1,128,000دينار	
مردودات المبيعات		(8000)	
صافى المبيعات			1,120,000 دينار
تكلفة المبيعات :			
بضاعة أول المدة		- 0 -	
مشتريات	905000		
مردودات مشتريات	(5000)		
نقل مشتريات	10000		
مصروفات جمركية	15000		
صافى المشتريات		925000 دينار	
تكلفة بضاعة معدة للبيع		925000 "	
تطرح : بضاعة آخر المدة		(200000) "	
تكلفة المبيعات			725000 "
إجمالى الدخل			395000 دينار

السنة الثانية :

1- لاحظ أن بضاعة آخر المدة للسنة الأولى هي نفسها بضاعة أول المدة للسنة الثانية – وبالتالي يجب إقفال بضاعة آخر المدة في بضاعة أول المدة في بداية السنة الثانية وذلك كما يلي :

200000		حـ/ بضاعة أول المدة
	200000	حـ/ بضاعة آخر المدة

2- إجمالي مشتريات البضاعة خلال السنة الثانية بلغت 160000 وحدة بتكلفة إجمالية قدرها 800000 دينار (5 دينار / الوحدة) بافتراض ثبات أسعار الشراء:

القيد هو :

800000		حـ/ المشتريات
	800000	حـ/ المصرف

3- إجمالي مبيعات البضاعة خلال السنة الثانية كانت 130000 وحدة بقيمة إجمالية قدرها 1040000 دينار (8 دينار / الوحدة) ، بافتراض ثبات أسعار البيع.

القيد هو :

1040000		حـ/ المصرف
	1040000	حـ/ المبيعات

4- عند نهاية السنة تم جرد مخزون البضاعة واتضح أن هناك 50000 وحدة متبقية (لم تبع) وعلى افتراض أن سعر التكلفة ثابت عند 5 دينارات فان تكلفة المخزون في نهاية الفترة هي : 250000 دينار :

قيد التسوية هو :

250,000		حـ/ بضاعة آخر المدة
	250,000	حـ/ ملخص الدخل

5- فإذا أردنا الآن إعداد قائمة الدخل في نهاية السنة الثانية لإظهار إجمالي الدخل فهي تبدو كما يلي :

المبيعات			1040000دينار
	بضاعة أول المدة	200000 دينار	
	مشتريات خلال الفترة	" 800000	
	تكلفة بضاعة معدة للبيع	1000000دينـار	
	بضاعة آخر المدة	" (250000)	
	تكلفة المبيعات		" (750000)
	إجمالى الدخل		290000 دينار

2- نظام المخازن المستمر (نظام الجرد المستمر)

وتبعا لهذا النظام تخصص بطاقة لكل صنف من أصناف المخزون وذلك لبيان حركة هذا الصنف من وارد وصادر ورصيد . ومجموع هذه البطاقات تمثل أستاذ مساعد المخازن ، حيث أن إجمالي أرصدة جميع بطاقات الأصناف يساوى دائما رصيد حساب أستاذ عام المخازن . ومن مزايا هذا النظام هو معرفة رصيد أي صنف (كمية وقيمة) من أصناف المخزون في أي وقت بمجرد الاطلاع على بطاقته بعكس نظام المخازن الدوري والذي لا يمكن معرفة الرصيد إلا عن طريق الجرد الفعلي . وتجدر الإشارة إلى انه لا غنى عن الجرد الفعلي في نهاية الفترة المالية حتى بالنسبة للشركات التي تتبع نظام الجرد المستمر وذلك لغرض إعداد القوائم المالية .

وتستخدم في هذا النظام الحسابات التالية :

1- حساب المخازن
2- حساب تكلفة المبيعات
3- حساب المبيعات
4- حساب مردودات المبيعات

وفيما يلي شرح موجز لطبيعة كل حساب :

1- حساب المخازن :

تسجل في هذا الحساب حركة البضاعة من بيع وشراء ومردودات مشتريات مقيمة بسعر التكلفة بالإضافة إلى أي مصروفات أخرى تتعلق بالمشتريات فقط ، مثال ذلك مصروفات نقل المشتريات والمصروفات الجمركية على المشتريات ويجعل هذا الحساب مدينا بالآتي :-

- تكلفة مشتريات البضاعة
- مصروفات نقل المشتريات

- مصروفات جمركية على المشتريات ، وأي مصروفات أخرى خاصة بالبضاعة المشتراه.

ويجعل هذا الحساب دائنا بالآتي :

- تكلفة البضاعة المباعة
- مردودات البضاعة المشتراه

ورصيد هذا الحساب لا يقفل في نهاية الفترة المالية حيث يظهر في قائمة المركز المالي تحت بند الأصول المتداولة .

2- حساب تكلفة المبيعات

هذا الحساب تسجل به البضاعة التي تباع مقيمة بسعر التكلفة أي :

(عدد الوحدات المباعة × تكلفة الوحدة)

حيث يجعل هذا الحساب مدينا بالقيمة مع جعل حساب المخازن دائنا . فبيع البضاعة ينتج عنه نقص في مخزون البضاعة ، ولذلك جعل حساب المخازن دائنا ، كما نحتاج أن نسجل تكلفة هذه البضاعة التي بيعت وذلك بجعل حساب تكلفة المبيعات مدينا .

كما يجعل هذا الحساب دائنا بتكلفة البضاعة التي تم بيعها ثم ردت ثانية . وهذا من شأنه أن يخفض رصيد حساب تكلفة المبيعات بتكلفة البضاعة المرتدة بعد بيعها . مع جعل حساب المخازن مدينا بنفس التكلفة وذلك ليعكس زيادة رصيد هذا الحساب بفعل البضاعة التي ردت ثانية للمخازن ويقفل رصيد هذا الحساب (تكلفة المبيعات) في ملخص الدخل عند إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة .

3- حساب المبيعات :

يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة بيع البضاعة المباعة ، أي :

(عدد الوحدات المباعة × سعر البيع)

وذلك كما هو الحال في نظام الجرد الدوري . مع جعل حساب المدينين أو حساب المصرف مدينا . ويقفل حساب المبيعات في ملخص الدخل عند إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية .

4- حساب مردودات المبيعات :

ويجعل هذا الحساب مدينا بقيمة مردودات المبيعات مقيمة بسعر البيع ، أي :

(عدد الوحدات المرتدة × سعر البيع)

مثلما ما هو الحال عليه في الجرد الدوري ، مع جعل حساب المدينين أو المصرف

دائنا بنفس القيمة . ويقفل هذا الحساب في ملخص الدخل عند إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية .

مما سبق يتضح أنه عند تسجيل المبيعات يعمل قيدان وعند تسجيل مردودات المبيعات يعمل قيدان كذلك ، القيد الأول يسجل قيمة المبيعات والقيد الثاني يسجل تكلفة المبيعات وذلك كما يلي :

* عند البيع :

- القيد الأول : إثبات المبيعات بسعر البيع ، وذلك كما يلي :

xx		حـ/ المصرف
	xx	حـ/ المبيعات

- القيد الثاني : إثبات المبيعات بالتكلفة ، وذلك كما يلي :

xx		حـ/ تكلفة المبيعات
	xx	حـ/ المخازن

* عند رد بضاعة سبق بيعها :

- القيد الأول : إثبات المردودات بسعر البيع ، وذلك كما يلي :

xx		حـ/ مردودات المبيعات
	xx	حـ/ المصرف

- القيد الثاني : إثبات المردودات بسعر التكلفة ، وذلك كما يلي :

xx		حـ/ المخازن
	xx	حـ/ تكلفة المبيعات

ولتفهم المعالجة المحاسبية عند إتباع نظام الجرد المستمر ، نفترض أن شركة (أ) تتاجر في صنف واحد من البضاعة واليك البيانات الخاصة بهذا الصنف خلال شهر واحد .

بيان	الكمية بالوحدات	تكلفة الوحدة	سعر البيع
الرصيد فى 1/1	500	4	-
مشتريات فى 1/5	200	4	-
مردودات مشتريات فى 1/7	50	4	-
مبيعات فى 1/10	300	4	6
مشتريات فى 1/15	400	4	-
مبيعات فى 1/20	350	4	6
مردودات مبيعات فى 1/21	100	4	6
مشتريات فى 1/25	250	4	-
مبيعات فى 1/30	400	4	6

وفيما يلي قيود اليومية لتسجيل العمليات السابقة:

1- مشتريات يوم 1/5 :

800		حـ/ المخازن
	800	حـ/ المصرف
		(4 × 200)

2- مردودات المشتريات يوم 1/7:

200		حـ/ المصرف
	200	حـ/ المخازن
		(4 × 50)

3- مبيعات يوم 1/10 : (يجرى قيدان)

(أ) إثبات عملية البيع بسعر البيع :

1800		حـ/ المصرف
	1800	حـ/ المبيعات
		(6 × 300)

(ب) إثبات عملية البيع بالتكلفة :

1200		حـ/ تكلفة المبيعات
	1200	حـ/ المخازن
		(4 × 300)

4- مشتريات يوم 1/15 :

1600		حـ/ المخازن
	1600	حـ/ المصرف
		(4 × 400)

5- مبيعات يوم 1/20 : (يجرى قيدان)

(أ) إثبات عملية البيع بسعر البيع :

2100		حـ/ المصرف
	2100	حـ/ المبيعات
		(6 × 350)

(ب) إثبات عملية البيع بسعر التكلفة :

1400		حـــ/ تكلفة المبيعات
	1400	حـــ/ المصرف
		(4 × 350)

6- مردودات المبيعات : (يجرى قيدان):

(أ) إثبات المردودات بسعر البيع :

600		حـــ/ مردودات المبيعات
	600	حـــ/ المصرف
		(6 × 100)

(ب) إثبات المردودات بسعر التكلفة :

400		حـــ/ المخازن
	400	حـــ/ تكلفة المبيعات
		(4 × 100)

7- مشتريات يوم 1/25 :

1000		حـــ/ المخازن
	1000	حـــ/ المصرف
		(4 × 250)

8- مبيعات يوم 1/30 (يجرى قيدان)

(أ) إثبات عملية البيع بسعر البيع :

2400		حـــ/ المصرف
	2400	حـــ/ المبيعات

(ب) إثبات عملية البيع بسعر التكلفة :

1600		حـــ/ المخازن
	1600	حـــ/ تكلفة المبيعات
		(4 × 400)

ويظهر حساب المخازن كما يلي : (بافتراض وجود صنف واحد فقط)

حـ/ المخازن

2000	رصيد 1/1 *	200	مردودات مشتريات
800	مشتريات 1/5	1200	مبيعات 1/10
1600	مشتريات 1/15	1400	مبيعات 1/20
1000	مشتريات 1/25	1600	مبيعات 1/30
400	مردودات المبيعات (بالتكلفة)		
		1400	رصيد مرحل
5800		5800	
1400	رصيد منقول		

وهذا يبين أن رصيد حساب المخازن في نهاية الشهر هو 1400 دينار وتلاحظ نفس الرصيد ظاهر في بطاقة الصنف المبينة في شكل (9-3)

كما يمكن الوصول إلى نفس الرصيد بإيجاد رصيد آخر الشهر بالوحدات ثم ضرب عدد الوحدات في تكلفة الوحدة وذلك كما يلي :-

رصيد أول الشهر بالوحدات	200 وحدة
يضاف صافي الوحدات المشتراه	800 وحدة
إجمالي الوحدات الجاهزة للبيع	1300 وحدة
يطرح صافي الوحدات المباعة	950 وحدة
عدد الوحدات المتبقية	350 وحدة

∴ تكلفة الوحدات المتبقية = 350 × 4 = 1400 دينار

ملاحظات على بطاقة الصنف (شكل 9-3)

1- رصيد أول الشهر يمثل أول معلومة في بطاقة الصنف ، حيث أن هناك 500 وحدة تكلفة الوحدة 4 دينار وبالتالي تكلفة المخزون في 1/1 هي 2000 دينار.

2- كل عملية شراء يتم إدخالها في خانة الوارد حيث تضاف الوحدات المشتراه إلى الوحدات السابقة وتضاف تكلفة المشتريات إلى التكلفة السابقة في خانة الرصيد لبيان الكمية والتكلفة للوحدات المتاحة للبيع بعد عملية الشراء.

* (عدد الوحدات في أول الشهر 500 وحدة × سعر التكلفة 4 دينار)

3- كل عملية بيع يتم إدخالها في خانة الصادر حيث تطرح الوحدات التي بيعت من الوحدات المتاحة للبيع وتطرح تكلفة الوحدات التي بيعت من تكلفة الوحدات المتاحة للبيع في خانة الرصيد وذلك لبيان الكمية والتكلفة للوحدات المتبقية بعد عملية البيع.

4- في حالة مردودات المشتريات يتم إدخال الكمية التي ردت وتكلفتها في خانة الوارد ولكن بالسالب (أي توضع بين قوسين) وذلك لتخفيض الوحدات المشتراه وتكلفتها ، ثم بعد ذلك تطرح الكمية التي ردت من الكمية المتاحة للبيع في خانة الرصيد وكذلك تطرح تكلفتها من تكلفة الوحدات المتاحة للبيع - لان مردودات المشتريات تمثل نقص في بضاعة المخازن (أنظر العملية يوم 1/7)

5- في حالة مردودات المبيعات يتم إدخال الكمية التي ردت من الغير وتكلفتها في خانة الصادر ولكن بالسالب (أي بين قوسين) وذلك لتخفيض الوحدات المباعة وكذلك تكلفة الوحدات المباعة ، ثم بعد ذلك تضاف الكميات المرتدة من المبيعات وتكلفتها إلى الكميات المتاحة للبيع وتكلفتها لان مردودات المبيعات تمثل زيادة في مخزون البضاعة .

6- لاحظ ان بعد كل عملية يتم تعديل الرصيد من المخزون وذلك كما يلي :

أ- المشتريات تضاف إلى الرصيد السابق (كمية وتكلفة)

ب- المبيعات تطرح من الرصيد السابق (كمية وتكلفة)

جـ- مردودات المشتريات تطرح من الرصيد السابق (كمية وتكلفة)

د - مردودات المبيعات تضاف إلى الرصيد السابق (كمية وتكلفة)

7- لاحظ أن رصيد المخزون في 1/30 يمثل 350 وحدة بتكلفة مقدراها 1400 دينار ، وهو نفس الرصيد السابق الإشارة إليه عند تصوير حساب المخازن (على افتراض أن هذا الصنف الوحيد الذي تتعامل به الشركة)

8- لاحظ أن عمود التكلفة في خانة الصادر يبين تكلفة البضاعة التي تباع كل عملية بيع وعند جمعه تكون النتيجة تكلفة المبيعات خلال الشهر (3800 دينار)

9- لاحظ أن عمود الكمية في خانة الصادر يبين عدد الوحدات التي تباع كل مرة ، وعند جمع هذا العمود نتحصل على إجمالي الوحدات المباعة خلال الفترة (950 وحدة)

10- لاحظ أن عمود الكمية في خانة الوارد (المشتريات) يبين عدد الوحدات التي تشترى كل مرة ، وعند جمع هذا العمود نتحصل على إجمالي عدد الوحدات التي

اشتريت خلال الفترة وعند جمع هذه الوحدات مع وحدات أول الفتـرة نتحصـل على عدد الوحدات المتاحة للبيع خلال الفترة.

شكل (9-3)

بطاقة صنف بضاعة

التاريخ	بيان	وارد / مشتريات			صادر / مبيعات			الرصيد		
		كمية	سعر	قيمة	كمية	سعر	قيمة	كمية	سعر	قيمة
1/1	رصيد							500	4	2000
1/5	مشتريات	200	4	800				700	4	2800
1/7	مردودات مشتريات	(50)	4	(200)				650	4	2600
1/10	مبيعات				300	4	1200	350	4	1400
1/15	مشتريات	400	4	1600				750	4	3000
1/20	مبيعات				350	4	1400	400	4	1600
1/21	مردودات مبيعات				(100)	4	(400)	500	4	2000
1/25	مشتريات	250	4	1000				750	4	3000
1/30	مبيعات				400	4	1600	350	4	1400
		800		3200	950		3800			

كمية الوحدات المشتراه

تكلفة الوحدات المشتراه

كمية الوحدات المباعة

تكلفة الوحدات المباعة

كمية الوحدات المتبقية
(رصيد آخر الشهر)

تكلفة الوحدات المتبقية
(تكلفة بضاعة آخر المدة)

مقارنة بين النظامين :

فيما يلي مقارنة من حيث المعالجة المحاسبية بين نظام الجرد الدوري ونظام الجــرد المستمر :

العملية	نظام الجرد الدوري	نظام الجرد المستمر
1 . شراء بضاعة	×× حـــ/ المشتريات ×× حـــ/ المصرف	×× حـــ / المخازن ×× حـــ/ المصرف
2 . رد مشتريات	×× حـــ/ المصرف ×× حـــ/ م. مشتريات	×× حـــ / المصرف ×× حـــ/ المخازن
3 . مبيعات بضاعة	×× حـــ/ المصرف ×× حـــ/ المبيعات	×× حـــ / المصرف ×× حـــ/ المبيعات ×× حـــ / تكلفة المبيعات ×× حـــ/ المخازن
4 . رد مبيعات	×× حـــ/ م. مبيعات ×× حـــ/ المصرف	×× حـــ / م. مبيعات ×× حـــ/ المصرف ×× حـــ / المخازن ×× حـــ/ تكلفة المبيعات
5 . مصروفات نقل مشتريات	×× حـــ/ مصروفات نقل مشتريات ×× حـــ/ المصرف	×× حـــ / المخازن ×× حـــ/ المصرف
6 . إقفال بضاعة أول المدة	×× حـــ/ ملخص الدخل ×× حـــ/ بضاعة أول المدة	لا يجرى قيد
7 . إثبات بضاعة آخر المدة	×× حـــ/ بضاعة آخر المدة ×× حـــ/ ملخص الدخل	لا يجرى قيد

ثانيا : تحديد تكلفة المخزون "تقييم المخزون"

افترضنا في نقاشنا السابق أن سعر التكلفة ثابت (سعر الشراء) خلال السنة ، وبالتالي تم استخدام نفس السعر (4) في تحديد تكلفة بضاعة أول الفترة وتكلفة المشتريات خـــلال الفترة وكذلك تكلفة الوحدات التي تباع . غير انه في الحياة العملية يتم شــراء أي صـــنف من البضاعة في فترات متتالية وبأسعار غير ثابتة من فتـــرة لأخـــرى (بالزيـــادة اغلـــب الأحيان). وبالتالي تكون هناك مشكلة أمام المحاسب تتلخص في السؤالين التاليين :-

- ما هو السعر الذي يستخدم في تحديد تكلفة البضاعة المباعة ؟
- ما هو السعر الذي يستخدم في تحديد تكلفة الوحدات المتبقية من البضاعة ؟

وللإجابة على هذين السؤالين ، هناك عدة طرق تستخدم لتحديد تكلفة المخزون ، وهى ما يطلق عليها طرق تقييم المخزون وهى ما يلي :

1- طريقة سعر التكلفة الفعلي
2- طريقة الوارد أولا صادر أولا
3- طريقة الوارد أخيرا صادر أولا
4- طريقة متوسط سعر التكلفة

ولتوضيح كيفية استخدام طرق التقييم هذه ، نسوق المثال التالي والخاص بحركة الصنف (أ) من البضاعة لبيان تكلفة المخزون من البضاعة في كل نظام من نظامي المخازن :

مثال : فيما يلي حركة الصنف (أ) من المخزون خلال شهر يناير :-

بيان	الكمية بالوحدات	تكلفة الوحدة	سعر البيع
1/1 رصيد	100 وحدة	10 دينار	-
1/5 مشتريات	200	11	-
1/10 مبيعات	150	-	20 دينار
1/15 مشتريات	200	12	-
1/20 مبيعات	200		20
1/25 مشتريات	100	13	-
1/30 مبيعات	50	-	20

تقييم المخزون عند إتباع نظام المخازن الدوري (الفعلي)

كما أسلفنا انه في هذا النظام يتم تحديد وحدات المخزون من البضاعة المتبقية في نهاية الفترة وذلك عن طريق الجرد الفعلي (الحصر الفعلي) . ومن خلال المعلومات المعطاة في المثال أعلاه يتضح أن عدد الوحدات المتبقية في آخر الفترة هي 200 وحدة ، احتسبت كالآتي :-

	وحدات في بضاعة أول المدة	100 وحدة
+	وحدات مشتراه خلال الفترة	500
=	وحدات معدة للبيع خلال الفترة	600 وحدة
-	وحدات مباعة خلال الفترة	400
=	وحدات في بضاعة آخر الفترة	200 وحدة

لاحظ أن وحدات آخر الفترة تم تحديدها عن طريق الجرد الفعلي وليس بالطريقة التي عملت أعلاه . ولذلك دعنا نفترض أن نتيجة الجرد الفعلي كانت 200 وحدة من المخزون.

والآن نستخدم الطرق المختلفة في تحديد تكلفة هذه الوحدات المتبقية .

(1) طريقة سعر التكلفة الأصلي :

في الحالات التي يمكن فيها تمييز وحدات المخزون ومعرفة سعر شراء كل وحدة منها ، وذلك أما عن طريق فواتير الشراء أو عن طريق السعر الملصق على كل وحدة ، فإنه يمكن تحديد تكلفة المخزون باستخدام هذه الطريقة . وتستخدم هذه الطريقة عادة في تحديد تكلفة البضائع غالية الثمن والتي يمكن تمييزها . مثال ذلك السيارات ، الآلات ، الثلاجات....

فإذا افترضنا أن الوحدات المتبقية تكلفتها الفعلية هي كما يلي :

50 وحدة من مشتريات يوم 1/25 أي 13 دينار / الوحدة

100 وحدة من مشتريات يوم 1/5 أي 11 دينار / الوحدة

50 وحدة من رصيد أول الفترة يوم 1/1 أي 10 دينار / الوحدة

فإن تكلفة المخزون تكون 2250 دينار ، حسبت كما يلي :

تكلفة المخزون = (50 ×13) + (100 ×11) + (50 ×10)

= 650 + 1100 + 500

= 2250 دينار

ويمكن إيجاد تكلفة المبيعات كما يلي :

تكلفة بضاعة أول المدة	1000 دينار
تكلفة المشتريات خلال الفترة	5900 دينار
تكلفة بضاعة معدة للبيع	6900 دينار
تطرح تكلفة بضاعة آخر المدة	(2250)بنار
تكلفة بضاعة مباعة	4650 دينار

(2) طريقة الوارد أولا صادر أولا :

هذه الطريقة تفترض أن السلع المشتراه أولا تصرف أو تباع أولا ، حيث تسعر السلع المنصرفة أو المباعة بأسعار أقدم المشتريات ، وبالتالي يتم تسعير (تحديد تكلفة) السلع

المتبقية في آخر الفترة بأحدث الأسعار على افتراض أنها تمثل آخر السلع المشتراه خلال الفترة . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة يمكن استخدامها بغض النظر عـن التـدفق الفعلي (المادي) للسلع ، أي أن تدفق الأسعار هو الذي يؤخذ في الاعتبار ولـيس التـدفق المادي للسلع.

ونعود الآن إلى كيفية استخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا في تحديد تكلفة الوحـدات المتبقية في مثالنا السابق ، 200 وحدة

عندما تباع الوحدات ويتم تقييمها بأول الأسعار خلال الفترة فهذا يؤدى إلـى أن تقـييم الوحدات التي لم تباع بآخر الأسعار . وكما نرى أن هناك 200 وحدة متبقية فـي نهايـة الفترة ولتحديد تكلفتها نستخدم أسعار آخر 200 وحدة اشتريت . وبالنظر إلى مثالنا نجـد أن آخر عملية شراء تحتوى على 100 وحدة يوم 1/25 سعر الواحدة 13 دينار ثم قبلهـا 200 وحدة اشتريت يوم 1/15 سعر الواحدة 12 دينار وبالتالي تستخدم أسـعار هـاتين العملتين لتحديد تكلفة الوحدات الـ 200 المتبقية وذلك كما يلي : (أنظر آلية عمل هـذه الطريقة في شكل 9-4)

200 وحدة:
- 100 من الوحدات المشتراه في 1/25 بسعر 13 دينار /الوحدة
- \+
- 100 من الوحدات المشتراه يوم 1/15 بسعر 12 دينار / الوحدة

تكلفة المخزون = (100 ×13) + (100 + 12)

= 1300 + 1200

= 2500 دينار

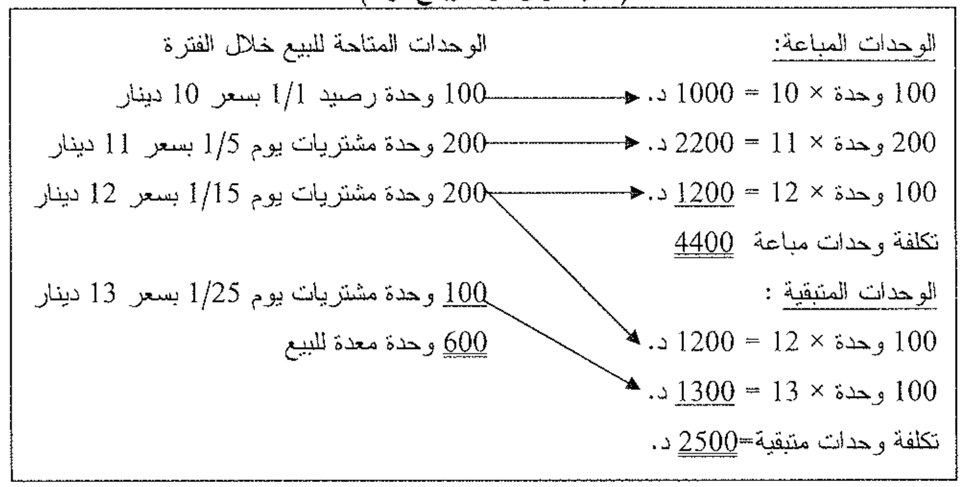
ويمكن إيجاد وتكلفة الوحدات (البضاعة) المباعة كما يلي :

تكلفة بضاعة معدلة للبيع خلال الفترة	6900 دينار
(-) تكلفة بضاعة آخر الفترة	(2500)دينار
تكلفة البضاعة المباعة	4400 دينار

شكل (9-4)

آلية طريقة الوارد أولا صادر أولا

(ما يشترى أولا يباع أولا)



(3) طريقة الوارد أخيرا صادر أولا :

هذه الطريقة تفترض أن السلع المشتراه أخيرا تصرف أو تباع أولا ، حيث تسعر السلع المنصرفة أو المباعة بأسعار احدث المشتريات ، بالتالي يتم تسعير (تحديد تكلفة) السلع المتبقية في آخر الفترة بأقدم الأسعار على افتراض أنها تمثل أول السلع المشتراه خلال الفترة ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة يمكن استخدامها بغض النظر عن التدفق الفعلي (المادي) للسلع ، أي أن تدفق الأسعار هو الذي يؤخذ في الاعتبار وليس التدفق المادي للسلع.

ونعود الآن إلى كيفية استخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا في تحديد تكلفة الوحدات المتبقية في مثالنا السابق ، 200 وحدة عندما تباع الوحدات ويتم تقييمها بأخر الأسعار خلال الفترة فهذا يؤدى بالتالي إلى أن تقيم الوحدات التي لم تباع (المتبقية) بأول الأسعار . وكما نرى أن هناك 200 وحدة متبقية في آخر الفترة ولتحديد تكلفتها نستخدم أسعار أول 200 وحدة اشتريت . وبالنظر في مثالنا نجد أن أول عملية شراء تحتوى على 100 وحدة والمتواجدة في رصيد أول المدة في 1/1 سعر الوحدة 10 دينار وبعدها تؤخذ 100 وحدة مشتريات يوم 1/5 سعر الوحدة 11 دينار ، وبالتالي تستخدم أسعارها في

تحديد تكلفة المخزون (الوحدات المتبقية) على افتراض أنها من أقدم الوحدات المشتراه وذلك كما يلي : (انظر آلية عمل هذه الطريقة في شكل 9-5).

200 وحدة:
- 100 من الوحدات المتواجدة في المخزن في 1/1 بسعر 10 دينار /الوحدة
- +
- 100 من الوحدات المشتراه يوم 1/5 بسعر 11 دينار الوحدة

تكلفة المخزون = (100 × 10) + (100 × 11)

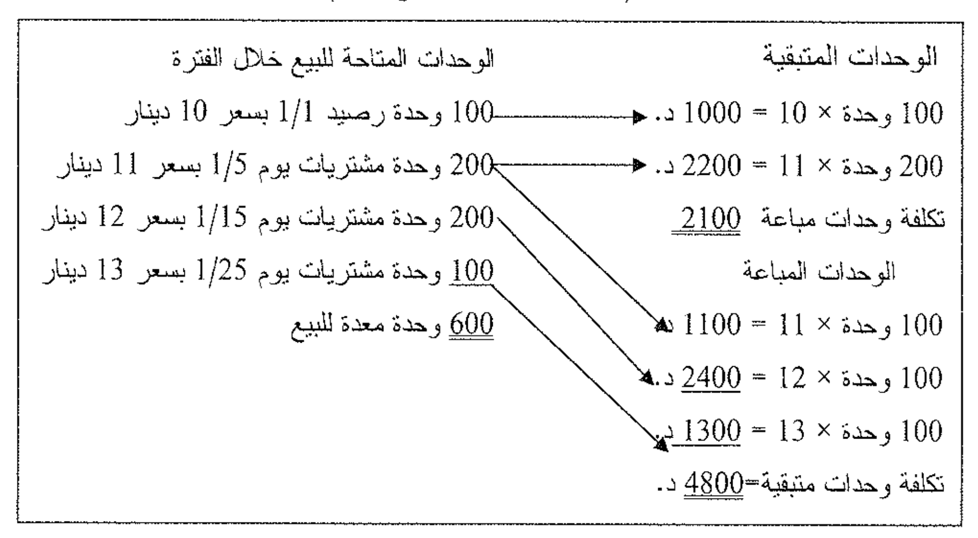
= 1000 +1100

= 2100 دينار

ويمكن إيجاد تكلفة الوحدات (البضاعة) المباعة كما يلي :

تكلفة بضاعة معدة للبيع خلال الفترة	6900 دينار
(-) تكلفة بضاعة آخر الفترة	(2100) دينار
تكلفة البضاعة المباعة	4800

شكل (9-5)
آلية طريقة الوارد أخيرا صادر أولا
(ما يشترى أخيرا يباع أولا)



(4) طريقة متوسط سعر التكلفة :

تبعا لهذه الطريقة يتم احتساب متوسط لسعر التكلفة وذلك بقسمة تكلفة الوحدات المعدة للبيع خلال الفترة على عدد الوحدات المعدة للبيع خلال الفترة ، ثم يستخدم هذا المتوسط في تحديد تكلفة الوحدات المتبقية آخر الفترة وذلك بضرب عدد الوحدات المتبقية في متوسط سعر التكلفة .

وبالرجوع إلى مثالنا نجد أنه :

- إجمالي تكلفة الوحدات المعدة للبيع خلال الفترة 6900 دينار
- إجمالي عدد الوحدات المعدة للبيع خلال الفترة 600 وحدة

متوسط سعر التكلفة $\frac{6900}{600} = 11.500$ دينار

11.500
6900
600

وباستخدام هذا المتوسط نجد أن تكلفة بضاعة آخر الفترة هي :

$200 \times 11.500 = 2300$ دينار

ويمكن بعد ذلك إيجاد تكلفة الوحدات المباعة بإحدى طريقتين :

(أ) تكلفة وحدات معدة للبيع خلال الفترة 6900 دينار

(-) تكلفة وحدات متبقية آخر الفترة 2300 "

تكلفة وحدات مباعة 4600 دينار

(ب) عدد الوحدات المعدة للبيع خلال الفترة 600 وحدة

عدد الوحدات المتبقية في آخر الفترة (200)

عدد الوحدات المباعة خلال الفترة 400 وحدة

تضرب في متوسط سعر التكلفة × 11.5 دينار

تكلفة الوحدات المباعة 4600 دينار

تقييم المخزون عند إتباع نظام المخازن المستمر

وفقا لهذا النظام يمكن معرفة تكلفة البضاعة المتبقية وتكلفة البضاعة المباعة في أي وقت ، حيث يتم إدخال الوحدات المشتراه في خانة الوارد من بطاقة الصنف مع التكلفة الخاصة بها ويتم إدخال الوحدات التي تباع في خانة الصادر مع التكلفة الخاصة بها ،وبالتالي ينتج الرصيد كمية وقيمة في الخانة المخصصة لذلك . لاحظ أن تواريخ الشراء والبيع لها أهميتها عند أتباع نظام الجرد المستمر .

وفيما يلي نستعرض الطرق التالية باستخدام نفس المثال السابق

1- طريقة الوارد أولا صادر أولا

2- طريقة الوارد أخيرا صادر أولا

3- طريقة المتوسط المتحرك

1) طريقة الوارد أولا صادر أولا

كما أسلفنا أن هذه الطريقة تفترض أن الذي يرد أولا يتم بيعه أولا ، وبالتالي تستخدم الأسعار القديمة في تحديد تكلفة الوحدات التي تباع ثم يليها الأسعار الأحدث وهكذا . والشكل رقم (9-6) يمثل بطاقة صنف في نظام الجرد المستمر .

ملاحظات على شكل رقم (9-6)

1) كل عملية شراء توضع أولا في خانة الوارد (كمية وسعر وتكلفة) ثم توضع في خانة الرصيد على حدها (كمية وسعر وتكلفة) يلي الوحدات السابقة لها . أي ترتب في خانة الرصيد حساب ورودها . ولا يجب جمع الوحدات المشتراه حديثا على الوحدات السابقة لان أسعارها تختلف وبذلك تسهل عملية التسعير للوحدات التي تباع.

2) كل وحدات تباع يجب أن تقيم حسب الأسعار القديمة أولا ثم تستخدم الأسعار التالية لها إذا اقتضى الأمر ذلك . فمثلا في حالة مبيعات يوم 1/10 (والتي كانت 150 وحدة) فلقد تم تقييم الـ 100 وحدة الأولى بأسعار 1/1 ثم تم تقييم الـ 50 وحدة التالية بأسعار 1/5

3) لاحظ أنه عند كل عملية شراء يتم ترتيب الوحدات المتاحة للبيع في خانة الرصيد حسب ورودها (أي الأقدم فالأحدث) وذلك حتى تسهل عملية تقييم الوحدات التي ستباع.

4) في نهاية الشهر وبعد آخر عملية بيع نجد أن خانة الرصيد تحتوى على100 وحدة من مشتريات يوم1/15 وبسعر 12 دينار وكذلك على 100وحدة من مشتريات يوم1/25 وبسعر 13دينار وبالتالي فان تكلفة المخزون في آخر المدة هي: $[(100 \times 12) + (100 \times 13)] = 2500$ دينار

5) لاحظ أن تكلفة الوحدات المباعة في نهاية الفترة هي عبارة عن حاصل جمع عمود التكلفة في خانة المبيعات (الصادر) والتي تساوى 4400 دينار .

شكل (9-6)

الوارد أولا صادر أولا – نظام الجرد المستمر

بطاقة صنف

التاريخ	بيان	وارد / مشتريات			صادر / مبيعات			الرصيد		
		كمية	سعر	قيمة	كمية	سعر	قيمة	كمية	سعر	قيمة
1/1	رصيد							100	10	1000
1/5								100	10	1000
	مشتريات	200	11	2200				200	11	2200
1/10	مبيعات 150 وحدة				100	10	1000	150	11	1650
					50	11	550			
								150	11	1650
1/15	مشتريات	200	12	2400				200	12	2400
1/20	مبيعات 200 وحدة				150	11	1650	150	12	1800
					50	12	600			
								150	12	1800
1/25	مشتريات	100	13	1300				100	13	1300
1/30	مبيعات 50 وحدة				50	12	600	100	12	1200
								100	13	1300
	تكلفة المبيعات						4400			

تكلفة المخزون 2500

2) طريقة الوارد أخيرا صادر أولا:

كما سبق أن أسلفنا أن هذه الطريقة تفترض أن الذي يرد أخيرا يتم بيعه أولا ، وبالتالي تستخدم الأسعار الجديدة في تحديد تكلفة الوحدات التي تباع ثم التي قبلها ، وهكذا. والشكل رقم (9-7) يمثل بطاقة صنف في نظام الجرد المستمر

شكل (9-7)

الوارد أخيرا صادر أولا - نظام الجرد المستمر

بطاقة صنف

التاريخ	بيان	وارد / مشتريات			صادر / مبيعات			الرصيد		
		كمية	سعر	قيمة	كمية	سعر	قيمة	كمية	سعر	قيمة
1/1	رصيد							100	10	1000
1/5								100	10	1000
	مشتريات	200	11	2200				200	11	2200
1/10	مبيعات 150 وحدة				150	11	1650	100	10	1000
								50	11	550
1/15								100	10	1000
	مشتريات							50	11	550
		200	12	2400				200	12	2400
1/20	مبيعات 200 وحدة				200	12	2400	100	10	1000
								50	11	550
								100	10	1000
								50	11	550
1/25	مشتريات	100	13	1300				100	13	1300
1/30	مبيعات 50 وحدة				50	13	650	100	12	1200
								50	11	550
								50	13	650
	تكلفة المبيعات						4700			
								تكلفة المخزون		2200

ملاحظات على شكل رقم (9-7)

1) نفس الملاحظة على شكل (9-6)

2) كل وحدات تباع تقيم حسب الأسعار الحديثة أولا ثم تستخدم الأسعار التي قبلها إذا اقتضى الأمر ذلك . فمثلا في حالة المبيعات التي تمت يوم 1/10 (والتي كانت 150 وحدة) فلقد ثم استخدام أسعار 1/5 فقط لان الوحدات المشتراه في

1/5 أكثر من الوحدات التي بيعت يوم 1/10 وهذا واضح من الرصيد الذي تبقى وهو 50 وحدة وبسعر 11 دينار .

3) نفس الملاحظة على شكل (9-6)

4) في نهاية الشهر وبعد آخر عملية بيع نجد أن خانة الرصيد تحتوى على 100 وحدة من رصيد الوحدات في 1/1 وبسعر 10 دينار ، و50 وحدة من مشتريات 1/5 وبسعر 11 دينار وكذلك على 50 وحدة من مشتريات 1/25 وبسعر 13 دينار ، وبالتالي فان تكلفة المخزون في نهاية الفترة هي :

$$[\ (10 \times 100\ ) + (11 \times 50) + (13 \times 50)\ ] = 2200$$ دينار

5) لاحظ أن تكلفة الوحدات المباعة في نهاية الفترة هي عبارة عن حاصل جمع عمود التكلفة في خانة المبيعات (الصادر) والتي تساوى 4700 دينار .

3) طريقة المتوسط المتحرك:

وتبعا لهذه الطريقة يتم احتساب متوسط التكلفة بعد كل عملية شراء ،حيث تجمع الوحدات المشتراه على الوحدات المتاحة للبيع (الوحدات السابقة) وكذلك تجمع تكلفة الوحدات المشتراه على تكلفة الوحدات السابقة . ويتحدد متوسط التكلفة المتحرك كما يلي:

$$\text{متوسط التكلفة المتحرك} = \frac{\text{تكلفة الوحدات المتواجدة + تكلفة الوحدات المشتراة}}{\text{عدد الوحدات المتواجدة + عدد الوحدات المشتراة}}$$

ويستخدم هذه المتوسط في تحديد تكلفة الوحدات التي تباع إلى أن تتم عملية شراء جديدة وعندها يعاد احتساب متوسط التكلفة بالطريقة التي اشرنا إليها أعلاه . وبمعنى آخر أن متوسط التكلفة يستخدم في تقييم الوحدات المباعة طالما انه ليس هناك مشتريات جديدة. ولكن عند ورود مشتريات جديدة يجب إعادة احتساب المتوسط وهكذا . والشكل رقم (9-8) يمثل بطاقة صنف في نظام الجرد المستمر.

شكل (9-8)
المتوسط المتحرك – نظام الجرد المستمر
بطاقة صنف

التاريخ	بيان	وارد / مشتريات			صادر / مبيعات			الرصيد		
		كمية	سعر	قيمة	كمية	سعر	قيمة	كمية	سعر	قيمة
1/1	رصيد							100	10	1000
1/5	مشتريات	200	11	2200				300	10.67	3200
1/10	مبيعات				150	10.67	1600	150	10.67	1600
1/15	مشتريات	200	12	2400				350	11.43	4000
1/20	مبيعات				200	11.43	2286	150	11.43	1714
1/25	مشتريات	100	13	1300				250	12.06	3014
1/30	مبيعات				50	12.06	603	200	12.06	2411
	تكلفة المبيعات						4489			

تكلفة المخزون ←

ملاحظات على شكل رقم (9-8)

1) عند ورود مشتريات جديدة يعاد احتساب المتوسط المتحرك ويستخدم في تقييم (تحديد تكلفة) الوحدات المباعة حتى ترد مشتريات أخرى ولهذا سمى بالمتحرك.

2) بعد كل عملية شراء يتم تعديل الرصيد (كمية وقيمة) وبالتالي فإن الرصيد يمثل رقم واحد فقط بخلاف الطريقتين السابقتين ، حيث الرصيد لا يعدل وتبقى المشتريات مرتبة حسب ورودها في خانة الرصيد.

3) تكلفة المخزون في آخر الفترة هي 2411 دينار وعدد الوحدات 200 وحدة

4) تكلفة الوحدات المباعة هي حاصل جمع محدد التكلفة في خانة الصادر وهى 4489 دينار .

5) تكلفة البضاعة المعدة للبيع خلال الفترة هي 6900 دينار (2411 + 4489)

6) نظرا لوجود كسور عشرية عند احتساب المتوسط فإن التكلفة مقربة إلى اقرب عدد صحيح .

أساس التكلفة أو السوق أيهما اقل

إن المبدأ الأساسي لتقييم مخزون البضاعة هو مبدأ التكلفة ، حيث يقصد بالتكلفة ثمن الشراء مضافا إليه جميع المصروفات التي تنفق على البضاعة المشتراه حتى وصولها مخازن الشركة .

ولذلك يجب أن يظهر مخزون البضاعة في القوائم المالية بثمن التكلفة ، هذه هي القاعدة العامة ، ولكن لكل قاعدة شواذ ، فإذا كان سعر السوق للبضاعة اقل من سعر التكلفة فيجب أن يظهر مخزون البضاعة مقيم بسعر السوق في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل . وسعر السوق (أو سعر الاستبدال كما يسمى أحيانا) هو سعر شراء نفس النوع من البضاعة في سوق الشراء (وليس سوق البيع) . وبالتالي يجب أن تقيم البضاعة بالتكلفة إلا إذا كان سعر السوق اقل من سعر التكلفة ، وعندها يجب أن يقيم المخزون بسعر السوق عند تبويبه على القوائم المالية ، أي تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل .

وإتباع أساس التكلفة أو السوق أيهما اقل في تقييم مخزون بضاعة آخر المدة هو تطبيق لمبدأ محاسبي مهم إلا وهو مبدأ الحيطة والحذر والذي ينص على عدم اتخاذ أي ربح في الحسبان إلا عند تحققه فعلا والاحتياط لأي خسارة .

وعند استخدام أساس التكلفة أو السوق أيهما اقل قد تقوم بعض الشركات بتطبيقه على كل صنف من البضاعة على حده وقد تقوم بعض الشركات الأخرى بتطبيقه على إجمالي الأصناف . ففي الحالة الأولى يقارن سعر التكلفة بسعر السوق لكل صنف وتؤخذ القيمة الأقل ، وبعد الانتهاء من استعراض جميع الأصناف تجمع القيم الأقل (سواء تكلفة أو سوق) وينتج عن ذلك تكلفة المخزون الواجب إظهاره على القوائم المالية .

أما في الحالة الثانية فتحسب قيمة الأصناف على أساس سعر التكلفة مرة وعلى أساس سعر السوق مرة أخرى ثم تجمع محتويات كل أساس تقييم ويقارن المجموعين ويؤخذ المجموع الأقل تبعا لأساس التكلفة أو السوق أيهما اقل ولتوضيح ذلك نفترض المعلومات التالية والخاصة بمخزون البضاعة لشركة ما :

الصنف	الكمية	سعر التكلفة	سعر السوق
أ	100 وحدة	10 دينار	11 دينار
ب	50 "	9 "	8 "
ج	90 "	8 "	7 "
د	80 "	6 "	7 "
هـ	70 "	8 "	6 "

وتبعا للحالة الأولى وذلك بأخذ كل صنف على حده ومقارنة سعر التكلفة والسوق، فهذا يبدو كما يلي :

الصنف	التكلفة	السوق	أيهما أقل
أ	1000 دينار	1100 دينار	1000دينار
ب	450 "	400 "	400 "
ج	720 "	630 "	630 "
د	480 "	560 "	480 "
هـ	560 "	560 "	420 "
	3210دينار		2930دينار

وبالمقارنة بين إجمالي رقم التكلفة 3210 دينار وبين إجمالي القيم الأقل 2930 دينار يتضح أن هناك خسارة متوقعة بسبب هبوط أسعار البضاعة قدرها 280 دينار، وبالتالي يعمل القيد التالي لتكوين مخصص هبوط أسعار البضاعة :

280		حـ/ خسارة هبوط أسعار بضاعة
	280	حـ/ مخصص هبوط أسعار بضاعة

أما تبعا للحالة الثانية والتي تقارن بين إجمالي التكلفة وإجمالي السوق فهي كما يلي:-

الصنف	التكلفة	السوق
أ	1000دينار	1100دينار
ب	450 "	400 "
ج	720 "	630 "
د	480 "	560 "
هـ	560 "	420 "
	3210 دينار	3110 دينار

وبالمقارنة بين إجمالي التكلفة 3210 دينار وبين إجمالي السوق 3110 دينار يتضح ان هناك خسارة متوقعة بسبب هبوط أسعار البضاعة قدرها 100 دينار ، وبالتالي يعمل القيد التالي لتكوين مخصص هبوط أسعار البضاعة :

100		حـ/ خسارة هبوط أسعار بضاعة
	100	حـ/ مخصص هبوط أسعار بضاعة

وأي من الطريقتين السابقتين مقبولتين شريطة الثبات على أحداهما في كل مرة . ويتم إقفال خسائر هبوط الأسعار في ملخص الدخل ، أما رصيد مخصص هبوط أسعار البضاعة فيظهر مطروحا من رصيد المخزون في قائمة المركز المالي وذلك كما يلي :

××		نقدية
	×××	استثمارات قصيرة الأجل
××	(×××)	مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
	×××	مدينون
××	(×××)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
	××	مخزون بضاعة
××	(××)	مخصص هبوط أسعار بضاعة

عجز أو زيادة المخزون

لقد سبق أن اشرنا إلى أن إتباع نظام المخازن (الجرد) المستمر لا يغنى عن ضرورة إجراء الجرد الفعلي للبضاعة بالمخازن ، والغرض من ذلك هو مقارنة الوجود الفعلي للأصناف المختلفة من البضاعة بما هو مثبت بالدفاتر (بطاقات الصنف) ومن ثم إجراء أي تسويات من شأنها تعديل البطاقات طبقاً لما هو موجود فعلا. فقد يكون هناك عجزاً في المخزون كأن تكون الكمية الفعلية لصنف معين اقل من الكمية المثبتة ببطاقة ذلك الصنف ،أو أن تكون هناك زيادة في المخزون كأن تكون الكمية الفعلية لصنف معين أكثر من تلك المثبتة بالدفاتر (بطاقة الصنف) .

ولمعالجة العجز والزيادة في المخزون يفتح حساب يسمى بهذا الاسم وتثبت فيه هذه الفروق على أن يقفل رصيد هذا الحساب في تكلفة البضاعة المباعة بدلا من إظهاره كبند سالب (مدين) أو موجب (دائن) في قائمة الدخل .

ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي :

مثال :

عند الانتهاء من عمليات الجرد لمخزون البضاعة وبعد مقارنة الكميات الفعلية (حسب الجرد) بالكميات المثبتة بالبطاقات اتضحت الفروق التالية لبعض الأصناف:

الصنف	الجرد الفعلي	حسب الدفاتر	(عجز) أو زيادة	سعر	التكلفة
أ	1000 وحدة	1010وحدة	(10)	10	(100)
ب	3000 "	2990 "	10	5	50
ج	4000 "	4015 "	(15)	8	(120)
د	2500 "	2510 "	(10)	11	(110)
هـ	1800 "	1810 "	(10)	12	(120)
					(400)

يتضح أن هناك عجز صافي قيمته 400 دينار حيث أن العجز الإجمالي 450 دينار والزيادة كانت 50 دينارا وبالتالي يكون قيد التسوية للعجز والزيادة كما يلي :

مدين	دائن	البيان
450		حـ/ عجز أو زيادة المخزون
	450	حـ/ المخازن
		100 صنف أ
		120 صنف ج
		110 صنف د
		120 صنف هـ
		تسوية العجز في الأصناف أ ، ج ، د، هـ

مدين	دائن	البيان
50		حـ/ المخازن
	50	حـ/ عجز أو زيادة المخزون
		تسوية الزيادة في الصنف (ب)

ويظهر حساب عجز أو زيادة المخزون كما يلي

منه		حـ/ عجز وزيادة المخزون		له
450	حـ/ المخازن		50	حـ/ المخازن
			400	مرحل
450			450	
400	منقول		400	حـ/ تكلفة المبيعات

وقد تم إقفال الحساب في تكلفة المبيعات حيث كان قيد الإقفال كما يلي :

400		حـ/ تكلفة المبيعات
	400	حـ/ عجز أو زيادة المخزون

أسئلة وتدريبات

1.9) أشرح المقصود بمخزون البضاعة .

2.9) أكمل ما يلي :

	تشمل في بضاعة آخر المدة	
	نعم	لا
أ - بضاعة أمانة لدى وكيل الشركة	________	________
ب- بضاعة أمانة من موكل الشركة	________	________
جـ- بضاعة في أحد فروع الشركة للبيع	________	________
د - بضاعة في المعارض	________	________
هـ- بضاعة لدى الشركة لبيعها نظير عمولة	________	________
و - بضاعة بالمخازن في انتظار ردها للمورد نظرا لعدم مطابقتها للمواصفات	________	________
ز- بضاعة بالطريق مشتراه بشرط التسليم محل البائع	________	________

3.9) شركة تقوم باستيراد وبيع المواد الغذائية ، بين فيما يلي ما يدخل ضمن البضاعة ومالا يدخل ضمنها وذلك بوضع علامة(√) أو علامة (×) في المكان المناسب.

( ) أ- شراء سيارة لاستخدامها في نقل البضائع
( ) ب- شراء شحنة معلبات من مصنع تعليب الفواكه
( ) جـ- شراء مكيفات للمكاتب
( ) د- شراء سلع تموينية
( ) هـ- شراء أرفف للمحلات التابعة للشركة
( ) و- شراء وقود وزيوت

9 . 4) حدثت العمليات التالية في شركة تجارية تتبع نظام الجرد الدوري ، بين أي منها تدخل ضمن حساب المشتريات (أي يجعل حساب المشتريات مدينا بهـا) وذلـك بوضع علامة (√)أو علامة (×) في المكان المناسب :

( ) أ - شراء سلع تموينية
( ) ب- شراء قرطاسية لاستخدامها في أعمالها الإدارية.
( ) جـ- شراء قطع غيار للسيارات المستخدمة.
( ) د - شراء قطعة ارض.
( ) هـ- استلام بضاعة من موكل الشركة.
( ) و - شراء نضائد وإطارات للسيارات المستخدمة.
( ) ز - شراء مأكولات ولوازم أطفال.
( ) ح - شراء معلبات مختلفة.

9 . 5) قارن بين نظامي المخازن المستمر والمخازن الدوري

9 . 6) لماذا يفضل نظام المخازن المستمر على نظام المخازن الدوري ؟

9 . 7) عرف ما يلي :

أ - طريقة الوارد أولا صادر أولا
ب- طريقة الوارد أخيرا صادر أولا

9 . 8) بافتراض إتباع نظام المخازن الدوري فما هي القيود النموذجيـة لإثبـات كـل من العمليات التالية (نموذجيه تعني بدون أرقام)

أ - شراء بضاعة على الحساب
ب- رد بضاعة ثم شرائها نقدا

جـ- بيع بضاعة على الحساب

د - رد بضاعة مباعة نقدا

هـ- دفع مصروفات نقل مشتريات

و - قيود التسوية اللازمة :

1- لإثبات بضاعة آخر المدة 2- إقفال بضاعة أول المدة

9.9) بافتراض إتباع نظام المخازن المستمر فما هي القيود النموذجية لإثبات العمليات التالية :

أ - شراء بضاعة نقدا.

ب- رد بضاعة مشتراه على الحساب.

جـ- بيع بضاعة على الحساب.

د - رد بضاعة مباعة على الحساب.

هـ- دفع مصروفات جمركية على المشتريات.

و - عجز المخزون وإقفاله.

10.9) اشرح أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل ؟

11.9) ضع علامة (√) أو علامة (×) مشيرا إلى صحة أو عدم صحة كل عبارة من العبارات الآتية :

( ) 1- كلما زادت تكلفة بضاعة آخر المدة ، كلما أدى ذلك إلى نقص تكلفة البضاعة المباعة .

( ) 2- كلما نقصت تكلفة البضاعة المباعة كلما أدى ذلك إلى زيادة إجمالي الدخل.

( ) 3- إذا أضيفت تكلفة بضاعة آخر المدة إلى تكلفة البضاعة المباعة ينتج عن ذلك تكلفة البضاعة المعدة للبيع.

( ) 4- في حالة عدم وجود بضاعة أول المدة ، فإن تكلفة المشتريات خلال الفترة تكون مساوية لتكلفة البضاعة المعدة للبيع.

( ) 5- عند إتباع نظام المخازن المستمر ، فإن تكلفة البضاعة المباعة لا يمكن معرفتها إلا عن طريق الجرد الفعلي للمخزون .

( ) 6- في حالة إتباع نظام المخازن المستمر فإن قيد شراء البضاعة يكون كالتالي :

xx		حـــ/ المشتريات
	xx	حـــ/ المصرف

( ) 7- عند إتباع طريقة الوارد أولا صادر أولا ، فإن بضاعة آخر المـــدة يتم تسعيرها بأقدم الأسعار.

( ) 8- عند إتباع طريقة الوارد أخيرا صادر أولا فإن الوحدات المباعة أو المنصرفة من المخازن يتم تسعيرها بأحدث الأسعار .

( ) 9- في حالة وجود بضاعة بالطريق عند إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة فإن هذه البضاعة يجب شملها ضمن بضاعة آخر المدة للمشـــترى خصوصا إذا كان الإنفاق ينص على أن التسليم محل المشترى.

( ) 10- في حالة وجود بضاعة أمانة في مخازن الشـــركة عنـــد إعـــداد القوائم المالية في نهاية السنة فإن هذه البضاعة يجب إلا تشمل ضـــمن بضاعة آخر المدة للشركة .

9.12) فيما يلي بعض البيانات الخاصة بالسلعة (س) خلال شهر يناير :

أول يناير	رصيد	12 وحدة	بسعر 15 دينار
16 يناير	مشتريات	8 "	بسعر 16 "
24 يناير	مشتريات	15 "	بسعر 18 "
30 يناير	مشتريات	10 "	بسعر 20 "

وبعد إجراء الجرد الفعلي اتضح وجود 14 وحدة بالمخازن ، المطلوب :

احتساب تكلفة المخزون في نهاية الشهر طبقا للطرق الآتية :

1- الوارد أولا صادر أولا

2- الوارد أخيرا صادر أولا

3- متوسط أسعار الشراء

13.9) باستخدام البيانات التالية للأصناف المختلفة من البضاعة المطلوب تحديد الرقم الذى يظهر في قائمة المركز المالي بطريقتين :

الصنف	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	سعر السوق للوحدة
أ	1000	1 دينار	1.5 دينار
ب	1500	4 "	4.5 "
جـ	2000	6 "	5 "
د	2500	8 "	7 "

14.9) كانت المعلومات الخاصة برصيد أول المدة والمشتريات الخاصة بالسلعة ص خلال شهر يناير كما يلي :

1/1	رصيد	8 وحدات	بسعر 10 دينار
1/5	مشتريات	12 "	بسعر 11 "
1/15	مشتريات	16 "	بسعر 12 "
1/20	مشتريات	15 "	بسعر 13 "
1/25	مشتريات	18 "	بسعر 14 "

وعند إجراء الجرد الفعلي اتضح وجود 30 وحدة من السلعة ص في نهاية الفترة

المطلوب : احتساب تكلفة المخزون وتكلفة البضاعة المباعة وذلك باستخدام الطرق الآتية:

1- الوارد أولا صادر أولا.
2- الوارد أخيرا صادر أولا.
3- متوسط أسعار الشراء.

15.9) الآتي بيانات عن المشتريات والمبيعات ومخزون أول المدة الخاصة بالسلعة(س) خلال شهر يناير :

المشتريات	
1 يناير (رصيد)	100 × 5.000 دينار
4 "	300 × 5.100 "
11 "	400 × 5.000 "
18 "	200 × 4.750 "
26 "	600 × 4.500 "
30 "	300 × 4.300 "

المبيعات	
5 يناير	300 وحدة
12 "	200 "
27 "	700 "
28 "	100 "

المطلوب :

تحديد تكلفة المخزون وتكلفة البضاعة المباعة في نهاية شهر يناير باستخدام طريقة متوسط أسعار الشراء ، بافتراض :

1- أن الشركة تتبع نظام الجرد المستمر
2- أن الشركة تتبع نظام الجرد الدوري

16.9) أظهرت سجلات المخازن لشركة (أ) المعلومات التالية والخاصة بالسلعة (س) [افترض عمليات الشراء والبيع قد تمت حسب ترتيب الأرقام]

	كمية	سعر	قيمة
وحدات معدة للبيع :			
رصيد أول المدة	500	6.000	3000 د.
مشتريات :			
(1)	600	6.100	3660 د.
(3)	600	6.200	3720 د.
(5)	400	6.300	2520 د.
	2100 وحدة		12900 د.
مبيعات			
(2)	900		
(4)	500		
(6)	300		
	1700 وحدة		

المطلوب : إيجاد الآتي :

طريقة التقييم	تكلفة بضاعة آخر المدة	تكلفة البضاعة المباعة
أ) الوارد أولا صادر أولا	----------	----------
ب) الوارد أخيرا صادر أولا	----------	----------
ج) متوسط أسعار الشراء	----------	----------

17.9) شركة لديها 200 وحدة من الصنف (ب) في نهاية الفترة ، وخلال السنة كانت حركة البضاعة الواردة كما يلي :

بيان	الكمية	السعر	القيمة
1/1 رصيد	100 وحدة	0.400 د.	------- د.
3/5 مشتريات	" 300	0.500 د.	------- د.
6/3 مشتريات	" 300	0.600 د.	------- د.
10/8 مشتريات	" 200	0.800 د.	------- د.
12/16 مشتريات	" 100	0.900 د.	------- د.

المطلوب :

1- عند إتباع طريقة الوارد أولا صادر أولا فان :

- تكلفة البضاعة المباعة هي : ________________

- تكلفة البضاعة المتبقية هي :- ________________

2- عند إتباع طريقة الوارد أخيرا صادر أولا فإن :

- تكلفة البضاعة المباعة هي : ________________

- تكلفة البضاعة المتبقية هي : ________________

3- عند إتباع طريقة متوسط أسعار الشراء فإن :

- تكلفة البضاعة المباعة هي : ________________

- تكلفة البضاعة المتبقية هي : ________________

9.18) كانت البضاعة المعدة للبيع خلال الفترة من الصنف (جـ) كما يلي :

رصيد أول المدة 30 " بسعر 18 دينار

عملية الشراء الأولى 50 " بسعر 19 "

عملية الشراء الثانية 25 " بسعر 20 "

علما بان نظام الجرد الدوري هو المتبع ، وان الوحدات المتبقية 20 وحدة

المطلوب : احتساب تكلفة المخزون بثلاث طرق ؟

9.19) باستخدام معادلات قائمة الدخل ، المطلوب إيجار القيم المجهولة بالجدول التالي

والذي يبين قوائم الدخل لشركة لثلاث سنوات متتالية [الأرقام بالدينارات]

البنود	2008	2009	2010
مبيعات	100000	120000	140000
بضاعة أول المدة	10000	؟	؟
مشتريات	؟	80000	؟
معدة للبيع	75000	؟	؟
بضاعة آخر المدة	؟	20000	30000
بضاعة مباعة	60000	؟	؟
إجمالي الدخل	؟	؟	50000

20.9) تتبع شركة (أ) نظام المخازن المستمر وتستخدم طريقة الوارد أولا صادر أولا بخصوص البضاعة ، واليك المعلومات التالية والخاصة بالصنف (ب) والذى تتاجر فيه:

بضاعة أول المدة	100	وحدة بسعر 10 دينار
مشتريات يوم 1/10	150	" بسعر 11 "
مبيعات يوم 1/12	120	"
مشتريات يوم 1/16	100	" بسعر 12 "
مبيعات يوم 1/20	130	"
مشتريات يوم 1/25	180	" بسعر 13 "
مبيعات يوم 1/31	190	"

فإذا علمت أن سعر بيع الوحدة 20 دينار ، فاجب عما يأتي :

أ - قيد المبيعات يوم 1/12

ب- قيد المشتريات يوم 1/25

جـ- تكلفة بضاعة مباعة وتكلفة بضاعة متبقية مبينة على بطاقة صنف

21.9) رصيد أول المدة والمشتريات خلال الشهر من صنف (أ) كانت كما يلي:

صنف (أ)

رصيد 1/1 11.500×15 دينار

مشتريات 1/12 12.000×20 دينار

مشتريات 1/17 11.700×12 دينار

مشتريات 1/26 12.300×16 دينار

وفى نهاية الشهر اتضح أن هناك 18 وحدة متبقية بالمخازن والمطلوب تحديد تكلفتها في نهاية الشهر وكذلك تكلفة الوحدات التي تم بيعها حسب الطرق الآتية:

1- الوارد أولا صادر أولا

2- الوارد أخيرا صادر أولا

30 متوسط أسعار الشراء

22.9) من المعلومات التالية المطلوب احتساب الرقم الذي يقيم به المخزون حسب أساس التكلفة أو السوق أيهما اقل وذلك باستخدام طريقة الإجمالي وطريقة كل صنف على حده مع بيان تبويبه على قائمة المركز المالي في كل حاله:

الصنف	الكمية	تكلفة الوحدة	سعر السوق للوحدة
أ	200	10.500	10.000
ب	100	22.000	22.500
ج	400	15.000	16.000
د	300	21.000	20.000
هـ	200	15.500	15.000

23.9) المعلومات التالية خاصة ببضاعة أول المدة والمشتريات والمبيعات خلال الشهر للصنف (ج) . علما بان الشركة تتبع نظام الجرد المستمر :

1 مايو رصيد	20×15 دينار
5 مايو مبيعات	9 وحدات
15 مايو مشتريات	10 × 21 دينار
18 مايو مبيعات	7 وحدات
25مايو مبيعات	5 وحدات
30 مايو مشتريات	22×15 دينار

والمطلوب : تحديد تكلفة المخزون وتكلفة البضاعة المباعة باستخدام الطرق الثلاث.

24.9) كانت حركة الصنف (جـ) خلال الشهر كما يلي :

رصيد 1/1	10×15 دينار
مبيعات:	
يوم 12	7 وحدات
يوم 18	5 وحدات
يوم 26	8 وحدات
مشتريات:	
يوم 9	11×10 دينار
يوم 20	12×10 دينار

المطلوب :

1) بافتراض إتباع نظام الجرد المستمر فما هي تكلفة المخزون وتكلفة البضاعة المباعة مستخدما ثلاث طرق

2) بافتراض إتباع نظام الجرد الدوري فما هي تكلفة المخزون وتكلفة البضاعة المباعة مستخدما ثلاث طرق

25.9) إليك المعلومات التالية والخاصة بالسلعة س خلال ثلاثة أشهر :

أول ابريل	رصيد	5 × 14 دينار
10 ابريل	مشتريات	10×14.250 دينار
12 ابريل	مبيعات	6 × 20 دينار
27 ابريل	مبيعات	4×20 دينار
6 مايو	مشتريات	8×14.500 دينار
7 مايو	مبيعات	5 ×20 دينار
14 مايو	مبيعات	2×20 دينار
25 مايو	مشتريات	7 × 15 دينار
6 يوينو	مبيعات	6 × 21 دينار
12 يوينو	مبيعات	3 × 21 دينار
15 يونيو	مشتريات	10×15.250 دينار
20 يونيو	مبيعات	5 × 22 دينار

المطلوب :

1) بافتراض إتباع نظام الجرد المستمر فما هي تكلفة البضاعة المباعة والبضاعة المتبقية آخر المدة بإتباع طريقة الوارد أخيرا صادر أولا.

2) إجراء قيود اليومية اللازمة لعمليات الشراء والبيع وتصوير حساب المخازن

3) ما هو إجمالي الدخل من المبيعات

26.9) شركة (أ) تتبع نظام الجرد الدوري والآتي بيان بأرصدة أول المدة والعمليات المتعلقة بأصناف أجهزة الإذاعة المرئية التي تقوم الشركة بالاتجار فيها:

الموديل	رصيد 1/1	دفعات الشراء الأول	الثاني	الثالثة	الجرد الفعلي في 12/31
أ) الكمية بالوحدات	5	6	4	5	7
التكلفة للوحدة	60	63	63	66	-
ب) الكمية بالوحدات	7	8	5	6	6
التكلفة للوحدة	110	109	112	114	-
ج) الكمية بالوحدات	2	4	2	2	3
التكلفة للوحدة	149	145	147	149	-
أد) الكمية بالوحدات	4	4	6	4	4
التكلفة للوحدة	200	205	208	210	-
هـ) الكمية بالوحدات	6	4	6	4	6
التكلفة للوحدة	260	263	270	272	-
و) الكمية بالوحدات	6	4	6	4	6
التكلفة للوحدة	356	351	340	330	-

المطلوب :

1) إيجاد تكلفة رصيد آخر المدة بإتبـاع طريقـة الـوارد أولا صـادر أولا لكـل صنف من الأصناف الستة أعلاه

2) إيجاد تكلفة المبيعات كل صنف

27.9) من الحسابات التالية المطلوب إعداد قائمة الدخل

المبيعات	864000	دينار
المشتريات	597000	دينار
مصروفات تامين	3200	دينار
المخزون في 1/1	32240	دينار
المخزون في 12/31	41630	دينار
مردودات المشتريات	650	دينار
مصروفات استهلاك سيارات	900	دينار
مرتبات رجال البيع	14700	دينار

مصروفات إعلان	2100	دينار
مصروفات مهمات وأدوات	750	دينار
مصروفات بيعية متفرقة	570	دينار

28.9) تقدم شركة بإتباع نظام الجرد المستمر ، وعند نهاية الفترة كانت الأرصدة للأصناف المختلفة كما يلي :-

	حسب الجرد المستمر		حسب الجرد الفعلي
الصنف	وحدة	تكلفة	وحدة
أ	200	1	180
ب	1500	2	1520
جـ	2000	3	1900
د	8000	1	8000
هـ	13000	2	12800
و	500	20	480
ز	9400	5	9495
ح	11000	2	11200
ط	4000	21	3990
ى	5000	10	4995

المطلوب : تحديد العجز أو الزيادة في المخزون مع إثبات القيد اللازم وكذلك قيد الإقفال لحساب عجز وزيادة المخزون.

29.9) إليك بعض المعلومات المأخوذة من دفاتر شركة (أ) خلال سنة 1996 والمتعلقة بالسلعة (ص)

رصيد أول المدة	5000 × 18 دينار
مشتريات	20000 × 18 دينار
مردودات مشتريات	1000 × 18 دينار
مبيعات	18000 × 35 دينار
مردودات مبيعات	100 × 35 دينار

علما بان رصيد آخر المدة حسب الجرد الفعلي كان 5800 وحدة وان إجمالي المصروفات المختلفة عدا الضرائب كانت 250000 دينار

المطلوب :

1) إثبات قيود اليومية والتسويات اللازمة حسب نظام الجرد المستمر ونظام الجرد الدوري جنبا إلى جنب
2) إعداد قائمة الدخل تبعا لكل نظام

30.9) إليك البيانات التالية والتي تتعلق بالسلعة (س) ، بافتراض انه ليس هناك مخزون لآخر المدة وان الشركة تتبع نظام الجرد الدوري :

	المشتريات	المبيعات
الربع الأول	10000 × 2.000 دينار	8000 × 2.75 دينار
	5000 × 2.100 دينار	3000 × 2.800 دينار
الربع الثاني	8000 × 2.100 دينار	6000 × 2.900 دينار
	4000 × 2.250 دينار	4000 × 3.000 دينار
الربع الثالث	9000 × 2.300 دينار	10000× 3.000 دينار
	3000 × 2.400 دينار	2000 × 3.100 دينار
الربع الرابع	5000 × 2.400 دينار	4000 × 3.200 دينار
	8000 × 2.500 دينار	5000 × 3.250 دينار

المطلوب :

احتساب إجمالي الدخل لكل ربع سنة باستخدام كل طريقة من الطرق الآتية :

1) الوارد أولا صادر أولا .
2) الوارد أخيرا صادر أولا.
3) متوسط أسعار الشراء .

الفصل العاشر

الأصول طويلة الأجل

كان الحديث في نقاشنا السابق منصبا على بنود الأصول المتداولة ، أي تلك التي تتحول إلي نقدية في فترة سنة أو دورة تجارية أيهما أطول مثال ذلك بند الاستثمارات قصيرة الأجل وبند المدينون وأوراق القبض وبند المخزون ، بالإضافة إلي البند السريع السيولة ألا وهو بند النقدية ذاته . وفي هذا الفصل سنناقش الأصول غير المتداولة أي الأصول طويلة الأجل والتي تنقسم بدورها إلي التصنيفات التالية :

1- الأصول الثابتة " الملموسة "
2- الأصول غير الملموسة
3- الأصول الاستخراجية (الطبيعية أو المتناقصة)

الأصول الثابتة

الأصول الثابتة هي تلك الأصول التي تتصف أو تتميز بآلاتي :

1- يتم اقتنائها لغرض استخدامها في النشاط المعتاد للشركة وليس لغرض بيعها.
2- لها عمر إنتاجي أطول من السنة.
3- لها كيان مادي ملموس.
4- تعطى منافع وخدمات مستقبلية.
5- أن يكون هناك حق قانوني للانتفاع بها.

تصنيفات الأصول الثابتة :

هناك العديد من التصنيفات التي تندرج تحت بند الأصول الثابتة في الحياة العملية، ولكن أكثرها انتشارا ما يلي :

1- المباني المستخدمة في عمليات الشركة مثل المباني الإدارية ومباني المصنع والمخازن والمستودعات ، شريطة أن تكون ملكا للشركة .

2- السيارات بمختلف أنواعها وأحجامها والتي تستخدم في نقل المستخدمين ونقل بضائع الشركة.

3- الآلات المستخدمة في إنتاج السلع التي تتاجر بها الشركة .

4- الآليات الثقيلة مثل الروافع والجرافات (الكواشيك) وآليات التسوية و ما على شاكلتها من الآليات الثقيلة .

5- الأثاث الخاص بالمكاتب والمساكن ومعسكرات العمل في مواقع المشاريع.

6- الأجهزة الكهربائية والالكترونية والآلات الحاسبة وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الأجهزة التي تستخدم لأغراض الشركة ولها عمر إنتاجي يفوق السنة.

7- الأراضي المقام عليها المباني الإدارية والصناعية والمستغلة لأغراض الشركة.

تكلفة الحصول على الأصول الثابتة

يتم إثبات الأصول الثابتة في الدفاتر بالتكلفة التاريخية ، وتقاس التكلفة التاريخية بما دفع من نقدية أو ما يعادلها لاقتناء أصل ثابت وجعله معدا للغرض الذي اقتنى من أجله ، وبالتالي فإن التكلفة تشتمل على ثمن الشراء (ناقصا الخصم النقدي سواء انتفع به أم لم ينتفع به) بالإضافة إلي مصروفات النقل للداخل والمصروفات الجمركية ومصروفات التركيب والإعداد للإنتاج (في حالة الآلات الإنتاجية). وهذه التكلفة يتم توزيعها على السنوات المستفيدة من خدمات الأصل الثابت عن طريق ما يعرف بالاستهلاك والذي سنناقشه لاحقا في هذا الفصل .

ولتنوع واختلاف مكونات بند الأصول الثابتة ، رأينا أن نستعرض فيما يلي عناصر التكلفة والمصروفات الأخرى والتي تدخل ضمن تحديد أو قياس التكلفة التاريخية للأراضي والمباني والآلات ، وذلك لكونها أكثر الأصول جدلا في تحديد تكلفتها :

أ- الأراضي :

من بين المصروفات التي قد تدخل في تحديد تكلفة الأراضي ما يلي :

- ثمن الشراء – كما هو مبين في عقد الشراء.
- مصروفات وسطاء البيع.
- المصروفات القانونية والرسمية لتسجيل وإثبات الملكية .

- مصروفات معاينة الأرض لمعرفة مدى ملائمتها للمشروع المزمع إقامته عليها.
- أتعاب المهندسين والمساحين.
- تكاليف هدم أي مبنى قديم مقام على الأرض بعد تخفيضها بثمن بيع المخلفات (في حالة بيعها).
- مصروفات الضرائب المتأخرة والمستحقة على الأرض، في حالة آلاتفاق على دفعها من قبل المشترى.

وأي مصروفات أخرى لها علاقة بالأراضي

ب- المباني :

وقد تحتوى على كل أو بعض أو أكثر من العناصر التالية :

- ثمن الشراء حسب التعاقد ،أو تكلفة الإنشاء في حالة البناء الذاتي .
- المصروفات التي تتكبدها الشركة لإعادة تصميم المبنى المشترى لجعله ملائما ومناسبا للغرض الذي اشترى من أجله . مثال ذلك عمليات التوسع وفتح أبواب جديدة وغير ذلك .
- تكاليف تمهيد وحفر الأرض المملوكة للشركة وذلك لغرض إعدادها لإقامة المبنى عليها بما في ذلك تكاليف إزالة المخلفات والعوائق .
- أتعاب تصميم ورسم الخرائط الخاصة بالبناء .
- أتعاب مهندس ومشرفي البناء.
- رسوم الحصول على تراخيص البناء.
- أي ضرائب مستحقة على المبنى المشترى في حالة الاتفاق على ذلك مع البائع.
- تكاليف إقامة المباني المؤقتة لاستغلالها أثناء عملية البناء مثل المستودعات لتخزين مواد البناء ، والمكاتب والاستراحات الخاصة بالمهندسين والمشرفين على عملية البناء وغيرها من المباني المؤقتة بالموقع .
- تكاليف هدم المبنى القديم (أن وجد) لغرض الإعداد لإقامة المبنى الجديد (ناقصا أي إيراد من بيع المخلفات).

جـ- الآلات :

وتشمل تكلفة الآلات على سبيل المثال ما يلي :

- ثمن التعاقد الأصلي - حسب العقد أو فواتير الشراء
- مصروفات النقل للداخل
- المصروفات الجمركية في حالة الاستيراد من الخارج أو أي مصروفات متعلقة بذلك مثال مصاريف فتح الاعتمادات والتأمين على الآلات .
- أي ضرائب تفرض على عملية الاقتناء.
- تكاليف بناء القواعد الخاصة بالآلات ومصاريف مد الكوابل الأرضية وغيرها من التكاليف التي من شأنها إعداد الآلات للغرض الذي اشتريت من أجله.
- تكاليف اختبار أو تجريب الآلات إلي النقطة التي تبدأ فيها الآلات بإنتاج المنتج المرغوب وبالمواصفات المطلوبة ، بما في ذلك أتعاب الفنيين والمواد الخام المستخدمة وغيرها .

وعند إثبات الأصل في الدفاتر بثمن التكلفة فيجب أن تظل هذه التكلفة دون تغيير دون اعتبار لتغير مستوى الأسعار أو القيمة الشرائية للنقود . فمثلا إذا تم اقتناء قطعة أرض لاستخدامها كموقع للبناء ودفعت الشركة مبلغ 10000 دينار فان التكلفة التي ستثبت هي 10000 دينار ، فإذا افتراضنا أن مستوى الأسعار قد زاد وان قيمة الأرض أصبحت 15000 دينار فلا يجب أن يتم تعلية الأرض بالزيادة (5000 دينار) طالما أن الأرض لا يزال محتفظ بها . وهذا طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ الوحدة النقدية الثابتة.

إثبات الأصل الثابت في الدفاتر

كما ذكرنا سابقا ،أن التكلفة الخاصة بأي أصل ثابت تتحدد بإجمالي التكاليف التي تتكبدها الشركة في سبيل الحصول على الأصل وإعداده في المكان والحالة المناسبة للغرض الذي اشترى من أجله ، ولبيان كيفية إثبات الأصل الثابت بالدفاتر إليك المثال التالي :

مثال :

قامت شركة (أ) بشراء آلات وكان ثمن شرائها حسب العقد وفاتورة الشراء 10000 دينار وقد تحصلت الشركة على خصم مقداره 10% من ثمن الشراء بالإضافة إلي ذلك دفعت الشركة المصروفات التالية :

1150 دينار مصروفات جمركية

1100 دينار تأمين على نقل الآلات

850 دينار تكاليف نقل ومناولة الآلات

650 دينار تكاليف تركيب وإعداد الآلات للإنتاج

المطلوب 1) احتساب التكلفة التي يثبت بها الأصل الثابت (الآلات)

2) بيان قيد إثبات الأصل الثابت – الآلات

الحل

1) تحديد التكلفة التي يجب إثباتها بالدفاتر:

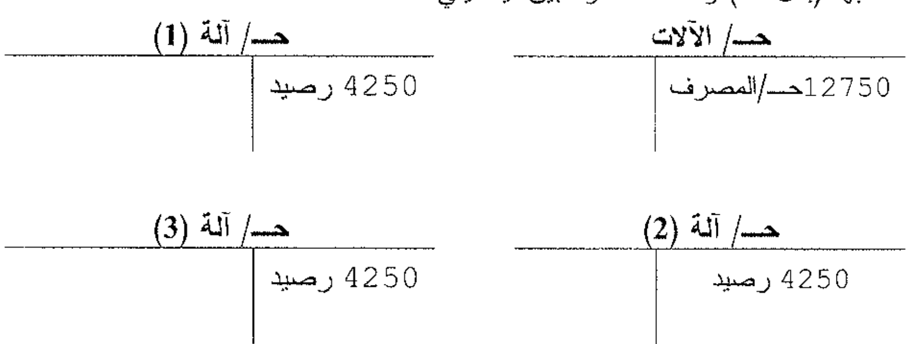
ثمن الشراء	10000 دينار	
يطرح :خصم الشراء 10%	1000 "	
صافي ثمن الشراء		9000 دينار
يضاف :		
مصروفات جمركية	1150 دينار	
مصروفات تأمين	1100 "	
مصروفات نقل ومناولة	850 "	
تكاليف تركيب وإعداد	650 "	
إجمالي التكاليف الأخرى		3750 "
تكلفة الآلات		12750 دينار

2) إثبات الآلات بالدفاتر

12750		حـ/ الآلات
	12750	حـ/ المصرف

ويفتح حساب الآلات بدفتر الأستاذ العام ويجعل مدينا بالتكلفة ، وإذا افترضنا أن الآلات التي تم شرائها كانت ثلاث آلات تكلفة كل آله 4250 دينار ، فيجب فتح ثلاث حسابات

في دفتر أستاذ مساعد الآلات (بطاقات أصل ثابت) حيث ترحل إلي كل بطاقة التكلفة الخاصة بها (بكل آلة) وذلك كما هو مبين فيما يلي :



لاحظ أن مجموع أرصدة الآلات الثلاث الظاهرة في دفتر الأستاذ المساعد للآلات تساوى رصيد الآلات (الإجمالي) في حساب الآلات بدفتر الأستاذ العام وهذا الأخير هو الذي يظهر في قائمة المركز المالي .

استهلاك الأصول الثابتة :

الاستهلاك هو نظام يتم بموجبه توزيع تكلفة الأصل التي سجلت بالدفاتر على الفترات المستفيدة من خدمات هذا الأصل والتي تمثل العمر الإنتاجي المتوقع له . أي أن كل سنة من عمر الأصل يجب أن تتحمل بنصيبها من التكلفة التي تكبدتها الشركة في سبيل الحصول عليه .

ونصيب السنة من تكلفة الأصل يطلق عليها " مصروف الاستهلاك" أو " قسط الاستهلاك " ، ويتم احتساب مصروف أو قسط الاستهلاك بعدة طرق سنتعرض لها فيما بعد . وبالتالي فإن مصروف الاستهلاك هو عبارة عن ذلك الجزء المستنفذ من تكلفة الأصل خلال سنة أو فترة معينة .

ويجب أن يفهم أن الاستهلاك في المحاسبة لا نعنى به الاستهلاك المادي للأصل نفسه والذي يكون سببه التقادم والصدأ وغيرها من العوامل الأخرى ، ولكن يقصد به استهلاك التكلفة لهذا الأصل وتوزيعها على السنوات التي ستستفيد من خدماته ، وذلك تطبيقا لمبدأ محاسبي مهم ألا وهو مقابلة الإيرادات بالمصروفات . فإذا تم شراء أصل ثابت في سنة ما بتكلفة قدرها 5000 دينار ، وكان مقدراً لهذا الأصل أن يستمر في العمل لمدة خمس

سنوات ، فان كل سنة من السنوات الخمس يجب أن تتحمل بمبلغ 1000 دينار كمصروف استهلاك تكلفة هذا الأصل الذي ساعد في تحقيق الإيراد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وبالتالي وزعت التكلفة على السنوات المستفيدة بدلا من تحميل كل المبلغ (5000 دينار) على السنة التي تم فيها اقتناء الأصل .

طرق احتساب الاستهلاك

عند احتساب قسط الاستهلاك لأي أصل يجب توافر العوامل التالية :

1- ثمن التكلفة الأصلي " الفعلي"

2- القيمة الدفترية للنفاية " الخردة"

3- العمر الإنتاجي المقدر للأصل .

ومن الملاحظ أن تقدير أو احتساب مصروف الاستهلاك يعتمد على معلومة فعلية واحدة (تكلفة الأصل) ومعلومتين تقديريتين " الخردة " و" العمر الإنتاجي ".

ونعني بقيمة الخردة هي قيمة الأصل في نهاية عمره الإنتاجي والتي يمكن أن يباع بها ناقصا أي مصروفات قد تتكبدها الشركة في سبيل التخلص من الأصل . فإذا أمكن تقدير قيمة الخردة فهي تدخل في تحديد مصروف الاستهلاك ، ولكن في بعض الحالات يكون من الصعب التكهن بها وبالتالي يتم تجاهلها كأن يقال أن قيمتها صفر .

أما بالنسبة لتقدير العمر الإنتاجي فهو ضروري جدا لأغراض المحاسبة ، وذلك لتوزيع تكلفة الأصل على هذا العمر الإنتاجي في شكل مصروفات استهلاك سنوية وهناك عدة أسس للتعبير عن عمر الأصل وذلك كما يلي :

أ) على أساس الفترات مثال ذلك الأشهر أو السنوات

ب) على أساس وحدات الإنتاج المنتظرة خلال حياة الأصل

جـ) على أساس ساعات عمل الأصل

واختيار أي أساس من هذه الأسس يعتمد على طبيعة الأصل المعنى وهناك عدة طرق يتم من خلالها احتساب مصروف الاستهلاك وهى :-

أ- طريقة القسط الثابت

ب- طرق القسط المتناقص

1- طريقة النسبة المضاعفة على الرصيد المتناقص

2- طريقة مجموع أرقام السنين

جـ- طرق حجم النشاط

1- طريقة وحدات الإنتاج

2- طريقة ساعات التشغيل

د - طريقة الجرد

ولشرح كيفية استخدام هذه الطرق المختلفة نسوق المثال التالي :

- تكلفة الأصل " سيارات" .... 100000 دينار
- قيمة النفاية (الخردة) .... 10000 "
- العمر الإنتاجي :
  * بالسنوات .... 3 سنوات
  * بالوحدات المنتجة .... 9000000 وحدة
  * بالساعات المشتغلة .... 6000000 ساعة

أ - طريقة القسط الثابت

وبمقتضى هذه الطريقة يتم توزيع تكلفة الأصل بمبالغ متساوية " أقساط الاستهلاك" على السنوات المتوقعة لحياة الأصل . وتستخدم المعادلة التالية لاحتساب قسط الاستهلاك السنوي :

$$\text{قسط الاستهلاك السنوي} = \frac{\text{التكلفة الأصلية – قيمة الخردة}}{\text{العمر الإنتاجي المتوقع}}$$

وبالعودة إلي مثالنا فإن قسط الاستهلاك السنوي هو :

$$\frac{10000 - 100000}{3} = 30000 \text{ دينار}$$

والجدول التالي يبين أقساط الاستهلاك خلال الثلاث سنوات

السنة	التكلفة الأصلية للأصل	المصروف السنوي للاستهلاك	مجمع الاستهلاك	القيمة الدفتريه للأصل
0	100000	-	-	100000
1	100000	30000	30000	70000
2	100000	30000	60000	400000
3	100000	30000	90000	10000 (النفاية)

من الجدول السابق يتضح أن هناك بعض المصطلحات التي يجب أن تتعرف عليها قبل الاستطراد في الشرح ، وهي:

مجمع الاستهلاك : هذا يمثل حسابا يفتح ويجعل دائنا بمبلغ مصروف الاستهلاك السنوي في كل سنة من سنوات العمر الإنتاجي للأصل المعنى ، ولا يقفل هذا الحساب إلا عند انتهاء العمر الإنتاجي للأصل . وبالتالي فهو يتزايد سنة بعد أخرى بمقدار مبلغ الاستهلاك السنوي ومن هذا أتت تسميته " مجمع" ويطلق عليه أحيانا الاستهلاك المتجمع " أو " الاستهلاك المتراكم"

القيمة الدفترية :

وهى تمثل الفرق بين التكلفة الأصلية ورصيد مجمع الاستهلاك ، وبمعنى آخر فهي تمثل تلك التكلفة التي لم تستنفذ بعد بفعل الاستهلاك . وبالتالي فهي تتناقص كل سنة إلى أن تتساوى مع قيمة الخردة أو أن تكون صفرا في حالة عدم وجود قيمة للخردة في نهاية العمر الإنتاجي .

القيمة الدفترية = التكلفة الأصلية – رصيد مجمع الاستهلاك حتى تاريخه

القيود المحاسبية للاستهلاك:

بافتراض أن الأصل يمثل سيارات اشتريت في 2008/1/1 وان السنة المالية تنتهي في 12/31 من كل عام ، فيما يلي القيود المحاسبية خلال الثلاث سنوات من عمر السيارات :

السنة الأولى :

- إثبات شراء السيارات في 2008/1/1:

100000		حـــ/ السيارات
	100000	حـــ/ المصرف

- إثبات مصروف الاستهلاك في 2008/12/31 (نهاية السنة الأولى):

30000		حـــ/ مصروف الاستهلاك – سيارات
	30000	حـــ/ مجمع الاستهلاك – سيارات

- إقفال مصروف الاستهلاك في نهاية السنة الأولى 2008/12/31

30000		حـــ/ ملخص الدخل
	30000	حـــ/ مصروف الاستهلاك – سيارات

- ويظـــهر بند السيارات ومجمع استهلاك السيـــارات بالميزانية في 2008/12/31 كما يلي :

الأصول الثابتة :

سيارات	100000	
(-) مجمع الاستهلاك	30000	70000

السنة الثانية :

- إثبات مصروف الاستهلاك في 2009/12/31 (نهاية السنة الثانية)

30000		حـــ/ مصروف الاستهلاك – سيارات
	30000	حـــ/ مجمع الاستهلاك – سيارات

- إقفال مصروف الاستهلاك في نهاية السنة الثانية 2009/12/31:

30000		حـــ/ ملخص الدخل
	30000	حـــ/ مصروف الاستهلاك – سيارات

- ويظهر بند السيارات ومجمع الاستهلاك في الميزانية في 2009/12/31 كما يلي:

الأصول الثابتة :

سيارات	100000	
(-) مجمع الاستهلاك	60000	40000

السنة الثالثة :

- إثبات مصروف الاستهلاك في 2010/12/31 (نهاية السنة الثالثة):

30000		حـــ/ مصروف الاستهلاك – سيارات
	30000	حـــ/ مجمع الاستهلاك – سيارات

- إقفال مصروف الاستهلاك في نهاية السنة الثالثة 2010/12/31:

30000		حـــ/ ملخص الدخل
	30000	حـــ/ مصروف الاستهلاك – سيارات

ويظهر بند السيارات ومجمع الاستهلاك في الميزانية في 2010/12/31 كما يلي:

الأصول الثابتة :

سيارات	100000	
(-) مجمع الاستهلاك	90000	10000

مما سبق يتضح الآتي :

1- إن حساب السيارات فتح في تاريخ الشراء (2008/1/1) حيث جعل مدينا بتكلفة الشراء ، ويظل هذا الحساب مفتوحا إلي نهاية العمر الإنتاجي للسيارات (طيلة السنوات الثلاث) ، ويبدو حساب السيارات في نهاية كل سنة من

السنوات الثلاث كما يلي :

منه		حـــ/ السيارات		له
100000	رصيد 1/1			
		100000	رصيد مرحل	
1000000		1000000		
100000	رصيد منقول 12/31 (يظهر في الميزانية			

2- إن حساب مصروف الاستهلاك يفتح في نهاية كل سنة من السنوات الثلاث ويقفل في حساب ملخص الدخل للسنة المعينة . أي أن هذا القيد يعتبر قيد تسوية لإثبات مصروف الاستهلاك ولتحميل كل سنة بما يخصها من مصروف استهلاك . ويبدو حساب الاستهلاك في نهاية كل سنة من السنوات الثلاث كما يلي :

منه	حـــ/ مصروف الاستهلاك		له
30000	حـــ/ مجمع الاستهلاك 12/31	30000	حـــ/ ملخص الدخل (12/31)

3- إن حساب مجمع الاستهلاك للسيارات يظل مفتوحا حتى نهاية العمر الإنتاجي للسيارات ، وتتجمع فيه أقساط الاستهلاك السنوية ، وبالتالي يتزايد رصيد هذا الحساب كل سنة بفعل قسط الاستهلاك السنوي والمرحل إليه سنويا . ويعتبر هذا الحساب حسابا مضادا لحساب السيارات حيث يظهر رصيد مجمع الاستهلاك في قائمة المركز المالي مطروحا من بند السيارات (التكلفة الأصلية) وذلك لبيان القيمة الدفترية . ويبدو حساب مجمع الاستهلاك خلال السنوات الثلاث كما يلي:-

حـ/ السيارات

منه		له	
30000	رصيد مرحل	30000	حـ/ م. استهلاك 2008/12/31
30000		30000	
		30000	رصيد منقول 2009/1/1
60000	رصيد مرحل	30000	حـ/م.استهلاك 2009/12/31
60000		60000	
		60000	رصيد منقول 2010/1/1
90000	رصيد مرحل	30000	حـ/ م. استهلاك 2010/12/31
90000		90000	
		90000	رصيد منقول

ملاحظات :

1- لاحظ أن القيمة الدفترية في نهاية السنة الثالثة (نهاية العمر الإنتاجي) في 2010/12/31 تساوى قيمة النفاية (الخردة)

القيمة الدفترية = 100000 - 90000 = 10000

وتجدر الإشارة إلي انه في حالة عدم وجود قيمة للنفاية عند احتساب مصروف الاستهلاك ، فإن رصيد مجمع الاستهلاك في نهاية العمر الإنتاجي يساوى التكلفة الأصلية وبالتالي تكون القيمة الدفترية صفر.

2- تجدر الإشارة إلي انه أحيانا يستهلك الأصل الثابت كله بالدفاتر ورغم ذلك قد يستمر الأصل في الاستخدام ، وهذا يؤكد مفهوم الاستهلاك عند المحاسبين حيث ينظر إلي الاستهلاك كتوزيع للتكلفة وليس كاستهلاك مادي للأصل .

3- هناك سوء فهم للمبتدئ في تعلم المحاسبة بخصوص مجمع الاستهلاك حيث يعتبره البعض كنقدية محتجزة (مجمعه) وذلك لاستخدامها في استبدال الأصل القديم عند استهلاكه بالكامل بأصل جديد . وذلك لان مصروف الاستهلاك هو مصروف غير نقدي وإنما هو تسوية جردية لتسجيل تراكم أقساط الاستهلاك وتجمعها سنة بعد سنه وذلك حتى نستطيع معرفة القيمة الدفترية (التي لم تستهلك بعد) وذلك عند مقارنة مجمع الاستهلاك برصيد التكلفة الأصلية للأصل الثابت.

4- هناك سوء فهم آخر مفاده أن البعض يعتقد أن الاستهلاك يعتبر وسيلة تقييم للأصل الثابت ، أي كلما استهلك الأصل كلما نقصت قيمته ، وهذا غير صحيح ، لأنة من خلال تعريف الاستهلاك اشرنا إلي أن الاستهلاك عبارة عن طريقة لتوزيع تكلفة الأصل الثابت على السنوات المستفيدة من خدماته . وخير مثال على ذلك نجد أن بعض الأصول تستهلك كليا في الدفاتر (أي أن قيمتها الدفترية أصبحت صفرا) وتتمكن الشركة من بيعها بسعر ربما يكون أعلى مما هو متوقع محققة بذلك أرباحا رأسمالية . وبالتالي فإن الاستهلاك لا يعتبر تقييما للأصل الثابت.

ب- طرق القسط المتناقص :

1- طريقة النسبة المضاعفة على الرصيد المتناقص (ضعف القسط الثابت):

تبعا لهذه الطريقة تضاعف النسبة أو المعدل الخاص بطريقة القسط الثابت المشار إليها فيما سبق ، ثم تطبق هذه النسبة المضاعفة على الرصيد المتناقص لتكلفة الأصل (القيمة الدفترية) مع عدم طرح قيمة الخردة .

- معدل الاستهلاك حسب طريقة القسط الثابت :

$$= \frac{\text{مصروف الاستهلاك السنوي}}{\text{تكلفة الأصل - الخردة}} \times 100$$

$$= \frac{30000}{100000 - 10000} \times 100 = 33.33\%$$

- ضعف معدل القسط الثابت = 33.33% × 2 = 67.66%

والجدول التالي يبين كيفية احتساب مصروف الاستهلاك ومجمع الاستهلاك والقيود المحاسبية لذلك .

السنة	تكلفة الأصل	الرصيد المتناقص للأصل	مصروف الاستهلاك (مدين)	مجمع الاستهلاك (دائن)	رصيد مجمع الاستهلاك	القيمة الدفترية
0	100000	-	-	-	-	100000
1	100000	%67×100000	67000	67000	67000	33000
2	100000	%67 ×33000	22100	22110	89110	10890
3	100000	10000-10890	**890	890	90000	*10000 (النفاية)

* قيمة النفاية

** مصروف الاستهلاك في السنة الأخيرة بعد استبعاد قيمة الخردة من الرصيد المتبقي

والقيود المحاسبية هي مثل تلك التي أجريت في حالة القسط الثابت ، مع اختلاف أرقام مبالغ مصروف الاستهلاك السنوية وكذلك أرقام مبالغ مجمع الاستهلاك - باستثناء رصيد مجمع الاستهلاك في نهاية السنة الثالثة حيث يكون 90000 دينار. حيث يجعل حساب مجمع الاستهلاك دائنا بالمبالغ التالية :

السنة الأولى	67000	دينار مصروف استهلاك
السنة الثانية	22110	" " "
السنة الثالثة	890	" "
	90000 دينار	

2) طريقة مجمع أرقام السنين :

وتبعا لهذه الطريقة يتم احتساب مصروف الاستهلاك السنوي بضرب تكلفة الأصل (بعد استبعاد قيمة الخردة) في كسر اعتيادي يكون بسطه عدد السنوات المتبقية بما فيها السنة التي يحسب لها مصروف الاستهلاك ومقامه مجموع أرقام السنين المكونة لعمره الإنتاجي .

ولتوضيح ذلك نعود إلي مثالنا التوضيحي لاحتساب أقساط الاستهلاك كالآتي :

مجموع أرقام السنين 1+2+3=6 " المقام "

السنوات المتبقية 2، 3، 1 " البسط"

الكسر في السنة الأولى = $\frac{3}{6}$

الكسر في السنة الثانية = $\frac{2}{6}$

الكسر في السنة الثالثة = $\frac{1}{6}$

وأقساط الاستهلاك هي كما يلي :

في السنة الأولى = $(100000 - 10000) \times \frac{3}{6} = 45000$ دينار

في السنة الثانية = $90000 \times \frac{2}{6} = 30000$ دينار

في السنة الثالثة = $90000 \times \frac{1}{6} = 15000$ دينار

ويمكن إيجاد مجموع أرقام السنين "المقام" بالمعادلة التالية :

$$\frac{ن(ن+1)}{2} = \frac{3(3+1)}{2} = \frac{12}{2} = 6$$

حيث ن = العمر الإنتاجي للأصل .

وهذه المعادلة تساعد كثيرا في إيجاد مجموع أرقام السنين عندما يكون العمر الإنتاجي طويل نسبيا ، كأن يكون مثلا 20 سنة ، ففي هذه الحالة يمكن إيجاد مجموع أرقام السنين كما يلي :

$$210 = \frac{420}{2} = \frac{(1+20)20}{2}$$

وعند احتساب قسط الاستهلاك للسنة الأولى تضرب تكلفة الأصل (بعد استبعاد الخردة) في $\frac{20}{210}$ ، والسنة الثانية في $\frac{19}{210}$ وهكذا

وعودة مرة أخرى إلي مثالنا ، الجدول التالي يوضح أقساط الاستهلاك ومجمع الاستهلاك والقيود المحاسبية كذلك :

السنة	التكلفة الأصلية	مصروف الاستهلاك (مدين)	مجمع الاستهلاك (دائن)	رصيد مجمع الاستهلاك	القيمة الدفترية
0	100000	-	-	-	100000
1	100000	45000	45000	45000	55000
2	100000	30000	30000	75000	25000
3	100000	15000	15000	90000	10000 (النفاية)

جـ- طرق حجم النشاط (القسط المتغير)

هناك عدة طرق أخرى والتي تنتج عنها أقساط استهلاك متغيرة من سنة لأخرى (بالزيادة والنقصان) حسب حجم النشاط الفعلي منها ما يلي :

1- على أساس الوحدات المنتجة

وتبعا لهذه الطريقة تقدر حياة الأصل " العمر الإنتاجي " بعدد الوحدات المتوقع إنتاجها " في حالة الآلات" ثم يتم إيجاد نصيب الوحدة من تكلفة الأصل ناقصا الخردة، ويحتسب قسط الاستهلاك السنوي بضرب نصيب الوحدة في حجم (عدد) الوحدات المنتجة خلال الفترة . وكنتيجة لذلك نجد أن أقساط الاستهلاك تتفاوت عن بعضها من سنة لأخرى تبعا لحجم الإنتاج الفعلي خلال الفترة .

وبالإشارة إلي المثال التوضيحي يمكن إيجاد معدل الاستهلاك (أي نصيب الوحدة من التكلفة) كما يلي :

$$= \frac{\text{التكلفة الأصلية – قيمة الخردة}}{\text{عدد الوحدات المتوقعة}}$$

$$= \frac{100000 - 10000}{9000000} = 0.01 \text{ دينار / الوحدة}$$

فإذا افترضنا أن في مدى ثلاث سنوات تم إنتاج 9000000 وحدة موزعة كالتالي:

السنة الأولى 3000000 وحدة

السنة الثانية 4000000 وحدة

السنة الثالثة 2000000 وحدة

وفي نهاية السنة الثالثة تم الاستغناء عن الآلة ، فإن جدول الاستهلاك ومجمع الاستهلاك والقيود المحاسبية تكون كما يلي :

السنة	التكلفة	احتساب مصروف الاستهلاك	مصروف الاستهلاك (مدين)	مجمع الاستهلاك (دائن)	رصيد مجمع الاستهلاك	القيمة الدفترية
0	100000	–	–	–	–	100000
1	100000	0.01×3000000	30000	30000	30000	70000
2	100000	0.01×4000000	40000	40000	70000	40000
3	100000	0.01×2000000	20000	20000	90000	10000 (النفاية)

2- على أساس الساعات المشتغلة(*)

وبمقتضى هذه الطريقة يتم تحديد حياة الأصل بعدد الساعات التي يتوقع أن يشتغلها، ثم إيجاد نصيب الساعة الواحدة من تكلفة الأصل ناقصا الخردة ، ويحتسب قسط الاستهلاك السنوي بضرب نصيب الساعة الواحدة في عدد الساعات المشتغلة فعلا خلال الفترة . وتبعا لذلك نجد أن قسط الاستهلاك السنوي يختلف زيادة ونقصا حسب الساعات الفعلية المشتغلة وتفاوتها من سنة لأخرى .

(*) يمكن استخدام الكيلومترات المتوقع قطعها كعمر إنتاجي للسيارات

وبالرجوع إلي مثالنا التوضيحي فإن معدل الاستهلاك في الساعة يكون :

$$= \frac{\text{التكلفة الأصلية – قيمة الخردة}}{\text{عدد الساعات المتوقع اشتغالها}}$$

$$= \frac{10000 - 100000}{6000000} = 0.015$$ دينار / ساعة

فإذا افترضنا أن مدى ثلاث سنوات تم تشغيل 6000000 ساعة و في نهاية السنة الثالثة تم الاستغناء عن الأصل ، حيث كان عدد الساعات الفعلية طيلة السنوات الأربع كالتالي :

السنة الأولى 2,400,000 ساعة

السنة الثانية 1,500,000 ساعة

السنة الثالثة 2,100,000 ساعة

والجدول التالي يبين أقساط الاستهلاك مجمع الاستهلاك والقيود المحاسبية كذلك:

السنة	احتساب القسط	مصروف الاستهلاك (مدين)	مجمع الاستهلاك (دائن)	رصيد مجمع الاستهلاك	القيمة الدفترية
0	–	–	–	–	100000
1	2,400,000 ساعة×0.015	36000	36000	36000	64000
2	1,500,000 ساعة×0.015	22500	22500	58500	41500
3	2,100,000 ساعة×0.015	31500	31500	90000	10000 (النفاية)

د – طريقة الجرد :–

وهذه الطريقة تعتبر مناسبة في حالة العدد والأدوات الصغيرة ، حيث يتم جردها (حصرها) وتقدير قيمتها ثم طرح هذه القيمة من القيمة المتواجدة في أول الفترة مع الأخذ في الاعتبار أي مشتريات (إضافات) عدد وأدوات جديدة خلال الفترة – والفرق يعتبر مصروف الاستهلاك للسنة ، أي :

مصروف الاستهلاك = تكلفة العدد والأدوات في أول الفترة + مشتريات خلال

الفترة – تكلفة العدد والأدوات في آخر الفترة (حسب الجرد)

فإذا كانت تكلفة العدد الأدوات في بداية الفترة 4000 دينار وتم شراء عدد وأدوات خلال السنة قدرها 3500 دينار ، وعند نهاية السنة تم جردها فوجدت تكلفتها تساوى 2500 دينار وبالتالي قسط الاستهلاك يحتسب كما يلي :

(4000 + 3500) – 2500 = 5000 دينار

ويكون القيد كما يلي :

5000		حـ/ مصروف العدد والأدوات
	5000	حـ/ العدد والأدوات

وتجدر الإشارة إلي أن هذه الطريقة قليلة الاستخدام في الحياة العملية ، حيث أن معظم الشركات تقوم بتحميل مشترياتها من العدد والأدوات الصغيرة على نفس السنة التي تمت فيها عملية شراء هذه العدد والأدوات.

لاحظ أن القيد الخاص بالاستهلاك تبعا لهذه الطريقة قد تم مباشرة في حساب العدد والأدوات بدلا من توسيط حساب لمجمع الاستهلاك .

المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية :

إن أي شركة في سبيل تحقيق أرباحها الصافية ، تتحمل مصروفات مختلفة كالمرتبات والإيجارات والمصروفات البيعية والتسويقية وغيرها . والتي تخصم عادة من الإيرادات السنوية المحققة . ومن أجل ذلك تسمى تلك المصروفات بالمصروفات الايرادية ، أي أنها تمثل عبء على الإيرادات السنوية .

والى جانب هذه المصروفات تتأثر الإيرادات بنوع آخر من المصروفات والتي لا تعتبر مصروفات إيراديه وقد اصطلح على تسميتها بالمصروفات الرأسمالية ، وهذه المصروفات لا تخصم من الإيرادات إلا بمقدار استهلاكها خلال الفترة . وعلى ذلك يمكننا إعطاء التعريف التالي للاسترشاد به في التفرقة بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الايرادية . فالمصروفات الرأسمالية هي تلك التي تنفق في سبيل الحصول على الأصول الثابتة والتي لها صفة الدوام نسبيا أو التي تؤدى إلي زيادة القدرة الإنتاجية لها أو زيادة عمرها الإنتاجي . أما المصروفات الايرادية فهي تلك التي تنفق في سبيل القيام بالعمليات العادية للشركة (مثل المشتريات ، المصروفات الإدارية والعمومية وغيرها) وكذلك في سبيل المحافظة على القدرة الإنتاجية وإبقائها على حالها .

وهناك عدة أسس تستخدم للتميز بين المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية وهى كما يلي :

1) الغرض من المصروف وطبيعته :

إذا كان الغرض زيادة الطاقة الإنتاجية أو العمر الإنتاجي ، أعتبر المصروف رأسماليا، أما إذا كان للإبقاء على الأصل منتجا فقط أعتبر إيراديا.

2) فترة الانتفاع بالمصروف :

إذا كان المصروف يخص فترة مالية واحدة أعتبر إيراديا ، أما إذا زاد عن ذلك اعتبر رأسماليا.

3) الدورية والتكرار :

إذا كان المصروف متكررا كل فترة محاسبية اعتبر ايراديا ، أما إذا كان غير متكررا اعتبر رأسماليا .

4) حجم المصروف أو النفقة :

وهنا تلعب الأهمية النسبية للمصروف دورا مهما ، إذ من المعروف أن حجم المصروف الايرادى اقل نسبيا من المصروف الرأسمالي .

وخلال العمر الإنتاجي للأصل الثابت قد تنفق عليه بعض المصروفات ، وهنا تثار مشكلة ما إذا كان هذا المصروف يعامل كمصروف رأسمالي أو كمصروف ايرادى ، ولذلك وضعت عدة معايير للاسترشاد بها عند الإنفاق على الأصل الثابت ، فالنفقة يمكن اعتبارها مصروفا رأسماليا في إحدى أو كل الحالات آلاتية :

1- إذا أدت إلي زيادة القدرة الإنتاجية للأصل المعنى
2- إذا أدت إلي زيادة العمر الإنتاجي للأصل المعنى .
3- إذا أدت إلي تحسين نوعية المنتجات الخاصة بالأصل المعنى .

على أن يؤخذ مبلغ النفقة أو المصروف في الاعتبار ، فقد تكون النفقة قد أدت إلي زيادة العمر الإنتاجي أو إلي رفع كفاءة الأصل ولكنها تعامل كنفقه ايرادية وذلك لصغر مبلغها ، وبالتالي تحمل على السنة التي أنفقت فيها . بينما إذا كانت النفقة عالية فإن قيمتها يجب أن تُعلى بها تكلفة الأصل المعنى . أو تخفيض مجمع استهلاكه ، وبالتالي تقوم

الشركات بوضع سياسة واضحة ومكتوبة للتفرقة بين المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية الخاصة بالأصول الثابتة . وذلك بأن تقوم بتحديد مبلغ معين عنده يمكن اعتبار النفقة على الأصل الثابت رأسمالية وبالتالي تعلى بها التكلفة ، أما إذا كانت النفقة التي أنفقت على الأصل الثابت أقل من المبلغ المحدد فان النفقة تعامل كأنها نفقة ايرادية وبالتالي تحمل على السنة التي أنفقت فيها.

مثال :

نفترض أن شركة معينة أنفقت مبلغ 2000 نقدا دينار على إحدى آلاتها فما هي القيود المحاسبية اللازمة في كل من الحالتين التاليتين :

1) اعتبار النفقة رأسمالية

2) اعتبار النفقة ايرادية .

الحل :

1) اعتبار النفقة رأسمالية : وفى هذه الحالة يمكن الاختيار بين القيدين التاليين

أ) زيادة تكلفة الآلات :

2000		حـ/ الآلات
	2000	حـ/ المصرف

(أو)

ب) تخفيض رصيد مجمع استهلاك الآلات :

2000		حـ/ مجمع استهلاك الآلات
	2000	حـ/ المصرف

٢) اعتبار النفقة ايرادية : يكون القيد

2000		حـ/ مصروف صيانة
	2000	حـ/ المصرف

القيود في الحالة الأولى أدت إلي زيادة القيمة الدفترية للأصل (الآلات) ، وهذا بالتالي سيزيد من مصروف الاستهلاك في السنوات المتبقية للآلة وستحمل السنوات القادمة بمبلغ النفقة (2000 دينار) أما القيد في الحالة الثانية فنجد أن كل النفقة قد تم تحميلها على السنة التي أنفقت فيها.

وفيما يلي نستعرض بعض الأمثلة للنفقات على الأصول الثابتة وكيفية معالجتها محاسبيا.

1- مصروفات الصيانة

وهى تلك المصروفات اللازمة للمحافظة على الأصل الثابت في حالة جيدة، كالزيوت والشحوم والتنظيف . وكقاعدة عادمة تعتبر هذه المصروفات ايرادية ، أي تحمل على نفس السنة التي أنفقت فيها لمقابلة إيراداتها . أما الاستثناء ، فهو عندما تجرى صيانة لبعض الأصول الثابتة والتي تستغرق فترة من الزمن – شهر أو أكثر يتوقف خلالها الإنتاج (التشغيل) – مثل محطات الكهرباء ومحطات تكرير النفط ، ففي هذه الحالة تعتبر المصروفات بمثابة نفقات ايرادية مؤجلة وتوزع على السنوات المستفيدة حتى موعد الصيانة اللاحقة ، كأن تكون الصيانة بعد كل ثلاث سنوات .

وتكون القيود كما يلي :-

أ- صيانة عادية

××		حـ/ مصروفات صيانة
	××	حـ/ المصرف

ب- صيانة غير عادية :

××		حـ/ نفقات إيرادية مؤجلة
	××	حـ/ المصرف

ثم يتم تحميل كل سنة من السنوات المستفيدة من مصروفات الصيانة بالقيد التالي:-

××		حـ/ مصروفات صيانة
	××	حـ/ نفقات إيراداية مؤجلة

ومعروف أن هذا القيد يحمل السنة بنصيبها ويخفض رصيد النفقات الايرادية المؤجلة

2- التصليحات :

وهى المبالغ التي تصرف لتبديل الأجزاء المعطوبة أو المكسورة ، عندما تكون هذه المصروفات اعتيادية وتستفيد منها الفترة التي صرفت فيها فقط فإنها تعامل كمصروف إيرادي – يحمل على نفس السنة – أما إذا كانت كبيرة (غير اعتيادية) ومن شأنها أن تطيل عمر الأصل فإنها تعالج من خلال مجمع الاستهلاك الخاص بالأصل المعنى – وتكون القيود كما يلي :-

أ- مصروفات اعتيادية

××		حـــ/ مصروفات تصليحات
	××	حـــ/ المصرف / الدائنون

ثم يقفل المصروف في حساب ملخص الدخل في نهاية السنة

ب- مصروفات غير اعتيادية زادت من عمر الأصل

××		حـــ/ مصروفات تصليحات
	××	حـــ/ المصرف / الدائنون

ثم يقفل حساب مصروف التصليحات في مجمع الاستهلاك للأصل المعني

××		حـــ/ مجمع الاستهلاك – آلات
	××	حـــ/ مصروفات التصليحات

يلاحظ في القيد الأخير جعل حساب مجمع الاستهلاك مدينا وهذا له نفس الأثر الخاص بجعل حساب الأصل المعنى مدينا لان كلا الطريقتين تؤديان إلي زيادة القيمة الدفترية للأصل المعنى والتي يراد استهلاكها خلال الفترات القادمة ، ولتوضيح ذلك نفترض المثال التالي :

المعلومات التالية خاصة بشركة (أ):

رصيد حساب الآلات	80000 دينار
مجمع الاستهلاك حتى تاريخه	30000 دينار
مصروفات تصليحات	10000دينار

المطلوب : إثبات القيود اليومية بافتراض أن المصروفات أدت إلي زيادة العمر الإنتاجي للآلات

الحل :

طريقة 1) – تعلية تكلفة الأصل (الآلات)

10000		حـــ/ الآلات
	10000	حـــ/ مصروفات التصليحات(*)

وبهذا القيد يصبح رصيد حساب الآلات	90000 دينار
وبما أن مجمع الاستهلاك هو	30000 "
إذا القيمة الدفترية هي	60000 دينار

والتي ستستهلك خلال السنوات المتبقية من عمر الآلات

(*) لاحظ أن عند دفع المصروفات جعلت مدينة وبالتالي أقفلت بجعلها دائنة

طريقة 2) تخفيض رصيد مجمع الاستهلاك :

10000		حـــ/ مجمع الاستهلاك – آلات
	10000	حـــ/ مصروفات التصليحات

وبعد هذا القيد يبقى رصيد حساب الآلات كما هو 80000 دينار

بينما ينخفض رصيد مجمع الاستهلاك ليكون 20000 "

وبالتالي فإن القيمة الدفترية هي 60000 "

وهى نفس القيمة الدفترية السابقة والتي ستستهلك خلال بقية العمر الإنتاجي للآلات.

3- التحسينات والتطوير :

وهى النفقات التي تصرف على الأصل الثابت لغرض زيادة إنتاجيته أو تحسين الخدمات التي يقدمها .

والمعالجة المحاسبية شبيهة بتلك الخاصة بالتصليحات السابق الإشارة إليها .

4- الإضافات

وهى مصروفات خاصة بإضافة ملحقات أو توسعات للأصول الثابتة ، وهى تعتبر أساسا مصروفات رأسمالية . وفى بعض الأحيان تعامل بطريقة منفصلة عن الأصل المعنى من حيث احتساب العمر الإنتاجي ومعالجة الاستهلاكات ، مثال ذلك أجهزة التكييف التي تلحق بأجهزة الحاسب الالكتروني ،أو الجدران التي تركب في المباني – مباني المصنع ومحطات الكهرباء – والعازلة للصوت وغير ذلك .

5- إعادة ترتيب الأصول :

وهى النفقات التي تصرف على تغيير أماكن الآلات والمعدات وإعادة نصبها مجددا لهدف تعظيم الكفاءة ، وهذه النفقات تعامل كمصروفات ايرادية مؤجلة وتعالج محاسبيا كما سبق الإشارة عند الكلام عن مصروفات الصيانة.

6- التعديلات

يقصد بالتعديلات أي تحوير في هيكل الأصل ليتناسب مع استعمالاته الجديدة خلاف الأغراض التي أنشئ في أجلها في بادئ الأمر . ومن أمثلة التعديلات تحوير مباني المصنع بقصد إعادة تنظيم أقسامه تنظيما حديثا أو ليتناسب مع تركيب آلات جديدة. وينبغي أن تعالج التعديلات كما في حالة التحسينات والتطوير أخذا في الاعتبار مبلغ المصروف .

7- إعادة الإنشاء

وهي المصروفات التي تنفق على مباني أو عدد قديمة تم شرائها غير أنها غير قابلة للاستخدام (الاستعمال) وذلك لغرض استعادة صلاحيتها . وهذه المصروفات يطلق عليها تكاليف إعادة الإنشاء وهذه المصروفات تعتبر رأسمالية طالما أن حالة الأصل معروفة وقت الشراء ، وبناء عليه أخذت هذه الحالة في الحسبان عند تحديد ثمن الشراء ، وطالما أن عمليات إعادة الصلاحية للأصل تمت مباشرة بعد الشراء.

ويجب التفرقة بين مصروفات الترميمات والتصليحات ومصروفات إعادة الإنشاء، فالأخيرة تكون مبالغها كبيرة عادة وبترتيب عليها أن تزداد القدرة الإنتاجية للأصل، أما الأول فهي تعمل فقط على مجرد المحافظة على القدرة الإنتاجية للأصل وعادة تكون مبالغها صغيرة نسبيا .

المعالجات المحاسبية للتخلص من الأصول الثابتة

قد يتم التخلص من الأصل الثابت سواء خلال عمره الإنتاجي أو عند انتهاء عمره الإنتاجي وذلك عن طريق التخريد أو البيع أو الإهداء أو الاستبدال . وأي كانت الطريقة التي اتبعت للتخلص من الأصل فان هناك إجرائين يجب أن يقوم بهما المحاسب وهما :

1. احتساب مصروف الاستهلاك من تاريخ آخر ميزانية حتى تاريخ التخلص من الأصل الثابت . وذلك لتعديل رصيد حساب مجمع الاستهلاك قبل التخلص من الأصل الثابت وتحميل السنة بنصيبها من مصروف الاستهلاك.
2. إقفال الحسابات التالية

أ- حساب الأصل المعنى ، والذي تم التخلص منه.

ب- حساب مجمع الاستهلاك بعد تعديله.

وفيما يلي المعالجات المحاسبية لكل حالة من حالات التخلص من الأصول الثابتة:

أ) تخريد الأصل

وهو أن يتم التخلص من الأصل واستبعاده من الاستخدام دون التمكن من بيعه إلي أي جهة أخرى ، بل انه في بعض الأحيان قد تتكبد الشركة ، التي استبعدت الأصل، مصروفات متعلقة بنقل الأصل إلي مكان التخلص منه بالإضافة إلي مصروفات الإزالة (في حالة الآلات)

مثال

قامت شركة (أ) بالتخلص من إحدى آلاتها القديمة ،وكانت تكلفتها 5000 دينار ، ومجمع استهلاكها حتى تاريخ التخلص منها كان 4800 دينار ، هذا وقد دفعت شركة (أ) نفقات إزالة الآلة ونقلها إلي مكان التخلص منها والتي بلغت 200 دينار .

الحل :

		من مذكورين
4800		حـ/ مجمع الاستهلاك
400		حـ/ خسائر تخريد آلات
	5000	حـ/ الآلات
	200	حـ/ النقدية

ويقفل حساب خسائر تخريد الآلات في ملخص الدخل في نهاية السنة.

ب- بيع الخردة :

في بعض الأحيان قد يتم بيع الآلة كخردة ، ونتيجة البيع قد تكون ربح أو خسارة أو لا ربح ولا خسارة .

مثال

كانت تكلفة الآلة 5000 دينار ومجمع استهلاكها 4800 دينار وقد تم بيع الخردة ، والمطلوب إثبات القيود اليومية في كل من الحالات آلاتية :

1) ثمن بيع الخردة 400 دينار
2) ثمن بيع الخردة 100 دينار
3) ثمن بيع الخردة 200 دينار

الحل :

1) ثمن بيع الآلة 400 دينار:-

		من مذكورين
4800		حـ/ مجمع الاستهلاك - آلات
400		حـ/ النقدية
		إلى مذكورين
	5000	حـ/ الآلات
	200	حـ/ أرباح بيع أصول " آلات"

2) ثمن بيع الآلة 100 دينار:-

		من مذكورين
4800		حـ/ مجمع الاستهلاك –آلات
100		حـ/ النقدية
10		حـ/ خسائر بيع آلات
	5000	حـ/ الآلات

٣) ثمن بيع الآلة 200 دينار

		من مذكورين
4800		حـ/ مجمع الاستهلاك – آلات
200		حـ/ النقدية
	5000	حـ/ الآلات

جـ- بيع الأصل الثابت خلال عمره الإنتاجي

في كثير من الأحيان تقوم الشركات ببيع أصل من أصولها الثابتة لأي سبب كان خلال عمره الإنتاجي

مثال :

قامت شركة (أ) ببيع إحدى سياراتها في 2009/7/1 وكانت تكلفة السيارة الأصلية 10000 دينار وقيمة الخردة 1000 دينار وتم بدء استخدامها في 2002/1/1 وكان عمرها الإنتاجي المقدر هو 9 سنوات وتم إتباع طريقة القسط الثابت للاستهلاك.

فما هي قيود اليومية اللازمة لإثبات بيع الآلة في 2009/7/1 في الحالات الآتية:-

1) تم بيع السيارة بمبلغ 4500 دينار
2) تم بيع السيارة بمبلغ 3500 دينار
3) تم بيع السيارة بمبلغ 2500 دينار

الحل :

- مصروف الاستهلاك السنوي = $\frac{10000 - 1000}{9 \text{ سنوات}}$ = 1000 دينار

* مجمع الاستهلاك حتى 2008/12/31 ست سنوات = 6000 دينار

* مصروف الاستهلاك عن نصف سنة (2009/1/1 إلي 2009/7/1)

= $\frac{1000}{2}$ = 500 دينار

* قيد إثبات المصروف عن الفترة من 2009/1/1 حتى 2009/7/1

500		حـــ/ مصروف الاستهلاك – سيارات
	500	حـــ/ مجمع استهلاك– سيارات

* مجمع الاستهلاك في 2009/7/1 = 6000 + 500 = 6500 دينار

* إثبات بيع السيارة حسب الحالات آلاتية :

1- ثمن البيع هو 4500:-

المبلغ المستلم 4500 دينار

القيمة الدفترية للسيارة المباعة :

تكلفة السيارة	10000 د.	
مجمع الاستهلاك حتى تاريخه	6500 د.	3500 "
أرباح بيع أصول		1000

القيد المحاسبي:

		من مذكورين
6500		حـــ/ مجمع الاستهلاك – سيارات
4500		حـــ/ النقدية
		إلى مذكورين
	10000	حـــ/ السيارات
	1000	حـــ/ أرباح بيع أصول

2- ثمن البيع هو 3500 :-

بما أن ثمن البيع يساوى القيمة الدفترية للسيارة فانه ليس هناك ربح ولا خسارة ويكون القيد المحاسبي :

		من مذكورين
6500		حـــ/ مجمع الاستهلاك – سيارات
3500		حـــ/ النقدية
	10000	حـــ/ السيارات

3- ثمن البيع هو 2500 :-

بما أن ثمن البيع في هذه الحالة أصغر من القيمة الدفترية للسيارة فان نتيجة البيع تكون خسارة قدرها الفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ المستلم أي 1000 دينار (3500 - 2500).

ويكو القيد المحاسبي :

6500		حـــ/ مجمع الاستهلاك – آلات
2500		حـــ/ النقدية
1000		حـــ/ خسارة بيع أصول
	10000	حـــ/ السيارات

د- استبدال الأصول :

عند المعالجة المحاسبية لاستبدال الأصول فان الأصل المستلم يتم إثباته بالقيمة السوقية للأصل المعطى ، وإذا لم تكن معروفة فيمكن استخدام القيمة السوقية للأصل المستلم ،ونتيجة الاستبدال سواء كانت خسارة أو ربح يجب أن تثبت بالدفاتر ، وهذا عندما تكون الأصول موضوع الاستبدال غير متشابهة ، مثل استبدال قطعة أرض مقابل سيارات أو استبدال مبنى مقابل آلات . وذلك لان العملية الايرادية قد اكتملت.

ولكن في حالة كون الأصول موضوع الاستبدال متشابهة ، مثل استبدال آلات مقابل آلات أو سيارات مقابل سيارات ، فإن العملية الايرادية لم تكتمل هنا ولذلك إذا كانت نتيجة الاستبدال ربحا فإنه لا يسجل بالدفاتر ولكنه يستخدم في تخفيض القيمة السوقية التي ستثبت بها الأصول المستلمة ، أما إذا كانت نتيجة الاستبدال خسارة فإنها تثبت بالدفاتر.

في بعض الحالات وعند استبدال أصول متشابهة قد تكون هناك نقدية استلمت لإتمام عملية الاستبدال ، فإذا كانت نتيجة الاستبدال ربحا فان جزء من هذا الربح يعتبر قد تحقق وذلك بسبب استلام نقدية مما يؤكد أن عملية بيع قد تمت " أي أن عملية ايرادية قد اكتملت "

لتلخيص ما تقدم ، إذا كانت عملية الاستبدال انطوت على خسائر فان هذه الخسائر يجب أن تؤخذ في الاعتبار ويتم إثباتها بالدفاتر في جميع الأحوال (أصول متشابهة أو غير متشابهة) أما إذا كانت نتيجة الاستبدال ربحا ، فإن هذا الربح يؤخذ في الاعتبار ويثبت بالدفاتر في حالة ما إذا كانت الأصول غير متشابهة أما إذا كانت الأصول متشابهة فان ربح الاستبدال يجب إلا يثبت بالدفاتر إلا إذا كانت هناك نقدية مستلمة ففي هذه الحالة يعتبر جزء من الربح قد تحقق ويثبت بالدفاتر . وأي ربح أو خسارة عند الاستبدال يمكن احتسابها بمقارنة القيمة الدفترية للأصل المعطى (تكلفة الأصل ناقصا مجمع الاستهلاك) بالقيمة السوقية للأصل المعطى .

ولشرح المعالجة المحاسبية لعمليات الاستبدال المختلفة سيكون النقاش من خلال ما يلي :

1- المعالجة المحاسبية لاستبدال أصول غير متشابهة .
2- المعالجة المحاسبية لاستبدال أصول متشابهة - حالة الخسارة
3- المعالجة المحاسبية لاستبدال أصول متشابهة - حالة الربح

محاسبة استبدال أصول غير متشابهة :-

تكلفة الأصل المستلم عند استبداله بأصل مشابه له تكون على أساس القيمة السوقية للأصل المعطى ، وأي ربح أو خسارة تنتج عن ذلك يجب أن تثبت بالدفاتر. وفي حالة عدم معرفة القيمة السوقية للأصل المعطى فنستخدم القيمة السوقية للأصل المستلم ، وإذ تعذر معرفة ذلك أيضا فنستخدم القيمة الدفترية للأصل المعطى.

ولتوضيح ذلك ، نفترض أن شركة (أ) استبدلت عددا من سياراتها القديمة مقابل قطعة أرض . علماً بأن القيمة الدفترية للسيارات كانت 42000 دينار (التكلفة الأصلية 64000 دينار ناقصا مجمع الاستهلاك 22000 دينار) وان القيمة السوقية للسيارات كانت 49000 دينار .

ولإتمام عملية الاستبدال قامت شركة (أ) بدفع مبلغ نقدي قدره 17000 دينار

* تكلفة الأرض (الأصل المستلم) : في هذه الحالة ستكون كما يلي :

القيمة السوقية للسيارات	49000 دينار
النقدية التي دفعت	17000
تكلفة الأرض	66000 دينار

* نتيجة الاستبدال :

القيمة السوقية للسيارات		49000 دينار
القيمة الدفترية للسيارات :		
التكلفة	64000 دينار	
مجمع الاستهلاك	22000	42000
ربح الاستبدال		7000 دينار

- القيد المحاسبي :-

66000		من مذكورين حـ/ الأراضي
22000		حـ/ مجمع الاستهلاك – سيارات
		إلى مذكورين
	64000	حـ/ السيارات
	17000	حـ/ النقدية
	7000	حـ/ أرباح استبدال أصول

إما إذا كانت القيمة السوقية للسيارات 39000 دينار بدلا من 49000 دينار ، فإن نتيجة الاستبدال تكون خسارة وذلك كما يلي :

- نتيجة الاستبدال :

القيمة السوقية للسيارات		39000 دينار
القيمة الدفترية للسيارات :		
التكلفة	64000 دينار	
مجمع الاستهلاك	22000	42000
خسارة الاستبدال		(3000) دينار

* تكلفة الأرض :

القيمة السوقية للسيارات	39000 دينار
النقدية التي دفعت	17000 "
تكلفة الأرض	56000 دينار

* القيد المحاسبي :

مدين	دائن	البيان
		من مذكورين
56000		حـ/ الأراضي
22000		حـ/ مجمع الاستهلاك – سيارات
3000		حـ/ خسائر استبدال أصول
		إلى مذكورين
	64000	حـ/ السيارات
	17000	حـ/ النقدية

فيما سبق تم إثبات ربح الاستبدال او خسارة الاستبدال (حسب الحالة) باعتبار ان عملية ايرادية قد اكتملت عند استبدال أصول غير متشابهة .

محاسبة استبدال أصول متشابهة : (حالة خسارة)

عند استبدال أصل مقابل أصل مشابه له وينتج عن ذلك خسارة فإن هذه الخسارة يجب أن تثبت بالدفاتر .

فلو افترضنا أن شركة (أ) استبدلت آلة من آلاتها القديمة مقابل آلة أخرى جديدة، وكانت القيمة الدفترية للآلة القديمة 8000 دينار (التكلفة الأصلية 12000 دينار ناقصا مجمع الاستهلاك 4000 دينار) ولها قيمة سوقية قدرها 6000 دينار، وكان السعر المعلن للآلة الجديدة 16000 دينار وسعر قبول الآلة القديمة 9000 دينار.

* النقدية التي يجب دفعها :

السعر المعلن	16000 دينار
يطرح : سعر قبول الآلة القديمة	9000 دينار
النقدية التي يجب دفعها	7000 دينار

* التكلفة التي يجب أن تثبت بها الآلة الجديدة

القيمة السوقية للآلة القديمة	6000 دينار
النقدية التي دفعت	7000 "
تكلفة الآلة الجديدة	13000 "

* نتيجة الاستبدال :-

القيمة السوقية للآلة القديمة		6000 دينار
القيمة الدفترية للآلة القديمة		
التكلفة	12000 دينار	
مجمع الاستهلاك	4000 "	8000 "
خسارة الاستبدال		(2000) دينار

* القيد المحاسبي :

مدين	دائن	البيان
		من مذكورين
13000		حـــ/ الآلات – آلة جديدة
4000		حـــ/ مجمع الاستهلاك – آلة قديمة
2000		حـــ/ خسارة الاستبدال
		إلى مذكورين
	12000	حـــ/ الآلات – آلة قديمة
	7000	حـــ/ النقدية

محاسبة استبدال أصول متشابهة :- (حالة الربح)

وفى هذا الحالة هناك ثلاث احتمالات

1- استبدال أصول متشابهة دون دفع أو استلام نقدية في هذه الحالة لا يثبت الربح بالدفاتر ، ويتم إثبات الأصل المستلم " الجديد " بالقيمة السوقية للأصل المعطى ناقصا مبلغ الربح الناتج من عملية الاستبدال.

مثال :

لنفترض أن شركة (أ) استبدلت مجموعة من سياراتها بمجموعه أخرى من سيارات شركة (ب) ، وكانت القيمة الدفترية لسيارات شركة (أ) 135000 دينار (التكلفة 150000 دينار ناقصا مجمع الاستهلاك 15000 دينار) علما بأن القيمة السوقية لسيارات شركة (أ) هي 160000 دينار .

* نتيجة الاستبدال :

القيمة السوقية لسيارات (أ)		160000 دينار
القيمة الدفترية لسيارات (أ):		
التكلفة :	1500000 دينار	
مجمع الاستهلاك	15000 "	1350000 "
ربح الاستبدال		250000 دينار

* التكلفة التي تثبت بها السيارات الجديدة :

القيمة السوقية للسيارات القديمة	160000 دينار
ربح الاستبدال	(25000)
تكلفة السيارات الجديدة	135000 دينار

* القيد المحاسبي :

		من مذكورين
135000		حـ/ السيارات – سيارات جديدة
15000		حـ/ مجمع الاستهلاك – سيارات قديمة
	150000	حـ/ السيارات – سيارة قديمة

2- استبدال أصول متشابهة مع دفع نقدية : في هذه الحالة أيضا لا يتم إثبات ربح الاستبدال وتثبت السيارات الجديدة بالقيمة السوقية للسيارات القديمة ناقصا ربح الاستبدال الناتج زائدا النقدية المدفوعة .

باقتراض نفس البيانات السابقة مع إضافة أن شركة (أ) قامت بدفع مبلغ نقدي قدره 10000 دينار لشركة (ب) وذلك لإتمام عملية الاستبدال.

* ربح الاستبدال (كما حسب أعلاه)	25000 دينار
* التكلفة التي تثبت بها السيارات الجديدة	
القيمة السوقية للسيارات القديمة	" 160000
يطرح : ربح الاستبدال	" (25000)
تضاف : النقدية المدفوعة	" 10000
تكلفة السيارات المستلمة	145000 دينار

* القيد المحاسبي :

مدين	دائن	البيان
		من مذكورين
145000		حـــ/ السيارات – سيارات جديدة
15000		حـــ/ مجمع الاستهلاك – سيارات قديمة
		إلى مذكورين
	150000	حـــ/ السيارات
	10000	حـــ/ النقدية

3- استبدال أصول متشابهة مع استلام نقدية : في هذه الحالة تختلف المعالجة المحاسبية عما سبق ذكره ، والسبب في ذلك هو أن جزءا من الأصول المعطاة يعتبر عملية استبدال والجزء الآخر يعتبر عملية بيع لأنه تضمن استلام نقدية . وفي هذه الحالة يجب إثبات ذلك الجزء من الربح المتعلق بعملية البيع ، والمعادلة التالية يمكن عن طريقها تحديد ذلك الجزء من الربح الذي يعتبر انه قد تحقق ومن ثم يجب إثباته بالدفاتر :

$$\text{الربح المحقق} = \frac{\text{النقدية المستلمة}}{\text{النقدية المستلمة + القيمة السوقية للأصل المستلم}} \times \text{إجمالي ربح الاستبدال}$$

ولتوضيح المعالجة المحاسبية لهذه الحالة ، نأخذ الجانب الآخر من عملية الاستبدال السابقة (شركة ب) بافتراض أن القيمة السوقية لسيارات شركة (ب) هي

170000 دينار وقيمتها الدفترية 136000 دينار (التكلفة 150000 دينار ناقصـــا مجمع الاستهلاك 14000 دينار) مع استلام مبلغ 10000 دينار من شركة (أ).

* نتيجة الاستبدال :

القيمة السوقية للسيارات المعطاة (ب)		170000 دينار
القيمة الدفترية للسيارات المعطاة (ب):		
التكلفة	150000 دينار	
مجمع الاستهلاك	14000 "	136000 "
ربح الاستبدال		34000 دينار

$$\text{الربح المحقق} = \frac{10000}{160000 + 10000} \times 34000 = 2000 \text{ دينار}$$

* الربح غير المحقق = الربح الإجمالي – الربح المحقق

= 34000 – 2000

= 32000 دينار وهذا لا يثبت بالدفاتر

* تكلفة الأصل المستلم :

القيمة السوقية للأصل المستلم	1600000 دينار
يطرح : الربح غير المحقق	32000 "
تكلفة السيارات المستلمة	128000 "

(أو)

القيمة الدفترية للأصول المعطاة	136000 دينار
يضاف الربح المحقق	2000 "
تطرح النقدية المستلمة	(10000) "
تكلفة السيارات المستلمة	128000 دينار

ويكون القيد المحاسبي كما يلي :

		من مذكورين
128000		حـــ/ السيارات – جديدة
14000		حـــ/ مجمع الاستهلاك – قديمة
10000		حـــ/ النقدية
		إلى مذكورين
	150000	حـــ/ السيارات – قديمة
	2000	حـــ/ الربح المحقق من الاستبدال

طريقة أخرى لاحتساب تكلفة الأصل المستلم والربح المحقق :-

* تكلفة الأصل المستلم

القيمة الدفترية للأصل المعطى 136000 دينار

يطرح جزء من القيمة الدفترية للأصل المعطى

والذي يعتبر مباعاً

$$\times 136000 \quad \frac{10000}{160000 + 10000} = (8000) \quad "$$

الفرق (تكلفة الأصل المستلم) 128000 دينار

* الربح المحقق :-

النقدية المستلمة 10000 دينار

جزء القيمة الدفترية للأصل المعطى

والتي تعتبر مباعة (8000)

الربح المحقق 2000 "

ملخص :

في حالة استبدال الأصول تتبع الخطوات التالية :

1- احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن عملية الاستبدال وذلك بإيجاد الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للأصل المعطى.

2- إذا كانت نتيجة الخطوة (1) أعلاه خسارة ، فيجب أخذها بعين الاعتبار وإثباتها بالدفاتر سواء كانت الأصول المتبادلة متشابهة أو غير متشابهة.

3- إذا كانت نتيجة الخطوة (1) أعلاه ربحاً تتبع الخطوات التالية :

أ- إذا كانت الأصول المتبادلة غير متشابهة فيجب إثبات الربح بالدفاتر

ب- إذا كانت الأصول المتبادلة متشابهة ، فهناك ثلاث احتمالات :

1- إذا لم يكن هناك نقدية مستلمة أو مدفوعة لإتمام عملية الاستبدال فلا يثبت الربح بالدفاتر.

2- إذا كان هناك نقدية مدفوعة بالإضافة إلي الأصل المعطى ، فلا يثبت الربح بالدفاتر

3- إذا كان هناك نقدية مستلمة ، فيجب إثبات جزء من أرباح الاستبدال بالدفاتر واعتباره قد تحقق . وهذا الربح المحقق يمكن احتسابه بالمعادلة التالية :

$$\text{الربح المحقق} = \frac{\text{النقدية المستلمة}}{\text{النقدية المستلمة + القيمة السوقية للأصل المستلم}} \times \text{إجمالي ربح الاستبدال}$$

الأصول غير الملموسة

هي تلك الأصول التي ليس لها كيان مادي ملموس وتتميز بطول عمرها القانوني، وتتوقف قيمتها على الحقوق التي يتمتع بها مالكها عن طريق الاحتفاظ بها ، وتستفيد منها أكثر من سنة مالية ولذلك يتم توزيع تكلفتها على السنوات المستفيدة عن طريق ما يسمى بالإهلاك .

ومن أمثلة الأصول غير الملموسة شهرة المحل ، حقوق الامتياز ، مصاريف التأسيس، حقوق النشر ، حقوق أو براءات الاختراع ، والعلامات التجارية.

وتبوب الأصول غير الملموسة منفصلة عن الأصول الملموسة في قائمة المركز المالي، على أن تظهر بقيمتها الصافية " القيمة الدفترية " دون إظهار مجمع للإهلاك، حيث جرى العرف المحاسبي على تحميل مصروف الإهلاك مباشرة أي دون توسيط مجمع للإهلاك ، حيث يجعل حساب مصروف الإهلاك مدينا وحساب الأصل غير الملموس دائنا . والسبب في ذلك انه برغم معرفة العمر القانوني للأصل غير الملموس إلا أن عمره الإنتاجي غير معروف بالتحديد وغير مؤكد ، الأمر الذي يستدعى في بعض الحالات إلي إقفال التكلفة المتبقية للأصل غير الملموس واعتبارها مصروف إهلاك بالكامل في السنة التي تم فيها التأكد من عدم مساهمته في تحقيق الإيراد .

وتجدر الإشارة إلي انه ليس كل أصل ليس له كيان مادي يعتبر أصل غير ملموس، مثال ذلك حسابات المدينين فبرغم انه ليس لها كيان مادي ملموس إلا أنها تعتبر من ضمن

الأصول المتداولة وليس من الأصول غير الملموسة ، لأنه بالإضافة إلى عدم وجود الكيان المادي يجب أن يكون هناك حق انتفاع قانوني وان تكون فترة العمر الإنتاجي طويلة .

ويتم إثبات الأصول غير الملموسة بالتكلفة التي تكبدتها الشركة في سبيل تطويرها أو شرائها ، وتتميز كثير من الأصول غير الملموسة (وليس كلها) بالخصائص التالية:

1- ليس لها وجود مادي ملموس.
2- لا يمكن بيعها بمفردها.
3- بقائها معتمد على مدى مساهمتها في الإيرادات المستقبلية .
4- لها عمر قانوني طويل نسبيا.

وفيما يلي شرح موجز لبعض أنواع من الأصول غير الملموسة حيث أن هذا الموضوع يغطى عادة في كتب المحاسبة المتوسطة :

شهرة المحل :

هي القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية التي تحققها الشركة فوق الإيرادات العادية التي تحققها الشركات الأخرى في نفس المجال . والإيرادات فوق العادية يمكن أن تتحقق للأسباب التالية :

- العلاقات الطيبة مع الزبائن – حسن المعاملة وتلبية الطلبات في الحال....الخ
- موقع الشركة (موقع المحل)
- التسهيلات الممنوحة للزبائن.
- الكفاءة الإنتاجية .
- الإدارة الجيدة
- الشكل المقبول والتغليف الجيد للمنتجات .

ويتم إهلاك الشهرة خلال السنوات التي يعتقد أن هناك إيرادات فوق العادية تحققها الشركة مقارنة بشركات أخرى في نفس المجال ، ويتم الإهلاك مباشرة في حساب الشهرة مع إظهارها بالقيمة المتبقية في قائمة المركز المالي .

حقوق الاختراع :

هو حق يسجل رسميا لدى الجهات الرسمية يمنح بموجبه المخترع حق تصنيع واستخدام وبيع منتج معين . ويحق لحامل حق الاختراع مقاضاة أي جهة أخرى تقوم

باستخدام أو تصنيع المنتج دون علمه . ويتم إثبات حق الاختراع في الدفاتر بالتكلفة، فإذا كان حق الاختراع قد منح مباشرة للشركة من الجهات الرسمية فان التكلفة التي تثبت بالدفاتر تتمثل في جمع المصروفات التي تكبدتها الشركة في عملية البحث والتطوير الخاصة باختراع معين.

ويمنح حقوق الاختراع عن فترة 17 سنة ، ولذلك يجب إهلاك حقوق الاختراع في مدة لا تزيد عن هذه الفترة ، غير انه إذا اتضح أن حقوق الاختراع ستفقد فائدتها خلال فترة اقل من 17 سنة فإن الإهلاك يجب أن يحسب على فترة أقل وهى ما يسمى بالعمر الإنتاجي .

حقوق الطبع :

هو حق يسجل رسميا لدى الجهات الرسمية يمنح حامله بموجبه حق حماية مؤلف له أو مخطوط أو أي عمل فني (تصوير ورسم وغيره) لمدة 28 سنة . وعادة تكلفة الحصول على حقوق الطبع قليلة ولا تذكر وبالتالي تقوم الشركات بتحميلها على السنة التي تحصلت فيها على حق الطبع ، بينما إذا تم شراء حقوق الطبع من جهة أخرى فإن ثمن الشراء يمثل التكلفة التي يجب إثباتها بالدفاتر . وعادة الإيرادات الخاصة بحقوق الطبع تستمر لعدة سنوات ولكنها اقل بكثير من العمر القانوني لها وبالتالي يجب أن تهلك التكلفة على مدى السنوات التي يتوقع تحقق الإيراد خلالها .

العلامات التجارية :

وهى حق دائم غير محدد بمدة لاستخدام اسم تجارى (سواء كان لشركة أو لمنتج معين) أو استخدام علامات مميزة ، ويتم الحصول عليها بتسجيلها لدى الجهات الرسمية . وبما أن العمر القانوني للعلامة التجارية غير محدد وبالتالي تظل تكلفتها مبوبة على قائمة المركز المالي دون إهلاك . وفى حالة ترك الشركة للعلامة التجارية أو إلغائها أو اتضح عدم مساهمتها في تحقيق الإيراد فإن تكلفتها تهلك بالكامل.

وتتلخص المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة في الآتي :

1- عند الإثبات :

×××		حـ/ الأصل غير الملموس
	×××	حـ/ المصرف

3- عند الإهلاك السنوي:

حـــ/ مصروف الإهلاك		×××
حـــ/ الأصل غير الملموس	×××	

وتبوب في الميزانية بالقيمة الصافية والتي لم تهلك بعد .

الأصول الاستخراجية " الموارد الطبيعية "

وهي تلك الأصول التي تتمثل في حقول النفط ومناجم الحديد والفحم وغابات الأخشاب وغيرها من الموارد الطبيعية ، وتسمى أحيانا بالأصول المتناقصة . والخاصية التي تميز هذه الأصول عن الأصول الثابتة كالمباني والسيارات هي أن هذه الأصول تخضع للاستهلاك المادي وتتحول إلي بضاعة . فمن الناحية النظرية ينظر إلي منجم الفحم على أساس انه بضاعة تحت الأرض ، ولكن هذه البضاعة لا يمكن أن تصنف تحت بند الأصول المتداولة . وتظهر الأصول الاستخراجية في قائمة المركز المالي في بند مستقل تحت الأصول الثابتة .

والموارد الطبيعية تسجل بالدفاتر بالتكلفة ، ويتم تخفيض هذا الحساب كلما استنفذ جزء من المورد الطبيعي " بالاستخراج " وبالتالي فان التكلفة الأصلية للأصل " المورد " الطبيعي تتحول تدريجيا من حساب الأصل المعنى وتصبح جزء من تكلفة المستخرج منه أو المباع .

وتخضع تكلفة الأصول الاستخراجية لما يسمى بالاستنفاذ ، حيث يحسب معدل النفاذ بقسمة تكلفة الأصل على الوحدات المتوقع إنتاجها أو استخراجها خلال العمر الإنتاجي وهذه الوحدات قد تكون براميل أو أطنان من الفحم أو غيره (حسب نوع الأصل) ومصروف النفاذ يمكن إيجاده بضرب معدل النفاذ للوحدة في عدد الوحدات المنتجة أو المستخرجة فعلا خلال السنة .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية للأصول الاستخراجية نفترض أن مبلغ 500000 دينار قد دفع للحصول على منجم للفحم والذي يتوقع أن يحتوى على مليون طن من الفحم ، فالقيد المحاسبي لإثبات هذا الأصل هو :

حـــ/ مناجم الفحم		500000
حـــ/ المصرف	500000	

ومعدل النفاذ هو :

$$\frac{500000}{1000000} = 0.5$$ دينار / طن فحم

وبافتراض أن خلال السنة الأولى تم استخراج 200000 طن من الفحم مـن المـنجم فـإن مصروف النفاذ يكون كالتالي :

200000 طن × 0.5 دينار = 100000 دينار

وبالتالي فإن القيد المحاسبي الخاص بإثبات مصروف النفاذ هو كالتالي :

100000		حـــ/ مصروف النفاذ
	100000	حـــ/ مجمع النفاذ

والتبويب على قائمة المركز المالي يكون كما يلي :

الأصول الاستخراجية

مناجم الفحم	500000 د.	
(-) مجمع النفاذ	(100000)	400000

أسئلة وتدريبات

1.10)ما هي خصائص أو مميزات الأصل الثابت؟

2.10)كيف يمكن تحديد تكلفة الأصل الثابت ؟

3.10)ما هي أهم بنود المصروفات التي تدخل في تحديد تكلفة كل من الأصول التالية :

1- الأراضي   2- المباني   3- الآلات

4.10)ماذا يقصد بالاستهلاك في المحاسبة ؟

5.10)ما هي المعلومات التي يجب توافرها لاحتساب مصروف الاسـتهلاك للأصـل الثابت.

6.10)ماذا نعنى بمصطلح " الخردة " أو " النفاية ".

7.10)ما ضرورة تحديد العمر الإنتاجي للأصل الثابت.

8.10)ما هي الأسس التي يمكن استخدامها للتعبير عن عمر الأصل الثابت.

9.10)اذكر فرق الاستهلاك التي يمكن استخدامها لاحتساب مصروف الاستهلاك.

10.10)عرف ما يلي :

1- التكلفة التاريخية للأصل الثابت.

2- مجمع الاستهلاك للأصل الثابت.

3- القيمة الدفترية للأصل الثابت.

11.10) هل يعتبر الاستهلاك وسيلة لتقييم الأصل الثابت ؟ ولماذا ؟

12.10) عرف كل من المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية .

13.10) هناك عدة حالات يمكن على أساسها اعتبار المصروف رأسماليا.

14.10) عرف كل ما يأتي:-

1- مصروف الصيانة للأصل.
2- مصروف التصليحات للأصل.
3- مصروف التحسينات والتطوير .
4- مصروف الاضافات.
5- مصروف إعادة ترتيب الآلات.
6- مصروفات التعديلات .
7- مصروفات إعادة الإنشاء .

15.10) اذكر الاجرائين الذين يجب أن يقوم بهما المحاسب عند التخلص من الأصل الثابت.

16.10) عند استبدال الأصول ، ما هي القيمة التي تستخدم لإثبات الأصل الذي استلم.

17.10) تكلم باختصار عن المعالجة المحاسبية للعمليات التالية :

1- استبدال أصول غير متشابهة.
2- استبدال أصول متشابهة.

18.10) عرف ما يلي :

1- الأصل غير الملموس .
2- الأصول الاستخراجية .

مع ذكر أمثلة لكل منها

19.10) تكلم عن كل مما يلي :

1- حقوق الاختراع.
2- الشهرة.
3- العلامات التجارية.

20.10) ما هي الخصائص التي تتميز بها أغلب الأصول غير الملموسة ؟

21.10) آلة تكلفتها 6000 دينار وعمرها الإنتاجي المتوقع 10 سنوات وقيمتها كخردة 400 دينار ويتم استخدام طريقة النسبة المضاعفة على الرصيد

المتناقص ، المطلوب احتساب قسط الاستهلاك في السنتين الأولى والثانية ، مع بيان القيود المحاسبية اللازمة .

22.10) أصل ثابت تكلفته 11250 دينار ، وقيمتـه كخـردة 750 دينـار وعمـره الإنتاجي 6 سنوات . علما بان طريقة الاستهلاك المتبعة هي مجمـوع أرقـام السنين المطلوب احتساب مصروف الاستهلاك في السنتين الأولى والثانية ، مع بيان القيود المحاسبية اللازمة .

23.10) أشترت شركة (أ) مبنى في 2009/6/1 بمبلغ 50000 دينار ، علما بـان عمره الإنتاجي المتوقع 50 خمسون سـنة وقيمتـه كخـردة صـفر . وفـي 2010/1/1 تم بناء جناح جديد للمبنى بتكلفة قدرها 19800 دينار ، وفـي 2011/1/1 تم طلاء المبنى بالكامل بتكلفة مقدارها 2500 دينار.

المطلوب :

1- تصوير حساب المبنى كما يظهر في دفتر أستاذ مساعد المباني عن الفترة من 2009/6/1 إلي 2011/12/31 ، بافتراض أن السنة الماليـة للشـركة تنتهي في 12/31 من كل عام .

2- بيان القيود المحاسبية لإثبات العمليات السابقة .

24.10) في 2009/12/31 كان رصيد حساب إحدى الآلات لشـركة (أ) 12000 دينار ، ومجمع استهلاكها في ذلك التاريخ 8000 دينـار ، المطلـوب قيـد اليومية اللازم في كل حالة من الحالات آلاتية :

1- تم بيع الآلة بمبلغ 5000 دينار.

2- تم بيع الآلة بمبلغ 4000 دينار.

3- تم بيع الآلة بمبلغ 3000 دينار.

4- تم تخريد الآلة دون الحصول على مقابـل ، بالإضـافة إلـي أن الشركة دفعت مبلغ 200 دينار كمصروفات نقل الآلـة إلـي مكـان التخلص منها.

5- تم استبدال الآلة بأخرى احدث منها ، علما بان القيمـة السـوقية للآلة القديمة 5000 دينار.

6- تم استبدال الآلة بأخرى احدث منها ، علما بان القيمة السوقية للآلة القديمة 4000 دينار ، بالإضافة إلي ذلك قامت شركة (أ) بدفع مبلغ 1000 دينار لإتمام عملية الاستبدال.

25.10) قامت شركة (أ) بشراء قطعة أرض مقام عليها مبنى بتكلفة 100000دينار وذلك لغرض إقامة مبنى جديد عليها ، وقد قامت الشركة بهدم المبنى القديم ودفعت مبلغ 4300 دينار كتكاليف هدم وقامت ببيع مخلفات المبنى القديم بمبلغ 1900 دينار ، والمصروفات التالية دفعت أثناء بناء المبنى الجديد :

- المبلغ المتعاقد عليه مع المقاول 475000 دينار
- أتعاب مصممي الخرائط 4350 دينار
- ضرائب على الأرض 1000 دينار
- ضرائب على المبنى 450 دينار
- مصروفات تسوية الأرض لإقامة المبنى الجديد 6000 دينار
- رسوم رخص البناء 200 دينار
- تكاليف الحديقة المجاورة للمبنى 3100 دينار
- رصف وإضاءة موقف السيارات 5600 دينار

المطلوب : إثبات المعلومات السابقة في حساب الأستاذ المناسب.

26.10) اقتنت شركة (أ) الأصول التالية في 2009/1/1:

	أ	ب	ج
التكلفة	12000 د.	18000 د.	16000 دينار
قيمة الخردة	2000 د.	-0-	1000 "
العمر المتوقع	6 سنوات	10 سنوات	5 سنوات

المطلوب :

احتساب مصروف الاستهلاك لكل أصل للسنتين 2009، 2010 علما بان السنة المالية تنتهي في 12/31 من كل عام ، وذلك حسب الطرق التالية :

1) طريقة القسط الثابت 2) طريقة مجموع أرقام السنين

3) طريقة النسبة المضاعفة على الرصيد المتناقص (مع التقريب لأقرب دينار)

27.10) اشترت شركة (أ) آله بمبلغ 20000 دينار وذلك في بداية السنة المالية علما بان العمر الإنتاجي للآلة 4 سنوات وقيمتها كخردة 2000 دينار المطلوب استكمال الجدول التالي :

طريقة الاستهلاك	مصروف الاستهلاك		مجمع الاستهلاك		القيمة الدفترية	
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الأولى	السنة الثانية
1) القسط الثابت						
2) مجموع أرقام السنين						
3) النسبة المضاعفة على الرصيد المتناقص						

28.10) يتكون بند السيارات في شركة (أ) من السيارات التالية :

- سيارة فيات تكلفتها الأصلية 4000 دينار وعمرها الإنتاجي 4 سنوات.
- سيارة مازدا تكلفتها الأصلية 6000 دينار وعمرها الإنتاجي 6 سنوات.
- سيارة هوندا تكلفتها الأصلية 5000 دينار وعمرها الإنتاجي 5 سنوات.
- سيارة بيجو تكلفتها الأصلية 8000 دينار وعمرها الإنتاجي 8 سنوات.

علما بان جميع السيارات قد اشتريت في 2008/1/1 ، وبدأ استخدامها في نفس التاريخ ، وان طريقة القسط الثابت هي المستخدمة لاحتساب الاستهلاك.

المطلوب :

1- إثبات قيد الشراء في 2008/1/1

2- إثبات قيد الاستهلاك في 2008/12/31 ، 2009/12/31

3- تصوير حساب مجمع الاستهلاك في 2009/12/31

29.10) اشترت شركة (أ) آلة تكلفتها 100000 دينار وذلك في 2005/1/1 علما بان عمرها الإنتاجي 5 سنوات وقيمتها كخردة 10000 دينار وان الطريقة المتبعة في احتساب الاستهلاك هي طريقة مجموع أرقام السنين المطلوب : استكمال الجدول التالي:

السنة	التكلفة الأصلية	مجمع الاستهلاك أول السنة	مصروف استهلاك العام	مجمع الاستهلاك آخر السنة	القيمة الدفترية آخر السنة
السنة الأولى					
السنة الثانية					
السنة الثالثة					
السنة الرابعة					
السنة الخامسة					

30.10) اشترت شركة (أ) آلتين بمبلغ إجمالي قدرة 15600 دينار ودفعت مصروفات نقل قدرها 400 دينار ودفعت مصروفات تركيب حيث بلغت 200 دينار للآلة الأولى و400 دينار للآلة الثانية ، علماً بأن القيمة السوقية للآلتين 8000 دينار و12000 دينار على التوالي ، مع العلم أن الشركة تود تخصيص حساب مستقل لكل آله.

المطلوب :

1) تحديد تكلفة كل آله مستخدما القيمة السوقية للآلتين في توزيع التكاليف الإجمالية.

2) إجراء قيود اليومية لإثبات تكلفة كل آله.

31.10) فيما يلي بيانات خاصة بالأصول الثابتة لشركة (أ) :

نوع الأصل	التكلفة الأصلية	تاريخ الشراء	تاريخ الاستخدام	العمر الإنتاجي
مبنى الإدارة	36000د.	2009/1/1	2009/1/1	8 سنوات
آلة	9000 د.	2007/11/30	2008/1/1	4 سنوات
سيارة	12000د.	2009/1/1	2009/1/1	5 سنوات

المطلوب:

1- احتساب مصروف الاستهلاك لكل نوع خلال سنة 2009.
2- بيان حساب مجمع الاستهلاك لكل نوع في 2009/12/31 وذلك بافتراض إتباع طرق الاستهلاك آلاتية :

أ- طريقة القسط الثابت لمبنى الإدارة.
ب- طريقة مجموع أرقام السنتين للآلة.
جـ- طريقة النسبة المضاعفة على الرصيد المتناقص للسيارة.

32.10) تم شراء آله في 1/1 بمبلغ 31000 دينار ، علماً بأن قيمة النفاية 2950 دينار وان العمر الإنتاجي 10 سنوات ، كما يتوقع أن تنتج الآلة 60000 وحدة كحد أقصى .

المطلوب :

1) احتساب مصروف الاستهلاك خلال السنتين الأولى والثانية .
2) بيان مجمع استهلاك الآلة في نهاية السنة الثانية وذلك بإتباع الطرق التالية :

أ- طريقة القسط الثابت.
ب- طريقة مجموع أرقام السنتين.
جـ- طريقة النسبة المضاعفة على الرصيد المتناقص.
د - طريقة وحدات الإنتاج بافتراض أن الآلة قد أنتجت فعلا في السنتين الأولى والثانية 7000 وحدة و5000 وحدة على التوالي.

الفصل الحادي عشر

الالتزامات

الالتزامات هي حقوق الغير لدى الشركة والتي تتطلب الدفع من موارد الشركة، وتنشأ الالتزامات نتيجة عمليات تجارية أو مالية ماضية وتلتزم الشركة " المدينة" بسداد الالتزامات في صورة أصول أو أداء خدمات في المستقبل إلى الغير " الدائنون".

ولأغراض التبويب على القوائم المالية تقسم الالتزامات إلى التزامات قصيرة الأجل والتزامات طويلة الأجل.

أولا : الالتزامات قصيرة الأجل :

تعرف الالتزامات قصيرة الأجل بأنها تلك الحقوق الخاصة بالغير والواجبة السداد خلال سنة واحدة أو الدورة التجارية أيهما أطول ، ويتطلب سدادها استخدام الأصول المتداولة .

وهناك العديد من البنود التي تندرج تحت مسمى الالتزامات قصيرة الأجل نذكر منها ما يلي :

1- أوراق الدفع :

هي عبارة عن أوراق تجارية (كمبيالات) تمثل تعهد مكتوب بدفع مبلغ معين في موعد محدد . وتجدر الإشارة بان نفس الورقة التجارية تعتبر ورقة قبض بالنسبة للدائن " البائع" وورقة دفع بالنسبة للمدين " المشترى"

2- الدائنون :

وتنتج حسابات الدائنين على اثر المعاملات التجارية كشراء بضاعة او خدمة من الغير على الحساب ، وبالتالي يترتب التزام على الشركة المشترية لسداد هذه الحسابات في فترة مستقبلية ، وهى تختلف عن أوراق الدفع في كونها أتفاق شفهي بين البائع والمشترى.

3- التزامات مستحقة :

وهى الالتزامات التي تنشأ نتيجة للتسويات الجردية التي تعمل عند نهاية السنة وتمثل المصروفات التي تخص السنة غير أنها لم تدفع بعد حتى تاريخ الميزانية. ومن أمثلة ذلك مصروف الإيجار المستحق ومصروف المرتبات المستحقة ومصروف الفوائد المستحقة .

4- المبالغ المحتجزة لصالح الغير " الاستقطاعات"

وهى تلك المبالغ المستقطعة من مرتبات العاملين والتي سيتم توريدها إلى جهات أخرى " دائنون متنوعون" مثال ذلك الضرائب والضمان الاجتماعي والأقساط السكنية و المصارف والجمعيات الإسكانية .

5- التوزيعات المستحقة :

تصبح توزيعات الأرباح مستحقة " التزام " بمجرد الإعلان عنها من قبل إدارة الشركة ، وبالتالي إذا لم تدفع فعلا عند إعداد القوائم المالية يجب أن تظهر هذه التوزيعات المستحقة كالتزام على الشركة التي أعلنت عن توزيع أرباح .ويظهر هذا البند عادة في ميزانيات الشركات المساهمة " سيناقش هذا الموضوع في الفصل القادم".

6- الإيرادات المقدمة

وهى تلك المبالغ التي تم استلامها مقدما وتخص سنوات مالية قادمة وليست السنة التي حصلت فيها ، مثال ذلك إيراد إيجار مقدم ، عمولات مقدمة .وبالتالي تظهر ضمن الالتزامات قصيرة الأجل وتقوم الشركة باكتسابها فعلا (أو تحققها فعلا) عن طريق تقديم خدمات أو بضائع إلى الجهات الدائنة .

7- أقساط الديون طويلة الأجل :

أقساط الديون طويلة الأجل والمستحقة الدفع خلال الاثني عشرة شهرا لتالية لتاريخ الميزانية ، يجب أن يتم تبويبها ضمن الالتزامات المتداولة قصيرة الأجل) شريطة أن يكون السداد باستخدام الأصول المتداولة . أما أذا أن السداد سيتم باستخدام الأصول الثابتة أو الاستثمارات طويلة الأجل (أي أن طريق بيع أصول ثابتة أو استثمارات طويلة الأجل واستخدام الحصيلة في سداد الأقساط) فإن الالتزام كله يظل مدرجا تحت الالتزامات طويلة الأجل .

المعالجة المحاسبية للالتزامات قصيرة الأجل

أوراق الدفع والدائنين :

عندما تقوم الشركة بشراء بضاعة أو خدمات على الحساب ، فقد يقوم لمورد (الدائن) بسحب ورقة تجارية على الشركة المشترية (ورقة دفع من جهة نظر الشركة المشترية). أو قد يقوم المورد بفتح حساب للشركة لمشترية ضمن حسابات المدينين (دائنين من وجهة نظر الشركة المشترية).

لاحظ أن الورقة التجارية تعتبر ورقة قبض بالنسبة للبائع (الدائن) وورقة دفع بالنسبة للمشترى (المدين). وإذا كانت الشركة البائعة قد فتحت حساب شخصي للمدين في دفاترها ، فإن الشركة المشترية ستفتح حساب شخصي للدائن في دفاترها.

مثال :

نفترض أن شركة (أ) قامت بشراء بضاعة على الحساب من شركة (ب) بمبلغ 15000 دينار .

يمكن تسجيل هذه العملية حسب الحالتين الآتيتين:

1) حالة فتح حساب شخصي للدائن

15000		حـــ/ المشتريات
	15000	حـــ/ الدائنون – شركة (ب)

2) حالة تحرير ورقة تجارية

15000		حـــ/ المشتريات
	15000	حـــ/ أوراق الدفع

لاحظ أنه في الحالة الأولى سيكون القيد في دفاتر البائع كما يلي :

15000		حـــ/ المدينون – شركة (أ)
	15000	حـــ/ المبيعات

أما في الحالة الثانية سيكون القيد في دفاتر البائع كما يلي :

15000		حـــ/ أوراق القبض
	15000	حـــ/ المبيعات

في بعض الأحيان قد يحدث أن يتم تحرير ورقة تجارية بعد الاتفاق الشفهي (أي فتح حساب شخص للدائن) وبالتالي تكون القيود بدفاتر شركة (أ) في هذه الحالة كما يلي :

- عند الاتفاق الشفهي:

15000		حـــ/ المشتريات
	15000	حـــ/ الدائنون – شركة (ب)

- عند تحرير ورقة تجارية بدل الحساب الشفهي :

15000		حـــ/ الدائنون – شركة (ب)
	15000	حـــ/ أوراق الدفع

الالتزامات المستحقة :

مثال :

تقوم شركة (أ) بدفع فوائد عن قرض مصرفي قيمته 20000 دينار بفائدة 6% سنويا ، علما بان عملية دفع الفوائد تتم في 10/1 ، 4/1 من كل عام ، وان السنة المالية تنتهي في 12/31 من كل عام.

إذا هناك فائدة مستحقة عن الثلاثة أشهر (من 10/1 إلى 12/31) ومبلغ الفائدة هو

$$2000 \times \%6 \times \frac{3}{12} = 300$$ دينار

وبالتالي يكون القيد كما يلي (في 12/31)

300		حـــ/ مصروف فوائد
	300	حـــ/ مصروف فوائد مستحقة

بالنسبة للطرف المدين يتم قفله في ملخص الدخل لتحميل السنة بما يخصها ، أما الطرف الدائن فيتم تبويبه في الميزانية ضمن الالتزامات قصيرة الأجل . وعند حلول يوم 1/4 يتم دفع الفوائد عن الستة أشهر (ثلاثة أشهر في السنة السابقة وثلاثة أشهر في السنة الحالية) ويكون القيد المحاسبي حينذاك كما يلي :

300		حـــ/ مصروف فوائد مستحقة (عن أشهر 12,11,10 السنة السابقة)
300		حـــ/ مصروف فوائد (عن أشهر 1، 2، 3 السنة الحالية)
	600	حـــ/ المصرف

المبالغ المحتجزة لصالح الغير (الاستقطاعات) :

مثال :

بافتراض أن إجمالي مصروف المرتبات عن شهر ما كان 80000 دينار، ضرائب 3000 دينار ، ضمان 2000 دينار ، أقساط قروض 8000 دينار ، أقساط سكنية 4000 دينار ، اشتراكات نقابية 1500 دينار.

في هذه الحالة يكون قيد الاستحقاق كما يلي :

البيان	دائن	مدين
حـ/ مصروف المرتبات		80000
إلى مذكورين		
حـ/ مرتبات مستحقة (الفرق)	61500	
حـ/ مصلحة الضرائب	3000	
حـ/ ضمان اجتماعي	2000	
حـ/ أقساط قروض	8000	
حـ/ أقساط سكنية	4000	
حـ/ اشتراكات نقابية	1500	

أما قيد دفع المرتبات يكون كما يلي :

البيان	دائن	مدين
حـ/ مرتبات مستحقة		61500
حـ/ المصرف	61500	

أما بقية الاستقطاعات " الدائنون المتنوعون " فقد تورد إلى الجهات المستفيدة بعد تاريخ الميزانية ، وبالتالي يجب أن تظهر ضمن الالتزامات قصيرة الأجل . وعندما تقوم الشركة بتوريدها إلى الجهات المعنية يكون القيد كما يلي :

البيان	دائن	مدين
من مذكورين		
حـ/ مصلحة الضرائب		3000
حـ/ الضمان الاجتماعي		2000
حـ/ دائنون آخرون		13500
8000 أقساط قروض		
4000 أقساط سكن		
1500 اشتراكات نقابية		
حـ/ المصرف	18500	

التوزيعات المستحقة :

عندما تعلن الشركة عن توزيع أرباح وتحدد مبالغها يخلق التزام قصير الأجل إلى أن يتم السداد – أي دفعه نقدا للمساهمين في الشركة – فلو تم إعداد الميزانية بعد إعلان توزيع الأرباح ولكن قبل دفعها فعلا فإن هذه التوزيعات يجب أن تبوب ضمن الالتزامات قصيرة الأجل .

مثال :

في 2008/12/25 أعلنت شركة (أ) عن توزيع أرباح على المساهمين قدرها 10000 دينار وتم دفعها فعلا في 2009/2/15 . فإن القيود في هذه الحالة تكون كما يلي :

في 2008/12/25:

10000		حـ/ الأرباح المحجوزة(*)
	10000	حـ/ أرباح تحت التوزيع (تحت الدفع)

وبالتالي عند إعداد الميزانية في 2008/12/31 فيجب أن تبوب التوزيعات ضمن الالتزامات قصيرة الأجل .

في 2009/2/15:

10000		حـ/ أرباح تحت التوزيع (تحت الدفع)
	10000	حـ/ المصرف

الإيرادات المحصلة مقدما :

مثال :

قامت شركة (أ) بتأجير مخازن تمتلكها إلى شركة (ب) بمبلغ 2000 دينار سنويا ، وقد دفعت شركة (ب) مبلغ 4000 دينار في 2008/1/1 عن سنة 2008 وسنة 2009

في هذه الحالة نجد أن الإيراد المستلم يخص سنتين سنة مبلغ 2000 دينار قد يحقق في سنة 2008 وباقي المبلغ 2000 دينار لم يتحقق بعد لأنه يخص سنة 2009

(*) هذا الحساب يظهر في دفاتر الشركات المساهمة حيث تتجمع فيه الأرباح كل سنة دون أن تضاف إلى حساب رأس المال كما هو الحال في الشركات الفردية وسيدرس بالتفصيل في كتب المحاسبة المتوسطة

وبالتالي يجب أن يظهر في ميزانية سنة 2008 تحت بند إيراد مقدم ضمن الالتزامات قصيرة الأجل .

ثانيا : الالتزامات طويلة الأجل :

وهى تلك الديون الواجبة السداد للغير في مدة أطول من سنة أو دورة تجارية ، وهى لا تمثل عبئا على الأصول المتداولة . ومن أهم أنواع الالتزامات طويلة الأجل ما يلي :

1- قرض السندات .

2- أوراق الدفع طويلة الأجل.

3- قروض برهن.

وسيكون التركيز في بقية هذا الفصل على قرض السندات لأهميته كمصدر للتمويل في الشركات المساهمة ، مع الشرح الموجز للنوعين الأخيرين.

قرض السندات :

يعتبر قرض السندات احد مصادر التمويل للشركات المساهمة ، حيث تقوم الشركة المقترضة ببيع سندات (أوراق مالية) إلى الجمهور وتستخدم حصيلة البيع (النقدية المحصلة) في تمويل مشروعاتها . وخلال مدة القرض تقوم الشركة بدفع فوائد دورية لحملة السندات (المقرضين) وعند الاستحقاق تسدد القيمة الاسمية للقرض. ويحدد عقد الإصدار جميع الأمور المتعلقة بإصدار السندات مثل نوع السندات وعددها والقيمة الاسمية لها ، وكذلك سعر الفائدة ودوريتها ومدة القرض . ومن بين المصطلحات التي يجب أن يتعرف عليها الطالب في هذه المرحلة ما يلي :

أ- القيمة الاسمية للسند

القيمة الاسمية هي تلك القيمة المكتوبة على السند ، وهى عادة ما تكون ذات رقم دائري (100 دينار أو 1000 دينار للسند)

ب- سعر الفائدة :

وهو المعدل السنوي للفائدة والتي ستدفع لحملة السندات سنويا وتكون مشار إليها على السند ، كأن تكون 6% أو 10% مثلا . وقد ينص عقد الإصدار على دفع الفوائد كل ثلاثة أشهر أو كل ستة أشهر . وتحسب الفائدة السنوية بضرب المعدل في القيمة الاسمية ، فمثلا إذا كان معدل الفائدة 6% والقيمة الاسمية للسند الواحد 1000 دينار ،

فإن كل سند يجب أن يدفع عنه 60 دينارا (1000 × 6%) سنويا لحامله ، فلو كان احد حملة السندات لدية 100 سند فإن مبلغ الفائدة السنوية الذي سيتحصل عليه هـو 6000 دينار (100 ×60) أو (100000 × 6%).

جـ- تاريخ الاستحقاق :

وهو الموعد المحدد لرد قرض السندات ، حيث تقوم الشركة المقترضة بسداد القيمة الاسمية للقرض إلى حملة السندات ، وتتراوح مدة قرض السندات بين 5 سنوات و 10 سنوات وربما أكثر .

د- علاوة إصدار السندات

في بعض الأحيان قد تصدر الشركة سندات وتقوم ببيعها بسعر أعلى من القيمة الاسمية، وفي هذه الحالة تكون السندات قد تم بيعها بعلاوة إصدار . وتباع السندات بعلاوة إصدار عندما يكون سعر الفائدة الأسمى (الموضح على السند) أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق وذلك لتعويض الشركة عن الفرق بين السعرين.

هـ- خصم إصدار السندات

في أحيان أخرى قد تصدر الشركة سندات وتقوم ببيعها بسعر اقل من القيمة الاسمية ، وفي هذه الحالة تكون السندات قد تم بيعها بخصم إصدار . وتباع السندات بخصم إصدار عندما يكون سعر الفائدة الأسمى اقل من سعر الفائدة السائد في السوق وذلك لتعويض المستثمرين (حملة السندات) عن الفرق بين السعرين.

المعالجة المحاسبية لقرض السندات :

تتطلب المعالجة المحاسبية لقرض السندات إثبات قرض السندات ودفع الفوائد الدورية وسداد قيمة القرض عند الاستحقاق . وفيما يلي سنستعرض المعالجة المحاسبية حسب الحالات الآتية :

أولا : إصدار السندات بالقيمة الاسمية :

مثال :

نفترض أن شركة (أ) قد أصدرت 1000 سند القيمة الاسمية للسند 100 دينار ولمدة 10 سنوات وبفائدة سنوية قدرها 7% . هذا وقد تم بيع السندات بمبلغ مساو للقيمة الاسمية ، علما بان الفائدة ستدفع في 12/31من كل سنة .

أ- قيود الإصدار :

100000		حـ/ المصرف
	100000	حـ/ قرض السندات (7%)
		"إصدار 1000 سند بقيمة اسمية 100 دينار للسند ثم بيعها بنفس القيمة الاسمية وبفائدة 7% لمدة 10 سنوات "

ب- قيد دفع الفوائد الدورية في 12/31 من كل سنة (لمدة عشر سنوات)

7000		حـ/ مصروف الفوائد
	7000	حـ/ المصرف
		إثبات دفع الفوائد المستحقة على القرض)

جـ- قيد سداد القرض في تاريخ الاستحقاق (نهاية السنة العاشرة)

100000		حـ/ قرض السندات (7%)
	100000	حـ/ المصرف
		سداد قرض السندات نقدا

ملاحظات على القيود السابقة :

1- اثبت القرض بالقيمة الاسمية (100 ×1000) وفتح حساب في دفتر الأستاذ العام تحت اسم قرض السندات ، وجعل هذا الحساب دائنا بالقيمة الاسمية ، ويظل هذا الحساب مفتوحا ويظهر مبوب في قائمة المركز المالي في نهاية كل سنة من سنوات مدة الاستحقاق .

2- في كل سنة تقوم الشركة بدفع مصروف فوائد على القيمة الاسمية لقرض السندات (100000 × 7% = 7000 دينار) وهذا القيد يتكرر عشر مرات أي في نهاية كل سنة من السنوات العشر الممثلة لمدة الاستحقاق . حيث جعل حساب مصروف الفوائد مدينا بقيمة الفوائد والذي بدوره يقفل في

حساب ملخص الدخل للسنة المالية وذلك لتحميلها بمصروف الفوائد الخاص بها .

3- عند تاريخ الاستحقاق (في نهاية السنة العاشرة في هذا المثال) يتم دفع القيمة الاسمية لقرض السندات (100000 دينار) وبذلك يقفل حساب قرض السندات بدفتر الأستاذ العام .

ثانيا : إصدار السندات بأعلى من القيمة الاسمية (علاوة إصدار) :

في حالة بيع السندات بأعلى من قيمتها الاسمية تكون قد أصدرت بعلاوة ، ويفتح حساب لعلاوة الإصدار ويجعل دائنا بها ، على أن توزع (تهلك) هذه العلاوة على سنوات استحقاق القرض ، وهذا يعمل على تخفيض مصروف فوائد القرض الذي يحمل على السنة المالية . وفى نهاية مدة القرض يكون رصيد حساب علاوة الإصدار صفرا . وبالتالي فإن مصروف الفوائد الذي يحمل على كل سنة يساوى مبلغ الفائدة ناقصا نصيب السنة من علاوة الإصدار .

مثال :

نفترض أن شركة (أ) أصدرت 1000 سندا القيمة الاسمية للسند 100 دينار وبفائدة سنوية قدرها 8% وذلك في 2008/1/1 ، هذا وقد تم بيع السند بمبلغ 105 دينار ، علما بان مدة القرض خمس سنوات وان الفائدة تدفع في 12/31 من كل سنة.

أ- قيد الإصدار في 2008/1/1:

105000		حـ/ المصرف
		إلى مذكورين
	100000	حـ/ قرض السندات
	5000	حـ/ علاوة الإصدار

ب- قيد دفع الفوائد وإهلاك علاوة الإصدار في 12/3 من كل سنة ،

		من مذكورين
7000		حـ/ مصروف الفوائد
1000		حـ/ علاوة الإصدار
	8000	حـ/ المصرف

جـ- قيد سداد القرض في تاريخ الاستحقاق - في 2009/12/31

100000		حـ/ قرض السندات
	100000	حـ/ المصرف

ملاحظات على القيود السابقة :

1- احتوى قيد الإصدار على حساب علاوة الإصدار والذي جعل دائنا بقيمة العلاوة (أي الفرق بين المبلغ المتحصل والقيمة الاسمية لقرض السندات (105000 - 100000) ، كما جعل حساب قرض السندات دائنا بالقيمة الاسمية للقرض والتي ستدفع في نهاية مدة الاستحقاق .

2- من المعلوم أن قيمة الفوائد الخاصة بالسنة هي 8000 دينار (100000×8%) وهذا هو المبلغ الذي دفع فعلا بدليل جعل حساب المصرف دائنا بهذه القيمة . غير أننا نلاحظ أن حساب مصروف الفوائد جعل مدينا بمبلغ 7000 دينار وذلك بسبب تخفيضه بنصيب السنة من علاوة الإصدار (5000 ÷ 5 سنوات = 1000 دينار) وبالتالي حملت السنة بمبلغ 7000 دينار كمصروف فوائد . وهذا القيد يؤدى إلى تخفيض رصيد حساب علاوة الإصدار بمبلغ 1000 دينار وبالتالي يظهر رصيد العلاوة في نهاية السنة الأولى من مدة القرض 4000 دينار . ويظل هذا الرصيد يتناقص سنة بعد أخرى حتى يصل إلى الصفر في نهاية السنة الخامسة (آخر سنة من مدة القرض) أما مصروف الفوائد فيقفل في حساب ملخص الدخل لكل سنة .

3- نلاحظ أن قيد السداد في تاريخ الاستحقاق قد تم بالقيمة الاسمية لقرض السندات (100000 دينار) ويؤدى هذا القيد إلى إقفال حساب قرض السندات وبالتالي لا يظهر في الميزانية بعد ذلك .

4- يوضح جدول (11-1) التغيرات التي تحدث على رصيد علاوة الإصدار وصافي قيمة الالتزام في نهاية كل سنة من مدة القرض .

جدول (11-1)

التغيرات في رصيد علاوة الإصدار وصافى

قيمة الالتزام خلال فترة الاستحقاق

السنة	الفوائد السنوية المدفوعة فعلا	نصيب السنة من العلاوة	صافي مصروف الفوائد الذي حمل على السنة	رصيد علاوة الإصدار	قرض السندات (القيمة الاسمية)	صافي قيمة الالتزام في نهاية السنة
2008	8000	1000	7000	4000	100000	104000
2009	8000	1000	7000	3000	100000	103000
2010	8000	1000	7000	2000	100000	102000
2011	8000	1000	7000	1000	100000	101000
2012	8000	1000	7000	-0-	100000	100000
	40000	5000	35000			

ثالثا : إصدار السندات بأقل من القيمة الاسمية (خصم الإصدار)

في حالة بيع السندات بأقل من قيمتها الاسمية تكون قد أصدرت بخصم إصدار ، ويفتح حساب لخصم الإصدار بجعل مدينا به ، على أن يوزع (يهلك) هذا الخصم على سنوات مدة القرض ، وهذا يعمل على زيادة مصروف الفوائد والتي يتم تحميلها على كل سنة وكذلك على تخفيض رصيد خصم الإصدار ، وفى نهاية مدة القرض يكون رصيد حساب خصم الإصدار ، وبالتالي فإن مصروف الفوائد الذي يحمل على السنة يساوى مبلغ الفائدة زائدا نصيب السنة من خصم الإصدار .

مثال :

نفترض أن شركة (أ) أصدرت 1000 سند ، القيمة الاسمية للسند 100 دينار وبفائدة 8% سنويا ، وذلك في 2008/1/1 وقد تم بيع السند بمبلغ 95 دينار - علما بأن مدة القرض خمس سنوات وان الفائدة تدفع في 12/31 من كل سنة .

أ- قيد الإصدار في 2008/1/1

		من مذكورين
95000		حـ/ المصرف
5000		حـ/ خصم الإصدار
	100000	حـ/ قرض السندات

ب- قيد دفع الفوائد وإهلاك خصم الإصدار ، في 12/31 من كل سنة :

9000		حـ/ مصروف الفوائد
	8000	حـ/ المصرف
	1000	حـ/ خصم الإصدار

جـ- قيد سداد القرض في تاريخ الاستحقاق في 2012/12/31 :

100000		حـ/ قرض السندات
	100000	حـ/ المصرف

ملاحظات على القيود السابقة :

1- احتوى قيد الإصدار على حساب خصم الإصدار حيث جعل مدينا بقيمة الخصم أي الفرق بين القيمة الاسمية والمبلغ المحصل فعلا (100000 - 95000) ، كما جعل حساب قرض السندات دائنا بالقيمة الاسمية والتي ستدفع في نهاية مدة الاستحقاق .

2- من المعلوم أن مصروف الفوائد الخاص بكل سنة والذي يدفع فعلا هو 8000 دينار والدليل أن حساب المصرف جعل دائنا بهذه القيمة ، غير أننا نلاحظ أن حساب مصروف الفوائد جعل مدينا بمبلغ 9000 دينار وذلك بسبب زيادته بنصيب السنة من خصم الإصدار (5000 ÷ 5 سنوات = 1000) وبالتالي حملت السنة بمبلغ 9000 دينار كمصروف فوائد . وبالتالي يظهر رصيد خصم الإصدار في نهاية السنة الأولى من مدة القرض 4000 دينار . ويظل هذا الرصيد يتناقص سنة بعد أخرى حتى يصل إلى الصفر في نهاية السنة الخامسة (آخر سنة من مدة القرض). أما مصروف الفوائد (9000) فيقفل في حساب ملخص الدخل لكل سنة .

3- نلاحظ أن قيد السداد في تاريخ الاستحقاق قد تم بالقيمة الاسمية (100000 دينار) ويؤدى هذا القيد إلى إقفال حسابات قرض السندات وبالتالي لا يظهر بالميزانية بعد ذلك .

4- يوضح جدول (11-2) التغيرات التي تحدث علـى رصـيد خصـم الإصـدار وصافى قيمة الالتزام ، في نهاية كل سنة من السنوات الخمس (مدة القرض) .

راعينا في العرض السابق والخاص بقرض السندات أن يكون في ابسط صورة ، حيث أن الطالب المبتدئ مطالب بمعرفة المعالجة المحاسبية لعمليات الإصدار ودفع الفوائد الدورية وسداد القرض في تاريخ الاستحقاق .أما المشـاكل الأكثـر تعقيـدا والخاصـة باستحقاق الفوائد وتحديد أسعار السندات باستخدام جداول الفائدة المركبة وطـرق إهـلاك علاوة الإصدار وخصم الإصدار ، فهذه وغيرها مكانها في مناهج المحاسـبة المتوسـطة والتي سيدسها الطالب في مرحلة لاحقة من دراسته في المحاسبة وبالتالي فلم نشر إليها لا من قريب ولا من بعيد.

جدول (11-2)

التغيرات في رصيد خصم الإصدار وصافى قيمة الالتزام خلال فترة الاستحقاق

السنة	الفوائد السنوية المدفوعة فعلا	نصيب السنة من العلاوة	صافي مصروف الفوائد الذي حمل على السنة	رصيد خصم الإصدار	قرض السندات (القيمة الاسمية)	صافي قيمة الالتزام في نهاية السنة
2008	8000	1000	9000	4000	100000	96000
2009	8000	1000	9000	3000	100000	97000
2010	8000	1000	9000	2000	100000	98000
2011	8000	1000	9000	1000	100000	99000
2012	8000	1000	9000	-0-	100000	100000
	40000	5000	45000			

أوراق الدفع طويلة الأجل :

قد تفضل الشركة الحصول على الأموال اللازمة من مقرض واحد " مصـرف عـادة" بدلا من إصدار سندات للبيع إلى الجمهور العام . وعادة ما تصدر الشـركة أوراق دفـع بصفة مؤقتة حتى يمكن الحصول على شروط مناسبة لإصدار سندات، وعادة تكون مـدة ورقة الدفع أطول من سنة ، حيث تبوب في الميزانية تحت بند الالتزامات طويلة . وقـد

يسدد مبلغ الورقة مرة واحدة في تاريخ استحقاقها وقد تسدد على أقساط ، وفي هذه الحالة يجب أن تظهر في الميزانية بصافي قيمتها . وتجدر الإشارة إلى أن ورقة الدفع طويلة الأجل قد تكون خاضعة لفائدة بنسبة محددة يتفق عليها تدفع على مدى سنوات الالتزام .

مثال :

نفترض أن شركة (أ) اقترضت مبلغ 20000 دينار في 2009/1/1 من احد المصارف وقد قبلت ورقة دفع تستحق بعد ثلاث سنوات بفائدة 6% سنويا .

- عند الإصدار في 2009/1/1

20000		حـ/ النقدية / المصرف
	20000	حـ/ أوراق الدفع طويل الأجل

- عند دفع الفوائد في 12/31 من كل عام خلال فترة الالتزام :

1200		حـ/ مصروف الفوائد
	1200	حـ/ المصرف

في حالة عدم توافق تاريخ سداد الفائدة مع السنة المالية فيجب عمل قيود استحقاق الفائدة التي تخص السنة وذلك عند عمل قيود التسويات الجردية في نهاية السنة المالية .

- عند سداد ورقة في تاريخ الاستحقاق في 2012/12/31 :

20000		حـ/ أوراق الدفع طويل الأجل
	20000	حـ/ المصرف

القروض برهن :

قد تقوم شركة بالاقتراض طويل الأجل ويطلب المقرض ضمانا لحقه في شكل رهن على احد أصول الشركة المقترضة (مباني/آلات/أثاث/أراضي) كضمان . والرهن عبارة عن عقد مكتوب يعطي للمقرض حق الرجوع على الأصل المرهون لاستيفاء دينه في حالة عجز الشركة عن السداد . ويترتب على الرهن فرض حق للمقرض على الأصل المعني وليس تحويلا للملكية . وعادة تكون قيمة الأصل المرهون أكثر من قيمة القرض ضمانا لحقوق المقرض . ولا تختلف المعالجة المحاسبية عما سبق شرحه أعلاه بالنسبة للحصول على القرض ودفع الفوائد وسداد القرض عند الاستحقاق ولكن تختلف التسمية فقط ، حيث يشار إلى القرض باسم قرض برهن ويجب أن يبوب في قائمة المركز المالي بطريقة تبين أن القرض برهن وتبين الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية الأصل والأصول المرهونة.

أسئلة وتدريبات

1.11) عرف ما يلي

- الالتزامات
- الالتزامات قصيرة الأجل
- الالتزامات طويلة الأجل
- أوراق الدفع

2.11) هناك العديد من البنود التي تندرج تحت مسمى الالتزامات قصيرة الأجل ، اذكرها مع الشرح المختصر.

3.11) اذكر أهم أنواع الالتزامات طويلة الأجل .

4.11) تكلم عن قرض السندات من حيث :

- أهميته للشركة المصدرة.
- القيمة الاسمية للسند.
- سعر الفائدة ودوريتها.
- تاريخ الاستحقاق.

5.11) تكلم عن :

- علاوة الإصدار ، ومتى يباع السند بعلاوة ؟
- خصم الإصدار ، ومتى يباع السند بخصم ؟

6.11) ما هو مبلغ مصروف الفوائد الذي يحمل على الدخل في كل من الحالتين التاليتين:

- حالة إصدار السندات بعلاوة.
- حالة إصدار السندات بخصم.

7.11) ما هي القيمة التي يجعل بها حساب قرض السندات دائنا عند الإصدار ؟

8.11) تكلم عن :

- أوراق الدفع طويلة الأجل.
- القروض برهن.

9.11) حدد البند الذي يطابق الشرح فيما يلي :

1- أوراق الدفع — أ- التزامات مقابل سلع أو خدمات اشتريت على الحساب.

2- الدائنون — ب- إيراد تم تحصيله غير انه لم يتحقق بعد.

3- مصروفات مستحقة — جـ- حق كتابي على الممتلكات.

4- استقطاعات	د- تعهد كتابي بدفع مبلغ معين في تاريخ محدد.
5- توزيعات مستحقة	هـ- تعهد بدفع القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق مع دفع فوائد دورية.
6- إيراد مقدم	و- مبالغ مخصومة من مرتبات العاملين.
7- قرض برهن	ز- مبالغ مستحقة الدفع نتيجة توزيع أرباح.
8- سندات	ح- التزامات لم تستحق الدفع بعد.

10.11) ورقة دفع حررت في2008/11/1 بمبلغ 10000 دينار وبفائدة 12% وتستحق الدفع في 2009/2/2 . فما هو قيد التسوية اللازم إجراءه في 2008/12/31 عند إعداد القوائم المالية.

11.11) بلغت المرتبات المدفوعة عن الشهر 12400 دينار ، استقطعت منها المبالغ التالية : 1400 دينار ضرائب ، 650 دينار ضمان اجتماعي ، 450 دينار اشتراكات صحية ، 560 دينار اشتراكات نقابية ، والمطلوب إجراء القيود اللازمة لإثبات استحقاق المرتبات ودفعها .

12.11) اظهر حساب الإيجارات المحصلة رصيد دائن قدره 14400 دينار ،منها 1200 دينار خاصة بالسنة القادمة ، فما هو قيد التسوية المطلوب إجراؤه في نهاية السنة عند إعداد القوائم المالية .

(11-13) إليك المعلومات التالية :

- القيمة الاسمية لقرض السندات	400000 دينار
- سعر الفائدة السنوي	%6
- مدة القرض	10 سنوات
- المبلغ المحصل فعلا عند الإصدار	420000 دينار

المطلوب :

1- ما هو مبلغ الفائدة الذي سيتم دفعه سنويا.

2- ما هو مصروف الفائدة الذي سيحمل على الدخل سنويا.

3- ما هي القيمة التي سيتم سدادها في تاريخ الاستحقاق.

14.11) إليك المعلومات التالية :

- القيمة الاسمية لقرض السندات	650000 دينار

- سعر الفائدة السنوي %7
- مدة القرض 10 سنوات
- المبلغ المحصل فعلا عند الإصدار 610000 دينار

المطلوب :

1- ما هو مبلغ الفائدة الذي سيتم تحميله على الدخل سنويا
2- ما هو مصروف الفائدة الذي سيتم تحميله على الدخل سنويا.
3- ما هي القيمة التي سيتم سدادها في تاريخ الاستحقاق .

15.11) أصدرت شركة (أ) 1000 سند بقيمة اسمية 100 دينار للسند الواحد،وبفائدة 6% سنويا ولمدة 5 سنوات وكان سعر إصدار السند 95 دينار على أن تدفع الفوائد مرتين في السنة (6/30 ، 12/31 من كل عام).

المطلوب / إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما يلي :

1- إصدار السندات
2- دفع الفوائد الدورية – عن السنة الأولى فقط

16.11) أصدرت شركة (أ) 1000 سند بقيمة اسمية 100 دينار للسند الواحد،وبفائدة 6% سنويا ولمدة 5 سنوات وكان سعر إصدار السند 105 دينار على أن تدفع الفوائد مرتين في السنة (6/30 ، 12/31 من كل عام)

المطلوب : إجراء القيود اللازمة لإثبات ما يلي :

1- إصدار السندات.
2- دفع الفوائد الدورية (عن السنة الأولى فقط).

17.11) إليك المعلومات التالية

تاريخ الإصدار للسندات	2008/1/1
القيمة الاسمية للسند	100 دينار
عدد السندات المصدرة	100 سند
سعر الفائدة السنوي	%8
تاريخ الاستحقاق	2012/12/31
سعر الإصدار للسند	110 دينار

المطلوب :

1- مبلغ الفائدة الذي سيدفع سنويا.

2- مصروف الفائدة الذي سيحمل على الدخل سنويا.

18.11) إليك المعلومات التالية :

تاريخ الإصدار للسندات	2008/1/1
القيمة الاسمية للسند	100 دينار
عدد السندات المصدرة	100 سند
سعر الفائدة السنوي	%8
تاريخ الاستحقاق	2011/12/31
سعر الإصدار للسند	95 دينار

المطلوب : 1- مبلغ الفائدة الذي سيدفع فعلا سنويا.

2- مصروف الفائدة الذي سيحمل على الدخل سنويا.

19.11) أصدرت شركة (أ) قرض سندات في 2008/1/1 واليك المعلومات التالية :

القيمة الاسمية للسندات	5000000 دينار
عدد السندات	50000 سند
مدة القرض	5 سنوات
سعر الفائدة السنوي	%5
سعر الإصدار	%95 من القيمة الاسمية

المطلوب :

1- قيد اليومية اللازم لإثبات الإصدار في 2008/1/1 .

2- قيد اليومية اللازم لإثبات دفع الفوائد في 2008/12/31.

3- إعداد جدولا يوضح التغيرات في رصيد خصم الإصدار وصافي قيمة الالتزام خلال مدة الاستحقاق.

20.11) أصدرت شركة (أ) قرض سندات في 2008/1/1 واليك المعلومات التالية :

القيمة الاسمية للسندات	4000000 دينار
عدد السندات	4000 سند
مدة القرض	5 سنوات
سعر الفائدة السنوي	%5
سعر الإصدار للسنة	106 دينار

المطلوب :

1- قيد اليومية اللازم لإثبات الإصدار في 2008/1/1.
2- قيد اليومية اللازم لإثبات دفع الفوائد في 2008/12/31.
3- إعداد جدولا يوضح التغيرات في رصيد علاوة الإصدار وصافى قيمة الالتزام خلال مدة الاستحقاق.

الفصل الثاني عشر

حقوق أصحاب المشروع

تتمثل حقوق أصحاب المشروع في الأموال والممتلكات المقدمة من الملاك وكذلك في الأرباح المتجمعة والتي تحققت خلال عمر المشروع – وبمعنى آخر تمثل الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الالتزامات ، أي تساوى صافى قيمة الأصول، والمعادلات التالية توضح ذلك :

الأصول = الالتزامات + حقوق أصحاب المشروع .... (1)

حقوق أصحاب المشروع = الأصول – الالتزامات .... (2)

صافى قيمة الأصول = الأصول – الالتزامات .... (3)

∴ حقوق أصحاب المشروع = صافي قيمة الأصول .... (4)

وتختلف حقوق أصحاب المشروع والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها باختلاف الشكل القانوني للمشروع " أي الشركة " فهناك الشركات الفردية (مالك واحد) والشركات التضامنية (أكثر من مالك) والشركات المساهمة (عدد كبير من المساهمين) . وفيما يلي عرض موجز لكل شكل من الأشكال القانونية الثلاث مع بيان المعالجات المحاسبية الأساسية .

أولا : الشركات الفردية والمشروع الفردي :

يتخذ المشروع شكل الشركة الفردية إذا كان هناك شخص واحد يمتلك الشركة، حيث يقوم بتقديم رأس المال والاضطلاع بجميع المسئوليات المتعلقة بإدارة الشركة. وحقوق الملكية في المشروع الفردي تتكون من رأس المال في بداية الفترة زائدا صافى الدخل عن الفترة* ومطروحا من كل ذلك المسحوبات التي قام صاحب المشروع بسحبها خلال الفترة ، أي بمعنى آخر :

رأس المال في نهاية الفترة = رأس المال في أول الفترة + صافي دخل الفترة – المسحوبات خلال الفترة

* في حالة تكبد الشركة خسارة فإنها تطرح من رأس المال

حيث يتأثر حساب رأس المال زيادة ونقصا بنتائج الأعمال والمسحوبات ، وبالتالي كلما زادت الأرباح عن المسحوبات كلما أدى ذلك إلى زيادة رأس مال المشروع الفردي. أما إذا كانت الأرباح تقل عن المسحوبات (أو أن الشركة تكبدت خسائر) فإن ذلك يؤدي إلى نقص رأس مال المشروع الفردي .

المعالجة المحاسبية لحقوق الملكية في المشروع الفردي

1- رأس المال

قد يقوم صاحب المشروع الفردي بتخصيص مبلغ مالي فقط كرأس مال للمشروع أو يقوم بتخصيص مبلغ مالي بالإضافة إلى أصول أخرى.

مثال :

قام شخص بتكوين شركة فردية برأس مال قدره 15000 دينار مكون من الآتي: 10000 دينار نقدية ، 3000 دينار آلات ، 2000 دينار أثاث .

فالقيد اللازم لإثبات ذلك هو كما يلي :

		من مذكورين
10000		حـ/ النقدية
3000		حـ/ الآلات
2000		حـ/ الأثاث
	15000	حـ/ رأس المال

2- المسحوبات

بافتراض أن صاحب المشروع قام بسحب مبالغ مالية خلال السنة لأغراضه الخاصة ، وقد بلغت المسحوبات 1500 دينار نقداً

فإن القيد المحاسبي لإثبات ذلك هو كما يلي :

15000		حـ/ المسحوبات
	1500	حـ/ النقدية

3- نتيجة الأعمال (صافى الدخل أو صافى الخسارة)

في نهاية السنة تتم المقارنة بين الإيرادات والمصروفات لتحديد صافى الدخل أو صافى الخسارة وذلك في حساب ملخص الدخل (كما سبق توضحيه في الفصول الأولى من هذا الكتاب) ويقفل هذا الحساب بعد ذلك في حساب رأس المال . فإذا كانت نتيجة النشاط ربحا زاد ذلك من رصيد حساب رأس المال ، أما إذا كانت نتيجة النشاط خسارة فإن ذلك يؤدى إلى نقص رصيد حساب رأس المال .

مثال :

بافتراض أن إجمالي المصروفات خلال السنة كانت 8000 دينار ، وإجمالي الإيرادات كانت 12000 دينار ، فإن نتيجة النشاط يمكن بيانها من خلال حساب ملخص الدخل كما يلي :

- إقفال المصروفات في ملخص الدخل :

مدين	دائن	البيان
8000		حـــ/ ملخص الدخل
	8000	حـــ/ المصروفات

- إقفال الإيرادات في ملخص الدخل

مدين	دائن	البيان
12000		حـــ/ الإيرادات
	12000	حـــ/ ملخص الدخل

ويظهر حساب ملخص الدخل كما يلي :

حـــ/ ملخص الدخل

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
8000	حـــ/ المصروفات	12000	حـــ/ الإيرادات
4000	مرحل		
12000		12000	
4000	حـــ/رأس المال	4000	منقول

- إقفال المسحوبات في حـــ/ رأس المال

مدين	دائن	البيان
1500		حـــ/ رأس المال
	1500	حـــ/ المسحوبات

4- حساب رأس المال في نهاية الفترة

كما ذكرنا سابقا يتأثر رصيد حساب رأس المال بالمسحوبات وبنتيجة النشاط ، وبالتالي يظهر حساب رأس المال بعد ترحيل القيود السابقة إليه كما يلي :

حـ/ رأس المال

1500	حـ/ المسحوبات	15000	حـ/ رصيد أول الفترة
		4000	صافي دخل العام
17500	مرحل		
19000		19000	
		17500	منقول

كما يمكن توضيح التغير في رصيد حساب رأس المال بطريقة القائمة كما يلي:

رصيد حساب رأس المال في أول الفترة	15000	دينار
يضاف : صافى دخل العام	4000	دينار
الإجمالي	19000	دينار
يطرح : المسحوبات خلال الفترة	(1500)	"
رصيد حساب رأس المال في آخر الفترة	17500	دينار

التبويب في قائمة المركز المالي" الميزانية "

تبوب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي في جانب الخصوم بإحدى طريقتين:-

أ- إظهار صافى رصيد رأس المال فقط وذلك كما يلي :-

الميزانية في ....

(الأصول)	(الخصوم)	
	حقوق الملكية :	
	رأس المال	17500

ب- إظهار مكونات حقوق الملكية بالتفصيل تبعا لمبدأ الإفصاح الكامل - وذلك كما يلي :-

الميزانية في ....

(الأصول)	(الخصوم)
	حقوق الملكية
	15000 رأس المال
	4000 صافي دخل العام (يضاف)
	19000 المجموع
	(1500) المسحوبات (تطرح)
	حقوق الملكية 17500

ثانيا : شركات التضامن (شركات الأشخاص) :-

يتخذ المشروع شكل شركة التضامن إذا كان هناك أكثر من مالك واحد للمشروع. ويطلق على هذا النوع أيضا اسم شركات الأشخاص ، وتكون المسئولية تضامنية بين الشركاء حيث لا تتحدد مسئولية الشريك المتضامن بمقدار حصته في رأس المال بل تتجاوزها إلى أمواله الخاصة ومن هنا أتت التسمية . وفى هذا النوع من الشركات لابد من وجود عقد تأسيس مكتوب يوضح به حقوق وواجبات كل شريك وبعض الإجراءات الأخرى المتعلقة بالشركة . وعلى سبيل المثال يتضمن عقد التأسيس ما يلي :-

- أسماء الشركاء.
- الغرض من تكوين الشركة ومدتها.
- رأس مال الشركة ، وحصة كل شريك في رأس المال وطريقة سدادها.
- الحد الأقصى للمسحوبات والفوائد عليها .
- الشريك أو الشركاء المكلفين بإدارة الشركة ومكافآتهم.
- الاسم التجاري للشركة وعنوانها ومركزها الرئيسي وفروعها .
- طريقة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء.
- بيان الإجراءات الواجب إتباعها عند انضمام شريك جديد أو انفصال شريك أو وفاته.
- حل الشركة وتصفيتها .

وهناك معالجات محاسبية كثيرة خاصة بهذا النوع من الشركات سيدرسها الطالب في مادة محاسبة شركات الأشخاص ، وبالتالي سنقتصر في هذا الكتاب على الحديث عن بعض المعالجات المحاسبية الأساسية والمتعلقة بحقوق الملكية .

المعالجات المحاسبية لحقوق الملكية في شركات التضامن

1- رأس المال

يتكون رأس مال شركة التضامن من الحصص التي قدمها الشركاء ، سواء كانت هذه الحصص في شكل نقدي أو شكل عيني أو كلاهما .

مثال : قام أ ، ب بتكوين شركة تضامن رأس مالها 30000 دينار مفصل كالآتي:-

- الشريك (أ) قام بتقديم الآتي :

نقدية 5000 دينار

بضاعة 4000 دينار

سيارة 6000 دينار

- الشريك (ب) قام بتقديم الآتي :

نقدية 10000 دينار

أثاث 2000 دينار

آلات 3000 دينار

ويكون القيد الافتتاحي للشركة كما يلي:

		من مذكورين
15000		حـــ/ النقدية
4000		حـــ/ البضاعة
6000		حـــ/ السيارات
2000		حـــ/ الأثاث
3000		حـــ/ الالات
	30000	حـــ/ رأس المال
		15000 (أ)
		15000 (ب)

ويظهر حساب رأس المال موضح به حصة كل شريك على حدة كما يلي :

حـ/ جاري الشركاء

بيان	الشريك (ب)	الشريك (أ)	بيان	الشريك (ب)	الشريك (أ)
من مذكورين	15000	15000			

2- الحسابات الجارية للشركاء :

جرت العادة في شركات التضامن فتح حساب شخصي يسمى حساب جارى الشريك، حيث يعكس التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية لكل شـريك دون المساس بحساب رأس مال الشريك. الحساب الجاري للشريك قد يكون مدينا أو دائنا، فإذا كان مدينا معنى ذلك أن حقوق ملكيته قد نقصت أما بسبب تكبد الخسائر أو لان مسحوباته أكثر من نصيبه في الأرباح ، أما إذا كان دائنا فمعنى ذلك أن حقوق ملكيته قد زادت بفعل الأرباح التي هي أكثر من مسحوباته .

وبالتالي فإن حقوق أصحاب المشروع في شركات التضامن تتكون من :

1- رؤوس أموال الشركاء. 2- الحسابات الجارية للشركاء.

ومن البنود التي تؤثر في الحساب الجاري ما يلي :

أ- بنود تؤثر في الحساب الجاري بالزيادة (يجعل الحساب دائنا بها):

- حصة الشريك في توزيع الأرباح
- الفائدة على رأس مال الشريك
- مرتب الشريك المستحق له .
- الفائدة على قرض الشريك.

ب- بنود تؤثر في الحساب الجاري بالنقص (يجعل الحساب مدينا بها)

- حصة الشريك في صافى الخسارة
- المسحوبات
- الفائدة على المسحوبات

وفيما يلي نستعرض بعض العمليات التي تؤثر في الحساب الجاري :

أ - المسحوبات :

نفترض أن مسحوبات الشريك (أ) خلال السنة كانت 1500 دينار ومسحوبات الشريك (ب) خلال السنة كانت 2000 دينار فيكون القيد في نهاية السنة لإقفال حساب المسحوبات كما يلي :-

3500		حـ/ جاري الشركاء 1500 جاري (أ) 2000 جاري (ب)
	3500	حـ/ المسحوبات 1500 مسحوبات (أ) 2000 مسحوبات (ب)

ب- الفائدة على المسحوبات:

قد ينص عقد تأسيس الشركة على وجوب فرض نسبة معينة كفوائد على مسحوبات الشركاء النقدية وذلك لغرض وضع قيود على عملية السحب ، فإذا افترضنا أن معدل الفائدة على المسحوبات 14% وعلى افتراض أن متوسط مدة السحب للشريكين هي ستة شهور فإن مبلغ الفائدة لكل شريك هي كما يلي :-

الشريك (أ) $1500 \times \frac{14}{100} \times \frac{6}{12} = 105$ دينار

الشريك (ب) $2000 \times \frac{14}{100} \times \frac{6}{12} = 140$ دينار

ويكون قيد اليومية كما يلي :

245		حـ/ جاري الشركاء 105 جاري (أ) 140 جاري (ب)
	245	حـ/ فوائد المسحوبات

وتعتبر فوائد المسحوبات إيرادا للشركة وتقفل في حساب التوزيع (والذي سنتكلم عنه فيما بعد)

جـ- الفائدة على رأس المال :

قد ينص أيضا في عقد التأسيس على احتساب فائدة لصالح الشريك على رأس ماله ، وذلك تحقيقا للعدالة في التوزيع بين الشركاء ، فإذا افترضنا أن سعر الفائدة على رأس المال 8% ، فإن الفوائد على رؤوس أموال الشركاء تكون كما يلي :

الشريك (أ) : 15000 × 8% = 1200 دينار

الشريك (ب) 15000 × 8% = 1200 دينار

ويكون قيد اليومية كما يلي :

2400		حـــ/ فائدة رأس المال
	2400	حـــ/ جاري الشركاء
		1200 جاري (أ)
		1200 جاري (ب)

وتعتبر الفائدة على رأس المال مصروف من وجهة نظر الشـــركة ويقفـــل فـــي حساب التوزيع أيضا .

د- مرتب الشريك :

قد يتفق الشركاء على منح مرتب لأحد الشركاء نظير إدارته للشركة ، وهـــذا أيضـــا يعتبر توزيعا للدخل لا عبئا عليه ولذلك يقفل في حساب التوزيع فإذا افترضنا أن الشـــريك (أ) يتقاضى مرتبا شهريا قدرة 200 دينـــار (أي 2400 دينـــار فـــي الســـنة) والقيـــد المحاسبي يكون وفقا للاحتمالين التاليين:-

1- إذا كان الشريك يتقاضى مرتبه نقدا كل شهر فإن القيد المحاسبي يكون كالتالي:

200		حـــ/ مرتب الشريك (أ)
	200	حـــ/ النقدية
		يعمل هذا القيد كل شهر

2- إذا كان الشريك لا يستلم مرتبه شهريا وإنما ينتظر حتى نهاية السنة المالية ، فهنـــاك احتمالين :

أ- يستلم مرتبه عن السنة نقدا :

2400		حـــ/ مرتب الشريك (أ)
	2400	حـــ/ النقدية

ب- لا يستلم المرتب نقدا ولكنه يدخل في عملية التوزيع :

2400		حـــ/ مرتب الشريك (أ)
	2400	حـــ/ جاري الشركاء
		2400 جاري (أ)

هـ- الفائدة على قرض الشريك:

قد يقوم احد الشركاء بإعطاء قرض للشركة ، وهذا يمثل التزاما على الشركة واجب السداد في التاريخ المتفق عليه . وعادة ينص عقد التأسيس على وجوب احتساب فائدة على قرض الشريك ، وهذه الفائدة تعتبر عبئا على الدخل وليس توزيعاً له ، حيث أن الشريك المقرض في هذه الحالة ينظر إليه كأحد الدائنين وليس كأحد المالكين . وبالتالي يتم إقفال فائدة القرض في حساب ملخص الدخل حتى يتم تحميلها على السنة المالية .

فإذا افترضنا أن الشريك (ب) قام بإقراض الشركة مبلغ 6000 دينار وذلك في 1/1 وبفائدة 5% سنويا على أن يتم السداد في 12/31 من نفس السنة . فإن القيود المحاسبية الخاصة بذلك تكون كما يلي :

- إثبات الحصول على القرض :

6000		حـ/ النقدية
	6000	حـ/ قرض الشريك (ب)

- إثبات الفوائد :

مبلغ الفائدة = 6000 × 5% = 300 دينار

1- في حالة دفع الفائدة نقدا :

300		حـ/ فوائد قرض
	300	حـ/ النقدية

2- في حالة تعلية حساب جارى الشريك بها :

300		حـ/ فوائد قرض
	300	حـ/ جاري الشركاء جاري (ب)

وفى نهاية السنة يتم إقفال فوائد القرض في ملخص الدخل كما يلي :-

300		حـ/ ملخص الدخل
	300	حـ/ فوائد قرض

ملاحظة:

في حالة عدم توافق مدة القرض مع السنة المالية ، فيجب الانتباه إلى إثبات قيد التسوية في نهاية السنة وذلك لتحميل السنة بما يخصها من مصروف فوائد القرض واثبات فوائد قرض مستحقة كالتزام في نهاية السنة .

3- حساب التوزيع:

يفتح هذا الحساب في نهاية السنة حيث تقفل فيه مرتب الشريك وفوائد المسحوبات وفوائد رأس المال وكذلك حساب ملخص الدخل ، ويوزع رصيد هذا الحساب على الشركاء من خلال حساباتهم الجارية حسب نسب التوزيع المتفق عليها .

وبالتالي تكون القيود الخاصة بحساب التوزيع كما يلي :

- إقفال فوائد المسحوبات

245		حـــ/ فوائد المسحوبات
	245	حـــ/ التوزيع

- إقفال فوائد رؤوس الأموال ومرتب الشريك (أ)

4800		حـــ/ التوزيع
		إلى مذكورين
	2400	حـــ/ فائدة رأس المال
	2400	حـــ/ مرتب الشريك (أ)

- وعلى افتراض أن صافى الدخل (رصيد حساب ملخص الدخل) كان 12000 دينار . فإن قيد إقفال ملخص الدخل في حساب التوزيع يكون كما يلي :-

12000		حـــ/ ملخص الدخل
	12000	حـــ/ التوزيع

- ويظهر حساب التوزيع كمايلى :

حـــ/ التوزيع

48000	إلى مذكورين	12000	حـــ/ ملخص الدخل
2400	فائدة رأس المال	245	حـــ/ فائدة المسحوبات
2400	مرتب الشريك (أ)		15000 رأس المال
7445	رصيد مرحل		
12245		12245	
		7445	رصيد منقول

- وعلى افتراض أن نسبة توزيع الأرباح بين الشريكين أ ، ب هي 3 : 2 على التـوالي، فان قيد إقفال حساب التوزيع في حساب جارى الشركاء هو كما يلي :

7445		حـــ/ التوزيع
	7445	حـــ/ جاري الشركاء
		4467 جاري (أ)
		2978 جاري (ب)

وعند ترحيل هذا القيد يقفل حساب التوزيع ويظهر حساب جارى الشركاء كما يلي:

حـــ/ جاري الشركاء

الشريك	الشريك	بيان	الشريك	الشريك	بيان
1500	2000	حـــ/ المسحوبات	1200	1200	حـــ/ فائدة رأس المال
105	140	حـــ/ فوائد المسحوبات	-	300	حـــ/ فائدة القرض
			2400	-	حـــ/ مرتب الشريك
6462	2338	رصيد مرحل	4467	2978	حـــ/ التوزيع
8067	4478		8067	4478	
			6462	2338	رصيد منقول

التبويب في الميزانية :

تظهر حقوق الملكية في الميزانية كما يلي

الميزانية في ......

(أصول)		(خصوم)
		حقوق الملكية :
	30000	رأس المال
		15000 الشريك (أ)
		15000 الشريك (ب)
	8800	جاري الشركاء
		6462 جاري (أ)
		2338 جاري (ب)
	38800	إجمالي حقوق الملكية

ثالثا : الشركات المساهمة

يخضع إنشاء الشركات المساهمة إلى إجراءات رسمية قد تستمر لبعض الوقت قبل البدء الفعلي لنشاطها ، وذلك طبقا للقوانين السارية في الدولة . وقد يكون تأسيس الشركة المساهمة عن طريق الاكتتاب العام وذلك بعرض أسهمها على الجمهور لشرائها ، أو قد تكون عن طريق الاكتتاب الخاص وذلك بان يكتتب في أسهمها أشخاص معينون " المؤسسون " . وينقسم رأس مال الشركة المساهمة إلى حصص ذات قيم مالية تسمى أسهم موزعة على عدد كبير من المساهمين (في حالة الاكتتاب العام) وتتميز شركات المساهمة بأنها تدار عن طريق أشخاص ذوى خبرة في مجال إدارة الشركات ، حيث ينوبون عن حملة الأسهم " الملاك " ، كما أنها تتميز بعدم انقضائها لمجرد انسحاب احد أو بعض المساهمين ، كبيعهم لأسهمهم أو وفاتهم.

وعند تأسيس شركة مساهمة يجب أن يكون هناك ما يسمى بعقد التأسيس والذي عادة ما يحتوى على بيانات مهمة من بينها :-

- اسم الشركة ومقرها الرئيسي وفروعها .
- الغرض الذي أنشأت من اجله ومدتها .
- مقدار رأس المال المصرح به والمكتتب فيه " المصدر "
- القيمة الاسمية للأسهم وأنواعها وعدد كل منها .
- القواعد والإجراءات الذي يجب إتباعها عند توزيع الأرباح على المساهمين .
- أسماء المؤسسين والمديرين.

وتقوم الشركات المساهمة بإصدار أنواع مختلفة من الأسهم الممتازة والعادية، والتي تختلف من حيث الحقوق في توزيع الأرباح وتوزيع الأصول في حالة التصفية. فالأسهم الممتازة قد تكون مجمعة الأرباح أي انه إذا لم توزع أرباح في سنة معينة يحفظ حق السهم الممتاز للسنة التالية لها ؛ وقد تكون متقاسمة الأرباح أي أن صاحب السهم الممتاز توزع عليه الأرباح أولا ثم بعد ذلك يتقاسم مع صاحب السهم العادي في بقية الأرباح . والأسهم العادية لها حق التصويت وحضور اجتماعات الجمعية العمومية للشركة ، غير أن مرتبتها في توزيع الأرباح تأتى بعد الأسهم الممتازة .

وتشترط القوانين المنظمة لهذا النوع من الشركات عدم المساس برأس المال، حيث يجب أن يثبت بالقيمة الاسمية حتى ولو بيعت الأسهم بأعلى منها أو بأقل منها، كما أن التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية للمساهمين (أرباح أو خسائر) فإنها لا ترحل إلى حساب رأس مال الأسهم وإنما تعالج في حساب يسمى الأرباح المحجوزة ، وعلى هذا الأساس فإن حقوق الملكية في الشركات المساهمة تتكون من البنود التالية :

1- رأس مال الأسهم " بالقيمة الاسمية ".
2- علاوة إصدار الأسهم " الزيادة عن القيمة الاسمية ".
3- خصم إصدار الأسهم " النقص عن القيمة الاسمية ".
4- الأرباح المحجوزة .

المعالجة المحاسبية لحقوق الملكية في الشركات المساهمة

1- رأس مال الأسهم

يحدد عقد التأسيس عدد الأسهم المصرح بها والقيمة الاسمية للسهم ، وقد تقوم الشركة بإصدار أسهم اقل من عدد الأسهم المصرح بها ولكن ليس العكس ، وبالتالي يختلف رأس المال المصرح به عن رأس المال المدفوع أو المكتتب فيه " أي المصدر فعلا" ، وقد تصدر الأسهم بالقيمة الاسمية أو بأعلى منها أو بأقل منها .

مثال (1) : إصدار أسهم بالقيمة الاسمية :

نفترض أن شركة (أ) أصدرت 10000 سهم ، القيمة الاسمية للسهم 10 دينار ، وقد تم بيع السهم بنفس القيمة الاسمية ، فالقيد المحاسبي يكون كما يلي :

100000		حـ/ المصرف
	100000	حـ/رأس مال الأسهم

مثال (2) : إصدار أسهم بأعلى من القيمة الاسمية :

نفترض أن شركة (أ) أصدرت 10000 سهم ، القيمة الاسمية للسهم 10 دينار، وقد تم بيع السهم بمبلغ 12 دينار . فالقيد المحاسبي يكون كما يلي :-

120000		حـ/ المصرف
		إلى مذكورين
	100000	حـ/ رأس مال الأسهم
	20000	حـ/ علاوة الإصدار

في حالة بيع الأسهم بعلاوة يتم فتح حساب خاص لعلاوة الإصدار يجعل دائنا بالفرق بين القيمة الاسمية وقيمة بيع الأسهم ، بينما يجعل حساب رأس مال الأسهم دائنا بالقيمة الاسمية .

مثال (3) إصدار أسهم بأقل من القيمة الاسمية :

نفترض أن شركة (أ) أصدرت 10000 سهم بالقيمة الاسمية للسهم 10 دينار، وقد تم بيع السهم بمبلغ 8 دينار ، فالقيد المحاسبي يكون كما يلي :-

		من مذكورين
80000		حـــ/ المصرف
20000		حـــ/ خصم الإصدار
	100000	حـــ/ رأس مال الأسهم

في حالة بيع الأسهم بخصم يتم فتح حساب خاص بخصم الإصدار بجعل مدينا بالفرق بين القيمة الاسمية وقيمة بيع الأسهم ، بينما يجعل حساب رأس مال الأسهم دائنا بالقيمة الاسمية .

ويظهر حساب العلاوة أو حساب الخصم (حسب الحالة) ضمن حقوق أصحاب المشروع في قائمة المركز المالي ، فإذا كانت علاوة تضاف إلى رأس المال الاسمي، أما إذا كانت خصم فيطرح من رأس المال الأسمى ، وذلك لغرض بيان رأس المال المدفوع.

2- الأرباح المحجوزة :

تمثل الأرباح المحجوزة حقوق أصحاب المشروع التي تجمعت نتيجة النشاط المربح للمشروع . حيث يتم قفل حساب ملخص الدخل في حساب الأرباح المحجوزة. فإذا كانت النتيجة صافى دخل زاد ذلك من رصيد الأرباح المحجوزة وبالتالي من إجمالي حقوق أصحاب المشروع ، أما إذا كانت النتيجة صافى خسارة خفض ذلك من رصيد الأرباح المحجوزة وبالتالي من إجمالي حقوق أصحاب المشروع . كما يتأثر هذا الحساب بفعل الأرباح الموزعة وذلك بالنقص .

مثال :

بافتراض المعلومات التالية :

رصيد الأرباح المحجوزة أول الشهر	30000 دينار
صافي دخل العام " رصيد حـ/ ملخص الدخل "	20000 دينار
أرباح موزعة هذا العام	12000 دينار

المطلوب :

1) إجراء قيود اليومية لإثبات التغيرات في حساب الأرباح المحجوزة

2) تصوير حساب الأرباح المحجوزة في نهاية العام

الحل

1) القيوم اليومية

مدين	دائن	البيان
20000		حـ/ ملخص الدخل
	20000	حـ/ الأرباح المحجوزة
		(إقفال ملخص الدخل في الأرباح المحجوزة)
12000		حـ/ الأرباح المحجوزة
	12000	حـ/ أرباح تحت التوزيع " توزيعات مستحقة"
		(إعلان عن توزيع أرباح)

حـ/ الأرباح المحجوزة

12000	حـ/ أرباح موزعة	30000	رصيد أول العام
38000	مرحل	20000	حـ/ ملخص الدخل (أرباح العام)
50000		50000	
		38000	منقول (يظهر بالميزانية)

ويمكن بيان كيفية احتساب رصيد الأرباح المحجوزة آخر العام بطريقـة القائمـة كما يلي:

رصيد الأرباح المحجوزة أول العام	300000 دينار
يضاف :	
صافي دخل العام	200000 دينار
المجموع	500000 دينار
يطرح :	
توزيعات أرباح	12000 دينار
رصيد الأرباح المحجوزة آخر العام	38000 دينار

التبويب في قائمة المركز المالي :

تبوب حقوق أصحاب المشروع في الشركات المساهمة كما يلي :

1- بيان الأسهم المصرح بها، عددها وقيمتها الاسمية.
2- بيان الأسهم المصدرة (المباعة).
3- بيان علاوة الإصدار أو خصم الإصدار.
4- بيان جملة رأس المال المدفوع والذي يشتمل على رأس المال المصدر مضافا إليه علاوة الإصدار أو مطروحا منه خصم الإصدار حسب الأحوال.
5- بيان رصيد الأرباح المحجوزة آخر المدة كمبلغ منفصل.
6- بيان مجموع حقوق أصحاب المشروع والذي يشتمل على رأس المال المدفوع مضافا إليه رصيد الأرباح المحجوزة آخر المدة.

أسئلة وتدريبات

1.12) اذكر مكونات حقوق الملكية في كل مما يأتي :

1- شركة فردية
2- شركة تضامن
3- شركة مساهمة

2.12) عرف كل من :

1- المشروع الفردي
2- شركة تضامن " شركة الأشخاص"
3- شركة مساهمة

3.12) ما الغرض من الاحتفاظ بحسابات جارية للشركاء في شركات التضامن ، وما هي العمليات التي ترحل إليها .

4.12) لماذا تعتبر الفائدة على رأس مال الشريك توزيعا للدخل بينما تعتبر الفائدة على قرض الشريك عبئا على الدخل ؟

5.12) عرف كل من :

- القيمة الاسمية للسهم.
- علاوة إصدار السهم.

- خصم إصدار السهم.
- رأس المال المصرح به.
- رأس المال المصدر .

6.12)تكلم عن حساب الأرباح المحجوزة في الشركات المساهمة مبينا مكوناته والعمليات التي تدخل فيه .

7.12)كيف تبوب مكونات حقوق أصحاب المشروع في الشركات المساهمة.

8.12)أصدرت شركة (أ) 25000 سهم عادى ، القيمة الاسمية للسهم 15 دينار، المطلوب إجراء قيود اليومية لإثبات رأس مال الأسهم في كل حالة من الحالات التالية :

1- بيع السهم بنفس القيمة الاسمية.
2- بيع السهم بسعر 17 دينار.
3- بيع السهم بسعر 12 دينار.

9.12)ظهرت الأرصدة التالية في نهاية السنة المالية لشركة فردية :

المبيعات	180000 دينار
المصروفات	130000 دينار
مسحوبات صاحب الشركة	3000 دينار
رأس المال في بداية السنة	30000 دينار

المطلوب :

1) إجراء قيود الإقفال اللازمة
2) تصوير حساب رأس المال
3) تبويب حقوق الملكية لصاحب الشركة كما تظهر في الميزانية

10.12) أفتتح احدهم محلا تجاريا لبيع الأدوات الكهربائية ، وكان رأس مال المحل 35000 دينار تفصيله كالتالي :

نقدية	10000 دينار
أثاث	5000 دينار
بضاعة	15000 دينار (منها 2000 دينار على الحساب)
سيارة	5000 دينار (منها 1500 دينار على الحساب)

المطلوب :

قيود اليومية لإثبات تكوين المشروع مع بيان قائمة المركز المالي .

11.12) اتفق كل من أ ، ب على تكوين شركة تضامن برأس مال قدره 45000 دينار، وقام كل منهما بتقديم حصته في رأس المال كما يلي :

الشريك (أ)

نقدية	10000 دينار
بضاعة	5000 دينار
أثاث	3000 دينار
آلات	5000 دينار
سيارات	7000 دينار

الشريك (ب)

نقدية	7000 دينار
بضاعة	3000 دينار
مبنى	5000 دينار

المطلوب :

1- إجراء قيود تكوين الشركة

2- إذا كانت مسحوبات الشريكين أ ، ب 3000 دينار و 200 دينار على التوالي ، فما هو قيد اليومية لإثبات ذلك ، وما هو قيد التسوية اللازم في نهاية السنة والخاص بالمسحوبات.

3- إذا كان عقد التأسيس ينص على أن هناك فائدة على المسحوبات بمعدل 10% وان متوسط مدة السحب كانت 7 شهور ، فما هو قيد اليومية اللازم لإثبات ذلك في نهاية السنة .

4- إذا كان عقد التأسيس ينص على أن هناك فائدة على رؤوس الأموال بمعدل 15% فما هو قيد اليومية اللازم في نهاية السنة .

5- على افتراض أن الشريك (ب) يحسب له مرتبا سنويا قدره 1800 دينار ولازال مستحقا حتى نهاية السنة ، فما هو قيد اليومية اللازم .

6- على افتراض أن صافى دخل الشركة في نهاية السنة كان 18000 دينار، فما هو قيد اليومية اللازم لإقفال ملخص الدخل .

7- على افتراض أن الأرباح والخسائر توزع بين الشريكين بنسبة رؤوس الأموال ، فما هو قيد اليومية اللازم لتوزيع الأرباح .

13.12) أ ، ب شريكان في شركة تضامن ، وقد بلغ صافى الدخل عن السنة 20000 دينار ، وفيما يلي حساب رأس المال لكل شريك :

حـ/رأس المال (أ)			حـ/رأس مال (ب)	
	1/1 40000		10/1 6000	1/1 30000
				7/1 4000

المطلوب : تحديد نصيب كل شريك من صافى الدخل في كل من الحالتين :

1- توزع الأرباح والخسائر بين الشريكان بنسبة رؤوس الأموال

2- يحتسب راتبا سنويا لكل شريك قدرة 2000 دينار و4000 دينار على التوالي، وفائدة على رأس المال بمعدل 12% على أن يقسم باقي الدخل بينهما بالتساوي.

14.12) تكونت شركة مساهمة في 2008/1/1 برأس مال قدرة 50000 دينار ، القيمة الاسمية للسهم 5 دينار وقد تم بيع الأسهم على فترات كالتالي :

في 1/1 باعت الشركة 3000 سهم بسعر 5 دينار

في 2/2 باعت الشركة 3000 سهم بسعر 6 دينار

في 3/3 باعت الشركة 3000 سهم بسعر 7 دينار

المطلوب : 1) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم

2) بيان حقوق أصحاب المشروع كما تبوب في الميزانية في 2008/12/31

14.12) في 2008/1/1 تم إنشاء شركة مساهمة وكان رأس المال المصرح به يتكون من :

- 25000 سهم عادى ، القيمة الاسمية 10 دينار.
- 5000 سهم ممتاز ، القيمة الاسمية 20 دينار.

وخلال السنة تمت العمليات التالية :

1- تم إصدار 8000 سهم عادى بسعر 10 دينار للسهم الواحد و2000 سهم ممتاز بسعر 20 دينار للسهم الواحد.
2- تم إصدار 10000 سهم عادى بسعر 11 دينار للسهم الواحد و2000 سهم ممتاز بسعر 21 دينار للسهم الواحد.
3- بلغت نتيجة النشاط خلال السنة 75000 دينار
4- تقرر توزيع أرباح بمعدل 800 درهم لكل سهم عادى ، 4600 درهم لكل سهم ممتاز.

المطلوب :

1) إثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية وترحيلها إلى حسابات الأستاذ المختصة
2) بيان حقوق أصحاب المشروع كما تظهر في الميزانية في 2008/12/31.

15.12) قام كل من أ ، ب، جـ بتكوين شركة تضامن في 2008/1/1 ، وفيما يلي بيان لحصص الشركاء في رأس المال :

الشريك (أ)

نقدية	40000 دينار
بضاعة	8000 دينار

الشريك (ب)

نقدية	60000 دينار
آلات	12000 دينار

الشريك (جـ)

نقدية	90000 دينار
سيارات	18000 دينار

وكان عقد التأسيس ينص على الآتي :

1- تحسب مرتبات سنوية للشركاء بمبلغ 7200 ، 6000 ، 4800 دينار على التوالي .
2- تحسب فائدة على رؤوس الأموال بمعدل 10%.

3- تحسب فائدة على المسحوبات بمعدل 8% على افتراض أن متوسط مدة السحب هي 6 شهور.

4- توزع الأرباح والخسائر بالتساوي :

واليك المعلومات التالية :

1- بلغ صافى دخل النشاط 42000 دينار

2- بلغت مسحوبات الشركاء 6000 دينار ، 6000 دينار ، 4000 دينار على التوالي :

المطلوب :

1) إجراء قيود اليومية لإثبات تكوين الشركة في 2008/1/1.

2) إجراء قيود اليومية للعمليات التي حدثت خلال السنة.

3) إجراء قيود اليومية التي تعمل في نهاية السنة " تسويات" .

4) تصوير حساب جارى الشركاء.

5) تصوير قائمة المركز المالي في 2008/12/31.

16.12) فيما يلي حقوق أصحاب المشروع لإحدى الشركات المساهمة وذلك في 2008/1/1:

- 10000 سهم ممتاز ، القيمة الاسمية للسهم 10 دينار	10000 دينار
- 25000 سهم عادى ، القيمة الاسمية للسهم 5 دينار	125000 دينار
- علاوة إصدار أسهم ممتازة	20000 دينار
- علاوة إصدار أسهم عادية	10000 دينار

وخلال السنة تمت العمليات التالية :

1- أصدرت 3000 سهم ممتاز بسعر 13 دينار للسهم.

2- أصدرت 5000 سهم عادى بسعر 7 دينار للسهم.

3- بلغ صافى الدخل خلال السنة 95000 دينار.

4- قررت الشركة توزيع أرباح على المساهمين كما يلي :

أ- 3 دينار عن كل سهم ممتاز.

ب- 1.5 دينار عن كل سهم عادى.

المطلوب : 1) إثبات العمليات السابقة في حسابات الأستاذ المختصة.

2) تحديد رصيد الأرباح المحجوزة آخر المدة عن طريق القائمة.